ISSN:2477-9814

مجلة نور للدراسات الاقتصادية



مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية
تصدر عن المركز الجامعي نور البشير، البيّض
- الجزائر-

العدد الخامس
ديسمبر 2017

ISSN : 2477-9814 رقم الايداع القانوني:4329 -2015

الافتتاحية

بسم الله الرحمان الرحيم

إن مجلة نور للدراسات الاقتصادية هي مجلة علمية لاتختلف في مجملها عن بقية المجلات العلمية الأخرى الناشطة في حقل المعرفة العلمية. ولكن نحن نحاول أن نجعل لها موقعا ممتازا وتميزا جديرا بالتقدير من جملة الدوريات والمجلات الأخرى التي نتكامل ونتعاون مع مسيريها ورؤساء تحرير العديد منها داخل الجزائر وخارجها.
كما نرحب بكل أساتذتنا وباحثينا خارج وداخل الوطن، الذين يكتبون في مختلف الجوانب العلمية التي تمس بشكل أو بآخر الجوانب الاقتصادية والادارية وعلوم التجارة والمحاسبة والاحصاء وغيرها. فالعلم كل كتكامل وغير قابل للتجزئة، وبالتالي فان كل المقالات التي لها علاقة بالعلوم الاقتصادية سوف تؤخذ بعين الاعتبار ويتم عرضها على لجان القراءة والتقييم.

ان محاولة دمج والاستفادة مما يكتبه المختصين والباحثين مع متطلبات المجتمع وعدم تركها في طيات النسيان، لهو الهدف الأسمى لمجلتنا. لذلك نرجوا من كل أولئك الذين يستخدمون هذا المنبر، أن تكون مقالاتهم تتناسق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعرفه عالمنا المعاصر، انطلاقا من القيم السامية للحضارة الانسانية والثقافة والثوابت الأخلاقية التي نشترك فيها مع كل اخواننا من مختلف دول العالم. فنحن نتشرف بخدمتهم لتحقيق الأهداف المرسومة، كما نقبل النصح والمشورة، ونعتز بأي نقد بنّاء يصلنا طالما أنه وسيلة لتحقيق أهدافنا.
نأمل أن يستفيد القارئ الكريم من هذه المقالات التي تم تحكيمها بصرامة علمية وأكاديمية عالية، و أن نقدم لقرائنا الأوفياء تشكيلة ممتعة من المقالات التي نتمنى أن تسهم في اثراء المكتبة العلمية الأكاديمية الوطنية، العربية والدولية.

د/ مســاهل عبد الرحمــان
مــدير المجلــة

كلمة العدد 05

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

يسعدنا أعزاءنا القرَّاء في هذا العدد الخامس من مجلة نور للدراسات الاقتصادية أن نضع بين أياديكم مجموعة قيمة من البحوث والدراسات من إعداد أساتذة وباحثين وفي مختلف المواضيع في شتى التخصصات، سائلين الله تعالى أن ينفع بما فيه من بحوث لإثراء الحقل العلمي . ومن هذا المنبر نشكر الباحثين والممارسين المختصين والمشتغلين في ميدان الإنتاج المعرفي، لمساهمتهم في إثراء هذا العدد والذي نأمل ان يساهم في بث الامل وتقديم رؤية متفائلة لمختلف الجوانب التي من شأنها ان تسلط الضوء على الاقتصاد الوطني خاصة في الظروف والتحديات الراهنة والتي تستوجب تظافر الجهود وإيجاد الحلول وتقديم التوصيات للخروج من هذه الازمة . تضمن هذا العدد ثمانية وعشرين مقالا متنوعا في مختلف مواضيع المعرفة الاقتصادية كالمحاسبة، والمالية، الاستثمار، المالية الإسلامية، إدارة الأعمال والمؤسسات، اقتصاد التنمية والتجارة الدولية...الخ

وفي الأخير نتمنى أن هذا العدد سيعزز من العطاء المعرفي في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية، و لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم في هذا الإصدار والذي يعد لبنة تضاف إلى صرح البحث العلمي،سائلين الله تعالى أن ينتفع بما فيه من بحوث علمية في تخصصات المجلة المتعددة، وأن تفتح هذه البحوث آفاقا للمعرفة والبحث العلمي.

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

رئيسة التحرير
أ.بوران سمية

قواعد النشر في المجلة

- يجب احترام القواعد العلمية والموضوعية المتعارف عليها في إعداد المقال
- تكتب الورقة البحثية بأسلوب علمي و أكاديمي لا يتعدى ملخصها 50 كلمة، ولا يزيد عدد صفحاتها عن 25 صفحة كأقصى تقدير، ولا تقل عن 15 صفحة.
- يجب تقديم ملخص للبحث بلغة ثانية غير لغة البحث. ويستحسن أن تكون باللغة الانجليزية.
- يتم تحميل قواعد النشر في شكل قالب وورد word ونسخ مقالكم فيه مباشرة مع احترام كافة التوجيهات الموجودة فيه.
- يتم تحميل قالب النشر في ايقونة (قواعد النشر) من صفحة المجلة على العنوان الالكتروني:
http://bib.cu-elbayadh.dz/noor/ أو ايقونة (تعليمات للباحث) من البوابة : http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/245
- في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما على أقصى تقدير
- على الباحث تحمل تبعات عدم احترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، و إعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة
- النتائج و التوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم سوى أصحابها
- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع أسلوبها في النشر
- أي بحث لا يلتزم بالشروط و المواصفات المطلوبة كلها لا يؤخذ بعين الاعتبار، و لا يعتبر مستلماً
- يجب على الباحث تقديم جميع معلوماته الشخصية : الاسم واللقب ، الدرجة العلمية ، الهيئة العلمية ، الإيميل ورقم الهاتف
- ترسل المقالات وكل المراسلات الى العنوان: revuenour@cu-elbayadh.dz أو عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/245
- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها و لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

الهيئة الادارية للمجلة

الرئيس الشرفي:
أ.د. زعنون عبد الوهاب

مديـــر المجلـة:
د. مساهل عبد الرحمان

رئيـسة التحرير:
أ. بوران سميـــة

هيئة تحرير المجلة

د. صلعة سمية
د. حفيظ إلياس
أ. مجدوبي شهرزاد
أ. قلقول عبد الرزاق
أ. بن قرين جمال
أ. كافي ميمون

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د. خالد الخطيب	جامعة البلقاء التطبيقية عمان - الأردن
أ.د. شاهر عبيـــد	جامعة القدس المفتوحـة - فلسطيـــن
أ.د. بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان
أ.د. شليل عبد اللطيف	جامعة تلمسان
أ.د. سليمان نـاصر	جامعة ورقلـة
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	جامعة تلمسان
أ.د. بوسدرة فوزي	جامعة شعيب الدكالي- الجديدة – المملكة المغربية
أ.د. دينـار ابراهيـم	جامعة الحسن الأول- سطات – المملكة المغربية
أ.د. الطـاهري يونس	ENCG- طنجـة – المملكة المغـربية
أ.د. بن عبو الجيلالي	جامعة معسكر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة
أ.د. فـارس مسدور	جامعة البليدة 2
أ.د. كمال رزيق	جامعة البليدة 2
أ.د. مداني بن شهرة	جامعة تيارت
أ.د. خنيش يوسف	جامعة تيزي وزو
أ.د. زواوي لعوج	جامعة سيدي بلعباس
أ.د. بشوندة رفيق	جامعة سيدي بلعباس
أ.د. بن سعيد محمد	جامعة سيدي بلعباس
أ.د. ثابتي لحبيب	جامعة معسكر
أ.د. تشيكو فوزي	جامعة معسكر
أ.د. صوار يوسف	جامعة سعيدة
د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران
د. العشري محمـد	الأكاديمية الحديثة لعلوم الحاسوب– جمهورية مصـر
د. الساعدي عمـر	جامعة سـرت – ليبيـــا
د. مسان كرومية	جامعة سعيدة
د. بحوصي مجدوب	جامعة بشار

د. سليماني إلياس	جامعة بشار
د. برباوي كمال	جامعة بشار
د. بن زاير مبارك	جامعة بشار
د. بوطيبة فيصل	جامعة سعيدة
د. ضيف أحمد	جامعة الجلفة
د. فلاق محمد	جامعة الشلف
د. بوجمعة بلال	جامعة أدرار
د. بلعرابي عبد الكريم	معهد الحقوق - المركز الجامعي البيض
د. سانة رابح	معهد الحقوق - المركز الجامعي البيض
د. مساهل عبد الرحمان	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. بن علال بلقاسم	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. مهر الحاج أمحمد	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. بيبي وليد	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. مولاي أمينة	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. صلعة سمية	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د.طالبي صلاح الدين	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض
د. ضيف عائشة	المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية – وهران -
د. حفيظ الياس	معهد العلوم الاقتصادية - المركز الجامعي البيض

محتويات العدد 05

	الاسم	عنوان المقال	الصفحات
1	جلولي محمد بن حميدة محمد جامعة د/ مولاي الطاهر - سعيدة -	دراسة توزيع الأنشطة التنموية في الجزائر باستخدام أساليب التحليل المكاني	12 -01
2	عبود ميلود تيقاوي العربي جامعة أحمد دراية - أدرار-	أدلة الإثبات في التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية للتدقيق	23 -13
3	ريغي مليكة جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر-	الموارد الطبيعية المتجددة ودورها في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر	37 -24
4	دعاس عادل دلفوف سفيان جامعة فرحات عباس - سطيف 1-	دور تدريب الموارد البشرية في إنشاء ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية من منظور التكاليف الخفية	56 -38
5	كيحل محمد رضا كربالي بغداد جامعة محمد بن أحمد - وهران 2	تجربة الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات	73 -57
6	بوجمعة بلال عثمان ملوك جامعة أحمد دراية - أدرار-	المبادلات التجارية بين ولاية أدرار ودول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 1995- 2016	83 -74
7	زايد محمد المركز الجامعي نور البشير – البيض	عقود الاستثمار الأجنبي	94 -84
8	أبوبكر خوالد جامعة باجي مختار – عنابة	واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2001-2015): دراسة وصفية تحليلية	111 -95
9	مريم يوسف يحياوي نعيمة جامعة الحاج لخضر - باتنة 01-	التحولات الكبرى في مراقبة التسيير وأهم أدواتها	130 -112
10	مكاوي الحبيب جامعة وهران 2	دور السياسة التجارية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2008- 2016	147 -131
11	درويش عمار بلخشعي هوارية المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -	أهمية القرض الحسن في تمويل المشاريع المصغرة - دراسة حالة ولاية عين تموشنت-	155 -148
12	زعرور نعيمة حبشي أسماء جامعة محمد خيضر - بسكرة	نماذج لتجارب دولية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية	167 -156

13	بن قديدح سفيان جامعة الجزائر "03"	التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية في المؤسسات الاقتصادية	182 -168
14	فضيلة بارش جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي	الرهن العقاري وسيلة ضمان و أمان في استثمارات و تمويلات البنك الإسلامي	196 -183
15	وزاني محمد رماس محمد أمين جامعة د.مولاي طاهر - سعيدة	استخدام نموذج SERVPERF لتقييم أثر الخدمة وجودة الخدمة على سلوك رضا العملاء. دراسة تطبيقية على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل -CAAT سعيدة - الجزائر	213 -197
16	سي محمد كمال المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -	تقدير اثر الطلب الفعال على الاقتصاد الجزائري (1970-2015)	221 -214
17	عائشة بنو جعفر جامعة طاهري محمد - بشار-	اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري عن مستواه التوازني (1980-2015)	236 -222
18	عتيق الشيخ جامعة وهران - وهران -	مدى تأثير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أهم المؤشرات الاقتصادية " دراسة قياسية"	246 -237
19	بلقيدوم صباح مامن حياة جامعة عباس لغرور - خنشلة -	ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل التعليم عن بعد نموذج المحاضرة المرئية visioconférence	257 -247
20	عامر عائشة جامعة أدرار كريم فيصل جامعة ورقلة	أثر التدقيق الإداري في تحسين فعالية الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية - دراسة تحليلية لعينة من المدققين الداخليين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -	268 -258
21	كروشة اكرام صالح الياس جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	اثر القيم الإدارية على أنماط السلوك القيادي للقائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	280 -269
22	مراد إسماعيل جديدن لحسن المركز الجامعي عين تموشنت	دور نظام إدارة الجودة (ISO 9000) في التصدي للمخاطر التسويقية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	290 -281
23	بودير إيمان مختاري فيصل جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر	أثر العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي على التنمية في الجزائر	305 -291
24	رحماني ليلى غياث بوفلجة جامعة وهران 2	سبل الموائمة بين التكوين المهني وسوق العمل كمدخل استراتيجي لضمان الجودة	318 -306

25	قادري محمد المركز الجامعي أحمد زبانة -غليزان	واقع استخدام وكفاءة نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية -	332 -319
26	عادل بوعافية جامعة الحاج لخضر - باتنـة 01	دراسة أثر التركز في صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة Mobilis	347 -333
27	Kateb Karim Université de Tlemcen Salem Abdelaziz Université d'Oran 2	La Réalité de la Responsabilité Sociale des Entreprises « Le Cas de l'Entreprise Algérienne Danone Djurjura »	360 -348
28	BOUDIA Mounya FAKHARI Farouk ZEBIRI Noura Université de M'sila	Le contrôle interne: une finalité pour l'audit interne - étude de cas: agence d'ATM Mobilis Dely Brahim -	378 -361

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر2017

دراسة توزيع الأنشطة التنموية في الجزائر باستخدام أساليب التحليل المكاني

د. جلولي محمد
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر
Mohamed.djellouli@univ-saida.dz

د. بن حميدة محمد
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر
Benh_moh2000@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد توزيع الأنشطة التنموية في الجزائر نظرا لأهمية المكان في الفعل الاقتصادي من اجل توطين النشاطات التنموية بما يتماشى و الخصائص الاقتصادية المكانية، و دلك باستخدام التحليل إلى مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لدراسة هده الأنشطة و تم الاعتماد على 25 متغير يمثل البيانات المتاحة حول 48 ولاية المكونة للجزائر و قد خلصت هذه الدراسة إلى سوء توزيع الأنشطة التنموية و تركزها في الولايات الكبرى ذات الكثافة السكانية.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة التنموية، التحليل، توزيع الأنشطة، الجزائر.

ABSTRACT

This study aims to determine the distribution of development activities in Algeria, due to the importance of place in the economy in order to localization of economic activities in line with the spatial economic characteristics. We used in this study 25 variables and 48 cities which were treated by principal component analysis and classification analysis. The study concluded that the development activities were poorly distributed and concentrated in the major states with a high population density.

Key words: Development Activities, Analysis, Distribution of Activities, Algeria

مقدمة

إن التنمية المحلية تعتبر من أهم فروع التنمية لأنها تجمع بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و التنمية البيئية في منطقة معينة، حيث على الأفراد الذين ينتمون لتلك المنطقة القيام بمبادرات ذاتية من أجل استغلال إمكانيات تلك المنطقة و تنميتها، و ذلك من خلال خلق تواصل بين الأفراد و المؤسسات من جهة و تناسق بين المؤسسات، المنظمات و الموارد المحلية و الإقليم الذي تنتمي له تلك المنطقة من جهة أخرى، و ذلك في إطار لا مركزية اتخاذ القرار، التكوين التقني و المهني، ترقية العمل و الحوكمة الجيدة (محلية، اقتصادية و سياسية)، و ذلك لا يتم إلا من خلال وجود هيكل قاعدية كبيرة قادرة على استيعاب عملية التنمية، عقارات، يد عاملة مؤهلة، موارد طبيعية، إطار ضريبي و قانوني ملائم و تحفيزات و تسهيلات في مجال الاستثمار.

إشكالية الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد توزيع الأنشطة التنموية في الجزائر و التي تمكن من بناء تنمية شاملة في كل الأقاليم، إضافة إلى تصنيف الولايات على أساس هذه الأنشطة، و منه تتمثل إشكالية البحث في كيف تتوزع الأنشطة التنموية في الجزائر؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي المكاني و المتمثلة في تحليل المركبات الأساسية و التحليل العنقودي و ذلك من أجل تحديد توزيع الأنشطة التنموية على الولايات و تصنيفها، و معرفة مدى تجانس الولايات.

أولا: الإطار النظري

1/ الدراسات السابقة:

1/1/ Spatial Strategies for U.S. Economic Development: (Ronderos, 2009, p20-27)

تناولت هذه الدراسة التوجهات الحالية في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي و المكاني ونهج السياسة في الولايات المتحدة كما وثقت هذه الدراسة النتائج الإيجابية والسلبية للجهود التنموية على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات كما تناولت الدراسة أيضا برامج الاستثمار الحالية في إدارة التنمية الاقتصادية الأمريكية كدراسة حالة لسياسة التنمية الاقتصادية في الواقع العملي وقدرة الاقتصاد المحلي على جلب مداخيل جديدة للاقتصاد الأمريكي .و قد خلصت الدراسة إلى تقديم العديد من الإجراءات و الأدوات للتخطيط الاقتصادي المحلي في أمريكا و توضيح الآثار المترتبة عن تطبيقها.

1/2/ New regional policies for less developed areas: the case of India: (Abreu et al, 2009)

تستعرض هذه الدراسة السياسات الإقليمية في البلدان الأقل نموا بحيث أن هذه السياسات يمكنها تكملة أو معارضة آثار السياسات الاقتصادية الوطنية مع أن فعالية سياسات إقليمية محددة تعتمد على درجة اللامركزية في عملية صنع السياسات، ومدى التخصص القطاعي في مختلف المناطق ودرجة التباين الإقليمي في الموارد الأولية في البنية التحتية المادية والاجتماعية و قد خلصت الدراسة أن السياسات التنموية لكل مقاطعة و خاصة المتعلقة بالبنية التحتية و تنظيم الأعمال التجارية و التعليم المتبعة ساهمت إلى حد كبير في مختلف آثار سياسات التنمية الوطنية

3/1/ استخدام أسلوبي التحليل ألعاملي و انحدار الحرف لتحديد سلم أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية: (النقاش و آخرون، 2012)

تناولت هذه الدراسة التباين المكاني و الاختلافات في الاستثمار الصناعي للمحافظات العراقية بسبب عدم اعتمادها على مقاييس كمية تحدد الاحتياجات لكل محافظة من الاستثمار الصناعي و قد خلصت الدراسة إلى تحديد سلم الأولويات للتنمية في المحافظات و تحقيق التنمية المتوازنة .

4/1/ مقاربة الاقتصاد المكاني و إشكالية التباين التنموي: (ادريسي، 2014)

لقد تناولت هذه الدراسة إشكالية التباين المكاني بين البلديات، و تم التركيز في هذه الدراسة على موقع مدينة سعيدة كنموذج تطبيقي لإجراء التصنيفات للمواقع في هذا الإقليم انطلاقا من متغيرات اقتصادية و اجتماعية تدل على الإمكانيات التي يحوزها كل موقع و للتعرف على الخصائص المكانية و إجراء التصنيفات المكانية تم باستعمال التحليل ألعاملي (التحليل إلى المركبات أساسية) و كذا

التحليل العنقودي بغية التعرف على مختلف المستويات التنموية داخل إقليم ولاية سعيدة، حيث تم استخدام 87 متغيرا في الدراسة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

5/1/ التباين التنموي المكاني في الأردن: (الحبيس، 2012**)**

يهدف هذا البحث إلى إظهار التباين التنموي بين المحافظات وتصنيفها حسب الأبعاد التنموية السائدة، و قد جمعت البيانات اللازمة للحالات المدروسة (المحافظات) من دائرة الإحصاءات العامة وتشمل 71 متغيراً تصف خصائص الحالات المدروسة الديموغرافية و الاقتصادية و الوظيفية و الخدمية و البيئية، و تم تطبيق كلا من التحليل العاملي و التحليل العنقودي في هذه الدراسة.

2/ دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية:

إن الفلاحة تلعب دورا مهما و كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، لأنه في الدول الفقيرة السكان يحصلون على أرزاقهم من الأرض، و حتى صناع القرار في هذه الدول يجب عليهم تشجيع الفلاحين و مساندتهم لتحسين معيشة السكان حتى يتسنى للفلاحين توفير ما يكفي من الغذاء للمجتمعين الريفي و الحضري معا، إذ يجب على كل الدول النامية توفير المنتجات الفلاحية المستهلكة من طرف سكانها دون اللجوء إلى الاستيراد،(Perkins et al, 2008, p 701) و تستطيع الفلاحة أن تلعب دورا مهما في توفير رؤوس الأموال لعملية النمو الاقتصادي، و هناك من يرى بأن الفلاحة هي العامل الأهم و يمكن القول الوحيد كمصدر لرؤوس الأموال في المراحل الأولى من التنمية و لكن فرضيتهم مبنية على دور الفلاحة، (جلولي، 2011، ص 42) إن النمو الفلاحي يساهم نسبيا أكثر في التنمية الاقتصادية من النمو الصناعي، لأن الآثار المضاعفة للنمو الفلاحي على الاقتصاد الوطني أكثر أهمية، و معظم الدراسات أثبتت أن الفلاحة هي القطاع الأكثر فاعلية لتخفيض الفقر الريفي و الحضري، إلا أن الفقراء لا يستفيدون من النمو الفلاحي إلا بدرجات أقل في الاقتصاديات التي بها توزيع غير عادل للدخول.(Norton, 2005, p 14)

3/ دور الصناعة في التنمية:

تعتبر الصناعة التحويل المستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، و المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي و اليدوي، و هي من مفاتيح تطور الأقاليم و جزءا أساسيا من التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع و الخدمات و استغلال الثروات المادية و البشرية إشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج و الاستهلاك و التشغيل، و يعتبر قطاع الصناعة قطاعا محركا لخطط التنمية،(خبابة، 2012، ص 12)

4/ مفهوم الإقليم و دوره في التنمية:

إن الإقليم يعتبر من أكثر المفاهيم تداولا و استخداما في علم الجغرافية و هو في مفهومه العام عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع ببعض الخصائص المتجانسة التي تتميز عن غيرها من المناطق الأخرى. (غنيم، 1998، ص 39) و هو ذلك الجزء من الرقعة الجغرافية من الدولة الذي يتميز عن غيره بصفات اقتصادية و اجتماعية تتوقف على نوعية الأنشطة الاقتصادية و مدى تصورها. (الوليد، 2008، ص 91)

إن الإقليم هو مصدر للهوية و مكان عملي لاندماج مختلف المبادرات و التي تأتي من خلال البرامج و السياسات الحكومية و المدنية، مفهوم الإقليم لا يعبر لا على مفهوم مؤسساتي محض و لا مفهوم سياسي محض و لا حتى مفهوم اجتماعي اقتصادي و إنما يجمع مختلف هده المفاهيم، انه عبارة عن مكان تلتقي فيه هويات متعددة و التي تجمعها ذاكرة مشتركة، الإقليم هو عبارة عن مكان يحين باستمرار من أجل تحقيق المصلحة العامة و العدالة الاجتماعية.(Ulysse, 2007, p 121)

5/ مفهوم التنمية المحلية:

العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة.(عبد المطلب، 2001، ص 13)

ثانيا: الإطار التطبيقي

1/ متغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في الدراسة على 25 متغيرا (البيانات المتاحة) تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية للجزائر (48 ولاية)، حيث تم استخدام بيانات سنوات مختلفة و تم استخراج قاعدة بيانية واحدة كلية، و الجدول التالي يعرض متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

عدد مؤسسات الصحة	NES	عدد البلديات	NCom
معدل النمو السكاني	TCP	عدد الدوائر	NDai
معدل المتعلمين 10 سنوات فما فوق	TAlph	عدد التجار	NCommerçants
وحدات اقتصادية التجارة	EECommerce	طبيب مختص	MSpécia
وحدات اقتصادية كلية	EETotale	طبيب عام	MGénéralis
وحدات اقتصادية الخدمات	EEService	طبيب أسنان	Dentist
المساحة الفلاحية المستعملة	SAU	صيدلاني	Pharmacie
المساحة المزروعة حبوب	SACéréal	المساحة	Superficier
عدد الأبقار	Bovins	تساقط الأمطار	PAnnuel
عدد الأغنام	Ovins	عدد السكان	Population
وحدات اقتصادية صناعية	EEIndust	معدل التمدرس	TScolari
وحدات اقتصادية الأشغال العمومية	EETravP	المواقع التاريخية	SHistoriq
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	PME		

2/ نتائج الدراسة:

1/2 تحليل إلى المركبات الأساسية:

1/1/2 اختبار ملائمة تحليل إلى المركبات الأساسية:

نستخدم في هذا الاختبار كل من مؤشر KMO و اختبار Bartlett و اللذين جاءا كالتالي:

لا توجد ارتباطات بين المتغيرات : H_0

توجد ارتباطات بين المتغيرات : H_1

الجدول رقم (2): قيمة KMO و Bartlett

مؤشر KMO		0.835
اختبار Bartlett	قيمة كاي 2	2217,240
	درجة الحرية	300
	معنوية Bartlett	0.000

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة KMO هي أكبر من 0.5، حيث كانت تساوي $0.5 < 0.835$ و بالتالي يمكننا قبول هده العينة من أجل الدراسة، أما بالنسبة لاختبار Bartlett نلاحظ أنه يساوي 0.000 و هي أصغر من 0.005، و بالتالي نقول أن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة الوحدة و منه الارتباطات ما بين المشاهدات ليست معدومة، و منه نرفض الفرضية H_0 و نقبل H_1 و التي مفادها وجود ارتباطات بين المتغيرات.

2/1/2/ نوعية التمثيل:

إن نوعية التمثيل تحدد لنا أهمية المتغيرات و المفردات في التحليل و بالتالي تحدد لنا أي المتغيرات الواجب استبعاده، و من خلال الجدول نلاحظ أن كلها لها أهمية و تمثيل كبير حيث أن أصغر قيمة تساوي 0.563.

الجدول رقم (3): نوعية التمثيل

	الأولية	المستخرجة		الأولية	المستخرجة
NES	1.000	,849	EEService	1.000	,919
TCP	1.000	,704	EETotale	1.000	,982
TAlph	1.000	,563	MSpécia	1.000	,958
NDai	1.000	,897	MGénéralis	1.000	,962
NCom	1.000	,887	Dentist	1.000	,964
NCommerçants	1.000	,979	Pharmacie	1.000	,916
SAU	1.000	,841	Superficier	1.000	,774
SACéréal	1.000	,808	PAnnuel	1.000	,784
Bovins	1.000	,603	Population	1.000	,958
Ovins	1.000	,726	TScolari	1.000	,807
EEIndust	1.000	,941	SHistoriq	1.000	,620
EETravP	1.000	,829	PME	1.000	,928
EECommerce	1.000	,976			

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

3/1/2/ اختيار العوامل الأساسية:

يتم اختيار عدد العوامل الأساسية على أساس قيم الجذور الكامنة في التباين الكلي المفسر أو التمثيل البياني للقيم الذاتية حيث يجب أن تكون أكبر من الواحد، و من خلال الشكل التالي نلاحظ استخراج ثلاث عوامل في هده الدراسة.

4/1/2/ تفسير التباين الكلي:

و يمثل التباين المفسر لكل عامل من العوامل المستخرجة و نسبة مساهمته في التباين الكلي المفسر.

الجدول رقم (4): تفسير التباين الكلي

	القيم الذاتية الأولية			المجموع المربع للعوامل المستخرجة			المجموع المربع للعوامل المستخرجة للتدوير		
	المجموع	نسبة التباين %	التراكم %	المجموع	نسبة التباين %	التراكم %	المجموع	نسبة التباين %	التراكم %
1	13,4	53,80	53,8	13,45	53,801	53,8	11,70	46,81	46,81
2	3,91	15,66	69,4	3,915	15,660	69,4	3,242	12,96	59,78
3	2,43	9,724	79,1	2,431	9,724	79,1	3,171	12,68	72,47
4	1,37	5,515	84,7	1,379	5,515	84,7	3,057	12,22	84,70
5	,922	3,688	88,3						
6	,653	2,612	91,0						
7	,413	1,654	92,6						
8	,390	1,560	94,2						
9	,298	1,192	95,4						
0	,270	1,080	96,4						

11	,241	,963	97,4						
12	,174	,695	98,1						
13	,141	,564	98,7						
14	,101	,404	99,1						
15	,067	,267	99,3						
16	,049	,195	99,5						
17	,034	,137	99,7						
18	,021	,085	99,7						
19	,018	,072	99,8						
20	,012	,050	99,9						
21	,008	,032	99,9						
22	,005	,021	99,9						
23	,004	,015	99,9						
24	,003	,014	99,9						
25	,000	,001	100,						

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

نلاحظ من خلال الجدول أن الاربع عوامل المستخرجة فسرت و حافظت على ما قيمته 84.7% من المعلومات أي تم فقدان ما قيمته 15.3% من المعلومات، حيث أن العامل الأول فسر 46.819% من المعلومات، العامل الثاني فسر 12.968% من المعلومات، العامل الثالث فسر 12.686%، و العامل الرابع فسر 12.227%.

5/1/2/ تدوير العوامل:

إن تدوير العوامل يهدف إلى تحسين النتائج من خلال جعل التشبعات الكبيرة أكبر و التشبعات الصغيرة أصغر

الجدول رقم (5): تدوير العوامل

بعد التدوير				قبل التدوير				
4	3	2	1	4	3	2	1	
	,742		,539	,458			,724	NES
	-,475	-,676			,565	-,422	-,448	TCP
-,639						-,517		TAlph
	,899			,552		,597	,483	NDai
	,764					,602	,649	NCom
			,963				,969	NCommerçants
,811						,865		SAU
,832						,811		SACéréal
	,428	,604				,607		Bovins
,826					,635	,509		Ovins
			,880				,967	EEIndust
			,824				,886	EETravP
			,957				,968	EECommerce
			,859				,957	EEService

EETotale	,982				,948		
MSpécia	,889				,969		
MGénéralis	,950				,965		
Dentist	,935				,965		
Pharmacie	,926				,935		
Superficier		-,415		,555		-,801	
PAnnuel	,558		-,537			,813	
Population	,938				,929		
TScolari			-,808			,742	-,473
SHistoriq	,738				,783		
PME	,945				,910		

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

من خلال هدا الجدول يمكننا تحديد المركبات التالية:

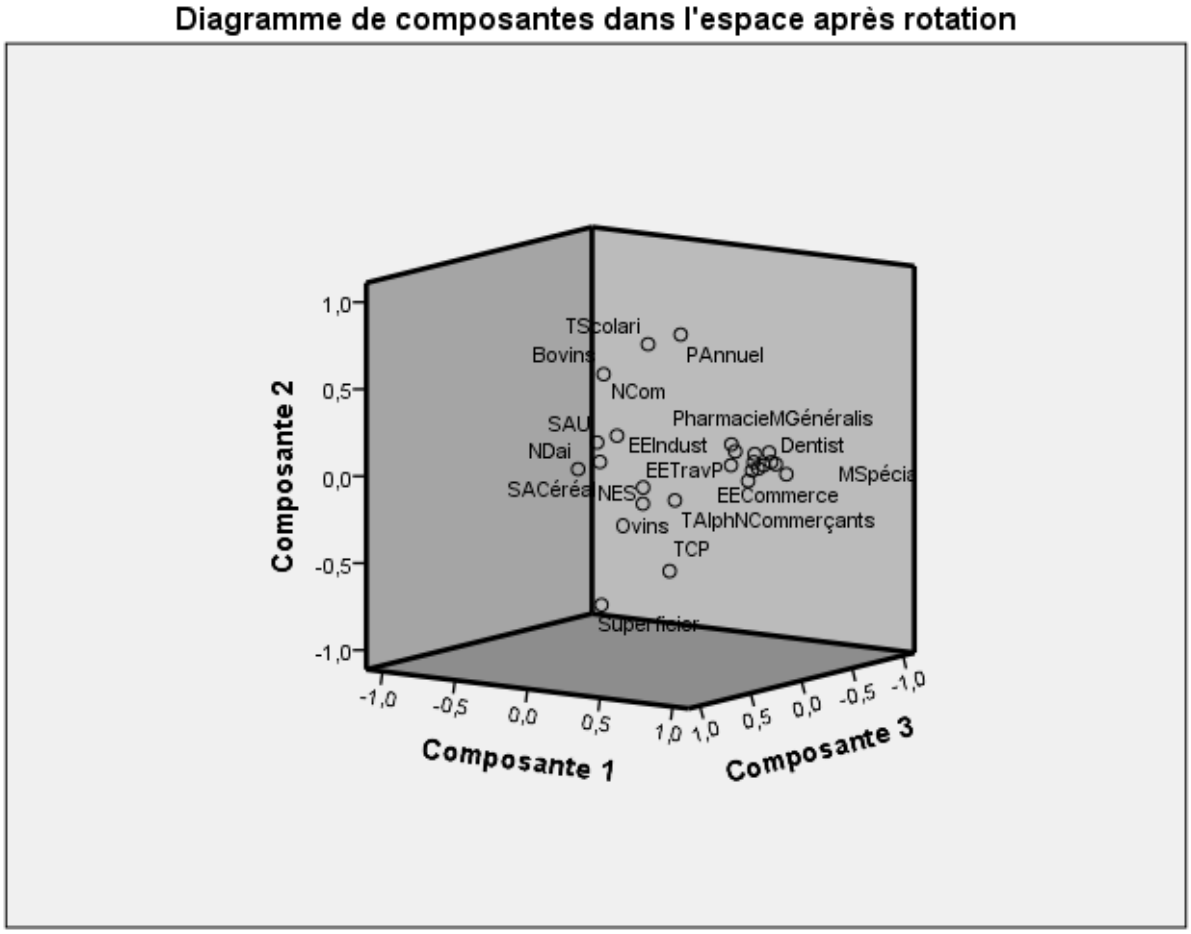
العامل الأول: يفسر هدا العامل ما قيمته 46.819% من المعلومات و يضم 14 متغير (عدد مؤسسات الصحة، عدد التجار، وحدات اقتصادية صناعية، وحدات اقتصادية الاشغال العمومية، وحدات اقتصادية التجارة، وحدات اقتصادية الخدمات، وحدات اقتصادية كلية، طبيب مختص، طبيب عام، طبيب اسنان، صيدلاني، عدد السكان، المواقع التاريخية و عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

العامل الثاني: يفسر هدا العامل ما قيمته 12.968% من المعلومات و يضم 3 متغيرات (عدد الابقار، تساقط الامطار و معدل التمدرس)

العامل الثالث: يفسر هدا العامل ما قيمته 12.686% من المعلومات و يضم 4 متغيرات (عدد الابقار، عدد مؤسسات الصحة، عدد الدوائر و عدد البلديات)

العامل الثالث: يفسر هدا العامل ما قيمته 12.227% من المعلومات و يضم 3 متغيرات (المساحة الفلاحية المستعملة، المساحة المزروعة حبوب و عدد الأغنام)

الشكل رقم (1): تمثيل العوامل



المرجع: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

الجدول رقم (6): تصنيف الولايات على أساس الخصائص

العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
البليدة الجزائر قسنطينة وهران	شلف البويرة جيجل سكيكدة عناية قالمة برج بوعريريج بومرداس الطارف تيسمسيلت سوق هراس تيبازة ميلة عين الدفلى عين تيموشنت	أدرار باتنة بجاية بسكرة بشار تلمسان تيزي وزو سطيف سيدي بلعباس المدية معسكر ورقلة الوادي	الاغواط أم البواقي تبسة تيارت الجلفة سعيدة مستغانم المسيلة البيض خنشلة النعامة غليزان

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

الجدول السابق يوضح تصنيف البلديات على أساس العوامل المستخرجة في التحليل إلى المركبات الأساسية حيث وجدنا أن العامل الأول يضم أربعة ولايات كبرى و هدا العامل يمثل عامل متعدد الخصائص صناعية، خدماتية و سياحية، العامل الثاني يضم 16 ولاية و يمثل هدا العامل عدد الأبقار و معدل التمدرس و تساقط الأمطار، العامل الثالث يضم 12 ولاية و يمثل الصحة و عدد الأبقار، أما العامل الرابع فيضم 12 ولاية و يمثل العامل دو الخصائص الفلاحية.

من خلال دلك نلاحظ بان توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر لا يخضع إلى عملية تخطيط و إنما يتركز في مجموعة من الولايات الكبرى ذات الكثافة السكانية مع إهمال الولايات الداخلية ذات الكثافة السكانية القليلة.

2/2/ التحليل العنقودي:

1/2/2/ مصفوفة المسافات:

من خلال مصفوفة التقارب نلاحظ أن أصغر قيمة كانت بين ولايتي تيبازة و بومرداس حيث تساوي 0.009 تليها المسافة بين ولايتي عنابة و بومرداس و التي تساوي 0.011 ثم بين ولايتي البليدة و بومرداس بـ 0.013، أما أكبر مسافة فهي بين ولايتي اليزي و الاغواط بـ 43.227، تأتي بعدها المسافة بين ولايتي اليزي و الجلفة و التي تقدر بـ 42.798 و المرتبة الثالثة نجد المسافة بين ولايتي اليزي و سعيدة بـ 42.339، و كلما كانت القيمة أصغر كلما دل ذلك على تقارب المناطق في الخصائص و تشابهها و العكس أي كلما كانت المسافة أكبر كلما دل ذلك على تباعد المناطق في الخصائص و عدم تشابهها و بالتالي نجد أن ولايتي تيبازة و بومرداس تشتركان في نفس الخصائص و نفس الأمر بالنسبة ولايتي عنابة و بومرداس ، العكس بالنسبة لولايتي اليزي و الاغواط.

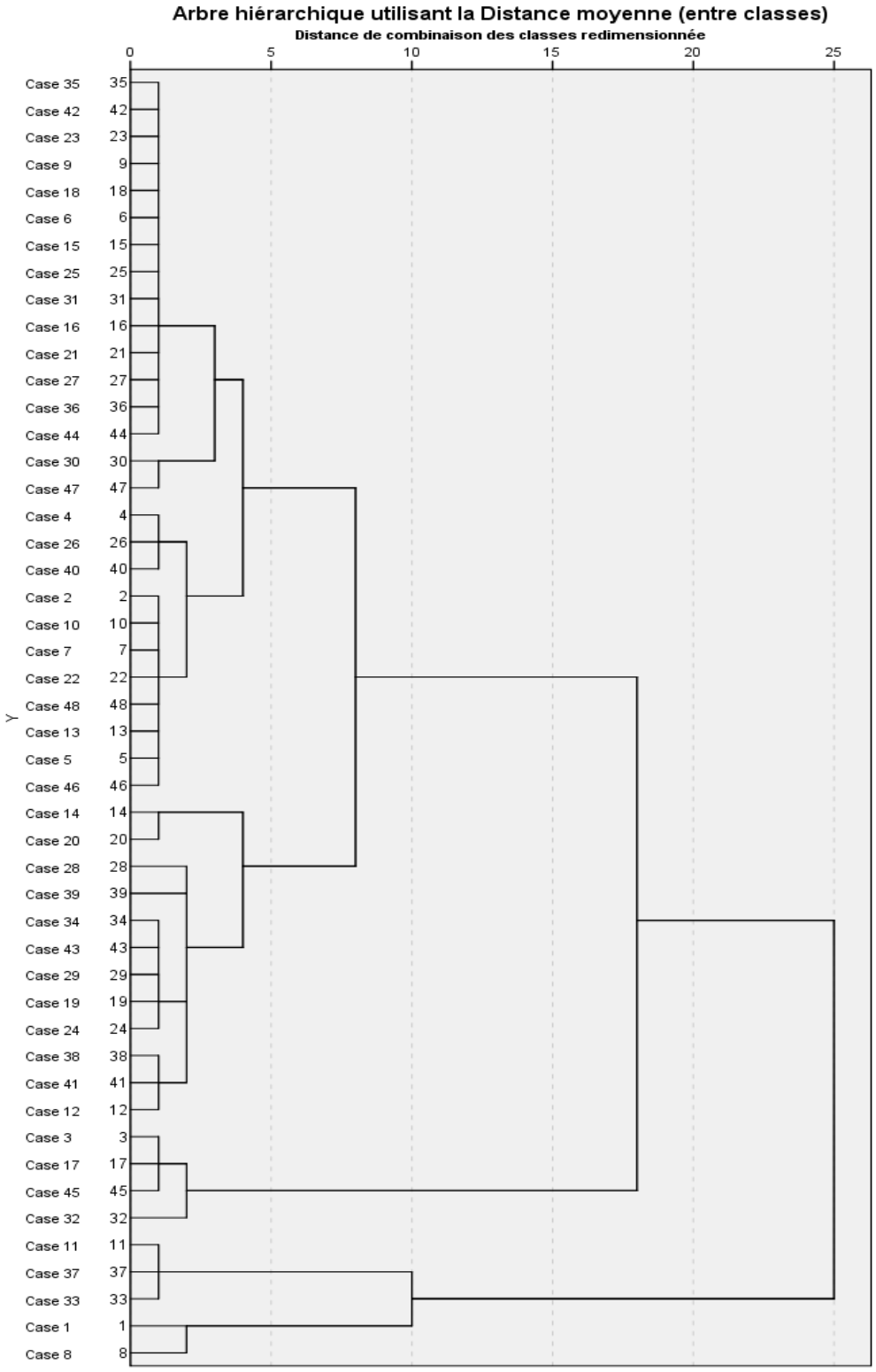
2/2/2/ التمثيل الشجري

الجدول رقم (7): العناقيد المستخرجة

العنقود	الولايات
العنقود الأول	أدرار، بشار. تمنراست، تندوف، اليزي
العنقود الثاني	الأغواط، الجلفة، النعامة، البيض.
العنقود الثالث	تيارت، سعيدة، سطيف، معسكر، تبسة، برج بوعريريج، ميلة، المسيلة، الوادي، قالمة، تيسمسيلت، سوق هراس.
العنقود الرابع	أم البواقي، خنشلة، المدية، بسكرة، البويرة، باتنة، سيدي بلعباس، شلف، تلمسان، غليزان، عين تيموشنت.
العنقود الخامس	ورقلة، غرداية.
العنقود السادس	بومرداس، عنابة، البليدة، جيجل، بجاية، تيزي وزو، قسنطينة، وهران، الجزائر، مستغانم، الطارف، عين الدفلى، سكيكدة، تيبازة.

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

الشكل رقم (2): التمثيل الشجري الهرمي



المرجع: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 21

من خلال الجدول و الشكل السابقين يمكننا استخراج المجوعات التي تمثل العناقيد التي تنتمي إليها الولايات المتجانسة فيما بينها، حيث استخرجنا ستة عناقيد، حيث وجدنا إن العنقود الأول مكون من 5 ولايات هي الولايات الجنوبية الصحراوية الكبرى، العنقود الثاني

مكون من 4 ولايات و التي لها خصائص مشتركة أهمها تربية الاغنام، العنقود الثالث و يتكون من 12 ولاية و التي تمثل منطقة الهضاب العليا، العنقود الرابع و يتكون من 11 ولاية و هي ولاية داخلية قريبة من البحر، أما العنقود الخامس فيمثل ولايتين تقعان شمال الصحراء، و أخيرا العنقود السادس المتكون من الولايات الساحلية ما عدا عين الدفلى.

3/ مناقشة نتائج الدراسة:

انطلاقا من النتائج المحصل عليها في تحليل المركبات الأساسية و التحليل التصنيفي للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية المدروسة لـ 48 ولاية، حيث يظهر تحليل المركبات الأساسية إلى سوء توزيع للأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الجزائر و تركزها في مناطق دون الأخرى خاصة الأنشطة الصناعية و الخدماتية، حيث وجدنا انها تتركز خاصة في الولايات الكبرى و الولايات الساحلية و هدا راجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة و اهتمامها بالمناطق دات التركيز السكاني و إهمالها للمناطق الداخلية هدا من جهة و كذلك إلى السياسات المتبعة من المجالس المحلية و عدم مراقبة سير المشاريع التنموية و طريقة توزيعها في الولايات الداخلية و الصغيرة من جهة أخرى.

الخاتمة:

إن التركيز على دراسة الخصائص التنموية يتيح الفرصة للمناطق في بناء هيكلها الاقتصادي و تنظيم الفعاليات الاقتصادية فيما يخص توطين النشاط الاقتصادي مما يسهل خلق التفاعلات بين المناطق و كذا تحديد الأنماط التنموية الممكنة.

إن دراسة الخصائص المكانية لولايات الوطن تبين أن هناك إمكانيات في كل المجالات إلى أن سوء التسيير و سوء التوزيع السكاني أدى إلى عدم استغلال هده الإمكانيات و بالتالي على الدولة الاهتمام بالمجال ألفلاحي الذي يعتبر قاعدة الانطلاق في عملية التنمية كما أشرنا إليه في بداية الدراسة (دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية) و الذي يجب التركيز على تنميته و تطويره و تشجيع الاستثمار في مجاله ودعم أكثر لتوطين كل النشاطات التي تدخل في المجال الفلاحي من أجل خلق ديناميكية إنتاج تدخل في المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني و المساهمة في خلق قيمة مضافة لقطاع الفلاحة.

المراجع:

(1) عثمان محمد غنيم، **"مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي"** دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
(2) بشار يزيد الوليد، **"التخطيط و التطوير الاقتصادي"** دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
(3) عبد المطلب عبد المجيد، **"التمويل و التنمية المحلية"**، الدار الجامعية، عمان، 2001.
(4) مختار ادريسي، **"مقاربة الاقتصاد المكاني و إشكالية التباين الإقليمي"** مذكرة ماجستير، جامعة معسكر، 2014.
(5) محمود عبد الله محمد الحبيس، **"التباين التنموي المكاني في الأردن"**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، 2011.
(6) جلولي محمد، **"القطاع الخاص و التنمية الفلاحية"** مذكرة ماجستر، جامعة تيارت، 2011.
(7) صهيب خبابة، **"دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورو مغاربية"**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2012.
(8) افتخار عبد الحميد النقاش ،غفران حاتم علوان الجبوري، **"استخدام أسلوبي التحليل العاملي و انحدار الحرف في تحديد أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية"** المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 2012 الإصدار 34 - 148-119 .
(9) Roger D. Norton, **« Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences »**, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome Italie, 2005.
(10) Ulysse. Pierre joseph. **« Lute contre la pauvreté, territorialité et développement sociale intégrée »**, presses de l'université de Québec, Québec, 2007.
(11) Dwight H. Perkins et autres, **« Economie du développement »** Groupe De Boeck, 3 édition Belgique, 2008.
(12) Nicolas Ronderos, **« Spatial Strategies for U.S. Economic Development »** New Strategies for Regional Economic Development,America 2050 Research Seminar , Discussion Papers and Summary,Healdsburg, California, March 29-31, 2009, avalaible at:
http://www.america2050.org/pdf/2050_Report_Regional_Economic_Development_2009.pdf
(13) Maria Abreu and Maria Savona « **New regional policies for less developed areas : the case of India »,** Handbook of regional growth and development theories, 2009.

أدلة الإثبات في التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية للتدقيق

عبود ميلود
جامعة أحمد دراية – أدرار
abboudmiloud@gmail.com

تيقاوي العربي
جامعة أحمد دراية-أدرار
atikkaoui@yahou.com

الملخص

تحاول هذه الورقة التعرف إلى أدلة الإثبات في التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية للتدقيق و أنواعها و أساليب الحصول عليها و خصائصها و مدى حجيتها، و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي و الإطلاع على الدراسات النظرية و الميدانية المتعلقة بالموضوع.

وقد خلصت الدراسة أن عملية الإثبات التي تنطوي عليها عملية التدقيق توافر الارتباط بين الأدلة المختلفة وبين الغرض المطلوب إثباته ، وتجنب الوصول إلى استنتاجات خاطئة، واستمرار البحث عن أدلة إضافية تدعم النتائج التي يصل إليها المدقق، كما أن وظيفة الإثبات لا تنطوي على تجميع الأدلة فحسب بل تلك الأدلة ينبغي أن تخضع باستمرار لعمليات الدراسة و التقييم، وتحديد درجة الاعتماد النسبية الخاصة بكل منها .

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي، أدلة الإثبات، معايير دولية .

Abstract

This paper attempts to identify the proof of proof in Accounting Auditing of the international standards of auditing, their types, methods of obtaining them, their characteristics and the extent of their argument. The researcher adopted the analytical descriptive approach and studied theoretical and field studies related to the subject.

The study concluded that the evidentiary process involved in the audit was that the various evidence was linked to the purpose to be established, to avoid reaching erroneous conclusions, and to continue to seek additional evidence to support the findings of the auditor. Such evidence should be continually subject to the study and evaluation processes, and to determine their relative degree of dependence.

Keyes words: Accounting Auditing, Evidence, International standards

(JEL) Classification: M480, M490.

مقدمة

يبين المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ضرورة حصول المراجع على قرائن كافية، عن طريق الفحص المستندي و الملاحظات والاستفسارات والمصادقات، وذلك لإبداء رأي سليم في القوائم المالية تحت الفحص.

تقوم البنية الأساسية لعملية التدقيق، وفقا للإطار الدولي لعمليات التأكيد– على وظيفة الإثبات، وليست الفحص، الأمر الذي جعل معظم الكتابات النظرية في التدقيق تتجه نحو إيجاد نظرية عامة للإثبات كمدخل لتنظير التدقيق بدلا من كونه مجرد مجموعة من الأساليب أو الإجراءات الفنية، ولقد أكد على ما تقدم قيام مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي بإصداره المجموعة الخامسة من معايير التدقيق الدولية المعدلة (599-500) بعنوان أدلة التدقيق Audit Evidenc .

وبناءا على ما تقدم سنتناول في هذا البحث أدلة الإثبات في التدقيق باعتبار أن المراجع يقوم بفحص البيانات المالية والمستندات والتحقق من المعلومات المحاسبية المقدمة بعد المعالجة بغية التقرير عليها وإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى تعبير نتيجة أعمال المؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها .

تتوقف صحة المعلومات على درجة اعتماد الأدلة المدعمة لذلك وعن الأساليب السليمة في المعالجة وقوة نظام الرقابة الداخلية المتبني و لذا سنحاول التطرق في هذا البحث إلى طبيعة هذه الأدلة وحجيتها وأنواعها وإجراءات ووسائل الحصول عليها.

إشكالية البحث : مما سبق يمكن الوقوف على إشكالية الدراسة التالية :

ما هي مختلف الأساليب المستخدمة من طرف المدقق للحصول على أدلة الإثبات في ظل المعايير الدولية للتدقيق و ما مدى كفايتها وحجيتها ؟

وتتفرع هذه الإشكالية المطروحة إلى عدة تساؤلات فرعية:

- ما مفهوم و طبيعة و قرائن و وظيفة الإثبات؟
- ما هي خصائص أدلة الإثبات و ما الغرض من الحصول عليها؟
- ما هي أنواع أدلة الإثبات و ما هي أساليب الحصول عليها؟
- ما مدى حجية أدلة الإثبات في التدقيق؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بأدلة الإثبات في التدقيق من منظور المعايير الدولية للتدقيق، ومعرفة الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق للحصول عليها ومدى حجية و كفاية هذه الأدلة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث باعتبار أن أدلة الإثبات هي الحقائق التي تقدم إلى الإنسان في سبيل تمكينه من الفصل في موضوع متنازع عليه وبالنسبة للمدقق فكل بيان في القوائم المالية ولو أنه ليس محل نزاع إلا أنه يجب أن يخضع لتساؤل المدقق من حيث صحته أو عدم صحته، وجميع الحقائق والمعلومات التي يحصل عليها المدقق والتي تساعده في الحكم على صحة أو عدم صحة البيانات الواردة في القوائم المالية تعتبر من أدلة الإثبات، وعلى ذلك فالقوائم المالية يمكن اعتبارها كأنها مجموعة من البيانات التي يجب تحقيقها وأدلة الإثبات في التدقيق تشمل جميع الحقائق التي يستعملها المدقق في البرهان على صحة هذه البيانات أو عدم صحتها.

هيكل البحث : وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأسلوب الأنسب للدراسة، حيث قمنا بمعالجة الموضوع من خلال المحاور التالية :

- **المحور الأول :** أدلة الإثبات في التدقيق؛
- **المحور الثاني :** أنواع أدلة الإثبات و أساليب الحصول عليها ؛
- **المحور الثالث :** حجية أدلة الإثبات في التدقيق و الخصائص النوعية الجيدة لها .

الدراسات السابقة

- **دراسة "جربوع،2004"بعنوان "دور المراجع الخارجي في تقويم أدلة الإثبات في عملية المراجعة بالرغم من أن معظمها هي أدلة مقنعة و ليست حاسمة"[1]**

هدف البحث إلى دراسة الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى حصول المراجع على أدلة الإثبات المقنعة. لا يستطيع المراجع الخارجي أن يبدي رأيه على القوائم المالية في تقريره إلا إذا حصل على أدلة الإثبات الكافية و الملائمة و يجب أن تكون هذه الأدلة كافية من حيث الكمية و التنوع، كما يجب أن تكون ملائمة و جيدة يمكن الاعتماد عليها بدرجة مقبولة.

إلا أن الباحث يرى معظم أدلة الإثبات هي مقنعة و ليست حاسمة أو نهائية و ذلك لعدة أسباب منها: القيود المتأصلة أو الملازمة عند تطبيق النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية، و مدى معقولية التقديرات المحاسبية التي اتبعها إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية و مدى تأثير العمليات التي تحدث بين الأطراف ذات العلاقة، وكذلك استخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة، وقيام المراجع الخارجي بالإجراءات التحليلية في عملية المراجعة، و تأثير الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقرير المراجع،و الشك في أن المنشأة سوف تستمر للقيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة المنظورة القادمة، وحصول المراجع الخارجي على خطاب تمثيل من العميل يشهد بصحة القوائم المالية قبل تسليمه تقرير المراجعة .

- **دراسة "هاني فرحان الزايغ، 2006" " دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية"[2]**

يهدف هذا البحث أساسا إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، حيث قام الباحث بتصميم استبانه وزعت على (85) مراجعا.

ولقد أظهرت النتائج بأن على مراجعي الحسابات القانونيين بذل العناية المهنية الواجبة عند تقييم أدلة الإثبات من خلال المراجعة التحليلية، و دراسة النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية، و الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية، و التقديرات المحاسبية، و مدى استمرار المنشأة للقيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة، و الحصول على خطاب تمثيل من الإدارة تشهد بدقة و اكتمال القوائم المالية.

كما أظهرت التوصيات بأنه يجب على الجمعيات الفلسطينية تطوير الخطط و البرامج لتمكين المراجعين من ممارسة المهنة بطريقة تخدم الجمهور و تحوز على ثقته، كما يجب على جمعية المحاسبين و المراجعين الفلسطينية أن تقوم بالإشراف على المهنة و تشجيع المراجعين على استخدام معايير المحاسبة و المراجعة الدولية.

1- المحور الأول : أدلة الإثبات في التدقيق .

1-1- مفهوم وطبيعة وقرائن وظيفة الإثبات في التدقيق :

1-1- 1طبيعة وظيفة الإثبات :[3]

يرى أحد الباحثين أن وظيفة الإثبات تقوم على وجود نوع ما من الاتصال بين القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق وفكر وروح المدقق ذاته الذي عادة ما يعتمد على مجموعة من قرائن الإثبات التي يتم تقييمها بمعرفته، وفي ضوء استقلاليته و خبراته الشخصية المتميزة بالتوقع الطبيعي للعلاقات بين البيانات التي تصله من المنشآت المختلفة .

ويضيف أحد الكتاب من المهم في عملية الإثبات التي تنطوي عليها عملية التدقيق توافر الارتباط بين الأدلة المختلفة وبين الغرض المطلوب إثباته، وتجنب الوصول إلى استنتاجات خاطئة، واستمرار البحث عن أدلة إضافية تدعم النتائج التي يصل إليها المدقق، ويقرر كاتب آخر أن وظيفة الإثبات لا تنطوي على تجميع الأدلة فحسب بل تلك الأدلة ينبغي أن تخضع باستمرار لعمليات الدراسة و التقييم، وتحديد درجة الاعتماد النسبية الخاصة بكل منها .

1-1-2ماهية قرائن الإثبات في التدقيق: [4]

يعرف رجال القانون القرينة بأنها حقيقة معروفة أو مجموعة من الحقائق تقدم للمحكمة بهدف إقناعها بحقيقة الاقتراح الذي ترغب المحكمة في التحقق منه .

ومن التعريف السابق يمكن القول أن قرئن الإثبات بصفة عامة تتأسس على فكرة وخبرة و فن مستخدميها، وهي تتعلق ببعض الحقائق وإيجاد وسيلة اتصال بين المدقق و سجلات ودفاتر البيانات المالية للمنشأة، وهي التي تساعد المدقق في الحصول على أكبر إثبات ممكن أو دليل موضوعي يقتنع بعه لغرض تكوين رأيه النهائي، و إعداد تقريره الفني عن البيانات المالية التي يقوم بتدقيقها ،كما أن القرينة هي المفتاح إلى الحقيقة، وعلى ذلك فقد عرفت القرينة Association في التدقيق بأنها :

" استنباط المدقق نتيجة من أمر ثابت أو جملة حقائق تمكنه من استخلاص رأي في مسألة معينة و إقناعه بالإفصاح عن هذا الرأي " .

1-1-3مفهوم أدلة الإثبات في التدقيق

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات إلا أنها تشترك جميعها في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعي، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والآمال والعـادات وتنبؤات من ينفذ القرار، وكـلها عناصر شـخصية تختلف من شخص لآخر ؛

إن تعريف أدلة الإثبات من واقـــع المعيار رقم (2310) الصـــادر عن معهد المراجعين الداخـــلين، هو انه يجب علي المـــراجع الداخلي الحصول علي أدلة إثبات لعملية المراجعة عن طريـــق المستندات و المصادقات و الإجراءات التحليلية (بما في ذلك النسب المالية) كما يجب أن تتصف هذه الأدلة بما يلي :

- الكفاية ؛
- أن يعتمد عليها ؛
- أن تكون وثيقة الصلة بعملية المراجعة ؛
- أن تكون صالحة (مفيدة) لأهداف عملية المراجعة .

يشير مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (500) إلى أن أدلة الإثبات في التدقيق تعني :"المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني، وتشمل أدلة الإثبات المستندات و السجلات المحاسبية المتضمنة للبيانات المالية و المعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى" (5)

2-1خصائص أدلة الإثبات في التدقيق و الغرض منها:

1-2-1خصائص أدلة الإثبات في التدقيق:

مما سبق نلاحظ أن المعيار الدولي للتدقيق (500) ينص على أن أدلة التدقيق يجب تتميز بالخاصيتين الممثلتين فيما يلي :

- الكفاية ؛
- الملائمة .

الكفاية و الملائمة ترتبط بعلاقة متبادلة وتطبق على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من اختبارات الرقابة و الإجراءات الجوهرية ، والكفاية هي قياس لكمية أدلة الإثبات، أما الملائمة فهي قياس لنوعية أدلة الإثبات ومدى صلتها بتأكيد خاص و موثوقيتها، وفي العادة يجد المدقق بأن من الضروري الاعتماد على أدلة الإثبات المقنعة وليست القاطعة، وغالبا ما يسعى للحصول على أدلة إثبات من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة لدعم نفس التأكيد .(6)

إن اجتهاد المدقق حول كفاية و ملائمة أدلة الإثبات تتأثر بعوامل عدة منها: (7)

- تقدير المدقق للمخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى رصيد الحساب أو مجموعة من المعاملات .
- طبيعة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وتقدير مخاطر الرقابة.
- الأهمية النسبية للبند الذي يتم اختياره.
- الخبرة التي تم الحصول عليها من عمليات التدقيق السابقة.
- نتائج إجراءات التدقيق و يضمنها الاحتيال و الخطأ اللذان قد يتم اكتشافها.
- مصدر و موثوقية المعلومة المتوفرة.

2-2-1الغرض من أدلة الإثبات في التدقيق: [8]

إن الغرض الرئيسي لعملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي هو إبداء الرأي الفني في سلامة وعدالة القوائم المالية الناتجة من النظام المحاسبي، غير أنه لن يكون المراجع في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني المحايد في هذه القوائم إلا بعد أن يقوم بعمل كاف يمكنه من الحصول على الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة، والتي تساعده على إبداء هذا الرأي الفني المحايد في عدالة القوائم المالية ودلك عن طريق الفحص والمعاينة والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات.
ومنه يتضح لنا: أن عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي تتعلق بالحصول على أدلة الإثبات على الرأي الذي يبديه المراجع فيما يختص بالقوائم المالية محل المراجعة، وتتوقف حجية وقوة أدلة الإثبات على توقيت الحصول عليها، وارتباطها بالعملية محل المراجعة، ومصدر الحصول عليها، وكذلك وجود أدلة إثبات أخرى مساعدة للاستنتاجات التي تؤدي إليها. ولكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظرف التي في ظلها تم الحصول عليها .

2- المحور الثاني :أنواع أدلة الإثبات و أساليب الحصول عليها

2-1 أنواع أدلة الإثبات في التدقيق

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات في عملية التدقيق وأهمها:

- الوجود الفعلي.
- الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر ؛
- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة ؛
- المصادقات ؛
- التوثيق ؛
- الاستفسار من المؤسسة ؛
- نظام المراقبة الداخلية السليم .

2-1-1الوجود الفعلي : [9]

الوجود الفعلي للشيء الممثل في الحسابات وفحصه ومعاينته مادياً بواسطة المراجع هو من أقوى أنواع أدلة الإثبات فإذا استطاع المراجع معاينة الشيء فهذا أقوى دليل على وجوده ، هذا فمن الأدلة الكافية على وجود بعض أنواع الأصول قيام المراجع بجردها جرداً فعلياً ومثال ذلك البضاعة والاستثمارات والنقدية الموجودة بالصندوق العام وبصندوق المصروفات النثرية.
ويلاحظ أن الوجود الفعلي بطبيعته لا يصلح كدليل من أدلة الإثبات إلا لبعض أنواع الأصول التي لها كيان مادي ملموس مثل الأراضي والمباني والعدد والآلات والسيارات والبضاعة والاستثمارات والنقدية، ولذلك يقتصر استعمال هذا الدليل على هذا النوع من الأصول، أما الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل والمبالغ المستحقة على المدينين، كذلك معظم أنواع الخصوم فإنه لا يمكن تحقيقها وإثبات وجودها بهذه الطريقة فضلاً عن أنه لا يمكن استخدام هذا الدليل لتحقيق عناصر المصروفات والإيرادات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر.
ويلاحظ أن الوجود الفعلي للأصول لا يعتبر في حد ذاته كافياً لتحقيق هذه الأصول فلتحقيق أي أصل يلزم أن يتأكد المراجع من وجود الأصل ومن ملكية المنشأة لهذا الأصل ومن صحة تقويم هذا الأصل في الميزانية ولذلك فإن هذا الدليل يقتصر على زاوية واحدة فقط هي زاوية الوجود ولا يمتد أثره إلى مشكلة الملكية ومشكلة التقويم فوجود بضاعة في مخازن المنشأة مثلاً لا يدل على ملكية المنشأة لهذه البضاعة فقد تكون مملوكة للغير ومودعه لدى المنشأة كأمانة لحين بيعها لحساب الغير.

كذلك فإن مشكلة التقويم يتعين معالجتها بوسائل وإجراءات أخرى ولذلك فإنه عند قيام المراجع بجرد الأصول جرداً فعلياً يجب عليه الاهتمام بالحالة التي توجد عليها هذه الأصول فإذا كان الشيء محل الفحص لا يصلح للاستعمال أو إذا كانت هناك أمارات تدل على تقادمه وأنه لم يستعمل منذ فترة طويلة أو إذا كان هناك أكثر من نوع على درجات مختلفة من الجودة فإن هذه الأمور يجب ملاحظتها وإعطاؤها العناية الواجبة من جانب المراجع نظراً لما لها من أثر على تقويم هذه العناصر ولذلك فإنه عند جرد البضاعة مثلاً يتعين الالتفات إلى الحالة التي توجد عليها هذه البضاعة، فيجب ملاحظة البضاعة التالفة أو بطيئة الحركة أو التي فقدت جزءاً من قيمتها بتغير الظروف التجارية أو تغير الأذواق حتى يمكن أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند تقويم هذه البنود.

2-1-2الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر:

تعتبر الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر والسجلات قرينة ودليل على صحة العمليات ودقة البيانات، وذلك يتحقق من خلال رجوع المدقق إلى العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات ودفاتر الأستاذ وموازين المراجعة و الكشوف المالية الأخرى.

2-1-3نتائج تتبع الأحداث اللاحقة:

كما جاء في معيار التدقيق الدولي(560) أن مصطلح الأحداث السابقة يستعمل للإشارة إلى كل من الأحداث التي تظهر بين نهاية الفترة المالية و تاريخ تقرير المدقق و الحقائق المكتشفة بعد تاريخ تقريره ،وعلى المدقق مراعاة تأثير هذه الأحداث على القوائم المالية وعلى التقرير .

تنقسم الأحداث اللاحقة إلى قسمين :

أ- الأحداث التي تقع حتى تاريخ تقرير المدقق [10]:

يجب على المدقق أداء إجراءات مصممة للحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة بأن جميع الأحداث حتى تاريخ تقريره التي قد تتطلب تعديل القوائم المالية أو الإفصاح عنها فيما تم تحديدها، وتتمثل هذه الإجراءات عادة في :

- دراسة إجراءات الإدارة الموضوعة لمعرفة الأحداث اللاحقة ؛
- قراءة محاضر اجتماعات المساهمين و مجلس الإدارة و لجان التدقيق و التنفيذ التي عقدت بعد تاريخ القوائم المالية، و الاستفسار عن الأمور التي نوقشت في الاجتماعات التي لم تتوفر لها محاضر بعد؛
- قراءة آخر قوائم مالية مرحلية متوفرة للمؤسسة، وحسب ما هو ضروري ومناسب قراءة الموازنات التقديرية و توقعات التدفق النقدي و تقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة ؛
- الاستفسار أو توسعة الاستفسارات الشفوية أو الكتابية السابقة الموجهة لمحامي المؤسسة فيما يتعلق بالدعاوى و المطالبات ؛
- الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت أية أحداث لاحقة قد وقعت و التي قد تؤثر على القوائم المالية .

ب- الوقائع المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق ولكن قبل تاريخ صدور القوائم المالية:

في هذه المرحلة لا يقع أي التزام على المدقق لعمل أي استفسار فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، إلا في حال اكتشافه أن هذه الوقائع كانت موجودة في تاريخ التقرير و التي كان من المحتمل أن تتسبب في تعديل التقرير، في هذه الحالة عليه مناقشة الأمر مع الإدارة و اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع تلك الظروف، على أن يشير في تقريره الجديد إلى هذه التعديلات .

ج- الوقائع المكتشفة بعد صدور القوائم المالية :

في هذه الحالة لا يقع أي التزام على المدقق لعمل أي استفسار فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، إلا في حال اكتشافه أن هذه الوقائع كانت موجودة في تاريخ التقرير و التي كان من المحتمل أن تتسبب في تعديل التقرير، في هذه الحالة عليه مناقشة الأمر مع الإدارة و اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع تلك الظروف، على أن يشير في تقريره الجديد هذه التعديلات .

2-1-4 المصادقات :[11]

تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد، للتحقق من المعلومات التي يتطلبها المدقق.

تعتبر المصادقات دليل قوي يتم استخدامه بكثرة من طرف المدققين، لأنه يصدر من مصدر مستقل عن المدقق و المؤسسة، ويتوقف استخدام المصادقات أو عدم استخدامها على توافر الحاجة للاعتماد في الموقف و أيضا في حالة توافر بدائل أخرى للإثبات، وعادة لا يتم استخدام هدا الدليل في تدقيق بعض الأصول الثابتة لأنه يمكن التحقق منها عن طريق الفحص الفعلي أو التوثيق.

توجد ثلاثة أنواع من المصادقات يمكن للمدقق استخدامها هي:

- المصادقات الايجابية بدون معلومات مرسلة للمصادق؛
- المصادقات الايجابية التي تحمل معلومات مطلوب المصادقة عليها؛
- المصادقات السلبية.

أ- مصادقات ايجابية بدون معلومات مرسلة للمصادق:

يعني هدا النوع أن يرد المصادق عليها بعد أن يملأ ها بالمعلومات المطلوبة منه، ومثال ذلك عندما تطلب إدارة المؤسسة من عميلها إرسال خطاب إلى المدقق حول رصيده في تاريخ الميزانية.

ب - مصادقات ايجابية بتضمينها بمعلومات يجب المصادقة عليها:

تتضمن هذه المصادقة المعلومات التي يطلب من الطرف الثالث المصادقة عليها بالإيجاب أو الرفض و كمثال ذلك أن ترسل المؤسسة خطابا للعميل حول رصيده وتطلب منه أن يرسل خطابا إما كتابيا أو شفويا للمدقق إما بأنه مطابق أو غير مطابق.

ج. مصادقات سالبة:

وهي المصادقات التي يرد الطرف الثالث عليها في حالة كون معلومات المصادقة المرسلة له غير صحيحة وكمثال على هذا النوع من المصادقة كأن تطلب إدارة المؤسسة من عميلها أن يرسل الرد على مكتب المدقق في حالة ما إذا كان الرصيد المرسل له في المصادقة غير مطابق لمثيله في دفتر العميل.

2-1-5التوثيق:

يتمثل التوثيق في قيام المدقق بفحص مستندات و دفاتر المؤسسة التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويشمل التوثيق الذي يقوم به المدقق كافة السجلات التي تستخدمها المؤسسة لتقديم المعلومات التي تشير إلى أن أداء العمل قد تم فيفي صورة منظمة.

يوجد نوعان من المستندات، مستندات داخلية ومستندات خارجية :

أ- المستند الداخلي

وهو المستند الذي يتم إعداده و استخدامه لدى المؤسسة ثم تحتفظ به، دون أن يخرج إلى أطراف خارجية،ومن أمثلة ذلك فواتير البيع، التقارير الزمنية عن العاملين، تقارير استلام المخزون .

ب- المستند الخارجي

ويتمثل في المستند الذي يتعلق بتعامل طرف خارجي عن المؤسسة في العمليات المالية، ويكون في حوزة المؤسسة أو يمكن له أن يتوصل إليه، ومن أمثلة المستندات الخارجية :فواتير البيع، أوراق الدفع، الكشوفات البنكية .

2-1-6 الاستفسار من المؤسسة: [12]

يتم من خلال الاستفسار و الحصول على معلومات كتابية أو شفوية من المؤسسة كرد على أسئلة المدقق، وعلى الرغم من أنه يتم التوصل إلى قدر معقول من الأدلة عن طريق الاستفسار فلا يمكن النظر إلى هذا الدليل على أنه دليل قوي، لأنه لا يتم التوصل إليه من مصدر محايد، حيث يمكن أن يوجد بالمؤسسة عنصر يتصف بتحيز لصالح المؤسسة .

وبالتالي يجب تدعيم هذا الدليل عن طريق تنفيذ إجراءات أخرى، فمثلا إذا أراد المدقق أن يحصل على معلومات عن طريق التسجيل و رقابة العمليات المحاسبية لدى المؤسسة، يجب أن يبدأ بتوجيه الأسئلة للمؤسسة عن الكيفية التي يعمل من خلالها نظام الرقابة الداخلية، وفيما بعد يقوم المدقق باختبارات التدقيق باستخدام التوثيق أو الملاحظة لتحديد ما إذا كانت هده العمليات قد تم تسجيلها و صرح بها وفقا لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية.

2-1-7 نظام المراقبة الداخلية السليم: [13]

إن النظام المراقبة الداخلية السليم يتيح للمراجع أن يطمئن إلى منع حدوث الأخطاء و اكتشافها في أثناء عملية المراجعة، ووجود نظام في حد ذاته ليس كافيا بل يجب أن يكون النظام منفذا، فهناك مشروعات كثيرة قد وضعن نظاما للرقابة الداخلية و لكنها لا تطبقه لأن الموظفين يجدون فيه تعطلا للعمل و عودة إلى الروتين. وعلى هذا فإن المراجع لا يكتفي بفحص تخطيط النظام بل عليه أن يرى إذا كان النظام مطبقا فعلا كما هو موضوع، وبجانب هذا عليه أن يقرر ما إذا كان النظام سليما في ضوء الظروف .

2-2 إجراءات الحصول على أدلة الإثبات في تدقيق:

يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (500) إلى أنه يجب أن يحصل المدقق على أدلة تدقيق للتوصل إلى معقولة يبني استنتاجات عليها رأى التدقيق، وذلك بأداء إجراءات التدقيق من أجل :

- الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية.

- اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد (يشار إلى إجراءات التدقيق أداؤها لهذا الغرض في معايير التدقيق الدولية على أنـها إجراء أساسية جوهرية) Procedures، Substantive وتشمل:

- ✓ اختبارات لتفاصيل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات و الإفصاح .
- ✓ الإجراءات التحليلية الأساسية .

2-2-1 معاينة السجلات أو المستندات [14]

تتكون المعاينة من فحص السجلات أو المستندات، سواء كانت داخلية أو خارجية، أو بالشكل المستندي أو بالشكل الإلكتروني أو بوسائط أخرى. توفر معاينة السجلات و المستندات أدلة تدقيق على درجات متباينة من الموثوقية، وذلك يعتمد طبيعتها ومصدرها، وفي حالة السجلات والمستندات الداخلية يعتمد ذلك على فاعلية عناصر الرقابة على إنتاجها، وكمثال على المعاينة المستخدمة كاختبار لعناصر الرقابة هو معاينة السجلات أو المستندات من أجل أدلة التفويض .

وتمثل بعض المستندات أدلة تدقيق مباشرة على وجود أصل، على سبيل المثال مستند بشكل أداة مالية مثل سهم أو سند، وقد لا توفر معاينة هذه المستندات بالضرورة أدلة تدقيق بشأن الملكية أو القيمة، إضافة إلى ذلك قد لا توفر معاينة عقد منفذ أدلة تدقيق مناسبة لتطبيق المنشأة للسياسات المحاسبية مثل الاعتراف بالإيراد .

2-2-2 معاينة الأصول الملموسة Assets Tangible of Inspection

تتكون معاينة الأصول الملموسة من الفحص الفعلى للأصول، وقد توف معاينة الأصول الملموسة أدلة تدقيق موثوقة فيما يتعلق بوجودها، ولكن ليس بالضرورة بشأن حقوق والتزامات المنشأة أو تقييم الأصول، ومعاينة بنود المخزون الفردية تصاحب عادة مراقبة جرد المخزون .

2-2-3 الملاحظة Observation

تتكون الملاحظة من مشاهدة Process أو إجراء يتم أداؤه من قبل عملية آخرين، وتشمل الأمثلة على ذلك جرد المخزون من قبل موظفي المنشأة وملاحظة أداء أنشطة الرقابة، توفر الملاحظة أدلة تدقيق بشأن أداء عملية أو إجراء، ولكنها محدودة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها، وكذالك بحقيقة إن إجراء الملاحظة قد يؤثر على كيفية أداء العملية أو الإجراء .

2-2-4 إعادة الحساب: [15]

تتكون إعادة الحساب من فحص الدقة الحسابية للوثائق أو السجلات، ومن الممكن إجراء إعادة الحساب يدويا أو إلكترونيا .

2-2-5 إعادة الأداء: [16]

تتضمن إعادة أداء التنفيذ المستقل للمدقق لإجراء أو أنظمة رقابة كانت قد أجريت في الأصل كجزء من الرقابة الداخلية للمنشأة .

2-2-6 الإجراءات التحليلية:

وتعني "تحليل النسب و المؤشرات المهمة ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات و العلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة،أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها".[17]

يشير مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (520) إلى أن الإجراءات التحليلية في التدقيق تعني " تقييمات للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقة المعقولة بين كل من البيانات المالية و غير المالية، وتشمل الإجراءات التحليلية كذلك حسبما هو ضروري بحث التقلبات أو العلاقات المحددة التي لا تتفق مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو التي تختلف عن القيم المتوقعة بمقدار كبير".[18]

2-2-8 إقرارات الإدارة:

ينص معيار التدقيق الدولي المعدل (580) "على المدقق أن يحصل على إقرارات خطية من الإدارة حول أمور هامة للبيانات المالية في حالة يتعذر فيها وجود أدلة إثبات أخرى كافية، إن إمكانية حصول سوء فهم بين المدقق و الإدارة سيقل عندما تؤكد الإدارة إقراراتها الشفوية كتابة" .[19]

3- المحور الثالث :حجية أدلة الإثبات في التدقيق و الخصائص النوعية الجيدة لها

1-3 حجية أدلة الإثبات في التدقيق:[20]

لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها، ذلك لأن الاعتماد على الصور المختلفة لأدلة الإثبات يتعرض لبعض الاستثناءات، ويهم المراجع أن يجمع الدليل الكاف الملائم الذي تكون حجيته أعلى ويقدم درجة عالية من الإقناع تساعد المراجع على إبداء الرأي.

1-1-3 معايير الحكم على حجية أدلة الإثبات:

يمكن الاعتماد على مجموعة من المعايير للحكم على قدرة الدليل على الإقناع، وأهم هذه المعايير مالي:

أ- حين يمكن الحصول على دليل الإثبات من مصادر خارجية ومستقلة عن المشروع، فإن ذلك يمدنا بضمان أكبر للاعتماد على دليل الإثبات في أغراض المراجعة عما لو تم الحصول على هذا الدليل من داخل المشروع .

ب- حين تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية فإن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على هذه البيانات والقوائم عما لو تم إعدادها في ظل نظام للرقابة غير فعال.

حين يمكن للمراجع الحصول على المعلومات الشخصية بطريقة مباشرة عن طريق الفحص الفعلي والملاحظة و التفتيش فإن ذلك سيكون له أثر أبكرفي الإقناع، عنه في حالة الحصول على هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة.

ويجب أن يقوم المراجع بتحديد حجم وصورة أدلة الإثبات التي تمكنه من الإدلاء بحكمه المهني وذلك بعد دراسته للظروف. وعند القيام بهذا التحديد يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المفردة قيد الفحص وأهميتها النسبية ودرجة الخطر التي تتعرض له والتي تعتمد على فاعلية نظام الرقابة الداخلية. كذلك يأخذ في اعتباره صورة أدلة الإثبات المتاحة.

وخلال قيام المراجع بفحصه فإنه يهدف إلى الحصول على أدلة إثبات ذات حجية، ليتحدها كأساس لتكوين رأي محايد في ظل الظروف الموجودة، إلا أنه في بعض الظروف يجد المراجع أنه من الضروري الاعتماد على دليل قاطع ومقنع، سواء أكانت البيانات التي تتضمنها القوائم المالية تمثل بصفة عامة أمانة وصدق المركز المالي ونتائج الأعمال، إلا أن المراجع غالبا ما يجد نفسه أمام عناصر معينة تحتاج إلى فحص دقيق للحصول على دليل مقنع لصحتها، وإذا ما ساور الشك المراجع في بيان معين له أهمية نسبية كبيرة لا يجب عليه أن يعطي رأيا إلا إذا حصل على دليل إثبات قوي يزيل هدا الشك.

ويجب على المراجع أن يعمل داخل الحدود الاقتصادية المعقولة حيث يجب إعداد تقريره خلال فترة زمنية معينة وبتكلفة مناسبة. ويجب عليه أن يتأكد ما إذا كانت قرائن الإثبات التي حصل عليها في حدود الوقت والتكلفة اللازمة لإبداء الرأي. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يأخذ المراجع في اعتباره ضرورة وجود علاقة مناسبة بين تكلفة الحصول قرينة الإثبات وبين فائدة المعلومات التي حصل عليها من القرينة. وعند تحديد فائدة هذه المعلومات يجب أخد درجة الخطر النسبي في الحسبان. ولا يجب أن يفهم من الكلام السابق أن صعوبة الحصول على قرينة الإثبات وارتفاع تكلفتها لا يلغي الحصول على قرينة الإثبات.

وعند تحديد مدى الاختبارات اللازمة لإجراء الفحص فإن المراجع يمكن أن يأخذ في اعتباره استخدام الأدوات الفنية للعينات الإحصائية، والتي تثبت مزاياها في حالات معينة، إلا أن استخدام هذا الأسلوب لا يكون بديلا للحكم الشخصي للمراجع، ولكنه وسيلة لتمدنا بمقاييس إحصائية تتعلق بنتائج اختبارات المراجعة وقد لا تكون هذه المقاييس متوافرة.

2-3 الخصائص النوعية الجيدة لأدلة الإثبات في التدقيق :

تتعلق الميزة الجيدة لأدلة الإثبات فقط بإجراءات التدقيق التي يتم اختيارها، ولا يمكن تحسين صلاحية هذه الأدلة عن طريق اختيار حجم عينة أكبر أو عناصر أخرى من المجتمع، ويمكن فقط أن تتحسن عن طريق اختيار إجراءات التدقيق التي تحتوي على أدلة إثبات فيها الخصائص الخمسة التالية :[21]

- استقلال المصدر ؛
- فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل؛
- المعرفة المباشرة للمدقق؛
- درجة تأهيل الأفراد الذين يقدمون المعلومات؛
- درجة الموضوعية .

3-2-1 استقلال المصدر:

حيث يمكن الاعتماد على الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصدر من خارج المؤسسة بشكل أكبر من تلك الأدلة التي يتم التوصل إليها من داخل المؤسسة، فالأدلة الخارجية التي تتم من خلال الاتصال مع البنوك أو المحامين أو العملاء، تعد أدلة يتم الاعتماد عليها بدرجة أكبر من الإجابات التي يتم التوصل إليها من خلال الاستفسارات من العميل .

3-2-2 فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل:

عندما تكون الرقابة الداخلية للعميل فعالة، تكون الأدلة التي تم التوصل إليها موثوقا منها و يعتمد عليها و لا ينظر إليها على أنها أدلة ضعيفة .

3-2-3 المعرفة المباشرة للمدقق:

تكون الأدلة التي يتوصل إليها المدقق مباشرة من خلال الفحص الفعلي، الملاحظة، العمليات الحسابية، أكثر صلاحية من المعلومات التي يتم التوصل إليها بشكل غير مباشر.

3-2-4 درجة تأهيل الأفراد الذين يقدمون المعلومات:

فعلى الرغم من إن مصدر المعلومات ممكن أن يكون محايدا، إلا أن الأدلة لن تكون قابلة للاعتماد عليها ما لم يكن الفرد الذي يقدمها مؤهل للقيام بذلك .

3-2-5 درجة الموضوعية:

حيث يمكن الاعتماد على الدليل الموضوعي بأكثر من الأدلة التي يجب التوصل إلى رأي بشأنها لتحديد مدى صحتها، وتشمل الأمثلة على الأدلة الموضوعية، المصادقات من المدينين أو البنوك، الجرد الفعلي للأسهم و النقدية، الفحص الفعلي للمخزون .

النتائج

من خلال استعراض البحث استنتجنا:

- ✓ بأنه ليست كل أدلة وقرائن الإثبات التي يتحصل عليها المراقب ذات حجية واحدة، أو قوة متماثلة في الإثبات.
- ✓ تختلف مصادر الحصول على أدلة الإثبات مما يؤدي إلى اختلاف في تكلفة الحصول عليها فيما بينها.
- ✓ يعتبر دليل الإثبات المتمثل في "الوجود الفعلي" مقتصرا على زاوية واحدة فقط هي زاوية الوجود.

التوصيات

- ✓ يتطلب من المدقق الاستعانة بخبرته وعلمه ورأيه وحكمــه الشخصي ليختار أقوى الأدلة حجة لتدعيم وتعزيز رأيه.

- ✓ من الضروري أن يعتمد المدقق على أدلة الإثبات المقنعة و ليست القاطعة.
- ✓ لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي في ظلها تم الحصول عليها.
- ✓ تعتبر أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها من مصدر خارج المؤسسة أقوى حجية من تلك المتحصل عليها داخل المؤسسة.

- ✓ ضرورة التوافق بين أدلة الإثبات مع أهداف التدقيق المحددة.
- ✓ ضرورة التناسب بين الوقت الذي تجمع فيه الأدلة مع تاريخ فحص المنشأة.
- ✓ ضرورة ملائمة أدلة الإثبات مع نوع القوائم المالية المراد تدقيقها .

(1) جربوع،"بعنوان "دور المراجع الخارجي في تقويم أدلة الإثبات في عملية المراجعة بالرغم من أن معظمها هي أدلة مقنعة و ليست حاسمة"،يناير2004.

(2) هاني فرحان الزايغ (2006)، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة،2006.

(3) احمد حلمي جمعة، **المدخل إلي التدقيق والتأكيد الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، 2009 ،ص304.

(4) احمد حلمي جمعة ، نفس المرجع السابق، ص305 .

(5) **INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 500 AUDIT EVIDENCE** (Effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2004**)** Paragraph **03; p.425**
http://www.ifac.org/system/files/downloads/2008_Auditing_Handbook_A120_ISA_500.pdf

(6) مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية و الإدارية ، المعايير الدولية للتدقيق ، المجموعة الخامسة ،المعيار الدولي للتدقيق (500) أدلة الإثبات ،الفقرة رقم :07 ، ص 137 . متاح على الموقع: **http://ia600304.us.archive.org/0/items/Isas22000/500.PDF** تاريخ التصفح : 21-01-2017

(7) ،نفس المرجع ،الفقرة 09 ص 138 .

(8) هاني فرحان الزايغ ، نفس المرجع السابق، ص 41 .

(9) مقال متاح على الموقع **http://www.almohasb1.com/2010/02/audit-evidence.html** تاريخ التصفح :15-01-2017

(10) محمد أمين مازون ،التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى امكانية تطبيقها في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،فرع محاسبة و تدقيق ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،2011/2010 ص 110 .

(11) بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات محاسبية ومالية ، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2010-2011 . ص 37 .

(12) نفس المرجع السابق . ص 38.

(13) عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ،شريفة على حسن ،أسس المراجعة ،الأسس العلمية و العملية ،الدار الجامعية ،2004 ،ص 172

(14) احمد حلمي جمعة، المدخل إلي التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2009 ،ص316 .

(15) دليل إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة إصدار عام 2010 الجزء الأول ، الإتحاد الدولي للمحاسبين الفقرة أ 19 ،ص 387 .

(16) دليل إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة ،نفس المرجع السابق ،الفقرة أ20 ،ص 387 .

(17) مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية و الإدارية ، المعايير الدولية للتدقيق ، المجموعة الخامسة ،المعيار الدولي للتدقيق (520) الإجراءات التحليلية ،الفقرة رقم :03 ، ص 157 .متاح على الموقع : **http://ia800304.us.archive.org/0/items/Isas22000/520.PDF** تاريخ التصفح : 10-01-2017

(18) **INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 520 ANALYTICAL PROCEDURES** (Effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2004) Paragraph**03; p458**
http://www.ifac.org/system/files/downloads/2008_Auditing_Handbook_A140_ISA_520.pdf

(19) مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية و الإدارية ، المعايير الدولية للتدقيق ، المجموعة الخامسة ،المعيار الدولي للتدقيق (580) إقرارات الإدارة ،الفقرة رقم :04 ، ص 201 . متاح على الموقع : **http://ia800304.us.archive.org/0/items/Isas22000/580.PDF** تاريخ التصفح 10-01-2017

(20) عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ،شريفة على حسن ،أسس المراجعة ،الأسس العلمية و العملية ،الدار الجامعية ،2004 ،ص163.

(21) بوبكرعميروش ، نفس المرجع السابق . ص 41.40 .

الموارد الطبيعية المتجددة ودورها في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر

أ. ريغي مليكة
جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر- الجزائر

righi.malika@yahoo.fr

الملخص:

تمتلك الجزائر العديد من الموارد الطبيعية المتجددة التي بإمكانها أن تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الصناعي من أجل خلق تنمية صناعية. ونحاول من خلال هذا المقال تبيان خصائص الموارد الطبيعية المتجددة في الجزائر ودورها في دعم وتطوير القطاع الصناعي. وكنتيجة فإن الموارد الطبيعية المتجددة تساهم في دعم القطاع الصناعي وتطويره خاصة وأن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على موارد طبيعية غير قابلة للتجديد في حين أنها تملك وفرة طبيعية في الموارد المتجددة، حيث تساهم كل من الزراعة والطاقات المتجددة والمياه والصيد بالتنمية المستدامة للقطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية المتجددة، القطاع الصناعي، الجزائر.

Abstract:

Algeria has many of the renewable natural resources that can contribute to enhance the capacity of the national economy and development of the industrial sector in order to create industrial development. We are trying through this article to demonstrate renewable natural resource properties in Algeria and its role in supporting and developing the industrial sector, and as a result, the renewable natural resources contribute to the support of the industrial sector and develop it, especially that Algeria relies primarily on non-renewable natural resources while they have an abundance of renewable resources, where agriculture, renewable energies, water and fishing contribute to sustainable development of the industrial sector.

Keywords : Renewable natural resource, industrial sector, Algeria.

I. المقدمة:

تتنوع الموارد الطبيعية وتختلف كما أن الحفاظ عليها وإدارتها في خدمة التنمية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من التلوث البيئي، أصبح أمرا بالغ الاهتمام في الوقت الراهن وذلك خشية نفاذها، فهناك موارد لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت لذلك فإن نفاذها يهدد الأفراد. ومن جهة أخرى فإن زيادة استهلاك هذه الموارد يؤدي إلى زيادة مخاطر التلوث البيئي خاصة بعد تزايد الاهتمام بهذه الموارد في الدول الصناعية. ومن ناحية أخرى تزايد الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية في الدول النامية في الوقت الحالي مع تزايد عدد السكان وتزايد الحاجات الأساسية لهم وتعدد مطالبهم.

شكلت ندرة الموارد الطبيعية أحد أهم أسباب الأزمات التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية، وتسارع نضوبها بسبب زيادة استعمالها في شتى المجالات خاصة الصناعية منها وبشكل خاص الموارد غير المتجددة، مما جعل العالم ينادي بالتنمية المستدامة لما تحمله من دمج للمفاهيم البيئية إلى جانب التنمية الاقتصادية، إضافة إلى وضع خطط استراتيجية تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة والبحث عن موارد أخرى متجددة من أجل تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية.

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة بإمكانها أن تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه والتي بإمكانها تطوير القطاع الصناعي من أجل خلق تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات. وتتمحور إشكالية هذا البحث كالتالي: **ما مدى مساهمة الموارد الطبيعية المتجددة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر؟**

ونحاول من خلال هذا المقال تبيان خصائص الموارد الطبيعية في الجزائر ودورها في دعم وتطوير القطاع الصناعي خاصة وأن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على موارد طبيعية غير قابلة للتجديد في حين أنها تملك وفرة طبيعية في الموارد المتجددة.

1- خصائص الموارد الطبيعية المتجددة:

يمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة، فالموارد غير المتجددة هي التي يكون رصيدها في الطبيعة ثابت ولذلك يتناقص هذا الرصيد مع زيادة عمليات الاستخدام، فالموارد الطبيعية غير المتجددة كانت الأساس للثورة الصناعية والنمو الاقتصادي، ويمكن زيادة استغلالها من فترة لأخرى من خلال المساهمات الملائمة من العمالة ورأس المال من خلال عمليات البحث والتطوير.

أما الموارد المتجددة فهي موارد طبيعية تتجدد دوريا في سياق الدورات البيئية، ويمكن زيادة استخدامها إلى حد معين فقط، لأن الاستغلال المفرط لها سيغير من طبيعتها. حيث أنه اذا بالغ الأفراد في استخدامها فإنها سوف تكون معرضة للنفاذ إذا كان معدل السحب منها يفوق معدل التجدد.

وبالتالي فإن المورد غير المتجدد قد لا يتعرض للنفاذ من خلال الاكتشافات الجديدة أو إعادة الاستخدام التي تعوض الجزء المستخدم منه وتحافظ على الرصيد المتبقي منه، كما أن المورد المتجدد قد يتعرض للنفاذ إذا كان معدل التجدد فيه أقل من معدل الاستخدام.[1] ومن أهم الخصائص المميزة لهذه الموارد نذكر ما يلي[2]:

- أن الجزء المستخدم من رصيدها في فترة زمنية معينة يفنى بمجرد استخدامه، فالأسماك المستخرجة من المياه تفنى بمجرد استهلاكها، وكذلك الأشجار المقطوعة من الغابات تفنى بمجرد قطعها وتوجيهها إلى استخداماتها المختلفة.
- ولكن يمكن إعادة بناء الرصيد نفسه من تلك الموارد بطريقة طبيعية ذاتية دون حاجة إلى تدخل الإنسان، أي أن عملية إعادة بناء هذا الاصل وإرجاعه إلى حجمه الأصلي قبل استهلاكه تحدث بطريقة تلقائية.
- هذا الرصيد يمكن أن ينمو مع الوقت إذا توافرت الظروف المواتية لذلك، كتوفر الموارد الكافية لغذاء الأسماك على سبيل المثال، فرصيد الأسماك يمكن أن ينمو مع الوقت إذا منح الوقت الكافي لذلك وتوفرت له الظروف الغذائية المواتية، وكذلك رصيد الغابات يمكن أن ينمو ويزداد إذا ترك وقتا كافيا قبل القيام بقطعه واستغلاله.

تعتمد عملية إعادة التكوين والبناء للموارد الطبيعية ذات الرصيد المتجدد تلقائيا على نوعين من العوامل الأساسية[3]:

- **عوامل بيولوجية** خاصة بكل نوع من هذه الموارد، وهي تتعلق أساسا بمعدل النمو الطبيعي لهذا النوع من الموارد مثل معدل نمو الأسماك أو معدل نمو الأشجار بالغابات أو معدل نمو المراعي، وهذه العوامل غير خاضعة لتأثير الإنسان.

- **عوامل يؤثر فيها الإنسان:** مثل الفترة الزمنية التي تترك للمورد الطبيعي كي يعيد تكوين رصيده، ومن هنا يؤثر على عملية إعادة تكوين الرصيد. إن القيام بعملية الاستغلال دون مراعاة للعنصر الزمني الذي يتجدد خلاله الأصل الطبيعي تلقائيا، يؤثر على معدلات التكوين الحالي والمستقبلي لهذا الأصل.

2- النماذج الاقتصادية المتعلقة بالموارد المتجددة:

فيما يلي بعض النماذج الاقتصادية والرياضية التي قامت بدراسة الموارد المتجددة:

2-1- الموارد المتجددة والنمو الأمثل:

يتمثل في معادلة Lotka-Volterra لموردين على سبيل المثال نوعين x_1 و x_2 التي تعرض المنافسة ضمن النوع:

$$\dot{x_1} = x_1(a_0 - a_1x_1 - a_2x_2) = f(x_1, x_2)$$

$$\dot{x_2} = x_2(b_0 + (-)b_1x_1 - b_2x_2) = f(x_1, x_2)$$

حيث تمثل كل من a_i و b_i ثوابت ايجابية باستثناء b_0 التي قد تكون أيضا ثابت سلبي. وتمثل كل من $-a_1x_1$ و $-b_2x_2$ على التوالي دلالة على المنافسة ضمن النوع على سبيل المثال الضغط السكاني. حيث تم اعتماد هذه المعادلة على صنفين التي تنافس في نفس المورد. واذا أخذنا الحصاد بعين الاعتبار نحصل على المعادلة التالية:

$$\dot{x_1} = f(x_1, x_2) - x_1u_1$$

$$\dot{x_2} = f(x_1, x_2) - x_2u_2$$

أين تكون $u_1 \geq 0$ و $u_2 \geq 0$ التي تدل على جهد الحصاد الذي تم اختياره من قبل الوكلاء الاقتصادي. كما افترض أيضا محصول y_i الجهد u_i عند مستوى المخزون x_i يعطى على الشكل التالي:

$$y_i = (x, u) = q_ix_iu_i$$

حيث تمثل q_i ثابت غير سالب.[4]

قد يكون تجدد نمو المورد مستقلا عن مستوى المخزون وقد يكون تابعا له، حيث تصبح معادلة المخزون كما يلي[5]:

$$S_t = S_{t-1} - R_t + G(S_t)$$

حيث $G(S_t)$ هو معدل النمو للمورد الذي يعتمد بدوره على مستوى المخزون S_t. فيمكن نمذجة نمو مورد مثل الأسماك التي معدل نموها G حيث تكون G هي الفرق بين معدل التوالد ومعدل الوفيات في أعداد الأسماك، وإذا كان مخزون الأسماك S_t ينمو بمعدل G عبر الزمن t فإن معدل التغير في مخزون الأسماك هو:

$$\frac{dS_t}{dt} = G(S_t)$$

ويمكن أيضا اعتبار موردي الغابات والمراعي على النمط السلوكي نفسه للأسماك. وبأخذ التكامل لمعادلة النمو السابقة نستطيع الحصول على معادلة المخزون S_t في أي مدة زمنية كالتالي: $S_t = S_0e^{Gt}$ ، حيث ينمو المخزون حسب معادلة أسية عبر الزمن دون أي محددات. ولكن لا يمكن لمخزون أي مورد في أي بيئة أن ينمو بيئة أن ينمو بشكل لا نهائي. وبذلك يمكن نمذجة نمو مخزون المورد المتجدد على أنه يعتمد على مستوى المخزون المتبقي كما يلي:

$$\frac{\mathrm{dS_t}}{\mathrm{dt}} = \dot{\mathrm{S}}_\mathrm{t} = G(S_t)S_t$$

وبافتراض أن هناك طاقة حمولية قصوى لا يمكن لمخزون المورد أن يتعداها هي S_m فإن القدرة الحمولية هي أعلى مستوى مخزون يمكن دعمه أو تحمله في بيئة المخزون، ويوضح الشكل رقم (01) أن القدرة الحمولية هي أعلى مستوى مخزون

يمكن دعمه أو تحمله في بيئة المخزون، كما أن S_{msy} هو مستوى المخزون الأمثل الذي يحقق أعلى معدل من النمو $G(S)$ للمورد. وفي هذه الحالة يكون معدل النمو أو التكاثر G معتمدا على مستوى المخزون من المورد في المدة السابقة S_{t-1} بحيث تكون معادلة المخزون بعد إضافة عامل النمو كما يلي[6]:

$$S_t = S_{t-1} + G(S_{t-1}) - R_t$$

2-2- النموذج البيولوجي:

بنيت معظم النماذج الاقتصادية الحيوية "bioeconomic" التي تناولت مشكلة استغلال الموارد المتجددة (الغابات والزراعة ومصايد الأسماك) على إطار النموذج البيولوجي كنموذج قد يكون مسئول عن الهيكل الديموغرافي (العمر، مراحل أو طبقات الحجم) من المخزون المستغل أو كمحاولة التعامل مع البعد الغذائي من النظام المستغل. ومع ذلك، فقد وجد علماء الأحياء في كثير من الأحيان من الضروري إدخال درجات مختلفة من التبسيط للحد من تعقيد التحليل.[7]

في العديد من النماذج فإن المخزون يقاس من خلال كتلته الحيوية، ويعتبر عالميا كوحدة واحدة بدون أي اعتبار للهيكل السكاني. ويتحقق النمو من خلال المعادلة التالية:

$$B(t+1) = g(B(t))$$

أين تمثل $B(t)$ الكتلة الحيوية للموارد و $g: R_+ \to R_+$ يأخذ عوض $g(0) = 0$.

ففي النموذج الخطي نجد: $g(B) = RB$

وتمثل $r = R - 1$ معدل نصيب الفرد من النمو، وبالتالي تصبح المعادلة في النموذج اللوجستي "logistic" كالتالي:

$$g(B) = B + rB(1 - \frac{B}{K})$$

أين تكون $r \geq 0$ و K القدرة الاستيعابية للفرد.

وتصبح المعادلة كالتالي:

$$g(B) = (1+r)B(1 - \frac{rB}{(1+r)K})$$

أما في نموذج Ricker نجد المعادلة التالية:

$$g(B) = Bexp\left(r(1 - \frac{B}{K})\right)$$

أما نموذج Beverton-Holt فلقد أعطى المعادلة كالتالي:

$$g(B) = \frac{RB}{1 + bB}$$

أين تعطى القدرة الاستيعابية لـ K على الشكل $K = \frac{R-1}{b}$

إن الاختيار بين هذه النموذج يؤثر على تطور السكان. حيث نجد نموذج Beverton-Holt يولد أنماط استهلاك مستقرة في حين النموذج اللوجستي أو نموذج Ricker قد يسبب تذبذبات أو مسارات فوضية.[8]

ونجد أن Donato Romano استخدم الموارد السمكية في دراسته كمثال مباشر على الموارد المتجددة، والشكل رقم (02) يبين منحنى نمو المجموعة وهو دالة تنظيمية حيث عندما تكون معدلات المخزون منخفضة تتكاثر الأسماك بشكل سريع بين النقطتين A و B ومن ثم تبدأ بالتنافس على الغذاء فيتباطأ معدل النمو (من B وما بعد)، ومن ثم يصل المخزون إلى أقصى عدد يمكن للمجموعة الاستدامة فيه وهي الحمولة X_{max}، ويبدأ منحنى النمو عند X_{min} وهو الحد الأدنى للمجموعة بدلا من أن يكون عند الصفر

(X_0)، ويرجع هذا إلى أن الكثير من المجموعات الحيوية تتطلب عددا أكبر بكثير من الصفر قبل أن تتكاثر، وإذا انخفض عدد المجموعة إلى حد أدنى من X_{min} فهو يصبح صفرا على طول المساحة AC.[9]

2-3- النموذج الاقتصادي[10]:

أو ما يعرف بنموذج Gordon-Schaefer الساكن "static"، حيث تتمثل الطريقة الأولى في التفكير في التوازن عندما يحفز الاستغلال الثابت كثافة سكانية مستقرة. في هذا السياق، فإن نموذج Schaefer يعطي ما يسمى العائد المستدام المرتبط بجهد الصيد عن طريق حل العلاقة الضمنية: $B = g(B - h)$.

إن النموذج الاقتصادي الذي هو مشتق مباشرة من نموذج Schaefer هو نموذج Gordon (1954) الذي يجمع بين الجوانب الاقتصادية لنشاط الصيد من خلال p سعر الأسماك وتكاليف الصيد C(e) لكل وحدة من الجهد. يعرف الريع أو الربح بأنه الفرق بين الفوائد "benefits" والتكاليف "cost".

$$R(e,B) = pH(e,B) - C(e)$$

حيث دالة التكاليف هي تلك التي:

- $C(0) = 0$
- C تزيد مقارنة بالجهد e، وبالتالي يفترض أن $C'(e) \geq 0$

ويفترض في كثير من الأحيان أن التكاليف هي خطية في الجهد، وهي: $C(e) = ce$ مع $c > 0$.

عندما نعطي دالة التكاليف C يمكن حساب الجهد e بتعظيم الريع $R(e,B)$ تحت القيد

$$B = g(B - H(e,B))$$

قام نموذج Gorden بإدخال مفهوم الجهد المتمثل في الوقت أو الطاقة التي يجب إنفاقهما في البحث عن السمك، حيث أنه كلما كانت معدلات الجهد أعلى تقابلها معدلات أقل من المخزون وكلما كانت معدلات الجهد أقل تقابلها معدلات أعلى من المخزون. على الرغم من أنه يعاني من عدد كبير من افتراضات غير واقعية، يعرض نموذج *Gorden* درجة معينة من التوافق مع تاريخه التجريبي من مصائد الأسماك كمثال حي عن الموارد المتجددة.

2-4- نموذج المحصول الأمثل للمورد الطبيعي المتجدد[11]:

إن العديد من الموارد الطبيعية المتجددة هي تحت تهديد خطير، فعلى سبيل المثال أصبح عدد من مناطق الصيد بشكل ملحوظ ينضب، مما يهدد المخزون المستقبلي وزيادة عدم اليقين بشأن إنتاجية الصيد. ومع ذلك، إذا ما أديرت بشكل صحيح فإن مخزون الموارد المتجددة مثل الأسماك والغابات لا ينبغي أن يكون حقا في خطر الزوال. وذلك لأن هذه الموارد تنمو أو تتكاثر مع مرور الوقت. وهكذا هذا النقص يمكن تجنبه مع الإدارة السليمة " proper management"، ولكن الإدارة السليمة تعني أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص، فمثلا علماء الأحياء أو المحافظين على البيئة قد يفضلون استمرار المحصول "harvesting" وذلك لضمان أقصى قدر من العائد المستدام، في حين أن الخبراء الاقتصاديين قد يفضلون انفصال المحصول بسبب تكاليفه الثابتة.

فمقاربة المحافظين على البيئة قد تكون مناسبة في عالم مثالي، أما في العالم الحقيقي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عوامل اقتصادية هامة كالأسواق وأسعار الفائدة وتكاليف التمويل وتكاليف المحصول، ومعدل النمو المستقبلي...

في النماذج التقليدية لمحصول الموارد المتجددة، المعدل الثابت للمحصول يساوي معدل النمو بحيث يتم الحفاظ على مستوى المخزون في المستوى الأمثل. قد يكون هذا جيد من الناحية الايكولوجية (لأنه يقلل من خطر الزوال)، ولكن ليس بالضرورة بالمعنى الاقتصادي للأسباب التالية:

- في ظل وجود تكاليف ثابتة يمكن أن يكون المحصول المستمر مكلفا جدا، بسبب أن التكاليف الثابتة تؤدي إلى محصول كميات كبيرة من الناحية الاقتصادية والتي تؤدي إلى خفض مستوى المخزون ومن ثم السماح بالتجدد.
- النمو يكون أسرع عندما يكون مستوى المخزون منخفض، في حين أن المحصول يكون أكثر كفاءة عندما يكون مستوى المخزون أعلى.

ولقد اعتمد هذا النموذج على مشكلة قطع الأشجار من أجل التوضيح، وتعطى معادلة المحصول الأمثل للموارد المتجددة على الشكل التالي:

$$dx = \mu(x)dt + \sigma(x)dz$$

حيث أن xt تمثل حجم توقف الأشجار (أو الغابات)، هذه هي حالة المتغير في النموذج والتغيرات تعكس بشكل عشوائي الشكوك المتأصلة في قيم الموارد الطبيعية. والنموذج يفترض أن xt يتطور وفقا للمعادلة السابقة. تنص المعادلة السابقة على أن التغيير الفوري في قيمة توقف شجرة تعطى من قبل مجموع عنصرين. العنصر الأول يجسد الجزء الحتمي من النمو وبالتالي من المتوقع أن ترتفع القيمة بمعدل $\mu(x)$ خلال اللحظة القادمة والعنصر الثاني يجسد شكوك أو الطبيعة العشوائية للموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في القيمة هناك مدى عشوائي $\sigma(x)dz$. هنا($\sigma(x$ هو مقياس لحالة عدم اليقين أو تقلب قيمة عملية النمو. وبالتالي فإن $\mu(x)$ و $\sigma(x$) تمثل معدل النمو المتوقع والتقلبات المتوقعة على التوالي، في عملية النمو لقيمة توقف شجرة.

3- واقع الموارد الطبيعية المتجددة في الجزائر:

3-1- الطاقة المتجددة:

تلبي الجزائر اليوم متطلباتها من احتياجات الطاقة من الموارد الهيدروكربونية في المقام الأول، إلا أنها ملتزمة التزاما راسخا لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة من أجل توفير حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية والمشاكل المتعلقة بالحفاظ على موارد الطاقة في الأصل الأحفوري، كما تأمل بتحقيق بحلول عام 2030 أكثر من 37% من الإنتاج الوطني من الكهرباء. وينعكس استعداد الحكومة لتعزيز الطاقات المتجددة أيضا في إنشاء لجنة للطاقة المتجددة، مسؤولة لتنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال.

على الرغم من كون إمكانياته منخفضة نسبيا، لا يتم استبعاد طاقة الرياح من البرنامج لأنه يشكل المحور الثاني للتنمية بحصة في إنتاج الكهرباء من المتوقع أن تصل إلى نحو 3% في عام 2030. وتعتزم الجزائر أيضا إلى تثبيت بعض الوحدات التجريبية لاختبار التقنيات المختلفة في مجال الطاقات المتجددة مثل الكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية وتحلية المياه المالحة[12] كما هو موضح في الشكل رقم (03).

ويتم تحديد برنامج الطاقة المتجددة من خلال مراحل مختلفة[13]:

- تركيب طاقة إنتاجية إجمالية قدرها 110 ميجاوات بحلول عام 2013.
- تثبيت قدرة توليد الكهرباء لتصل إلى 650 ميجاوات بحلول عام 2015.
- قدرة الطاقة المركبة لتصل إلى حوالي 2600 ميجاوات بحلول عام 2020 وإمكانية تصدير 2000 ميجاوات.
- ومن المتوقع قدرة إضافية لحوالي 12000 ميجاوات ليتم تثبيتها بحلول عام 2030 وإمكانية تصدير ما يصل الى 10000 ميجاوات.

3-2- واقع قطاع الموارد المائية في الجزائر:

إن مصادر المياه في الجزائر تنقسم إلى مصادر تقليدية وأخرى غير تقليدية على النحو التالي[14]:

- المصادر التقليدية: تحتوي الجزائر على 19.3 مليار متر مكعب سنويا. وتنقسم المصادر التقليدية إلى مصادر سطحية وجوفية، حيث تتوفر على 12.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية سنويا منها حوالي 95% من الموارد في الشمال. كما تتوفر على 6.9 مليار متر مكعب من المياه الجوفية سنويا منها حوالي 73% من الموارد في الجنوب.
- المصادر غير التقليدية: استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية مياه البحر.

ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة 470 متر مكعب سنويا، كما يعتبر الري الزراعي القطاع الأول المستهلك للمياه تليها القطاعات المنزلية والصناعية، وانخفضت نسبة المياه المخصصة للري من 80% في عام 1960 إلى حوالي 60% في عام 2002.

إن زيادة الموارد المائية والبحث عن مصادر مائية جديدة لن يتأتى بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر يمثل حلا عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر

الأبيض المتوسط وعلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200 كيلومتر. سيسمح تطوير تحلية مياه البحر بتأمين تزويد المدن الكبرى بمياه الشرب وإعادة توجيه الموارد التي تتوفر عليها السدود الواقعة شمال البلاد إلى المناطق التي تعرف عجزا في التزود بماء الشرب إضافة إلى تطوير نظام الري ومنطقة الهضاب العليا.[15]

3-3- الموارد البحرية في الجزائر:

تمتد الجزائر على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كيلو متر، ولم تكتشف حتى الآن مناجم بحرية ولا يوجد أي استغلال معدني للبحر، وتقدر الطاقات في صيد السمك إلى 100 ألف طن سنويا ولكنها لم تستغل بصفة نظامية ومركزة إلا بعد سنة 1980، حيث أنها سجلت حصيلة الصيد مقدار 157021 طن سنة 2006.[16] وبالمقارنة مع الإمكانات البحرية، تكشف إحصاءات الإنتاج ما يلي[17]:

- إنتاج سنوي بحوالي 113000 طن.
- متوسط استهلاك منخفض جدا بالمقارنة مع العتبة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.
- متوسط التشغيل ب 2.2 مليون هكتار من المساحة الاجمالية والمقدرة ب 9.5 مليون هكتار.
- عدد المسجلين في الملاحة البحرية 26000 .

3-4- الإمكانيات الزراعية في الجزائر:

إن انعدام الأمن الغذائي في الجزائر راجع إلى الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية بسبب نقص الإنتاج المحلي للأغذية، حيث أصبحت تلبية الاحتياجات المتزايدة تواجه عن طريق الاستيراد، وخاصة الحبوب والحليب والسكر وزيوت الطعام. وهذا راجع إلى العديد من الأسباب تتمثل في مشكلة انخفاض الإنتاجية الزراعية، وفشل برامج التنمية، والظروف الطبيعية القاسية، ونقص المياه وموارد الأرض المحدودة.

إن توفر المواد الغذائية في الجزائر المقدرة للفترة 2000-2009 تقدر بنحو 3600 سعر حراري للفرد في اليوم، ومع ذلك، فإن الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية منخفض. وهكذا، تستورد الجزائر حوالي 75% من احتياجاتها من الحبوب و 60% من احتياجاتها من الحليب و 30% من متطلبات التغذية، بالإضافة إلى كل من السكر وزيوت الطعام المستهلكة.[18]

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة، حيث تعتبر الركيزة الأساسية لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة، وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة أو من حيث معدل الإنتاج، وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم المحاصيل نظرا لأهميتها، كما تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية، حيث تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك.[19] إضافة إلى الإنتاج النباتي يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة. [20]

ورغم الإنتاج المتزايد للمنتجات الزراعية عبر السنوات إلا أنها لا تغطي الاكتفاء الغذائي، حيث تضطر الدولة إلى استيراد بعض المنتجات لتعويض النقص كالحبوب والبقول الجافة وبعض الخضر والفواكه. والشكل رقم (04) يوضح تطور الإنتاج الزراعي للفترة 1990-2006.

تعتبر الزراعة واحدة من المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني، كما تمثل الزراعة 25% من القوى العاملة، وتساهم بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر يقتصر على أقل من 3% من مساحته الإجمالية المقدرة بحوالي 8.7 مليون هكتار، وهذا ما أدى إلى الاعتماد على الواردات الغذائية التي من شأنها أن يكون لها تأثير ملحوظ على الأمن الغذائي للبلاد.[21] ويوضح الشكل رقم (05) وضعية التجارة في المنتجات الزراعية للفترة 1970-2005.

4- دور الموارد الطبيعية المتجددة في الجزائر في تطوير القطاع الصناعي:

4-1- دور القطاع الزراعي في دعم القطاع الصناعي:

يلعب القطاع الزراعي كمحفز رئيسي في دعم وتطوير القطاع الصناعي فهي تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، حيث تمد الكثير من الصناعات بالمواد الخام اللازمة لها كالمنسوجات والتصنيع الزراعي، وفي نفس الوقت فإن الصناعة تمد الزراعة بكثير من الخامات وبشطر كبير من رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن العلاقة بين الزراعة والصناعة تكاملية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل المكائن، الآلات، الأسمدة الكيماوية، المبيدات، المعدات، إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها، كما تحتاج الصناعة إلى مواد خام من القطاع الزراعي وهذا لا يقتصر فقط على الصناعات الغذائية بل أيضا في صناعة المنسوجات وصناعة الأدوية.[22]

وبالنظر إلى التوجه الحديث للمؤسسات نحو سوق الصناعات الغذائية فإن الملفت للانتباه هو سعي المؤسسات الجزائرية للحصول على موقع معتبر في هذا السوق والتحكم فيه إلى حد ما بما يتيح لها الفرصة للبقاء وتحقيق الأرباح في هذه السوق التنافسية، فعلى المستوى الدولي يلاحظ ان صادرات الجزائر من الأغذية والمشروبات سنة 2008 كانت تقدر بنحو 111 مليون دولار، ورغم ذلك لا تزال الجزائر في تبعية دائمة للخارج.[23]

تعتبر المحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل لم يلق العناية الكافية لتطويره، فبالرغم من كونه قد عرف نوعا من الاهتمام في بداية السبعينات خاصة فيما يتعلق بالشمندر السكري، ومحاصيل الزيوت النباتية والطماطم الصناعية، إلا أن هذا الاهتمام لم يستمر بل عرف تراجعا مع مطلع الثمانينات، لكنه بدأ يعرف نوعا من الاهتمام مع بداية التسعينات، ومن أهم المحاصيل الصناعية في الجزائر الطماطم الصناعية التي تقدر مساهمتها ضمن هذه المجموعة بحوالي 68%، والتبغ الذي سجل أعلى مستوى له سنة 1998 إلا أنه بدأ يسجل ميلا عكسيا نحو الانخفاض بداية من سنة 2000.[24]

لقد سجلت الصناعة العمومية للجلود والأحذية أداء متذبذب، بينما بقي مستواها قليل الأهمية، وبعد الارتفاع القوي سنة 2012 (8.8%) تراجع إنتاج هذه الصناعة سنة 2013 ب 2.3%، وذلك بفعل تباطؤ صناعة السلع الوسيطة التي تراجع مؤشرها بنسبة قدرها 4.7%. كما عرفت صناعة النسيج سنة 2013 انتعاشا طفيفا بنمو قدره 4.3% ناجما عن عودة نشاط صناعة السلع الوسيطة التي ازدادت ب 6.2%.[25]

وبفضل الانتعاش الذي عرفته صناعات الفلين والتأثيث، إذ عرفت نموا بمعدلات ذو رقمين لكليهما (46.2%، 39.2%)، شهد قطاع صناعة الخشب استئنافا في نموه (1.9%) بالرغم من الأداءات الضعيفة لفرعيه الآخرين (النجارة العامة وصناعة الورق).[26]

4-2- دور قطاع الصيد البحري في دعم القطاع الصناعي:

إن قطاع الصيد والموارد السمكية يأخذ طابعا استراتيجيا من خلال قدراته على المساهمة في نشوء اقتصاد وطني منتج وخلق مناصب عمل، وكذا قابلية هذا القطاع المشاركة في دعم القطاع الصناعي. وفي مجال تطوير وإنعاش المشاريع الإنتاجية الخاصة يقوم الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية الأسماك بتمويل هذه المشاريع.[27] كما وضعت الجزائر برنامج لإنعاش قطاع الصيد والثروة السمكية، يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي[28]:

- تطوير الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.
- خلق فرص عمل دائمة.
- مساهمات الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- زيادة الإنتاج.
- تشجيع الصادرات غير النفطية.

إن الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في الجزائر هي إمكانات اقتصادية كبيرة، تتميز بما يلي[29]:

- شريط ساحلي ممتد على أكثر من 1280 كيلومتر.
- مساحة المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية وزعت لتطوير تربية الأحياء المائية تقدر ب 100000 هكتار.
- منطقة بحرية مع ما يقرب من 9.5 مليون هكتار لممارسة الصيد.
- إن الكتلة الحيوية تقدر ب 500000 طن.
- ما يقرب من 600 نوعا من الطحالب البحرية متعددة الاستخدامات (الطب والزراعة والصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل والري، ...)
- احتياطيات كبيرة من المرجان الأحمر والإسفنج.

3-4-دور قطاع المياه في دعم القطاع الصناعي:

تؤدي المياه دورا رئيسيا في مجموعة واسعة من الصناعات التي تتطلب مستويات متفاوتة من المياه كما ونوعا، إلا أنها على أهميتها لا تعتبر إلا واحدا من المدخلات الثانوية في العديد من الصناعات نظرا لتكلفتها المنخفضة عموما مقارنة بتكاليف التشغيل الأخرى كالأجور والطاقة ومواد المدخلات، إلا أن طريقة إدارة القطاع الصناعي للمياه وكيفية التخلص من نفاياته يشكل خطرا فيما يخص الاستخدام المستدام لهذا المورد الطبيعي.

تعتبر البتروكيماويات والنفط والطاقة والصلب والنسيج والورق والصناعات الغذائية أهم الصناعات المستخدمة للمياه في الجزائر، كما يتحول الجزء الأكبر من المياه المستخدمة في الصناعة إلى مياه صرف متفاوتة التكوين من حيث ما تحتويه من ملوثات.

لقد بدأت بعض الصناعات باتخاذ تدابير لتعزيز كفاءة استخدام المياه والتي تحد أيضا من كميات مياه الصرف وتحسن استرداد المواد الصناعية، كما توفر البنية التحتية الصناعية وسيلة ناجعة وفعالة لجمع ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف.[30]

لقد قامت الحكومة الجزائرية بإصلاح وإعادة هيكلة قطاع المياه، وتهدف السياسة الجديدة في قطاع المياه إلى تركيز أنشطة إدارة المياه وزيادة تدريجية في إشراك القطاع الخاص. ويحدد الإطار القانوني والتنظيمي العديد من المقالات المتعلقة بتصريف مياه الصرف الصحي، وخفض التلوث، وحماية والحفاظ على المسطحات المائية وإعادة استخدام المياه المستعملة للأغراض الزراعية والصناعية وبرامج إدارة النفايات الصلبة. [31]

كما قامت في هذا الإطار استكمال برنامج بناء 15 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة 3.2 مليون متر مكعب، وذلك بهدف تأمين الماء الصالح للشرب، كما أطلقت السلطات العمومية دراسات لتحويل 600 مليون متر مكعب في السنة من المياه الجوفية للصحراء نحو السهول الشمالية لتنمية الفلاحة والصناعة.[32]

4-4- دور قطاع الطاقات المتجددة في دعم القطاع الصناعي:

أنشأت الجزائر برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة، يميل هذا البرنامج على استراتيجية تركز على تطوير وتوسيع استخدام الموارد غير القابلة للنضوب، مثل الطاقة الشمسية بهدف تنويع مصادر الطاقة. من خلال الجمع بين المبادرات واكتساب المعرفة، تشارك الجزائر في عصر جديد من استخدام الطاقة المستدامة.

ويتكون البرنامج من تركيب ما يصل إلى 22000 ميجاوات من قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بين عامي 2011 و 2030، والتي سوف يكون منها 12000 ميجاوات لتلبية الطلب على الكهرباء المحلية و 10000 ميجاوات موجهة للتصدير. حيث من المتوقع أن تكون الطاقة الكهربائية المنتجة للاستهلاك المحلي حوالي 40% من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وتعتبر الجزائر هذا المصدر من الطاقة كفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من أجل تعزيز نموذج جديد للنمو، ولاسيما من خلال إنشاء الثروة والصناعات وخلق فرص العمل.

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للعمل في هذا القطاع[33]:

- في مجال الطاقة الشمسية يتوقع تحقيق نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014-2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.
- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بنحو 50% في الفترة 2014-2020.

إن تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا.
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة.
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة.
- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

خلال الفترة 2021-2030 فإن نسبة الإدماج ستفوق 80% مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات، والموضحة في الشكل رقم (06)، ولقد تقرر إطلاق دراسات في مجال طاقة الرياح بداية من سنة 2013 من أجل إقامة صناعة متعلقة بالطاقة الهوائية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر بنحو 50% في الفترة 2014-2020، وعليه سيتم اتخاذ اجراءات تتلخص في النقاط التالية:[34]

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح.
- إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.
- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز.

II. خاتمة:

لقد حاولت الجزائر البحث من جديد في إستراتيجية التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الصناعية واستمرار النمو ومشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني، بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن هدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، وكسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، حيث أن الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة أصبح حتميا خاصة وأن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على مورد طبيعي غير متجدد، فالجزائر تملك وفرة معتبرة من هذه الموارد متمثلة في الطاقة المتجددة والموارد المائية والبحرية إضافة إلى الإمكانات الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر.

ترتكز الإستراتيجية الجديدة على الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج والتركيز على البحث والتطوير كأولوية لانتعاش الصناعة الوطنية وزيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة. فالقطاع الزراعي يعتبر كمحفز رئيسي في دعم وتطوير القطاع الصناعي من خلال العلاقة التكاملية بين الزراعة والصناعة، كما أنشأت الجزائر برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة، يركز على تطوير وتوسيع استخدام الموارد غير القابلة للنضوب وتطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للعمل في هذا القطاع.

وبالنسبة للمياه فإنها تؤدي دورا رئيسيا في مجموعة واسعة من الصناعات التي تتطلب مستويات متفاوتة من المياه كما ونوعا، وتعتبر البتروكيماويات والنفط والطاقة والصلب والنسيج والورق والصناعات الغذائية أهم الصناعات المستخدمة للمياه في الجزائر، كما أن قطاع الصيد والموارد السمكية يأخذ طابعا استراتيجيا من خلال قدراته على المساهمة في نشوء اقتصاد وطني منتج وخلق مناصب عمل، وكذا قابلية هذا القطاع المشاركة في دعم القطاع الصناعي.

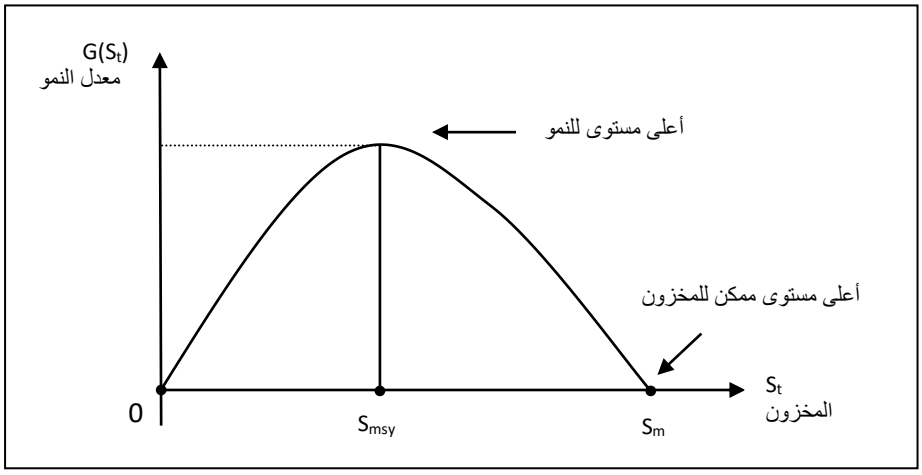
III. النتائج والتوصيات:

من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث أن الجزائر تملك ثروة طبيعية متجددة وجب عليها الحفاظ عليها وتطوير طرق استخدامها بما ينفع القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الجزائري بشكل عام، وعليه نوصي بالتوصيات التالية:

- على الدولة الاعتماد على الموارد المتجددة في تطوير القطاع الصناعي من أجل تنويع الصادرات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد غير المتجددة.
- لابد من تركيز الاستراتيجية الصناعة على التكنولوجيات الجديدة والاعتماد على البحث والتطوير في تطوير قطاعها الصناعي.
- إعطاء وزن كبير للصناعات التحويلية بدل من الصناعات الاستخراجية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.
- التركيز على القطاعات التي تدعم القطاع الصناعي والتي لها دور تكاملي مع الصناعة.

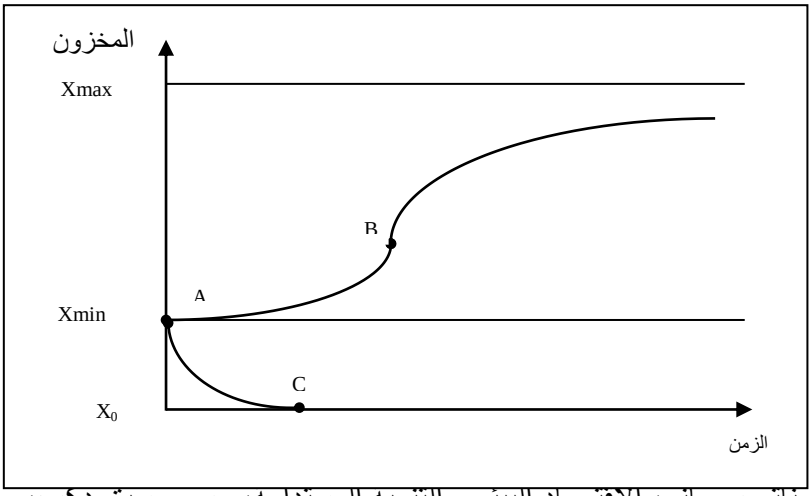
IV. الأشكال:

الشكل رقم 01 : سلوك المورد المتجدد عبر الزمن



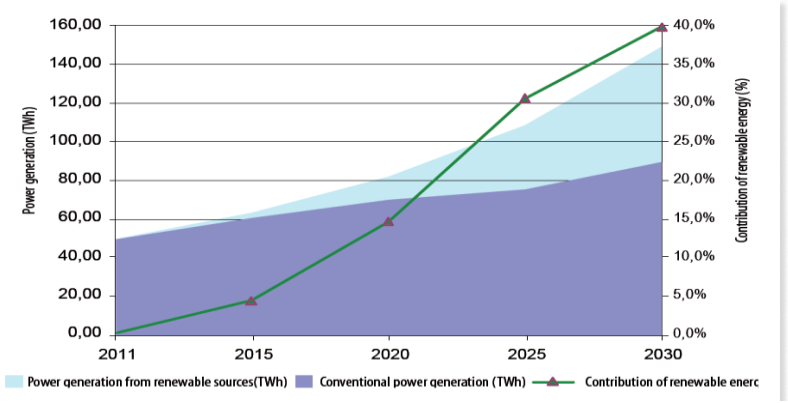
المصدر: حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الشكل رقم 02 : منحنى النمو للموارد الطبيعية المتجددة



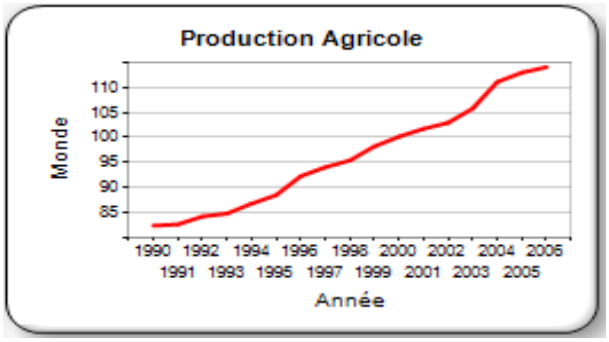
المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الشكل رقم 03: مساهمة الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء



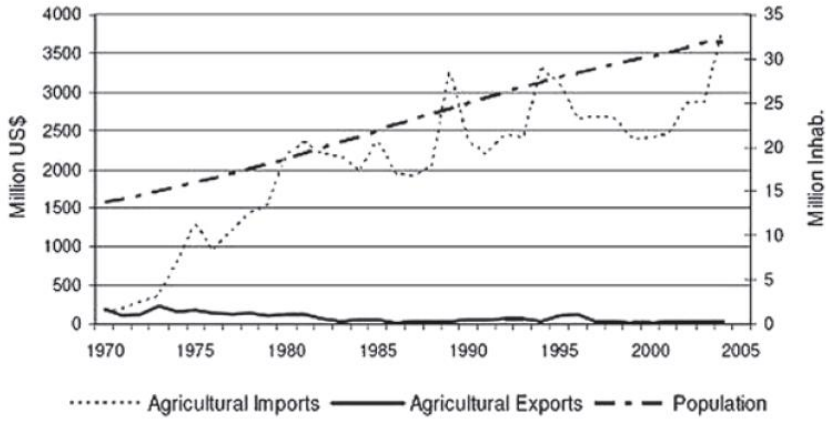
Source : The ministry of energy and mines, Renewable energy and energy efficiency program, op.cit, p 9.

الشكل رقم 04: الإنتاج الزراعي للفترة 1990-2006



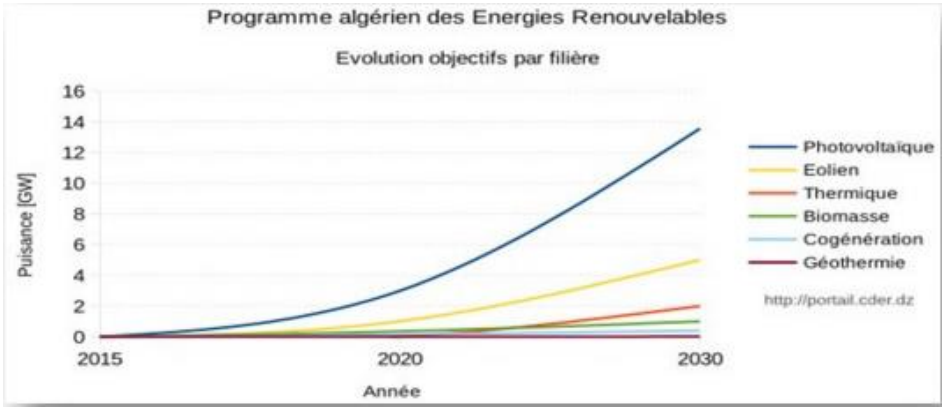
Source : FAOSTAT, Algeria, 2012.

الشكل رقم 05: وضعية التجارة في المنتجات الزراعية للفترة 1970-2005



Source : Laoubi Khaled, Yamao Masahiro, The challenge of agriculture in Algeria : are policies effective ?, op.cit, p 69.

الشكل رقم 06: برنامج الجزائر للطاقة المتجددة خلال الفترة 2015-2030



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة، الطاقات المتجددة، ANDI، 2013.

V. المراجع

1 Hans Christoph Binswanger, Rabindra Nath Chakraborty, The economics of resource management, University of St. Gallen, Institute for Economy and the Environment, Switzerland, 27 october 2000, p 2,3.

2 إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 90.

3 إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

4 Alfred Greiner, Willi Semmler, The global environment, natural resources and economic growth, university press, Oxford, p 159, 160.

5 حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2007، ص 162.

6 حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

7 Michel De Lara, Luc Doyen, Sustainable Management of natural resources « Mathematical models and methods », library of Congress, Verlag Berlin Heidelberg, 2008, p 18.

8 Michel De Lara, Luc Doyen, Sustainable Management of natural resources « Mathematical models and methods », op.cit, p19.

9 دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مواد تدريبية، دمشق، 2003، ص 107.

10 Michel De Lara, Luc Doyen, Sustainable Management of natural resources « Mathematical models and methods », op.cit, p 22, 23.

11 Sudipto Sarkar, Optimal harversting of a renewable resource : a mathematical model, international journal of sustainable development, 2014, p 11, 12.

12 The ministry of energy and mines, Renewable energy and energy efficiency program, SATINFO, 2011, p 8.

13 The ministry of energy and mines, Renewable energy and energy efficiency program, op.cit, p 9.

14 World bank, Water quality management, Algeria, Mediterranean environmental technical assistance program « METAP », p 1.

15 Ahmed Abdel Sattar, Abdel Madjid Demmak, Algeria water sector M&E rapid assessment report, African development bank, CEDARE, Algeria NPMU, 2014, p 23.

16 Office national des statitiques.

17 Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, Secteur de la pêche et de la l'aquaculture en Algérie : capacités et perspectives, MPRH, 2001, p 2.

18 Rachid Houichiti, Samia Bissati, Boualem Bouammar, Oasis agriculture and food insecurity in Algeria: the case of Ghardaia region, Pensee journal, vol 76, no 7, 2014, p 109.

19 غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 119.

20 غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 171.

21 Laoubi Khaled, Yamao Masahiro, The challenge of agriculture in Algeria : are policies effective ?, Bulletin of Agricultural and Fisheries Economics, vol. 12, no 1, 2012, p 66.

22 خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 5.

23 بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي: الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 187.

24 غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

25 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، 2014، ص 35.

26 بنك الجزائر، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

27 Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, Secteur de la pêche et de la l'aquaculture : bilan 2012-2014 et prospective 2030, MPRH, 2014 p 9.

28 Ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, Développement sectoriel, Plan de relance.

29 Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, Secteur de la pêche et de la l'aquaculture en Algérie : capacités et perspectives, op.cit, p 1.

30 حامد عساف، دور المياه في الصناعات الخضراء في البلدان العربية، ESCWA، ص 2.

31 World bank, Water quality management, Algeria, Mediterranean environmental technical assistance program « METAP », p 2.

32 نور الدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012، ص 66.

33 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة، الطاقات المتجددة، ANDI، 2013.

34 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

دور تدريب الموارد البشرية في إنشاء ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية من منظور التكاليف الخفية

أ. دعاس عادل
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-
adel2006mg@yahoo.fr

د. دلفوف سفيان
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-
sdelfouf@hotmail.fr

الملخص:
استحوذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العشريات الأخيرة على أهمية بالغة، وأصبح يلعب دورا معتبرا في تنمية الاقتصاد الوطني. لكن مع تزايد سرعة التغيرات البيئية وتعقدها، أصبح ضمان بقاء واستمرارية هذا النوع من المؤسسات وتحسين الدور الذي تقوم به مرهونا بعدة تحديات أهمها تلك المرتبطة بالعنصر البشري، حيث أن نجاحها في بيئة شديدة التنافسية يضمنه بقاء العاملين المدربين و الأكفاء بها، والذي يمكن تحقيقه من خلال أنشطة تدريب الموارد البشرية.
تسعى هذه المؤسسات من خلال برامجها التدريبية لتحقيق مزايا تنافسية والتي من أهمها تخفيض التكاليف الخفية ؛ ولعل أهمها: تخفيض معدلات الغياب، معدلات حوادث العمل، معدلات دوران العمل، الإنتاجية، و الجودة؛ وبذلك تتمكن المؤسسة من استخدام طاقاته بما يحقق أهدافها في الوقت الحاضر والمستقبل.
الكلمات المفتاحية: تدريب الموارد البشرية، الميزة التنافسية، التكاليف الخفية.

Abstract :

Le secteur des petites et moyennes entreprises dans les dernières décennies est d'une importance critique, et joue un rôle primordial dans le développement de l'économie national. Le but des entreprise à travers ses programmes de formation et d'entrainement est pour obtenir des avantages concurrentiels qui sert à réduire les coûts cachés; Peut-être le plus important: pour réduire le taux d'absentéisme, les taux d'accidents du travail, taux de rotation du travail, la productivité et de qualité, permettant ainsi à l'entreprise d'utiliser ses compétences pour atteindre ses objectifs dans le présent et l'avenir.

Mots clés: Formation Des Ressources humaines, Avantages Concurrentiels, Les coûts cachés.

مقدمة

لقد تغيرت النظرة المؤسساتية للمورد البشري حديثا، أين كان ينظر إليه على أنه عنصر من عناصر الإنتاج وتكلفة تتحملها المؤسسة عند استخدامه في العملية الإنتاجية، إلا أن هذه النظرة أصبحت في الوقت الحالي لا تتماش مع المتغيرات البيئية ومتطلبات وحاجات المؤسسة لتعزيز قدراتها التنافسية، والتي أصبحت تعتمد عليه في العقود الأخيرة كمورد ثمين لتحقيق التميز لها في الأسواق، ويعتبر التدريب كنشاط أساسي ضمن أنشطة إدارة الموارد البشرية التي لا يمكن الاستغناء عنه، باعتباره يجدد وينمي قدراتهم دائما ويجعلهم في وضعية مستحدثة باستمرار تماشيا مع التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية.

وعلى ضوء ذلك فقد أثبتت العديد من الدراسات بأن حصة التدريب من الاستثمار لا يستهان بها، وهذا للدور البالغ له في بناء الميزة التنافسية، وذلك بالتخلص من المشاكل التي يواجهها العمال داخل المؤسسة عند قيامهم بمهامهم ومواجهة كل التغيرات التي تحدث على مستوى وظائفهم، وهذا بسبب نقص مهاراتهم سواء من ناحية استعمال الآلات والمخاطر الناجمة عنها، بالإضافة إلى تلك المشاكل يمكن أن تحدث صراعات مستمرة في الإدارة وزيادة عدد الشكاوى، وارتفاع نسبة الغياب ومعدل الدوران...الخ من المشاكل، والتدريب من شأنه أن يمكن أيضا من تفادي الوقوع في تلك المشاكل مما ينجر عنه التحكم في التكاليف بتدنيتها والتقليص منها، وبالتالي إمكانية تخفيضها سواء كانت ظاهرة أو خفية المحتملة الحدوث في حالة عدم وجود تأهيل للعاملين.

إشكالية البحث

هل لتدريب الموارد البشرية دورٌ في إنشاء الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وإذا كان كذلك، فكيف يمكن للتدريب أن يقلص من تكاليفها الخفية ؟

وللإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا خطة مركزة كما يلي:

- مدخل عام حول تدريب الموارد البشرية وعلاقته بالميزة التنافسية للمؤسسات؛
- تأثير التدريب على التكاليف الخفية والظاهرة للمؤسسة؛
- علاقة تدريب الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالميزة التنافسية والتكاليف الخفية؛

وفيما يلي عرض لمضمون كل عنصر من العناصر السابقة:

1- مدخل عام حول تدريب الموارد البشرية في المؤسسات

تشكل عملية تنمية الموارد البشرية للمؤسسات حجر الزاوية الذي تستند عليه في حركتها نحو التطور والتقدم والارتقاء بأدائها، ويعتبر التدريب أحد أهم أدوات تلك التنمية باعتباره مظهرا من مظاهرها، حيث تؤكد الدراسات والأبحاث التي تجرى حول هذا النشاط يوما بعد يوم دوره وأهميته بالنسبة للعامل داخل المؤسسة، لما قد يحقق لها من عوائد وإيرادات كانت تفتقد لها سابقا.

1-1- تعريف تدريب الموارد البشرية

لقد تعددت واختلفت التعريفات التي مست مصطلح التـدريب من باحث إلى آخر، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر والمحيط الذي يعيش فيه كل باحث، حيث عرف على أنه:" تلك الجهود الإدارية والتنظيمية المرتبطة بحالة الاستمرارية، تستهدف إجراء تغيير مهاراتي ومعرفي وسلوكي في خصائص الفرد الحالية والمستقبلية، لكي يتمكن من الإيفاء بمتطلبات عمله أو أن يطور أدائه العلمي والسلوكي بشكل أفضل"[1]، وعرف كذلك بأنه:" ذلك النشاط الذي يحاول تنمية نواحي متعددة في الفرد وهي كالآتي:

- تنمية معارف ومعلومات العامل المتعلقة بتنظيم المؤسسة وسياستها وأهدافها الخاصة والمعلومات الخاصة بمنتجات المؤسسة وأسواقها، وكذلك المعلومات الفنية التي تخص أساليب وأدوات الإنتاج؛
- تنمية المهارات القيادية الخاصة بتحليل المشاكل واتخاذ القرارات؛
- تنمية الاتجاهات كالاتجاه لتفضيل العمل بالمؤسسة مع تنمية روح التعاون مع الرؤساء والزملاء، وجعل المتدرب يشعر بروح المسؤولية..."[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بأن التدريب هو مجموعة من الإجراءات والعمليات المخططة والمنظمة التي تستهدف تزويد الفرد في المؤسسة بالمهارات والمعارف والاتجاهات الخاصة بالمنصب الذي يشغله حاليا أو قد يشغله مستقبلا، ويستهدف التدريب أيضا تأهيل العنصر البشري من جميع النواحي العلمية منها والسلوكية بواسطة طرق ووسائل تعليمية في ظل توفر مناخ مناسب لتلقي التدريب.

1-2- أهمية تدريب الموارد البشرية

تكمن أهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة في زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي من خلال إكساب العاملين المهارات والمعارف لأداء وظائفهم، وهذا بمساعدتهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة وتقليص للوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج[3] ، وكذلك يحاول تطوير أساليب القيادة وترشيد القرارات وزيادة فاعلية الاتصالات والاستشارات الداخلية[4]، بالإضافة إلى ذلك فإنه يزيل ويعالج جميع نقاط الضعف التي تظهر على مستوى أداء العمال في المؤسسة[5]. وأما أهميته بالنسبة للفرد (العمال) فتتمثل في أنه عندما يلتحق بالعمل يحتاج إلى جرعات تدريبية من نوع خاص للقيام بأعباء الوظائف التي يشغلها للمرة الأولى[6]، وكذلك يساعده في تحسين قراراته وحل مشاكله في العمل[7]، وجعله يواكب التطورات التكنولوجية والفنية من خلال تحسين سلوكه ومهارته الآنية.

1-3- أهداف تدريب الموارد البشرية

تكمن أهم وأبرز أهداف التدريب فيما يلي[8]:

- تهيئة وتكييف العاملين للمهام المحددة والموكلة إليهم بصفة جيدة، ومواجهة التغيرات في الاستخدامات والحاجات، وكذلك تشجيع ودفع فعالية العاملين الجدد من أجل الاستعمال الجيد للوسائل والآلات بهدف تخفيض حوادث العمل التي قد يتعرضون لها؛
- تكييفهم مع احتياجات المحيط الداخلي والخارجي لامتيازهما بالتغير الدائم والمستمر؛
- إعداد الأفراد للقيام بأعمال ذات طبيعة ومواصفات تختلف عن العمل الحالي الذي يقومون به من خلال نقلهم وترقيتهم؛ وكذلك تعليم العنصر البشري كيف يتخلص من جوانب الضعف في أدائه الحالي وتأدية المطلوب منه بشكل صحيح، وذلك من خلال سد الثغرات الموجودة في مهاراته وسلوكياته الحالية.

1-4-العوائد المرجوة من نشاط التدريب

من المأمول أن يحقق نشاط التدريب مجموعة من النتائج كمردودات ايجابية تحقق أهداف المؤسسة، وهذا بجعله يشغل بكفاءة وفعالية لمواردها المادية والمالية، غير أن تحقق هذه العوائد لا يكون دفعة واحدة بل يتأتى على دفعات متتالية عبر مختلف الأوقات، والفوائد التي قد تجنى من نشاط التدريب يمكن أن تعود على الفرد أو المؤسسة أو كلاهما معا، وتوضيح هذه العوائد يكون من خلال العناصر التالية:

1-4-1-عوائد التدريب للمؤسسة: يحقق نشاط التدريب للمؤسسة العديد من العوائد، والتي من بينها:

- يجعل المؤسسة تستجيب باستمرار لمتطلبات البيئة المتغيرة ومواكبة التطورات والتحديث والإسهام في تقليل الإشراف على العاملين لأن العامل المدرب قليل الأخطاء والعيوب في العمل، ويسهم كذلك في تأهيل العمال لشغل وظائف أعلى في المستقبل بدلا من اللجوء للاستعانة بالخبرات الخارجية[9]؛
- التحسين الكمي والنوعي في حجم الإنتاج أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة مع تخفيض تكاليف التشغيل بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة[10]؛
- تخفيض العبء على المشرفين المباشرين للعمال، وهذا بواسطة تدريبهم على القيام بأعمالهم ومهامهم المنوطة إليهم، تقليص الحاجة إلى الوظائف الإشرافية التي تحمل المؤسسة مصاريف إضافية[11]؛
- يعتبر التدريب أحد أهم الوسائل التي تساعد على تحسين فعالية الاتصال داخل المؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره للأفراد من معلومات عن المؤسسة كتنظيمها وسياساتها وأهدافها ومنتجاتها وأسواقها وخططها، وأيضا إجراءات ونظم العمل بها وأساليب وأدوات الإنتاج[12]؛
- يساهم التدريب في تخفيض معدل دوران العمالة من خلال تحقيق استقرار وظيفي داخل المؤسسة، وإكسابه صفة الثبات وحسن السمعة بين الإدارات الأخرى، فالعامل المدرب يقوم بإدارة عمله على أكمل وجه ممكن مما يؤدي إلى زيادة رضا الإدارة عن إنتاجيته فيدفعها إلى مكافأته إما بزيادة الراتب أو إتاحة مزايا أخرى له، وهكذا يتم حفز العمال لرضائهم عن المؤسسة وشعورهم بأنهم جزء منها فيقل بذلك احتمال ترك العمل والانتقال إلى مؤسسات أخرى[13]؛
- زيادة الأمن الوظيفي للعمال من خلال توفير بيئة صالحة للتدريب ولإعادة التدريب، إذ أصبح الفرد في الوقت الحالي يطلب زيادة احتمالات توظيفه بدلا من إبقائها في وظيفة واحدة مدى الحياة[14]؛
- التدريب له دور كبير في تخفيض نسبة الحوادث على مستوى العمل، حيث تدل العديد من الإحصائيات حول حوادث العمل أن نسبة إصابات العمل لدى العمال المدربين أقل بكثير من العمال غير المدربين، وكلما قلت نسبة حوادث العمل قلت خسائر التي تتحملها المؤسسة في معالجة عمالها ما يؤدي ذلك إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها[15]؛
- تحسين نوعية الإنتاج وزيادة كميته عبر التقليص من الفاقد في المواد الأولية وتخفيض الوقت الضائع في إعادة التشغيل.

1-4-2-عوائد التدريب للفرد: يحقق التدريب عوائد عديدة للأفراد المتدربين، وتتمثل هذه العوائد فيما يلي[16]:

- يساعد الأفراد في حل مشاكلهم وزيادة قدرتهم على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛
- يجعل العمال يتخلصون من حالات القلق والتوتر والصراع داخل المؤسسة؛
- يقدم للأفراد معلومات جيدة عن كيفية تحسين مهاراتهم القيادية والاتصالات والاتجاهات؛
- يعمق الإحساس بالرضا الوظيفي والانجاز، ورفع الروح المعنوية للعاملين وزيادة دافعتيهم للقيام بعملهم، ويتم ذلك من خلال تمكينه من إتقان مختلف الجوانب المتعلقة بوظائفهم؛
- يتيح للفرد تكوين مهارات جيدة في مجالات العمل والحديث والاستماع.

1-4-3- الأدوات المعتمدة في معرفة أثار التدريب

بعد التطرق إلى عوائد التدريب في العنصر السابق، يمكن معرفة أثار التدريب من خلال ما ينتج عنه بواسطة أدوات وطرق يستعان بها، ويتم اللجوء إليها بعد الانتهاء من البرامج التدريبية وعودة المتدرب إلى عمله، وتوضيح هذه الطرق يكون كما يلي[17]:

- استقصاء آراء رؤساء المتدربين بعد الانتهاء من التدريب حول التغير الذي حدث في أداء وسلوك المشرفين عليهم، ويستعان كذلك بتقارير تقييم الأداء قبل وبعد التدريب؛
- تقارير الإنتاجية وحجم الإنتاج وتكاليفه لقياس التحسن الفعلي في الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة؛
- اختبارات الأداء التي تثبت المهارات والتحصيل العلمي والعملي المحصل عليها من قبل العامل؛
- معدلات الحوادث والإصابات في العمل، و معدلات دوران العمل، - معدلات الغياب عن العمل؛
- حجم الشكاوى المقدمة من طرف العملاء.

2- علاقة تدريب الموارد البشرية بالميزة التنافسية للمؤسسات

يعتبر مصطلح الميزة التنافسية من أشهر وأحدث المصطلحات الاقتصادية التي صنعت ثورة هائلة على مستوى العلوم الاستراتيجية والإدارية في العقود الأخيرة، وكان هذا بعد ظهور كل من الميزة النسبية لـ**"ريكاردو"** والميزة المطلقة لـ **"أدم سميث"**، وجاء مؤخرا **"ميشيل بورتر"** ليلقي بمصطلح الميزة التنافسية في الساحة الدولية ليبهر به كل متخصص وباحث في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهو مازال إلى يومنا هذا له وقع وصيت كبير في مختلف الملتقيات والتجمعات الدولية.

2-1- تعريف الميزة التنافسية

ولقد عرفت الميزة التنافسية من طرف **بورتر** على أنها:" قدرة المؤسسة على خلق القيمة (Value Creation) من خلال عملياتها الإنتاجية، ويتم تحقيق هذه القيمة عن طريق أسلوبين إما بتخفيض التكلفة أو تميز المنتوج"[18]. وعرفت كلذك من طرف الباحث **طلعت أسعد عبد الحميد** على أنها:" ما تختص به المؤسسة دون غيرها، وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المؤسسة مجموعة من المنافع أكثر من المنافسين أو تقدم نفس المنتوج بسعر أقل"[19].

وكما عرفها **علي السلمي** على أنها:" المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتمايز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتوقف على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرين"[20]، وأما الباحث فريدريك لوروي (Frédéric Loroy) فقد حاول وصف الميزة التنافسية على أنها:" عملية التوليف بين التحكم في التكلفة، التمايز وخلق القيمة بالنسبة للعميل وكذلك التوليف بين الإبداع الاستراتيجي والفعالية التنظيمية"[21].

2-2- خصائص الميزة التنافسية وشروط تحقيقها

إن للميزة التنافسية شروط يجب توفرها لتحقيق فعالتها كما أن لها خصائص تعرف من خلالها، فبالنسبة لشروطها فتتمثل[22] في أنها **حاسمة** بمعنى أنها تتيح للمؤسسة عامل السبق والتفوق على المنافسين، وفي أنها **دائمة** أي أنها تحقق الاستمرارية عبر الزمن، وفي أنه يمكن **الدفاع** عنها بعدم قدرة الآخرين تقليدها أو محاكاتها أو إلغائها من قبل المنافس، وحتى تضمن هذه الشروط فعالية الميزة التنافسية يجب أن لا ينظر إليها كل واحدة على حدا، بل ينبغي أن يتم تفعيلها مجتمعة باعتبار أن كل شرط مرهون ومرتبط بالآخر،

بمعنى أصح لا استمرارية دون حسم، ولا إمكانية للدفاع دون وجود استمرارية. ذاك ما يتعلق بالشروط أما فيما يخص خصائص معرفتها فهي تبنى وتصاغ على اختلاف وليس على تشابه، وتؤسس على المدى الطويل باعتبارها تختص بالفرص في المستقبل، وكذلك تكون غالبا مركزة جغرافيا.

2-3-أنواع الميزة التنافسية ومصادر تحقيقها

قسم بورتر (Porter) الميزة التنافسية إلى قسمين رئيسين، وهما [23]:التكلفة الأقل (Advantage cost) أو السيطرة بتخفيضها، تمايز المنتوج (Differentiation)، وأما تبني الأولى فيتحقق من خلال مقدرة المؤسسة من تخفيض تكاليف أنشطتها المنتجة للقيمة إلى حدود دنيا تستطيع بواسطتها المنافسة على مستوى الأسواق، وتحقيق هذا النوع من التميز يستلزم توفير العناصر التالية: معرفة الأنشطة الحرجة في سلسلة القيمة للمؤسسة، مراقبة تكلفة الإنتاج، وتقليل الأخطاء على مستوى عمليات الإنتاج لتفادي وقوع الفاقد في المواد الأولية، وتأهيل العمال وتحفيزهم للقيام بأعمالهم مع تحسين الأداء، ويتم كذلك بتطبيق سياسية اقتصاديات الحجم، والتي تمثل أكبر عائق للدخول أو الحركة داخل السوق، بالاضافة إلى ما سبق يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية من خلال:

- تنسيق العلاقات الكامنة بين المؤسسة والموردون وقنوات التوزيع؛
- التعلم والمعرفة المكتسبة من قبل أفراد المؤسسة والتي يصعب محاكاتها؛
- حقوق الملكية الخاصة بالمنتوج أو عملية تكنولوجيا معينة، فمن الصعب على المنافسين محاكاة المنتوج أو عملية إنتاج جديدة إذا ما كانت محمية من خلال براءة الاختراع.

وأما تحقيق الاستراتيجية الثانية والتي تعني **أن** المؤسسة قادرة على تقديم منتوج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (كجودة أعلى، خصائص خاصة للمنتج، خدمات ما بعد البيع)، فهو يتطلب التركيز على الإجراءات التقديرية الخاصة بالنشاطات المرغوب ممارستها كإجراءات خدمات ما بعد البيع، وتتحقق كذلك من خلال التفاعل بين أنشطتها المولدة للقيمة سواء منها القاعدية أو الأساسية أو الدائمة، وأيضا العمل على معرفة واكتشاف نقاط القوة والفرص المتاحة لأنشطة المؤسسة لتمكينها من تقليص تكاليفها وزيادة قيمتها النفعية.

لا تعتبر الميزة التنافسية من الصدف والمفاجآت التي تجدها المؤسسة في محيط الواقع بل هي نتاج مصادر عديدة، والتي صنفها الباحثون في المجال الاستراتيجي في خمسة عناصر أساسية، وهي[24]:

أ- النوعية : وتتمثل في المواصفات والأداء الجيد للمنتوج أو هي الوظيفة التي تقدمها المؤسسة للحصول على نوعية عالية لعمليات التصميم والإنتاج.

ب- التسليم: يتم من خلاله توفير الإنتاج في المكان والزمان المطلوبين من طرف الزبائن، وهذا عبر التهيئة والإعداد الجيد لخطط التسليم.

ج- المرونة: تظهر من خلال قدرة المؤسسة على التكيف والاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت ا لمحدد.

د- التكلفة: يمكن هذا المصدر في محاولة المؤسسة على تقليص تكلفة منتجاتها إلى حدود تستطيع المنافسة بها في السوق، وهذا ما يجعلها تفرض نفسها لفترة معينة.

و- الإبداع: وهو من أحدث مصادر الميزة التنافسية على الإطلاق في الوقت الحالي، والذي تم التركيز عليه في معظم الأدبيات المعاصرة واتفقت على أهميته في خلق ميزة للمؤسسة، حيث أصبح عامل الإبداع المسلك الوحيد الذي يبحث عنه المدراء لبلوغ الريادة في الأسواق، وإيجاد هذا الطريق لا يكون إلا من خلال اكتشاف طرق وأساليب جديدة تمس كل نشاط من الأنشطة المولدة للقيمة، والعقل البشري هو الوحيد الذي بإمكانه إيجاد تلك الطرق لا غير وهذا بواسطة الأفكار التي يطرحها في محيط المؤسسة.

2-4-استخدام مدخل الموارد لتحقيق الميزة التنافسية

يظهر هذا المدخل من منطلق خلفيات عديدة تعود إلى القرن 18، و بالتحديد إلى سنة 1803م عند العالم ساي(Say) في كتابه **"قانون المنافذ"**، والذي أظهر من خلاله بعض المعاني والدلائل المتضمنة لمدخل الموارد، حيث قال فيه أن أعمال الإنتاج تمكن من خلق الطلب مما يتيح للمؤسسة من فتح منافذ جديدة لمنتجات أخرى، ثم جاء بعد Say العالم **ريكاردو** في القرن 19 وهو أيضا أحد المساهمين في ظهور فكرة الموارد من خلال كتابه **"نظرية الريع"** والتي قال فيها أن امتلاك موارد نادرة يؤدي بدون أدنى شك إلى تحصيل عوائد كبيرة للمؤسسات.

حديثا جاءت محاولات أخرى تبرز أكثر فأكثر مدخل الموارد إلى أن ظهر بشكل واضح للعيان خلال الثمانينات (1980) والتسعينات (1990) من القرن الماضي من طرف العديد من الباحثين ومثال ذلك كل من:**G.Hamel** و**Barney** و**B.Wernefelt** و **C.K.Prahalad** والذين ركزوا على موارد المؤسسة التي تسمح لها بالتميز والانفراد، ويكون ذلك من خلال استغلالها والبحث عليها داخل المؤسسة[25].

2-4-1- تعريف الموارد والكفاءات: لقد عرفت موارد المؤسسة من قبل الباحثين **Bernay** و **B.Wernefelt** كما يلي:فحسب **Bernay** (1990) تعرف الموارد على أنها:"مجموع الأصول والقدرات والطاقات، والإجراءات التنظيمية والخصائص والمعارف التي تتحكم فيها المؤسسة وتسيطر عليها بهدف إعداد إستراتيجية تنافسية تجعلها أكثر فعالة ونجاعة"[26]، وأما تعريف وارنفالت **B.Wernfelt** فهي أنها:" كل ما يمكن أن يسهم في نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وقد تكون هذه الموارد من الأصول الملموسة وغير الملموسة التي ترتبط بصفة دائمة بأنشطة المؤسسة، بحيث تتضمن تلك الأصول بالإضافة إلى الخبرة الفنية للأفراد والإجراءات التنظيمية الفعالة كل من رأس المال والمنتجات والتكنولوجيا والعلامة التجارية"[27].

لقد تم تقسيم الموارد المعرفة سابقا حسب كل من **C.Hoffer** و **D.Shendel** في خمسة أقسام عبر المنهجية التالية[28]:الموارد المالية (التدفقات النقدية المتاحة)، الموارد البشرية (عدد العمال ومؤهلاتهم)، الموارد المادية (خطوط الإنتاج، الآلات، المخازن...الخ)، الموارد التنظيمية (نظام المعلومات، الرقابة على الجودة)، الموارد التكنولوجيا (المهارات، الشهادات، براءات الاختراع)، وأضاف **R.M Grant** صنف سادس للأصناف السابقة يحتوي على الشهرة والسمعة مع تأكيد دور الموارد غير الملموسة، كما أن **H. Itami** لم يغض الطرف عن الموارد المعنوية حيث شدد على ضرورة الاهتمام بها من طرف المؤسسة لما قد ينجر عنها من عوائد ومكاسب ثمينة تجعل المؤسسة في أعلى المراتب على المستوى الأسواق.

2-4-2- مراحل تحليل الموارد والكفاءات: يتم تحليل مدخل موارد المؤسسة عبر خمس مراحل أساسية متتالية، وهي[29]:

المرحلة الأولى: تحديد نوعية موارد المؤسسة

اعتمادا على نظام المعلومات المتواجد داخل المؤسسة يتم تحديد وتقييم موارد المؤسسة، والتي يمكن تقسيمها إلى العناصر الأساسية التالية: الموارد المالية، الموارد المادية، الموارد البشرية، الموارد التكنولوجيا، الموارد التنظيمية.

المرحلة الثانية: تحديد وتقييم قدرات المؤسسة

تتم هذه المرحلة من خلال الاستخدام الوظيفي للأنشطة داخل المؤسسة، حيث تتحدد من خلالها القدرات والكفاءات المحورية التي بحوزة المؤسسة، والتي تجعلها تتميز بتكامل أنشطتها من ناحية العمل.

المرحلة الثالثة: تقييم إمكانية تحقيق الربح بواسطة الموارد والكفاءات

تستند هذه الخطوة على عاملين أساسين، وهما: مدى استمرارية الميزة التنافسية، مقدرة المؤسسة على تحقيق العوائد من الموارد والكفاءات. وأما العامل الأول لا يوجد ضمان للمؤسسة في الوقت الحالي لبقاء ميزتهم التنافسية على حالها فاستمرارية ميزتها مرهونة بوجود خصائص في موارد وقدرات المؤسسة وهذه الخصائص هي:

- **خاصية الاستمرارية**: فسرعة التطور التكنولوجي لا تترك للمؤسسات ميزة تنافسية، إلا أنه بإمكانها مواكبة ذلك من خلال إحلال مواردها الحالية بموارد أفضل تساير ما يحدث في الواقع؛
- **خاصية التقليد**: تتمثل في اعتماد قدرة المؤسسة للحفاظ على ميزتها التنافسية عبر الزمن على مدى سرعة تقليد استراتيجياتها من طرف المؤسسات الأخرى؛
- **خاصية إمكانية تحويل الموارد**: يتم من خلالها تقليد المؤسسات ذات التميز العالي عبر الحصول على موارد وقدرات مميزة من الأسواق تجعل بذلك المؤسسة المقلدة تفقد ميزتها التنافسية مع مرور الزمن.

أما فيما يخص العامل الثاني فيتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد من خلال استغلال مواردها وطاقاتها.

المرحلة الرابعة: اختيار الاستراتيجية التي تحقق الاستغلال الأمثل

يتوقف اختيار الاستراتيجيات التنافسية على توفر خصائص الموارد والكفاءات الهامة داخل المؤسسة، فإذا وجدت تلك الخصائص كدرجة الاستمرارية، وصعوبة التقليد وعدم إمكانية تحويل الموارد يتم اختيار استراتيجية التصويب أو تصحيح المسار(Turnaround) لتوظيف موارد المؤسسة، أما في حالة عدم توافر تلك الخصائص يتم إتباع استراتيجية الحصاد والتي تعنى بتخفيض أصول المؤسسة لأقل حد ممكن.

المرحلة الخامسة: تحديد فجوات الموارد وتنمية قاعدتها

لا يهتم مدخل الموارد بتنمية الموارد الحالية فحسب، بل يهتم أيضا بتنمية قاعدة موارد المؤسسة مستقبلا، حيث يتم إحلال وتحديث الاستثمارات للمحافظة على مخزون المؤسسة من الموارد وبهدف توسيع الميزة التنافسية وزيادة مجموعة الفرص الاستراتيجية.

يمكن القول أن مصطلح الموارد اتسع بشكل كبير ليمس العديد من العناصر، فبعد اقتصاره على كل ما هو مادي من آلات ومباني ومعدات ووسائل إنتاج أصبح اليوم يحوي عناصر غير ملموسة تدخل ضمن العنصر البشري من معارف ومهارات واتجاهات، وهذه الأخيرة أصبحت تشكل تحدي كبير للمؤسسات التي تتسابق نحو الحصول على ذلك النوع من الموارد بصفته يمتاز بالندرة والقلة في بعض الأحيان.

2-5-دور إدارة الكفاءات وتنميتها في تعزيز الميزة التنافسية

يتزايد في الوقت الحالي اهتمام المدراء بتسيير الكفاءات وتنميتها داخل المؤسسات، وهذا لما قد ينتج عنها من تحقيق ميزة/ مزايا تنافسية للمؤسسة تجعلها تقاوم منافسيها في السوق، وتمكنها من الحصول على مكانة جيدة تستولي من خلالها على حصة سوقية معتبرة.

2-5-1-إدارة الكفاءات: لقد أضفت سرعة تحولات البيئة التنافسية ميزة مهمة، تتمثل في عدم ضمان ديمومة العديد من الوظائف وسرعة تطورها، و بهدف تكيف الأفراد معها يتحتم عليهم الاتصاف بميزة تعدد المهام من خلال التكوين، والتدريب المتواصل، واكتساب المعرفة الجديدة، والمهارات المتنوعة، كما يتطلب الأمر من المؤسسات تسيير الكفاءات وتطويرها بما يسمح ببقاء المؤسسة أولا، وضمان ميزتها التنافسية ثانيا.

إن تحقيق ميزة / أو مزايا تنافسية للمؤسسة يتطلب توفرها على مجموعة من الكفاءات والموارد الضرورية لذلك وتسييرها تسييرا فعالا وكفؤا، لأن ذلك يضمن بشكل كبير نجاح الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة. فبالإضافة إلى الموارد الملموسة اهتمت المؤسسات الاقتصادية بالموارد غير الملموسة كالجودة، والمعلومات، والتكنولوجيا، وطريقة العمل، والمعرفة حيث اهتمت بطريقة تسييرها بما يحقق أهدافها بالنظر إلى أن تلك الموارد تعد من متطلبات المنافسة الحديثة وأنها حرجة بالنسبة للمؤسسة[30]، وتتمثل المراحل الأساسية لإدارة الكفاءات فيما يلي[31]:

- توقع الأعمال المستقبلية وتحديد الاحتياجات من الكفاءات الاستراتيجية؛
- معرفة جيدة لهيكل الموارد البشرية بالمؤسسة من خلال المؤشرات الكمية كهرم الأعمار، وتوزيع مستويات التكوين، ومستوى الأجور، ومقارنتها مع المنافسين، والمؤشرات النوعية لمواردها من خلال أنظمة التقييم؛
- وضع مخطط التوظيف والتكوين والحركة بين الوظائف كأحد أهم أساليب تسيير الكفاءات؛

2-5-2-تعبئة الكفاءات وتنميتها: ترتكز تنافسية المؤسسة على الموارد البشرية، و الكفاءات الفردية، الأمر الذي يفرض عليها التحكم في جودة تلك الكفاءات الفردية وتوظيف المعرفة الكامنة فيها، ذلك أن الميزة التنافسية لا يمكن أن تكون محّققة إلا إذا كانت مواردها قابلة للتقييم أو التثمين أو نادرة، أو على أقل قابلية للتبديل، مع صعوبة تحويلها أو تقليدها، كما أن هذه الموارد يمكن أن تكون غير مادية، كالثقافة التنظيمية، والخبرات، والمهارات التي تشكل جزءا من هذه الموارد غير المادية النادرة التي يصعب تحويلها وذات قيمة بالنسبة للمؤسسة، فالموارد تتعلق بكل الوسائل التي تمتلكها المؤسسة من أجل خلق كفاءتها الخاصة أو كفاءتها المميزة. لقد بدأ مفهوم التحفيز ضمن الأبحاث المتعلقة بالموارد البشرية يفقد أهميته لصالح مفهوم جديد أكثر اتساعا وشيوعا والمتمثل في التعبئة، والذي يفسر فعالية أساليب تسيير الموارد البشرية، كما يمكن فهم التحفيز على أنه حالة الفرد المجند الذي يمكنه إيجاد مصادر التحفيز الملائمة له من خلال أساليب تجنيد يتم وضعها من قبل المستخدم، حيث تتم استجابة الأفراد لتلك الأساليب بشكل متباين تبعا لتنوع ميولاتهم واتجاهاتهم. وكما يمكن للمسيرين تجنيد الكفاءات باستعمال تطبيقات كالاختبار، والتقويم، والتكوين، والتحفيز

بهدف الجذب، واختيار، وتطوير، والاحتفاظ بمستخدمين ذوي جودة عالية، وتشجيعهم على تحسين أدائهم بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية[32].

فحسب Spitezki يجب الاعتراف في عصر المعرفة بعدم إمكانية تعويض الإنسان في المؤسسات كما أن مجرد تسخير الوسائل التي تجعل الكفاءات الفردية تحتل مكانتها الحقيقية في المؤسسة ، الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل تنميتها وتطورها في العمل، مما يشجعها على تحسين أدائها بهدف خلق القيمة واستدامة الميزة التنافسية، ومن جهة أخرى يحاول كل من Galambert و Morin تقديم تعريف دقيق لمفهوم التجنيد، فحسب Morin & Al يمثل تجنيد الموارد البشرية والكفاءات درجة الاهتمام التي يظهرها هؤلاء إزاء عملهم وإزاء المؤسسة، وهذا الجهد المبذول لبلوغ الأهداف، بينما يضيف Galambert ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مجهودات المؤسسة في استغلال كفاءات مستخدميها، إن تنمية الكفاءات يمكن تفعيلها من خلال[34]:

أ- المساهمة التنظيمية: التي يمكن تحديدها بفضل فعالية أساليب تسيير، و تنمية الكفاءات من طرف المؤسسة، سواء من خلال نظام الانتفاع المشترك بالنتائج أو أساليب المكافأة، أو أساليب الحيازة، وأساليب تطوير المسار الوظيفي التي تعد أمثلة على أساليب التسيير التي تختص بتعبئة الكفاءات، كما تمثل إذن المساهمة التنظيمية في الاستعمال الفعال للكفاءات.

ب- المساهمة الفردية: تتحدد هذه المساهمة من خلال دراسة عوامل لا تخضع للمؤسسة بل ترتبط بإرادة وقدرة الكفاءات في تطوير قدراتهم ومهاراتهم من خلال بذل الجهود، والشعور بالمسؤولية لتحقيق الأمان الوظيفي. إن تلك المساهمة الفردية تتكون من المجهودات التي تبذله ا الكفاءات لتحسين أدائها، كما أن مستوى التنمية في المؤسسة لا يتحدد فقط بالمساهمة التنظيمية (من خلال أساليب التسيير) بل وأيضا بالمساهمة الفردية للكفاءات.

3- تأثير التدريب على تكاليف المؤسسة

تتحمل المؤسسة عند القيام بنشاطها تكاليف مختلفة ومتنوعة، منها ما يظهر على الوثائق المحاسبية وله معلم في نظام المعلومات للمؤسسة، ومنها ما لا معلم له ولا إثبات داخل المؤسسة ما يدل ذلك على خفيتها وعدم ظهروها للمسئولين، والتي نجمت عن سوء تشغيل واستغلال الموارد الراجع سببه في معظم الأحيان للعنصر البشري غير الكفء، الذي يسعى المدراء لمعالجته بإعطائه جرعات من البرامج التدريبية المعدة على أسس علمية وصحيحة، من شأنها تزويده بالمعارف والمعلومات الضرورية حول منصبه والعمل الذي يقوم به، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط الموالية.

3-1-التكاليف الخفية والتكاليف الظاهرة في المؤسسة

إن المشكل الذي يعترض المدراء عند محاولتهم التحكم في التكاليف هو العنصر البشري الذي يجدونه دائما يعرقل مسيرة تدنية التكاليف، وهذا بتميزه بسوء الاستغلال للموارد والطاقات، فعدم قدرتهم التحكم في هذا العنصر الحيوي قد يؤدي لا محال إلى عدم استغلال الموارد بشكل جيد، ما ينجر عنه تحمل تكاليف كانت المؤسسة في غنى عنها، وهذه التكاليف هي التي لا تظهر بشكل ملموس للمدراء والمسئولين في المؤسسة، حيث تتميز بخفيتها ضمن التكاليف الظاهرة وعدم ثبوتها في الوثائق المحاسبية، وهذا ما سيتم توضحيه في النقاط الموالية.

3-1-1-ماهية التكاليف الخفية: تشكل التكاليف الخفية أمرا خطيرا يحيط بالمؤسسات التي تكتشفها، ويعود سبب تواجدها إلى عدم قدرة تلك المؤسسات معالجة سوء التشغيل داخلها.

أ- تعريف التكاليف الخفية: لقد جاءت تعاريف عديدة توضح مفهوم التكاليف الخفية في العديد من المقالات والأبحاث، والتي تصب كلها في فكرة واحدة جاء بها الاقتصادي الفرنسي **هنري سفال** (Henri Savall)* في سنوات السبعينات مفادها أنه : " التكاليف الخفية هي تلك التكاليف التي لا يوجد لها معلم أو تفسير (Repérés) في نظام المعلومات للمؤسسة، والمتمثل في كل من: الميزانيات، حسابات النتائج، المحاسبة العامة والتحليلية، لوحة القيادة...الخ"[34]، وكما عرفت التكاليف الخفية في قاموس الموارد البشرية كذلك بأنها: "تلك التكاليف الخاصة بالتصحيحات والتعديلات لسوء التشغيل، وهذه التكاليف لا تظهر وليس لها معلم في نظام المعلومات للمؤسسة، والتعديلات التي تحدث لسوء التشغيل تستهلك وتستعمل موارد غير متاحة أو مهيأة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة"[35].

ب-أهمية حساب التكاليف الخفية: تمكن أهمية حساب تلك التكاليف بالنسبة للمؤسسة بهدف تعريفها عن مستوى الفعالية داخلها، في[36]:

- إن توضيح التكاليف الخفية وطريقة حسابها توجه لشرح مستوى فعالية المؤسسة بتحديد فروقات تلك الفعالية سواء ما بين الفعالية المراد تحقيقها والفعالية الفعلية، كذلك محاولة معرفة الفرق في الفعالية ما بين وحدتين لنفس المؤسسة، أو مؤسستين لنفس المجموعة؛
- عند اكتشاف التكاليف الخفية يتم اللجوء مباشرة للبحث عن الحلول لتحقيق أكبر فعالية؛
- يساعد معرفة حساب التكاليف الخفية في الأجل القصير من رفع مردودية المؤسسة من خلال التخلص من تلك التكاليف؛

ج-عناصر التكاليف الخفية: إن سوء الاستغلال أو التشغيل الذي تعاني منه المؤسسة عند استخدام مواردها سينجر عنه في أغلب الأحيان تكاليف غير معروفة أو خفية تؤثر على أدائها الاقتصادي، حيث تظهر هذه التكاليف في أربعة عناصر أساسية تفسر وجود سوء التشغيل، وهي على التوالي: الأجور الزائدة (الأجور المدفوعة للعمال دون مقابل عمل بسبب الغياب المبرر)، الوقت الزائد أو الوقت المخصص للتعديل والتصحيح، الاستهلاك الزائد لكل من الطاقة والمواد الأولية...الخ، تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن عدم وجود إنتاج بسبب التعطل، بالنسبة للعناصر الثلاثة الأولى بإمكان المؤسسة تفاديها أو التقليل منها جزئيا من خلال رفع مستوى التشغيل، وإما بالنسبة للنوع الرابع فلا يمكن للمؤسسة التحكم فيه لخروجه عن نطاق إرادتها، والشكل الموالي يوضح بصورة بسيطة عناصر التكاليف الخفية.

الشكل رقم (01): عناصر التكاليف الخفية



Source : Henri Savall, Veronique Zardet, Op. cit, 1989, p5.

د-أسباب وجود التكاليف الخفية: لقد بينت التجارب المنجزة لتقييم التكاليف الخفية في مختلف المؤسسات الاقتصادية على أن تلك التكاليف ما هي إلا ترجمة نقدية لظواهر معينة، والتي من بينها مثلا : الغياب، حوادث العمل، دوران العمل، اللاجودة، عدم وجود إنتاج...الخ، والتي تنجم في الأصل عن أسباب عديدة ومتداخلة، غير أن **هونري سافال** (H.Savall) ومن أجل تبسيط الدراسة أرجع أسباب وجود التكاليف الخفية إلى تدهور عدة مجالات داخل المؤسسة وهي: ظروف العمال، تنظيم العمل، الاتصال، إدارة الوقت، التدريب، والتي سيتم تناولها في العناصر الموالية[37].

- **ظروف العمل:** تعد ظروف العمل من أكثر المسائل حساسية وتعقيدا، وهذا بسبب التكاليف الخفية التي تنجم عنها إن هي ساءت، لذلك أصبح الاهتمام بتوفير ظروف العمال الملائمة داخل المؤسسة من الأمور المسلم بها في الوقت الحالي، حيث تساعد على: تحسين الإنتاجية، ورفع الروح المعنوية للأفراد، تقليل حوادث العمل، تخفيض معدلات التغيب وترك العمل، وبالتالي بلوغ النتائج المرجوة من خلال تقليص التكاليف.

- **تنظيم العمل:** لقد بينت العديد من الدراسات والأبحاث أهمية تواجد عنصر التنظيم داخل المؤسسة، وهذا من خلال ما توصلوا إليه حول وجود علاقة بين مدى وضوح الدور التنظيمي وبعض العوامل الأخرى كالاهتمام بالعمل وتوتر العمال وغيرها من الأمور.

- **الاتصال:** تتوقف الحالة المعنوية للأفراد في مختلف المستويات التنظيمية على مدى فعالية وكفاءة الاتصال في المؤسسة، حيث يحقق بصفة أساسية تبيان الوجبات والأعباء الخاصة بالعمل للفرد والطريقة الملائمة لإنجازها، لأنه من المهم للفرد معرفة لماذا يقوم بالعمل والأسلوب الأنسب لأدائه، وعكس هذا يؤدي إلى انخفاض وتدهور معنوياتهم، مما ينجر عنه زيادة معدلات الحوادث، التغيب...الخ وغيرها من مؤشرات التكاليف الخفية.

- **إدارة الوقت:** يعد عامل الوقت من الموارد الثمينة والنادرة في العديد من المؤسسات، وندرته تكمن في عدم إمكانية إنتاجه أو تعويضه، لذا نجد أن المؤسسات الرائدة والمتطورة تعطي عامل الوقت أكبر قدر من الأهمية في تنفيذ مهامها، ولا يكون ذلك إلا من خلال إدارته بأسلوب علمي يجعلها تحقق أغراضها وأهدافها

في الأوقات المحددة، أما بالنسبة للمؤسسات الفاشلة تجعل من الوقت عامل ثانوي وتهتم فقط بمواردها البشرية والمادية ليس لها أي طريق تسلكه لتحقيق أهدافها في الوقت المحدد، فتجاهلها لعامل الوقت سوف يؤدي بها إلى تحمل العديد من التكاليف التي قد لا تظهر لها بشكل جلي في الوهلة الأولى هذا ما يؤدي بها إلى الزوال وفقدان استمراريتها وبقائها مع الزمن.

- **التدريب:** إن عدم وجود برامج تدريب أو وجودها مع عدم فعاليتها أمر غير مقبول من طرف مدراء المؤسسات، وهذا لما قد يكلفها من تحمل تكاليف دون مقابل، ففي حالة تواجد فكرة التدريب يظهر المدراء في الوهلة الأولى تردد لقبولها، باعتبارها تكلفة تتحملها المؤسسة دون الحصول على عائد منها، غير أن أصحاب تلك الفكرة يحاولون دائما جاهدين إبراز فائدة ذلك النشاط من خلال إظهار عوائده الملموسة أو غير الملموسة وهذا ما لا يقبله المدراء فهم يؤمنون بما هو مادي وملموس فقط أي ما هو كمي وليس كيفي، إلا أن الدراسات التي جاءت في هذا الإطار حول نشاط التدريب تؤكد للمدراء خطأ اعتقاداتهم لعدم وجود فائدة من ذلك النشاط، فقد أثبتوا لهم مردودية التدريب الذي يأخذه العمال الذين تزداد لديهم مهارات ومعارف كانوا يفتقدونها من قبل ما ينعكس ذلك على أدائهم وجعله متدني وغير مرغوب فيه فالتدريب عالج النقص في الأداء بتزويد العمال ما كان ينقصهم اتجاه أعمالهم الحالية والأعمال المستقبلية التي تظهر نتيجة إدخال عنصر تكنولوجي جديد.

ه-مؤشرات وجود التكاليف الخفية: لقد أرجع الاقتصادي هونري سافال (Henri Savall) سبب وجود التكاليف الخفية داخل المؤسسة ضمن المجالات السابقة الذكر من: ظروف للعمل وتنظيم له والاتصال، إدارة الوقت، التدريب إلى خمسة مؤشرات أساسية وهي: الغياب، حوادث العمل، دوران العمل، اللاجودة، الإنتاجية المنخفضة[39]، والتي قال عنها أنها تسهم بشكل كبير في ظهور سوء التشغيل على مستوى الإدارات من خلال عناصر التكاليف الخفية كزيادة الأجور المدفوعة دون مقابل من الإنتاج، زيادة الوقت المستغل بسبب التصليح والتعديل، إهدار للموارد والطاقات، وأخيرا عدم وجود إنتاج بمعنى وجود تكلفة الفرصة الضائعة.

- **مؤشر الغياب**. يعتبر عامل التغيب أحد الوسائل الهامة والضرورية لمعرفة وقياس أداء العاملين، وكذلك الظواهر الرئيسية المحيطة والمميزة لجو العمل، فهو يوضح درجة انتظام الفرد في عمله ما يدل ذلك على رضاه عن العمل، وكذا موقفه نحو المؤسسة ونمطها وسياساتها، ويقصد بالتغيب اصطلاحا هو:" تلك الحالة التي تنشأ عن عدم حضور الشخص إلى العمل رغم أنه مدرج في جدول العمل"[40].

- **مؤشر حوادث العمل (**Les Accidents du travail**):** تشهد المؤسسات سنويا حوادث عمل متعددة ومختلفة من ناحية خطورتها تصيب العاملين بسبب العديد من العوامل، والتي قد تعود للشخص نفسه أو ظروف العمل ما يحمل المؤسسة تكاليف إضافية لرعاية العمال المصابين، وتدل العديد من الإحصائيات وجود عاملين أساسين يعرضان العمال لخطر الإصابة، فالأول يتعلق بالشخص نفسه لقيامه بتصرفات غير مأمولة ترجع في الأصل إلى نقص تدريبه وغياب الوعي الوقائي لديه، أما العامل الثاني فيعزى إلى ظروف العمل التي يعمل فيها لاتصافها بالسوء في بعض الأحيان، وتنجر عن حوادث العمل التي تحدث في المؤسسة العديد من التكاليف، والتي هي[41]:

- تكلفة الاشتراك في الضمان الاجتماعي المدفوعة لهيئة التأمين سنويا، والتي تقدم خدمات لعمال المؤسسة على الاصاباتهم في العمل؛
- تكلفة التسيير الإداري لحوادث العمل؛
- تكلفة الإسعافات الأولية المقدمة للمصاب عن تعرضه لحادث العمل؛
- تكلفة خسائر التشغيل التي تتحملها الورشات من جراء الحوادث، والتي من بينها: تكلفة اختلال نشاط العاملين المجاورين، تكلفة تغيب العامل المصاب، تكلفة عدم وجود إنتاج للعامل المصاب.

- **مؤشر دوران العمل:** تعتبر ظاهرة دوران العمل من الظواهر الشائعة والمعروفة على مستوى المؤسسات، ويرجع سبب وجودها إلى العديد من العوامل التي قد تؤدي بالشخص إلى ترك العمل، ما يخل ذلك باستقرار العمالة وتذبذب في المهام والأداء، ويحمل المؤسسة تكاليف خفية ضخمة تقلل من أرباحها، لذا نجد المدراء دوما في عملية بحث عن مسببات وجود تلك الظاهرة من خلال الاستفسار عنها بمقابلة العمال وأخذ انطباعاتهم، حتى يتسنى لهم في المستقبل معالجة هذه الظاهرة[42]، يشير دوران العمل إلى حركة القوى العاملة داخل المؤسسة خروجا ودخولا، ويرجع سبب هذا إلى أمر ما يحدث لهم خلال ممارساتهم مهامهم ما يؤدي إلى وجود عدم الاستقرار الوظيفي، ويتم قياس دوران العمل من خلال معدل يبين العلاقة بين نسبة حالات الانتقال خلال فترة معينة إلى متوسط عدد أفراد القوى العاملة للمؤسسة، والمعادلة التالية توضح هذا المعدل[43]:

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين تم تعيينهم + عدد الأفراد تاركي العمل خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال الفترة معينة}} \times 100$$

إن السبب الرئيسي والأول لارتفاع هذا المعدل هو وجود حالة عدم رضا لدى العاملين، والذي يرجع سببه إلى العديد من العوامل المؤثرة في سلوكيات الفرد وطباعه، وهذه العوامل هي[44]:

- ظروف العمل غير المناسبة (كالحرارة، التهوية، ساعات العمل...الخ)؛
- فشل المشرفين في رفع معنويات العمال داخل المؤسسة؛
- عدم وضع العمال في أماكنهم المناسبة؛
- نقص تأهيل العمال وعدم تلقيهم لبرامج تدريبية تعالج الضعف في الأداء...

- **مؤشر سوء النوعية أو اللاجودة**: أصبح تحقيق الجودة داخل المؤسسات الشغل الشاغل لبال مدرائها، فهم يسعون دائما لإرضاء زبائنهم من خلال تقديم أفضل المنتجات وأحسنها، فرضاء العملاء مرتبط بتوافر عنصر الجودة في منتجات المؤسسة، وسخطهم وتخليهم عن المنتوج سببه عدم جودته ما يحمل المؤسسة ذلك تكاليف خفية تخفض من أداء منتجاتها في السوق، ومن هذا فان التحسين المستمر لنوعية المنتجات يجب أن يكون التزاما أساسيا للإدارة، ولتحقيق أكبر قدر من الفاعلية لجهود التحسين على الإدارة توكيد أن كل من النوعية والتكلفة هدفان متكاملان وليس متعارضان تسعى لتحقيقهما، إن مصطلح اللاجودة هو عكس مصطلح الجودة وهذا واضح للعيان، ومعناه حقيقي هو: " نقص أداء المنتوج عن متطلبات الزبون" هذا من وجهة نظر تسويقية، أما من وجهة نظر المستهلك فهو: " عدم قدرة المنتوج على إشباع الحاجات والرغبات"، إلا أن المفهوم الذي نحتاج إليه يكون من وجهة نظر المنتج والتي تفسر اللاجودة على أنها: " عدم مطابقة المنتوج للمواصفات التي تم تحديدها عند تصميمه" ويعود سبب عدم المطابقة إلى سوء الاستغلال سواء من ناحية الطاقة والمواد المستهلكة أو من ناحية الوقت المستغل[45]، وتشتمل التكاليف الخفية المرتبطة بمؤشر عيوب النوعية على العناصر التالية[46]:

- ✓ **تكاليف الفشل الداخلي:** وهي تلك التكاليف التي تحدث قبل تسليم أو شحن المنتوج إلى العميل، ومن أمثلة ذلك : إعادة التشغيل، الإصلاح، التنقيح، الاختبار...الخ؛
- ✓ **تكاليف الفشل الخارجي:** وهي التي تحدث بعد تسليم المنتوج إلى المستهلك، كتكاليف معالجة شكاوى العملاء، مرتجعات العملاء...الخ؛
- ✓ **تكاليف الوقاية:** وهي تكاليف جميع الأنشطة المصممة خصيصا لمنع حدوث نوعية سيئة للمنتوج، مثال ذلك: تكاليف التعليم والتدريب الخاص بالنوعية، مشاريع تحسين النوعية...الخ؛

✓ **تكاليف التقييم:** تنجم عن قياس وتقييم ومراجعة المنتوج لضمان وتأكيد مطابقته لمواصفات النوعية ومتطلبات الأداء.

- مؤشر انحراف الإنتاجية: لقد حظي مفهوم الإنتاجية باهتمام العديد من الباحثين والأخصائيين، وكتب حوله الكثير من الأبحاث العلمية التي أرادت أن تعطي تحديدا واضحا ودقيقا لهذا المفهوم، غير أنه بقي إلى حد الآن يكتنفه الغموض، وتتوارد بشأنه الآراء العديدة، وبالرغم من الاختلاف في وجهات النظر بشأن الإنتاجية، إلا أنه يمكن تحديدها بمفهومها الواسع، حيث تعني بأنها "المعيار الذي يمكن من خلاله قياس حسن استغلال الموارد الإنتاجية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد وتقييم درجة الاستفادة من توجيه الموارد وصولا إلى النتائج المستهدفة"، كما تعرف الإنتاجية أيضا على أنها" الناتج النهائي إلى العناصر الداخلية في تكوينه، أي أنها نسبة كمية أو قيمة المنتجات إلى الموارد المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية"، ويمكن التعبير عن هذا التعريف الأخير بالعلاقة التالية[47]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

إن العلاقة السابقة لم يتم أخذه تر قياس إنتاجية العمل التي تتأثر بالعنصر البشري في الدرجة الأولى، أين تعمل المؤسسات الحديثة على الاهتمام بالعامل المدرب وتعتبره المورد الرئيسي للإنتاجية، إلا أن هذا المبرر لا يعني تجاوز وتجاهل إنتاجية العوامل الأخرى، مثل: الآلات، المواد الأولية...الخ، لأن العملية الإنتاجية هي تكامل بين مختلف العوامل، والتي إن غاب أحدها سينجر عنها بالضرورة توقيف هذه العملية ككل.

4- علاقة تدريب الموارد البشرية بالميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور التكاليف الخفية

لقد فرضت المنافسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة التحول نحو التدريب والتأهيل للأفراد كنظـام فرعي لإدارة الموارد البشرية والذي يساهم في نجاح الاستراتيجيات التنافسية، خاصة مع التأكيـد المتزايد - لرواد مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات- على أن عوامل الأداء التنافسي المتميز ترتبط بالأصول المعنوية غير الملمـوسة، كالكفاءات، والمعرفة، والجودة، وكما تفرض التحولات التنافسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة تأهيل نظم التسيير لمختلف وظائفها وفق منظور استراتيجي، والذي يمثل أحد أهم الأنظمة المسؤولة على إدمـاج الموارد البشرية ومساهمتها في إنجاح استراتيجية المؤسسة بما يؤدي إلى امتلاكها للميزة التنافسية.

ولقد تحولت وظيفة الموارد البشرية من إطارها التسييري إلى دورها الاستراتيـجي، كما أصبحت الموارد البشريـة تمثل مركز تنافسية ونجـاعة المؤسسات، وهو ما يؤكد على أن قرارات ونشاطـات تسيير المـوارد البشرية أصبح لها بعدا استراتيجيا في قيادة المؤسسات. كما كانت أساسا لتنافسيتها.

إن الدور التقليدي لوظيفة الموارد البشرية لم يعد كافيا لتحقيق التميز التنـافسي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لذلك أصبح لزاما عليها اعتبار تلك الموارد البشرية ذات طابع استراتيجي، ومصدرا للأداء المتميـز، حيث تتوقف عليها عمليـة تحويـل المدخلات المادية للمؤسسة إلى سلع وخدمـات، ولهذا يجب أن تكـون تلك الموارد البشرية أكثر مهـــارة وكفـاءة وقدرة ومعرفة والتزام؛ فقد كان ينظر في السابق لوظيفة الموارد البشرية على أنها جزء من الوظائف التنفيذية التي تهتم بتسيير العمليات اليومية الخاصة بالعاملين

كشؤون التوظيف أو إعداد بعض البرامج التدريبية أو تسوية الأجور، وضمن تحولات البيئة التنافسية أصبح لوظيفة تدريب الموارد البشرية دورا استراتيجيا يختلف عن دورها التقليـــدي في جوانب منها :

- تحقيق تكيف نظام الموارد البشرية مع متغيرات نظام البيئة التنافسية؛
- تحقيق تكامل بين استراتيجيات الموارد البشرية واستراتيجية المؤسسة التنافسية كالتدريب والتأهيل؛
- زيادة دور الموارد البشرية والرفع من سلطتها ومكانتها التنظيمية؛
- قيادة التغيير التنظيمي والمشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ونظرا للطابع الهيكلي الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيقا للميزة التنافسية لها، فإن عمليـة إدارة الموارد البشرية فيها تقتضي التقيد والالتزام بمايلي:

- اختيار الكفاءات القادرة على الابتكار، والتطوير، والتي تتصف بالأداء الجيد؛
- تدريب العاملين على تكنولوجية الأداء الإنتاجي والفني، وتنمية ولاء العاملين وانتمائهم للمؤسسة من خلال تحسين بيئة العمل الملائمة؛
- زيادة الإنتاجية من خلال تنمية القدرة والرغبة في العمل؛
- يمكن للعنصر البشري أن يطور مؤهلاته وكفاءاته بالتزامه في ظل بيئة عمل مشجعة ومحفزة، وبالتـالي النظر إلى الموارد البشرية كاستثمار في رأس المال البشري وليس كتكلفة تتحملها المؤسسة؛
- ضرورة إحداث تغيير في أساليب التسيير مما يؤدي إلى تداخل مصالح مختلف الأطراف المكونة للمؤسسة؛
- يساهم الاتصال الفعال في تنمية الثقة والالتزام بين المستخدم والمستخدم بدل علاقة التصادم.

يهدف تدريب الموارد البشرية إلى الحفاظ على كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التغيرات البيئية السريـعة، وبالتالي فهو مدخل يرتبط بجوانب جوهرية في البيئة التنافسية مثل إدارة التغيير ، وبناء الجدارة ، وتغيير الثقافـــة، طالما أن حقل الموارد والكفاءات البشرية دائم التغيير والتوسع المعرفي (نظرية تراكم المعارف والمكتسبات).

يتوقف تحقيق كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - من منظور الموارد البشرية والتكاليف الخفية- على مدى إدراك أهمية التدريب والتأهيل فيها؛ فالتغيرات الكبيرة تحتاج إلى خبراء وقادة مؤسسات للموارد البشريـة يحسنون التعامـل مع تلك التغيرات المستقبلية، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معنية بتحديد الطرق المناسبة للتعـامل مع التغيـرات المحيطة بما يحافظ على الموقف التنافسي الحالي والمستقبلي.

إن إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية التحولات ومتطلبات التكيف معها، زاد من التركيـز الاستراتيجي على نظم تدريب وتأهيل الموارد البشرية. ففي ظل الانفتاح المتزايد للأسواق العالمية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة تؤثر بشكل مباشر على أدائها التنافسي، ذلك أن التوجه نحو عالمية السوق يتطلب بشكل أساسي الاهتمـام بالموارد البشرية والكفاءات وتطويرها بما يؤثر على جودة وتكلفة المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية (وجود تكاليـف خفيـة في ظل غياب التدريب كفرص ضائعة)، كما تعد وظيفة الموارد البشرية من أكثر الوظائف تأثرا بتلك التغيـرات طالما أن عملية التدريب تساهم في الحد من تلك التكاليف الخفية.

5- النتائج والتوصيات

◄ لذلك يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراء التعديلات الملائمة على استراتيجيات وسياســات الموارد البشرية لضمان تكيف إيجابي لهذه المؤسسات يساهم في استغلال الفرص البيئية التنافسية ويقلل من مخاطــر التهديدات المحتملة فيها.

◄ ولكي تقـوم وظيفة الموارد البشرية بذلك الدور الهام يجب بالضرورة أن تكون شريكا أساسيا في صيــاغة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وأن تعمل على التنبؤ بالتحولات التنافسية المؤثرة على كفــاءة وفعـــالية تسيير الموارد البشرية والكفاءات على المدى الطويل في إطار التدريب المتواصل والهادف للمـورد البشري؛ ولقد بينت بعض الدراسات أن من أهم العوامل التي تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الدوليـة لزيــادة الاهتمام بنظم تسيير الموارد البشرية، تزايد الاتجاه نحو العولمة وتحريــر الأسواق والتقدم التكنولوجي المتسـارع وثورة المعلومات، طالما أن أهم تحدي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل عولمة السوق هو إيجاد وسائل تحرير ابتكـارية الكفاءات وكسب كامل التزامهم، لذا يتوقع زيادة شدة المنافسة على الكفاءات البشريـــة التي لا شك أنها سترتبـط بالمؤسسات القادرة على تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية وبالتالي يجب على تلك المؤسسات العمل على تطويــر أنظمـة التدريب والتحفيز بهدف جذب الكفاءات عالية الأداء.

◄لأجل هذا يتوقف تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لميزة تنافسية بشكل خاص على تنميـة وتأهيــل الموارد والكفاءات البشرية، بالتركيز على:

- تنمية مهارات مديري الموارد البشرية لامتلاك وتطوير فن التعامل مع العاملين ، ومحاولة فهم أساليــب تسيير الموارد البشرية، بما يسمح بتعديل الأنظمة الحالية بشكل إيجابي؛
- -تدريب الكفاءات البشرية على اكتساب مهارات الاتصال وصياغة الاستراتيجيات وحل الصراعات، وبناء فرق العمل الجماعي؛
- التأكد من إدراك الكفاءات البشرية لمهامها وواجباتها ضمن الثقافة والقوانين المعمول بها؛
- -اكتساب مهارات اللغات المتعددة، كأداة اتصال لنجاح الكفاءات البشرية في بيئة العمل الدولي.

خاتمة

إن التحولات العالمية الجديدة أحدثت تأثيرا جذريا في الفكر التسييري، بزيادة الاهتمام بالمورد البشري باعتبـاره موردا استراتيجيا، الأمر الذي يتطلب ضرورة استثمار قدراته وطاقاته وتوظيفها واعتباره شريـكا استراتيجيا، كما أصبحت الموارد البشرية أساسا لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي جعل وظيفــة تدريب الموارد البشرية تتحول من إطارها التسييري إلى دورها الاستراتيجي، إن تدريب وتأهيل الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمثل الاتجــاه طويل المـدى لإدارة المـوارد البشرية، إذ يتم من خلاله إيجاد أنسب خيارات المؤسسة من مواردها البشرية المدربـة والمؤهلـة، أخذا بعيــن الاعتبار طبيعة الأهداف والنظم والعمليات والموارد المتاحة، مع وضع متغيرات البيئة التنافسية كملازم لها .

احالات ومراجع البحث:

(1) رداح الخطيب، أحمد الخطيب، **التدريب الفعال**، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 300.

(2) صلاح الدين محمد عبد الباقي، **الجوانب العلمية والتطبيقية لإدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص 184-185.

(3) سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص187.

(4)(7) علي محمد ربابعة، **إدارة الموارد البشرية : تخصص نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص53، ص54.

(5) خالد عبد الرحمان الهيتي، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص227، بتصرف.

(6) كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2000، ص 159.

(8) Sekiou et autre, **Gestion Des Ressources Humaines**, DEBOEK université, Paris ,2007

(9) علي السلمي، **"التدريب والتوظيف"**، 2008/01/20،
http://www.alriyadh.com/2007/03/01/article228962.html .

(10) (17) الغرفة التجارية والصناعية في السعودية، **" تقييم وقياس العائد على الاستثمار في التدريب"**، الرياض، 2003، ص 6 ، ص8.

(11) خالد عبد الرحمان الهيتي، أكرم أحمد الطويل، **التنظيم الصناعي (المبادئ، العمليات، المداخل والتجارب)**، الطبعة الثانية، دار حامد، عمان- الأردن، 2000، ص 406.

(12) نظمي شحاذة وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 52.

(13) (15)محمد صالح فالح، **إدارة الموارد البشرية**، دار حامد، عمان، 2004، ص 104، ص102.

(14) راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 210.

(16) مؤيد سعيد سالم، عادل حرحوش صالح، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، جدار للكتاب وعالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص 133-134.

(18) علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2001، ص104.

(19) Frédéric Leroy, **Les Stratégies De L'Entreprise**, 4e edition, Dunod , France, 2012, P 47-48.

(20) الداوي الشيخ، **" دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية"**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة، مارس 2004، ص3.

(21) طلعت أسعد عبد الحميد،**التسويق الفعال:الأساسيات والتطبيق**،مكتبة الشرقي،مصر،1999، ص 190.

(22) العيهار فلة، **"دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة"**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 112.

(23) سناء عبد الكريم الخناق، **"مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية"**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005، ص 7.

(24) Barney J,**" Firm Resources and Sustained Competitive Advantage"**, Journal of Management, N17, 1991, P99.

(25) Jaques Grisé, **"Les Ressources Humaines En Tant Que Source D'Avantage Concurrentiel Durable"**, Document De Travail, AGRH, Montréal, Québec, 1997, p 3.
(26) Dominique Puthod, Catherine Thévenard, **"La Théorie De L'Avantage Concurrentiel Fondé Sur Les ressources"**, Article, Université De Desavoie, 1998, p 3.
(27) نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الكتاب، الإسكندرية، 1998، ص 44.
(28) الداوي الشيخ، **مرجع سابق**، ص 262.
(29) Brilman J, ¨**Les Meilleurs Pratiques de Management**¨, éd/organisation, Paris, 2011, p 386
(30) سملالي يحظيه، **مرجع سابق**، ص 147.
(31) سملالي يحظيه، **مرجع سابق**، ص 149.
(32) (36) H.Savall, V.Zardet, ¨**Maîtriser Les Coûts et Les Performance Caché**¨, Ed Economica, 1 édition, Paris, 2010, p 105 ;p125.
(33) Pertti J.M, ¨**Dictionnaire des Ressources Humaines**¨, Ed Vuibert, Paris, 2015,7e edition, p 77.
(34) Henri Savall, Veronique Zardet, Op.cit, 2010, p 102.
(35) مراد كواشي، **" التكاليف الخفية وأثرها على أداء المؤسسة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 22، بتصرف.
(37) محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق**، ص 104.
(38) محمود ذيب العقايلة، **الادارة الحديثة للسلامة المهنية**، دار صفاء، عمان، 2002، ص 124.
(39) محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 192.
(40) محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 107
(41) Michael Armstrong, Op-cit, p 377.
(42) Jean Claude Torondeau, ¨**Stratégie Industrielle**¨, 2 édition, Vuibert, Paris, 1998, P 11.
(43) أحمد محروس محرم، محمد عماد فهمي، **تكاليف الجودة**، المكتب الاستشاري لنظم الجودة، القاهرة، 2000، ص 3.
(44) خضير كامل محمد، هايل يعقوب فاخوري، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار صفاء، عمان، 2001، ص 44.

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

تجربة الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات

أ.كيحل محمد رضا ط.د
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
kihel_mohammed_reda@yahoo.com

أ.د. كربالي بغداد
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
kourb_bagdad@yahoo.fr

الملخص:

إن الأحداث التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي وما نجم عنها من انهيارات إقتصادية وأزمات مالية كان لها الأثر في تبني نظاما متكاملا ومركبا من حيث الأفكار، المبادئ، الإرشادات وكذا العلاقات داخل المؤسسة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وهذا بإصدار لكل بلد دليلا أو ميثاقا لنفسه يكون معيارا في شكله ومضمونه يتماشى مع البيئة الدولية وصالحا لبيئته الداخلية هدفه تجنب كل أشكال الفساد المالي والإداري وكانت الجزائر أحد الدول التي قابلت الفكرة ببدل جهود نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات محاولة التكيف مع الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الدولية مبدية رغبتها في زيادة التكامل مع المجتمع الإقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية:
حوكمة المؤسسات؛ الانهيارات الإقتصادية و الأزمات المالية؛ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD؛ مبادئ حوكمة المؤسسات ؛ المنظمات الدولية؛ التجارب الدولية؛ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات.

Astract :

The events which the world has witnessed during the last decade of the last century; the economic collapses and financial crises, it has had the effect of adopting an integrated and composite system from ideas, principles and guidance and relationships within the institution, with the participation of all stakeholders. This is by issuing each country a guide or charter for itself, which is a standard in its form, and its content in line with the international environment and valid for its internal environment. Its aim is to avoid all forms of financial and administrative corruption. Algeria was one of the countries that met the idea with effortless efforts to build an institutional framework for corporate governance and try to adapt to the international political and social economic conditions. Showing its desire to increase integration with the global economic community.

Key words:

Corporate Governance; Economic Crises and Financial Crises; the Organization for Economic Co-operation and Development OECD; Principles Corporate Governance; International organizations; International Experiences; the Charter of good governance.

مقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة المؤسسات من أهم المواضيع التي لاقت اهتمام العديد من اقتصاديات الدول سواءًا المتقدمة أو النامية، ويظهر ذلك من خلال تسارع الهيئات والمنظمات الدولية بتحضيرها وإعدادها لمواثيق وتقارير تضبط حوكمة المؤسسات، قصد الحد من الفساد المالي والإداري وحماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من جهة، واجتهادات الباحثين والأكاديميين في نشر كتبهم ومقالاتهم وهذا حسب رؤيتهم للموضوع من جهة أخرى، وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي اهتمت بموضوع حوكمة المؤسسات كحركة إصلاح من بين سلسلة إصلاحات إنتهجتها الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتجسيد مشروع الإصلاح الهيكلي وكان ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ثمرة هذه الإصلاحات.

الإطار المنهجي للبحث النظري:

إشكالية البحث:

نسعى من خلال هذا البحث تقديم العمل والجهود المقدمة من طرف الجزائر في ما يخص موضوع تبني حوكمة المؤسسات، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

- ماهي الجهود المبدولة لتطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر؟

وينشق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

أ- ما هي الأطراف الفاعلة في إعداد دليل لحوكمة المؤسسات في الجزائر؟
ب- ماهي المرجعية المعتمدة في صياغة دليل حوكمة المؤسسات في الجزائر؟
ج- ماهي المؤسسات المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف نلخصها في:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي والفكري لحوكمة المؤسسات؛
2. الوقوف عند الدور الذي لعبته مختلف المنظمات الدولية في صياغة وإعداد ونشر مبادئ الحوكمة بمختلف أشكالها وفي مختلف مواثيقها وتقاريرها؛
3. الوقوف عند الدور الذي لعبته الدول المتقدمة كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في التوصل إلى نموذج لحوكمة المؤسسات مستفيدة من تجاربها في إنهيار مؤسساتها وبنوكها وصعوباتها المالية والإدارية؛
4. التطرق إلى تجربة الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على محاولات الجزائر لمواكبة الدول المتقدمة، بتطبيقها لمجموعة من الإصلاحات كانت أولها خوصصة قطاع الأعمال والبنوك، وتغيير نظامها المحاسبي وأبرزها إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، والذي يعتبر نواة أي إقتصاد يسعى للحفاظ على استقرار وبقاء مؤسساته وتعزيز أدائها، مستفيدة من التجارب الدولية في تطبيق حوكمة المؤسسات والجهود المبدولة من أكبر المنظمات والهياكل ذات الصلة بحوكمة المؤسسات.

المنهج المتبع في الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها إعتمدنا في دراستنا على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتقديم ردود فعل الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات بعد سلسلة الأزمات العالمية والانهيارات لبعض أكبر المؤسسات، التي نتجت عنها مجموعة من المحاولات والإجتهادات الدولية في خلق مواثيق وتقارير ولوائح، قصد التصدي لهذه الأزمات. ولأجل ذلك قمنا بإجراء مسح مكتبي لكل ما له علاقة بموضوع الدراسة، من دوريات ومجلات عملية متخصصة وكذا المواثيق والتقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات المهنية العالمية الإقليمية والمحلية ذات الصلة.

خطة الدراسة:

ارتأينا تقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم وأسباب الإهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات.

المحور الثاني: جهود المنظمات الدولية في تطبيق حوكمة المؤسسات.

المحور الثالث: التجارب الدولية في تطبيق حوكمة المؤسسات.

المحور الرابع: تجربة الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات.

المحور الأول :ماهية حوكمة المؤسسات

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مصطلح الحوكمة أو حوكمة المؤسسات هو مصطلح فرض نفسه و أوجد ذاته قسرًا وطواعية. والدّفع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة و الخصخصة (الخوصصة)، اللذان دار حولهما جَدل كبير في بداية ظهورهما.[1]

1- مفهوم حوكمة المؤسسات

جاء موضوع حوكمة المؤسسات استمرارا للبحث المتواصل عن تعزيز أداء المؤسسات،[2] حيث حظي بدرجة كبيرة من الاهتمام،[3] وذلك في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و النامية خلال السنوات الأخيرة، و خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية، التي شهدها عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و روسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين،[4] ليتزايد هذا الإهتمام بعد ظهور حالات من الإخفاقات و الفضائح المالية و المحاسبية المؤثرة في بيئة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الحادي و العشرون، مثل فضيحة مؤسسة ENRON ومؤسسة Worldcom سنة 2001 و 2002.[5]

كما استحوذ مفهوم حوكمة المؤسسات على اهتمام الأكاديميين و الممارسين و المنظمات المهنية و الجهات الرسمية و المدنية ذات الصلة،[6] كصندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD،[7] بهدف زيادة الثقة في الاقتصاديات القومية وتعميق دور أسواق رأس المال و تشجيع زيادة الاستثمارات، من خلال الحفاظ على حقوق ومصالح كافة الأطراف،[8] كما يشير مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل عام إلى القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من الجهة،[9] و حملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من حملة السندات والعمال والموردين و الدائنين و المستهلكين من جهة أخرى.[10]

2- نشأة مفهوم حوكمة المؤسسات

على الرغم من الإضاءات الأولى لموضوع حوكمة المؤسسات و التي جاءت من طروحات آدم سميت في كتابه ثروة الأمم سنة 1776م و التي حذر فيها من المشاكل المحتملة للملكية الغائبة، و المطالبة بضرورة فرض السيطرة و الرقابة على الفجوة التي قد تحدث بين الملاك والإدارة،[11] وذلك حسبه أن مديري المؤسسات المساهمة لا يُمكن أن يتوقع منهم مراقبتها بنفس حماس أصحاب المؤسسة، ذلك لأن هؤلاء المديرين يقومون بإدارة أموال الغير و ليس أموالهم الشخصية الخاصة، ومن الطبيعي أن يستتبع هذا، شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر.[12] إلا أنه تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى Berle et Means اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في سنة 1932م. لتأتي آلية حوكمة المؤسسات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة،[13] هذا ما دفع ب Jensen et Mecklings سنة 1976م الاهتمام بالموضوع قصد الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة و المتمثلة في نظرية الوكالة.[14] حيث أنه لم يبدأ الحديث عن مصطلح حوكمة المؤسسات جديا إلا مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.[15]

3- أسباب تنامي مفهوم حوكمة المؤسسات

إن سلسلة الأحداث التي وقعت خلال ثلاثة عقود الأخيرة وضعت قضية حوكمة المؤسسات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية،[16] بحيث تلخص هذه الأسباب فيما يلي:

أ- اتجاه أغلب دول العالم إلى النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، أدى إلى اتساع حجم تلك المشاريع وبتالي انفصال الملكية عن الإدارة. وكذا شروع بعض تلك المشاريع في البحث عن مصادر للتمويل الأقل تكلفة من الاستدانة بالاتجاه إلى أسواق المال، زاد في انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ما دفع إلى انفصال الملكية عن الإدارة و ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ليقع عدد من المؤسسات في أزمات مالية.[17]

ب- الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية و روسيا خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمات مالية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا. ما جعل تعرض العديد من المؤسسات العملاقة لضائقات مالية،[18] أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.[19]

4- تعريف حوكمة المؤسسات

بالرغم من انتشار مفهوم حوكمة المؤسسات و السعي إلى تطبيقه على المستوى العالمي[20] إلا أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه بين القانونيين و الاقتصاديين، ويرجع ذلك إلى تداخل هذا المصطلح في العديد من الأمور التنظيمية، الإقتصادية، المالية والإجتماعية للمؤسسات.[21] وللتوضيح أكثر سوف نقوم بتعريف الحوكمة لغة وإصطلاحا، مع الوقوف عند أصل الكلمة (المصطلح).

4.1.أصل مصطلح الحوكمة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة Kubernan التي تُعبّر عن قدرة رُبان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والعواصف، وما يملكه من قيم وأخلاق وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على الركاب وممتلكاتهم وحمايته للأمانات التي في عهدته و إيصالها إلى أصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، أطلق على هذا الرُبان (good governer) و التي تعني المتحوكم الجيّد.[22]

4.2. التعريف اللغوي لحوكمة المؤسسات

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (governance) [23]حيث يعتبر لفظا مستحدثا في قاموس اللغة العربية و هو ما يطلق عليه النحث في اللغة[24]. و بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة من طرف خبراء اللغة العربية و الإقتصاديين و القانونيين و المهنيين بهذا الموضوع، تم إقتراح مصطلح (حوكمة)[25] على وزن (فوعلة) باعتباره الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية (governance) حيث ينطوي على معاني الحكم و الرقابة، وهو ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية وأيده عدد كبير من المختصين[26]. كما أن اقتران هذا المصطلح مع كلمة corporate أعطاه أكثر من مدلول وفي هذا السياق نجد أكثر من خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح[27] مثل: حاكمية المؤسسات، حكم المؤسسات، حكمانية المؤسسات... ، إضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للمؤسسات،... و غيرها*. ما دفع بعض الدول مثل ألمانيا و فرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي و بِذَات الحروف مع التغيير في طريقة نطقها و لفظها.[28]

4.3. التعريف الإصطلاحي لحوكمة المؤسسات

إرتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من المواضيع[29] التنظيمية، الإقتصادية، المالية، الإجتماعية[30] منع وجود إتفاق عام على مفهوم محدد لمعنى حوكمة المؤسسات ومع ذلك يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي ربما تشكل جميعها الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات،[31] باختلاف كيفية النظر إليها[32] من قبل المنظمات العالمية و ذلك حسب طبيعة كل منظمة[33]من جهة، و حسب وجهة نظر الباحثين الإقتصاديين من جهة أخرى.[34]

* تبنت الجزائر في بادئ الأمر مصطلح الحكم الراشد كترجمة لمصطلح governance باللغة الإنجليزية وذلك بإصدارها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات سنة 2008 كما تم استخدام مصطلح حوكمة المؤسسات من طرف غالبية الباحثين الأكاديميين باعتباره الأقرب إلى مصطلح corporate governance وخاصة بعد تأسيس "مركز حوكمة الجزائر" في أكتوبر سنة 2010 بالجزائر العاصمة

أ- حسب وجهة نظر المنظمات الدولية:

- يصف تقرير كادبوري cadbury عام 1992 حوكمة المؤسسات كما يلي: " يعتمد إقتصاد دولة ما على زيادة و كفاءة المؤسسات، و هكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة المؤسسات"[35] كما واصل تقرير كادبوري cadbury في وصفه لحوكمة المؤسسات في جملة بسيطة و شهيرة على أن" حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات و تراقب".[36]
- وقدمت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD أول تعريف لها سنة 1999م باعتبارها مِن الأوائل مَن اهتم بهذا الموضوع أن الحوكمة هي "ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية و الرقابة عليها"[37]. كما عرّفتها ب "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و الجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح) [38] كما تُوفر الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة و تقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف و مراقبة الأداء"[39] ثم قدمت تعريفا متطورًا لحوكمة المؤسسات على أنها "ذلك النظام يتم بواسطته توجيه و رقابة المؤسسات الأعمال اعتمادًا على هيكل توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المشاركين المختلفين في المؤسسة المُساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، و استنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، وعلى ذلك فحوكمة المؤسسات تُعطي اهتماما للهياكل التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحديد أهدافها، و الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء".[40]
- كما عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي(IIA) في مجلة Tone At the top الصادرة عنه، أن حوكمة المؤسسات هي "العمليات التي تتم من خلال إجراءات تُستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومُراقبتها و التأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف و المحافظة على قِيم المؤسسة من خلال حوكمة المؤسسات فيها".[41]
- وتعرف مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporate (IFC) حوكمة المؤسسات بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات و التحكم في أعمالها".[42]
- كما يُقصد بحوكمة المؤسسات من قبل البنك الدولي" إرساء قواعد العدالة و الشفافية ومحاسبة المسؤولية"[43] وأيضا "أنها حالة تتم من خلالها إدارة الموارد الإقتصادية للمجتمع بهدف التنمية".[44]
- وجاء في برنامج الأمم المتحدة اللإنمائي (UNDP 2012) أن "الحوكمة هي ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته[45] من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تُمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها".[46]
- وعرّف مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حوكمة المؤسسات أنها "ذلك الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها وتُركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة و المساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المؤسسة".[47]

ب- حسب وجهة نظر الباحثين الإقتصاديين:

- عرف جرار شارو "Gérard Charreaux" الحوكمة بأنها "مجموعة الميكانيزمات المنظماتية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيرون عند اتخاذ القرارات في المؤسسة وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم".[48]
- كما عرفها (GOMEZ) ب "نظام للقوانين و الإجراءات التي تنظم عمل القطاعات الإجتماعية من جانبين حيث أنه يضع النظام في أعمالهم ويعطيهم الأوامر".[49]
- وقد عرفها رئيس البنك الدولي السابق (J.Wolfenson) بأنها "الممارسات التي تدور حول العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين".[50]
- وحسب الباحثين (Monks and Minow) فإن حوكمة المؤسسات عبارة عن "العلاقة بين عدد من الأطراف و المشاركين التي تؤدي إلى تحديد تَوجُه و أداء المؤسسة".[51]
- و بالنسبة للكاتب "Gabrielle O'Donovan" فإن حوكمة المؤسسات هي تلك "السياسات الداخلية التي تشمل النظام و العمليات و الأشخاص، و التي تخدم احتياجات المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية و المساءلة و النزاهة. فالإدارة السليمة للمؤسسات تعتمد على إلتزام السوق الخارجية والتشريعات بالإضافة إلى ثقافة صحيحة تشمل ضمانات للسياسات والعمليات".[52]

واستنادا على التعاريف السابق ذكرها، فإن حوكمة المؤسسات هي ذلك النظام الذي يسعى إلى استخدام الإجراءات والقواعد والأحكام في إطار من الشفافية والمساءلة، معتمدا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين كل الأطراف المشاركة في المؤسسة، لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب المصالح الأخرى بشكل عام، ما يؤدي إلى رفع كفاءة المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية وبالتالي استدامة أدائها.

5- النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات

كان ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات نتيجة لسلسلة من النظريات الإقتصادية ترابطت فيما بينها ملقية الضوء من كل جانب على أهم المشاكل التي واجهتها الأنظمة الإقتصادية ككل بدءا من نظرية حقوق الملكية وما انجر عنها من تكاليف نتيجة فصل حق الملكية عن حق الرقابة، حيث تعتبر هذه الأخيرة في حد ذاتها موضوع نظرية الوكالة التي حاولت تفسير جانب كبير من المعاملات الاقتصادية، غير أنها لم تنجح في تفسير كل التطورات الحادثة لتظهر إلى جانبها نظرية تكاليف الصفقات موضحة الصورة أكثر. فضلا عن ذلك ظهرت عدة نظريات أخرى لم يتسنى إدراجها في هذا المقال.

أ- نظرية حقوق الملكية

تكمن أهمية حقوق الملكية في أن تحديد حقوق الأفراد يوضح كيفية تخصيص كل من التكاليف والعائدات عند المساهمة في أي منظومة. وبما أن معرفة خصائص الحقوق تتأثر بالنظام التعاقدي، فإن سلوك الأفراد داخل المؤسسة بما فيهم المسيرون سيعتمد على طبيعة هذه العقود.[53] كما تهدف نظرية حقوق الملكية إلى فهم عمل مختلف المنظمات استنادا إلى مفهوم حقوق الملكية وتوضيح فعاليتها النسبية، وتجد هذه النظرية أصولها أساسا في أعمال كل من « Alchian, Demsetz, Furubotn,Pojovich »، فحق الملكية لا يكون مكتملا إلا بتوافر **انفرادية المالك في استعمال الأصل**؛ أي يكون للمالك الحرية التامة في استعمال الأصول التي يمتلكها وإخضاعها للرقابة من جهة، و**قابلية انتقال الأصل والمعبر عنها بإمكانية مبادلة الأصل من جهة أخرى. كما** اعتبر كل من (Alchian et Demsetz 1972) أن فعالية المؤسسة تخضع لتعريف حقوق الملكية لأن هذه الأخيرة تحدد شروط امتلاك الفائض الناتج عن نشاط الإنتاج.[54] فالمؤسسة عبارة عن علاقة تعاقدية، قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة، بين المالكين لعوامل الإنتاج والمستهلكين. فهذه العقود تحدد حقوق كل عون في المؤسسة معايير الأداء التي يقيم من خلالها دالة الأجر الخاصة به، ويحدد العقد الرئيسي لكل مؤسسة طبيعة الحقوق المتبقية، كيفية تخصيص حق اتخاذ القرار بين الأعوان وكذا حقوق الأرباح المتبقية، كما تسمح هذه العقود بإمكانية التمييز بين العديد من أشكال المؤسسات.[55]

ب- نظرية الوكالة

حلت نظرية الوكالة في الفكر الإقتصادي بشكلها الرسمي بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرّف كل من Jensen و Meckling سنة 1976م.[56] نظرية الوكالة بأنها: "عقد يقوم بموجبه فرد واحد أو أكثر (الأصيل أو الموكل) بتعيين فرد آخر أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات".[57] فمن جرّاء هذا العقد يمكن أن تنشأ بعض المشاكل بين الأصيل والوكيل والمتمثلة في الأفعال المخفية (المخاطرة المعنوية أو الأخلاقية) والمعلومات المخفية (الإختيار المعاكس) نظرا لتضارب المصالح بينهم، مما أجبر الأفراد على إبرام العقود، إلا أن عدم تماثل المعلومات وحالات عدم التأكد، تجعل العقود غير كاملة، كون أن بنود العقد لا يمكن أن تضم توقعات لأحداث مستقبلية من جهة وعدم كفاءتها من جهة أخرى؛ و أن الحلول التي يتضمنها بنود العقد مسبقا ليست الأنسب مع ما سيحدث فيما بعد. ولهذا يبحث الأطراف عن الإستفادة من الأخطاء في العقد بهدف تعظيم منفعتهم، أخذا بعين الإعتبار تميز هؤلاء الأطراف بالرشادة. وينحدر عن هذه الجهود من أجل الإستفادة من أخطاء العقد تحمل تكاليف الوكالة، ويكون لدى هؤلاء الأفراد بعد ذلك الحافز لتخفيض هذه تكاليف.[58]

ج- نظرية تكاليف الصفقات

تعتبر المؤسسة كآلية تشبه السوق، ويكمن الفرق بين المؤسسة والسوق في أن داخل المؤسسة ينشط أعوان يختلف التنسيق بينهم عن السوق، وأهم النظريات التي تناولت هذا التحليل هي نظرية تكاليف الصفقات.[59] فالصفقة عبارة عن تبادل معلومات أو سلع ذات قيمة إقتصادية بين شريكين أو طرفين خلال مختلف مراحل الإنتاج.[60] وكل صفقة يمكن أن تعتبر كعقد (سواء كان صريحا أو ضمينا)، حيث إن التحليل الصفقة يعتمد على تحليل العقد وما يترتب عنه من تكاليف من أجل تحقيق الصفقة والتي تسمى بتكاليف الصفقات.[61] فحسب **كوز (Coase) نظرية تنظيم الصفقات** ترتكز على نقد النموذج النيوكلاسيكي الذي يعتبر أن التنسيق والتوازن في السوق يتم تلقائيا من خلال نظام الأسعار، في حين يعوض (Coase) السوق بالمؤسسة، أخذا بعين الإعتبار قدرة هذه الأخيرة على التقليل من التكاليف الجدية.[62] والمتمثلة في[63] تكاليف البحث والمعلومات، تكاليف التفاوض واتخاذ القرارات، وتكاليف الرقابة. كما أكد كوز (Coase) على أن الاختيار بين السوق والمؤسسة يعتمد على تكاليف الصفقات حيث أنه كلما كانت تكاليف التنسيق الداخلية أقل من تكاليف الصفقات فإن عملية الإختيار ترسى على المؤسسة وبمجرد حدوث العكس فإن اختيار السوق هو الأفضل.[64] ولكن لم يفسر كوز (Coase) جيدا أصل ومصدر ووقت وقوع تكاليف الصفقات، وفي أي حالة سوف تكون مرتفعة ومتى ستكون منخفضة. في حين أن ويليامسون (Williamson)، اهتم بالتعمق وتحديد هذه المتغيرات على أساس التكاليف المحددة من طرف كوز (Coase).[65] بحيث أظهر بأن أصل تكاليف الصفقة التي تتم بين فردين مرتبط مباشرة بعوامل سلوكية طبيعية عند الإنسان، وتتمثل أساسا في محدودية

الرشادة والإنهازية التي تضر بمصلحة المؤسسة.[66] وهذا راجع إلى أن العقود المبرمة من طرف المؤسسة تكون في غالب الأحيان غير كاملة نظرا لعدم إمكانية تحديد كل الظروف المحيطة بالعقد وكذا تميز المحيط بعدم اليقين.[67]

المحور الثاني :جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة المؤسسات

هناك مجموعة من المنظمات الدولية التي بذلت جهودا ملموسة في وضع قواعد حوكمة المؤسسات كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبالأخص تلك التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والتي كانت جهودها الأفضل على الإطلاق.[68] ولعل المعايير والمبادئ التي وضعتها تلك المنظمات هي الأساس الذي بمقتضاه تتبناه معظم الدول عند وضع مبادئ الحوكمة الخاصة بها.

1- مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD

تعتبر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية منظمة دولية مكونة من مجموعة من الدول المتقدمة (دول الأعضاء) وكان القصد من وجودها مساعدة حكومات الدول الأعضاء والغير الأعضاء بتقديم وتحسين الإطار القانوني و المؤسسي والتشريعي لإدارة المؤسسات فيها،[69] وتوفير إرشادات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والمؤسسات لوضع أساليب سليمة لحوكمة المؤسسات.[70] وكان لها ذلك بعد جولات متعددة آخرها إصدار نسخة 2004 المتضمنة لستة مبادئ أساسية وهي: [71]

ا/ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛

ب/ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم؛

ج/ المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب .وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم؛

د/ دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالي؛

ه/ الإفصاح والشفافية: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية وحوكمة المؤسسة؛

و/ مسئوليات مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام المؤسسة والمساهمين.

2- مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن البنك الدولي

على الرغم من أن البنك الدولي يشجع دائما الدول النامية على تبني أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية، إلا أنه لا يعمل في مجال وضع المعايير أو تحديد القواعد. ذلك لأنه بالأحرى يعطي الدعم المناسب على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ؛[72]

فعلى المستوى المحلي دعّم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدول، بنفسها لنفسها والتي تحدد على أساسها مواطن الضعف والقوة فيما يختص بحوكمة المؤسسات مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها. والهدف من التقويم هو دعم الإصلاح التشريعي و تبنى الأعمال التطوعية من القطاع الخاص وهو الأمر الذي يتفق و إطار البنك الدولي العام للتّنمية الشاملة، الذي يؤكد على حوكمة المؤسسات كعامل أساسي في التّنمية، كما يدعو إلى إشراك الأطراف المعنية في وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للإصلاح.

وعلى المستوى الإقليمي اشترك البنك الدولي مع الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسؤولين الحكوميين والمشرعين و المنظمين و المؤسسات المحلية والأجنبية والمستثمرين ووكالات التصنيف للمساعدة على التوصل لرأي يتفق عليه بالإجماع بخصوص الإصلاح.

وأما على المستوى العالمي فقد وقّع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في جويلية 1999م وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة المؤسسات، وكان الهدف الأساسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة و المتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها في حوكمة المؤسسات بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال والمساءلة وتشجيع العدل والشفافية وتحمل المسؤولية، وقد توصل البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم حوكمة المؤسسات في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق، وهذا التقويم سوف يساهم في التقرير الذي يُعدُّه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الالتزام بالمعايير وقواعد (ROSC)، والذي يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دوليا.

و أكدّ البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد حوكمة المؤسسات الإعسار وحقوق الدائنين بجانب الشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة.

3- مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF)

بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدّولي للالتزام بالمعايير والقواعد فإنه وضع قواعد الممارسات الجيّدة الخاصة بشكل أساسي من أجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية والمتمثلة فيما يلي:[73]

أ- قانون السياسات المالية:

يشجع صندوق النقد الدولي دول الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيّدة الخاصة بالشفافية المالية. و تؤكد المدونة القانونية للسياسات المالية على أربعة موضوعات هامة:

-وضوح الأدوار والمسؤوليات للقطاع الحكومي من جهة و/أو الهيئات التابعة له في القطاع العام وسائر قطاعات الاقتصاد من جهة أخرى؛
-توافر المعلومات للمتعاملين حول الأنشطة المالية الحكومية الماضية والحالية والمتوقعة ونشرها في وقتها المحدد؛
-إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير عنها بطريقة واضحة؛
-تأكيد النزاهة بتوافق البيانات المالية مع معايير جودة البيانات المتفق عليها وخضوعها للفحص المستقل.

ب- قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:

قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيّدة الخاصة بشفافية السياسات النقدية والمالية، وقد وُضعت إجراءات الشفافية للرفع من فعالية السياسات النقدية والمالية ودعم مساءلة البنوك المركزية والهيئات المالية خاصة وأن السلطات النقدية والمالية تتميز بدرجة عالية من الإستقلالية.

4- لجنة بازل للرقابة المصرفية BASEL COMMITEE

وضعت لجنة بازل الممثلة ببنك التسوية الدولية في سنة 1999م إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية المالية، وهي تركز على النقاط التالية: [74]

أ. قيم المؤسسة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق بإستخدامها تطبيق هذه المعايير؛

ب. إعداد إستراتيجية محكمة للمؤسسة والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

ج. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار مع تسلسل الوظيفي للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

د. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا؛

ه. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

و. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

ز. الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛

ح. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلي أو إلى الخارج.

المحور الثالث :تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال الدولية

سوف نتناول في هذا المحور تجربة الحوكمة في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أول الدول التي سارعت إلى تطبيق تجربة الحوكمة بسبب فشل العديد من مؤسساتها بالإضافة إلى تجربة فرنسا باعتبارها قوة صناعية مسيطرة على المنطقة من جهة وحليفة سياسية وإقتصادية لهاتين الدولتين من جهة أخرى.

1- تجربة بريطانيا

بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة في بريطانيا في بداية التسعينات، وذلك بعدما لاحظت بعض الهيئات كبورصة الأوراق المالية ومجلس التقارير المالية قيام بعض المؤسسات بعملية إخفاء المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية عن مساهميها، ما عجل بإنشاء عدة لجان لدراسة وضع المؤسسات، كانت أولها لجنة كادبوري cadbury التي قدمت تقريرها سنة 1992م، إذ يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة المؤسسات في بريطانيا والعالم أجمع. وقد خرجت هذه اللجنة ب تسع عشرة توصية.[75] ليأتي الدور على تقرير روتمان Rutteman سنة 1993م الذي أوصى المؤسسات المقيدة في البورصة أن تتضمن تقاريرها الرقابة الداخلية، لكن اقتصرت تلك المسؤولية والتوصية على الرقابة المالية الداخلية فقط، ما جعل لورد نولان Lord Nolan يعزز المعايير إلى ضمانات أخلاقية صحيحة للمؤسسات العامة (ذات الإكتتاب العام).[76]

وفي سنة 1995م تم تكليف لجنة Green Bury لإكمال الأعمال السابقة، وذلك بالإهتمام أكثر بموضوع المكافئات والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، حيث أوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافئات تتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين، ويكون من ضمن إختصاصها مراجعة وتقييم اللوائح و الأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافئات، بحيث تتناسب مع أداء أعضاء مجلس الإدارة. وتحت إشراف بورصة الأوراق المالية للندن صدر تقرير لجنة Hampel الذي ركز بدوره على الرقابة الداخلية لحوكمة المؤسسات، وأوصى بمسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية وخاصة الرقابة المالية، وضرورة قيام مجلس الإدارة بإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة.[77]

وبعد سلسلة من المجهودات والجولات لتعزيز حوكمة المؤسسات في بريطانيا تم جمع كافة التوصيات والأعمال السابقة في كتاب واحد تحت اسم الكود الموحد (الميثاق المشترك) سنة 1998م، تضمن جملة من التقارير الصادرة عن اللجان المذكورة سابقا، ليصبح هذا الميثاق جزءًا من متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، حيث تم تعديله على مرتين متتاليتين سنة 2003م و 2006م ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة المؤسسات.

واستمر الحوار حول حوكمة المؤسسات من خلال العمل الذي قام به تيرنبل Turnbull سنة 1999م، والذي أعد فيه تقريرا لدعم بورصة لندن للأوراق المالية معتمدا على أحكام تقارير الرقابة الداخلية من الكود الموحد.[78]

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

ظهر مصطلح حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف تشابه إلى حد بعيد ظروف ظهوره في بريطانيا نظرا لارتباط اقتصاد البلدين. فقد بدأ الاهتمام بهذا المصطلح في أمريكا بشكل بارز في مكاتب مجالس إدارة مؤسسات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح يتردد بكثرة في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين في العديد من المؤسسات، غير أن اهتمام

الولايات المتحدة الأمريكية بدأ بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة في كاليفورنيا بإلقاء الضوء على تعريف الحوكمة و أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، حيث أصدر مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات. وقد وافقت أغلبية مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية على التوصيات والمبادئ التي وردت في تقرير صندوق المعاشات السابق، ولِدى قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإعداد تقريرها المسمى تريدواي treadway والذي تضمن قواعد حوكمة المؤسسات الخاصة لمنع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة المؤسسات. وفي سنة 1999م أصدرت بورصة نيويورك ولندن وجمعية حماية الوسطاء التقرير المسمى Blue Ribbon Report، وقد ناقش هذا التقرير جوانب القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل مؤسسات المساهمة العامة لاسيما أدوار المراجعين الماليين والأدوار والمسؤوليات التي يتميز بها مجلس الإدارة، وقد اهتم التقرير بالدّور الذي تقوم به لجان المراجعة بالمؤسسات بشأن الإلتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، حيث تضمن التقرير عشر توصيات يجب توفرها في عضو المراجعة.[79]

وبعد الانهيارات المالية الكبرى للمؤسسات الأمريكية سنة 2002م (كمؤسسة ENRON ومؤسسة Worldcom) اتضح أن تلك الإخفاقات أحاطت بكافة أجزاء هيكل حوكمة المؤسسات، حيث أنها لم تكن مجرد إخفاقات في عملية المراجعة أو إخفاقات الإدارة، وإنما فشل النظام ، سواء كان مرتبطا بالإدارة أو بالمراجعين أو مجلس الإدارة أو الهيئات الخاصة ذات الصلة كالجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين ومجلس معايير المحاسبة المالية وهيئة سوق المال،[80] كما أرجع المختصون والخبراء أسباب تلك الإنهيارات إلى تدني في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والتدقيق، وبناء عليه قامت الحكومة الأمريكية سنة 2002م بتطوير تشريع جديد أسمته (sarbanes- oxley act) تم من خلاله إلزام المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده، مشجعا لآلية الإبلاغ للإدارات العليا.[81]

3- تجربة فرنسا

لقد نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات في فرنسا من خلال مجموعة من التقارير المنشورة خلال الفترة الممتدة ما بين 1995م-2003م والتي استمدت نصوصها وقوانينها من القوانين الدولية كقانون كادبوري 1992م وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999م، إلا أنها ظلت تقارير إرشادية وليست إلزامية التطبيق، ويمكن تلخيص أهم تلك التقارير في الوقفات التالية:[82]

أ- تقرير فيينو الأول Viénot I:

والمستوحى من تقرير كادبوري، إذ صدر هذا التقرير سنة 1995م تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFEP والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين CNPF تحت اسم "مجلس الإدارة للمؤسسات المدرجة بالبورصة" حيث تطرق هذا التقرير إلى ثلاث محاور أساسية خصت مهام وتعيين مجلس الإدارة، مكونات مجلس الإدارة ووظائف مجلس الإدارة.

ب- تقرير ماريني Marini Report :

رغم الإهتمام الذي لاقه تقرير فيينو الأول في بادئ الأمر إلا أن عوامل عدة أبت غير ذلك ما دفع بمجلس الشيوخ على إصدار تقرير ماريني سنة 1996م تحت عنوان "تحديث قانون المؤسسات" ومن أهم النقاط التي تطرق لها التقرير:

- الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛
- الإهتمام بالدور الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة؛
- وضع حدود لفرص تجديد الوكالة لدى المديرين وبالتالي وضع حد لتعدد الوكالة؛
- فتح مجال تطبيق الرقابة من طرف المساهمين، ومنحهم الحق في الإدلاء بحقوق تصويتهم مما يجعل الجمعيات العامة للمساهمين أكثر حيوية.

ويعاب على تقرير ماريني بأنه لم يتعرض في نصوصه إلى ضرورة الإفصاح عن المكافئات الفردية للمديرين إضافة إلى أنه أهمل المسؤولية التي تقع على عاتق الرئيس غير المدير العام أو عضو أحد لجان مجلس الإدارة.

ج- تقرير فيينو الثاني Viénot II :

تم إصدار تقرير فيينو الثاني سنة 1999م وهذا بطلب من نفس المشرفين (CNPF/AFEP) تحت رعاية نفس الشخص السيد (Marc vienot) ولكن بأعضاء لجنة جدد مما يعطي انطباعا بأن متطلبات التغيير كانت ذاتية وبما يلائم المفاهيم الفرنسية ويشمل التقرير المسمى "تقرير على حوكمة المؤسسات" كإشارة واضحة لتبني التسمية المستنبطة من الطرح الأنجلوسكسوني على جملة من المواضيع والتوصيات التي أصبحت مرجعا يستند عليه في فرنسا نذكر منها:[83]

- الفصل بين وظائف رئاسة المجلس ورئاسة المديرية العامة ؛
- الشفافية في نشر المكافئات لفريق الإدارة و نشر التدفقات المالية ؛
- أن تضم التقارير السنوية جميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- تدعيم تواجد الإداريين المستقلين.

د- **تقرير بوتون Bouton :**

في سبتمبر 2002م وبعد سلسلة الإنهيارات التي تعرضت لها كبرى مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت من أهم أسباب حدوثها نقص فعالية نظام الحوكمة المطبق، فصدر تقرير بوتون وذلك تحت إشراف حركة المؤسسات الفرنسية MEDF، الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص AFEP و جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة AGREF [84] كردة فعل وكمحاولة لتجنب ما حدث في أمريكا ويمكن تلخيص أهم توصيات التقرير في النقاط التالية:[85]

- تحسين أداء إدارة المؤسسات وخاصة أداء لجنة التدقيق؛
- ملائمة المعايير والممارسات المحاسبية؛
- جودة المعلومات المالية؛
- فعالية الرقابة الداخلية والخارجية (التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)؛
- تحسين علاقة المؤسسة بمختلف فئات المساهمين؛
- دعم دور واستقلالية مختلف الأطراف الفاعلة في السوق العمل.

ه- قانون الأمن المالي (Financial security law) :

صدر قانون الأمن المالي بفرنسا في أوت 2003م (الجريدة الرسمية الصادرة يوم 2003/08/02) والمستوحى من قانون ساربنز أوكسلي (Sarbanes-oxley act) الأمريكي، وجاء تقريبا بنفس تشريعاته، حيث اهتم بضرورة إعداد تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية، مُؤَشَر عليه من طرف المدير التنفيذي والمدير المالي، على أن يكون التقرير مرفوقا برأي المراجع الداخلي حول مختلف مراحل الرقابة الداخلية و رأي المراجع الخارجي، بشكل مفصل لتلك المراحل الخاصة بالرقابة الداخلية، مع إعطاء الأهمية للشفافية والإفصاح للبيانات المالية قصد تفادي حالات التلاعب المحاسبي.[86]

المحور الرابع : تجربة الجزائر في تبني حوكمة المؤسسات

يعتبر موضوع حوكمة المؤسسات من بين المواضيع المهمة التي أثارت اهتمام الجزائر منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حتى أن أصبح أولوية وإستراتيجية وطنية، حيث أنه كان من الضروري على المؤسسات تعزيز قدراتها التنافسية الداخلية باعتبار المكانة التي تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات من جهة وإحداث مناصب شغل دائمة من جهة أخرى، قصد الفوز برهانات سوق مفتوح ومتطور[87]. إذ تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي سارعت في مسايرة الدول المتقدمة فيما يتعلق بتبني حوكمة المؤسسات، بإصدارها لميثاق حوكمة المؤسسات تحت تسمية "الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر"، كأول خطوة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية، وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب، لتمويل المشاريع التوسعية وحتى وإن كانت المؤسسات لا تعتمد على الإستثمارات الأجنبية بشكل مطلق، فيمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة. كما شكلت قضية بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري بداية القرن الواحد والعشرين أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية مما استدعى تبني حوكمة المؤسسات كنظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية قصد تحقيق مستويات أداء أفضل.

1- إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر

يعتبر ميثاق الحكم الراشد في الجزائر ثمرة، لسلسلة الأعمال التي قادها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007م إلى نوفمبر 2008م،[88] نلخصها في أهم الوقفات كآتي: [89]

أ- الملتقى الدولي للحكم الراشد للمؤسسات المنعقد بالجزائر:

انعقد في شهر جويلية من سنة 2007م بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، ولقد شكّل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات، وحُدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في: تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح، وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسات من زاوية الممارسة في الواقع، وسبل تطوير الأداء بالوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الإستفادة من التجارب الدولية. وخلال فعالية هذا الملتقى تبلورت فكرة " إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تُتخذ.

ب- الأطراف المشاركة في إعداد ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة:

تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات مع فكرة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، بترجمتها إلى مشروع بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل. كما تدخلت السلطات العمومية والمتمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية بدعمها للمشروع وقبولها رعاية الملف، بتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر" وكذا تسخير الدعم المادي. وفي هذا السياق شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية المقيمة بالجزائر، مثل مؤسسة التمويل الدولية، وبرنامج "ميدا" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة.

ج- مرجعية ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

تمكن فريق العمل بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة بأن يُقيس وبعمق الحالة الإستعجالية لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وكذا الحاجة إلى إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالابتكار وتبادل الخبرات. وفي هذا الشأن فقد شكلت "مبادئ حوكمة المؤسسات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الصادرة سنة 2004م"، أهم المراجع التي استلهم منها واعتمد عليها فريق العمل مع أخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسة الجزائرية.

2- إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر

بعد سلسلة الأعمال التي قادها فريق العمل الممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وجمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، وخلال فترة قاربت السنة ثم الإنتهاء من تحرير أول ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر في نوفمبر 2008م تحت تسمية " GOAL 08"، ليكون 11 مارس 2008م تاريخ ميلاده وإصداره لعالم المؤسسات الجزائرية.

أ- مضمون الميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

يتضمن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات جزئين هامين وملاحق: [90]

- **الجزء الأول:** والذي يوضح الدوافع التي جعلت من تبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر أمرا مُهما وضروريا إضافة إلى ربط الصلة مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- **الجزء الثاني:** ويتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يرتكز عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فيعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) من جهة وعلاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردون من جهة أخرى، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية
- **الملاحق:** وتتمثل في مجموعة أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الإستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات.

ب- مبادئ حوكمة المؤسسات حسب ميثاق الحكم الراشد:

تقوم حوكمة المؤسسات في الجزائر على المبادئ التالية: [91]

- **الشفافية:** حيث أن جميع الحقوق والواجبات وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع؛
- **الإنصاف:** توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الإمتيازات والإلتزامات المرتبطة بها بطريق و منصفة؛
- **المسؤولية:** مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة؛
- **التبعية (المحاسبة):** كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلال المؤسسة المنوط به.

ج- المؤسسات المعنية بتطبيق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

إن كل المؤسسات الجزائرية معنية مبدئيا بمبادئ الحكم الراشد غير أن الميثاق الحالي لا يدمج المؤسسات ذات رأس مال عمومي، والتي تخرج إشكالية الحكم الراشد فيها عن نطاق الميثاق الحالي لأنها ترتبط بمقاربة خاصة تتوقف على الإستعمال الجيد للأموال العمومية ليوجه بصفة خاصة إلى: [92]

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تسعى إلى استمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن إقتصاد عصري وتنافسي تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية؛
- المؤسسات المساهمة في البورصة أو تلك التي تتهيأ لذلك.

د- حرية المؤسسات في تطبيق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات:

يعتبر الانضمام إلى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة مسعى حر وتطوعي، ويمكن للمؤسسة التي تبدي إهتماما بالميثاق أن تبدأ بإجراء تقييم أو تشخيص وضعيتها فيما يخص مدى تنفيذها لمبادئ الحكم الراشد وعلى هذا الأساس تتخذ التدابير الكفيلة بتحديد الترتيبات الواجب إتخاذها، لتعلن المؤسسة عن الانضمام الكلي أو الجزئي للميثاق، وبذلك تعبر عن نية استلهامها ما يطرحه الميثاق ومبادئه سواء كليًا أو جزئيًا.[93]

ه- هدف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

يهدف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أوكليا، وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسات قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. وعليه فإن الغاية المرجوة بتنفيذ مبادئ هذا الميثاق ليست هي أن تجعل من المؤسسة منغلقة على نفسها بمحض إرادتها أو مقيدة بقيود صارمة لدرجة عرقلة نشاطها، بل على العكس فهو يمنحها أدوات تساعدها على تحرير تسييرها عن طريق توفير أقصى قدر من الأمن.[94]

3- حدود ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر وإمكانية تعديله

يندمج ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ضمن سياق القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول وبذلك فهو يأتي موافقا لها غير أنه لا يدعي للكمال، خاصة وأن النصوص في هذا المجال وفيرة، فهو لا يمثل مجموعة شاملة لمدونة النصوص القانونية والتنظيمية وإنما هو وثيقة مرجعية ومصدر هام في متناول المؤسسات.[95]

ففي إطار تعديل وترقية ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات يرى فريق العمل ضرورة وضع جهاز مرافقة يتكفل بمايلي:[96]

- تسجيل المؤسسات المنخرطة ضمن هذا الميثاق والتعديلات والإثراءات المراد إدراجها؛
- تشكيل مجموعة عمل حول إقتراحات التعديل المحتملة حول ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في السياق الجزائري؛
- تنظيم لقاءات تحسيسية وتكوينية حول الحكم الراشد للمؤسسات ؛
- تطوير العلاقات الدولية مع الهيئات المماثلة بهدف تبادل التجارب.

النتائج

من خلال قيامنا بهذا البحث أثار انتباهنا مجموعة من الملاحظات تمثلت فيما يلي :

1- مشاركة كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات مع التدخل لوزراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كطرف مشارك وراعي في نفس الوقت في مشروع إنشاء ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر جعل فريق العمل المكلف بالمشروع منقوص ويحتاج لممثلين عن بورصة الجزائر كطرف فعال وأساسي في المعادلة حتى تتم مهمة إعداد ميثاق الحكم الراشد على أحسن وجه.
2- يظهر للعيان بأن شكل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ينقصه نوع من الجدية في طريقة كتابته عكس المواثيق واللوائح الدولية ما يجعله يفتقر لعامل الإحترافية والمهنية في شكله.
3- يظهر ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر في بعض الأحيان بالوضوح والتفصيل الدقيق فيما يخص توضيح مبادئه لأصحاب الكفاءات كأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمديرين التنفيذيين ....الخ مهملا في ذلك المساهمين والعمال أصحاب الكفاءات البسيطة.
4- رغم مرور تقريبا عشر سنوات على الطبعة الأولى لميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر إلا أنه لم يشهد تغيير أو تعديل أو حتى صدور طبعة ثانية ما يفسر غياب ردود فعل المؤسسات نتيجة البعد أو الشقاق الموجود بين ميثاق الحكم الراشد ومبادئه والمؤسسات، ما جعل من المشروع مجرد مطبوعة تُقرأ وتستعمل من طرف الباحثين الأكاديميين والجامعيين كمرجع يخص حوكمة المؤسسات في الجزائر.

الخاتمة

إن لجهود الهيئات والمنظمات الدولية هدفا واحدا تسعى من خلاله حماية إقتصاديات الدول وذلك بخلقها لأسلوب إدارة المؤسسات على شكل مواثيق ولوائح من أجل دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات في كل أقطار العالم، جعل من المتخصصين في هذا المجال من خبراء وباحثين في علوم التسيير وأصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة ومسيرين للمؤسسات لا يختلفون على أنه خلال العقد الأخير أو أكثر تميز بتحسن بيئة الأعمال الدولية رغم بعض المشاكل التي قد تحدث من فترة لأخرى بعيدا عن تلك الأزمات والإنهيارات التي شهدها العالم سابقا، إلا أنه على المستوى المحلي لم تظهر بعد نتائج تبني حوكمة المؤسسات في الجزائر نظرا للعدد المحتشم للمؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر والذي قد يعود لحداثة الموضوع وحداثة إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر على أن لا نخفي تحسن بيئة الأعمال المحلية بإرتفاع عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة التي ساهمت في خلق بيئة تنافسية تتسم بالانفتاح على الأسواق العالمية.

الهوامش و المراجع

1 علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان 2011م ،ص (23)

2 سهير إبراهيم الشوملي، حوكمة الشركات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 2016 ، ص(197)

3 محمد عبد الفتاح العشماوي، آليات حوكمة الخزانة العامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، 2009م، ص(8)

4 سهير ابراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره، ص (177)

5 عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007- 2006 م ، ص (15)

6 عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص (15،14)

7 سهير ابراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره، ص (178)

8 عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص (15-14)

9 مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات جدولها أسبابها تداعياتها آفاقها، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ليبيا طرابلس، ص (205).

10 ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ص (172)
11 عبدي نعيمة، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات- دراسة نقدية تحليلية- ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 7 العدد 2 (2014) ص(90)
12 سهير ابراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره، ص (60).
13 فاطمة زهراء طاهري، عيساوي سهام، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 07/06/ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.
14 بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري يومي 07/06 ماي 2012 م ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
15 بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الابداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، الجامعة المستنصرة، العراق كلية إدارة و إقتصاد ص (05)
16 مركز المشروعات الدولية الخاصة ، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية و الصاعدة و المتحولة مارس 2002 و اشنطون الولايات المتحدة الامريكية مكتب القاهرة جمهورية مصر العربية ص (05)
17 مركز أبو ظبي للحوكمة أساسيات الحوكمة مصطلحات و مفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة غرفة أبو ظبي ص(07،06،05)
18 مركز أبو ظبي، مرجع سبق ذكره.
19 محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ،القاهرة مصر، الطبعة الأولى ،2015 ص(42).
20 عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العثماني، بسمان فيصل، الحوكمة المؤسسية ، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع 2008 ،القاهرة، ص (27)
21 أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، الطبعة الاولى 2012، ص(84)
22 حسين عبد الجليل آل غزوي ،وليد ناجي الحيالي،حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الاولى 2015م
23 علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص (24)
24 حسين يرقى- عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها، ص(03)
25 أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص (86)
26 محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون و اللائحة الصالحين، المجلة الدولية للقانون كلية الحقوق، جامعة بن غازي ليبيا، ص(03)
27 بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري يومي 07/06 ماي 2012 م ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
28 حسين عبد الجليل آل غزوي ، وليد ناجي الحيالي مرجع سبق ذكره، ص (23)
29 محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى 2016م، ص (52)
30 أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره،ص (84)
31 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الاولى 2010، ص(132)
32 أحمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص(14)
33 حسين عبد الجليل آل غزوي ، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص (24)
34 ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ص (160)
35 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية 2007م ، ص (11)
36 حسين عبد الجليل آل غزوي ، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص (24)
37 علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص (24)
38 سهير ابراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره، ص (174)
39 مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص (207-206)
40 عطا الله وارد خليل محمد عبد الفتاح العشماوي، بسمان فيصل، مرجع سبق ذكره، ص (32-33)
41 مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي ، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 07/06 ماي 2012م، جامعة بسكرة.
42 كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق و دمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015 ، ص (43)

43 عطا الله وارد خليل محمد عبد الفتاح العثماني، بسمان فيصل، مرجع سبق ذكره، ص (32)
44 علا محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015م، ص (20)
45 مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية ، المجلد رقم 46، العدد رقم 2، جويلية 2009م، ص (15)
46 مدحت محمد أبو نصر، الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2015م، ص (45)
47 بروش زين الدين- دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري" يومي 07،06 ماي 2012م،جامعة محمد خيضر بسكرة
48 عبدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص (89)
49 بركات سارة ، زايدي حسيبة ، الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري 07 ماي 2012م، جامعة بسكرة محمد خيضر.
50 بركات سارة ، زايدي حسيبة ، مرجع سبق ذكره
51 حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره.
52 أمال رحمان، أنفال نسيب، نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية- الطاقات المتجددة في قلب التغيير - ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة بسكرة ، العدد 1، ديسمبر 2014م ، ص (45).
53 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (14)
54 بلبركاني أم خليفة "آليات الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية" مجلة التنظيم والعمل العدد 05 ص 02 متوفر على موقع:
revu-organisation-travail.yolasite.com
55 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (19)
56 هوام جمعة- لعشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص (04)
57 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص (69)
58 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص (70)
59 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (31)
60 céline abecassis article « les couts de transaction : état de la théorie » reseauxn° 84 vol 15 année 1997 page 12 www.persee.fr.
61 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (32)
62 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (32)
63 مناد علي، مرجع سبق ذكره، ص (71)
64 Magali chaudey « l'aproche cantractuelle de la firme » ressources en sciences économiques et sociales publié le 14/12/2011 ses.ens_lyon.fr/articles/approchecontractuelle-de-la-firme-
65 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (33)
66 عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سبق ذكره، ص (18)
67 محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص (34)
68 أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص (107-106)
69 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص (179)
70 أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص (107-106)
71 محمد عبد الفتاح العشماوي، آليات حوكمة الخزانة العامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، 2009م، ص(32-24)
72 حسين عبد الجليل آل غزوي ، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص (58-57)
73 أمين السيد أحمد لطفي ،المراجعة وحوكمة الشركات Auditing and corporate governance، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى 2010، ص(178-177)
74 دكتور كارم فاروق عبد الرسول ، مرجع سبق ذكره، ص (61)
75 سالم بن سلام الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2010 ، ص (35)

76 حسين عبد الجليل آل غزوي ، وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص (55)
77 سالم بن سلام الفليتي، مرجع سبق ذكره، ص (36)
78 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص(20)
79 سالم بن سلام الفليتي،مرجع سبق ذكره، ص (38-37)
80 أمين السيد أحمد لطفي ،مرجع سبق ذكره، ص (304-303)
81 سعود وسيلة، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2015-2016م ، ص (41)
82 مخفي أمين، فداوي أمينة، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول "آلية حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص(215-210)
83 حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة ل وم أ و فرنسا، ص (841)
84 مخفي أمين، فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص (214)
85 حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص (842)
86 مخفي أمين، فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص (215)
87 ميثاق الحكم الراشد، ص(14)
88 مناد علي، مرجع سبق ذكره، ص (155)
89 ميثاق الحكم الراشد، ص (13)
90 علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر –دراسة مقارنة مع مصر-، جامعة المدية ،الجزائر، عدد 12،2013م .
91 صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.ص (06) متوفر على موقع: dspace.univ-biscra.dz
92 ميثاق الحكم الراشد، ص (19)
93 ميثاق الحكم الراشد، ص (16)
94 سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص (53)
95 ميثاق الحكم الراشد، ص (16)
96 ميثاق الحكم الراشد، ص (17)

المبادلات التجارية بين ولاية أدرار ودول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 1995- 2016

د. بوجمعة بلال
جامعة أحمد دراية ـ أدرار
boudjemaabellal@yahoo.fr

أ. عثمان ملوك
جامعة أحمد دراية ـ أدرار
othmane.mellouk@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور تجارة المقايضة في التبادل التجاري بين ولاية أدرار ودول الساحل – مالي والنيجر- حيث هدفت إلى إبراز دور هذا النوع من التجارة رغم محدودية تطبيقه جغرافيا وسلعيا في تنمية حجم التبادل، كما أوضحت الدراسة بأن صادرات ولاية أدرار نحو دول الساحل تقتصر فقط على التمور، في حين تنوعت وارداتها من هذه الدول بنسبة كبيرة بين الشاي والمواشي وفاكهة المانجا وبنسب ضئيلة بين الذرة، التوابل والقماش.

الكلمات المفتاحية: تجارة المقايضة؛ ولاية أدرار؛ دول الساحل؛ التمور؛ فاكهة المانجا.

Abstract:

This study aims at clarifying the role of barter trade in trade between the Adrar wilaya and the neighboring countries - Mali and Niger, and present the role of this type of trade in the development of the volume of trade, despite the limited application of geography and commodities, the study also pointed out that exports from the Adrar wilaya to these countries are limited to dates and that imports from these countries vary considerably between tea, cattle and mango and in small proportions between corn, spices, fabrics.

Keywords: barter trade; Adrar wilaya; neighboring countries; dates; mango.

المقدمة:

تعتبر تجارة المقايضة من الأنشطة التجارية التي عرفها الإنسان منذ العصور البدائية قبل ظهور النقد وتعني مبادلة سلعة بأخرى، ولكن مع تطور النشاط الاقتصادي وظهور الدول مستقلة عن بعضها البعض، أصبح التبادل التجاري عبر الأقاليم بين هذه الدول ضرورة أملتها علاقات الجوار والحاجة إلي بعض السلع الضرورية التي تعتبر تكلفة الحصول عليها أقل في المناطق الحدودية، لكن صورة تجارة المقايضة الحالية أصبحت لها ضوابط تشريعية وتنظيمية تحكمها، وتسعى الجزائر من إلى توفير مستلزمات السوق المحلية في ولاية أدرار من المواد والسلع، إلى فكرة مقايضة السلع بالسلع مع دولتي المالي والنيجر، وسعيها في ذلك هو للتقليل من استخدام النقد الأجنبي في التعاملات التجارية وتصدير البضائع المنتجة محليا في ولاية أدرار.

تكتسي تجارة المقايضة أهمية بالغة لبلدان الجنوب، إذ تساهم في تقارب الدول، كما تعتبر آلية لجمع البلدان وأداة للتنمية المحلية، هذا ما يفرض عليها ضرورة ترابطها مع الأقاليم من الدول الأخرى المحاذية لها والتي تكون المسافة أقرب لها ربما حتى من المدن التابعة لدولتها، فكذلك هو الحال بين ولاية أدرار الواقعة في الجنوب الجزائري و دول الساحل مالي والنيجر، إذ تعتبر هذه العلاقات ضرورة أملتها علاقات الجوار وكدا الحصول على السلع الضرورية بأقل تكلفة.

الإشكالية:

ماهي الشروط المنظمة لتجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار ودول الساحل، وما حجم التبادل التجاري خلال1995-2016؟

فرضية الدراسة:

المبادلات التجارية محدودة بين ولاية أدرار ودول الساحل في إطار تجارة المقايضة، نظراً لعدم تنوع السلع المرخص لها في هذا الإطار.

المنهج المستخدم:

استخدمنا في البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها، واعتمدنا كذلك على المقابلات الشخصية المعمقة مع الجهات المنفذة لتجارة المقايضة لتحديد اجراءات انتقاء تُجار المقايضة، ولتبيّان اجراءات التصدير والاستيراد على أرض الواقع ولتحليل حجم المبادلات التجارية وتشمل الفئة المستهدفة من المقابلات الشخصية المعمقة:

مصلحة التجارية لمديرية التجارة لولاية أدرار

مفتشية أقسام الجمارك بأدرار،

مديرية المصالح الفلاحية و ممثل تجار المقايضة.

وكيل عبور معتمد من طرف الجمارك

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان حجم صادرات وواردات ولاية أدرار مع دول الساحل-مالي والنيجر- في إطار تجارة المقايضة وطبيعة السلع المصدرة والمستوردة، وتبيّان الدور الكبير الذي تلعبه تجارة المقايضة في تصريف المنتجات من خلال عملية التصدير، وتوفير بعض المنتجات بأقل كلفة من خلال عملية الاستيراد.

عناصر الدراسة:

نعالج اشكالية الدراسة من خلال التطرق الى ما يلي:

I تجارة المقايضة: المفهوم، الأهمية، الأهداف؛

II الإطار التشريعي والتنظيمي لتجارة المقايضة في الجزائر؛

III تحليل تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار مع دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 1995-2016.

I. تجارة المقايضة: المفهوم، الأهمية، الأهداف

1 مفهوم تجارة المقايضة

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، فكان الفرد، الأسرة، آو القبيلة تنتج جميع ما تحتاجه إليه من سلع وخدمات. وفي هذه الحالة لا يكون هناك تبادل. ومع مرور الزمن أدرك الفرد صعوبات كل ما يحتاجه من سلع وخدمات، كما أدرك أهمية التخصص، فأصبح كل فرد يمارس فرعا خاصا من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين. وكان هذا هو نشأت التبادل، وأول صور التبادل كانت "المقايضة".[1]

المقايضة (باللغة الانجليزيةbarter) تعني تبادل الناس للأشياء والحاجات والسلع والمنافع فيما بينهم من دون استخدام النقد؛ والعملية تستدعي مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى موازية لها بالقيمة، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة لها أو من الصنف والنوع نفس، وتحتاج المقايضة إلى وجود طرفين في العملية أو أكثر للقيام بها ووجود موضوعات للتبادل.[2]

فتجارة المقايضة من أهم النشاطات التجارية التي لعبت دورا كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات مستغلا الإمكانيات والطاقات المتوفرة لديهم من منتجات ينتجونها ويستبدلونها بمنتجات الغير لتحقيق بعض الرغبات وإشباع بعض الحاجيات، إلا أنها تأخذ أبعادا كبيرة منها تقوية الروابط الاجتماعية بين الشعوب وتوطيد أواصر الصداقة، ويحاول تاجر المقايضة والموجود في المناطق الحدودية إلى ممارسة هذا النشاط التجاري الشاق الذي له متاعب كبيرة محاولا رفع الغبن عن الآخرين والتحدي لتوفير بعض السلع الضرورية التي يحتاجها عن طريق التبادل مع تجار دول الجوار ومع ظهور النقود و بأصنافها المتعددة

أخذت تجارة المقايضة تتراجع نسبيا في جميع المناطق الممارسة فيها بسبب عوامل عدة، إلا أنها بقيت موجودة في المناطق الحدودية التي تميزت باختلاط أجناس وثقافات الأفراد وتداخلهم الاجتماعي. وعليه فإن المقايضة هي ذلك النظام الذي يتم عبره تبادل السلع و الخدمات؛ وهي عادة ما تكون ثنائيه الأطراف وأحيانا قد تكون متعددة الأطراف (أي بوساطة من خلال منظمات المقايضة)، وفي البعض من الحالات القليلة تتواجد بالتوازي مع النظم النقدية، والمقايضة عادة ما تستبدل المال كوسيلة للتبادل في أوقات الأزمات النقدية (الانكماش والتضخم). ولهذا فنظام المقايضة يقوم في عالمنا اليوم مقام النظام النقدي[3]

وتوجد المقايضة في الاقتصاديات المعاصرة ضمن إطار اتفاقات المقايضة أو الدافع بين دولتين، بسبب التعاون وضمان تصريف منتجات البلدين، أو بسبب وجود صعوبات في توفير السيولة بالعملة الصعبة.[4]

رغم التطور الذي يشهده العالم في أساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، حتى وصلت الدول المتقدمة إلى جيل جديد من التجارة يطلق عليه اسم التجارة الإلكترونية، إلا أن تجارة المقايضة لا تزال متواجدة وجاري التعامل بها إلى وقتنا الحالي بين تجار المناطق الحدودية.[5] في إطار تجاري مقنن تحكمه الأنظمة والقوانين الخاصة بها في كل دولة وتتم هذه العملية غالبا بين الدول المتجاورة. وبالنسبة للجزائر اقتصرت تجارة المقايضة على ولايات جنوبية(أدرار، تندوف، إليزي، تمنراست) محددة لها حدود جغرافية مع الدول الإفريقية النيجر ، مالي.

ويوجد اليوم على مستوى العالم أكثر من 300 شكل من أشكال المقايضة في تبادل السلع والخدمات، كما تشهد السنوات الأخيرة إقبالا واسعا لهذا النوع من التبادل التجاري خاصة في الدول النامية، والصين، وأوروبا الشرقية. فهي تمكن الدول من الحصول على البضائع التي تشتد الحاجة إليها من الدول الأخرى، دون استنفاد ما لديها من عملة أجنبية محدودة. وتحصل الأطراف على ائتمان تجاري بالقيمة النقدية للسلع أو الخدمات التي يقدمونها.[6]

2 أهمية تجارة المقايضة

تلعب تجارة المقايضة دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً مهماً لاستقرار العلاقات بين الدول، وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية: [7]

أ- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الاقتصادي علي أسس قانونية؛

ب- تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة، ما من شأنه يُحدث أثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد علي الاستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبرى؛

ت- دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علي موانئ الدولة الرئيسة؛

ث- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

3 أهداف تجارة المقايضة

لتجارة المقايضة أهداف عدة، تتمثل أهمها في ما يلي:[8]

أ- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الأقاليم وخلق مصالح مشتركة بينها؛

ب- دعم أواصر الصداقة بين الأقاليم بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية؛

ت- توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي ندرة السلع والأزمات المعيشية؛

ث- تحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن؛

ج- تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية، لأن قيام تجارة المقايضة بين الأقاليم في الوقت الراهن بصفة قانونية؛ وفي ظل تطور وازدهار التجارة الدولية، هذا ما يمنع حدوث فرص للتهريب لأن مجال التجارة بالمقايضة مفتوح لهم؛

ح- الحد من الهجرة من الريف إلي المدينة أو إلى الخارج وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري بالمقايضة وأثرها الاقتصادي، وهذا من خلال ما توفره هذه تجارة المقايضة لسكان الريف، من حيث السلع الضرورية من جهة ومن جهة أخرى ما توفره من عمل وتحقيق ربح؛

خ- تخفيض الطلب على العملات الأجنبية؛ إذ أن تجارة مقايضة مبادلة سلعة بأخرى، وهذا ما يساهم في توفير سلع من دول أجنبية دون الحاجة إلى خروج رؤوس الأموال؛

د- تعمل تجارة المقايضة الحدودية علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

II. الإطار التشريعي والتنظيمي لتجارة المقايضة في الجزائر

نظرا للعادات المشتركة بين الولايات الحدودية للجزائر – أدرار، تندوف، تمنراست وإليزي- ودولتي الجوار مالي والنيجر، وتسهيلا للتبادل التجاري بين سكان هذه المنطقة، سعت السلطات العمومية إلى تأطير وتنظيم هذه التبادلات التقليدية لتكون أكثر فاعلية في تنمية هذه المناطق المشتركة وتسهيل التفاعل الإيجابي بين هذه الشعوب فكانت تجارة المقايضة أفضل وسيلة في هذا الإطار.

4 النصوص المنظمة للمقايضة

من أجل ضبط هذا النوع من التبادل، تخضع تجارة المقايضة الحدودية إلى إجراءات رقابية من طرف مصالح مختصة منها مصالح الفلاحة ومراقبة الجودة والنوعية، التجارة والجمارك وهذا من أجل ضمان سلامة المنتوجات المستوردة أو المصدرة من أي ضرر قد يصيب القاطنة، وكذلك تقدير كمية البضاعة لجعل الميزان التجاري متساوي بحيث تكون قيمة البضاعة المصدرة تساوي تلك المستوردة، تم صدور عدة نصوص تنظيمية في هذا الشأن، حيث تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف لتموين السكان المقيمين في ولاية أدرار، تندوف، إليزي وتمنراست لا غير.(9)

فنظراً لخصوصيات ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، إليزي، أدرار وتندوف) والعادات الاستهلاكية لقاطنيها، برزت تجارة المقايضة مع دولتي النيجر ومالي، وترجع مزاولة هذا النشاط إلى زمن قديم؛ حيث مرّت بعدة مراحل إلى غاية صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1968/06/03.(10) كما تم تأطير هذه التجارة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

5 شروط تجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار ودول الساحل

أ-الشروط التي تتعلق بالتاجر عند ممارسة تجارة المقايضة

لممارسة نشاط تجارة المقايضة على المتعامل الاقتصادي سواء كان شخص معنوي أو طبيعي أن تتوفر فيه الشروط التالية:(11)

- أن يكون مقيما بإحدى الولايات المعنية ؛
- أن يكون اسمه مدرج ضمن القائمة التي يحددها والي ولاية أدرار؛
- مسجل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وتتوفر لديه هياكل التخزين ووسائل النقل خاصة به؛

أو مستأجرة تمنح الرخصة التي تمكن من الممارسة القانونية من طرف والي الولاية كما يمكن للوالي سحب الرخصة في الحالات التالية:

- ممارسة تجارة المقايضة لصالح طرف آخر؛
- عدم القيام بأي عملية استيراد أو تصدير خلال السنة المعنية؛
- عدم احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية التجارية -الجمركية- الجبائية المعمول بها.

ولانتقاء تُجار المقايضة الحدودية، تقوم مديرية التجارة على مستوى ولاية أدرار في شهر نوفمبر من كل سنة بإعلام تُجار المقايضة للراغبين في التسجيل للقيام بتجارة المقايضة، وتقديم ملف مكون من الوثائق للتالية: (12)

- طلب خطي موجه للسيد مدير التجارة؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة إثبات الإقامة بالولايات المعنية؛
- شهادة السوابق العدلية؛
- نسخة من عقد الملكية أو عقد إيجار مستودعات التخزين؛
- نسخة من البطاقة الرمادية لوسيلة النقل بالنسبة للمالكين أو عقد إيجار شاحنة من طرف الموثق؛

ثم يتم دراسة الملفات من طرف لجنة تأطير المقايضة المكونة من:

- الأمين العام للولاية – رئيس
- مدير التجارة
- مدير الجمارك
- مدير الضرائب
- رئيس جمعية المقايضة (ممثل)

وبعد قبول الملفات التامة تمضى من طرف الوالي، والتاجر الذي يقبل ملفه ولم يقم بأية عملية تجارة مقايضة خلال السنة المعنية، يلغى ملفه في السنة المقبلة.(13)

ب- الشروط التي تتعلق بالبضائع الموضوعة للمقايضة:

من الشروط التي يجب أن تتوفر في البضائع الموجهة للمقايضة ما يلي: (14)

-احترام قواعد الصحة النباتية ؛

-احترام قواعد الطب البيطري.

أما فيما يخص البضائع المعنية بالمبادلات التجارية الحدودية بين ولاية أدرار ودول الساحل تشمل ما يلي[15]

الجدول رقم(1) قائمة السلع المعنية بالمبادلات التجارية بين ولاية أدرار ودول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية.

قائمة السلع المصدرة من أدرار إلى دول الساحل	قائمة السلع المستوردة من دول الساحل إلى أدرار
التمور العادية، تمور فريزة باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور	الماشية الحية، اللحوم المجففة
	الشاي الأخضر
أشياء منزلية من البلاستيك والألومنيوم والزهر والحديد والفولاذ	البقول اليابسة، الأرز، المنجا
	الحناء، التوابل
الملح المنزلي، البطانيات	القماش
الصناعة التقليدية المحلية ماعدا الزرابي المصنوعة من الصوف	الذرة البيضاء
	زبدة الزنج

المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1994/12/14، المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، مرجع سابق.

6 إجراءات المبادلات التجارية بين ولاية أدرار ودول الساحل عن طريق تجارة المقايضة الحدودية

أ- إجراءات الاستيراد في اطار تجارة المقايضة الحدودية

بعد التأكد من أن المتعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية، أثناء دخول هذا المتعامل للتراب الوطني مصحوب بالبضاعة والوثائق الخاصة بها يتجه مباشرة إلى المصالح المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود، أين تخضع المنتجات المستوردة إلى رقابة مسبقة قبل العملية الجمركية، حيث يتم هذا التفتيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من نسخة من السجل التجاري، جواز الطريق او وثيقة الشحن، فاتورة الشراء وكل الوثائق الأخرى المطلوبة طبقا للتنظيم المعمول به ، ثم يتم التحقق من الملف المودع والتأكد من مطابقة المنتوج ونوعيته خاصة بالنسبة بشروط تداوله ونقله وتخزينه، أين يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسطة المعاينة بالعين المجردة ، فإن بدت غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية بغرض الفحص المدقق و إعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فإن كان التقرير سلبي تعاد البضائع من حيث أتت ولا يسمح باستيرادها وترسل مفتشية الحدود محضر معاينة عدم مطابقة المنتوج إلى مصالح الجمارك المختصة، أما إذا كان التقرير إيجابي فيمنح له محضر معاينة مطابقة المنتوج.[16]

كما يجبر مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني استحضار شهادة صحية أو بيطرية تثبت صحتها وأنها لا تسبب انتشار أمراض حيوانية معدية للإنسان آو الحيوان، ومع ذلك تخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني المستورد لتفتيش صحي بيطري عند دخولها إلى التراب الوطني، حيث يرفض دخولها إذا بين التفتيش أنها مصابة بمرض أو أنها تشكل خطرا على الصحة البشرية أو الحيوانية أو التي لا تطابق المعايير الصحية والنوعية المحددة.[17]

وفي حال كان المنتوج ذو طابع نباتي يضع لرقابة مصالح الصحة النباتية، والتي هي الأخرى في حال سلامة المنتوج تمنح للمستورد شهادة Autorisation de libre circulation تتضمن بأن المنتوج سليم ومرخص له بالدخول إلى التراب الوطني، فكل هذه الوثائق التي يتحصل عليها المستورد من طرف المصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له باستيرادها. كما يستلزم على المستورد إحضار البضاعة المستوردة إلى مكتب الجمارك من أجل القيام بفحص البضائع والتأكد منها وتعدادها والقيام بالإجراءات الخاصة بوسيلة النقل -الشاحنة - بخصوص رخصة المرور لدى الجمارك، وبعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بتسليم المعني بالأمر سند الرفع الذي يتضمن رفع البضاعة إلى المخازن مباشرة ثم تسويقها في حدود الولايات المعنية. وعند بيعها يضع المستورد قيمة بيع هذه البضائع في حساب بنكي خاص به، المتعلق بالمقايضة.[18]

ب-اجراءات التصدير في اطار تجارة المقايضة الحدودية

بعد صدور القرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية، يزاول التجار المعنيين نشاطهم بتحضير السلع المعدة للتصدير، وكأول إجراء إداري يقوم به التاجر هو أن يتقرب من المصالح الفلاحية وبالضبط مصلحة الصحة النباتية في حال ما إذا كانت هذه السلع نباتات، منتوجات نباتية، أو أجهزة نباتية الأصل فإنها تخضع وجوبا للمراقبة والتأكد من خلوها من أي جسم ضار - فإذا اثبت التفتيش سلامتها، تمنح له شهادة الصحة النباتية.[19]

بعدها يتوجه التاجر إلى مفتشية أقسام الجمارك بالبضاعة المشحونة مرفوق بالوثائق التالية:[20]

- نموذج التصريح المفصل رمز D06
- نسخة من التصريح المفصل رمز D03 السابق لعملية التصدير الحالية (أي عملية الاستيراد)
- الفاتورة
- شهادة صحية نباتية ،إذا كانت السلع نباتية (تمور)، (ما نص عليه المنشور الوزاري رقم 2006/751 بتاريخ 2006/09/30) .

- شهادة صحية مخبرية بالنسبة للملح .
- وصل بنكي بقيمة البضاعة المستوردة في حسابه الخاص.
- السجل التجاري.

حيث يجب تحقيق الرقابة المادية أو العينية للسلع، وطبقا للمادة رقم 05 من قانون الجمارك تسمح المراقبة التأكد من أن جميع التدابير المتخذة لضمان القوانين والأنظمة، والتأكد كذلك من صحة التصريح المفصل وصحة وثائق الإثبات ومطابقة البضائع للبيانات الواردة في التصريح والوثائق.[21]

فمن خلال مهمة رقابة الصادرات التي تقوم بها إدارة الجمارك، فهي بذلك تقوم بحماية الاقتصاد الوطني، حيث أن أي سلعة لا تعبر على إدارة الجمارك، لا يمكنها دخول التراب الوطني، كما أنه لا يمكن خروج أي سلعة من التراب الوطني دون رخصة.[22]

بعد فحص البضاعة المعدة للتصدير من طرف أعوان الجمارك والتأكد من صحتها ومطابقتها للوثائق المقدمة، يسلم للمصدر وصل السماح بالتصدير ، ليتوجه إلى المركز الحدودي أين يسلمهم نسخة، ثم عبور الحدود لولاية أدرار مع دول الساحل (أي مالي والنيجر) .

III. تحليل تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار مع دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال خلال1995-2016

تتميز ولاية أدرار بموارد طبيعية مهمة تتمثل في موقعها الجغرافي جيو استراتيجي المفتوح على دول جنوب الصحراء مالي وموريتانيا وبحدود دولية تفوق 600 كلم و القصور العتيقة وعمرانها وتاريخها العريق، والواحات والبساتين المترامية الأطراف التي تعود غلى العصور القديمة والمرتبطة بالقصور، ونظام السقي التقليدي الذي يرجع تاريخه للقرن السابع.[23]

نتناول تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار مع دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال خلال1995-2016 من خلال عرض إجمالي البضائع المصدرة من ولاية أدرار و إجمالي البضائع المستوردة من دولتي المالي والنيجر، ثم نتطرق من خلال تحليل تطور المبادلات التجارية إلى التوزيع السلعي لها.

بمجرد صدور القوانين المنظمة لتجارة المقايضة شهدت المبادلات التجارية الحدودية لولاية أدرار تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج الجدول التالي:

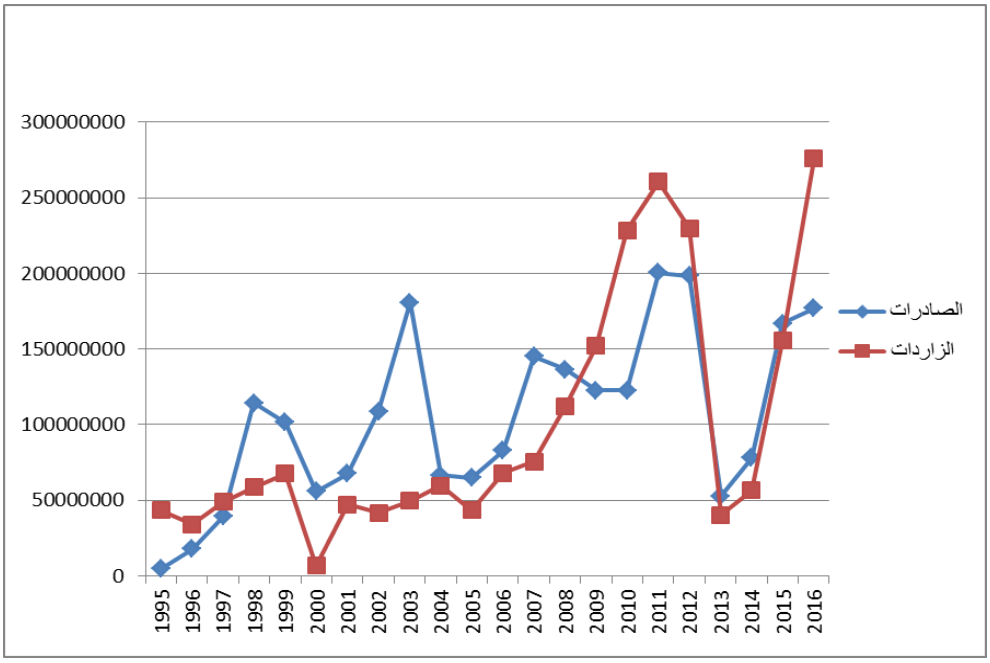
الجدول رقم(2) تجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار مع النيجر ومالي خلال الفترة 1995-2017

السنة	قيمة البضائع المصدرة	قيمة البضائع المستوردة
1995	4.589.600.00	43.445.124.00
1996	17.871.500.00	33.860.545.00
1997	39.182.500.00	49.022.374.00
1998	114.237.000.00	58.438.678.00
1999	101.580.000.00	67.604.187.00
2000	55.874.250.00	6.768.152.00
2001	67.714.250.00	47.298.873.00
2002	108.647.150.00	41.613.884.00
2003	180.535.500.00	49.566.448.00
2004	66.459.200.00	59.658.665.00
2005	64.830.000.00	43.382.851.00
2006	82.698.500.00	67.809.144.00
2007	144.940.000.00	75.477.915.00
2008	136.413.200.00	112.189.338.00
2009	122.710.500.00	151.829.175.00
2010	122.566.100.00	228.524.053.00
2011	200.306.000.00	260.669.278.00
2012	198.279.000.00	229.703.255.00
2013	52.651.000.00	40.182.000.00
2014	77.903.000.00	56.630.723.00
2015	167.016.000.00	155.467.067.00
2016	176.818.000.00	275.725.287.00

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: مديرية التجارة لولاية أدرار، احصائيات تجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار مع النيجر ومالي خلال الفترة 1995- 2010.و مديرية الجمارك لولاية أدرار، احصائيات تجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار مع النيجر خلال الفترة 2011- 2016

وانطلاقا من الجدول أعلاه رقم(2)، نورد المنحنى البياني التالي رقم(1): يمثل تطور صادرات وواردات ولاية ادرار مع مالي والنيجر في اطار تجارة المقايضة للفترة 1995-2016



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Excel 2010 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2).

7 تحليل تطور الواردات في اطار تجارة المقايضة الحدودية

نلاحظ من خلال المنحنى أن قيمة الواردات في تزايد فبعدما كانت 43.445.124.00 دج سنة 1995 ارتفعت إلى 67.604.187.00 دج سنة 1999 أي بـ155% عن سنة 1995 وهذا بسبب ارتفاع قيمة الواردات من الشاي التي تمثل الحصة الأكبر من الواردات، حيث كانت قيمتها 41.384.343.00دج سنة 1995 ارتفعت إلى 63.153.335.00 سنة 1999، ثم نلاحظ تراجع قيمة الواردات سنة 2000 إلى 6.768.152.00 دج وهذا راجع[24] إلى منع استيراد الأبقار من دول الساحل بسبب وباء حمى الوادي المتصدع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد التجار إلى 38 تاجر بعدما كان 98 تاجرا سنة 1995، و هذا ما أدى كذلك إلى انخفاض قيمة الواردات من الشاي إلى 1.986.725.00دج ، ثم نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات سنة 2001 عما كانت عليه سنة 2000 وهذا رغم منع[25] استيراد الماشية الحية بما فيها من الغنم، الأبقار والجمال والماعز، إلا أن هذا الارتفاع يعود إلى زيادة الواردات من الشاي التي بلغت قيمتها 46.777.512.00 دج، كما نلاحظ أن قيمة الواردات بدأت في الارتفاع المستمر من سنة 2006 أين بلغت 67.809.144.00دج وهذا يعود إلى[26] رفع الحظر على استيراد الماشية عدا الأبقار سنة 2005 إلى أن بلغت قيمتها 260.669.278.00دج سنة 2011؛ حيث نجد أن 47% منها تمثل استيراد فاكهة المانج و30% شاي أخضر و21% من الماشية لأن سنة 2011 شهدت الترخيص باستيراد الأبقار[27] التي بلغت قيمتها 11.823.000.00دج، في حين بلغت نسبة الملح والتوابل والحنة 2%، ثم تتراجع قيمة الواردات سنة 2013 إلى 40.182.000.00 دج وهذا الانخفاض راجع[28] إلى قرار غلق الحدود الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر بسبب الأوضاع الأمنية في 2013/01/12، وبعدها بثلاث أشهر تم فتح الحدود الجزائرية مع النيجر يوم واحد لدخول السلع المستوردة ويوم واحد لتصدير السلع مع بقاء الحدود مع مالي مغلقة، إلا أن هذا لم يثني من عزيمة تجار المقايضة نظرا للدور الذي تلعبه هذه التجارة في إنعاش السوق المحلية بالسلع الضرورية بأسعار منخفضة وكذلك باعتبارها النشاط أو العمل الوحيد الذي يجده ممارسيها على المستوى المحلي الذي ينقدهم من البطالة، حيث نجد في سنة 2013 أن 70.86%من الواردات تمثل شاي اخضر و 20حوالي % تمثل ماشية في حين المانجا سوى 9% ، أما الملح فكانت نسبته 0.14% . كما نلاحظ أنه في سنة 2016 ارتفعت قيمة الواردات إلى 275.725.287.00 دج وهي تمثل أقصى قيمة لها.

8 تحليل تطور الصادرات في اطار تجارة المقايضة الحدودية

طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14، يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر نجد أن المنتجات الجزائرية التي يمكن تصديرها إلى دول الساحل تتمثل في التمور العادية، تمور الفريزة باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور، الملح المنزلي، أشياء منزلية من البلاستيك ، البطانيات والصناعة التقليدية المحلية ما عدا الزرابي المصنوعة من الصوف.

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات[29] أخذت منحى متذبذب، فبعدما كانت سنة 1995 حوالي 4.589.600.00 ارتفعت إلى 114.237.000.00دج سنة 1998، ثم تنخفض قيمتها إلى 55.874.250.00دج سنة 2000 وهذا راجع إلى انسحاب العديد من التجار من ممارسة هذا النشاط بعد منع استيراد الماشية، حيث بلغ عددهم سنة 2000 حوالي 38 تاجراً بعدما كان عددهم 98 تاجر سنة 1995، ثم بدأت قيمتها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2000 إلى سنة 2005 وهذا بسبب صدور قرارات الحظر على استيراد المواشي والتي تمثل المقابل للصادرات من التمور، حيث بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع إلى أن بلغت 180.535.500.00دج سنة 2003 ثم تراجعت قيمتها إلى 64.830.000.00دج سنة 2005، لتعود وترتفع من جديد أين بلغت 144.940.000.00 سنة 2007 وهذا بعد مراجعة أسعار التمور[30] حيث أصبت 20دج بعدما كانت 18دج ، كما نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات بلغت أقصى قيمة لها 200.306.000.00دج وهذا سنة 2011 وهذا بعد رفع الحظر على استيراد المواشي، ثم تعود لتنخفض إلى 52.651.000.00 سنة 2013 وهذا بسبب غلق الحدود الجزائرية مع دولة مالي وانخفاض عدد التجار الممارسين لتجارة المقايضة، حيث بلغ عددهم 10 متعاملين في سنة 2014 وهو يعتبر أدنى عدد طيلة فترة الدراسة بعدما كان عددهم 98 متعامل سنة 1995، إلا ان هذا لم يحُد من عملية التصدير من ولاية أدرار عبر الحدود مع النيجر حيث ارتفعت إلى 176.818.000.00 سنة 2016 بعدد متعاملين بلغ 16 متعامل .

IV. النتائج و التوصيات:

9 النتائج:

تعبر تجارة المقايضة الحدودية في صورتها الحالية بين ولاية أدرار ودول الساحل-المالي والنيجر- عن ذلك النظام الذي يتم عبره تبادل السلع و الخدمات، وتتم بدون استخدام النقد، كما تتم عملية التقايض وفق مجموعة مبادئ كأن تكون عينية وتتم بصفة مباشرة، مع ضرورة التقيد بتجانس السلع المتقايضة من حيث القيمة والأهمية، كما يفترض أن يغلب الاتفاق العام ما بين الطرفين المتقايضين من خلال التشريعات والتنظيمات المنظمة لذلك، من خلال ما تضمنه القرار وزاري مشترك مؤرخ في1999/04/12، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14، الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

وتم تأكيد صحة فرضية هذه الدراسة، أن المبادلات التجارية محدودة بين ولاية أدرار ودول الساحل في إطار تجارة المقايضة، نظراً لعدم تنوع السلع المرخص لها في هذا الإطار، وهذا بالرغم من الدور كبير لتجارة المقايضة في إنعاش السوق المحلية لولاية أدرار بالسلع التي تعرف رواجاً كبيراً بأقل أسعار ممكنة، وعن أهم نتائج الدراسة نذكر ما يلي:

- ✓ عدم تنوع التركيبة السلعية لصادرات ولاية أدرار والتركز السلعي لها 100% على التمور يحول دون تحقيق استفادة أكبر، باعتبار دول الساحل تمثل سوقا لتصريف المنتجات المحلية من الصناعات التقليدية و غيرها من المنتجات؛
- ✓ تنوع في واردات ولاية أدرار من دول الساحل بين الشاي وفاكهة المانج الماشية الحية؛
- ✓ رغم غلق الحدود الجزائرية المالية بسبب الأوضاع الأمنية، إلا أن تجارة المقايضة لم تتوقف من خلال تغيير الوجهة نحو النيجر رغم زيادة المسافة والتكلفة، وهذا يدل على أهميتها لسكان هذه المنطقة،
- ✓ يواجه التجار الممارسين لتجارة المقايضة بين ولاية أدرار ودول الساحل العديد من الصعوبات و التي أهمها:
  - صعوبة المسالك غير المعبدة؛
  - طول المسافة بعد غلق الحدود؛

10 التوصيات:

- ✓ توسيع تجارة المقايضة لتشمل المنتجات الصناعية، وفتح آفاق تجارية جديدة للشركات والوحدات الإنتاجية في الجنوب،
- ✓ ضرورة إعطاء الوالي المختص إقليميا صلاحيات تحديد السلع المسموح بها في تجارة المقايضة وفقا لاحتياجات المنطقة ووفقا للفائض من المنتجات المحلية،
- ✓ زيادة عدد أيام التصدير والاستيراد، لأن التاجر إذا تأخر عن الوقت المحدد بسبب ظروف ما فإنه ينتظر شهر كامل، وبالتالي السلع تكون عرضة للتلف خاصة إذا كانت فاكهة المانج،
- ✓ تطوير تجارة المقايضة الحدودية من خلال تفعيل الاتصال بين جميع الأطراف، والمتمثلة في المتعاملين التجاريين، مصلحة التجارية لمديرية التجارة لولاية أدرار، مفتشية أقسام الجمارك بأدرار، مديرية المصالح الفلاحية و ممثل تجار المقايضة، وكلاء العبور.

V. المراجع والهوامش

(1) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص15.
(2) عبدالله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار لعلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص 19.
(3) عياد ليلى، الاطار النظري لعلاقة التجارة الخارجية بنشاط المقايضة للبضائع، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية، 8نوفمبر2016، مخبر التكامل الجزائري الافريقي جامعة أحمد دراية بأدرار، ص5.
(4) ملوك عثمان، دور التجارة الخارجية من خلال تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية. مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية، 8نوفمبر2016، مخبر التكامل الجزائري الافريقي جامعة أحمد دراية بأدرار، ص 10. نقلاً عن: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي:ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 14.
(5) تجارة المقايضة في تمنراست تقاسي بعد غلق الحدود الجنوبية، مقال منشور في جريدة الفجر يوم 2016/01/27 على الموقع: www.djazairess.com أطلع عليه يوم 2017/07/26
(6) عياد ليلى، الاطار النظري لعلاقة التجارة الخارجية بنشاط المقايضة للبضائع، مرجع سابق، ص 6.
(7) حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا 2002-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16(2) 2015 ،جامعة السودان، ص53.
(8) ملوك عثمان، دور التجارة الخارجية من خلال تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية، مرجع سابق، ص11. نقلاً عن: حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل، مرجع سابق، ص 54
(9) المادة رقم 2، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35.
(10) بيان السيد والي ولاية أدرار، قطاع التجارة، ولاية ادرار جانفي 2017، ص 125
(11) أنظر: المواد 04-05-06 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، مرجع سابق.
تجارة المقايضة، المديرية الجهوية للتجارة ورقلة، على الموقع: www.drcourgla.dz أطلع عليه يوم 2017/07/26
(12) مقابلة مع السيد بطي عبد القادر، رئيس مصلحة التجارة الخارجية، مديرية التجارة لولاية أدرار، يوم 2017/08/06
(13) مقابلة مع المهدي لانصاري، وكيل عبور بأدرار معتمد من طرف الجمارك، يوم2017/08/07
(14) المادة 07 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، مرجع سابق.
(15)قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1994/12/14، يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر، من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، مرجع سابق.
(16) المرسوم التنفيذي رقم 96-354 المؤرخ في 1996/10/19 المتعلق بكيفيات مراقبة المنتوجات المستوردة زنوعيتها المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 62، 1996.
(17) القانون رقم 88-08 المؤرخ في 1988/01/26 المتضمن نشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، الجريدة الرسمية رقم 4، 1988
(18) طبقا للمادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1994/12/14 المعدل والمتمم بـالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في1999/04/12 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، مرجع سابق.

(19)المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي رقم 93-286 المؤرخ في 1993/11/23 الذي ينظم مراقبة الصحة النباتية على الحدود، الجريدة الرسمية العدد رقم 78
(20) مقابلة مع ضابط الرقابة رابحي جلول، مفتش فحص، مفتشية أقسام الجمارك، أدرار، يوم 2017/07/26.
(21) Idir ksouri, les régimes douaniers, grand Alger livres , 2édition, alger, 2007, p 132
(22) Idir ksouri, les techniques douaniéres et fiscales, Alger livres édition, 2 édition , alger,2010, p 23
(23) بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مدخل للتنمية المحلية من خلال المقومات السياحية(ولاية أدرار أنموذجا)، الملتقى الوطني الثاني حول آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بلدية أولاد سعيد، 17،18ديسمبر ،2016.
(24) قرار رقم 123 مؤرخ في 1999/03/01 المتضمن تنظيم اجراءات وقائية تخص الصحة الحيوانية
(25) قرار رقم 249 مؤرخ في 2001/04/07 المتضمن المنع المؤقت لاستيراد الماشية الحية من دول الساحل و تنظيم اجراءات وقائية تخص حمى الوادي المتصدع .
(26) قرار رقم07 مؤرخ في 2005/01/08 متعلق بتمديد أحكام القرار رقم 194 المؤرخ في 1999/04/03 المتضمن تنظيم حركة تنقل الحيوانات.
(27) قرار رقم 208 مؤرخ في 2011/03/24 يتضمن كيفية إدخال الأبقار من سلالة الدرباني من دول الساحل إلى ولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة.
(28) مقابلة مع المهدي الأنصاري ، وكيل عبور بأدرار معتمد من طرف الجمارك، يوم2017/08/08.

(29) التركز السلعي للصادرات من ولاية أدرار نحو دول الساحل- المالي والنيجر- يرتكز على سلعة التمور بنسبة 100% دون وجود بقية المنتجات الأخرى المحددة طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14، يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر (الملح المنزلي، أشياء منزلية من البلاستيك ، البطانيات والصناعة التقليدية المحلية).

(30) محضر اجتماع رقم 21 في 2005/03/02 يتضمن تعديل أسعار البضائع في إطار تجارة المقايضة، مديرية التجارة لولاية أدرار.

عقود الاستثمار الأجنبي

أ.زايد محمد

المركز الجامعي نور البشير – البيض -
mohammad34@gmail.com

الملخص:

تعتبر عقود الاستثمار من الوسائل الفعالة لتنمية اقتصاد الدول التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المبرم بين الدول المضيفة للاستثمار و المستثمر الأجنبي، و تنتمي هذه العقود إلى طائفة عقود الدولة المبرمة في هذا المجال لكنها تختلف عنها، و يتضح ذلك في تحديد الضوابط المحددة لهذه العقود.

كما أن الطبيعة الغير متجانسة لأط ارف هذه العقود تلزم عليهم تحديد القانون الواجب التطبيق على عقدهم تجنبا لأي خلاف، و الذي يحدد غالبا من طرف المتعاقدين أو المحكمين.

بالإضافة إلى الشروط المتوفرة لدى جميع العقود نجد الشروط المميزة لعقود الاستثمار و المتمثلة في الشرط المحدد للاختصاص التشريعي و هو شرط الثبات التشريعي، وكذا الشرط المستبعد للاختصاص القضائي للفصل في منازعات هذه العقود و هو شرط التحكيم.

الكلمات المفتاحية : عقد الاستثمار؛ شرط الثبات التشريعي؛ المستثمر الأجنبي؛ الدولة المضيفة.

Résumé :

Les contrats d'investissement sont l'un des ressources les plus efficaces pour le développement de l'économie des États qui visent à encourager l'investissement étranger conclus entre l'Etat hôte de l'investissement et l'investisseur étranger. Ce type de contrat rejoint les contrats d'Etat conclus dans ce domaine, qui se différent de cette dernière quand on revient aux normes déterminatives de ces contrats.

Par ailleurs, la nature non homogène des parties aux contrats d'investissement les obligent a déterminer la loi applicable sur le contrat pour éviter tout conflit et qui est souvent définit par les parties contractants ou les arbitres.

Outre, ces conditions qui se trouvent dans tout les actes, il y'a des conditions spécifiques aux contrats d'investissement, et qui sont les conditions de nature à restreindre la compétence législative dite clause de stabilisation législative et la clause d'arbitrage qui exclus la compétence judiciaire qui a la compétence de trancher dans ses litiges.

Mots clés: Contrat d'investissement.Condition de stabilité législative.l'investisseur étranger.état

مقدمة:

يشكل الإستثمار أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، حيث كان الإستثمار ولا يزال العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، فقد أصبح من المسلم به أن التطور لا يكون إلا بتسيير حركة الاستثمار في إطار قانوني وتنظيمي يحدد حقوق وواجبات أطراف العلاقة الاستثمارية وبالتالي بناء اقتصاد متوازن وقوي ومجتمع مستقر وآمن.

كما أن أكثر ما تحتاج إليه الدول هو الاستثمار الأجنبي، لأنه يستطيع أن يلعب دورا أساسيا في عملية تنمية الدول المضيفة له، لما له من خصائص تمكن هذه الدول من استغلال مواردها الطبيعية وتنمية بنيتها التحتية وتدريب الأيدي العاملة المحلية وتطوير مختلف الصناعات والوصول إلى الأسواق الأجنبية.

لذلك أصبح من الثابت أن أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية للدول في العصر الحالي هو تطلعها إلى مساهمة رأس المال الأجنبي في تنميتها الاقتصادية، لهذا برزت الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة كأحد أهم أوجه التعامل في العلاقات الدولية، حيث أصبحت تحظى في الوقت الراهن باهتمام متزايد من جل الدول خاصة الدول النامية التي تعتبر هذه الاستثمارات الأداة الأساسية التي يمكن بها دفع عجلة التنمية والحصول على التكنولوجيا، المهارات الفنية والخبرات.

يقوم الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة بموجب عقد استثمار، يبرم بين الدولة المضيفة أو أحد الأجهزة التابعة لها مع شخص خاص أجنبي طبيعي أو اعتباري، وبمقتضى هذا العقد يلتزم المستثمر الأجنبي بنقل قيم اقتصادية إلى الدولة المضيفة لأجل استغلالها في مشروعات على أراضيها.

ومتى أبرم عقد الاستثمار انصبت مساعي الطرفين المتعاقدين لتجسيد المشروع الاستثماري في الواقع، الدولة بما تقدمه من موارد ومساعدات ومواد أولية وضمانات و تحفيزات، والمستثمر الأجنبي بما يملكه من مال وتكنولوجيا، خبرات وتقنيات.

ويستمد البحث أهميته من تناوله لمفهوم عقود الاستثمار تعريفا و تبين أطرافه، و إعطاء نماذج لهذه العقود، لا سيما أن اغلب الدراسات تركز دور هذه العقود في الاستثمار، و دور شرط الثبات التشريعي .

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من الدول تسعى حثيثة إلى تعزيز الوضع الاستثماري فيها من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ خاصة في ظل تنامي دور الخدمات في اقتصاديات البلدان بوجه عام، إلا أن طرفي العلاقة في الاستثمار الدولي قد يواجهان العديد من التحديات والمخاطر في التعامل مع هذه الاستثمارات، مما يستوجب معه بيان مفهوم القانونية لهذه العقود، حتى يتم التعاقد وفق آلية تحقق الأهداف المرجوة منها لأطرافها. لذلك يمكننا أن نطرح الإشكالية الآتية: ما هي الأحكام المتعلقة بعقود الاستثمار الأجنبي..؟ و فيما يتمثل أهمية عقود الاستثمار بالنسبة للمتعاقدين ...؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بعقود الاستثمار، بداية بإعطاء النشأة و تعريف لعقود الاستثمار ثم شرح أطراف العقد، و سأتناول العقود النموذجية الدولية لعقود الاستثمار و في الأخير أتطرق لشرط الثبات التشريعي و أهميته في عقد الاستثمار.

أولا: النشأة و مفهوم عقود الاستثمار:

عقود الإستثمار لها أهمية بالغة في عصرنا الحديث، تبررها طبيعتها كونها تبرم بين الدول المضيفة للاستثمار والأشخاص الأجنبية الأخرى صاحبة المشاريع الاستثمارية، ويضاف إلى ذلك أثرها الإقتصادية و المتمثلة في تحقيق التنمية في الدولة المستضيفة. و أثرها القانونية الممتثلة في اكتساب حقوق و تحمل التزامات، وعلى ضوء تزايد وانتشار عقود الاستثمار وكثرة منازعاتها؛ فقد أصبح من الضروري تنظيم أحكام هذه العقود بشكل خاص، إلا أن مسألة تحديد النظام القانوني الذي يحكم هذه العقود تزداد صعوبة وتعقيدا بسبب تضارب مصالح الأطراف المتعاقدة، خاصة وأن المستثمر الأجنبي يأمل دائما في أن يظل قانون العقد ثابت كما هو وقت إبرام العقد، تجنبا ألي تغيير قد يطرأ في المستقبل من شأنه أن يمس بمصالحه الاقتصادية، سنتطرق إلى دراسة النشأة التاريخية لعقود الاستثمار اولى ثم ننتقل إلى موضوع مفهوم عقد الاستثمار ثانياً .

1- التطور التاريخي لعقود الاستثمار:

بدأت عقود الاستثمار الدولية بالظهور في بدايات القرن التاسع عشر متزامنة مع ظهور الثورة الصناعية والتكنولوجية في القارة الأوربية، وتحولت المشروعات الصغيرة الممولة من الأفراد والأسر إلى مشروعات كبيرة، حيث تم تزويد المدن بالكهرباء والغاز، وتبع ذلك دخول القطاع الخاص في ميدان البناء والتشييد وتمويل مشرعات البني التحتية الأساسية للدولة مع تحقيق قدر معقول من الربح.

وفي منتصف القرن التاسع عشر وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ظهرت مشروعات التنمية الإقتصادية بشكل كبير، وانتشرت المطارات وطرق المواصلات والكهرباء وغيرها من الخدمات التي أدركت الحكومات أهميتها، فحرصت تلك الحكومات علي أن تعهد

بهذه المشروعات إلي المستثمرين سواء لإنشائها أو صيانتها أو إدارتها سعيا وراء رفع ثقل وأعباء إنشاء وإدارة هذه المشروعات من علي كاهلها

وبعد انتهاء الحرب العالمية انتشر الفكر القائل بتدخل الدولة في كل صور النشاط الاقتصادي وإدارتها بتأميم المشروعات التي تقدم الخدمات الأساسية الهامة لجمهور المستهلكين، مع توفر إيرادات عامه تشجع الدولة في إبرام اتفاقات للاستثمار والتنمية خاصة تلك الإيرادات المتحصلة من الموارد المالية التقليدية مثل الضرائب والجمارك، أو الحديثة مثل الإيرادات النفطية لبعض الدول وتعد الحكومة الفرنسية أول من طبق عقود الاستثمار الدولية متمثلة في شكل عقد البوت سنة 1782م، بإعطاء إمتياز لشركة بيرين لتوزيع المياه في باريس ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث انتشرت عقود الاستثمار الدولية مع ظهور الثورة الصناعية حيث أعطت الحكومة الأمريكية رجال الأعمال والمستثمرين امتياز بناء الطرق، وتلزم من يمر علي هذه الطرقات بدفع رسوم لهذه الشركات مقابل الاستخدام والصيانة. وقد توالت الولايات الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام عقود عديدة لجلب الاستثمارات لتلك الولايات بل وخصخصة القطاع العام في بداية الثمانينات من القرن العشرين حتى وصل الأمر إلى خصخصة السجون والمدارس لإدارتها بموجب عقود استثمار دولية، وهو نفس الاتجاه الذي قامت به انجلترا ونيوزيلندا أبان حكومة مارجريت تاتشر حيث أسندت كافة مشروعات البنية التحتية الأساسية للشركات الاستثمارية وتوسعت في استغلال طاقات القطاع الخاص لإدارة المرافق العامة لغرض تحقيق قدر معقول من الربح. وعلي مستوي القارة الأسيوية قامت ماليزيا باستخدام نظام عقود الاستثمار الدولية لإقامة مشروعات الإمداد بالمياه النقية وإدارة شركة جالون للمياه النقية بالإضافة إلى مشروعات البنية الأساسية لإدارة مشروعات الكهرباء والصرف الصحي والكباري والجسور وكذلك عهدت الحكومة الصينية بموجب عقود استثمار دولية وداخلية لبعض الشركات الصينية لإنشاء مشروعات البنية التحتية الأساسية وإدارة القطاع الخاص للمرافق العامة في الصين والأمر أيضا اتبعته الحكومة التركية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين لإنشاء المشروعات الزراعية والسياحية بموجب عقود استثمار وقد سارت علي نفس النهج بعض دول الخليج مثل الكويت والبحرين والسعودية والإمارات بإسناد كافة مشروعات البنية الأساسية وشبكات المرافق العامة " كهرباء ، صرف صحي " بموجب عقود استثمار أجنبية وكذلك كافة الاستثمارات الزراعية مثل استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية يتم إنشائها بموجب عقود استثمار دولية مع شركات متعددة الجنسيات من فرنسا وإنجلترا واستراليا والمكسيك .

ولو تتبعنا التطور التاريخي لعقود الاستثمار الدولية في إفريقيا والوطن العربي نجد أن مصر تعد أول دولة في إفريقيا والشرق الأوسط تقوم بإبرام عقود استثمار دولية حيث أبرمت عقد استثمار دولي سنة 1856م لإنشاء مشروع قناة السويس10 وأعقب ذلك إبرام الحكومة المصرية سنة 1865م عقد امتياز الغاز في القاهرة والإسكندرية للبلجيكي شارل ليون11 ثم عقد آخر لتوريد الغاز لمدينة بورسعيد مع رجل أعمال فرنسي يدعي " مانوري" واستمرت الحكومة المصرية في إبرام عقود الاستثمار الدولية في العديد من المشروعات القومية حتى بعد قيام ثورة يوليو سنة 1952م وإنشاء السد العالي بموجب عقد استثمار دولي وبناء ميناء الإسكندرية وصولا إلى إنشاء مترو الإنفاق عام 1985م.

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا تم إبرام العديد من عقود الاستثمار الدولية واستغلال الثروة البترولية وإنشاء العديد من الموانئ والمرافق العامة في العديد من المجالات من أهمها عقود الامتياز المبرمة مع الشركات النفطية الأجنبية.[1]

2 ـ مفهوم عقود الاستثمار:

يقصد بعقود الاستثمار "les Contrats d'investissement ": هي تلك العقود التي بمقتضاها يتم انتقال المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة على نحو مباشر ، وتستهدف في المقام الأول تسيير مرفق عام ، وذلك بأن يقوم المستثمر الأجنبي مباشرة بإنشاء مشروع تجاري في الدولة المضيفة إما بنفسه ، أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني ، وقد تشترط التشريعات الوطنية في الدول المضيفة للاستثمار أن يجري الاستثمار الأجنبي فيها بالمشاركة مع رأس المال الوطني.

وقد عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر إتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين والمنعقد بمدينة طوكيو الاستثمار الأجنبي بأنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر

وفي محاولة لتعريف جامع لعناصر الاستثمار عرفه البعض على أنه:" إسهام غير الوطني في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة المضيفة بمال أو عمل أو خبرة ، في مشروع محدود ، بقصد الحصول على عوائد مجزية وفقا للقانون ".

ولعل أبرز ما يلاحظ على هذا التعريف أنه قصر صفة المستثمر على المستثمر الأجنبي دون الوطني سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

إن مصطلح عقود الاستثمار ينصرف إلى تلك العقود التي تبرمها الدولة مع شخص أجنبي خاص في مجال الاستثمار ، بمعنى أنه يمثل أحد عقود الدولة بمعناها الواسع ويشكل مرادفا لما يطلق عليه تسمية عقود التنمية الاقتصادية.

فلقد تعددت الآراء بهذا الشأن لكنها لم تحدد المقصود بعقد الدولة ، لا سيما أن الكثير وقع في الخلط بين عقود الاستثمار وعقود الدولة ، ونظرا لعدم وجود مسمى يمكن أن نطلق عليه عقد الدولة للاستثمار، ففكرة هذه العقود هي أقرب ما تكون فكرة وصفية تنطبق على مجموعة من العقود التي تتوافر فيها خصائص معينة .[2]

ثانيا: أطراف عقد الاستثمار:

مما سبق لاحظنا أن عقود الاستثمار تقوم على تطابق إرادتين (سلطان الإرادة) كغيرها من عقود القانون العام إلا أن ما يميز هذه الفئة من العقود خاصية التفاوت في المراكز القانونية لأطرافها، ذلك أنها تضم طرفين احدهما" الدولة "يمثل الطرف السيادي الذي يتمتع بمزايا خاصة سواء في إ طار القانون الداخلي أو إطار القانون الدولي العام، في حين يظهر الطرف الثاني" المستثمر الأجنبي " كطرف خالي من أي امتياز أو سيادة مقارنة بالطرف الأول، رغم ما يتمتع به هذا الأخير من قوة اقتصادية ومالية، فهذا الاختلاف والتباعد في المراكز القانونية لطرفي يجعل عقد الاستثمار فيه نوع من الغموض فيما يخص مركز الدولة في العقد.

1- الدولة كطرف في العقد.

تقوم دول العالم بالسعي نحو إيجاد تنمية اقتصادية لما تعانيه من نقص و تخلف وتأخر في اقتصادها، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال العمليات والمشاريع الاستثمارية التي تساعد وتساهم في التمويل والتنمية الاقتصادية هذه المشاريع التي تظهر فيها الدولة كطرف ضمن عقد من العقود الدولية للاستثمار التي تبرمها لتحقيق وتنفيذ خططها الاقتصادية، وتعد الدولة طرفا في عقد الاستثمار عندما تنزل إلى ميدان التجارة الدولية فتقوم بإبرام عقود الاستثمار، وقد تدخل في مشروعات مشتركة بينها وبين الشركات الخاصة أو الأشخاص الطبيعية.

ويرى بعض الفقهاء أن الدولة التي تظهر كطرف في عقد الاستثمار يلزم أن تكون من الدول النامية كواقع فرضته الظروف الاقتصادية، وتظهر الدولة كطرف في العقد عادة في شكل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، أو أحد الوزراء أو عن طريق جهاز تابع لها كالمؤسسات والهيئات العامة.[3]

2- الطرف الأجنبي في عقود الاستثمار.

ويعرف الطرف الأجنبي في عقود الاستثمار بأنه ذلك الشخص الذي لا يتمتع بجنسية الدولة التي تعاقد معها.

وقد عرفتها المادة الأولى فقرة (أ) من اتفاقية ترويج وحماية الاستثمارات لرابطة دول جنوب شرقي آسيا :(تعريف كلمة رعايا هو التعريف الوارد في دساتير وقوانين كل واحدة من الدول الأطراف المتعاقدة)

ويؤكد البعض أن الصفة الأجنبية للشخص لا تنتفي عنه حتى ولو توثقت صلته بالدولة عن طريق التوطن أو الإقامة، فيضل أجنبيا وإن كان اتصاله بالدولة عابرا أو طالت إقامته بها.

في حين يرى فقهاء أخرين إلى تعريف الشخص الأجنبي بأنه الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية وهي صلاحيته لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ويستوي الأمر في ذلك بين الشخص الأجنبي الطبيعي" الفرد "والشخص الأجنبي الاعتباري كالشركات.[4]

لم تجز اتفاقية واشنطن أن يكون الطرف الثاني في التحكيم تحت مظلة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار دولة أخرى متعاقدة أو غير متعاقدة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها، واشترطت أن يكون الطرف الثاني مستثمرا أجنبيا ينتمي إلى دولة أخرى طرف في الاتفاقية سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا.[5]

وما يمكن استخلاصه هو انه يستوي أن يكون هذا المستثمر أي المستثمر الأجنبي، أن يكون إما شخصا طبيعيا أو معنويا، وذلك حسب نص المادة 25 من اتفاقية واشنطن سنة 1965 حيث جاء في فقرتها الأولى (يمتد اختصاص المركز إلى المنازعات ذات الطابع القانوني التي تنشأ بين الدولة متعاقدة واحد رعايا دولة متعاقدة أخرى.....)، و وضحت بمقصود رعايا الدول الأخرى في فقرتها الثانية حيث جاء فيها (يقصد بعبارة "أحد رعايا الدول المتعاقدة الأخرى" ما يلي:

كل شخص طبيعي يحمل جنسية إحدى الدول المتعاقدة خلاف على الدولة طرف....

كل شخص معنوي يحمل جنسية إحدى الدول المتعاقدة خلاف على الدولة طرف) .[6]

فما يتبين لنا من نص المادة 25 من الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول رعايا الدول الأخرى المتعاقدة المنعقدة في 18 مارس 1965، أنه قد يكون المستثمر الأجنبي أي شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة متعاقدة بخلاف دولة طرف النزاع وبالتالي حددت كمعيار لتحديد المستثمر الأجنبي.[7]

أ- الشخص الطبيعي:

إذا كان الشخص الطبيعي الذي يؤثر في طبيعة عقود الاستثمار التي تبرمها الدولة معه بصفته مستثمر أجنبي، فما هي المعايير التي من خلالها و بإعتماد عليها يمكن تحديد ما إذا كان المستثمر المتعاقد وطنيا أو أجنبيا .

إن المعيار المأخوذ به لتمييز المستثمرين الأجانب عن المستثمرين الوطنيين هو معيار الجنسية، والجنسية هي الرابطة القانونية والسياسية التي ينتمي الشخص بمقتضاها لدولة معينة، ومنه فإن صفة الأجنبية تلحق بالشخص المتعاقد مع الدولة إذا كان يتمتع بجنسيتها أما في حالة تعدد الجنسية، فإن القواعد العامة تقضي أنه يمكن اعتبار شخص أجنبيي عن دولة معينة بسبب تمتعه بجنسية دولة أخرى.[8]

إن قانون دولة الجنسية المدعى بها هو الذي يحدد ما إذا كان المستثمر يتمتع بجنسية هذه الدولة أولا وتكون للمحاكم سلطة الفصل في موضوع الجنسية في حالة إذا ما سكت القانون الوطني عن ذلك، وغالبا ما تأخذ المحاكم في هذا بما أقرته محكمة العدل الدولية بأن الجنسية عبارة عن رابطة قانونية أساسها الصلة الواقعية بمجتمع معين أي أن المحاكم تأخذ بمعيار الصلة الفعلية لحكم يتمتع الشخص الطبيعي بجنسية دولة معين.[9]

ب - الشخص الاعتباري:

لقد توصلنا مما خلال سبق أن المستثمر الأجنبي قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا وذلك حسب نص المادة 25 في فقرتها الثانية[10] ، إن في أغلب الأحيان التي يكون فيها الطرف الثاني من عقد الاستثمار شخصا اعتباريا يكون عبارة عن شركة متعددة الجنسيات أو مشروعا مشترك.

إن الطبيعة الخاصة للشخص الاعتباري التي تميزه عن الشخص المعنوي تجعل من تحديد جنسية أي إذا ما كان يعتبر أجنبيا أو وطنيا بالنسبة لدولة المضيفة للاستثمار أمرا صعبا.

لقد ثار خلاف في الفقه حول إمكانية تمتع الشخص المعنوي بالجنسية، وقد استقر كل من الفقه والقضاء ومعظم التشريعات الوطنية على إمكانية تمتع الأشخاص الاعتبارية بالشخصية القانونية، وبالتالي بالجنسية وهذه الأخير هي من يستند إليها لتفرقة بين الأشخاص الاعتبارية الوطنية و الأجنبية حيث يتم الاعتماد على ضابط الجنسية لتحديد الصفة الأجنبية لشركة ومنه يمكن القول أن الشركة الأجنبية هي كل شركة تتمتع بجنسية دولة أخرى غير الدولة الطرف في العقد.[11]

وقد نصت اتفاقية واشنطن على أنه يشترط في خضوع الشخص الاعتباري الإختصاص محكمة المركز فإنه يجب أن يتمتع بجنسية أي دولة عضو خلاف بجنسية الدولة الطرف في العقد أي أن الشخص الاعتباري لكي يعتبر أجنبيا يجب أن يتمتع بجنسية الدولة المضيفة للاستثمار.[12]

إن كل هذه المعايير التي يتم الاعتماد عليها و الاستناد إليها لتحديد جنسية الشخص الاعتباري، ويبقى إن لكل دولة الحق أن تعتمد على أي معيار تراه مناسبا لتحديد الأشخاص الاعتبارية التي تتمتع بجنسيتها.

بما أن اتفاقية واشنطن لم تحدد معيار الجنسية المعتمد لتحديد جنسية الشخص الاعتباري، ومنه أن محكمة المركز ليست ملزمة بتطبيق معيار معين دون الآخر، والواقع أنه من الأفضل للأطراف عقد الاستثمار المتمثلين في الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي في ما كان شخصا اعتباريا أن يحددوا صراحة جنسية الشخص الاعتباري في قد الاستثمار نفسه أو في اتفاق التحكيم.[13]

نستنتج لما سبق فإن المستثمر الأجنبي وباعتباره الطرف الثاني ففي عقد الاستثمار بمقابل الدولة المضيفة للاستثمار فإنه يستوي أن يكون شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا، إذا أن طبيعة عقود الاستثمار لا تتأثر طالما أن موضوعها مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المستضيفة للاستثمار.

ثالثا: العقود النموذجية الدولية لعقود الاستثمار:

تسعى معظم الدول إلى استخدام أسلوب جديد في إدارة مشاريعها لاسيما المشاريع الضخمة وذلك في سبيل توفير بنية أساسية قوية من مطارات وموانئ بحرية وشبكات للطرق وكهرباء وغيرها من المرافق التي ترتبط بحاجات الجمهور وذلك عن طريق إبرام عقود لإقامة هذه المشاريع مع أشخاص أو شركات من القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل هذه المشاريع وتمويلها من قبلهم بأسلوب حديث التطبيق يعرف بنظام البوت (B.O.T) البناء والتشغيل والتحويل (نقل الملكية)، كما يمكن الاعتماد على نظام أخرى يسمى عقد فيديك (FIDIC)**.**و هو ما سنتطرق لهما فما يلي:

1- عقود البناء والتشغيل ثم إعادة الملكية (B.O.T)

إن أكثر انجازات القطاع الخاص شهرة وفعالية هي مشروعات B.O.T وهناك العديد من المشروعات الضخمة عالمياً التي تمت بنظامB.O.T ، و الذي سنتطرق له في النقاط التالية:

أ- مفهوم عقود البناء والتشغيل ثم إعادة الملكية (B.O.T)

لقد انحدرت فكرة ألـ (B.O.T) من نظريات القانون الإداري كتطور تاريخي لعقد التزام المرافق العامة. واصطلاح ألـ (B.O.T) هو اختصار لكلمات إنكليزية ثلاث: البناء Build والتشغيل Operate ونقل الملكية Transfer.

وقد عرف بأنه: مجموعة من الترتيبات القانونية المشتملة على عدد من العقود والاتفاقيات بين الأطراف المتعددة للقيام بعمل يتصل بمرفق عام أو خدمة عامة، خلال فترة محددة بانتهائها تتحول أي أصول ومنقولات متعلقة بهذا العمل لأحد الأطراف .

وقيل أنه عقد بين طرفين أحدهما مالك المشروع قد يكون الدولة أو أحد وحداتها والثاني مستثمر من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، على أن يقوم المالك بتقديم الأرض اللازمة الكائنة ضمن مشروعه، بينما يقوم المستثمر بإنشاء المشروع بتمويل من عنده ومن ثم تشغيله و إدارته فترة من الزمن – يتم الاتفاق عليها – يستغل فيها المستثمر المشروع ليستعيد ما خسره من نفقات ويحقق أرباحا مناسبة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعيد المشروع إلى مالكه الأصلي.

وذهب جانب من الفقه إلى أن عقد ألـ (B.O.T) ما هو إلا بنظام لتمويل مشروعات البنية الأساسية بواسطة القطاع لإحدى أو إمتيازاً الخاص، وبمقتضاه تمنح الدولة ترخيصا الشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية، تعرف في العمل بشركة المشروع، من أجل إنشاء أحد المشاريع الأساسية واستغلاله مدة محددة من الزمن تكون كافية لاسترداد التكاليف التي أنفقت عن قدر من الربح، على أن تلتزم شركة المشروع في فضلا نهاية المدة بإعادة المشروع إلى الدولة بحالة جيدة ودون مقابل.[14]

ب- أهمية عقود البناء والتشغيل ثم إعادة الملكية (B.O.T)

تتبدى المميزات الأساسية لنظام عقود البناء والتشغيل ثم إعادة الملكية B.O.T في أنه يقدم حلاً لمشكلة تمويل مشروعات البنية الأساسية دون أن تضطر الدولة إلى اللجوء للافتراض أو فرض مزيد من الضرائب على مواطنيها .أو تحميل الموازنة العامة مزيداً من الأعباء.

و اللجوء لنظام عقود البناء والتشغيل في إقامة مشروعات البنية الأساسية لا يرتبط بالدول النامية التي تعانى من اضطرب في موازنتها العامة .وإنما هو أيضا وسيلة تلجأ إليها الدول الصناعية الكبرى نظرا لمزاياه الاقتصادية الكثيرة، فهو يوفر أساليب تمويلية جديدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية

لتحقيق التنمية الاقتصادية .كما أنه يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الحكومي ويساعد الدولة على توجيه مواردها إلى قطاعات أخرى أكثر أهمية.

وتستفيد الدولة من استخدام نظام لـ B.O.T للحصول على العديد من المنافع والمزايا منها:

1- **تخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة :** ففي ظل هذه العقود يتحمل القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل هذه المرافق وتحمل مخاطر التمويل بها مما يؤدي إلى أن تتفرغ الدولة للمشروعات والمرافق العامة الأكثر أهمية، وتتعاظم أهمية هذه العقود إذا كانت شركة المشروع مستثمراً أجنبياً مما يعني إدخال استثمارات جديدة وتمويل خارجي الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزت المدفوعات وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة لا وتعزيز حصيلتها من النقد الأجنبي،عدم اللجوء الصرف من الميزانية العامة للدولة أو مواردها السياسية أو احتياطاتها النقدية من أجل بناء هذه المشروعات التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة، كما يؤدي هذا الأسلوب إلى تخفيف العبء عن كاهل الإدارة وذلك بإعفائها من إدارة وتشغيل بعض المرافق العامة.

2- إقامة مشروعات ومرافق جديدة : بموجب هذه العقود يتم إقامة المشروعات والمرافق الجديدة التي تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات الكهرباء، المياه، الطرق، و المطارات والسكك الحديدية والإنفاق، المستشفيات والمرافق الصحية، الزراعة والري، الإسكان ...الخ. مما يؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل، وضخ أموال جديدة إلى السوق مما يقلل من نسبة التضخم ويحد من البطالة، فضلاً عن كونها تؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية جديدة مثل إنشاء الطرق أو محطات الكهرباء أو المياه أو الأنفاق أو غير ذلك من المشروعات التي تتم عبر هذه العقود.

3- استفادة الحكومة من خبرة القطاع الخاص في الإدارة ونقل التكنولوجيا : حيث يتم الحصول على التقنية العالمية الحديثة اللازمة لتشييد تلك المشروعات و المرافق التي لا تتوافر محلياً، بل ينقلها المستثمر الأجنبي المالك لتلك التقنية الحديثة والذي لديه سابق الخبرة العالمية في تشييد وبناء مثل هذه المشروعات والمرافق،آخذين بعين الاعتبار إن الإدارة الخاصة دائما أكثر فاعلية وكفاءة من الإدارة الحكومية، مما يحسن من أداء هذه الخدمات، وتحسين صورة الحكومات أمام المواطنين، فهذا الأسلوب يؤدي إلى التحرر من الروتين والتعقيدات الحكومية التي غالبا ما يكون لها آثار سلبية على كفاءة المشروع و إنتاجيته خاصة إذا تعلق الأمر بأحد المرافق الاقتصادية[15] .

4- **الحصول على العوائد** : نتيجة لتطبيق نظام عقود البناء والتشغيل فان الدولة تحصل على حصتها من الرسوم والعوائد، وهذا يرفد خزينة الدولة بمبالغ مالية كبيرة، كما يحقق مكسبا للإدارة، إذ يعود المرفق بكل أدواته ومنشآته إليها بعد انتهاء مدة الامتياز، وفي الوقت نفسه يستفيد المستثمر من ضخ استثماراته في تشييد هذه المشروعات واستغلال المرفق لفترة الامتياز والحصول على الأرباح كونه يتقاضى رسوما من جمهور المنتفعين بخدمات هذا المرفق[16].

2- عقد الفيديك (FIDIC)

نتيجة للتطور الكبير الذي نشهده في عقود البناء والتشييد، وما تنطوي عليه هذه العقود من خصوصية تتمثل في ضخامة رؤوس الأموال التي تنفق في هذه المشاريع ، وطول أمد تنفيذها ، وأهمية التنفيذ ضمن المدة المحددة وتنوع آليات تنفيذ هذه المشاريع والتي تختلف من مشروع إلى أخر

أ- مفهوم عقد الفيديك:

جاء هذا النوع من العقود النموذجية في مجال الاستثمار في عقود المقاولات نتيجة للجهود التي بذلتها البنك الدولي. و قد صدر لهذا النوع من العقد عدة طبعات، كان أخرها طبعة عام 1999، كما يبين وظيفة المهندس الاستشاري، و أخيرا ينظم هذا العقد آليات تسوية المنازعات الناشئة عنه عن طريق الحل بالتفاوض و الحسم بالتحكيم التجاري وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية، و مقرها باريس.[17]

الفيديك هو الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، الذي يعد أول هيئة دولية تصدت لمسألة حل النزعات القضائية الناشئة عن عقود الإنشاءات الهندسية المدنية؛ حيث قام الفيديك في عام 1957م بوضع أول عقد نموذجي تضمن الشروط العقدية لهذا النوع من العقود تحت اسم الشروط العقدية لمقاولات أعمال الهندسة المدنية، التي أصبحت فيما بعد الشروط الوحيدة المتعارف عليها في عقود الإنشاءات، مما حدا بالبعض إطلاق اسم عقد الفيديك أو ما يعرف بالكتاب الأحمر عليه.

و الفيديك هو تجميع للأحرف الأولى للتسمية الفرنسية (FEDERATION INTERNATIONAL DES INGENIEURS CONSEILS) أي " الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين " وهو اتحاد يضم جمعيات المهندسين الاستشاريين في الدول المختلفة.
وانعقد المؤتمر التأسيسي للفيدك في العام 1913م في مدينة جنت (Ghent) في بلجيكا، بإسهام ثلاث جمعيات أوروبية للمهندسين الاستشاريين، وهي الجمعية البلجيكية (CICB)، والجمعية الفرنسية (CICF)، والجمعية السويسرية (ASIC).

وقام المؤسسون الأوائل للفيديك في المؤتمر التأسيسي بتبني أهداف ترسم السياسة العامة لتلك المنظمة، وحددوا الأهداف المرجوة من تشكيل الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، وقاموا بتشكيل لجان تعمل على تحقيق مستويات متقدمة في تنفيذ عقود الإنشاءات والتشييد، حيث تغطي اليوم عقود الفيديك وعلى نطاق واسع العديد من المشروعات الإنشائية حول العالم، إذ لا يستطيع أي مقاول أو متعهد أو مكتب هندسي ممارسة أعمال الإنشاء إلا بالالتزام بشروط عقد الفيديك الذي يقدمه طرف العقد الممثل في المالك.[18]

و يهدف الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين منذ نشأته إلى دراسة و حل جميع مشاكل المهندس الأعضاء، و إنشاء علاقات ودية بناءة بين المهندسين الاستشاريين، و تجميعهم من مختلف البلدان من خلال تأسيس جمعيات للمهندسين، و كذا بناء الأسس و القواعد التي تسمح بأداء أفضل لمهنتهم.[19]

و ما يكن استنتجه أن العقود النموذجية النمطية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين هي الأكثر إقبالا لدى جميع المتعاملين في معظم دول العالم و الأكثر انتشارا نظرا لما يتمتع به من قبول لدى جميع المتعاملين في مجال الإنشاءات، و هذا من الناحية العملية و التطبيقية لهذه العقود النموذجية.[20]

ب- النماذج العقدية المتعلقة بعقد فيديك

بعد أن صدر الفيديك عام 1995 طبعات مختلفة تتضمن أشكالا متباينة من عقود المقاولات، بدا الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في السعي نحو تطوير النماذج العقدية، حيث شكلت لجنة لصياغة العقود، و توحيد الشروط العامة و الخاصة،و تم صياغة العقود و تقسيمها على أساس المسؤول عن الأضرار و ليس على أساس نوعية الأعمال المتعاقد عليها. و في سبتمبر من عام 1999، اصدر الفيديك طبعة جديدة منقحة من نماذجه العقدية، و تضمنت نماذج جديدة للشروط العقدية النموذجية، و قد أطلق على مجموع تلك النماذج العقدية مسمى قوس قزح الفيديك نسبة إلى تعدد ألوانها وهي :

أ- الكتاب الأحمر: و هو نموذج عقدي لشروط عقد التشييد، و للأعمال الهندسة التي يتولى صاحب العمل أو ممثله (المهندس) بتصميمها و إعداد المستندات بصرف النظر عن نوعية الأعمال التي يشملها العقد.

ب – الكتاب الأصفر: و هو نموذج عقدي لمقاولات الأعمال الصناعية، و التي تشمل أعمال الهندسة الميكانيكية و الكهربائية و التي يتم تصميمها من قبل المقاول، و يتولى عملية التوريد فيها وفقاً للمتطلبات رب العمل.

ج- الكتاب الفضي: و هو نموذج عقدي لشروط عقد مشروعات تسليم المفتاح و هو يلائم المشروعات التي تنشأ على أساس تسليم المفتاح، مثل مشروعات التنمية كبناء محطات الكهرباء أو المياه. و يتحمل المقاول كامل المسؤولية عن تصميم و التنفيذ للمشروع.

د- الكتاب الأخضر: و هو نموذج عقدي للمشروعات الصغرى سواء من حيث القيمة أو من حيث المدة.و يتولى تصميم تلك المشروعات إما صاحب العمل أو المقاول، أو يتم التصميم باشتراكهما معا.[21]

رابعا: أهمية شرط الثبات في عقود الاستثمار :

تتمحور هدف دراستنا لشرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار في محاولة تسليط الضوء على جانب من موضوع الاستثمار الأجنبي و مدى استقرار التشريع المعمول به أثناء التعاقد مع الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي ، وهو محاولة إبراز مفهوم هذا الشرط وأهمية استخدام هذا الشرط الذي يهدف إلى حماية الطرف المتعاقد مع الدولة من المخاطر التشريعية المتجددة و ضياع بعض حقوقه المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

1- مفهوم شرط الثبات التشريعي:

يطلق مصطلح شرط الثبات " Stabilisation Clause " على الشرط التعاقدي الذي يتم الاتفاق عليه بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، والذي بموجبه يتفق الطرفان على عدم تطبيق أي تعديل تشريعي لاحق للتعاقد على العلاقة العقدية بين الطرفين أو تعويض هذا المستثمر الأجنبي متى التزم بهذا التعديل وتسبب في حدوث أضرار اقتصادية له .عادة ما يتم الاتفاق على مثل هذه الشروط في العقود الزمنية الطويلة وعقود الاستثمار الدولية التي تخشي فيها الشركات الأجنبية المستثمرة من تأثر وضعها القانوني والمالي في البلد المضيف بتعديلات تشريعية لم تكن في الحسبان عند التعاقد .قد يتم الاتفاق في العقد على شروط ثبات تتعلق بالتزامات قانونية معينة مثل (تثبيت نسبة الضريبة المدفوعة أو التزامات تتعلق بمعايير السلامة البيئية)، كما قد يرد هذا الشرط بشكل عام ليشمل أية تعديلات تشريعية لاحقة تؤثر على التزم الشركة الأجنبية .

فلقد ورد في تقرير الأمم المتحدة الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في العام (2007) تعريف هذا الشرط - شرط الثبات التشريعي- على (أنه ذلك الشرط الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو إجراء جديد على العقد الذي تبرمه مع المستثمر الأجنبي) .كما يعرف أيضاً على أنه أداة قانونية يتم من خلالها حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر التشريع متى حاولت الدولة تعديل العقد بسن تشريع جديد، حيث تتم الحماية من خلال تجميد دور الدولة في التشريع في نطاق علاقتها الناظمة بهذا المستثمر الأجنبي.[22]

كما من يرى مفهوم أخر لشروط الثبات التشريعي : يقصد بشروط الثبات التشريعي بأنها أداة قانونية تتم من خلالها حماية المستثمر من مخاطر التشريع ، والتي تهدف إلى تجميد دور الدولة كسلطة تشريعية وطرف في العقد في نفس الوقت ، بمنعها من تغيير القواعد القانونية النافذة وقت إبرامه، حيث تتعهد الدولة بمقتضاها بعدم إصدار تشريعات جديدة تسري على العقد المبرم بينها وبين المستثمر المتعاقد معها على نحو يخل بالتوازن الاقتصادي للعقد ، ويترتب عليه الإضرار بالطرف الآخر المتعاقد (المستثمر)، إن هذه الشروط قد ترد بشكل مطلق لتشمل أي تعديلات أو تغييرات تشريعية لاحقة على إبرام العقد والتي تؤثر على حقوق المستثمر ، أو قد ترد بصورة محددة كالاتفاق على شروط ثبات تتعلق بالتزامات قانونية محددة.

وفي إطار العقود الدولية ومنها عقود الاستثمار ، فإن أطراف العلاقة العقدية يرغبون في تضمين العقد الاستثماري العديد من الشروط، ويدفع إلى ذلك أسباب عديدة تتنوع مع تنوع هذه الشروط ، ولعل من بين هذه الأسباب هو أن عقود الاستثمار تعتبر من العقود ذات المدة الطويلة، فان الطرف المتعاقد مع الدولة يحاول تأمين نفسه ضد الكثير من المخاطر التشريعية أو المشاكل التي تستجد من خلال التنفيذ الذي يستمر لمدة طويلة من الزمن ، ومن هذه الشروط هو شرط الثبات التشريعي الذي يجهد أطراف العلاقة التعاقدية في تضمينها عند إبرامهم لعقود الاستثمار[23]، وعليه فإن الاتفاق على إدراج مثل هذه الشروط يعتبر بمثابة تنازل من الدولة المضيفة لصالح المستثمر على جزء من سيادتها في مجال التشريع ، من خلال تعهدها بتحصينه من الخضوع لتطبيق أية تعديلات تشريعية لاحقة عليه قد تضر بمركزه الاقتصادي.[24]

2- دور شروط الثبات في الحد من المنازعات الاستثمار:

إن شروط الثبات تؤدي دورا مهماً في تحقيق التوازن العقدي ، حيث تهدف هذه الشروط إلى الحد من السلطة العامة للدولة في تعديل أو إلغاء العقد ؛ وذلك لحماية العقد من أن تطبق عليه أية إجراءات تشريعية أو إدارية بعد توقيعه [25]، ونظراً لأهمية شروط الثبات ودورها في الحد من المنازعات التي تنشأ عن الاستثمار ، فقد نصت بعض التشريعات الوطنية على مثل هذه الشروط ، ومن هذه التشريعات قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة (2014) ، حيث نصت المادة (9) منه على :

(أ- مع مراعاة ما ورد في هذا القانون ، تبقى الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو إعفاءات جمركية أو ضريبية بمقتضى أي تشريعات سابقة للاستثمار وأي قرارات صادرة بموجبها والنافذة قبل سريان هذا القانون مستفيدة من تلك الإعفاءات والمزايا حتى نهاية مدة الإعفاء الممنوح لها بموجب تلك التشريعات وبالشروط الواردة فيها ، و تستفيد الأنشطة الاقتصادية التي تمتعت بحوافز مرتبطة بضريبة الدخل بموجب تشريعات سابقة من الحوافز والمزايا الواردة في المادة (5) من هذا القانون ، ولهذه الغاية تمارس الهيئة مهام الجهات واللجان المختصة وفقاً لتلك التشريعات .

و كما يتجلى موقف قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006) من شرط الثبات ، فقد نصت المادة الثالثة عشرة على إنه : (أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقررة بموجبه) ،إن مضمون هذه المادة ينفي أي أثر رجعي لأي تعديل لقانون الاستثمار من شأنه تقليص أو إلغاء الضمانات المقررة للمستثمر بموجب هذا القانون ، بل وعلى العكس من ذلك إن المفهوم المخالف لهذا النص يمكن أن يحتمل تر تب الآثار الرجعية للتعديلات الجديدة للقانون بصورة تعزز من الضمانات أو تزيدها إذا ما نص المشرع على الأثر الرجعي ، وذلك بقرينة العبارة (أي أثر رجعي يمس الضمانات) ، فالأثر الرجعي المنفي هو المقيد بالمساس بالضمانات ، ومع انتفاء قيد المساس ينتفي الحكم كما هو واضح [26]، بالإضافة إلى ذلك فإن المادة المذكورة تنفي أي مساس في الضمانات التي يتمتع بها المستثمر عن صدور تعديلات على القانون ، ولكن عدم المساس مقيد بالفترة السابقة على صدور التعديل ، فإذا كان العقد الاستثماري في فترة التنفيذ وصدر تعديل معين فإن هذا وفقاً لنص المادة (30) يسري على المدة المتبقية الانتهاء العقد . ومن جانب آخر فإن التعديل

المادة (30) قد شملت التعديلات التي تصدر فقط في قانون الاستثمار ، ومع هذا فإن هناك بعض القوانين ذات عالقة وثيقة بالاستثمار وتسهم بشكل أو بآخر في تحديد الضمانات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر.

أما موقف قانون الاستثمار الجزائري من شروط الثبات التشريعي: لقد أقر قانون الاستثمار الجزائري هذا المبدأ حيث نص في المادة 15 منه على أنه [27]"لا تطبق المراجعات أو الإعفاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، مع العلم أن قانون الاستثمار الجديد حافظ على نفس المبدأ من خلال نص المادة 22 منه.[28] و جاءت فيها ما يلي:

(لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة).

فالغرض من إدراج شروط الثبات التشريعي هنا هو تحفيز المستثمرين الأجانب لإنشاء مشروعاتهم الاقتصادية ذات الأثر المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الأساس الذي قام عليه مبدأ الثبات التشريعي هو احترام مبدأ سلطان الإرادة بالإضافة إلى مسألة مراعاة الحقوق المكتسبة، إلا أن الجدل ثار حول هذا القيد الذي يمنع الدولة من تعديل تشريعاتها، وفي حقيقة الأمر، فإن التجميد الزمني لقانون الإرادة لا يمنع الدولة من ممارسة سلطتها التشريعية في تعديل القوانين التي تقتضيها المصلحة العامة مرتكزة على سيادتها، ولكن ينبغي عدم المساس بالمصالح الاقتصادية للمستثمر الأجنبي، و إلا كانت الدولة ملزمة بتعويض الطرف الآخر عن زيادة الأعباء الجديدة.[29]

و يمكن ملاحظته هو أن هذا التثبيت للنظام القانوني الذي يحكم العلاقة العقدية - الذي يحدث بفعل شروط الثبات - يعتبر الطريقة القانونية الأكثر تأثيراً من أجل ثبات النظام الذي تنشئه بنود عقود الاستثمار ، وفي ذات الوقت إن هذا التثبيت يمّكن أطراف العالقة التعاقدية من تجنب المنازعات النهائية التي تظهر في الغالب كنتيجة لظهور تشريع مستقبلي أو اتخاذ إجراء تنفيذي يزيد الضرائب أو يفرض التزامات أخرى تؤثر على التوازن المادي الذي استند إليه تصور التوازن العقدي.[30]

خاتمة:

من خلا ما سبق نستنتج أن عقد الإستثمار هو عبارة عن تقابل إرادتين من أجل إحداث أثر قانوني كبقية العقود، إلا أنه يختلف عنه الغاية من إبرامه، إذ يهدف إلى تجسيد الخطط التنموية للبلاد، إضافة إلى اختلافه من حيث طبيعة أطرافه ومراكزهم القانونية، وكذلك عقد الاستثمار هو من العقود التي تبرمها الدولة مع شخص من أشخاص القانون الخاص الأجنبي التي تتعلق بمباشرة الأنشطة التي تدخل في إطار خطط التنمية الاقتصادية للبلد ، نجد الدولة المضيفة أو أحد المؤسسات العمومية التابعة لها أو هيئات العامة كطرف أول و المستثمر الأجنبي (صاحب المشروع) سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا كطرف ثاني الذي يقع على عاتقه التزام بنقل كل الموارد الاقتصادية إلى الدولة المضيفة لاستغلالها في مشروعات على إقليمها، و عقود الاستثمار هي عدة نماذج قد أشرنا لعقدين فقط و هما عقد البوت (B.O.T) و عقد فيديك(FIDIC) .

لقد تجاوز موضوع عقود الاستثمار نظرا لأهميته حدود القانون الوطني للدول إلى القانون الدولي، حيث أصبح يعتبر موضوع من المواضيع التي يعنى بها القانون الدولي ويسعى إلى تنظيمها من اتفاقية دولية التي تعمل على تشجيع و ضمان الاستثمارات و المستثمرين، لأن تأثير هذا الموضوع وصل إلى الكثير من الميادين التي يختص بها هذا القانون، كما أن لعقود الاستثمار في الواقع عدة فوائد عملية كبيرة وتمنح كذالك عدة امتيازات كثيرة جدا لطرفي هذه العقود، ويمكن توظيف مزاياها لتحقيق مستويات كبيرة في النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية، لأن عقود الاستثمار ما هي إلا عقود التزام يكون محلها إما مرافق عامة، أو تقديم سلع وخدمات، وتشمل أيضا نقل التكنولوجيا الحديثة إلي الدول المحتاجة إليها.

نستنتج كذلك أن شرط الثبات فاعلية في حالة إدراجه كشرط من شروط عقود الاستثمار وتترتب عليه نتائج الدولة المتعاقدة تصل إلى إشارة مسؤولية الدولة المتعاقدة لعل إبرامها الالتزام بتعويض الطرف الأخر المتعاقد معها . و في حالة الإخلال بمثل هذا الشرط من شأنه أن يخلف بيئة طاردة للمستثمر الأجنبي الذي عادة ما يكون متمتعا بأهلية اقتصادية وقتية لا يقوى عليها الطرف الوطني .

الهوامش والمراجع:

1 - د. إبراهيم محمد القعود، الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار الدولية، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السابع، ديسمبر2015، ص 289، 290.
2 - عدلي محمد عبد الكريم، النظـام القـانوني للعقـود المبرمة بين الدول و ألأشخاص الأجنبية، رسالة دكتورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010 /2011، ص 19، 20.
3 - د. قصوري رفيقة، عيواج طالب،النظام القانوني لعقود الاستثمار الأجنبي مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لعزوز خنشلة ، العدد الخامس، جانفي 2016، ص 185،184.
4 - د .قصوري رفيقة، عيواج طالب ، نفس المرجع السابق ، ص189، 190.
5 - جلال وفاء محمدين، التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 27، 28.
6- المادة 25 من اتفاقية واشنطن، لسنة 1965 ، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95- 346 المتضمن المصادقة على اتفاقية الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ،الجريدة الرسمية، رقم 66
7- حسان نوفل، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، دار هومه, الجزائر2010 ، ص 42.
8- بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2006، ص 26.
9 - جلال وفاء محمدين، نفس المرجع السابق، ص 30.
10 - راجع المادة 25 من اتفاقية واشنطن، لسنة 1965.
11 - بشار محمد الأسعد، نفس المرجع السابق، ص 68،69 .
12 - جلال وفاء محمدين، نفس المرجع السابق، ص 31.
13 - جلال وفاء محمدين، نفس المرجع السابق، ص 34.
14 - فيصل شطناوي، النظام القانوني لعقد ألـ B.O.T وتسوية المنازعات الناشئة عنه في ظل التشريع الأردني، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية، المجلد 41 ، العدد1 ،2014، ص 291، 292.
15 - نوفان العقيل العجارمة،عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ل B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الأردني،مجلة دراسات، الشريعة والقانون،الجامعة الأردنية، عمان، المجلّد 04 ، ملحق، 2013، ص 1052، 1053.
16 - نوفان العقيل العجارمة، نفس المرجع السابق، ص 1052، 1053.
17 - لافي محمد درادكة ، أهمية التحكيم التجاري في ظل الاتفاقات والعقود الاستثمارية ومخاطره على التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة كإحدى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، المؤتمر السنوي التاسع عشر (الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة)، المنعقد بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 25- 27 أفريل 2011، ص 1359 .
18 - علي سعيد اليامي، فض المنازعات في عقود الفيديك، ملخص رسالة ماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،2011، ص 5.
19 - د. محمد محمد سادات. آليات تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الفيديك، المؤتمر الثامن عشر عقود البناء و التشييد بين القواعد القانونية التقليدية و النظم القانونية المستحدثة، كلية القانون بجامعة الإمارات العربية ، بتاريخ19 – 21 ابريل 2010 ، ص 593.
20 - عصام احمد البهجي، عقود الفيديك و آثرها على التزامات المقاول و المهندس و رب العمل، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2008، ص 27.
21 - د. محمد محمد سادات، نفس المرجع السابق ، ص 594، 595.

22 - محمود فياض، دور شرط الثبات التشريعي في حماية المستثمر الأجنبي في عقود الطاقة بين فرضيات النظرية وإشكالات التطبيق المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد، المنعقد بكلية القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 20- 2013/05/21، ص 606، 607.
23 - د. غسان عبيد محمد المعموري ، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم في عقود البترول ، بحرث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 172.
24 - د. باسم علوان طعمة، قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 في الميزان، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثاني، 2013، ص 23 .
25 - د. بشار محمد الأسعد ، نفس المرجع السابق ، ص 297.
26 - د. باسم علوان طعمة ، نفس المرجع السابق ، ص 22.
27 - أمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 02 أوت 2001 و المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47
28 - قانون رقم 09- 16 مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية،العدد 46.
29 - د. مسعودي يوسف، القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، بتاريخ 18 و 19 /11/ 2015 ، ص 11
30 - د. بشار محمد الأسعد ، المرجع السابق ، ص 299.

واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2001-2015): دراسة وصفية تحليلية

د. أبوبكر خوالد

جامعة باجي مختار – عنابة
khoualed_aboubaker@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الصكوك الإسلامية والدور الذي تلعبه هذه الصكوك في توفير السيولة للمستثمرين وتنمية الاقتصاد المحلي والدولي ككل، كما يهدف هذا البحث أيضا إلى تحليل واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم وذلك خلال الفترة (2001-2015)، ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي عبر مناقشة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بسوق الصكوك الإسلامية الدولية والمنشورة في آخر تقرير صادر عن هيئة السوق المالية الإسلامية العالمية (IIFM) في نسخته الخامسة المنشور في آذار/مارس (2016) والمعنون بـ: دراسة مفاهيمية لسوق الصكوك الإسلامية العالمية، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج وتوصيات مهمة والتي من الممكن في حال تطبيقها مساعدة كثير من الدول العربية والإسلامية على الولوج إلى سوق الصكوك الإسلامية الواعدة والاستفادة من مختلف مزاياها.

الكلمات المفتاحية:

الصكوك الإسلامية – المالية الإسلامية – السيولة – السوق المالية الإسلامية الدولية.

Abstract

This study aims to reorganize the nature of sukuk and the role played by these instruments to provide the liquidity to investors and the development of the local and international economy, this research also aims to analyze the reality of the global sukuk market during the period (2001-2015), To achieve the above objective the researcher used the descriptive analytical method through discussion and analysis of many indicators relating to global sukuk market published by the International Islamic Financial Market (IIFM) in the last sukuk report "5 th Edition" entitled: "A comprehensive study of the global sukuk market" published in March 2016, At the end the study has been reached to a number of conclusions and recommendations that could be assisted many Arabic and Islamic countries to entry in the sukuk market and benefit from these advantages.

Key Words

Sukuk – Islamic Finance – Liquidity – International Islamic Financial Market.

مقدمــة

لا يزال العالم اليوم يحاول الخروج بأقل الخسائر وبأسرع الطرق من إحدى أعنف الأزمات المالية والاقتصادية، إذ لا تزال العديد من المصارف والمؤسسات المالية تعلن إفلاسها وتوقفها عن العمل، وأصبح من الصعب على الدول والحكومات أن توفر السيولة الكافية لضمان بقاء هذه المصارف والمؤسسات، وفي اللحظات التي شك فيها العالم بأنظمته الاقتصادية وأدواته المالية، حظيت الصناعة المالية الإسلامية بنصيب جدير بالاهتمام في الدراسات الاقتصادية الغربية، هذه الدراسات عدلت العديد من التشريعات في كثير من المؤسسات المصرفية الغربية بما لا يمنع من تبني آليات وسياسات مالية إسلامية للحد من مخاطر هذه الأزمة. (زيتوني، 2010، 01)

وبالتوازي مع ذلك ظهرت عدة أدوات مالية إسلامية جديدة في قواميس المصارف والمؤسسات المالية والشركات العالمية استقطبت كثيرا من رؤوس الأموال الإسلامية وأثبتت وجودها ونجاحها في الساحة العالمية، وتعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من أبرز هذه الأدوات التي استطاعت أن تجد لنفسها مكانة في الأسواق المالية الدولية، كما أضحت تنافس السندات التقليدية الربوية، وقد تزايد الطلب عليها بصورة سريعة في كل من الدول الإسلامية والغربية على حد سواء.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

تعتبر الصكوك الإسلامية أحدى أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي عرفت رواجا منقطع النظير في السنوات الأخيرة، حيث استطاعت أن تفرض نفسها في أسواق الدول الإسلامية وحتى الغربية، وذلك لقدرتها على توفير حلول تمويلية متنوعة ومستقرة، ولتجسيدها لموارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية، مما يقلل من الآثار التضخمية ويحد من إمكانية حدوث الأزمات المالية.

وتلعب الصكوك الإسلامية دورا بارزا في توفير التمويل اللازم وإدارة السيولة، فهي تعتبر من أهم أدوات التمويل الإسلامي الواعدة، والتي شهدت نموا وانتشارا سريعا خلال فترة وجيزة حتى أصبحت الأداة الأسرع نموا في السوق المالية الإسلامية.

وتأسيسا على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة في محاولة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- فيما يتمثل واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2001-2015) ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بغرض الإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تعتبر الصكوك الإسلامية أدوات مالية فعالة في توفير السيولة اللازمة لتنمية الاقتصاد المحلي والدولي.

الفرضية الثانية: تشهد صناعة الصكوك الإسلامية في العالم حاليا نموا سريعا ومتواصلا وتنوعا ثريا من حيث الأشكال وجهات الإصدار والعملات.

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الصكوك الإسلامية في حد ذاته، حيث:

- لاقت رواجا كبيرا وانتشارا واسعا كما أحدثت نقلة نوعية في الاقتصاد العالمي.

- تعتبر بمثابة سوق جديدة وواعدة مع أرباح مضمونة.

- نأيها عن الانعكاسات والخسائر التي لحقت بمختلف الأدوات التمويلية الكلاسيكية الأخرى جراء الأزمات المالية والاقتصادية.

- الدور الذي تلعبه في تقليص الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة عموما إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- توضيح ماهية الصكوك الإسلامية وفك الغموض عن مختلف أشكالها.

- إبراز أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي والمستثمر والاقتصاد ككل.

- الوقوف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العام حاليا.

- إثراء موضوع الصكوك الإسلامية بمرجع جديد ومن تم المساهمة في نشر ثقافتها.

خامسا: منهج ومصادر الدراسة

قامت هذه الدراسة أساسا على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة لأننا بصدد جمع وتوصيف وتحليل مجموعة من البيانات والحقائق المرتبطة بالصكوك الإسلامية وواقع صناعتها في العالم.

أما فيما يخص مصادر الحصول على المعلومات فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المؤتمرات، والملتقيات، والكتب، والدوريات، والأوراق البحثية، والرسائل الجامعية، ...، وغيرها في الجانب النظري لهذه الدراسة، أما في الجانب التحليلي فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على مختلف الإحصائيات والمؤشرات الصادرة عن هيئة السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) في آخر تقرير صادر عنها سنة (2015).

المحور الثاني: الدراسات السابقة

لقد أجرى الباحث مسحا لمختلف الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية، وقد تحصل الباحث على عدد كبير من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية بشكل عام، إلا أن الدراسات التي تناولت تحليل واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم تبقى محدودة، وفيما يلي نعرض أبرز هذه الدراسات:

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة (قنطقجي، 2009)

سعت هذه الدراسة إلى توضيح الدور التنموي الذي تلعبه صكوك الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد، ولتحقيق الهدف الرئيسي السابق ذكره قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول أساسية، حيث قام في الفصل الأول بعرض خلفية نظرية موسعة عن صكوك الاستثمار والأوراق المالية الكلاسيكية والفرق بينهما، أما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث بالتفصيل أنواع صكوك الاستثمار، في حين تم تخصيص الفصل الثالث لمناقشة واقع صكوك الاستثمار الإسلامية وحجم تداولها وآفاقها المستقبلية، أما الفصل الرابع والأخير فقد تم تخصيصه بالكامل لمناقشة الدور التنموي للصكوك الإسلامية وتأثيراتها على الاقتصاد المحلي والعالمي، وعبر فصول دراسته تمكن الباحث في الأخير من صياغة عدة اقتراحات مهمة أبرزها ضرورة بذل المزيد من الجهود للترويج لنشر ثقافة الصكوك الإسلامية مع ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد عليها في مجال استقطاب وتوظيف الموارد.

2- دراسة (براضية، 2010)

حاول الباحث من خلال دراسته هذه معرفة الحلول التي تتيحها آلية التصكيك الإسلامي للتغلب على مشكلة إدارة السيولة ومخاطرها في المصارف الإسلامية، ولتحقيق الهدف السابق ذكره قسم الباحث دراسته هذه إلى أربعة فصول، الفصل الأول تناول فيه الباحث بالتفصيل ماهية إدارة السيولة في المصارف الكلاسيكية (الربوية) والإسلامية على حد سواء، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة ومناقشة آليات التصكيك الاسلامي ومنتجاته، في حين تم تخصيص الفصل الثالث لإبراز الدور التفصيلي للصكوك الإسلامية في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، أما الفصل الرابع والأخير فقد قام فيه الباحث بدراسة واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم مع عرض تجربتان ناجحتان هما التجربة الماليزية والسودانية، وعبر محاور دراسته تمكن الباحث في الأخير من عرض مجموعة واسعة من التوصيات التي تساهم عموما في تفعيل تقنية التصكيك الإسلامي.

3- دراسة (مهداوي وآخرون، 2011)

هدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة واقع السوق المالية الإسلامية ومدى تطورها ومختلف آفاقها مع تحليل بعض التجارب الناجحة في مجال الصناعة المالية الإسلامية عبر عرض تجارب كل من: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، ماليزيا، والسودان، بالإضافة إلى تجارب الدول الغربية في كل من: المملكة المتحدة، سويسرا، ألمانيا، واللكسمبورج، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثات على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمن في البداية بعرض نظري لمختلف أدوات السوق المالية الإسلامية، تم عرضن تجارب إسلامية وغربية ناجحة في مجال التصكيك، لتقمن في الأخير بعرض مفصل لأبرز التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية حاليا، وفي الأخير فقد توصلت الباحثات إلى نتيجة جوهرية مفادها أن تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية لن يتم إلا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كافة جوانب الحياة ومنها الاقتصادية والمالية.

4- دراسة (بن عمارة، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية وأهم التحديات التي تواجهها، وكذا إبراز دور السوق المالية الإسلامية الدولية في تطوير هياكل الأدوات والعقود المالية وتأسيس سوق مالية ترتكز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولتحقيق أغراض الدراسة جاء هذا البحث ضمن قالب وصفي تحليلي تناولت فيه الباحثة عدة نقاط، حيث انطلقت بعرض خلفية نظرية موسعة عن الصكوك الإسلامية، تلتها بعرض تحديات ورؤية مستقبلية لتطوير سوق الصكوك الإسلامية، لتختتم دراستها بعرض موسع لتجربة السوق المالية الإسلامية الدولية ومقرها البحرين في تطوير وإرساء قواعد سوق مالية إسلامية فعالة، وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها يتطلب تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية حديثة وتشجيع تسويقها والابتعاد عن محاكاة الأدوات المالية الكلاسيكية.

5- دراسة (محمد وجعاز، 2015)

سعت هذه الدراسة عموما إلى إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه الصكوك الإسلامية وهو دورها في توفير السيولة (الدور التمويلي للصكوك) وذلك عبر عرض أبرز تجربة ناجحة في هذا المجال وهي التجربة الماليزية، ولتحقيق الهدف السابق ذكره انطلق الباحثان من فرضية أساسية مفادها أن المصارف الإسلامية تؤدي دورا مهما في تمويل المشاريع التنموية بواسطة الصكوك الإسلامية، وبغية التحقق من صحة هذه الفرضية قسم الباحثان دراستهما إلى ثلاثة محاور أساسية انطلاقا من عرض إطار مفاهيمي موسع للصكوك الإسلامية، مرورا بعرض مفصل لتطور المصارف الإسلامية في ماليزيا، وصولا إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية في ماليزيا من خلال إصدار الصكوك الإسلامية، وعبر مختلف محاور دراستهما تمكن الباحثان في الأخير من التوصل إلى عدة نتائج تم صياغتها على شكل نقاط قوة التجربة الماليزية في مجال الصكوك الإسلامية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Abdel-Khalek and Richardson, 2007)

هدفت هذه الدراسة عموما إلى توضيح الآفاق الجديدة للتمويل بالصكوك الإسلامية في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، ولتحقيق الهدف الرئيسي السابق الذكر قام الباحثان بتقسيم دراستهما إلى خمس محاور أساسية، حيث تم تخصيص المحور الأول لتقديم مجموعة من الأساسيات النظرية المتعلقة بنظام التمويل الإسلامي والصكوك الإسلامية، أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لتحليل واقع سوق الصكوك الإسلامية خلال تلك الفترة (ما بعد سنة 2006)، وفي المحور الثالث قام الباحثان بمناقشة مختلف الجوانب القانونية والتشريعية المتعلقة بإصدار وإدارة الصكوك في الدول الإسلامية والغير إسلامية، أما المحورين الرابع والخامس فقد تم تخصيصهما لدراسة قضية تمويل بالصكوك لمشاريع البترول والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (2006) بقيمة (165.7) مليون $ كأول تجربة لإصدار الصكوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلص الباحثان في الأخير إلى توقع رواج سوق الصكوك الإسلامية في العالم مستقبلا مع اعتبارها بمثابة سوق واعدة للتمويل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

2- دراسة (Wilson, 2008)

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل لمختلف أشكال الصكوك الإسلامية المبتكرة في إطار الهندسة المالية وذلك بالتركيز على صكوك السلم والإجارة والمشاركة، هذا بالإضافة إلى تقديم تحليل لواقع صناعة هذه الصكوك في العالم، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات والإحصائيات الخاصة بحجم الصكوك الإسلامية المصدرة وبالدول المصدرة لها وبعملات إصدارها وبأبرز الشركات المصدرة لها وذلك خلال عام (2005)، كما قام الباحث بإجراء مقارنة موجزة بين كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا في هذا المجال، وقد خلص الباحث في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها

أن الشركات ذات الغرض الخاص (SPV) تعد عنصرا أساسيا لنجاح عملية إصدار وإدارة الصكوك، كما أن استخدام معايير التسعير على أساس الناتج المحلي الإجمالي قد أدى إلى مزيد من الاستقرار في مدفوعات الديون السيادية في السعودية ولكن لم يظهر ذلك في ماليزيا، بالإضافة إلى ضرورة قيام الوزارات المالية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية بمراجعة سياساتها التمويلية والتفتح أكثر على سوق الصكوك الإسلامية السيادية.

3- دراسة (Mohamad et al, 2010)

سعت هذه الدراسة إلى تحليل مختلف التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه سوق الصكوك الإسلامية خصوصا بعد النمو العالمي المتزايد لمختلف أدوات التمويل الإسلامي بشكل عام والصكوك الاسلامية بشكل خاص، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة قسم الباحثون دراستهم هذه إلى أربعة محاور أساسية، فالمحور الأول تم تخصيصه لتقديم نبذة موجزة عن تاريخ التمويل الإسلامي في العالم بشكل عام وفي ماليزيا بشكل خاص، أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لتحليل الرواج الكبير لمختلف أدوات التمويل الإسلامي في العالم حيث وصفه الباحثون بأنه "الانفجار العالمي للصكوك"، أما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لمناقشة مختلف أساسيات الصكوك الإسلامية وأشكالها، فيما تم تخصيص المحور الرابع والأخير لتقديم نظرة شاملة عن واقع وتحديات صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال سنة (2007) وما بعدها مع عرض موجز لأبرز تجارب التصكيك الإسلامي في كل من: ماليزيا، باكستان، قطر، البحرين، الإمارات العربية، والولايات المتحدة، وفي الأخير أشار الباحثون إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه حكومات الدول الإسلامية في رسم سياسات فعالة لسوق الصكوك الإسلامية.

4- دراسة (Alvi, 2012)

هدفت هذه الدراسة عموما إلى تقديم نظرة شاملة عن واقع صناعة الصكوك الإسلامية واتجاهاتها المستقبلية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تناولت الباحثة عدة نقاط أبرزها: ماهية السوق الإسلامية الدولية وأهميتها بالنسبة للصناعة المالية واتجاهاتها المستقبلية في القسم الأول من الدراسة، أما القسم الثاني فقد قامت فيه الباحثة بتحليل واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2001-2012) وذلك من خلال دراسة عدة مؤشرات أبرزها: هيكلة الصكوك المصدرة محليا وعالميا وأشكالها، الجهات المصدرة للصكوك الإسلامية (سيادية، شركات، شبه سيادية)، إجمالي حجم الصكوك المصدرة، تقسيم الصكوك الإسلامية حسب المناطق وحسب الدول المصدرة لها وحسب عملات إصدارها وتواريخ إصدارها (أقل من سنة، من 2-5 سنوات، 10 سنوات، ...، وغيرها)، لتختتم الباحثة دراستها هذه بعرض آفاق جديدة لنمو سوق الصكوك الإسلامية مستقبلا.

5- دراسة (Abdul Rauf, 2013)

هدفت هذه الدراسة عموما إلى الوقوف على واقع وطبيعة صناعة الصكوك الإسلامية في العالم والدور المرتقب لهذه السوق والمساهمة في تقديم معلومات مفيدة حول هذا الموضوع لذوي المصلحة في سوق الصكوك، كما سعت هذه الدراسة أيضا إلى إبراز أهمية الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كبدائل عن السندات التقليدية الربوية، ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر اعتمد الباحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي عبر تجميع مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات حول إجمالي الصكوك المصدرة، والدول المصدرة لها، وعملات إصدارها، وطبيعة هذه الصكوك وذلك خلال الفترة (2002-2012)، وقد خلص الباحث إلى أن الصكوك الإسلامية من المتوقع أن تشغل حيزا أكبر في المستقبل كأدوات مالية رائدة وذلك نظرا لاستبعادها لعدة سلبيات كالغرر (عدم اليقين)، الربا (أسعار الفائدة)، الميسر (المقامرة)، بالإضافة إلى الدعم والانتشار الذي تحظى به هذه الصكوك في الأسواق الماليزية والخليجية.

المحور الثالث: الإطار النظري للدراسة

أولا: نشأة وتطور الصكوك الإسلامية

لقد ازدهرت الصكوك الإسلامية في العصر العباسي بشكل كبير من خلال ما أطلق عليه بالسفتجة في ذلك الوقت، وكانت السفاتج تقوم بدور الحوالات أو الشيكات في وقتنا الحاضر، فالسفتجة هي أن يعطي شخص لآخر مالا، وللآخذ مال في بلد المعطي، فيوفيه ماله في المكان الذي يقصده، وقد انتشرت هذه السفاتج بشكل كبير في العصر العباسي، وقد لجأ الولاة في البداية إلى هذا الأسلوب في إرسال ما زاد من دخول ولاياتهم، ففي عام (313) ه أرسل والي مصر والشام سفاتج بقيمة (147000) دينار إلى بغداد، كما استخدمت السفتجة من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابة السفاتج إلى وكلائهم. (حطاب، 2009، 09)

أما حديثا فتعود نشأة الصكوك إلى سنة (1974) م وذلك بعد بدء عمليات أول بنك إسلامي في ماليزيا وهو (بنك إسلام ماليزيا) اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف هذا البنك عن تملك السندات الحكومية أو سندات الخزانة كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا.

تم جاء طرح مشروع (سندات المقارضة) من قبل الدكتور سامي حمود (المدير العام لمركز البركة للبحوث والاستشارات بعمان)كبديل إسلامي عن سندات القروض المحرمة، وهي سندات تعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصا شائعة في رأس مال المضاربة متساوية القيمة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من إيجاب وقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح، ولا ضمان لرأس المال من قبل العامل، بل يضمنه طرف ثالث مثل الدولة بحيث لا يتعرض للخسارة.

ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم (5) بتاريخ 04 آب/ أوت (1988)، بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار، ففتح الباب أمام الشركات الإسلامية لتبني هذه الصيغ الناشئة، فبدأت التجربة الخليجية بالانطلاق، ففي عام (2001) أصدرت مؤسسة نقد البحرين لأول مرة سندات حكومية اعتبرتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغت قيمة هذا الإصدار (25) مليون $ أمريكي، كما اعتمدت المؤسسة صيغة بيع السلم عند إصدار هذه السندات.(قنطقجي، 2009، 27)

ومنذ ذلك الحين بدأت سوق الصكوك الإسلامية تلقى رواجا وانتشارا في كثير من الدول الإسلامية وحتى الغربية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان، ...، وغيرها، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة (2008) والتي زادت من رواج هذه الأداة بصفة خاصة، ومختلف أدوات التمويل الإسلامي بصفة عامة، وذلك بفعل كفاءتها وعدم تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثانيا: مفهوم الصكوك الإسلامية

إن أصل مصطلح "الصكوك" "Sukuk" أو "الصكاك" هو جمع لكلمة "صك" والتي تعني الوثيقة أو الورقة التي تتضمن إثباتا لحق من الحقوق (علي ميرة، 2008، 06)، وبذلك يكون لحاملها الحق في ملكية جزء مشاع لمحتويات وعاء هذه الصكوك من أصول ونقود وديون والتزامات ومنافع وخدمات. (المنبع، 2010، 01)

أما فيما يخص تعريف الصكوك الإسلامية فقد عرف وضع تعريف شامل لها اختلافا كبيرا لذلك فسنقوم بعرض أبرز التعريفات المقدمة من طرف الهيئات الإسلامية المتخصصة، حيث:

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الصكوك الإسلامية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في مجهودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله". (هيئة المحاسبة والمراجعة للهيئات المالية الإسلامية، 2010، 238)

- في حين عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي الصكوك الإسلامية على أنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه". (مجمع الفقه الإسلامي، 2009، 09)

وعموما يمكن تبني التعريف الموجز الذي قدمه (خصاونة، 2006، 246) كتعريف شامل للصكوك الإسلامية حيث عرفها بأنها: "تحويل الأصول المالية المقبولة شرعا غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، استنادا إلى ضمانات عينية أو مالية".

وبناءا على التعريفات السابقة الذكر نستطيع استنتاج أبرز خصائص الصكوك الإسلامية فيما يلي: (صالح، 2012، 10)

1- الصكوك عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها في الموجودات الصادرة بموجبها.

2- يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

3- تمثل الصكوك حصص ملكية شائعة في موجودات قائمة أو يتعين إيجادها أو منافع، ولا تمثل دينا على مصدرها.

4- الصك الإسلامي يعطى حامله حصة من الربح إن وجدت.

5- الصك الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة.

6- الصك الإسلامي يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعادة يتم تحديدها مسبقا.

7- يستند الصك الإسلامي إلى عقد شرعي يؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك.

8- انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك).

ويرى كثير من الباحثين أن الصكوك الإسلامية هي في الواقع سندات كلاسيكية بصبغة إسلامية (Ali, 2011, 07)، وبذلك تكون عملية التصكيك مرادفة لعملية التوريق في الفكر المالي الكلاسيكي، لكن الباحث يتحفظ على هذا الوصف باعتبار وجود كثير من الفروقات الجوهرية بين عمليتي التوريق والتصكيك، فالأولى تقوم على تبادل الأوراق بالنقود وبيع الديون والربا، والثانية تقوم على أساس تبادل الأصول بالنقود وبالتالي بيع الأصول والربح الناتج عن إيراداتها، وبالتالي نجد أنه يوجد هناك اختلافات كبيرة بين الصكوك الإسلامية والسندات الكلاسيكية والتي نوجزها في الجدول (01):

الجدول (01) : الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات

الصك الإسلامي	السند
المشاركة في ملكية الموجودات التي تمتلكها الصكوك	حامل السند لا يمت بصلة لملكية الأصول المالية للشركة
المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المشروع على حد سواء	حامل السند لا يتحمل أية خسارة تلحق بالشركة، وأرباحه ناتجة عن سعر الفائدة (الربا).
الصك يمثل سهما ماليا في الأصول والمنافع والحقوق	حق السند يمثل حصة في التمويل المالي التقليدي
الصك يعتبر دليلا وبرهانا على نقل الملكية في عمليتي البيع والشراء	السند لا يعني نقل الملكية بالحصة بل المبلغ النقدي
مدة الصك هي مدة استمرارية المشروع المعني أو النشاط وتنتهي بانتهائه	المدة لا ترتبط بالمشروع، وقد تزيد أو تنقص عن فترة المشروع
نشرة الإصدار تتضمن القواعد الشرعية التي يجب مراعاتها ومن يخالفها يتحمل المسؤولية	لا تتضمن نشرة الإصدار ضوابط شرعية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (عيد، 2013، 10)

ثالثا: أشكال الصكوك الإسلامية

تتخذ الصكوك الإسلامية أشكالا كثيرة ومتنوعة وتتعدد بتعدد آليات إصدارها، ويمكن إيجاز أبرز أشكال وأنواع الصكوك الإسلامية فيما يلي: (ناصر وبن زيد، 2012، 03 - 04) (دوابة، 2010، 07- 11) (Nevi, 2012, 04- 06) (Mohamad et al, 2010, 09-11)

1- صكوك الإجارة : يمكن تعريفها على أنها أوراق مالية ذات قيمة متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد، قابلة للتداول بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عمليات الاستثمار على أساس عقد الإجارة حتى تاريخ تصفية المشروع، وتنقسم صكوك الإجارة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في صكوك :ملكية الموجودات(الأعيان)، وملكية المنافع، وملكية الخدمات.

2- صكوك السلم : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

3- صكوك الاستصناع : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

4- صكوك المرابحة : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.

5- صكوك المشاركة :هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

6- صكوك المضاربة : هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية.

7- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

8- صكوك المساقاة : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

9- صكوك المغارسة : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

10- صكوك الوكالة : هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

رابعا: أهمية الصكوك الإسلامية

توفر عملية التصكيك مزايا عديدة للمتعاملين فيها، يمكن تقسيمها كما يلي: (صالح، 2008، 10- 14) (زيتوني، 2010، 04 – 05)

1- بالنسبة للمصدر الأصلي (Originator)

- تساعد عملية التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها.

- يضاعف التصكيك من قدرة المؤسسات على خلق الأموال وتوفير السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة.

- يعتبر التصكيك الإسلامي وسيلة جيدة لتنويع مصادر التمويل وإدارة المخاطر نظرا لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محدودة.

2- أهمية التصكيك بالنسبة للمستثمرين (Investors)

- يعد التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بعملية الاقتراض الكلاسيكية وذلك لقلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالصك المصدر.

- تتميز عملية التصكيك الإسلامي بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث أنها تتمتع بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة يمكن التنبؤ بها.

- توفر تقنية التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.

3- بالنسبة للاقتصاد الكلي (Economy)

- تقوم تقنية التصكيك الإسلامي بدور هام في تعبئة الموارد التي كانت مكتنزة والرفع من معدلات الادخار والاستثمار.

- تعدد منتجات التصكيك الإسلامي وبالتالي ملاءمتها لقطاعات اقتصادية واسعة.

- توفير التمويلات اللازمة لمشاريع البنى التحتية.

- معالجة قصور التمويل الحكومي، حيث تساهم تقنية التصكيك الإسلامي في نقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري بمشروعات البنية الأساسية إلى عاتق القطاع الخاص.

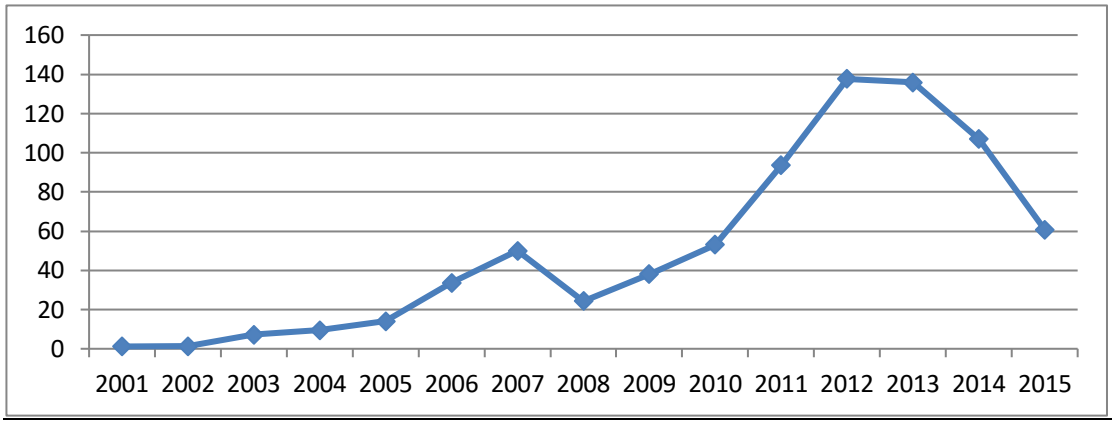
المحور الرابع: الإطار التحليلي للدراسة

للوقوف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم حاليا فسنقوم بدراسة وتحليل أهم مؤشراتها الصادرة عن هيئة السوق المالية الإسلامية العالمية (IIFM) وذلك حسب آخر تقرير صادر عن هذه الهيئة في نسخته الخامسة (2015)، وذلك كما يلي:

أولا: تطور الحجم الإجمالي للصكوك المصدرة في العالم خلال الفترة (2001-2015)

يمكن توضيح الحجم الإجمالي للصكوك الإسلامية المصدرة في العالم خلال هذه الفترة في الشكل (01) أدناه:

الشكل (01) : تطور الحجم الإجمالي للصكوك المصدرة في العالم خلال الفترة (2001-2015)



Source : (IIFM, 2015, 05)

ولتفسير الشكل البياني الموضح أعلاه فسنقوم بتجزئته إلى أربع فترات زمنية وذلك كما يلي:

1- الفترة (2001-2007): نلاحظ نموا سريعا ومتواصلا في حجم الصكوك الإسلامية المصدرة إذ انتقلت قيمتها من (1.172) مليون $ سنة (2001) إلى (50,041) مليون $ سنة (2007) إذ تضاعفت قيمتها تقريبا بـ (49) مرة خلال سبع سنوات فقط، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، الأمر الذي نتج عنه تحقيق كثير من البلدان المصدرة لهذه الصكوك كدول مجلس التعاون الخليجي، ماليزيا، اندونيسيا، سلطنة بروناي، ...، وغيرها لمعدلات نمو اقتصادية عالية، وبالتالي المزيد من الإنفاق على مشاريع البنى التحتية وقطاع البناء والعمار، مما يستلزم مبالغ مالية ضخمة يعجز التمويل الكلاسيكي لوحده عن توفيرها، الأمر الذي ساهم في زيادة التوجه نحو التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية.

2- الفترة (2008-2009): مع بداية سنة (2008) نلاحظ الانخفاض الواضح في حجم الصكوك الإسلامية المصدرة، إذ انخفضت قيمتها إلى (24.337) مليون $ و(38.070) مليون $ سنتي (2008) و(2009) على التوالي وذلك بعدما كانت قيمتها (50.041) مليون $ سنة (2007)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية أو ما يعرف بأزمة الرهون العقارية الأمريكية التي استفحلت تبعاتها في تلك الفترة بالذات ومست كافة دول العالم بفعل الترابط الاقتصادي والعولمة.

3- الفترة (2010-2013): في هذه الفترة عاد حجم الصكوك الإسلامية المصدرة للارتفاع من جديد إلى أن بلغ مستويات عالية جدا حيث انتقلت قيمتها من (53.125) مليون $ سنة (2010) لتبلغ (137.599) مليون $ سنة (2012)، ويرجع ذلك إلى تواصل انتعاش اقتصاديات الدول النفطية المصدرة لهذه الصكوك وكذلك للدور الايجابي الذي لعبته الأزمة المالية العالمية (2008) في نمو الاتجاه نحو التعامل بالصكوك الإسلامية كبديل عن الطرق التمويلية الكلاسيكية، حيث لم يعد إصدار هذه الصكوك وتداولها حكرا على الدول الإسلامية فحسب، بل انتقل إلى كثير من الدول الغربية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة، ...، وغيرها.

4- الفترة (2014-2015): نلاحظ أنه خلال هذه الفترة قد سجل حجم الصكوك الإسلامية المصدرة انخفاضا كبيرا، إذ انخفضت قيمته إلى (106.960) مليون $ ثم إلى (60.639) مليون $ سنتي (2014) و(2015) على التوالي بعدما كانت قيمتها (135.870) مليون $ سنة (2013)، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التراجع الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال

هذه الفترة وحتى يومنا الحالي، وهذا ما أثر سلبا على جل الدول النفطية المصدرة لهذه الصكوك عبر تخفيض الإنفاق العام وتقليص مشاريع البنى التحتية والتشييد، وبالتالي تقليص اللجوء إلى مختلف مصادر التمويل بما فيها الصكوك الإسلامية.

وجدير بالذكر أن نشير في الأخير إلى أن قيمة إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة خلال الفترة (2001-2015) قد بلغ (767.099) مليون $، (80.60%) منها أي بقيمة (618.255) مليون $ هي صكوك محلية، و(19.40%) منها أي بقيمة (148.824) مليون $ هي صكوك عالمية.

ثانيا: توزيع حجم الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة (طبيعة الإصدار)

يمكن توضيح توزيع حجم الصكوك الإسلامية المصدرة حسب الجهة المصدرة لها (حكومية أو سيادية، شركات، شبه حكومية أو شبه سيادية) في الجدول (02) أدناه:

الجدول (02) : توزيع حجم الصكوك المصدرة حسب طبيعة الإصدار خلال الفترة (2001-2015)

طبيعة الإصدار	قيمة الإصدارات (مليون $)	النسبة (%)
صكوك إسلامية سيادية	437.031	56.97
صكوك إسلامية صادرة عن الشركات	255.077	33.25
صكوك إسلامية شبه سيادية	74.992	9.78
المجموع	767.099	100

Source : (IIFM, 2015, 15)

والملاحظ من الجدول (02) أعلاه أن إصدار الصكوك الإسلامية السيادية أو الحكومية يتفوق على بقية أنواع الإصدارات الأخرى بنسبة (56.97%) أي بقيمة تعادل (437.031) مليون $، مقابل نسبة (33.25%) أي ما يعادل (255.077) مليون $ للصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات والمؤسسات، و(9.78%) أي ما يعادل (74.992) مليون $ للصكوك الإسلامية شبه السيادية.

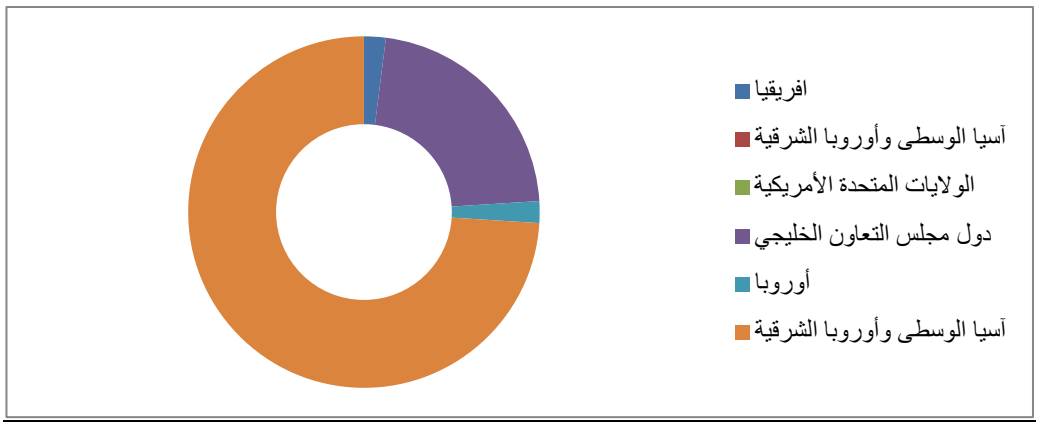
وبشكل أكثر تفصيلا فلو أخذنا الصكوك الإسلامية المحلية المصدرة خلال الفترة (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015) فنجد أن جهة الإصدار الغالبة فيها هي الصكوك السيادية بنسبة (58%) وبقيمة (23.174) مليون $، مقابل (37%) بقيمة (14.869) مليون $ للصكوك الصادرة عن الشركات، وأخيرا الصكوك الإسلامية الشبه سيادية بنسبة (5%) وبقيمة (1.170) مليون $، ومن جهة أخرى فلو أخذنا الصكوك الإسلامية العالمية المصدرة خلال الفترة (كانون الثاني/جانفي2015- كانون الأول/ديسمبر2015) فنجد أن جهة الإصدار الغالبة فيها هي الصكوك الشبه سيادية بنسبة (43%) وبقيمة (9.060) مليون $، مقابل (39%) أي بقيمة (8.017) مليون $ للصكوك الصادرة عن الشركات، وأخيرا الصكوك الإسلامية السيادية بنسبة (18%) أي بقيمة (3.803) مليون $.

وتأسيسا على ما سبق ذكره يتضح أن الدول والحكومات تعتبر اللاعب الرئيسي في مجال إصدار الصكوك الإسلامية المحلية ذات الحصة الأكبر في السوق، وذلك بهدف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل إنفاق الحكومات على مختلف المشاريع التنموية والبنى التحتية وقطاع البناء والتشييد، أما الصكوك الإسلامية العالمية فأغلبها صكوك شبه سيادية صادرة عن الهيئات والشركات المملوكة للقطاع العام ومن أمثلتها الصكوك التي تصدرها شركة سابك وشركة الكهرباء السعوديتين، أيضا نلمس حصة معتبرة للصكوك التي تصدرها الشركات الغير تابعة للقطاع العام في النصيب الإجمالي للصكوك العالمية والمحلية المصدرة على حد سواء.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصكوك الإسلامية المصدرة

عموما يمكن توضيح التوزيع الجغرافي لإجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة خلال الفترة الراهنة في الشكل (02) أدناه:

الشكل (02) : التوزيع الجغرافي لإجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة خلال الفترة (2001-2015)



Source: (IIFM, 2015, 33)

ومن الشكل (02) أعلاه تتضح سيطرة منطقة آسيا على إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة بنسبة (74%) وبقيمة (566.602) مليون $، تليها منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة (22%) وبقيمة (168.903) مليون $، ثم منطقة إفريقيا بنسبة (2%) وبقيمة (17.494) مليون $، نفس النسبة السابقة تحصلت عليها منطقة أوروبا بقيمة (12.657) مليون $، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (0.18%) وبقيمة (1.367) مليون $، وأخيرا منطقة آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية بنسبة (0.01%) وبقيمة (77) مليار $.

وبالتفصيل يمكن توضيح أبرز الدول المصدرة للصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة الراهنة في الجدول (03) أدناه:

الجدول (03) : ترتيب العشر دول الأوائل المصدرة للصكوك الإسلامية خلال الفترة (2001-2015)

الترتيب العالمي	الدولة	النسبة (%)
1	ماليزيا	67.34
2	الإمارات العربية المتحدة	8.09
3	السعودية	7.75
4	اندونيسيا	3.70
5	قطر	3.04
6	البحرين	2.66
7	السودان	2.12
8	تركيا	1.45
9	باكستان	1.24
10	الصين	1.03

Source: (IIFM, 2015, 33)

من الجدول (03) أعلاه يتضح أن أكبر بلد مصدر للصكوك الإسلامية في العالم هو ماليزيا التي تحتكر ما نسبته (67.34%) من هذه السوق، إذ تعد التجربة الماليزية من أبرز التجارب الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية، ويعود هذا النجاح إلى عدة عوامل أبرزها:

- سن ماليزيا لمجموعة هامة من القوانين التي تنظم عمل السوق المالية الإسلامية، وتحدد آليات العمل داخلها ومختلف أجهزة الرقابة الشرعية عليها.

- وجود سوق مالي إسلامي للتداول مع نظام إعفاءات ضريبية فعال جعل من البورصة الماليزية وجهة مفضلة لإدراج الصكوك الإسلامية المحلية والعالمية.

- قيام ماليزيا بتحرير سوق الصكوك الإسلامية سنة (2007) بما يسمح بالتداول من مختلف أنحاء العالم وبأي عملة من العملات، وهذا ما جعل السوق المالية الماليزية مركزا لتجميع السيولة عالميا.

- إنشاء ماليزيا لمراكز بحثية متخصصة في التمويل الإسلامي وضمن هذا الصدد قام البنك المركزي الماليزي بإنشاء الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.

وبعد ماليزيا تأتي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وفقي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة (8.09%) من إجمالي الصكوك، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (7.75%)، ثم قطر بنسبة (3.04%)، ثم البحرين بنسبة (2.66%)، كما تتواجد كل من الكويت وسلطنة عمان لكن بنسب ضئيلة جدا قدرت بـ (0.32%) و(0.10%) لكل دولة على التوالي، وبذلك تحتكر دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته (22%) من إجمالي سوق الصكوك الإسلامية، والتي تعتبر حصة معتبرة في هذه السوق، ويمكن إرجاع نجاح تجربة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة عوامل أبرزها:

- الدور البارز الذي لعبته الحكومات الخليجية في تأسيس المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي أضحت تلعب دورا مهما في تطوير السوق المالية الإسلامية الخليجية والعالمية.

- البيئة المحفزة لتطوير التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي والناتجة عن تنامي الطلب على مختلف أدوات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- زيادة السيولة وانتعاش أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي جراء الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية خلال السنوات الماضية.

- انفتاح التشريعات والقوانين في هذه البلدان الأمر الذي سمح بإنشاء منافذ إسلامية لمصارف عالمية كلاسيكية في بلدان المنطقة.

وبعد دول مجلس التعاون الخليجي تأتي كل من اندونيسيا بنسبة (3.70%)، ثم السودان بنسبة (2.12%) من إجمالي حجم الصكوك الإسلامية، حيث تعد التجربتان الإندونيسية والسودانية من التجارب الناجحة في مجال الصكوك الإسلامية وذلك بفعل الدور البارز الذي تلعبه حكومات هاتان الدولتان في إنجاح تجربة إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، ثم تأتي كل من تركيا وباكستان والصين بنسب (1.45%) و(1.24%) و(1.03%) على التوالي.

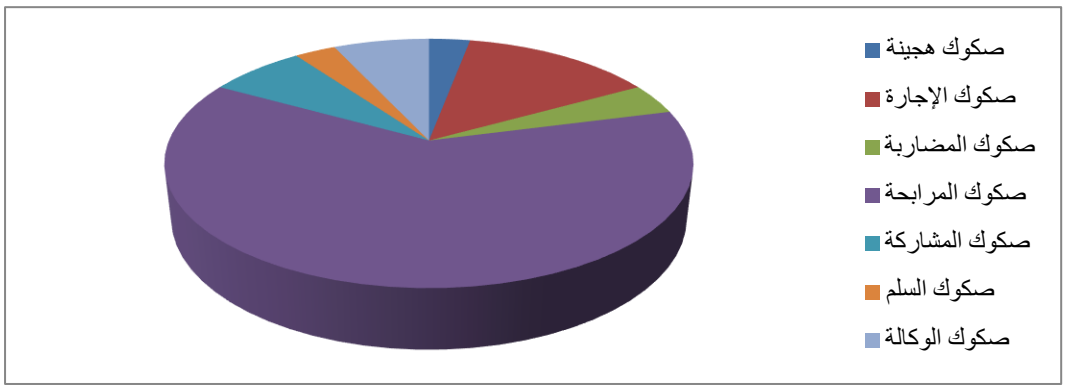
كما نسجل أيضا تواجد لعدة دول أخرى في مجال إصدار الصكوك الإسلامية لكن بنسب ضعيفة تقل عن (1%) وتشمل هذه الدول كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، بنغلادش، سلطنة بروناي، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هونغ كونغ، ساحل العاج، اليابان، كازاخستان، اللوكسمبورج، المملكة المتحدة، جنوب إفريقيا، سنغافورة، السينيغال، نيجيريا، وجزر المالديف.

والملاحظ أن إصدار الصكوك الإسلامية لم يعد حكرا على الدول الإسلامية والعربية فحسب، إذ يتضح أن كثيرا من الدول الغير إسلامية كالصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة، ...، وغيرها، تحاول قدر الإمكان الاستفادة من الطلب المتزايد على منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وذلك عن طريق لجوئها إلى عملية التصكيك الإسلامي لتمويل مؤسساتها التي تضررت كثيرا بفعل أزمة العقارات الأمريكية (2008)، كما قامت هذه الدول باتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتعديل تشريعاتها وقوانينها بالشكل الذي يمكنها من إدراج الصكوك الإسلامية ضمن أسواقها المالية بغية الاستفادة من مختلف مزاياها.

رابعا: هيكلة الصكوك الإسلامية المصدرة

لتوضيح هيكلة الصكوك الإسلامية التي يتم التعامل بها على مستوى السوق المالية الإسلامية، فسنقوم بعرض مختلف أشكال الصكوك الإسلامية التي يتم التعامل بها محليا وعالميا وذلك خلال الفترة (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015) وذلك في الشكلين (03) و(04) أدناه:

الشكل (03) : هيكلة الصكوك الإسلامية المحلية المصدرة خلال الفترة (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015)

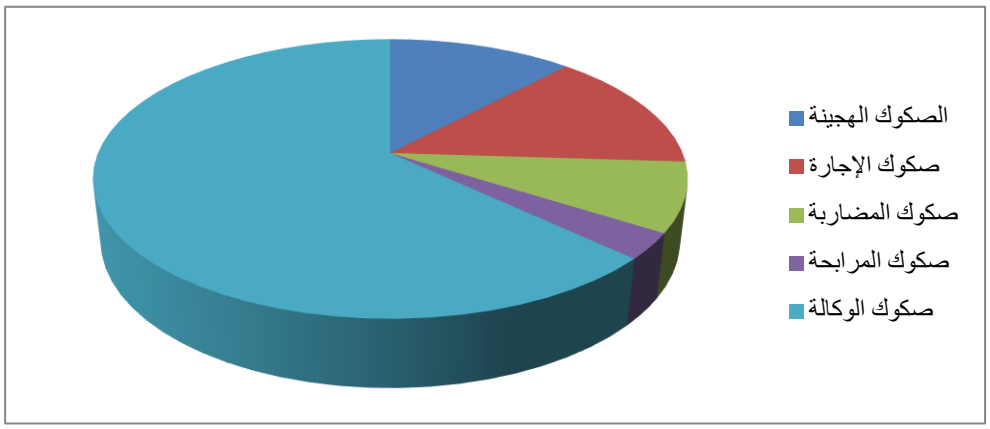


Source: (IIFM, 2015, 33)

من الشكل (03) الموضح أعلاه يتضح أن صكوك المرابحة تعد من أبرز الصكوك الإسلامية التي يتم التعامل بها محليا وذلك بنسبة تقدر بـ (62%)، تليها صكوك الإجارة بنسبة (14%)، ثم صكوك الوكالة وصكوك المشاركة بنسبة (7%) لكل منهما، ومن ثم صكوك المضاربة بنسبة (4%)، وأخيرا الصكوك الهجينة وصكوك السلم بنسبة (3%) لكل منها، وذلك خلال الفترة الممتدة من (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015)، ويمكن إرجاع تفوق صكوك المرابحة واحتلالها لأكبر حصة إلى أن هذه الصكوك تمكن حملتها من تملك أصول عينية موجودة من السلع، والبضائع، والمعدات، والعقارات، ...، وغيرها، وهي قابلة للتداول بأي قيمة بعد التملك، كما أنها مضمونة من الجهة المنشئة.

أما فيما يتعلق بالصكوك الإسلامية العالمية فيمكن توضيح هيكلتها خلال العام (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015) في الشكل (04) أدناه:

الشكل (04) : هيكلة الصكوك الإسلامية العالمية المصدرة خلال الفترة (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015)



Source: (IIFM, 2015, 29)

ومن الشكل (04) أعلاه يتضح أن صكوك الوكالة تعد من أبرز الصكوك الإسلامية التي يتم التعامل بها عالميا وذلك بنسبة تقدر بـ (63%)، تليها صكوك الإجارة بنسبة (14%)، ثم الصكوك الهجينة بنسبة (12%)، ومن ثم صكوك المضاربة بنسبة (8%)، وأخيرا صكوك المرابحة بنسبة (3%)، وذلك خلال الفترة الممتدة من (كانون الثاني/جانفي 2015- كانون الأول/ديسمبر 2015)،

ويمكن إرجاع تفوق صكوك المرابحة واحتلالها لأكبر حصة فضلا عن توفيرها للسيولة المطلوبة هو أنها تمثل الخيار الأنسب للمستثمرين الذين يتمكنون من خلالها بتفويض المصدر (الشركة ذات الغرض الخاص) بإتمام التعاقدات بالنيابة عنهم.

خامسا: توزيع إجمالي الصكوك الإسلامية حسب عملة إصدارها

يمكن توضيح توزيع إجمالي الصكوك الإسلامية حسب عملة إصدارها خلال الفترة (2001 – 2015) في الجدول (04) أدناه:

الجدول (04): توزيع الصكوك الإسلامية حسب عملة إصدارها خلال الفترة (2001 –2015) (العملات العشر الأوائل)

الرتبة	العملة	النسبة (%)
1	الرينقيت الماليزي	64
2	الدولار الأمريكي	18.31
3	الريال السعودي	4.70
4	الروبية الأندونيسية	2.66
5	الجنيه السوداني	2.10
6	الريال القطري	1.78
7	الدينار البحريني	1.65
8	الدرهم الإماراتي	1,07
9	الروبية الباكستانية	1.03
10	دولار سلطنة بروناي	1.03

Source : (IIFM, 2015, 31)

ومن الجدول (04) أعلاه يتضح أن أغلب الصكوك الإسلامية يتم إصدارها بالعملة الماليزية الرينقيت (Ringgit) ورمزه (MYR) وذلك بنسبة (64%) من إجمالي الصكوك المصدرة، ويعد ذلك أمرا طبيعيا على اعتبار احتكار ماليزيا لما يزيد عن (74%) من إجمالي سوق الصكوك الإسلامية، وبعد الرينقيت الماليزي يأتي الدولار الأمريكي (USD) بنسبة (18.31%)، يليه الريال السعودي (SAR) بنسبة (4.70%)، ثم الروبية الإندونيسية (IDR) بنسبة (2.66%)، ثم الجنيه السوداني (SDG) بنسبة (2.10%)، ثم الريال القطري (QAR) بنسبة (1.78%)، يليه الدينار البحريني (BHD) بنسبة (1.65%)، ثم الدرهم الإماراتي (AED) بنسبة (1.07)، ثم الروبية الباكستانية (PKR) ودولار سلطنة بروناي (BND) بنسبة (1.03) لكل منهما.

كما نسجل إصدارا ضئيلا للصكوك الإسلامية بعملات دول أخرى بنسبة تقل عن (1%) وتشمل هذه العملات: تاكا بنغلادش (BDT)، اليوان الصيني (CNY)، اليورو (EUR)، الجنيه البريطاني (GBP)، دالاسي الغامبي (GMD)، الدينار الأردني (JOD)، الروفية المالديفية (MVR)، الدينار الكويتي (KWD)، الفرنك الإفريقي (CFA francs)، الريال اليمني (YER)، الليرة التركية (TRY)، الريال العماني (OMR)، نايرا نيجيريا (NGN).

والملاحظ من مختلف الإحصائيات السابقة أن الدولار الأمريكي يمثل ما نسبته (18.31%) فقط من التعاملات في سوق الصكوك الإسلامية، وهذا يعد مؤشرا جيدا في سبيل فك الارتباط بالدولار وإلغاء هيمنته على معظم صفقات ومشاريع البنى التحتية في البلدان الإسلامية تمهيدا لخلق الاستقلالية والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان الإسلامية بسبب سيطرة الدولار الأمريكي على كافة مفاصل الحياة فيها، وهذا ما من شأنه أيضا التمهيد لمشروع إصدار عملة موحدة تخلق استقلالية مالية واقتصادية للدول الإسلامية والعربية.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة

لقد اتضح لنا عبر هذه الدراسة الأهمية المتزايدة للصكوك الإسلامية باعتبارها بمثابة أوراق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعد بديلا شرعيا للسندات التقليدية الربوية، إضافة لكونها منتجا ماليا إسلاميا أصيلا، وقد برزت صناعة الصكوك الإسلامية بشكل واضح في الآونة الأخيرة والتي جاءت استجابة للتطورات البيئية المالية الدولية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي زادت من رواج هذه الأداة بصفة خاصة ونظام التمويل الإسلامي بصفة عامة.

وبالاستناد إلى ما تم تناوله من نقاط في الجانب النظري لهذه الدراسة فقد تمكن الباحث في الأخير من التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.

- تتعدد وتختلف أشكال الصكوك الإسلامية بتعدد واختلاف آليات إصدارها حيث نميز بين عدة أنواع أبرزها صكوك: الإجارة، السلم، الاستصناع، المرابحة، المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة، المغارسة، والوكالة، ...، وغيرها.

- تستند الصكوك الإسلامية إلى ارث شرعي متين وقابل للتطوير، مما جعل العديد من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية تعترف بها كأدوات مالية مستوفية لجميع الشروط الفنية للتعامل بها دوليا.

- تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا شرعيا عن السندات التقليدية القائمة على أسعار الفائدة (الربا)، ذلك كونها ترتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي وتعمل على ردم الهوة بينه وبين الاقتصاد المالي، وبالتالي فهي تعتبر وسيلة أساسية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية.

- وفقا لطبيعة الصكوك الإسلامية فهي تتمتع بمرونة عالية الأمر الذي يمكن من استخدامها في شتى الميادين الاقتصادية من تجارة، صناعة، زراعة، خدمات، مشاريع البنى التحتية، قطاع البناء والاعمار، ...، وغيرها، كما تعد الصكوك الإسلامية أداة فعالة لتمويل مختلف مشاريع التنمية الاجتماعية.

- تلعب الصكوك الإسلامية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد باعتبارها أداة تساعد على جمع المدخرات وتعبئتها وإعادة توزيعها بشكل سليم ويعود بالنفع على جميع الأطراف ذات المصلحة.

وتأسيسا على كل ما سبق عرضه من نتائج تم التأكد من صحة الفرضية الأولى القائلة: تعتبر الصكوك الإسلامية أدوات مالية فعالة في توفير السيولة اللازمة لتنمية الاقتصاد المحلي والدولي.

أما فيما يخص الجانب التحليلي الذي تمت فيه مناقشة واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2001-2015) فقد تم من خلاله التوصل إلى النتائج التالية:

- النمو السريع والمتواصل في حجم الصكوك الإسلامية المصدرة ما عدا التراجع الملحوظ سنة (2008) بفعل الأزمة المالية العالمية، لكن سرعان ما تعافت سوق الصكوك الإسلامية وارتفع حجم إصداراتها مجددا إلى أن بلغ مستويات قياسية، مع تسجيل انخفاض جديد في حجم الإصدارات خلال السنتين الأخيرتين وذلك بفعل أزمة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- أغلب الصكوك الإسلامية المحلية المصدرة هي صكوك سيادية أو حكومية بنسبة (56.97%)، ثم تأتي الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات في المرتبة الثانية بنسبة (33.25%)، وأخيرا الصكوك الشبه سيادية بنسبة (9.78%).

- تحتكر ماليزيا لوحدها ما نسبته (67.34%) من حجم سوق الصكوك الإسلامية الدولية وذلك كنتيجة لنجاح النموذج الماليزي، وبعد ماليزيا تأتي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (22%) مجتمعة ويعود ذلك أساسا لنجاح تجارب إصدار وتداول الصكوك وإدارتها في كل من الإمارات العربية، السعودية، قطر، والبحرين، مع تسجيل نجاح نسبي لتجارب دول أخرى كاندونيسيا، السودان، وباكستان.

- أغلب الصكوك الإسلامية المحلية المصدرة هي صكوك مرابحة بنسبة (62%)، أما أغلب الصكوك الإسلامية العالمية المصدرة فهي صكوك وكالة بنسبة (63%)، ويرجع ذلك إلى طبيعة ومنافع كل شكل من الأشكال السابقة للصكوك.

- يتم إصدار أغلب الصكوك الإسلامية بالعملة الماليزية الرنقيت بنسبة (64%)، يليها الدولار الأمريكي بنسبة (18.31%)، ثم الريال السعودي بنسبة (4.70%).

وتأسيسا على كل ما سبق عرضه من نتائج تم التأكد من صحة الفرضية الثانية القائلة: تشهد صناعة الصكوك الإسلامية في العالم نموا سريعا ومتواصلا وتنوعا ثريا من حيث الأشكال وجهات الإصدار والعملات.

ثانيا: توصيات الدراسة

بناءا على مختلف النتائج التي تم التوصل إليها عبر هذه الدراسة فإن الباحث يوصي في الأخير بضرورة تفتح بقية الدول العربية والإسلامية على سوق الصكوك الإسلامية فكثير من هذه الدول لم تلج إلى حد الآن إلى هذه السوق المالية الإسلامية الواعدة، ولتحقيق ذلك فعليها أن تتخذ عدة تدابير وإجراءات أبرزها:

- العمل قدر المستطاع على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية شرعية تقدم حلولا مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد.

- ضرورة وضع إطار قانوني وتشريعي للصكوك الإسلامية بهذه الدول على أن يشمل كافة الجوانب والأنشطة المتعلقة بها، مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية في صياغة هذا الإطار.

- ضرورة أن تلعب هذه الدول والحكومات دورا بارزا في إنعاش سوق الصكوك الإسلامية عبر تكثيف اللجوء إلى هذه الأدوات المالية في تمويل مشروعاتها التنموية.

- مواصلة بذل الجهود من طرف المهتمين والمشرفين لتقريب وجهات النظر الشرعية في أمر التصكيك الإسلامي وذلك من خلال تكثيف عقد الندوات، والمؤتمرات، والملتقيات، ...، وغيرها من المنابر.

- ضرورة القيام بدراسات بحثية تقييمية للتجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية وتنميتها والاستفادة منها.

- ضرورة إدخال تدريس مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي بصفة عامة في الجامعات والمعاهد وخاصة في كليات الاقتصاد والتجارة والشريعة والقانون لتخريج أجيال لديها المعرفة بأصول التمويل الإسلامي وزيادة قدرتها على فهم وتطبيق صيغ الصكوك الإسلامية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

1) المنبع عبد الله بن سليمان، (2010)، الصكوك الإسلامية: تجاوزا وتصحيحا، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، 25 أيار/ ماي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
2) براضية حكيم، (2010)، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
3) بن عمارة نوال، (2011)، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين –، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (09).
4) حطاب كمال توفيق، (2009)، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أيام 31 أيار/ ماي – 03 حزيران/ جوان، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
5) خصاونة أحمد سليمان محمود، (2006)، أثر العولمة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد إسلامي، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
6) دوابة أشرف محمد، (2010)، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع..وتحديات المستقبل، يومي 20 و21 آذار/ مارس، نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء، اليمن.
7) زيتوني عبد القادر، (2010)، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، يومي 01 و02 كانون الأول/ ديسمبر، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
8) صالح فتح الرحمان علي محمد، (2008)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية: التوسع في الأسواق المالية، يومي 31 تموز/ جويلية و01 آب/أوت، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

9) صالح فتح الرحمان علي محمد، (2012)، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، يومي 05 و06 نيسان/ أفريل، الخرطوم، السودان.
10) علي ميرة حامد حسن محمد، (2008)، صكوك الإجارة: دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
11) عيد عادل، (2013)، الصكوك الإسلامية، ورقة بحثية رقم /2012/8603، جمعية النهوض بالأزهر وتطويره، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
12) قنطقجي سامر، (2009)، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، لبنان.
13) مجمع الفقه الإسلامي، (2009)، قرار رقم 178 (19/4): الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة (19)، 26-30 نيسان/ أفريل، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
14) محمد سامي عبيد، جعاز عدنان هادي، (2015)، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك): تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد (10)، العدد (38).
15) مهداوي هند، صباح فاطمة، صباغ رفيقة، (2011)، واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض الدول الإسلامية والغربية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد (12).
16) ناصر سليمان وبن زيد ربيعة، (2012)، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول: الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي: إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف، أيام 06 – 08 تشرين الثاني/ أكتوبر، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
17) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، المعيار الشرعي رقم (17): صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين.

18) ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

19) Abdel Khaleq Ayman H, Richardson Christopher, (2007), New horizons for Islamic securities : Emerging trends in sukuk offerings, Chicago Journal of International Law, Vol(07), No(02).
20) Abdul Rauf Ahmed Lebbe, (2013), Emerging role for sukuk in the capital market, South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol(02), No(02), June.
21) Ali Rahail, (2011), Sukuk and Islamik markets: A practical guide, Globe Law and Business, **www.globelawandbusiness.com**, consulting 12 March 2017.
22) Alvi Ijlal Ahmed, (2012), Sukuk overview and trends, Conference on the role of sukuk in devlopment, 18th May, Hotel Barbados, Istanbul, Turkey.
23) IIFM, (2013) : A comprehensive study of the global sukuk market, Sukuk Report, 3 rd Edition, Manama, Kingdom of Bahrain.
24) Mohamad Shamsher, Taufik Hassan, Adenisa Uthman Ganiyat Adejoke, (2010), Exigency for sukuk bond financing : Issues and discussions, Electronic Journal, August.
25) Nevi Danila, Madelling retail sukuk in Indonesia, **www.stie.mce.id/pdf/.../p20120205171200.pdf**, consulting 18/10/2014.
26) Wilson Rodney, (2008), Innovation in the structuring of Islamic sukuk securities, Humanomics, Vol(24), No(03).

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

التحولات الكبرى في مراقبة التسيير وأهم أدواتها

د/ يوسف مريم
جامعة الحاج لخضر باتنة 1
marian.youcef@yahoo.fr

أ. د/ يحياوي نعيمة
جامعة الحاج لخضر باتنة 1
yahiaoui966@gmail.com

الملخص:

تبرز الإدارة الجيدة من خلال نجاحها في توجيه إستراتيجية المؤسسة، وتعد مراقبة التسيير الوسيلة المميزة لذلك، وجاءت دراستنا لتعرض أهم التحولات التي مست مفهوم ومكانة وأدوات مراقبة التسيير، وما واجهته من صعوبات أثناء تطبيقها ما جعل المسيرين يعيدون تكييفها بما يتناسب والظرف السائد، وخلصت إلى أن مراقبة التسيير أسلوب عليه أن ينوع أدواته ومؤشراته وأن يحقق التكامل بينها.

الكلمات المفتاحية:

مراقبة التسيير، ادوات مراقبة التسيير، الأداء، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة، بطاقة الأداء المتوازن.

Astract:

Good governance is distinguished by its success in guiding the strategy of the institution. Management control is the distinctive means. Our study is aimed at presenting the most important changes that have taken place in the concept, position and tools of management control, and the difficulties encountered during its implementation, which made the managers adapt them to the prevailing circumstances. Management oversight is a tool to diversify its tools and indicators and integrate them.

Key words:

Management control, tools of management control, performance, Estimated budgets, Dashboard, balanced Scorecard.

مقدمة:

عرفت مراقبة التسيير تطورا من حيث المفهوم والأهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأحجامها، فهي بحاجة إلى وسائل وأدوات تستخدم في عملية الرقابة والتي شهدت كذلك تطورا ملازما لمستوى نشاط المؤسسة وظروف البيئة الموجودة بها، من حيث المستوى التكنولوجي وسرعة التبادل وقوة المنافسة وتعدد رغبات الزبائن إلى غير ذلك.من خلال ما سبق سوف نحاول في هذه الورقة البحثية معالجة المحاور الآتية:

أولا: ماهية مراقبة التسيير

ثانيا: خطوات مراقبة التسيير.

ثالثا: أدوات مراقبة التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية

أولا: ماهية مراقبة التسيير

إن كلمة مراقبة التسيير هي المقابل والترجمة الحرفية للكلمة الفرنسية contrôle de gestion والتي لا يستلطفها الفرنسيون أنفسهم إذ تعني(التحقيق والتدقيق في مدى احترام المعايير، العقوبة)ومثل هذا المعنى يثير الخوف لدى الأشخاص ويبعدها كليا عن هدفها واتجاهها الصحيح.

أما في المشرق العربي فيطلق عليها اسم الرقابة الإدارية أو المحاسبة الإدارية والتي ترجمت بدورها من الكلمة الإنجليزية (أكثر تحديدا من أمريكا الشمالية management control) والتي تعني(القيادة والتحكم في التسيير) والمتحكم في التسيير هو الشخص الذي يحسن الشراء، التصنيع بفعالية والبيع بدهاء، ومثل هذا المعنى سيزيل الخوف ويشعر الأشخاص بالأمان ويجعلهم يتخذون أفضل القرارات لبلوغ ذلك، وبالتالي سيتجاوزون قاعدة وخلية مراقبة التسيير.

I التطور التاريخي لمراقبة التسيير :

إن تطور مراقبة التسيير يتبع تطور النظام المحاسبي و النظام الاقتصادي بصفة عامة حيث ازداد الاهتمام بنظام مراقبة التسيير خلال القرن الأخير الواحد والعشرين و هذا الظهور عدة سياسات و تطورات في العالم بأكمله و لقد ساهمت هذه السلبيات كعولمة السوق ، التطور التكنولوجي إلى تحسين العلاقة بين الإنتاجية و السعر بالإضافة إلى التطور الملحوظ في مجال علوم التسيير أدت هذه التطورات إلى المساهمة بفعالية في تطور نظام مراقبة التسيير.

إن مسألة المراقبة، ثم مراقبة التسيير تنشأ وتتطور مع الحجم المتزايد للمنظمات، فمثلا المؤسسات الحرفية التي تضم شخصا واحدا والمؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تحتاج في حجمها الابتدائي إلى مراقبة تسيير، بل يكيفها حجمها فقط إلى المراقبة. وظهور المؤسسات الكبيرة في بداية القرن العشرين ولد الحاجة إلى أدوات تمنع من انفجار بنية هذه المؤسسات، كما أن تطور الشركات المتعددة الجنسيات وتوزيعها وتشتتها الجغرافي وحاجتها الماسة لتفويض السلطة أعلن عن ظهور مراقبة التسيير بعد الحرب العالمية الثانية خلال سنوات الخمسينات[1].

شكلت مراقبة التسيير موضوعا للعديد من الدراسات التاريخية، بينت فيها أنها نشأت وتطورت في وسط عملي استطاعت فيه أن تبرهن على نفسها وتعطي نتائج وصلت إلى المستوى الاستراتيجي. مر هذا التطور بأربع مراحل نوجزها فيما يلي:

- المرحلة الأولى: وتمتد من سنة 1910 إلى غاية سنة 1945 وحسبP.Jouault و M. Fiol [2] كان الاهتمام في هذه الفترة منصبا على ترشيد العمليات الإنتاجية القاعدية.
- المرحلة الثانية: تمتد من سنة 1945 إلى غاية سنة 1968 وارتكز الاهتمام فيها على البحث عن الأمثلية والمؤشرات المالية.
- المرحلة الثالثة: تمتد من سنة 1968 إلى غاية سنة 1980 في هذه الفترة تبلور المفهوم العام لمراقبة التسيير وتم الاهتمام بالأبعاد المتعددة لها.

- المرحلة الرابعة: وتبدأ من سنة 1980 وتركز على البعد الاستراتيجي والأولويات الاستراتيجية لمراقبة التسيير بالإضافة إلى مفهوم الاستثناء.

وتم ابتكار وتطوير أدوات وتقنيات تساعد على الرقابة في كل مرحلة من هذه المراحل.

1 مرحلة الرقابة التقليدية للفترة الممتدة من سنة 1910 إلى 1945:

ظهرت الرقابة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين مع ظهور النظام التايلوري الذي طوره كل من فريدريك تايلور وهنري فايول F.Taylor, H.Fayol نتيجة لتجارب أجريت في مصانع فورد FORD ولقد توصلا إلى استنتاج قواعد وإجراءات تسمح بـ:

- وصف كامل لكيفية أداء العمليات الإنتاجية، إذ تم تنظيم الإنتاج في أقسام تقنية متجانسة يسعى كل قسم فيها إلى تعظيم عمليات التحويل باستقلالية تامة عن الأقسام الأخرى. والاعتماد على المخزون ليلعب دور السداد بين الأقسام.
- تنظيم هرمي يفصل بين الأقسام الوظيفية والورشات، حيث تتولى الأقسام الوظيفية مهمة تحديد المعايير التي تصف المهام، تنظيم التدفقات المادية المتبادلة بين الأقسام والرقابة خاصة بالنسبة للتسيير، الجودة واحترام المعايير، في حين تتولى الو رشات مهمة التنفيذ.
- إنتاج كميات كبيرة من أجل زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف الفردية وبيعها بأسعار منخفضة لزبائن غير متطلبين في تلك الفترة.
- فصل أنظمة المعلومات بحواجز وتشغيلها في اتجاه عمودي من الميدان إلى الأقسام الوظيفية.
- تصوير المؤسسة كمجال لمسؤوليات مستقلة عن بعضها البعض، حيث تجزأ الأهداف، ثم تحسب لكل قسم الانحرافات الواردة بالنسبة للمعايير المحددة له.
- حساب سعر تكلفة إجمالي (بالرغم من تقسيم العمليات) عن طريق تحميل المنتجات بمصاريف عولجت في أقسام متجانسة.

أدى هذا الأسلوب إلى اكتفاء المؤسسات التي تبنته بالبحث عن الربح في تعظيم حجم الإنتاج والعمليات التصنيعية، وتطوير وسائل قياس الأوقات الضرورية لعملية التحويل داخل كل قسم. وأغفلت التزايد المستمر لحجم المخزون، وتجاهلت الأوقات الضائعة (الميتة) بين الأقسام وأوقات التعطل والتي تفوق بكثير أوقات التحويل. كما ساهم الفصل بين من يفكر ومن ينتج إلى الخلط بين عرض الحقيقة والحقيقة نفسها و إلى ضياع الارتباط بحقيقة العمليات وتطوير وسائلها.

ولقد أدى التطوير المفرط للوسائل التي تستعملها أقسام الرقابة والتي تشكل مراقبة التسيير جزءا منها إلى فقدان هذه الأخيرة لمهمتها الأصلية وهي مساعدة العمليين على اتخاذ القرارات، واقتصار دورها في الجانب الإداري من حساب وتحليل للانحرافات الواردة لكل قسم على حده، على حساب قياس المساهمة الفعلية لكل مسؤول في أداء المؤسسة.

واستمر الاعتقاد في نجاعة هذا الأسلوب طالما كان الطلب ثابتا، ويمكن تزويد الزبائن فورا بالاعتماد على المخزون. ولم تشعر المؤسسات بهذه السلبيات إلى أن جاءت أزمة سنة 1929 وتسببت في كساد وتراجع مبيعات العديد من المؤسسات من بينها شركة Général Motors التي أجبرت على زيادة الرقابة على استثماراتها ومخزوناتها بسبب مشاكل الخزينة التي كانت تعاني منها، ونتيجة لذلك أصبح أسلوب الإنتاج التايلوري غير قادر على مواجهة الوضعية الجديدة بسبب آلية إجراءاته وصلابتها وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة، كما أنها لا تناسب الإطارات المسيرة التي غالبا ما تكون مجبرة على التصرف الذاتي والسريع تجاه الأحداث غير المتوقعة.

ومن هنا وكما يؤكده العديد من المؤلفين[3] فإن ظهور مراقبة التسيير يعود فضله إلى هذه الأزمة، النموذج الذي اقترحه Sloan- Brown ومجموعة Dupont.

فلقد اغتنمت مجموعة Dupont التي كانت تعمل في تلك الفترة كمراقب على شركةGénéral Motors فرصة هذه الأزمة لتعميم منطق تأطير التزامات مسيري الوحدات وتم ذلك من خلال انتقال Donaldson Brown من مجموعة Dupont

إلى شركة Général Motors سنة 1921 وفيها أسس أول نموذج للرقابة المالية في الشركة والتي كان يديرها آنذاك Alfred Sloan ومن هنا جاء اسم النموذج. ولقد أقر Sloan بضرورته[4] ولتشجيع هذا الطموح دعمه بمجموعة من الإجراءات نوردها فيما يلي:

- توحيد نظام الرقابة على الخزينة من خلال تركيز خزائن مختلف الوحدات في شبكة حسابات بنكية تديرها الإدارة المالية للمقر.
- سياسة تخفيض المخزون من خلال ربط أفضل بين تنبؤات المبيعات والتموينات، ولقد انتقل نتيجة لذلك معدل دوران المخزون من مرتين في سنة 1920 إلى أربع مرات في العام سنة 1922، وتم ذلك في المرحلة الأولى بالتصرف السريع تجاه الأزمة التي تسببت في تراجع وكساد المبيعات وبعد ذلك بالتزود والتسلح بأحسن طرق للتسيير التقديري التي تمكنها من مواجهة هذه الحوادث.
- إنشاء تقارير تقديرية حول التموين، المخزون، الخزينة، الاستثمارات والاحتياج في رأس المال العامل، وهذا سمح لـSloan في 25 من كل شهر من إثبات أو تحسين برنامج الإنتاج للشهر الموالي، كما تم مراقبة الطلب خاصة بالنسبة لمتابعة مخزون الموزعين.
- التقرير الشهري لكل المجموعة، ويدور هذا التقرير حول أربعة عناصر أساسية (التكاليف، الأسعار، الأحجام، ومعدل العدول عن الاستثمار) وتم تطبيق أول دليل محاسبي معياري سنة 1921 حيث يلتزم كل مراجعي الوحدات أن يعملوا على أن تتطابق تقاريرهم مع هذا الدليل.
- فيما يخص التكاليف على المجموعة أن توازن بين التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة، وتتمثل الفكرة في حساب تكاليف كلية تتضمن أعباء غير مباشرة مع الإبقاء على إمكانية حدوث تغيرات في الحجم إما بسبب الموسمية أو الظروف. ويتم تحديد التكاليف المعيارية انطلاقا من الأعباء المباشرة (المادة الأولية، اللوازم المستهلكة واليد العاملة وجزءا من الأعباء العامة المحملة على أساس حجم معياري يتناسب مع مستوى النشاط المعياري). وسيزدوج هذا التحميل العقلاني للمصاريف الثابتة نتيجة للتنظيم المتعلق بمراقبة الموازنات (1925) ومع تحليل منظم للانحرافات بين التكاليف الفعلية والتقديرية.

وصل Brown إلى مجموعة Dupont وفي جعبته مجموعة من التقارير من بينها معدل عائد الاستثمارROI* الذي هو عبارة عن حاصل قسمه الربح على مجموعة الاستثمارات. وتكمن أهمية هذا المؤشر في تجزئته، لأنه يحتوي على كل العناصر الموجودة في التقرير.

وبفضل ROI تم استنباط المعلومات من Dupont وGénéral Motors وأصبح السيد القاعدي للأداء المقارن للوحدات.

لقد ساعد نموذج Sloan- Brown على ظهور أول التفاسير لمراقبة التسيير. وإلحاح Sloan [5]على ضرورة تفويض السلطة لمسؤولي الوحدات كقاعدة أساسية للرقابة ساهم في وضع التصميم الأولي لمراقبة التسيير، ومن غير أن يعلم قام بتعريف الوظيفة الأولى لمراقبة الموازنات.

كانت تهدف الجهود الرقابية آنذاك إلى التحقق من الاستعمال الحسن للسلطة المفوضة مع ضمان التدخل للمسيرين في الحالات الطارئة، وهذا جعل مراقبة التسيير تعمل من هذه الزاوية كجهاز إنذار مزود بمميزات إدارية (تسييرية) أكثر منها إستراتيجية، وكما يسجل كل منFiol و Jouault فإن هذه الموجة الأولى من علوم التسيير تدور حول الرقابة العملية والتي استعارت كثيرا من مبادئها من المدرسة التايلورية.

وساعد إنتاج معلومة التسيير في هذه الفترة على إعطاء وفسح المجال للقرارات الاستراتيجية مثل تحديد أسعار المنتجات (لا من أجل إعداد الجداول المالية بل من أجل اتخاذ قرارات تسييرية) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأعمال التي تلت المرحلة التايلورية ونموذج Sloan- Brown والتي حاولت بالإضافة إلى ترشيد العمليات الصناعية كعنصر محرك، كذلك عملت على ترشيد معلومة التسيير التي تحول إلى الإداريين [6] وهذا ما ستبينه لنا المرحلة الموالية.

2 مرحلة البحث عن الأمثلية للفترة الممتدة من سنة 1945 إلى غاية 1968:

كان للحرب العالمية الثانية الدور الفعال في إحداث تغيرات هامة في مجال البحث العلمي المتعلق بعلوم التسيير، كما بينه أحد النقاد الفرنسيين المفسرين لآثار الحرب " قبل هذه الأحداث الكبيرة التي كانت الأصل في البرمجة الحديثة، كانت تقنيات التسيير تمر على الكتلة الصناعية وكأنها تجديدات صعبة، وعملت الحرب على إعطاء الحجم، التمويل، والتصور، وجعلت منها وسائل فعالة"[7].

شكل تطوير وسائل الأمثلية الرياضية أساس هذا التيار وهذه المرحلة. وظهرت مادة جديدة تسمى ببحوث العمليات كانت مجالا لعدة تفسيرات:

أ. في الولايات المتحدة الأمريكية:

قام هنري فورد Henry Ford حفيد المدير المؤسس لمجموعة فورد بتدعيم وتقوية وسيلة التسيير منذ لحظة تعينه سنة 1945، ولقد استغل الفرصة التي منحت له من وحدة الرقابة الإحصائية للقوات الجوية الأمريكية، وقام بتأسيس نظام مالي في مجموعة فورد يبين فيه في آن واحد مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي[8] ويسمى بـ : WHIZ KIDS * يهدف هذا النظام إلى حماية أصول المؤسسة تجاه محيط واعد لكنه مضطرب وتكثر فيه المنافسة .

ولقد سرد أحد المؤلفين دروسا مستوحاة من سياسة Robert Mac Namara ** الذي طور نظاما لتخطيط وبرمجة الأعمال PPBS (Planning Programming Business System) وتمثلت هذه الدروس في: [9]

- يتمثل أول عمل لكل المسيرين في كل مؤسسة في تخصيص الموارد المحدودة لتحقيق الأهداف الخاصة.
- يجب على المسيرين أن يدمجوا الموازنات السنوية في التخطيط طويل الأجل.
- يجب على المسيرين أن يستعملوا بحوث العمليات أو التحليل الرياضي عند معالجة المسائل الإستراتيجية المعقدة.
- تحليل البرامج النظامية systémiques ويكون التخطيط أفضل إذا استعمل مدخل المنطق التتابعي.
- التخطيط، إدارة ومراقبة المشاريع المعقدة يجب استعمال مخططات (أو رسومات) بالشبكات إما المنطقية أو التتابعية.
- ضرورة وجود مراكز لاتخاذ القرار كإجراء ضروري لتحليل وتعديل البرامج في المؤسسات المعقدة.

ب. في فرنسا:

في إطار الحاجة إلى التكيف مع محيط تنافسي متحرك والذي يتطلب الدقة أكثر سواء على مستوى التسيير اليومي أو على مستوى اتخاذ القرارات الاستراتيجية[10]. قامت بعض المؤسسات الكبرى (EDF- Renault) بتطوير تطبيقات طموحة لبحوث العمليات أشهرها ترشيد الاختيارات الخاصة بالموازنات RCB * والتي تم اقتباسها من النظام الأمريكي PPBS.

كما قامت مجموعة من المحاسبين وانطلاقا من الإنتاج ببناء نماذج لكل العمليات. وفي نفس الفترة (سنوات الخمسينات) تم إعداد في EDF تسعيرة متطورة سميت بالتسعيرة الخضراء استندت إلى التكلفة الحدية. وبالموازاة مع هذه التطورات قامت مجموعة من الباحثين الفرنسيين بتطوير نماذج للأمثلية.

هذا فيما يتعلق بالتخطيط كمرحلة أولى لمراقبة التسيير، أما في مرحلة التقييم والمتابعة فاعتمدت على قياس وتقييم النتائج حيث تم تفويض السلطة للمسؤولين وحددت أهدافهم، ومن ثم تمت متابعة النتائج التي حققوها بواسطة مؤشرات غلب عليها الطابع المالي والمحاسبي للتأكد من بلوغ الأهداف.

تميزت هذه الفترة بغزارة الأفكار وابتكار طرق جديدة غير أنه وبالرغم من ذلك وجهت لها عدة انتقادات من بينها:

- النظام الجديد الذي ابتكره مجموعة من الباحثين الأمريكان[11] في بداية الستينات والذي عرف باسم نظام إدارة المعلومات **MIS والذي قلل بشكل حدي ما قد يبدو أنه التطبيق الرئيسي والفعلي لبحوث العمليات، وبين فيه حدودها وعيوبها. أما في فرنسا فالانتقاد جاء من B.Roy من خلال مقال نشره سنة 1968 يدعو فيه إلى إلغاء الأمثلية عن بحوث العمليات حيث أكد " أن النماذج الرياضية المبتكرة بالرغم من أنها استهوت وأثارت إعجاب الاستشاريين والباحثين إلا أنها قليلا ما طبقت في المؤسسات".

- اعتماد أنظمة قياس الأداء على معيار وحيد (المؤشرات المالية) واقتصار أنظمة التحفيز على المدخل الاقتصادي دون غيره.

- إن أسلوب الرقابة اللاحق غير عملي وسط محيط يجب التصرف فيه بشكل جيد للوهلة الأولى، كما أنه لا يستجيب لاحتياجات النشاطات الصناعية المسيرة بالتدفقات السريعة، فعندما يبين قياس النتائج وجود ضعف في الأداء، فإن التصحيح يصبح دون فائدة، لأن الأمر قد انتهى. وهذا لا يشجع على توقع الأحداث والاستعداد لها[12].

- اعتمدت مراقبة التسيير في هذه الفترة على رؤية الأحداث بمنظور قصير المدى وأهملت أهداف المؤسسة للمدى البعيد.

كل هذه السلبيات جعلت من مراقبة التسيير وسيلة ثقيلة، صلبة وغير مكيفة لاتخاذ القرارات بسبب بعدها عن الميدان، وفرضت البحث عن أساليب جديدة للتشغيل في محيط جديد يتميز بتغير وحساسية ذوق المستهلك لجودة تشكيلة المنتجات المعروضة والخدمات المرفقة وأسعارها، بعد أن كان متجانسا وثابتا.

ولقد انتظرت المؤسسات طويلا (أكثر من ستين سنة) لتدرك أن الحل يكمن في الميدان وبالتواجد في الورشات وجاء العلاج هذه المرة من المؤسسة اليابانية التي عالجت المشكل من جذوره وفسحت المجال لمرحلة جديدة من مراحل تطور مراقبة التسيير ولجيل جديد من علوم التسيير.

3 مرحلة الأبعاد المتعددة لمراقبة التسيير للفترة الممتدة من سنة 1968 إلى سنة 1980:

كانت نهاية أسطورة القرار الأمثل على يد الأكاديميين الذين ضربوها بقوة وحمية في عمقها وأساسها. كما أدى العدول عن استعمال النماذج التقليدية وإلغاء الأمثلية على بحوث العمليات إلى[13]:

- استعمال الوعي السلوكي أثناء تطبيق القرارات، وهذا نتج عنه ظهور عدة مفاهيم جديدة من بينها (garbage can) (le surcode) ونظم التعلم.

- تقوية الاتجاه الداعي إلى تنويع المؤشرات والمعايير (التكلفة، الجودة، الآجال) خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققته المبادئ والقواعد اليابانية والمجهودات المستمرة لطريقة الوقت المحدد JIT (Just in time)

- تخفيض آجال تصميم وتصنيع المنتجات وآجال التسليم من خلال تشجيع العمل الجماعي في عملية التطوير (منذ بدأ التصميم إلى غاية التسليم)، من أجل أن يكون كل شيء على ما يرام منذ البداية، عوضا عن التدخل في كل مرة.

- تنويع أنظمة تقييم الأداء وظهور تقنيات التسيير النمطي (المعياري) في قلب الوظيفة الإنتاجية في المؤسسة الصناعية، لتعم بعد ذلك جميع الأنشطة (الإدارة، الجودة، الآجال...) وكل القطاعات (العام، التساهمي، التجارة، الخدمات) ومثل هذا الاتجاه عدة طرق أشهرها الموازنة الصفرية، تكاليف الحصول على الجودة.

- تطبيقات جديدة ومتعددة لوسائل مراقبة التسيير بفضل الحلول التي يمنحها الإعلام الآلي، هذا الأخير ساهم في الانتقال خلال ثلاثين سنة من الحل الأولي وهو تخطيط الاحتياجات من المواد MRPI * إلى المرحلة الوسيطة وهي تخطيط موارد التسيير MRPII* وصولا إلى الحل الشامل تخطيط موارد المؤسسة ERP**

تميزت هذه الفترة بالخصوبة الفكرية وعملت على ظهور علوم التسيير متعددة الأبعاد ومتحررة من قيود الأمثلية، كما ساهمت في تحديد المفهوم العام لمراقبة التسيير وابتكار أساليب ساعدت على حل الكثير من المشاكل، إلا أن الظروف التي ابتكرت في ظلها

هذه الطرق لا تبقى ثابتة، فبعد ما أشبعت الحاجات الأولية، أصبح من الصعب جذب الزبائن بسهولة خاصة بعد ما زادت تشكيلة المنتجات المعروضة، وانخفضت مدة حياتها، وأكثر ما زاد الأمور تعقيدا عولمة الاقتصاد الذي ضاعف من عدد المنافسين في كل سوق وجعل كل ميزة تنافسية سريعة الزوال وأصبح الكل يراهن على المستقبل.

وللنجاح في محيط متغير تزداد مخاطره كل يوم، على المؤسسات الديناميكية أن تعتمد على عنصر الجودة والمرونة وتخفيض تكاليف تكيفها وآجال ردة فعلها أكثر من السعي وراء تخفيض تكاليف إنتاجها. ومن الطبيعي دعوتها إلى تعويض المبادئ القاعدية لمراقبة التسيير وأدواتها المكيفة مع التنظيم والظروف التي ولدت فيها بمبادئ وأدوات تتناسب مع الظروف الجديدة، وهذا يعني ضرورة إعادة تفعيلها من جديد لتواكب المرحلة الموالية من تطورها.

4 مرحلة مراقبة التسيير المتكاملة للفترة التي تبدأ من سنة 1980:

إن ما تم من دراسات وأبحاث في مجال مراقبة التسيير إلى غاية الثمانينات كان في ظل ظروف مؤكدة، معلومة كاملة وأخطار مستبعدة، فالنظرة السابقة لمراقبة التسيير وخاصة أدوات التسيير التقديري تمحورت حول قياس وتقييم المعلومة ذات الطابع المحاسبي والمالي (حتى وإن تعددت الأبعاد) فالمسير غالبا ما يستند إلى التقييم اللاحق للأداء ويعتمد في ذلك على المؤشرات المالية التي تؤثر على أداء المؤسسة في المدى القصير، كما يستبعد عنصر المخاطرة عند التحليل. غير أن الواقع عكس ذلك فالمحيط معقد وتتزايد مخاطره يوما عن يوم، وهذا يجعل من الصعب تطبيق نفس الأدوات لكل الظروف ومثل هذا العمل يفقد مراقبة التسيير لمهمتها الأصلية وهي المساعدة على القيادة واتخاذ القرارات.

إن رهانات المحيط المعقد، المستقبل الغامض والمخاطر المتزايدة تفرض على المؤسسات التعبئة الشاملة لكافة الصلاحيات وذلك من خلال :

- الانتقال من النظرة الجزئية للأمور إلى النظرة الشاملة ومن مراقبة تسيير عملية (قصيرة المدى) إلى مراقبة تسيير إستراتيجية (بعيدة المدى).
- اختيار المجالات التي على أساسها تطبق أدوات مراقبة التسيير، سواء على المستوى الاستراتيجي أو على مستوى العمليات الأساسية، بمعني مراقبة التسيير بالأولويات.
- إعطاء الأولوية لمخططات العمل والتنبؤات للتحكم ما أمكن في المصادفات والمفاجآت الخارجية، والتأكيد على الأداء التقديري مقارنة بالأهداف، عوضا عن المقارنات اللاحقة حول مدى تحقيق الأهداف، وهذا يعنى ضرورة إعداد موازنات شهرية يتم تحديثها كل شهر لمواجهة الهدف السنوي، ويجب إعدادها من طرف العمليين وليس من طرف الأقسام المركزية، أما التحقيقات فلا يهتم بها إلا من خلال مقارنتها بآخر التنبؤات لمعرفة الأسباب الأساسية للانحراف.
- الاعتماد في تقييم الأداء على مؤشرات مادية أكثر من المؤشرات المالية، للحصول على تقييم موحد حول الأهداف والإنجازات. كما يجب تجميع هذه المؤشرات في جدول قيادة يكون مشتركا بين مراقبة التسيير والعمليين، مما يساعد على رفع الحواجز بين الأقسام المركزية والأقسام العملية، ويمنع انحراف أقسام التسيير بعيدا عن الحقيقة، ويحسس العمليين بأهمية قراراتهم[14]

ونتيجة لكل هذه الضرورات أعيد تأسيس مراقبة التسيير، وتزامن ذلك مع تاريخ نشر مقال The best seller للمؤلف M.Porter سنة 1985[15] والذي اقترح فيه إيجاد علاقة بين قياس الأداء والنوايا الاستراتيجية، وساهم ذلك في ظهور اتجاهات جديدة لمفهوم مراقبة التسيير من بينها:

- تنظر مراقبة التسيير للمؤسسة على أنها مجموعة عمليات وأنشطة مرتبطة ببعضها البعض بشكل منسقا لا على أنها مجموعة أقسام ومراكز مسؤولية منفصلة عن بعضها.
- ارتباط مراقبة التسيير في هذه المرحلة بالأهداف الإستراتيجية.
- أخذ عنصر المخاطرة عند اتخاذ القرارات.

ونظرا لكثرة الأنشطة التي تتغير بسرعة يجب الاعتماد على الرقابة بالاستثناء وحسب طريقة التفاعل المتبادل، ورغبة في تحقيق هذه الاتجاهات وقيادة المؤسسات التي تسبح في محيط تنافسي معقد وغير أكيد، تم تطوير أدوات وأساليب تعكس الطموح الاستراتيجي لمراقبة التسيير في نهاية القرن العشرين، ومن أهمها والتي لاقت نجاحا أكاديميا نذكر:

- الموازنات على أساس الأنشطة ABB*
- التكاليف على أساس الأنشاطة ABC**
- القيمة المضافة الاقتصاديةEVA ***
- التكلفة المستهدفة Target costing
- بطاقة الأداء المتوازن BSC **** وجداول القيادة.

إن قدرات هذه الوسائل يمكن أن تكون ذات فائدة ثمينة وتساعد على الربط بين الاستراتيجية ومراقبة التسيير، كما توفر المعلومة القادرة على مساعدة المسير على تطوير استراتيجيات جديدة، وحسب Simons[16]يجب استعمال هذه الأدوات حسب طريقة التفاعل المتبادل أي بإدخال جميع عناصر وعوامل المؤسسة وذلك من اجل احتواء المخاطر من جهة ومن جهة ثانية للتكيف مع التغيرات المستمرة والمفاجئة للمحيط.

يتبين من خلال هذا العرض الوجيز لتطور مراقبة التسيير أنه تقريبا كل عشرين سنة يحدث تغيير في مفهوم وأدوات مراقبة التسيير وذلك نتيجة للتفاعل المتبادل بين المؤسسة ومحيطها. فغالبا ما تتطور مراقبة التسيير في الفترات الصعبة حيث يستحيل معها تطبيق مفهوم وأدوات نشأت في ظروف مخالفة، وحتى تتمكن من التكيف مع الأوضاع الجديدة تجد نفسها مضطرة للتغيير.

II مفهوم مراقبة التسيير:

تعددت تعاريف مراقبة التسيير والتي يمكن أن نتطرق لبعضها كالآتي:

يمكن اعتبار مراقبة التسيير أنها مجموع الإجراءات المتخذة لتزويد المسيرين من مختلف المسؤولين بمعطيات رقمية ودورية تخص سير المؤسسة، وتؤدي مقارنة هذه المعطيات مع المعطيات السابقة أو المتوقعة إلى حث المسيرين على اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة والسريعة كلما استدعى الأمر ذلك[17].

بينما يعرفها R.Teller على أنها سيرورة عمليات تساعد في اتخاذ القرار وتسمح بالتدخل قبل وأثناء وبعد العملية، فهي نظام شامل للمعلومات الداخلية يسمح بتحقيق المركزية، ويساعد على تلخيص وتفسير مجموعة المعطيات التي تمثل أداء كل نشاط أو وظيفة من وظائف المؤسسة[18].

ويعرفهاM.Gervais :" بأنها" هي المسار الذي يضمن للإداريين والمسيرين أن الموارد المتاحة مستعملة بكفاءة وفعالية، وملائمة تطابق أهداف المؤسسة وأن النشاطات موجهة في إطار الاستراتيجية المحددة"[19].

وحسبAnthony فإن مراقبة التسيير هي "المسلسل الوحيد الذي يقوم من خلاله يقوم مسؤولين المؤسسة بضمان استغلال الموارد المتاحة بأقل التكاليف وأكثر فعالية وكفاءة للوصول إلى الأهداف المسطرة[20]".

ومن بين التعاريف التي أعطيت لمراقبة التسيير اخترنا التعريف الموالي والذي يتناسب والزاوية الأولى " :مراقبة التسيير عبارة عن عملية موجهة لتحفيز المسؤولين وحثهم على تنفيذ الأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة ."ونضيف لهذا التعريف باستعمال مجموعة من الأدوات والأساليب التي تضمن استغلال موارد المنظمة بفعالية وكفاءة تامة[21].

من التعريف يمكن استنتاج **خصائص مراقبة التسيير**:

- تعتبر عملية وليست عملا انفراديا منعزلا.
- تعمل على حث وتحفيز الأشخاص على تنفيذ المهام.

- تبين الغاية من العملية وهي تحقيق أهداف المنظمة.
- بالإضافة إلى الأشخاص تستعين بمجموعة من الأدوات والتقنيات لتنفيذ العملية.
- ضمان الكفاءة والفعالية في استغلال موارد المؤسسة.

إن لنظام مراقبة التسيير عدة أهداف يقوم من أجل تحقيقها، حيث أنه يهدف إلى عدة أمور رئيسية وهذا في إطار الوظائف المختلفة والموجودة في المؤسسة، وهي كالآتي :

- تحقيق الأهداف التي وضعت مقارنة بالموارد المتاحة أي تحقيق الفعالية.
- إيجاد نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة لتصحيحها واستنتاج نقاط القوة لتدعيمها.

III أهمية مراقبة التسيير ودورها في المؤسسة:

من خلال تطور المؤسسات الاقتصادية تظهر أهمية مراقبة التسيير من حيث أنه في بعض المؤسسات الفردية لم تكن هناك حاجة لوجود نظام رقابة على عملياتها، لقيام أصحابها بإدارتها بأنفسهم وإلمامهم بكل وظائفها .وعندما كبرت أحجام المؤسسات وتعددت مشاكلها وزاد عدد العاملين بها للقيام بالأنشطة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية أو إدارية أو تمويلية فقد تعذر على أصحابها إدارتها إدارة فعلية، وصحب ذلك تنازل أصحابها عن اختصاصاتهم في الإدارة والرقابة لأشخاص آخرين، مما دعا إلى ضرورة إدارة المؤسسة على أسس علمية وعملية سليمة تتضمن المحافظة على أموالها ورسم سياساتها ومتابعة تنفيذها بسهولة وتحقيق الكفاءة في استغلال الإمكانات المتاحة وذلك من خلال:

- تقسيم المؤسسة إلى وحدات إدارية، أو ما تعرف بمراكز المسؤولية.
- تحديد اختصاصات كل وحدة وسلطات أو مسؤوليات المستويات الإدارية.
- وضع القواعد التنظيمية التي تحكم تنفيذ العمليات المختلفة وتضمن تدفقها في ظل نظام رقابة دقيقة.
- تسجيل مجمل المؤشرات المالية وغير المالية التي تمكن من قياس أداء كل مستوى من المستويات.
- إمداد إدارة المؤسسة بالبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات .كذلك فقد تأكد أن وجود نظام للرقابة على أنشطة المؤسسة ضرورة حتمية تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة لاكتساب الميزة التنافسية.

IV علاقة مراقبة التسيير بوظائف المؤسسة:

وتتمثل فيما يلي[22]:

5 علاقة نظام مراقبة التسيير بالوظيفة الإنتاجية:

تعتمد عملية الرقابة على الإنتاج على إصدار التعليمات للعمال و التفتيش على أجزاء العمل أو المنتجات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

6 علاقة مراقبة التسيير بالوظيفة التسويقية :

يقوم المسؤول عن المبيعات بوضع ميزانية المبيعات وهذا بمشاركة مراقب التسيير، يوضح في هذه الميزانية الكميات المتوقع بيعها بأسعار محددة شهريا وسنويا، وتعتبر الميزانية الجانب الإداري من ميزانية التخطيط أو التنبؤ، فمن خلالها تتم عمليات الرقابة للتأكد من مدى التطبيق.

7 علاقة نظام التسيير بوظيفة المستخدمين :

تظهر العلاقة ما بينهما من خلال مراقبة الأنشطة والوظائف من خلال موازنة أعباء المستخدمين التي توضح الأوقات التقديرية و برنامج الإنتاج، ومعرفة احتياجات كل قسم من أقسام الإنتاج من الأيدي العاملة في مختلف الاختصاصات.

ثانيا: خطوات مراقبة التسيير

تسعى مراقبة التسيير إلى التأكد من أنه قد تم تنفيذ الأعمال بالطريقة التي سبق تحديدها أو بالطريقة الكفيلة بتوصيل المؤسسة إلى أهدافها .فالمسؤول الذي يراقب يكون إذا بحاجة إلى وسيلة تمكنه من التفرقة بين الأداء المقبول والأداء غير المقبول، تلك الوسيلة هي معايير الأداء لإتمام وظيفة مراقبة التسيير للتأكد من أن ما تم تحقيقه أو ما يتحقق مطابق للأهداف المرسومة لأي نشاط، لذلك لابد من إتباع خطوات معينة اتفق حولها الكثير من رواد الإدارة والتسيير باختلاف مدارسهم الفكرية والتي نوجزها فيما يلي:

II تحديد معايير الأداء:

وتعتبر المعايير مقاييس يمكن بواسطتها قياس النتائج (أو الأداء) الفعلية لما هو مطلوب تحقيقه من عمل ما، أي الأهداف الحقيقية التي ينبغي الوصول إليها.

III قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات:

بواسطة أدوات قياس مناسبة ومقارنته بالمقاييس الموضوعة سلفا بعد تجميع المعلومات، تحديد الانحرافات بجانبيها السلبي والإيجابي إن وجدت، من أجل تحري أسبابها ومحاولة علاجها كخطوة ثالثة.

IV تقييم الأداء:

إن وظيفة معايير الأداء هي تعريف المسير بما يجب أن يكون، بينما قياس الأداء يعرفه بما هو كائن، وعليه أن يتساءل في هذه الحالة عن مدى قبوله لهذا المستوى، فإذا كان الجواب بالنفي، فهل هناك أسباب مقبولة تبرر انخفاض مستوى الأداء ؟ تلك هي عملية تقييم الأداء التي يبنى عليها اتخاذ إجراءات وقرارات معينة.

V تصحيح الأداء :

وفيها يقوم المختصون باتخاذ القرارات الملائمة لتصحيح الاختلافات الناتجة عن الأداء الفعلي قياسا بالأداء المتوقع وإعادة تنظيم الأساليب والإجراءات وطبيعة العمل أو تعديل الخطط والأهداف إذا تطلب الأمر ذلك.

هذا التصور لمراحل مراقبة التسيير يؤكد ضمنا على العلاقة الوثيقة بين عمليتي وضع المقاييس

وتحديد الأهداف التي ينتج عن غيابها أو غموضها أو قصورها عدم قدرة الأجهزة الرقابية المختصة على تحديد المعايير الرقابية التي يتم بموجبها قياس الأداء المحقق[23] .

ثالثا: أدوات مراقبة التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية

نظرا للأهمية التي تتمتع بها مراقبة التسيير كان لابد من التركيز على الأدوات التي تمارس عملية الرقابة، حيث يذكر المفكرون أشكالا مختلفة لأدوات مراقبة التسيير، بعضها بسيط وأساسي في الرقابة ، وبعضها أكثر تعقيدا ،وبعضها يكون أسلوب رقابيا وداخليا يستخدمه الجهاز التنفيذي للمؤسسة المعنية ،وبعضها الأخر يكون أسلوب رقابيا خارجيا تستخدمه هيئات مستقلة عن المؤسسة ،كما أن هذه الأدوات تقيس عدد من المؤشرات التي تحكم على الأداء الكلي للمؤسسة والمركز المالي ومدى تميزها عن منافسها، وبالرغم من اختلاف المقاييس والأدوات الرقابية في تصحيحها وفيما تقيسه فان كلا منها يسعى إلى تحقيق هدف وحد هو تحديد الانحرافات عن الأداء المخطط ومن تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب ، الاستفادة من المعلومات الناتجة لمنع تكرار هذه الانحرافات مستقبلا.

كما أن استعمال هذه الأدوات يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب درجة تطور المؤسسة وحجمها، وهدفها، وثقافة المسيرين فيها، ونوع نظام مراقبة التسيير المعتمدة، ولا يوجد ما يمنع بالطبع من استخدام أكثر من طريقة آو أداة من الأدوات الرقابية[24] ، ومن بين هذه الأدوات:[25]

VI المحاسبة العامة:

هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا وخارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة، مع تحديد نتيجتها، وتتمثل أهداف المحاسبة العامة في:

- معرفة نتائج نشاط المؤسسة.
- معرفة مدى تطوير الذمة المالية للمؤسسة.
- تزويد المحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة.
- تزويد المحاسبة الوطنية على مستوى الأمة بما تحتاجه من اجل التخطيط الداخل (ميزان المدفوعات)، كما أنها تزود مصلحة الضرائب بالبيانات مما يسمح بالمراقبة وفرض الضرائب المختلفة على النشاط والأرباح.

نستخلص من هذا أنه يجب أن تحضر القوائم المالية (الميزانية والملحقات) بكل عناية وأن وضوحها ودقتها وصدقها وموضوعيتها مرهون بتطبيق المبادئ المحاسبية الأساسية، وقواعد التقييم ومعايير إظهار النتائج والتسجيل التي جاء بها النظام المحاسبي أو المخطط المحاسبي الوطني، وإلا سوف تكون تلك القوائم المختلفة من مؤسسة إلى أخرى شكلا .ومضمونا غير قابلة للاستعمال وإن استعملت فستكون لها آثار وخيمة على الجميع[26] .

إن مراقبة التسيير هي مجموعة من التقنيات الكمية التي يمكن استخدامها لتسهيل واتخاذ القرار كما نستطيع القول بأن مراقبة التسيير جزء هام مأخوذ من المحاسبة العامة حيث تأخذ المعلومات المقاسة بصفة إجمالية فمصدر المعلومات تعتمد عليه كثيرا مراقبة التسيير إذ تقوم بتحديد النتائج العامة للسنة المالية بصفة إجمالية وتحدد الميزانية العامة لآخر السنة.

فبفضل المحاسبة يمكننا التنبؤ للنتائج المحصل عليها كما يمكنها تزويدنا بكل المعلومات المتعلقة بتطورات عناصر الإيرادات والاستثمارات التي تمولها، وللأعباء غير المعتبرة، وكذلك العناصر الإضافية فالمحاسبة لها علاقة تحليلية للتسيير كما تسمح لنا:

- بالمراقبة الفعالة للنفقات.
- التزويد العام بكل المعلومات الضرورية لتسيير المؤسسة.
- وضع التقديرات يتبنى سياسة معينة للتنبؤ مستقبلا.
- إعداد الكشوف والتقارير.

VIIالتحليل المالي:

يمكننا تلخيص مفهوم التحليل المالي يعبر عنه بالنسب المالية أو يعني هذا الأخير إيجاد النسب المالية للبنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية وغيرها لاستخلاص المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن تقدم المشروع ونموه، إذ أن الرقم المالي في أي قائمة لا تظهر أهميته إذا نظرنا إليه بشكله المطلق إذ يجب أن ننظر إليه في علاقته مع غيره من الأرقام المرتبطة به، ليعطي صورة لها مدلولها الخاص ومفهومها الواضح.

إذ يمكن للتحليل المالي أن يفيدنا بالنتائج التالية:

- تنبؤات بالمستقبل للنتائج حسب النتائج والمعلومات الموجودة في البيانات التي يمكن الاستفادة منها في فحص العمال عن طريق التحليل المالي للقوائم الختامية التي بدورها تبين مدى التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المقبولة بصدق، وتمثيل المركز المالي السليم في القوائم المركز المالي.
- إيضاحات خاصة بالبنود المحاسبية في القوائم المالية الختامية مع توضيح أسباب الزيادة أو النقص في البنود المهمة خلال فترة المالية المتعاقبة.

ويعاب على النسب المالية أنها مقياس للأداء عن مدة ماضية، ولما كانت مؤسسة للأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة، فإن النسب المالية تكون غير سليمة حينما تستخدم في تقييم العمليات المالي الخاصة بمستقبل المشروع، ومن الممكن وضع نمط معين لتحديد النتائج، واستخلاص الانحرافات وتحليلها ومعرفة مسبباتها[27].

VIII الميزانية التقديرية:

تعرف الميزانية التقديرية بأنها خطة تتناول كل صور العمليات المستقبلية لفترة محدودة، وكذلك يمكن تعريفها بعبارة أخرى هي التعبير عن أهداف وسياسات وخطط ونتائج، تعد مقدما بواسطة الإدارة العليا لكل قسم من أقسام المشروعات المراد إنجازها.فالميزانية التقديرية بمثابة أداة تستخدم في التعبير عن هدف معين تسعى إلى تحقيقه إدارة المؤسسة وقد يحدث العكس لذلك كان من الضروري متابعة تنفيذ لإجراء تعديلات معينة تكفل نجاح الخطة الموضوعة، بل يتطلب الأمر إدخال تعديل شامل على البرنامج المرسوم[28] .

ومن أهم وظائف الميزانية التقديري نجد:

1 وظيفة التخطيط :

وهو وضع الأهداف وإعداد التنظيمات اللازمة لتحقيقها، وتوضع الهداف في صورة خطط طويلة لأجل وخطط قصيرة الأجل، بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة لكل قسم من أقسامها، وبعد أن يتم التخطيط يصبح من الضروري تنظيم جميع العوامل تنظيما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة[29].

2 وظيفة التنسيق :

وهو العملية التي بموجبها يتم توحيد الجهود بين الأقسام المختلفة للمؤسسة بحيث يعمل كل قسم منها نحو تحقيق الهدف الموضوع، ولهذا فإنه يجب ألا يصدر أحد الأقسام قرارات تخصه يكون لها أثر على الأقسام الأخرى دون الرجوع إلى هذه الأقسام فمثلا لابد أن يكون هناك توافق تام بين أقسام الإدارات.

3 وظيفة الرقابة:

الرقابة هي عملية كتابعة تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة واستخدام الميزانيات التقديرية للرقابة يحتم ضرورة إبلاغ الإدارة . لمدى ملائمة الخطط والأهداف والسياسات الموضوعة مقدما، ومقارنة نتائج العمليات الفعلية في جميع أقسام المشروع بالخطط والأهداف الموضوعية مقدما، ومتابعة الانحرافات التي تحدث نتيجة للتنفيذ الفعلي.

IX لوحة القيادة:

ظهرت لوحة القيادة كأداة رقابة ومتابعة لأداء المؤسسة الاقتصادية، وهذا لتجاوز النقص الموجود في نظام المحاسبة والموازنات التقديرية المتمثل في التأخر الزمني للحصول على المعلومة التي تفيد في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى أنّ تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية يستوجب تجزئتها إلى خطط وبرامج تشغيلية قصد إنجازها وتحديد الوقت اللازم لها ومعايير الإنجاز ومراقبة الأداء الآني لتصحيح أي انحراف.

ولقد ظهرت عبارة لوحة القيادة عام 1930على شك متابعة النسب و البيانات الضرورية التي تسمح للمسير أو القائد بمتابعة تسيير المؤسسة نحو الأهداف المسطرة[30]، و ذلك عن طريق المقارنة بين النسب المحصل عليها والنسب المعيارية. ليتطور هذا المصطلح بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 و كان معمول به من طرف المؤسسات التي تقوم على نظام التسيير التقديري و قد اختلفت تسمية هذه الأداة من "جدول التسيير"، "جدول المراقبة"، "لوحة القيادة"، إلا أن توحدت التعاريف المقدمة لهذه الأداة.

وقدم A. Fernandez نموذج لوحة القيادة للسيارة(Tableau de bord) حيث أنها تقدم للسائق كل المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة من معرفة مستوى الوقود، سرعة السيارة، الأعطاب التي يمكن أن توقف السيارة، حالة الطريق، حالة الأبواب، فينظر السائق إلى نظام سيارته بواسطة لوحة القيادة فهو نظام ضروري للقياس[31].

وقد عرفها Selmer " على أنها أداة مشفرة مهيكلة للاتصال في المؤسسة تحتوي على مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية عن الأداء ومدى تحقيق الأهداف المسطرة وهي وسيلة قيادة-

أما M.Leroy أوضح أنها عرض ملخص وبيداغوجي لمؤشرات التسيير التي تسمح للمسير في متابعة تحقيق الأهداف لوحدته وتقديم تقارير[32].

وتعتبر لوحة القيادة أداة حديثة لمراقبة التسيير في أغلب الأحيان تخص الأجل القصير، ونجدها تتميز بالخصائص التالية عموما:

- **الدورية :**وتتعلق بديناميكية لوحة قيادة ومدة تحسين المعلومات التي تحويها عن نشاطها[33]
- **الانتقاء :**يعين لكل مركز مسؤولية معلومات خاصة به ومؤشرات يكون الاتفاق عليها مسبقا، وهذا حسب أهداف وخصائص وطبيعة كل مسؤول.
- **القيادة :**لوحة القيادة هي أداة مساعدة على التفكير حيث تسمح بإعطاء نظرة شاملة ومدققة على النظام من أجل تحديد وإعطاء توجيهات محددة لتسيير النشاط.
- **التنشيط** :يكون وضع لوحة القيادة تحت تصرف المسؤول كأحسن وسيلة من أجل تطوير التفكير الجماعي والمشاركة بأداة لإعادة الربط بين الاستراتيجية والخطة المتبعة[34].
- **أداة تلخيصية :**(outil de synthèse) فهي لا تشمل سوى المعلومات الضرورية لقيام كل مسؤول عملي بتشخيص سريع لتقدم العمليات الواقعة تحت مسؤوليته[35].
- **أداة الاستعمال المتداول** :طبيعة الاستخدام المتكرر للوحة القيادة يستوجب خاصية سهولة الفهم والوضوح بمعنى ضرورة تحقيقها للاتصال الجيد بين المسؤول والمعاونين وذلك بواسطة عدد محدود من المؤشرات المنتقاة بشكل جيد وكذا اختيار أشكال ملائمة ومعبرة عن تلك المؤشرات و بلغة مشتركة تسمح لجميع أعضاء الفريق بالتحاور حول نتائج أدائهم.

X بطاقة الأداء المتوازن:

لقد تعددت التعاريف التي تبين مفهوم بطاقة الأداء المتوازن، حيث يعرفها البعض ببساطة على أنها إطار متعدد الأبعاد لقياس الأداء الاستراتيجي يجمع ما بين المؤشرات المالية وغير المالية[36].

كما يشير دايفيد[R.DAVID] بأنها " استراتيجية تقييم ورقابة تقنية تستمد اسمها من حاجة المؤسسات الى موازنة مؤشراتها المالية التي تستعمل في غالب الأحيان وبشكل حصري في تقييم الاستراتيجية والرقابة مع المؤشرات الغير مالية كنوعية المنتج وخدمة الزبون".[37]

ويرى نيفن [P. Niven] الذي يعد من أشهر الباحثين وأكثر الكتاب في بطاقة الأداء المتوازن على أنها مجموعة منتقاة بعناية من المؤشرات القابلة الكمي والمستمدة من استراتيجية المؤسسة، حيث تمثل هذه المؤشرات أداة تستخدم من طرف المديرين لتوصيل نتائج أداء المؤسسة الى الموظفين ومختلف أصحاب المصالح وهو ما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية.[38]

وكتعريف شامل، يمكن القول بأن بطاقة الأداء المتوازن عبارة عن نظام لقياس وتقييم الأداء الاستراتيجي يشمل كل من المؤشرات المالية وغير المالية ويغطي أربعة أبعاد بالمؤسسة وهي: البعد المالي ، بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو، مما يسمح باعتبارها نظام قياس متكامل يحتفظ بالمقاييس المالية للأداء الماضي ويوفر المحركات للأداء المستقبلي.

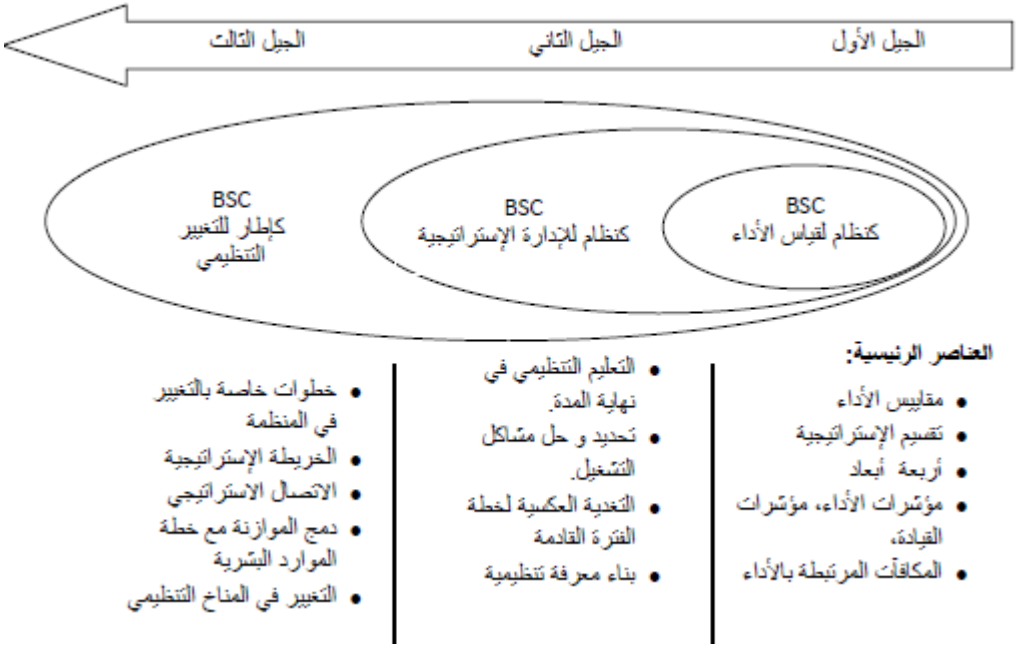
ولدت بطاقة الأداء المتوازن سنة 1990 بأمريكا الشمالية على يد الأستاذ المستشار R.Kalpan والمستشار المؤسس لوحدة البحث D.Norton.KPM G، وذلك بعد دراسة دامت عاما كاملا على اثنتي عشرة مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقييم أدائها. وخلال الدراسة لاحظ الباحثان أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقديم يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي. وهذا سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وكاملة حول نشاط المؤسسة[39]. وكان للكتاب الذي أصدره كل من Johnson وKaplan سنة 1987 الملائمة المفقودة (Relevance lost) (الأثر الواضح في تطوير هذه الطريقة، ففيه تم وضع حجر الأساس لمحاسبة النشاطات ووضع حدا لسيطرة المؤشرات المالية في تقييم الأداء.[40]

وبقيت هذه المقترحات مجرد فكرة تم إعادة صياغتها واستحداثها سنة 1990 من طرف Kaplan وNorton في صورة بطاقة الأداء المتوازن وتم ذلك في مراحل:

- في البداية وخلال سنة 1990 كان الباحثان يعقدان اجتماعات كل شهرين لمجموعة من المؤسسات في معهد Nolan&Norton من أجل تحديد الخطوط الرئيسية لأداة توازن بين: المدى الطويل والمدى القصير، وبين النتائج والعمليات وبين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية.
- وفي سنتي 1991 و1992 تم وضع الأداة موضع التجربة في بعض المواقع القيادية، فلاحظا أنها تستعمل من طرف المسيرين بشكل تلقائي ليس فقط لتقييم الأداء، بل كذلك لنشر الاستراتيجية.
- وابتداء من سنة 1993 تبدأ الوسيلة في الانتشار في دول أمريكا الشمالية، ثم حديثا في أوروبا الغربية.
- لقد قدمت بطاقة الأداء المتوازن في البداية كأداة لتقييم الاستراتيجية والأداء، ثم تحولت فيما بعد إلى نظام للتسيير تسمح بنشر الاستراتيجية، تحديد الأهداف العملية لكل فرد في المنظمة، توجيه سلوكهم وتساعد على القيادة[41].

والشكل الموالي يوضح مختف مراحل تطور هذه البطاقة

الشكل رقم01: : مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن



Sources: Toru Morisawa, **Building Performance Measurement Systems With The Balanced Scorecard Approach**, Nomura research institute, No. 45, 2002, P.4.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن بطاقة الأداء المتوازن قد تطورت بمرور الزمن حيث انتقلت من مجرد كونها أداة لقياس الأداء إلى أداة للإدارة الاستراتيجية ومن ثم إلى أداة للتغيير التنظيمي.

إن كل التغيرات التي شهدتها بطاقة الأداء المتوازن لم تكن مبرمجة في البداية وإنما جاءت كنتيجة للتعاون بين متخصصين في التسيير مع مدراء مؤسسات قاموا بتطبيق البطاقة[42].

مع التطور الجوهري الذي لحق ببطاقة الأداء المتوازن، ومع كثرة الدراسات والكتابات التي تناولها، استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميزها عن سائر المحاولات الأخرى، والتي نوجزها فيما يلي :

1 الخاصية التعددية:

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن نموذجا متعدد الأبعاد انطلاقا من الأبعاد الأربعة التي تقوم عليها وهي البعد المالي، العملاء، بعد العمليات الداخلية، وبعد التعلم والنمو، حيث يوفر كل بعد من أبعاد البطاقة إجابة عن تساؤل، وضمن نفس السياق يقول g.wegman أن بطاقة الأداء المتوازن تقدم رؤية شاملة ومتعددة الابعاد للأداء من خلال الربط بين المؤشرات المالية الكمية من جهة والمؤشرات النوعية الاستراتيجية من جهة أخرى.(43)

2 الخاصية التوازنية:

كما يشير اسمها فان بطاقة الأداء المتوازن تهدف الى تحقيق التوازن بين مجموعة من العوامل، وذلك كما يلي :

- التوازن ما بين المؤشرات المالية والمؤشرات الغير مالية: لقد صممت بطاقة الاداء المتوازن في الاصل لتجاوز أوجه القصور الناتجة عن الاعتماد الكبير على المؤشرات المالية للأداء، وذلك بموازنتها مع مؤشرات أخرى غير مالية. (44)
- التوازن ما بين المكونات الداخلية والخارجية للمؤسسة: يمثل المساهمون والعملاء المكونات الخارجية لمؤسسة، في حين يمثل كل من الموظفون والعمليات الداخلية مكوناتها الداخلية.
- وتؤكد بطاقة الأداء المتوازن على ضرورة تحقيق التوازن ما بين الاحتياجات المتناقضة لمختلف المكونات بهدف تنفيذ الاستراتيجية بفعالية.(45)
- التوازن ما بين الأهداف القصيرة المدى والأهداف الطويلة المدى باعتبارها أداة للإدارة الاستراتيجية فان بطاقة الأداء المتوازن تسعى لتحقيق التوازن ما بين العمليات والأنشطة القصيرة المدى والأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى.

3 الخاصية التحفيزية:

يرتبط أداء العاملين بشكل كبير بأنظمة العوائد والتعويضات الموجودة بالمؤسسة، حيث أن الحافز الأساسي للعاملين نحو تأدية مهامهم بشكل كفؤ يعتمد على العوائد والمكافآت التي يحصلون عليها.

غير أن هذه التعويضات لوحدها لا يكفي لدفع أداء المؤسسة الى الأمام ما لم يتم ربطها بنظام دقيق وفعال لقياس الأداء على مستوى الفرد أو المجموعة أو الأقسام في المؤسسة،(46) وفي هذا الاطار فقد جاءت بطاقة الأداء المتوازن لجعل نظام التعويضات أكثر تحديدا ودقة باعتبارها أداة تحتوي على مؤشرات ومعايير لتقييم الأداء تشمل أربعة أبعاد مختلفة،

ويقول كابلان ونويتن ضمن هذا السياق أن ربط نظام التعويضات ببطاقة الأداء المتوازن سوف يزيد من اهتمام العاملين بالمسائل الاستراتيجية ويحفزهم أكثر على تنفيذ الاستراتيجية وبلوغ الأهداف المحددة.(47)

4 الخاصية المحدودية:

يتسم نظام بطاقة الاداء المتوازن بمحدودية عدد مؤشرات الاداء الأساسية المالية وغير المالية، وذلك انطلاقا من خاصية الرشد المحدود، ومبدأ عدم اتاحة المعلومات بدرجة تتعدى الطاقة التحليلية لمتخذ القرار،(48) لذلك يرى كابلان ونورتن أن عدد المؤشرات التي تحتوى عليها بطاقة الأداء المتوازن يجب أن تتراوح ما بين 20 و25 مؤشر على الأكثر (49)، كما اقترح الباحثان أن يتم توزيع المؤشرات على الأبعاد الأربعة للبطاقة بشكل متساوي نسبيا(50).

ويعتبر العديد من الباحثين هذه الخاصية من أهم ما جاءت به بطاقة الأداء المتوازن، حيث يقول D.CHoffel et F Meyssonnier أنه من بين نقاط قوة بطاقة الأداء المتوازن أنها تسمح بهيكلة المعلومة من خلال الاحتفاظ سوى بعدد محدود من المؤشرات، وهو ما يمكن المسيرين من التركيز على النقاط الجوهرية للأداء فقط.(51)

الخاتمة:

أكدت الدراسة التي قمنا بها الدور الفعال الذي لعبه المحيط في تحديد أدوات التخطيط والتقييم لمراقبة التسيير في المؤسسات. فكما تلمسنا من خلال استعراض التطورات التي عرفتها مكانة مراقبة التسيير في التنظيمات والتحولات التي مست أدواتها وأساليبها، إذ ارتبطت التغيرات التي تم ملاحظتها في مراقبة التسيير بالتفاعل الموجود بين المؤسسة ومحيطها.

كما أن أغلب التطورات التي مست مراقبة التسيير، كما يبينه تاريخها كانت في فترات الصعوبات خاصة ابتداء من نهاية الستينات، حيث وجدت المؤسسات نفسها أمام بيئة يميزها عدم اليقين ويسودها التنافس الحاد والتغير السريع في الأذواق والمنتجات. مما دفعها إلى البحث الدائم عن المعلومة التي تمكنها من أن تستعد للمفاجآت من جهة ومن جهة ثانية لتتمكن من التكيف مع الظروف الجديدة. ولا يمكن توفير هذه المعلومة بالشكل والجودة المطلوبة، إذا بقيت مراقبة التسيير تعمل بمفاهيم نشأت في ظروف مخالفة، بل وحتى تساعد المؤسسة على التطور أو التكيف عليها بدورها أن تتطور.
كما لاحظنا أنه عندما كان العالم في مرحلة النمو، في سنوات العشرينيات إلى غاية نهاية الستينات، اتسمت الحياة الاقتصادية للمؤسسات بالاستقرار والمعلومة المؤكدة، ولم يكن الأمر يتطلب معلومات كثيرة ومميزة. وقد انعكس هذا على أهداف مراقبة التسيير التي كانت بسيطة وتقليدية، وكذلك على مكانتها ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسات إذ صنفت خارج الخطوط التسلسلية، كما اقتصر دورها على مساعدة الأقسام المحاسبية باستخدام أدوات محاسبية بسيطة. وكان يدعى مراقب التسيير آنذاك بالمحاسب المالي.

واستعانت مراقبة التسيير في هذه المرحلة بعدة أدوات أهمها وأكثرها شيوعا الموازنات التقديرية التحليل المالي، التقارير، مراقبة الموازنات والتكاليف المعيارية فقد عملت هذه الأدوات بنجاح في بيئة ميزها التوسع في القدرات الإنتاجية وإدارة العمليات من أجل الرقابة على التكاليف، التي كانت الشغل الشاغل في تلك الفترة لجميع المؤسسات. وساعدت هذه الأدوات إدارة المؤسسات على تحديد الأهداف، الموارد والأداء المستهدف، كما ساهمت في تحديد الأسباب والمسؤولين عن الانحرافات الواردة في الأداء الفعلي، وعملت على إيجاد الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ويمكن القول أن هذه الأدوات أضفت على مراقبة التسيير الطابع المالي قصير المدى، لأن هدف المنظمات في تلك الفترة تمركز حول تحقيق المردودية من خلال ترشيد العمليات الإنتاجية لأجل زيادة حجم الإنتاج.

وفي ظل التغيرات التي واجهت المؤسسات صعوبات في تحقيق المردودية، وأصبحت مجبرة على التكيف مع الظروف الجديدة سواء من ناحية التخطيط أو من ناحية المتابعة والتقييم وذلك من خلال السعي إلى محاكاة المستقبل لأن المتغيرات الجديدة جعلت من النظام التقليدي للموازنات غير قادر على التنبؤ بما سيحدث مستقبلا. كما أكدت نتيجة الأبحاث على ضرورة تعويض الأسلوب العمودي لإعداد الموازنات والذي يقوم على أساس مراكز المسؤوليات المنفصلة عن بعضها البعض، بأسلوب جديد قائم على أساس الأنشطة والعمليات والذي يبين العلاقات الأفقية بين مختلف الأنشطة التي تساهم مجتمعة في خلق القيمة.

وتواصلت جهود البحث في تطوير أدوات التخطيط ورأت بعضها ضرورة التخلص من نظام الموازنات وتبني أسلوب ما بعد الموازنات. غير أن الدراسات التي أجريت على بعض المؤسسات التي تبنت هذه الأداة، بينت أن المؤسسات لم تتخل عن الموازنات ولكنها غيرت من أسلوبها حيث انتقلت في عملية الإعداد من المستوى العملي والمالي للمدى القصير إلى المستوى الإستراتيجي طويل المدى.

وهذا يدل على أن نظام الموازنات التقديرية مازال الأداة الأولى والأكثر استعمالا في عملية التخطيط في معظم المؤسسات، وأن التغير وقع في كيفية تصميم الموازنات حيث تحولت من الاتجاه العمودي إلى الأسلوب الأفقي ومن المدى القصير إلى المدى الطويل.

أما في مجال المتابعة والتقييم لم تعد المعلومة المحاسبية والمؤشرات المالية لوحدها كافية للحكم على الأداء، بل تطلب الأمر البحث عن معلومة خارجية عن المنافسين، العملاء والموردين.إذ عجزت الأدوات التقليدية على توفير مثل هذه المعلومات، وشكل هذا دافعا للتفكير في بناء استراتيجيات تسمح بتوقع والاستعداد لمفاجآت المستقبل غير الأكيد من جهة، زمن جهة ثانية البحث عن أدوات جديدة تتناسب مع الظروف الجديدة، وتعد بطاقة الأداء المتوازن إحدى منتجات العصر الحديث ومن بين الأدوات المستحدثة في تقييم الأداء إذ سمحت:

- بسد الفجوة بيت المدى الطويل والمدى القصير من خلال تبني التوجه الإستراتيجي وربط الإستراتيجية بالموازنة.

- بإضافة مؤشرات جديدة غير مالية تسمح بإعطاء صورة أوضح عن الأداء وبعدد محدود تفاديا لتشتت الأذهان أثناء التقييم والتركيز على ما يبرز الأداء.

- بتوفير معلومات داخلية وأخرى خارجية والتي تتعلق بالعملاء والمساهمين.

- بربط النتائج بمحركات الأداء.

أن تعتمد على عنصر الجودة والمرونة وتخفيض تكاليف تكيفها وآجال ردة فعلها أكثر من السعي وراء تخفيض تكاليف إنتاجها. وهذا يعني ضرورة إعادة تفعيلها من جديد لتواكب المرحلة الموالية من تطورها.

لقد استطاعت مراقبة التسيير في هذه المرحلة أن تنتقل من البعد الأحادي إلى الأبعاد المتعددة ومن النظرة العملية قصيرة المدى إلى النظرة الإستراتيجية الشاملة طويلة المدى. غير أن هذه المميزات لا تعني بالضرورة القضاء على الأدوات التقليدية، فلقد بينت نتائج المقارنة بين الأدوات التقليدية والأدوات الحديثة لتقييم الأداء أن هذه الأخيرة تكمل النقص الذي ورد في الأولى وأنه من الأفضل للمؤسسات أن تستعين بالنوعين في آن واحد عند التقييم.

الهوامش والمراجع:

)1(Hélène Loning, et autres, Le Contrôle de gestion organisation et mise en oeuvre, 2éme Edition, Dunod, Paris, 2003, P.7.

)2(M.Fiol et P.Jouault, Pour Un Contrôle De Direction, Revue Française De Comptabilité, Janvier- Février, Paris, 1991, Pp.82-90

)3(Pour plus d'information voir :

H.T.Johnson& R.S.Kaplan, Relevance lost the rise and fall of management accounting, HBS Press, Boston, 1987.

A.D.JR.Chandler, La main visible des managers, Economica, Paris, 1988.

H.Bouquin, les fondements du contrôle de gestion, PUF, Que sais-je, Paris, 1994

)4(A.JR.Sloan, My years with general motors 1963, reedition double day, New-York, 1990, p.118.

∗ ROI.: Return On Investment

)5(A.JR.Sloan, opcit, p.142.

)6(H.T.Johnson et R.S.Kaplan, opcit, p.10.

)7(Romain Durand, A propos du concept de management par les chiffres, Revue Française De Comptabilité, N° 254-mars 1994.

)8(Iacocca, An autobiography, Bantam Books, New-York, 1984, p .46.

∗ WHIZ KIDS: نتاج الصفقة الرابحة

**كان رئيسا لمجموعة فورد ثم انتقل إلى وزارة الدفاع في عهد الرئيس الأمريكي كنيدي.

)9(F. Leroy, Stratégie militaire et management stratégique des entreprises, Economica, Paris, 1999, p. 146.

)10(J.Boulle& F.Ball, Le calcul économique à la régie nationale des usines Renault, Bulletin interministériel de la RCB, mars 1980, p.30.

∗ RCB : Rationalisation des Choix Budgétaires

)11(Pour plus d'information voir :

J.Dearden, Myth of real time management information, Harvard Business Review, may- June, 1996.

R.L.Ackoff, Management mis information systems, Management Sciences, Vo14, N°4, December, 1967.

H.Mintzberg, The myths of Mis, California Management Review, Vol XY, N° 1, Fall, 1972 .

** MIS: Management Information Systems.
)12(M.Fiol, La convergence des buts, Thèse de doctorat d'état Université Paris- Dauphine, 1991, cite par Hélène Loining et autres , opcit, P. 10.
)13(A. David, Décision, conception et recherche en science de gestion- Revue Française de Gestion, N°-spécial, 2002.P. 17.
* MRPI: Materials Requirement Planning.
* MRPII: Management Resources Planning.
**ERP, Enterprise Resources Planning.
)14(Norbert Guedj et autres, Le contrôle de gestion pour améliorer la performance des entreprises, Edition D'Organisation, 3eme édition, Paris, PP. 494- 501
)15(M.Porter, Competitive advantage, Productivity Press, New-York, 1986.
* ABB: Activity Based Budgeting.
** ABC: Activity Based Costing.
*** EAV: Economic Value Added.
**** BSC: Balanced Scorecard
)16(R.L.Simons, Levers of control, Harvard Business School , Press Boston, 1995, cite par: Gregory Wegmann, Gestion des risques et des incertitudes l'émergence d'un contrôle de gestion par exception, **www.afc.cca.com/doc-congres/congres-2003/ PDF-** P.18.
(17) لشهب صفاء، نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار، مذكرة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص55.
(18) بونقيب أحمد، دور لوحة القيادة في زيادة فعالية مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص23.
)19(Claud Alzard et Sebine Separi . « contrôle de gestion » 6eme edition , Dunod.Paris 2004، P 7.
)20(Langlais. G et autres « contrôle de gestion » Berti Edition Alger 2008، P 13.
(21) د- يحياوي نعيمة، سلسلة محاضرات في مقياس مراقبة التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة، ص2-3.
(22) محاضرات الأستاذ" خالد رجم "مقياس الرقابة الاستراتيجية"لسنة أولى ماستر تدقيقي ومراقبة التسيير
(23) صديق محمد عفيفي، إدارة الأعمال في المنظمات المعاصرة، مكتبة عين شمس، ط 10 ، 2003، ص33
(24) د.ديالة الحج عارف"الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق كفاءة العمل الاداري في أجهزة الإدارة العامة "في قطر العربي السوري"رسالة دكتوراه غير منشورة' جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد. قسم إدارة الأعمال ،1996 ، ص116
(25) محمد الصغير قريشي" واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"مجلة الباحث العدد 9، 2011، ص170.
(26) محمد بوتين " المحاسبة العامة للمؤسسة " ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1994 ص14.
(27) د.أبو الفتوح علي فضالة " التحليل المالي وإدارة الاموال " دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999 ، ص65-66.
)28(Wills more, A.Wcc ''business budgets and budgetary contrôle'' London, sin issa c Pittman and -sos,LTD 1960 P 05
(29) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول ، تحليل مالي ، ديوان .المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1989
)30(Malo، J.L. Les tableaux de bord comme signe d'une gestion et d'une comptabilité à la française. In Mélanges en
l'honneur du professeur Claude Pérochon. Paris 1995: Foucher، 357-376.
) 31(Alain Fernandez « les nouveaux tableau de bord des managers »5ème édition Editions Eyrolles،2011.p.08.
)32(Michel Gervais « contrôle de gestion » 7e Edition Economica. Paris 2000، P 12
) 33(Michel Leroy « le tableau de bord au service de l'entreprise »op cité. p 119.
) 34(Nobert Guedj « le contrôle de gestion » 3eme Edition d'organisation. Paris .2001 p .198
)35(Tisser.D. « Guid Pratique pour la gestion les unités et projets » INSP.Paris .P380
)36(Gerhard Speckbacher et al ,Adescriptive analysis on the implementation of balancedscorecards in german-speaking countries,management accounting research; 14(4);2003; p.3.
) 37(Fred R.david,strategic management: concebts and cases; 13th ed; prentice hall; new jersey; 2009;p.135
) 38(Paul R. niven,balanced scorecard:step-by-step for government and nonprofit agencies;john wiley sons, new jersey, 2003,p,31.
)39(ndra Gumbus, Bridget Lyons, The Balanced Scorecard at Philips Electronics, Strategic Finance, 84(5), 2002, P. 1.

)40(Gavin Lawrie, Ian Cobbold, The development of the Balanced Scorecard as a strategic management tool, 2GC Conference Paper, Boston, 2002, P.1-2, Sur: https://courses.cs.ut.ee/MTAT.03.243/2013 spring/uploads/Main/BSC.pdf, Consulté le : 12/04/2016.

)41(H.Loning et autres, OP.Cit, P.158.

)42(Manel Benzerafa, L'universalité d'un outil de gestion en question: Cas de la Balanced Scorecard dans les administrations de l'Etat, Thèse de Doctorat en Management Publique, Centre d'études et de recherches sur les organisations et sur les stratégies, Paris, 2007, P. 121

) 43(Grègory wegmann les tableaux de bord stratèiques une instrumentation du control de gestion stratègique article publie au 22ème

(44) خالد محمد عبد المؤمن لبيب، مرجع سابق، ص.19.

) 45(Paul R. Niven, OP. cit, p.23.

(46) طاهر محمد منصور الغابي ، وائل محمد صبيحي ادريس، توجيه الاداء الاستراتيجي: الرصف والمحاذاة، دار وائل لنشر، عمان، 2009، ص.65.

) 47(David p. Norton, Robert S.kaplan, Comment utiliser le tableau de bord prospectif, Editions d'organisation, Paris, 2003, p.15.

(48) جودة عبد الرؤف محمد زغلول، استخدام مقياس الاداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الاداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، بحث مقدم الى الندوة الثانية عشر في سبيل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية،2010،ص.13 على:
http;// www.Kantakji.com/media/2936/e233.pdf .2015/08/30 ، في:

) 49(David p. Norton, Robert, S. Kaplan, Comment utiliser le de bord prospectif, op. cit, p.207.

) 50(Denis CHoffel, François Meyssonnier, Dix ans de debats autour du Balance Scorecard, Compatabilite.

) 51(Ali Divandri, Homayoun Yousefi, Balanced Scorecard; ATool for Measuring Competitive Advantage of Ports with Focus on Container Terminals, International Journal of Trade, Economics and FINANCE, vol.2, NO.6.2011.P.473.

دور السياسة التجارية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2008-2016

مكاوي الحبيب

جامعة وهران 2
elhabibmekkaoui31@gmail.com

الملخص:

تشير التجارة الخارجية الغير مقيدة إلى مكاسب الرفاهية الصافية وبالرغم من ذلك فان بعض المنظمات و الجهات الاقتصادية تستمر في الضغط على صانعي القرار لتقييد الواردات وزيادة حجم صادرات البلد ولذلك فان الدول و الحكومات تراعي جيدا الآثار الديناميكية لما يعرف بالسياسات التجارية وما يوافقها في المصالح الاقتصادية لهذه الدول ، ولقد عبرت السياسة التجارية عن تدخل الدولة لتخصيص حرية التجارة للموارد ووضع ميكانزمات لحماية الصناعات الناشئة أي ما تعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولهذا فصانعي القرار مجبرون على اتخاذ إجراءات لتقييد التدفق الحر للسلع و الخدمات وهنا نقصد خاصة أدوات ووسائل السياسات التجارية الأكثر شيوعا للتأثير على الصادرات كالرسوم الجمركية التعريفات الغير جمركية إعانات التصدير و الضرائب و غيرها .

الكلمات المفتاحية : سياسة تجارية ، تحرير التجارة ، رسوم جمركية ، مؤسسات صغيرة و متوسطة ، صادرات ، واردات .

Astract:

Le processus de libéralisation du commerce extérieur vise à réaliser des gains économiques ,et malgré cela , certaines organisations et agents économiques continuent de faire contraindre les autorités économiques pour appliquer la restriction commerciale sur les importations et augmenter les exportations du pays, par conséquent, les États et les gouvernements tiennent compte des effets bien dynamiques des politiques commerciales et de la correspondance dans l'intérêt économique de ces pays .La politique commerciale a exprimé l'ingérence de l'Etat dans la répartition du libre-échange des ressources et la mise en place de mécanismes pour protéger les industries émergentes, connues sous le nom de petites et moyennes entreprises.

Et en conséquence, les autorités économiques de l'état sont contraints de restreindre le commerce extérieur par les outils et les moyens des politiques commerciales les plus courantes pour influencer les exportations, tels que les droits de douane, les tarifs non tarifaires, les subventions à l'exportation, les taxes et autres.

Mots-clés: politique commerciale, libéralisation du commerce, droits de douane, petites et moyennes entreprises, exportations, importations.

I مقدمة:

إن الحرية التي تدعو إليها التجارة الخارجية تستدعي تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة ، وتحديد تأثير منافسة السلع المستوردة على فعالية أداء هذه الصناعات نظرا لمحدوديتها وضعف وزنها في السوق، وهذا ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وعلى غرار المؤسسات و المشروعات الكبرى ، تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاعدة وركيزة هامة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع وقيمة مضافة لاكتساب مزايا نسبية جديدة ، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة من المؤسسات ، إلا أنها خاضت تجارب ناجحة في الدول المتطورة ، ولا تزال الحكومات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، تساهم في تأهيلها وحمايتها لزيادة قدرتها التنافسية في السوق ، ورفع الإنتاجية ، و الدخول للأسواق الخارجية .

- **إشكالية البحث :**

من أجل تحقيق عملية التنمية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لابد من تفعيل وتسخير السياسات التجارية للوصول إلى هذا الغرض ، ومن هنا نطرح التساؤل التالي :

- ✓ **ما مدى مساهمة السياسة التجارية في تفعيل و تحفيز النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟**

- **فرضيات البحث :**

للإجابة على إشكالية البحث نقترح الفرضيات الآتية :

- ✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تدويل نشاطها التجاري وفق الإمكانيات الممنوحة من طرف الدولة.**
- ✓ **السوق الأوربية و الإفريقية كأفضل إستراتيجية تتبناها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاختراق الأسواق العالمية.**
- ✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تحسين أدائها التجاري عبر وسائل السياسة التجارية و الدعم الحكومي.**

- **أهداف الدراسة :**

تحاول هذه الدراسة معرفة مختلف الامتيازات و التفضيلات التجارية التي تمنحها الدولة في إطار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث المساهمة في التبادلات التجارية الدولية ، و الدخول إلى الأسواق الخارجية عبر جلب العملة الصعبة ورفع حجم الصادرات الكلية ، كما يمكن البحث من محاولة معرفة أثر الانفتاح التجاري على تحقيق الرفاهية للاقتصاد الوطني .

- **منهجية الدراسة :**

تماشيا وطبيعة الموضوع سنستخدم المنهج الوصفي و المنهج التحليلي :

-**المنهج الوصفي** : ارتأينا من خلال الجانب النظري أن نعرج على نظريات التجارة الخارجية التقليدية و الحديثة أولا لتعزيز مفهوم السياسات التجارية ، و التطرق إلى المفاهيم العامة لهذه السياسات و الإحاطة بالمفاهيم العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **المنهج التحليلي** : لمقاربة الجانب التطبيقي و المتمثل في تحليل بيانات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية ، ودور بعض أدوات ووسائل السياسات التجارية كالتعريفة الجمركية و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وكذا الشراكة الأجنبية في رفع نصيب هذه المؤسسات في التبادل التجاري الخارجي .

- **حدود الدراسة :**

سنركز في هذا البحث على جانب التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكم أن السياسة التجارية تؤثر على الحركة الدولية للسلع و الخدمات وتساهم في تنامي حجم التجارة لدى هذه المؤسسات و تسمح لها بالتوسع و التأهيل ، كما أن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الدراسة سيكون من زاوية اقتصاد كلي ، ودراسته كقطاع ولا نشير إلى جانب التسيير أو الإدارة ، وقد حاولنا من خلال المعطيات و الأرقام أن نتحرى آخر النشرات الإحصائية الرسمية وذلك في الفترة ما بين 2008 و 2016 .

- **محاور البحث:**

بناء على طرح الإشكالية وأهداف الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- ✓ أدبيات السياسة التجارية ووسائلها
- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ تقييم أثر وسائل السياسة التجارية على رفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة إحصائية تحليلية).

المحور الأول : أدبيات السياسة التجارية

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية وكذا في الدول المتقدمة غيرها في الدول المتخلفة و السائرة في طريق النمو، وهذا باختلاف الأهداف الاقتصادية لكل دولة و حسب الإمكانيات و الوسائل الخاصة الموافقة لكل اتجاه وحالة اقتصادية.

أولا- ماهية السياسة التجارية : لقد تعددت المفاهيم و التعاريف في شأن السياسة التجارية نذكر منها :

-يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة ، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل الاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات[1] .

-السياسة التجارية تمثل مجموعة الوسائل و الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية لغرض التدخل في تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية ومتغيراتها باتجاه تحقيق أهداف معينة فالسياسة التجارية تتوسط بمجموعة من الوسائل والأنظمة لتحقيق أهدافها [2] .

-ويقصد أيضا بالسياسة التجارية سياسات الحرية و الحماية وهي سياسات اقتصادية دولية تعبر عن توجيه حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الموارد البشرية و المعلومات و الصرف الأجنبي بين الدول من قبل حكومة دولة ما وبتشريعات دولية و إقليمية .

وتعمل هذه السياسات على ربط الاقتصاديات الوطنية و الإقليمية وفق مبادئ التعاون متعدد الأطراف.

ثانيا - المقاربات النظرية و التجريبية للسياسة التجارية

1. المقاربات الكلاسيكية:

إن الأساس الذي قامت علية النظريات الكلاسيكية هو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واستعمل هذا الأساس كمرجع في وضع مختلف السياسات الاقتصادية ، وقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك على سياسات التبادل الحر منذ آدم سميث إلى غاية تأسيس التجمعات الإقليمية و الاقتصادية و المالية وبعض المؤسسات الدولية .

2. مؤتمر الدوحة :

انعقد مؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001 عقب فشل مؤتمر سياتل بعد رفض العديد من الدول فرض الهيمنة الأمريكية على التجارة العالمية وتهميش الدول النامية من التنمية وتميز مؤتمر الدوحة بوضع الأولوية للدول النامية ومصالحها أساسا لبرنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة .

لقد دعا مؤتمر الدوحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية ، الأسواق الدولية و إزالة المعوقات أمام تدفق التجارة العالمية و فتح الباب أمام حل بعض المشكلات العالقة [3].
- ✓ توضيح وتسهيل تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة الخاصة باتفاقياتها المختلفة وذلك في ظل التطبيق المتزايد لهذه الاتفاقيات ، مع ضرورة أخذ الاحتياجات الخاصة بالدول النامية و الأقل نموا ودعا كذلك إلى استمرار المناقشات حول التجارة الالكترونية سواء من حيث التحديات و الفرص و الصيانة أو المؤسسات الملائمة .
- ✓ أما في مجال خصوصية الدول الأقل نموا فقد اعترف الإعلان بأهمية الآراء الواردة في إعلان (زنجبار) الوزاري للدول الأقل نموا في جوان 2001، وذلك من حيث الحاجة إلى إجراءات عملية للنفاذ للأسواق وأهمية دعم تنويع مصادر دخل هذه الدول و المساعدة الفنية لبناء القدرات الذاتية.

على الرغم من الآمال التي علقتها الدول النامية على مؤتمر الدوحة ، إلا أن المكاسب المحققة لديها لا ترقى إلى المستوى المطلوب وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها الدول النامية من استمرار هيمنة الدول الكبرى على المفاوضات التجارية ، فقد نجحت هذه الأخيرة في تهميش أجندة الدول النامية .

3. السياسات التجارية الإستراتيجية :

ويطلق عليها أيضا سياسات الحماية التجارية الجديدة وهي مجموعة من الإجراءات الحديثة القائمة على أساس المنافسة غير التامة نظرا لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومن أهم هذه السياسات الإستراتيجية :

3. أ .إستراتيجية الضريبة لاقتلاع ربح الاحتكار الأجنبي : لقد قام كل من "جيمس براندر" James brander وباربارا سبنسر Barbara spencer بتحليل عملية فرض الضريبة على ربح الاحتكار في عام 1981 فقد عالجا مشكلة مواجهة الدولة المستوردة لاحتكار الدولة الأجنبية التي تزودها بالسلعة مع افتراض أنها المورد الوحيد لهذه السلعة في الأسواق ، وبالتالي تستطيع الدولة المستوردة من خلال هذه السياسة في تحسين رفاهيتها الاقتصادية على حساب المورد الأجنبي .

3. ب إستراتيجية وفرات الحجم في إطار الاحتكار الثنائي : افترض "بول كروجمان" Paul krugman في نموذجه عام 1984 في إطار ما كتب حول السياسة التجارية الإستراتيجية وجود احتكار ثنائي بين شركة محلية و أخرى أجنبية في السوق العالمية وأراد كروجمان أن يثبت نجاعة فرض الضريبة الحمائية على منتوج الدولة الأجنبية و الذي يصب في مصلحة الدولة المحلية ، مما يؤدي إلى نمو الصناعة المحلية وبالتالي استفادة هذه الصناعة من انخفاض في متوسط التكاليف وخلق قاعدة قوية للتصدير .

3 . ج إستراتيجية البحث و التطوير:طورت هذه الطريقة التي تؤدي إلى الحماية التجارية على يد كروجمان عام 1984 ويوجد تشابه بين هذه الطريقة وطريقة وفرات الحجم، ولكنها ترتكز على مسار مختلف بحيث يفترض أن التكلفة الحدية لكل مستوى من الإنتاج يعتمد على البحث و التطوير . و العلاقة بين حجم التكاليف الحدية و البحث و التطوير علاقة سلبية وهذا يعني أنه كلما كانت مصاريف البحث و التطوير أكبر على العملية الإنتاجية كلما أدت إلى انخفاض التكاليف الحدية و في المقابل توجد علاقة ايجابية بين مقدار المصروفات على البحث و التطوير ومستوى الإنتاج .

ثالثا ـ التناوب التاريخي للسياسة التجارية

عند تتبع و دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي نجد تباينا وتناوبا في إتباع السياسة التجارية بين الحرية و التقييد عبر مختلف المدارس الاقتصادية عبر العصور، وكان لكل طرف اتجاهه و أفكاره التي يؤيد بها السياسة المتبعة وليس الفكر الاقتصادي السائد هو المعيار الوحيد في اتخاذ سياسة الحرية أو التقييد وإنما هناك عوامل أخرى في تحديد هذا المجال منها ظروف سياسية و اجتماعية مرت في تلك الفترات ، وهذه أهم المراحل التاريخية التي تطورت فيها أفكار السياسة التجارية :

1 . المركنتيليين و الكاميراليين :

وقد برزت أفكارهم في القرن السادس عشر و السابع عشر عندما سادت الثورة التجارية و المالية حيث جرى التأكيد على سياسات الحماية وفرض القيود على تجارة الاستيراد وربط الصادرات بتحول أساسي للمواد المستوردة ، وكل ذلك بما يمنع تسرب ثروات البلدان المشاركة في التجارة الدولية كما استهدف المركنتيليون من وراء سياسات الحماية أيضا تعزيز الصناعات الناشئة وخلق فرص جديدة للعمل [4] ، وكان النظام التجاري معمول به في غالب الدول الأوروبية وكانت كل دولة أنداك تفرض القيود الخاصة بها على السلع المستوردة وذلك لحماية الصناعات الوطنية مما يشجع عمليات التصدير[5].

وكرد فعل لسياسات الحماية التجارية برزت دعوات الحرية الاقتصادية من قبل التجاريين الأواخر وفي مقدمتهم "W.Petty " ، ثم انتشرت أفكار الفيزيوقراط الذين طالبوا بإلغاء كافة القيود على التبادل التجاري.

2 . الكلاسيك و النيوكلاسيك :

ظهرت أفكار الكلاسيك في القرن الثامن عشر خلال بداية الثورة الصناعية على يد الاقتصادي A.Smith في العام 1776 ، وتزايدت في هذه الفترة التأكيد على سياسات الحرية الاقتصادية التي ساعد على انتشارها نظام قاعدة الذهب واستمر ذلك حتى بداية العقد الثاني من القرن 20.

وقد نتج عن حرية التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك ، لذلك نادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية و الفرنسية وانتهى الأمر بانتهاج الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، لسياسة الحماية التجارية بدءا من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى [6] .

واستمرت سياسة الحماية التجارية في الفترة ما بين الحربين العالميتين وازدادت القيود على التبادلات الدولية وقد تميزت هذه الفترة بعدم استقرار القاعدة النقدية وعدم وجود تشريعات دولية.

فقبل 1947 كان كل بلد حر بفرض الرسوم الجمركية الخاصة به على وارداته ومع ذلك كان يقوم هذا البلد في زيادة هذه الرسوم مما يترتب المعاملة بالمثل من جانب الشركاء التجاريين [7] .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بادرت الدول في إعادة هيكلة اقتصادياتها القومية وتنظيمها ونجحت هذه الدول في إعادة الحرية التجارية نسبيا إلى حركة التجارة الخارجية ، وبدأت بتهيئة القاعدة التجارية بالرسوم الجمركية و أصبحت الظروف مهيأة لتأطير التبادل التجاري وتنظيمه ومع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة زاد الاهتمام بتنسيق الآراء وتوحيد وجهات النظر في شأن حركة السلع و الخدمات الدولية .

وهنا يمكن القول أن سياسة الحماية و الحرية لم تنفرد بشكل تام مع كل فترة وانها تم تبني سياسات معاكسة جزئيا حسب الأفكار السائدة في كل فترة .

3 . انتشار الاتحادات الاقتصادية :

ونقصد بالاتحادات الاقتصادية أوجه التكامل الاقتصادي وهو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية و سياسية و جغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول غلى تطبيق سياسات تجارية و اقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية في اتفاقية التكامل [8] .

وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع الوحدات التنظيمية وهذا يشمل الاتفاقات التجارية ، هذه الاتحادات هي بمثابة المثال الواسع ذو الطبيعة الإجرائية ، لانتهاج سياسة الحرية التجارية كنتيجة لإتباع النظام الاقتصادي العالمي الحديث .

في ظل ما يسمى بالعولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد توارت بعض الشيء سياسات الحماية التجارية وأصبح العالم يعايش سياسات تحرير التجارة في أسمى صورها وحتى على المستوى الداخلي لكل دولة نمت السياسات التحريرية و التخلص من القطاع العام و الاتجاه نحو الخاص، و رغبة في مسايرة الركب الدولي التحرري عدلت الدول في سياساتها التجارية للدخول في ظل الانفتاح العالمي .

والى غاية يومنا هذا رجحت الكفة لمصلحة أنصار حرية التجارة عالميا و إقليميا مع الاحتفاظ بجوانب ضيقة الحدود واتخاذ إجراءات ظرفية حسب الحالة الاقتصادية لكل دولة .

رابعا . الاتجاهات الكبرى للسياسات التجارية

في هذا الجزء سنذكر أهم اتجاهات السياسة التجارية بشيء من التفصيل بعد ما ذكرناه على العموم في المطلب السابق و هي تتضمن سياسة حرية التجارة و سياسة تقييد التجارة.

1 . سياسة الحماية التجارية

ويرى أنصار الحماية التجارية أن النظام الرأسمالي نشأ وازدهر على حساب الدول المتخلفة وأنه لابد من حماية الاقتصاديات القومية من غزو الدول الكبرى ، ويستند هؤلاء إلى حجج اقتصادية تهدف إلى الزيادة الدخل القومي وأخرى غير اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على الهيبة السياسة وغيرها ويؤكدون أن هناك أهداف أخرى يتعين تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص . ولدعم رأي أنصار الحماية التجارية نتطرق إلى أهم الحجج و البراهين التي تدعم اتجاههم و هي مقسمة إلى حجج اقتصادية و أخرى غير اقتصادية:

أ .الحجج الغير اقتصادية للحماية التجارية:

- مواجهة الحروب
- المحافظة على الطابع القومي للدولة

ب .الحجج الاقتصادية للحماية التجارية :

* حماية الصناعات الناشئة: ويقصد بالصناعة الناشئة أو الوليدة "Infant industry "هي الصناعة حديثة العهد في البلد ، و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج و الازدهار إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة وبذلك فليس كل صناعة حديثة هي صناعة ناشئة بل لابد أن يتوقع لها الازدهار إذا كانت الظروف و الإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وهي ما يطلق عليها الميزة النسبية.

* تخفيض البطالة الكلية بفرض الضريبة
* اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .
* الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات .
* تحسين معدل التبادل التجاري.

وبعد التطرق إلى حجج أصار الحماية وذكر بعض المزايا القوية و التحاليل الاقتصادية المرافقة لكل عنصر، يمكن أن نعترف بعقلانية بعض هذه الحجج الاقتصادية ودورها في حماية الاقتصاديات القومية من هيمنة وعولمة التجارة الخارجية الباحثة عن مصادر النفوذ و المصالح على حساب الدول الضعيفة اقتصاديا ومن هنا يمكن استنباط الآثار التي قد تجرها سياسة الحماية التجارية، وقد لخصت بعضها في ما يلي :

- ✓ الحماية التجارية تؤدي إلى تقليص الواردات التي بدورها تؤدي إلى أثر ايجابي على الإنتاج و الدخل القومي وذلك وفقا لمبدأ المضاعف الكينزي الذي يقرر بأن انخفاض التسربات في الاقتصاد المتمثلة في الواردات تؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل و الإنتاج.
- ✓ إن إتباع سياسة الحماية التجارية يؤدي إلى الحد من منافسة الإنتاج المحلي وبالتالي يدعم قيام صناعات محلية جديدة .
- ✓ سياسة الحماية تؤدي إلى سياسة المعاملة بالمثل من قبل الشريك التجاري الآخر الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في كلتا الدولتين.
- ✓ ليس هناك تأكيد من أن الرسم الجمركي سيحقق زيادة العمالة و التوظف ويؤكد الاقتصاديون على أنه إذا كان الهدف هو زيادة التوظف ، فلماذا نستخدم الرسوم الجمركية في حين أن سياسات أخرى قد تحقق الهدف بصورة مباشرة أكثر كالسياسة النقدية و المالية ؟

2. سياسة الحرية التجارية

ويقصد بسياسة التجارة الحرة السياسة القائمة على ترك التجارة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية، وقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة وقد تركوا بعض الشعارات مثل :"دعه يعمل دعه يمر " ومن بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث و ريكاردو وقد قدم هؤلاء مع أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث و المعاصر حجج اقتصادية وتحاليل منطقية من شأنها تعظيم الدخل القومي للدول ذات أطراف التبادل مما يؤدي إلى استكمال الرفاهية وفيما يلي أهم الحجج التي يستند إليها أنصار هذا المذهب :

- منافع التخصص و المنافسة وتقسيم العمل الدولي
- انخفاض أسعار السلع
- تشجيع التقدم التكنولوجي
- رفع مستويات الجودة
- الحد من قيام الصناعات الاحتكارية

فان دعاة الحرية التجارية يشددون على أهمية تضييق الممارسات الاحتكارية عبر فتح كل القيود حول التجارة مما يؤدي إلى تقليص دور الضريبة على الاستيراد بطريقة جزئية أو كلية ، وبالتالي يزيد حجم السلع المستوردة مما يؤدي إلى قيام منافسة عادلة و شرعية بين السلع ومنع الاحتكار داخل السوق.

خامسا : أدوات السياسة التجارية :

تنتهج الدول و الحكومات للتدخل في سياسة التجارة الخارجية عدة أساليب يطلق عليها وسائل السياسة التجارية وهي تمثل حزمة من الأدوات المالية و الإدارية و الاقتصادية قمنا بتقسيمها في هذا المبحث إلى وسائل سعريه و أخرى كمية بالإضافة إلى الوسائل التنظيمية و الإدارية , وذلك تماشيا مع الطريقة التي تمارس فيها وسيلة التدخل هذه الوسائل تستخدمها كل دولة على حسب النظام الاقتصادي السائد و الأهداف المسطرة من وراء تطبيقها مع الإشارة إلى الآثار المنبثقة من كل أداة .

1. الوسائل السعرية للسياسات التجارية

يسميها بعض الاقتصاديين الوسائل الغير مباشرة للتدخل في التجارة الخارجية و المساهمة في توجيه و تنظيم المعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم إلى التعريفة الجمركية إعانات التصدير وسياسة الإغراق.

أ . التعريفة الجمركية

وتعرف التعريفة الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) ،أما الرسوم على الصادرات فنادرة نسبيا وتوجد عادة في بلدان متأخرة تجد فيها وسيلة ميسرة للحصول على ضرائب وقد تفرض هذه الرسوم في ظروف خاصة مثل المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية ، وبهذا المعنى فان الضرائب أو الرسوم الجمركية يمكن أن تفرض على السلع عندما إلى الدولة من الخارج أي أنها تفرض على واردات الدولة من العالم الخارجي كما أنها يمك أن تفرض على السلع المتجهة إلى الخارج.

- ✓ **الأهداف من وراء فرض الرسوم الجمركية: و**تتلخص أهدافها فيما يلي:

- الحصول على إيرادات مالية تستفيد منها خزينة الدولة بغرض تمويل نفقاتها في إطار الميزانية المالية وهذا الغرض شائع ويخص عادة السلع الأجنبية ويجب مراعاة مرونة الطلب على السلعة المستوردة.

- الحد من تصدير بعض السلع وتقليل خروجها من الحدود الوطنية وتتميز هذه السلع بأهميتها في الاقتصاد المحلي وخاصة تلك التي يرتبط توفرها على تلبية رغبات واحتياجات الاستهلاك الداخلي وبالتالي لا يقل المعروض منها مثل المواد الخام التي تدخل في كمستلزمات لدى المشاريع الإنتاجية .

- يعتبر تطبيق التعريفة الجمركية كمظهر من مظاهر ممارسة السيادة الوطنية التي تتمتع بها كل دولة مستقلة معترف بها فكل دولة لها الحق في ممارسة و تأطير وتقنين سياسات التجارة الدولية وفق المعايير المتعارف عليها في المنظمات الدولية ومنه لا يمكن أن تمر المعاملات التجارية دون فرض الرقابة واقتطاع الرسوم و الضرائب .

- يمكن أن تخرج الرسوم الجمركية من إطارها الاقتصادي بحيث يكون رفعها بنسبة كبيرة كإجراء عقابي على سلع واردة من الدولة التي تشملها هذه العقوبات بهدف شل المعاملات التجارية و إضعاف الميزان التجاري لهذه الدولة و الحد من تصديرها للمواد المتوافرة لديها خاصة التي تملك فيها ميزة نسبية

أ . 1 أنواع الرسوم الجمركية :

يجب التفرقة بين المعايير المصنفة للرسم الجمركي فمن ناحية يمكن أن نصنف أنواع الرسوم إما على أساس طريقة تقديرها أو على أساس الغرض من تحصيلها وحتى من حيث الآثار الناجمة عن فرضها.

- ✓ **من ناحية تقدير الرسم الجمركي:**

فيفرق عادة بين الرسوم النوعية و الرسوم المركبة فقد تفرض الضريبة على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة فيسمى الرسم عندئذ رسما قيميا، وقد تفرض على أساس العدد أو الوزن (بمبلغ معين عن كل وحدة أو على الوزن مثلا)، ويقال عندئذ أن الرسم نوعي ومن السهل بطبيعة الحال أن نترجم الرسم النوعي إلى رسم قيمي ما دمنا نعلم القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة .

✓ **من ناحية الغرض من تحصيل الرسوم الجمركية :**

حيث يتم التمييز بين الرسوم المالية و الرسوم الحمائية ، أما الرسوم المالية فيكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة ، وأما الرسوم الحمائية تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية و التفرقة بطبيعة الأمر واضحة منطقيا ، ولكن يلاحظ أنه من المتعذر التعرف دائما على النية التشريعية من وراء فرض الضريبة . وجدير بالملاحظة أن الغرض المالي لا يتفق دائما مع الغرض الاقتصادي فقد يكون الرسم مرتفعا لدرجة تنخفض معها حصيلة الدولة لانخفاض المستورد من السلعة انخفاضا كبيرا نظرا لمرونة الطلب المحلي عليها.

✓ **من ناحية الآثار الناجمة عن فرضها:**

أما من حيث أثر التعريفة على تحديد استيراد السلعة وعلى الإنتاج و الاستهلاك المحليين نميز بين التعريفة المانعة و الغير مانعة:

- **التعريفة المانعة:**

وتسمى التعريفة المانعة لأن السلطة الاقتصادية تحاول من وراء فرضها إلى منع استيراد سلعة معينة ورفع ثمنها بشكل كبير ، وتختلف الأسباب من ذلك إما أن تحاول الدولة استبدالها بالمنتج البديل المصنوع محليا وهذا يمثل شكلا متطرفا من أشكال التعريفات وإما أن تكون هذه السلعة منافية للمعتقدات الدينية كالخمور .

- **التعريفة المثلى:** هي عبارة عن رسم جمركي لا يمنع تدفق السلع الواردة بعكس التعريفة السابقة وفي نفس الوقت تحقق مستوى أمثل من المنفعة و الرفاهية الاقتصادي ويسميها البعض بالتعريفة الغير مانعة.

ب . إعانات التصدير

وهي عبارة عن دفع ودعم مالي للمؤسسات التي تبيع السلع إلى الخارج وتشمل الإعانات عددا من الإجراءات الهادفة تيسير الأمر على المصدرين ، (وأحيانا على المستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل عن أسعار الشراء في الخارج) تشجيعا لهم على دخول الأسواق العالمية ولذا فهي تسمى في الغالب إعانات التصدير .

وقد تتخذ الإعانات شكل الإعفاءات الضريبية وذلك بإعطاء فرصة للمصدر المحلي ليكون له القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية . وتنقسم إلى نوعين من الإعانات :

- **الإعانات المباشرة :** وتقدم هذه الإعانات على شكل نقود باحتسابها على أساس القيمة أو نوع المنتوج .
- **الإعانات الغير المباشرة** : وذلك بإعطاء المنتوج بعض الامتيازات و التسهيلات الضريبية أو إعفاء نسبة من أرباح الضرائب وكذا الاستفادة من بعض الخدمات .

ج . الإغراق (سياسة تحطيم الأسعار)

الإغراق هو بيع السلع في السوق الخارجية بسعر أقل من السعر المتداول في السوق المحلية ومنه يتجه المستهلك المحلي إلى اقتناء السلع ذات الثمن المنخفض. وذلك بنفس الشروط ونفس السلع الموجهة للإغراق وينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- **الإغراق العارض** :ويكون في حالات استثنائية تقوم الدولة مثلا من خلاله بتصدير السلعة إلى السوق الأجنبية في فترة معينة للتخلص من الفائض في المخازن ، لأن المؤسسة أحيانا تخطأ في تقييم المبيعات المستقبلية في السوق المحلية وبهذا يضمن المصدر استرجاع جزء من التكاليف كحد أدنى .
- **الإغراق الدائم :**عكس الإغراق العارض فقد يكون تدفق السلع للسوق الأجنبية بطريقة مستمرة تدوم لفترات طويلة ، يتم فيها بيع السلعة بثمن منخفض وهذا يكون عادة لكسر الاحتكار .
- **الإغراق المفترس:**هو تخفيض مؤقت لسعر السلعة المصدرة ويكون هذا النوع قصير الأجل

د . تغيير سعر الصرف[2]

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب و أهداف عديدة إما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية .

***أسباب تخفيض سعر العملة:**

لعل أهم و أسمى الأهداف من وراء تخفيض سعر العملة هو إحداث التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة العجز في الميزان التجاري بتشجيع التصدير وتقييد الاستيراد كما يرمي هذا التخفيض إلى زيادة الدخل عند المنتج وتخفيض مديونيتهم وقد يهدف تخفيض سعر الصرف أيضا إلى معالجة ظاهرة البطالة من خلال تشجيع الصناعات التصديرية ورفع الناتج القومي .

2 . الوسائل الكمية للسياسات التجارية

وتتمثل هذه الوسائل في (نظام الحصص, تراخيص الاستيراد و التقييد الاختياري للصادرات)

أ . نظام الحصص

يعتبر من أهم أشكال الحواجز الغير التعريفية ويشمل التقييد الكمي المباشر لحجم السلع المستوردة أو المصدرة [1] كل سنة ولتطبيق نظام الحصص يجب مراعاة المسائل التالية:

- **مراعاة الفترة الزمنية للحصة**: تختلف هذه الفترة حسب معيار نوع أو جنس السلعة التي تخضع لنظام الحصص فقد تكون هذه الفترة قصيرة إذا كانت السلعة سريعة التلف ، مثل المنتجات الغذائية كمشتقات الحليب وقد تطول الفترة في حالة السلع الغير قابلة للتلف .
- **تقييم حجم الحصة**: وتقيم حصة السلع حسب الغرض من تطبيق نظام الحصص وغالبا تحدد حجم الحصص إلى متوسط الكميات المستوردة في الفترة السابقة.
- **كيفية توزيع الحصص** :و تعتمد الدولة في ذلك إلى تقسيم الحصص إلى قسمين الأولى حصص كلية تسمح باستيرادها دون تمييز بين مستورد و آخر ، وهذا ما يشجع الاستيراد لاستهلاك الكمية الواردة إلى السوق كما تفضل الدولة التعامل مع الشركاء التجاريين الأقرب جغرافيا و الثانية حصص مجزأة تخص كل دولة وقد يترتب عنها سياسة التمييز بين الشركاء .

- **مراقبة الكميات مراقبة الكميات التي تتجاوز الحصة المفروضة:** يتعذر على التجار أحيانا معرفة الكميات الباقية من الحصة بدقة فيتم استيراد كميات أخرى فتفرض الدولة رسوما مرتفعة نسبيا على الفائض أو تحتسب من الحصة في الفترة اللاحقة.

ب . تراخيص الاستيراد

يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك ، وقد يكون الغرض من استخدام هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول كما قد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها ، فيقتصر السماح بدخول سلعة على الكميات المرخص باستيرادها لبعض التجار وتتخذ التراخيص أشكالا عديدة :

- ترخيص لمرة واحدة
- ترخيص شامل
- ترخيص تلقائي

ج . التقييد الاختياري للصادرات(RVE) :

هي عبارة عن تحديد لكمية المواد المستوردة من طرف الدول المصدرة لصالح الدول المستوردة، مثل ما حدث في 1981 عندما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لتحديد صادراتها من السيارات [2].وهذه الضغوط عادة تكون من طرف الدولة المستوردة القوية .

د . الوسائل التنظيمية والإدارية للسياسات التجارية :

ويقصد بالوسائل التنظيمية و الإدارية المعاهدات و الاتفاقيات التجارية بين الدول و الاتحادات الاقتصادية و إجراءات الحماية الإدارية .

د .1 . المعاهدات و الاتفاقيات التجارية

- **المعاهدات التجارية:** يتم إنشاء المعاهدات التجارية على مستويات عالية من السلطات المركزية لكل دولة ، ويكمن الغرض منها في تأطير وتقنين المعاملات التجارية بين مختلف الشركاء التجاريين ويغلب عليها الطابع السياسي و الاقتصادي .كما تراعي هذه المعاهدات بعض المبادئ نذكر منها:

- ✓ **مبدأ المساواة:** و ينص هذا المبدأ على معاملة الشريك التجاري في كل دولة بنفس المعاملة التي يحظى بها الشريك التجاري الآخر في ما يخص تبادل السلع و الخدمات و حقوق الأشخاص.
- ✓ **مبدأ المعاملة بالمثل :**ويضمن هذا المبدأ حق الدولة في معاملة مواطنيها من طرف الدولة الأخرى ومنتجاتهم بنفس المعاملة التي يتعامل بها مع المواطنين الأجانب داخل حدودها، أي أن كل ميزة تجارية تمنح للمنتوج الأجنبي داخل الدولة ، يقابلها نفس الميزة لمنتجاتها في الدولة الأخرى وهكذا يتحقق مبدأ تعادل المصالح .
- ✓ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويتلخص في تعهد الدولة بأن تمنح الأخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية معادلة تماما للمعاملة القائمة في الدول الأخرى.

- **الاتفاقيات التجارية:**

تتضمن الاتفاقيات التجارية في غالبها مسائل تنظيم الرسوم الجمركية إما بين دولتين أو مجموعة من الدول، وتتميز هذه الاتفاقيات عن المعاهدات التجارية كونها تكون في أجال قصيرة (سنة غالبا)ويتم تحديد الأمور المتفق عليها بشيء من التفصيل عكس المعاهدات التي تكتفي على ضمان تطبيق المبادئ المشار إليها سابقا ، وتتضمن هذه الاتفاقيات التجارية العناصر التالية :

- تحديد قائمة السلع و المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين عن طريق قوائم للتصدير و الاستيراد.
- العمل على استبعاد العوائق و العراقيل أمام حركة السلع المتفق عليها.
- إنشاء إطار زمني للاتفاقية و التفاهم حول كيفية التصديق عليه .
- تعيين مسئولين للإشراف على الاتفاق التجاري و الفصل بين النزاعات المحتملة وعملية الرقابة ويمكن تعديل الاتفاق إذا اقتضت الضرورة لذلك وتمديده لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها.

- **الاتحادات الاقتصادية**

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الدولية المتنامية باستمرار ،فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « فاينر » سنة 1950،حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أوالحماية[1] .وتشمل الاتحادات الاقتصادية مناطق التفضيل الجمركي و التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية وهي من أهم مراحل التجارة الخارجية الإقليمية ونقطة انطلاق التكامل الاقتصادي الجهوي. وتتلخص مراحل انجاز التكامل الاقتصادي من منطقة التفضيل الجمركي إلى غاية الاتحاد الاقتصادي و النقدي .

د . 2 إجراءات الحماية الإدارية

رغم الجهود الدولية لتحرير المبادلات التجارية بشتى الإجراءات واستنادا إلى المعاهدات التجارية، فان السلطات الاقتصادية تملك بعض الوسائل على هامش النصوص التشريعية تسمى بإجراءات الحماية الإدارية، وهي مواقف تتخذها الدول لعرقلة النشاط التجاري وحماية الاقتصاد القومي .

المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن قرارات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال أهملت الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني واقتصرت على بناء وتشييد المجمعات الصناعية الكبرى فقط في حين أن تجارب الدول المتقدمة أثبتت نجاعة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية .

1 .إشكالية وضع مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ينبغي الإشارة إلى وجود صعوبة في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و المعايير التي يستند إليها كرأس المال وعدد العمال ومستوى التقدم التقني وبعض العوامل الأخرى كمراحل النمو المخطط و ندرة عوامل الإنتاج، لكن سنشير في هذا المبحث إلى أهم التعاريف لبعض المنظمات الدولية و الجهات الرسمية .

أ - المعايير المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتعدد المعايير المستخدمة لوضع إطار محدد لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتختلف من دولة إلى أخرى وحسب كل منظمة دولية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- **المعايير الكمية:** وتشمل معياري العمل و رأس المال.

معيار العمالة: وهو من أكثر المعايير الكمية استخداما في تحديد حجم المشروعات الصغيرة نظرا لإمكانية حصر بيانات العمالة المتوافرة في معظم المشروعات المسجلة رسميا في مختلف الدول ويتم استخدام معيار العمال للمقارنة الدقيقة بين المشروعات النظيرة التي تقوم على نفس الفن الإنتاجي، ولكن نظرا لاختلاف معامل رأس المال / العمل، فقد لا يصلح استخدام هذا المقياس بمفرده غالبا كما أنه لا يصلح أيضا في حالات تباين الفنون الإنتاجية الممكن استخدامها .

معيار رأس المال: هو مقياس مالي ويعبر عن رأس المال العامل و الثابت الذي يقيس حجم الطاقة الإنتاجية. وتتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلا عن اختلاف حجمه من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد فيها ونشاط المؤسسة.

- **المعايير المركبة:**ويطلق كذلك عليها المعايير الترجيحية وهي تستخدم أكثر من متغير في التمييز نذكر منها قيمة الإنتاج و القيمة المضافة و الطاقة الإنتاجية وحجم الاستهلاك السنوي من المواد و الجدول التالي يبين عدد الدول المرجحة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل معيار من مجموع 54 دولة متقدمة ونامية :

- **المعايير الوظيفية:** وتستعمل هذه المعايير عند استحالة الترجيح بالمعايير الكمية أو المركبة للتفرقة بين المشرعات الصغيرة و الكبيرة منها:

- يتولى مالك المشروع غالبا إدارة وتسيير نشاطه مع بساطة الخبرة الإدارية.
- انخفاض وتيرة الاتصال بالعملاء و الموردين .
- صعوبة الاستفادة من الأسواق المالية و الحصول على القروض و الائتمان.

- **المعايير الكلية [9] :** وتستمد هذه المعايير عناصرها من الظروف الاقتصادية الكلية التي تميز كل بلد من بينها:
  - اختلاف النشاط الاقتصادي
  - اختلاف فروع النشاط الاقتصادي
  - اختلاف درجة التطور بين الدول

الجدول 01 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

المعايير / الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دينار	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية العدد77، تاريخ 2001/12/15 ص5 و6.

ب . تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري:

في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر وفي مستقبل الانضمام إلى التكتلات الإقليمية و الانفتاح على التجارة العالمية أخذ القانون الجزائري بالمعايير الدولية ، خاصة الأوروبية منها لوضع إطار يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ففي المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 المؤرخ في ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف المشرع الجزائري هذه الفئة من المؤسسات بأنها مؤسسة سلع أو خدمات توظف إلى حد 250 عامل ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع الميزانية السنوية 500 مليون دينار .

ب. 1 خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المعوقات التي تواجهها :

نظرا للأهمية الكبيرة و الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة أنشئت الجزائر في البداية وزارة منتدبة لهذا النوع من المؤسسات ، ثم أصبحت وزارة مستقلة لتحظى بقطاعها الخاص وهذا ما يكسبها مجموعة من الخصائص و المميزات كما لا يخفى وجود بعض المعوقات و العراقيل التي تواجه قيام و توسع المنشآت الصغيرة و المتوسطة .

ب.1.1 الخصائص و المميزات

- **الملكية و الإدارة:** فانه لا يوجد انفصال بين الملكية و الإدارة داخل المنشآت الصغيرة و المتوسطة بحيث يلعب مالك المشروع دور المسير و القائم على الأعمال الإدارية و الانفراد بإصدار القرارات.

- **عناصر الإنتاج المستعملة :** تقوم هذه المؤسسات غالبا في فروع النشاطات ذات كثافة في عنصر العمل وهذا يتناسب مع ظروف الإنتاج البسيطة في الدول التي تفتقر إلى رؤوس الأموال .

- **مناخ الأعمال:** تختص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجود مرونة كبيرة في تغيير مجال النشاط كما تتميز بعلاقات مباشرة مع العملاء و الموردين مع الفاعلية في الاتصال مع الحاجة إلى التحكم في مجال الأعمال.

- **الأسواق و درجة المخاطرة:** تختار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة الأسواق المحدودة البعيدة عن اهتمام المؤسسات الكبيرة ، كما تتميز درجة المخاطرة بنسبة أقل من نظيراتها الكبيرة نظرا لحجم الأموال المستثمرة ولكن يمكن أن تكون درجة المخاطرة كبيرة إذا تم وضع الرهان على مشاريع رائجة بكثرة أو نقص الخبرة و المعرفة بدراسة السوق .

- **دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية :**من المتعارف عليه فان غالبية المنشآت الصغيرة و المتوسطة تستعمل يد عاملة تفتقر إلى الخبرة المهنية، لكن سرعان ما تنتقل هذه العمالة إلى المنشآت الكبرى بعد مرور الوقت و اكتسابها للخبرة وهذا ما يساعد على توفر الكفاءة اللازمة .

- **مستويات التنظيم:** حتى وإن كان هو بحد ذاته نقطة ضعف من وجهة نظر تحليل أخر سيأتي ذكرها فيما بعد إلا أن بساطة هيكلها التنظيمي يمكن اعتبارها في جانب أخر، نقطة إيجابية في اكتساب الموقع التنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة .

- **دعم وتشجيع الحكومة:**وهذا مبدأ سائد في كل الدول إما عن طريق الحماية التجارية أو الدعم المالي أو التسهيلات الإدارية و التنظيمية وكذلك المساعدة في توفير بيئة ملائمة لمزاولة النشاط وهذا قل ما تستفيد منه المشروعات الكبرى .

- **حجم الإنتاج :**ويتميز بالمحدودية الأمر الذي يقلل من تكاليف و أعباء التخزين لكن هذا لا يساعد على الاستفادة من وفورات الحجم.

ب.1.2 العراقيل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بالرغم من وجود خطاب سياسي لترقيتها وتطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية و المساهمة في رفع قدرتها الإنتاجية و التنافسية ، و التأقلم مع تحديات السوق لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قطاعا هشا يعاني الكثير من المعوقات التي تحول بينه وبين استكمال التنمية، فحسب ما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997 فيما يتعلق بهذه المؤسسات وكيفية تطويرها, فإن العائق الأساسي يكمن في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك والموجهة لتمويل هذه المؤسسات[10] ويمكننا تقسيم هذه المعوقات إلى نوعين:

- **معوقات داخلية:**
  - نقص الخبرة و الكفاءة المهنية عند العمال.
  - القصور في الإدارة ونقص المعرفة في التسيير وهذا ما يؤدي إلى انكماش الإنتاج وزيادة نسبة المخاطرة فضلا عن بساطة التنظيم .
  - عدم كفاية الجهود التسويقية و الخبرات المتخصصة في هذا المجال رغم الاتصال المباشر و الشخصي بين المالك و العملاء و الموردين وتتضمن عدة مظاهر من بينها محدودية قنوات وشبكات التوزيع .
- **معوقات خارجية:**
  - انعدام أو نقص الحماية الحكومية وخاصة في ظل الانفتاح التجاري ومبدأ الحرية التجارية وفي مواجهة التدفق العشوائي للسلع المستوردة بالأساليب المختلفة كسياسة الإغراق.
  - غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطين المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.
  - المشاكل التمويلية فان سبل حصول المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة على رأس المال و الخدمات التمويلية محدودة للغاية و لا تتناسب على الإطلاق مع احتياجاتها مع رأس المال الثابت و العامل.
  - تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتتمثل القدرة التنافسية للمؤسسة في مدى قدرتها على الصمود في السوق في ظل اقتصاد معولم. وترتبط تنافسية المؤسسة بمستوى تنافسية الاقتصاد على المستوى الكلي، فالمؤسسة ليست نظاما معزولا أو مغلقا.

المحور الثالث: دراسة إحصائية تحليلية حول دور السياسة التجارية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنتعرض إلى تقديم بعض المعطيات الإحصائية مع التحليل حول الدور الذي تلعبه السياسات التجارية في تطوير وتنمية التبادل التجاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استعراض مدى مساهمة هذه المؤسسات في التجارة الخارجية وكذا التطرق إلى أهم أدوات السياسة التجارية الأكثر تأثيرا وهي : التعريفة الجمركية ،سياسة تخفيض سعر الصرف و الشراكة الأجنبية

أولا : تطور نصيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التجارة الخارجية

خلال السنوات الأخيرة بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 100% من الصادرات خارج المحروقات حسب بيان لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكن تبقى هذه الصادرات محتشمة و ضئيلة مقارنة بالنسبة الإجمالية للصادرات الجزائرية بما فيها المحروقات حيث تغطي هذه الأخيرة 97% من هيكل الصادرات الكلي .

الجدول 02 : تطور التجارة الخارجية للجزائر في الفترة مابين 2008 و2016:

الوحدة: القيمة بمليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات %	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2008	1936.96	77361.43	79298.39	%2.44	39479.27	**39819.11**
2009	1066	44128	45194	%2.36	39294	**5900**
2010	1526	55527	57053	%2.67	40473	**16580**
2011	2062	71427	73489	%2.81	46247	**27242**
2012	2062	69804	71866	%2.87	47490	**24376**
2013	2165	63752	65917	%3.28	54852	**11065**
2014	2582	60304	62886	%4.10	58580	**4306**
2015	2063	35724	37787	%5.45	51501	**13714-**
2016	1781	27102	28883	%6.16	46727	**17844-**

Source : Agence nationale de promotion du commerce extérieur, direction des programmes et stratégies, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, juillet 2015**.**

إن الملاحظ من إحصائيات الجدول خلال الفترة مابين 2008 إلى 2016 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 2.87% قبل الفترة 2012 ولكنها عرفت تطورا ملحوظا خاصة من سنة 2013 إلى 2016 حيث قفزت إلى 6.16 % من إجمالي الصادرات بعد أن بلغت 2.44 % سنة 2008.وترجع أسباب هذا التذبذب في النسب غالبا إلى تخلي بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن تصدير بعض المواد الداخلة في عملية التصنيع كالحديد بموجب القوانين الرسمية حماية لتسرب هذه المواد الأساسية.

الجدول 03 : تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2016):، الوحدة : مليون دولار أمريكي

مجموعات السلع	2008		2016		معدل التغير
	القيمة	%	القيمة	%	%
المنتجات الغذائية	119	0.15	173	17.60	45.37
منتجات نصف مصنعة	1384	1.75	1499	30.67	8.30
سلع تجهيز صناعية	67	0.08	14	34.02	79.1 -
سلع إستهلاكية غير غذائية	32	0.04	8	17.71	75-
مواد خام	334	0.3	86	27	74.25-
المجموع	1936	100	1780	100	8.06 -

- **Source : Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, bulletin d'information statistique de la PME 2016 .**
- **Agence nationale de promotion du commerce extérieur, direction des programmes et stratégies, les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2016**

الجدول السابق يمثل إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 وهي مقسمة حسب طبيعة السلع و المواد المصدرة بحيث قمنا بإدراج السلع و المواد الأولى من حيث الأهمية ، حيث نلاحظ أن المجموع الكلي للمواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي نفسها مجموع الصادرات خارج المحروقات وهذا يعكس واقع التنمية في القطاع و تحسن مردودية هذه الفئة من المؤسسات من خلال الانخراط في العمل التجاري الدولي .

نلاحظ أيضا تطور ايجابي في نسبة صادرات المنتجات الغذائية و النصف مصنعة حيث قفزت القيمة من 119 مليون دولار سنة 2008 إلى 173 مليون دولار في سنة 2016 هذا بالنسبة للمواد الغذائية ، وكذلك المواد النصف مصنعة ارتفعت بنسبة 8.3 ، وهذا راجع إلى السياسات التجارية التحفيزية وبرامج الدعم للصادرات التي تشجع الرفع من الطاقة الإنتاجية .كما سجلنا تراجعا كبيرا للصادرات في فئة المواد الخام و التجهيزات .

الجدول 04 : واردات الجزائر خارج المحروقات لسنة حسب كل منطقة 2016. الوحدة : مليون دولار أمريكي

الدول	سنة 2016	
	القيمة	النسبة%
الاتحاد الأوربي	19930	64.21
الدول الاوروبية خارج الاتحاد	30	0.16
أمريكا الجنوبية	1131	5.06
آسيا ماعدا الدول العربية	1733	8.05
الدول العربية ماعدا المغاربية	439	2.03
دول المغرب العربي	1319	6.12
المجموع	24582	88.32

المصدر: اعتمادا على النشرية الإحصائية الرسمية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الصادرة سنة 2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج قطاع المحروقات وهذا للعام 2016 حيث تقوم باستيراد أكثر من 64% من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات ، ويرجع ذلك إلى القرب الجغرافي و الارتباط التاريخي ، واتفاقيات الشراكة الأجنبية ، في يعتبر التعامل التجاري مع الدول العربية محتشما بنسب لا تزيد عن 9 % (المغرب العربي وباقي الدول العربية) ، وبالتالي فتعدد شركاء الجزائر التجاريين يفتح المجال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنمية صادراتها .

ثَانيا : أثر التغير في التعريفة الجمركية على حجم الواردات الكلية:

الجدول 05 : يبين العلاقة بين تطور المعدلات المتوسطة للتعريفة الجمركية و نسبة الواردات خلال الفترة (2008-2016):

السنوات	2010-2008	2012-2010	2014-2012	2016-2014
المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية (%)	24.4	20.6	22.8	25
متوسط حجم الواردات (مليار دولار)	39	44.74	53.64	52.27

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك وإحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ALGEX (سنة 2016)

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معتبر للمعدل المتوسط للتعريفة الجمركية من سنة 2008 إلى سنة 2012 حيث انتقل من 24.4 % إلى 20.6% وذلك نتيجة للإصلاحات التي مست هيكل التعريفة الجمركية وقد تميزت هذه المدة باستفادة العديد من المواد لاسيما الأولية من الإعفاء وتخفيض النسبة للمنتجات النصف مصنعة ، ثم شهدت التعريفة ارتفاعا ملحوظا به سنة 2014 لتبلغ 25 بالمائة سنة 2016 وقد تميزت تلك الفترة بانهيار حاد لأسعار المحروقات و كان لزاما على الدولة اعادة النظر في حجم الرسوم المحصلة .

أما بالنسبة لحجم الواردات فإنها ترتفع بانخفاض في المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية ويتضح ذلك خلال الفترة 2008 إلى 2016 حيث انخفض المعدل من 24.4 % إلى غاية 20.6 % وهذا ما استلزم ارتفاع في الواردات بحوالي 6 مليار دولار أمريكي وقد ميزت هذه المدة تخفيض الحد الأقصى من التعريفة الجمركية من 60%إلى 45% ثم إلى 30 % مع إعفاء العديد من المواد الأولية في إطار سياسة تشجيع الصناعات الناشئة على الإنتاج .

ثالثا : أثر التغير في سعر صرف العملة الوطنية على تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول 06 : يبين العلاقة بين التغير في سعر الصرف للدينار الجزائري و تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2008-2016):

السنوات	تغيرات سعر الصرف (دينار مقابل الدولار)	حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دولار)	السنوات	تغيرات سعر الصرف (دينار مقابل الدولار)	حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دولار)
2008	64.58	1934	**2013**	78.15	2185
2009	72.65	1066	**2014**	80.56	2670
2010	74.39	1520	**2015**	95.02	2169
2011	72.94	2101	**2016**	102	1874
2012	77.54	2134	-	-	-

المصدر : اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي 2016 .

يبين لنا الجدول العلاقة الموجبة بين انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية و تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث نسجل ارتفاع في قيمة هذه الصادرات بشكل تصاعدي من سنة 2008 إلى 2016 مع تسجيل انخفاض استثنائي في بعض الفترات مثلا 2011 ولكن بصفة عامة نستطيع القول أن حجم الصادرات تطور من 1934 مليون دولار إلى 2670 وهذا إلى غاية سنة 2014 مليون دولار لتعود الصادرات في الانخفاض بعد التضخم الملحوظ في الأسعار و أزمة انهيار أسعار النفط و الذي أدى بارتفاع في سعر الصرف العملة الصعبة بعد 2015 .

رابعا : أثر الشراكة الأجنبية على ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الوكالة الفرنسية للتنمية : AGENCE FRANCAISE DE DEVLOPEMENT (AFD) : هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج وخاصة دول جنوب المتوسط

وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي ، دخلت الجزائر كممول للمؤسسات الناشئة وتسعى إلى :

1- تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة .

2- المساهمة في ترميم السكنات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 بمساهمة البنك الدولي .

3- ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار BEI .

4- تمويل أربعة مشاريع تنموية على شكل قروض ما قيمته 111.5 مليون أورو منها 1.5 مليون أورو في شكل إعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاماتها .

5- وضعت AFD ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية CEFEB تحت تصرف الشركاء ، حيث يقوم بندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية ، وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135 متربص .

6- دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بخبرتها ومساعدتها التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمار ، لتفادي تبعثر مجهوداتها والحصول على أثر ملموس للسياسات المطبقة .

7- تمويل القرض الشعبي الجزائري بقرض قيمته 15 ملين أورو، ليوجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأربع قطاعات تنموية كالزراعة والتغذية والأشغال العمومية والبناء، ساهمة في خلق 358 منصب شغل .

الجدول 07 : يبين مشاريع الشراكة خارج المحروقات في الجزائر حسب القطاعات الإنتاجية للفترة 2008-2016 :

القطاعات الإنتاجية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب العمل	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الزراعة	1316	**2.06**	35445	**4.69**	222790	**1.74**
البناء	11389	**17.87**	246138	**21.62**	1310896	**10.24**
الصناعة	11256	**17.64**	466382	**40.97**	7411469	**57.9**
الصحة	935	**1.47**	22478	**1.97**	171948	**1.34**
النقل	31097	**48.74**	162976	**14.32**	1095948	**8.56**
السياحة	1018	**1.6**	62069	**5.45**	974396	**7.61**
الخدمات	6786	**10.64**	116476	**10.23**	1169895	**9.14**
التجارة	2	**0.001**	4100	**0.36**	10914	**0.09**
الاتصال	5	**0.01**	4348	**0.38**	432578	**3.38**
المجموع	**63804**	**100**	**1138412**	**100**	**12800834**	**100**

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، سنة 2016 .

من خلال الجدول نلاحظ استحواذ قطاع النقل على 49% من المشاريع المبرمة بالشراكة الأجنبية مع الجزائر في الفترة 2008-2016 بمساهمة قدرها 14.32 % من إجمالي مناصب الشغل في القطاعات الأخرى يليه قطاع المباني ب 11389 مشروع وبإجمالي 21.62% من عدد مناصب الشغل ويبقى قطاع التجارة يتذيل المشاريع الأخرى بنسبة 0.09% من القيمة الإجمالية

الخاتمة : ومن خلال ما سبق فان للتعريفة الجمركية و تخفيض سعر الصرف و الشراكة الأجنبية أثر مباشر على توسيع التبادلات التجارية الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وخاصة المنتجات الداخلة في العملية الإنتاجية و الإعفاء الذي تستفيد منه المواد الأولية يشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنويع الإنتاج و التطلع إلى نقل التجارة الداخلية إلى تجارة دولية ، أما تخفيض سعر صرف العملة المحلية فيصب في فائدة الإنتاج الوطني و تشجيع عملية التصدير مما يجلب العملة الصعبة للمؤسسات الوطنية وبالتالي تحقيق التنمية فضلا عن الشراكة الأجنبية.

الاستنتاجات :

من خلال البحث و النتائج المحصل عليها في الدراسة التحليلية فإن التعريفة الجمركية هي أكثر وسائل السياسة التجارية تأثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ورغم الإجراءات المتبعة حاليا لدفع هذه الفئة من المؤسسات إلى النمو إلا أنها تبقى ضعيفة في مواجهة السوق و المنافسة الخارجية لذلك يتوجب علينا البحث عن وسائل أخرى مالية و ونوعية وإشراك هذه المؤسسات في السوق.

المراجع و المصادر :

(1) عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب **:" الاقتصاد الدولي** "الدار الجامعية بيروت لبنان 2003 .
(2) هجير عدنان زكي أمين :" **الاقتصاد الدولي : النظرية والتطبيقات** "إثراء للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى 2010.
(3) عبد الحميد عبد المطلب : **" النظام الاقتصادي العالمي الجديد** "، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2003.
(4) هوشيار معروف :"تحليل الاقتصاد الدولي "دار جرير للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولى 2006 .
(5) Guillochons Bernard et Annie KAWECKI :"économie internationale" ,5eme édition, Dunod, paris 2006
(6) زينب حسين عوض الله: " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، سنة 2008 .
(7) كامل بكري : " الاقتصاد الدولي : التجارة والتمويل"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،سنة 2001.
(8) علي عبد الفتاح أبو شرار: «**الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات** " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن الطبعة الأولى ،سنة 2007.
(9) آيت عيسى عيسى: «**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد 6 سنة 2009.
(10) شهرزاد زغيب ، ليلى عيساوي **:" المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق**" الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، يومي 8- 9 أفريل 2002.

أهمية القرض الحسن في تمويل المشاريع المصغرة - دراسة حالة ولاية عين تموشنت -

د. درويش عمار
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
ammar.derouiche@yahoo.fr

بلخشعي هوارية
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مكانة المشاريع الاقتصادية الصغيرة في اقتصاديات البلدان النامية، وما تحققه من تطور وتنمية في جميع الميادين؛ ومن تم التعرف على مصادر التمويل الإسلامي المناسبة لها، وتقييمها على أساس كفاءتها وملائمتها لواقع هذه المشاريع، وكذلك تعرفنا على مساهمة القرض الحسن في دعم المشاريع الإقتصادية المصغرة في الجزائر، ولكن بالرغم من الدور الهام لهذه المشاريع إلا أنها غير ممولة ومحتضنة بالشكل الصحيح والمناسب في الجزائر، إذ يعد القرض الحسن أداة فاعلة لتنمية هذا النوع من المشاريع من خلال تقديمه علاج مناسب للقضاء على آفة الفائدة في القرض الذي تتعامل به المصارف التجارية التقلدية؛ إلا أنه هناك الكثير من العقبات والمشاكل التي تقف حائلا أمام التمويل بالقرض الحسن، وهذه العقبات منعت من تفعيل أداة القرض، وأدت بالنتيجة إلى تقليص الاهتمام بالقرض والتفكير به كحالة جدية، لذا نقترح ضرورة أن تولي الدولة إهتماما بالغا بموضوع المشاريع المصغرة وذلك لما لها من أهمية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المصغرة، التمويل الإسلامي، القرض الحسن.

Astract:

This study aims at showing the status of small economic projects in the economies of developing countries and their development in all fields. Furthermore, knowing the sources of Islamic Finance which are suitable to it. Also studied and evaluated this sources on the basis of their efficiency and relevance to the reality of these projects. In addition, we have been identified to the contribution of the good loan in supporting micro-economic projects in Algeria. However, despite the important role of these institution, it is not funded and properly structured in Algeria while the good loan is an effective tool for the development of this type of projects by providing appropriate treatment to eliminate the scourge of interest in the loan, which deal with commercial banks. Whereas there are many problems that stands in the way of financing the good loan, and these obstacles prevented the activation of the instrument's loan. Consequently it led to reduce the interest in the loan and think of it as a serious case; therefore we suggest that the state should pay great attention to the subject of micro-projects because of its great importance.

Key words: micro-projects, Islamic finance , the good looan.

I مقدمة:

بالرغم من المحاولات الجادة لتطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة من الناحية التنظيمية والقانونية، إلا أن الحصول على التمويل يعد من أهم العقبات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع، والذين عادة ما لا تتوفر لديهم رؤوس الأموال الكافية التي تمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للبنك للحصول بموجبها على قروض، ومن جانب آخر فإن مصدر التمويل في صورة قروض بفائدة يرهق كاهل هذا النوع من المشروعات لأن مكانتها مازالت هزيلة في الاقتصاد الوطني، كما أنها تعيش عدة عراقيل وصعوبات. لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملاءمة للمشاريع الصغيرة؛ ولعل التمويل بالصيغ الإسلامية من أبرز هذه البدائل ومن أهم الأساليب المتاحة أمام أصحاب هذه المشاريع، لأنها لا تعتمد على فوائد، كما تبرز أهمية التمويل الإسلامي في قدرته على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، ويضمن استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مصادر التمويل الأكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من المشاريع، وعليه:

ما مدى فعالية القرض الحسن كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البر والإحسان في ترقية وتطوير المشاريع الاقتصادية المصغرة في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة نذكر منها:

- ما الدور الذي يمكن أن تقوم به كل من الزكاة والأوقاف في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة؟
- ما مدى مساهمة القرض الحسن في توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة؟

1 الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية السالفة الذكر والتساؤلات التي تفرعت عنها، اقترحنا الفرضيات التالية:

- تتناسب صيغ التمويل الإسلامي الأصغر مع خصائص المشاريع الاقتصادية الصغيرة؛
- يساهم القرض الحسن بنسبة ضعيفة وغير كافية في ترقية ودعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة في ولاية عين تموشنت.

2 حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق أهداف البحث تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في:

الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بإظهار أهمية صيغ التمويل الإسلامي وأهميتها في تمويل المشاريع المصغرة، وذلك من خلال دراسة ميدانية لصيغة القرض الحسن على وجه الخصوص؛

الحدود المكانية: تناولت الدراسة البيئة الاقتصادية الجزائرية، بحيث كانت دراسة الحالة بمديرية الشؤون الدينية لولاية عين تموشنت؛

الحدود الزمانية: تغطي دراسة الحالة الفترة الزمنية:2011-2016 .

3 أهمية الدراسة :

تعد المشاريع الصغيرة اللبنة الأساسية للتنمية بمختلف أشكالها، فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للبعد الملموس الذي تمثله المشاريع الصغيرة في هيكل بناء هذه الاقتصاديات، فهي تستوعب عدد كبير من العمال، وهذا ما يبرز أهميتها في إقتصاديات أي دولة، الأمر الذي يفرض على المجتمعات ضرورة الاهتمام اللازم بها، غير أن الواقع يظهر خلاف ذلك خاصة من الناحية التمويلية، فقد أثقلت البنوك التقليدية كاهل الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة بفوائد جعلت منهم يفكرون في موارد مالية أخرى.

هذا ما فتح المجال أمام المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعاتها، خاصة من خلال المساهمة في تمويل ودعم هذا النوع من المشاريع الذي لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة. وهو ما يتوافق مع رسالة الإسلام الحنيف الداعية إلى الاهتمام بطاقات الفرد ومواهبه وإبداعاته كأساس لتحقيق التنمية الشاملة.

II التمويل الإسلامي الأصغر.

1 تعريف التمويل الإسلامي الأصغر.

هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للأشخاص القادرين على تنظيم المشروعات (العمل الحر)، وبمعنى آخر فإن التمويل الإسلامي المصغر يعرف على أنه مجموعة الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية[1].

ونلاحظ انطلاقا من هذا التعريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل[2].

2 مزايا التمويل الإسلامي الأصغر.

- "يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات لصغار المنتجين؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخول المنخفضة المستبعدين في الكثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛
- يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- الاعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل؛
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة ؛
- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم، إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم ؛
- التمويل الإسلامي الأصغر أداة قوية وفعالة لمحاربة الفقر والبطالة من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات "[3].

3 المعايير العامة لقبول مشروع صغير للتمويل الإسلامي.

هنالك مجموعة من المعايير واجبة الوجود، على ضوءها يتم قبول تمويل مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- **معيار المشروعية**: أي أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالا طيبا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فلا يجوز تمويل المشاريع المحرمة شرعا؛
- **معيار الربحية**: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحا حتى يتمكن العميل من السداد للالتزامات الواردة عليه؛
- **معيار المخاطر**: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درؤها أو التحقق من حدتها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة[4]؛
- **معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع**: أن يكون هنالك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة؛
- **معيار الضمان ضد التقصير والإهمال:** بمعنى أن يقوم العميل بعرض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال ؛
- **معيار الكفاءة الفنية:** ومعناه أن يتوفر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل؛
- **معيار الخطة الاستثمارية**: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار وخصوصا من المنظور التنمية الاقتصادية ؛
- **المعيار القانوني**: أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد[5].

III ماهية القرض الحسن.

حاولت المصارف الإسلامية إيجاد وسائل للتمويل والإعتماد عليها في إنشاء المشاريع الإقتصادية، واستطاعت من خلال هذه الوسائل أن تربط الإدخار بالإستثمار بشكل تجيزه الشريعة الإسلامية مع تحقيق الربح لها ولعملائها، واستخدمت القرض الحسن كأداة للتمويل بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

4 نبذة تاريخية عن القرض الحسن.

ظهرت فكرة " القرض الحسن " بالجزائر سنة 2003 ، وتبنت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الفكرة وشرعت بتطبيقها رسميا في سنة 2004 من خلال تفعيل صندوق الزكاة وعدم الإقتصار على منح أموال المزكين للعائلات الفقيرة، بل خصص قسما منها لتطبيق تجربة " القرض الحسن " بمنح عشرات القروض للشباب لإقامة مشاريع صغيرة . لكن التجربة عرفت بطئا في البداية بسبب ضعف حصيلة صندوق الزكاة ، إذ لم يتم جمع سوى 50 مليون دينار جزائري فقط كزكاة سنة 2003، بحسب إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهذا بسبب حداثة التجربة بالإضافة إلى تعالي الأصوات الرافضة للفكرة .

وبالرغم من هذا إلا أن المبالغ المحصلة من الزكاة سجلت تحسنا من عام إلى آخر بعد أن كثفت الوزارة من حملاتها الإعلامية التي أحسنت فيها شرح مزايا وفوائدها الإقتصادية والإجتماعية، وطلبت من الأئمة الإسهام فيها عبر حث المصلين على منح زكاة أموالهم للصندوق، فزاد عدد المنخرطين فيه وإرتفع بالمقابل عدد الحاصلين على القرض الحسن من سنة إلى أخرى حتى بلغ سنة 2011 (4624 قرضا) بحسب تقارير الوزارة، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المخصصة للقروض الحسنة المصغرة لا تتجاوز نسبة 37.5 % من مجموع حصيلة الزكاة في الولاية، وكانت مبالغ هذه القروض تتراوح مابين 200إلى 300 ألف دينار جزائرين وكانت فترة تسديد القرض الحسن في أجل أقصاه خمسة سنوات، وهذا لتمكين الشباب من تجسيد مشاريعهم بشكل أفضل، الأمر الذي يمكن

صندوق الزكاة من إكتساب مصدرا ثانيا للأموال المتمثلة في عائدات الأقساط المسترجعة من الشباب المستثمر، لتوزع من جديد على الفقراء على شكل قروض حسنة تخلق مناصب شغل جديدة[6].

5 تعريف القرض الحسن :

هو عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع المقرض إلى المقترض مالا ينتفع به لوقت محدود وبملغ محدود ولمتعامل ذو مواصفات خاصة، على أن يقوم هذا الأخير برده إلى المقرض، وينشأ هذا القرض أساسا نتيجة لانكشاف حسابات المتعاملين والتي قد تكون بسبب صعوبة مؤقتة يواجهها المتعامل كما يكون هذا النوع من القروض خال من أية فائدة .

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم، كما أنه لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا على " الإعتماد على النفس "، فإنه قرض يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات الشباب غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي، إذ تعد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وبالتحديد مكتب الزكاة المسير الرسمي للقرض الحسن عبر كل الولاية في الجزائر[7].

IV دراسة حالة بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

1 صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت.

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية إجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يبرز الدور الإجتماعي التكافلي والأبعاد الإقتصادية التنموية لها، ويهتم بنشر الوعي بأهمية الزكاة في حياة الأمة عبر جمع الزكاة من مصادرها الشرعية وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر يتدرج من القرية أو الحي إلى المدينة فالدولة، وذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل من اللجان القاعدية، الولائية والوطنية.

- **اللجنة القاعدية** : وتكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة ، حيث تتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة ، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي الأعيان ، ممثلين عن المزكين ...
- **اللجنة الولائية** : وتكون على مستوى كل ولاية ، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية ، وهذا بعد القرار الإبتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة الولائية ، كبار المزكين ، ممثلي للجان الولائية المسجدية ، رئيس المجلس العلمي للولاية ، قانوني ، محاسب، إقتصادي ، مساعد إجتماعي ، رؤساء الهيئات القاعدية ..
- **اللجنة الوطنية** : ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، والذي يتكون من: رئيس المجلس ، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى ، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها ، ثم أن مهامها الأساسية تختصر في كونها الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر[8].

2 أنواع التمويلات المعتمدة في صندوق إستثمار أموال الزكاة.

يمول صندوق الزكاة للولاية مجموعة من المشاريع التي تلتزم بمعايير وشروط التمويل الأصغر، كإستثمار لأموال الزكاة في شكل قرض حسن منها:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب،
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
- تمويل المشاريع المصغرة،
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش،
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

3 مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة (القرض الحسن)

- يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة،
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء،
- بعد التحقّق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه،
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة،
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضرّرا والأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكبر...)،
- توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها،

- توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه،
- توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم،
- توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة، ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا، وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة[9].

4 تطور حصيلة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت.

الجدول رقم(01): تطور حصيلة صندوق الزكاة للولاية مند نشأته إلى غاية 2015 (الوحدة: دج).

السنة	الحصيلة	المبلغ المخصص لزكاة القوت	عدد العائلات المستفيدة	المبلغ المحول لكل عائلة
2004	916.117,00	840.000,00	280	3.000,00
2005	3.030.000,00	1.860.000,00	620	3.000,00
2006	4.839.180,00	2.910.000,00	970	3.000,00
2007	7.033.620,00	3.600.000,00	2400	1.500,00
2008	8.120.094,00	4.063.100,00	2710	1.500,00
2009	10.151.288,00	3.879.500,00	2587	1.500,00
2010	8.193.015,00	4.096.507,50	2731	1.500,00
2011	8.047.580,00	4.023.790,00	2011	2.000,00
2012	5.329.524,10	2.664.762,05	1066	2.500,00
2013	5.784.938,23	3.101.164,12	1240	2.500,00
2014	7.054.624,28	3.686.054,14	1520	2.500,00
2015	7.647.968,28	6.691.972,24	1673	4.000,00
المجموع	76.147.948,89	41.416.850,05	19.808	28.500,00

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) تطور نسبة حصيلة الزكاة خلال فترة 2004-2009 والتي تزايدت بشكل كبير وملحوظ، فبعدما كان المبلغ المحصل سنة 2004 يقدر ب 916.117,00 دج وصل سنة 2009 إلى 10.151.288,00دج، الأمر الذي يبين وعي المزكين بأهمية ودور صندوق الزكاة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، لكنه عاود بالانخفاض سنة 2010 فكان المبلغ المحصل عليه هو8.193.015,00 دج، واستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2014، وبدأ من جديد في الإرتفاع سنة 2015 ولكن بشكل بطيء، أما بالنسبة لعدد المستفدين من الزكاة فكان مرتبطا إرتباطا طرديا مع المبالغ المحصلة من الزكاة .

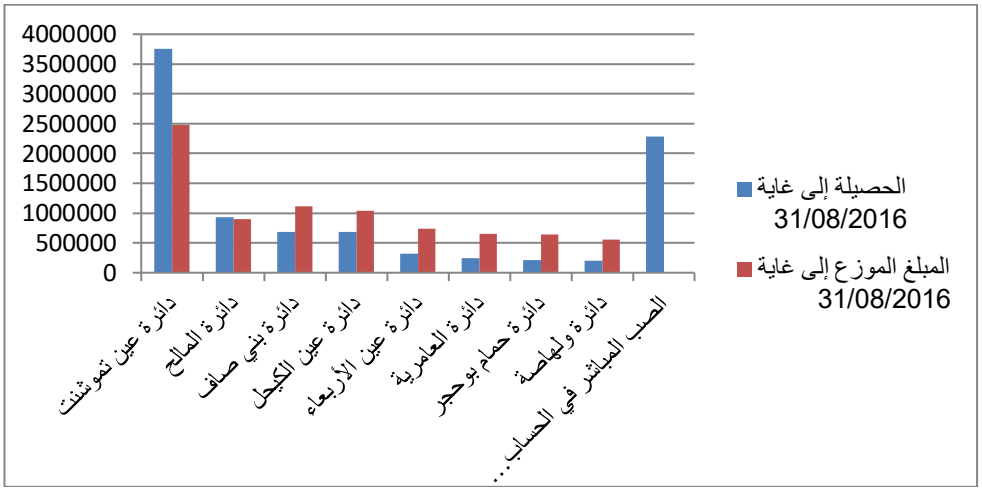
الجدول رقم (02): حصيلة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت لسنة 2016(الوحدة: دج).

المداخيل حسب الدوائر	الحصيلة إلى غاية 2016/08/31	المبلغ الموزع إلى غاية 2016/08/31	عدد المستفيدين	مبلغ الاستفادة
عين تموشنت	3.756.621,00	2.480.000,00	620	4.000,00
المالح	932.221,00	904.000,00	226	4.000,00
بني صاف	686.810,00	1.112.000,00	278	4.000,00
عين الكيحل	686.278,00	1.040.000,00	260	4.000,00
عين الأربعاء	315.950,00	736.000,00	184	4.000,00
العامرية	241.900,00	656.000,00	164	4.000,00
حمام بوحجر	215.910,00	644.000,00	161	4.000,00
ولهاصة	204.800,00	556.000,00	139	4.000,00
الصب المباشر في الحساب البريدي	2.285.066,33			
المجموع	**9.307.556,33**	**8.128.000,00**	**2032**	

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن حصيلة الزكاة لسنة 2016 ارتفعت إذا ما قرناها بسنة 2015 والذي كان فيه المبلغ المحصل من الزكاة هو 7.647.968,28دج، حيث أصبح خلال 2016 يقدر ب : 9.307.556.33 دج، وأما فيما يتعلق بالنسبة لكل دائرة من الحصيلة فنلاحظ أن دائرة عين تموشنت هي التي تحتل الصدارة بإعتبارها أكبر مساحة وأكثر كثافة سكانية مقارنة بالدوائر الأخرى، وتليها دائرة المالح ثم بني صاف، بعدها عين الكيحل ثم العامرية، وتليها دائرة حمام بوحجر، وفي الأخير دائرة ولهاصة، بحيث يرجع السبب في هذا الترتيب إلى الكثافة السكانية، طبيعة النشاط الممارس، ودرجة الوعي الثقافي للمزكين بالأهمية الإقتصادية والإجتماعية لصندوق لزكاة، وكذا الثقة المتبادلة بين كبار المزكين واللجان القاعدية. وفيما يخص عدد المستفدين فإنها ترتبط إرتباطا وثيقا بالمبلغ الموزع والذي كان خلال سنة 2016 في ولاية عين تموشنت 2032 مستفيدا، والذي يعتبر عدد غير كافي في ولاية كعين تموشنت، وهذا ما يبين عدم كفاءة وقدرة صندوق الزكاة في القضاء على الفقر في ولاية عين تموشنت. هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (01): حصيلة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت لسنة 2016.



المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول.

يبين الشكل(01) التفاوت بين المبلغ المحصل والمبلغ الموزع ففي دائرة عين تموشنت كانت الحصيلة أكبر من الذي وزع وأما بالنسبة لدائرة المالح فهنالك تقارب كبير بين المبلغين المحصل والموزع، وأما بالنسبة لباقي الدوائر نلاحظ الارتفاع المستمر للمبلغ الموزع على المبلغ المحصل .

5 إحصائيات حول القرض الحسن.

الجدول رقم (03): حصيلة الاستفادة من الاستثمار عن طريق القرض الحسن من 2007- 2014 (الوحدة: دج).

السنة	المبلغ المخصص للاستثمار	عدد المشاريع الممنوحة	عدد المشاريع المحققة
2007	2.637.607,50	21	08
2008	3.001.460,25	33	13
2009	2.512.822,00	-	-
2010	3.009.755,62	-	-
2011	3.017.842,50	33	11
2012	1.930.887,79	25	14
2013	1.960.657.00	41	16
2014	2.486.742,11	***تم تجميد القرض الحسن***	05
المجموع	**20557774,77**	**153**	**67**

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له، وبدوره فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلق به أي ما يقدمه المتبرعون للصندوق الزكاة.

ومن خلال الجدول يتضح لنا النسبة المتفاوتة بين المشاريع الممنوحة والمشاريع المحققة خلال الفترة (2007-2014) والذي وصلت فيه المشاريع الممنوحة خلال هذه الفترة 153 مشروع لكن تحقق منها 67، وهذا يعتبر عدد غير كافي، فإذا قارنا بين العددين فسنلاحظ أنه ما تحقق من مشاريع أقل من نصف ما منح من مشاريع لولاية عين تموشنت، وهذا ما يعني ضعف الإستثمار في الولاية.

كما يبين لنا التفاوت المتباين خلال الفترة مابين 2011- 2014 والذي حصل فيها المبلغ المحصل على أكبر نسبة يليها المبلغ الموزع في صيغة القرض الحسن، ليأتي بأقل نسبة المبلغ الموزع على الفقراء والمساكين، أما خلال سنة 2015 فقد جمد القرض الحسن نهاية سنة 2014 بقرار سياسي من طرف السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ونلاحظ التقارب بين المبلغين المحصل والموزع على الفقراء والمساكين.

V الخاتمة:

يعد القرض الحسن وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة، حيث يتكرر دفعه كل عام لمن يستحقه، وله أثره المهم في علاج الإنكماش الإقتصادي، كما قد أثبتت التجارب أنه من أنجح الأساليب لمعالجة البطالة والفقر؛ وهو تأهيل للعاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، وللوصول إلى الأهداف المنشودة من خلال تطبيق نظام القرض الحسن. كما لابد من تطوير مؤسسة الزكاة من أجل تأهيل الفقراء للمساهمة في العملية الإنتاجية لصالح استقرار المجتمع ونموه، وعليه فالقرض الحسن يعد من أفضل الطرق التي تحول المجتمع من مجتمع خامل إلى مجتمع منتج إقتصاديا، وخال من البطالة والفقر، وهذا من أبرز أهداف الإقتصاد الإسلامي.

وبإعتبار أن للمشاريع الصغيرة دورا هاما من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، يجب أن تمول بالشكل الصحيح والمناسب، بخلاف ما تقدمه البنوك التجارية التقليدية من صيغ تمويل ترهق كاهل المتعاملين معها بأسعار فائدة قد يعجز عن دفعها أصحاب المشاريع الصغيرة.

فمن خلال الدراسة التي قمنا بها أوضحنا أهمية صيغ التمويل الإسلامي الأصغر على وجه العموم، وتطرقنا إلى صيغة التمويل بالقرض الحسن على وجه الخصوص؛ بحيث توصلنا إلى النتائج التالية :

1 النتائج :

- توجد فروق واضحة بين التمويل الإسلامي بصفته نابعا من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل الربوي؛
- إن التمويل الإسلامي بخصائصه ومزاياه يجعله أنسب وأكفأ طرق التمويل، وذلك للدور الإجتماعي الظاهر في كل شكل من أشكاله المختلفة، والذي يراعي فيها بالأساس متطلبات الفرد وإحتياجاته وبالتالي تنمية قدراته وإبداعاته؛
- إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يطرح صور متعددة لإستخدام رأس المال مع العمل، مثل المضاربة ، المشاركة، المرابحة، الإستصناع، السلم ...إلخ مما يفتح المجال واسعا لتشغيل عدد كبير من اليد العاملة الماهرة (خريجي الجامعات، أصحاب المهن)؛
- يعتبر كل من الوقف والزكاة من أساليب التمويل الإسلامي غير الربحي التي تساهم في دعم الإستثمار ومكافحة البطالة؛
- يمكن استخدام الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة وذلك بإنشاء صندوق له؛
- إن التعاون بين صندوق الزكاة وإدارة الأوقاف من شأنه أن يحدث آثار إيجابية على الإقتصاد الوطني خاصة في المجال الاستثماري، وهذا لكون العقار الوقفي يمكن أن يكون الميدان الأمثل لتطبيق المشاريع الاستثمارية الزكاتية؛
- إن القرض المذكور في الشريعة المتمثل في القرض الحسن الخالي من الفائدة والذي لم يتطور بشكل اللازم، ومازال أداة مهمشة نوعا ما، رغم أهميته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يتلائم مع خصائصها؛
- إن القرض الحسن أداة فاعلة للتنمية من خلال تقديمه علاج مناسب للقضاء على آفة الفائدة في القرض والذي تتعامل به المصارف التجارية، وذلك إذا أحتضن وطور بالشكل الصحيح من قبل الدولة، وعليه سيكون وسيلة فعالة للقضاء على الفقر؛
- هناك الكثير من العقبات والمشاكل التي تقف حائلاً أمام التمويل بالقرض الحسن، وهذه العقبات منعت من تفعيله، وأدت بالنتيجة إلى تقليص الاهتمام بالقرض الحسن والتفكير به كحالة جدية .

2 التوصيات:

- ضرورة أن تولي الدولة إهتماما بالغا بموضوع المشاريع الصغيرة وذلك لما لها من أهمية، ودعم الدولة يمكن أن يكون في :
- ضرورة أن تصدر الدولة القوانين والتشريعات اللازمة التي تقدم الدعم لهذا القطاع، وتكفل تنظيمه وتحقيق الحماية له من خلال تسهيل الحصول على التمويل، وذلك بتوفير المؤسسات الكافية المتخصصة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، وتأهيل النظام الجبائي بما يتناسب مع وضعية هذه المشاريع ..؛

- كما ندعو أن تكون هنالك مصارف إسلامية لها إستراتيجية تنموية شاملة من أجل دعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة، بحيث ترتكز في إستراتيجياتها على تشجيع المهارات والإبداعات، وذلك بتحويل تلك المهارات إلى مشروعات منظمة يستفيد منها الفرد والمصرف الإسلامي والمجتمع ؛
- ندعو كذلك المصارف الإسلامية أن تعمل بشكل جاد على دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فعالية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص المشاريع الصغيرة، حيث يجب أن تراعي هذه الصيغ الجديدة إختلاف مجالات وتخصصات المشاريع الصغيرة مما يجعلها أكثر قدرة على ترجمة مصالح المصرف والمشاريع الصغيرة؛
- ضرورة إعادة نظر الدولة في صيغة القرض الحسن والعمل على تطويره في كل الجوانب؛
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع الجزائري بضرورة وضع أموال الزكاة في صندوق الزكاة لإستثمارها في مشاريع تساهم في مكافحة الفقر والبطالة.
- تكثيف التعاون بين صندوق الزكاة وإدارة الأوقاف من خلال رفع نية الأموال الزكاتية المستغلة في المشاريع الوقفية ذات الطابع الإنتاجي والخدماتي؛
- توسيع فكرة القرض الحسن من أموال الزكاة لتشمل القرض الحسن من أموال الأوقاف والصدقات؛
- ضرورة اشتراط التكوين في تسيير المشاريع المصغرة لكل المستفيدين من القروض الحسنة لتدنية مخاطر عدم التسديد.

VI المراجع:

(1) - عبد اللطيف عامر، ياسين حريزي ، "تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، خلال الفترة 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص.02.

(2)- عبد اللطيف عامر، ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص.02.

(3)- موسى بن منصور، توفيق إبراهيم شاوش، " دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية " ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، خلال الفترة 27 – 28 – 29 / 6 / 2013،ص.04.

(4)- حسين عبد المطلب الأسرج، "صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي"، دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مارس 2010م/ربيع الأول 1431ه، ص14.

(5)- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص.14.

(6)- بن رجم محمد خميسي ، " أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة "، ص.18.

(7)- بن رجم محمد خميسي ، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 9-15.

(8)- وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت.

(9)- مسدور فارس، مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص.ص. 07-09.

نماذج لتجارب دولية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية

د/ زعرور نعيمة
جامعة محمد خيضر - بسكرة
naimaz@ymail.com

أ/ حبشي أسماء
جامعة محمد خيضر - بسكرة
habchiasma07@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم النماذج لتجارب دولية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية على اعتبار أنها من الموضوعات الهامة التي اهتم بها علماء الاقتصاد والاجتماع لأنها تعمل على تطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي في نفس الوقت، بحيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية خيار استراتيجي يجب على جميع المؤسسات الاهتمام به، وتطرقت الدراسة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية ونماذج قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتم عرض لأهم التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها الاستفادة من تجارب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العالمية، وتشجيع المؤسسات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك برسم استراتيجية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، تكاليف اجتماعية، نماذج القياس.

Astract

This study aims to identify the most important forms of international experiences of a pioneer in the field of social responsibility on the grounds that they are important topics that I'm interested scholars of economics, sociology because it works on the development of economic and social activity at the same time, so that social responsibility has become a strategic option should all pay attention to institutions , the study touched on the concept of social responsibility and models to measure the costs of social responsibility were presented to the most important leader in the field of social responsibility and international experiences.

The study came out a set of the most important results to benefit from the experiences of the social responsibility of global institutions, and encourage enterprises to adopt the concept of social responsibility and so draw an integrated strategy.

Key words: social responsibility, social costs, measurement models

مقدمة:

ظهرت أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة في الدراسات والأبحاث بالنسبة للأفراد والمؤسسات وكذا الحكومات، لأن المسؤولية الاجتماعية أصبحت تحتل جزء كبير من إستراتيجية المؤسسات وذلك للتفاعل مع المجتمع والبيئة، بحيث يستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية اليوم للتعبير عن دور المؤسسات في المجتمع فهو يركز على أهمية تنمية المجتمع.

بحيث نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعريف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال التطرق إلى تعريف والتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها وكذا أبعادها، كما تم التطرق لمعايير قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية واستعراض أهم التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي:

ما هي أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية ؟ وما هو دورها في تنمية المجتمع؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

أولا: المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: معايير قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

ثالثا: عرض تجارب بعض الدول في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأهميتها وأبعادها.
- التعرف على معوقات تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- التعرف على نماذج قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- إستعراض أهم تجارب تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العالمية.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة إلى التعرض لموضوع المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت معيارا من معايير قياس الأداء في المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي خاصة مع ازدياد المنافسة في السوق والبحث عن منتجات تكون صديقة للبيئة والاهتمام بقياس الأداء البيئي والاجتماعي.

أولا: المسؤولية الاجتماعية

1. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تحديد أهم المراحل التي مر بها تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:[1]

- الثورة الصناعية: تتميز بوجود استغلال غير عقلاني لجهود لعاملين والموارد البشرية وهذا يعني أن المالكين هم المستفيدين بالدرجة الأولى ولا يوجد اهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي، وهذا يرجع لكون الثورة في بداياتها ووفرة المياه والموارد لطبيعية غير المستغلة، بحيث اتجه البحث في هذه المرحلة عن كيفية تحسين إنتاجية العاملين وكان ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة انجاز العمل الأفضل بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير لإعطاء إنتاج كبير، ويمكن القول أن في هذه المرحلة هناك وعيا بسيط بالمسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أجور العاملين.
- مرحلة تضخم حجم المؤسسات: تتميز بتخصيص العامل بجزء من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه، كما تميزت باستنزاف مرعب للموارد الطبيعية نظر لتضخم حجم المؤسسات وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية.

- مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية: التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية حيث كان من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي.
- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكنزية: في هذه المرحلة ظهرت اضطرابات كثيرة نتيجة الكساد وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين مما أدي إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي وهذا ما أدي إلى تأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.
- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: تعزز هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة لتحسين ظروف العمل ومن القوانين التي تحمى العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة، فانعكست هذه الأحداث بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد حد أدنى للأجور واشتراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك وهذا ما يفسر نقلة في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.
- مرحلة جماعات الضغط: تجسدت الاحتياجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات ضغط حيث أصبحت في هذه الفترة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كجمعيات حماية المستهلك، جمعيات حماية البيئة، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر تجسيدا حيث تم تطوير معايير ومؤشرات قياس كمية تطلبها الكثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.
- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية: تتسم هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وظهور ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلوماتية وشبكة الإنترنت، كل هذا أدي بالمؤسسات باتجاه تطوير مبادرتها الاجتماعية وأن انهيار بعض المؤسسات العملاقة يرجع إلى غياب تطبيق هذا المفهوم في أنشطة المؤسسة.

2. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لقد اختلفت تعاريف المسؤولية الاجتماعية ونذكر أهمها:

هي عبارة عن "مجموع القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها."[2]

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونية، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.[3]

وتعرف كذلك "أن الإدارة وهي تتخذ قرارات أي كانت تراعي التأثيرات الايجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها وتحاول جاهدة لزيادة التأثيرات الايجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المؤسسة"[4]

أما المفوضية الأوربية فقد عرفتها في سنة 2002 على أنها "مفهوم تعمل من خلاله الشركات على إدماج الشواغل اجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع الجهات المعنية على أساس طوعي" [5]

وقد عرفت جمعية الأمريكيين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة " هي استجابة إدارة المؤسسات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفردية للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية"[6]

والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمفهوم لها ثلاثة أوجه وهي:[7]

المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم آدم سميث (ADEM SMITH) الذي أكد على أنّ كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفا أحاديا تسعى إليه المؤسسة.

المفهوم الإداري: الذي تم إدراكه سنة 1930، حيث تم التحول من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز في ظل نمو وإتساع المؤسسة، وأشار فرنسيس سيتون (FRANCIS X.SUTTON) في بحثه سنة 1956، إلى كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في المؤسسات الكبيرة من خلال موازنة إدارة

المؤسسة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة) والتي يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.

المفهوم البيئي: الذي إختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند (HAY-GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحسيس المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المؤسسة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما رالف نادر (RALPH NADER) و جون جالبريث (JOHN K.GALBRAITH).

ويمكن تحديد أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية: [8]

الأهمية بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

الأهمية بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

الأهمية بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

وعلى الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلا بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي.

وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية على الحجج التالية:[9]

- المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- زيادة الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المؤسسة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل النقد الموجه للمؤسسة وهو اهتمامها بالأرباح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمؤسسة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا أي تحسن سمعة المؤسسة.
- التقليل من اجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المؤسسات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أو آجلا.

أما حجج الآراء المعارضة لتبني المسؤولية الاجتماعية تنطلق من اعتبار الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الأساسي للمؤسسات وهو تحقيق الربح ويمكن حصر أهم الحجج في ما يلي:[10]

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المؤسسة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المؤسسات العمومية.
- إذا انفردت المؤسسة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية فإن ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلبا على قدرتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة والمهارات المتاحة لدي المؤسسات في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعترض لها.

- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسة لكونها تستنزف طاقة ليست القليلة من جهد المؤسسة كما أن المشاكل الاجتماعية هي مسؤولية الدولة فقط.

3. **أبعاد المسؤولية الاجتماعية:**

يمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم : (1) أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	-منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين -احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	-استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي -استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	-حماية المستهلك من المواد الضارة -حماية الأطفال صحيا و ثقافيا
	حماية البيئة	-منع التلوث بشتى أنواعه -صيانة الموارد و تنميتها -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها
	السلامة و العدالة	-التقليل إصابات العمل -تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن -منع التمييز على أساس الجنس أو الدين -توظيف المعوقين
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	-مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف -مراعاة حقوق الإنسان -احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك
	نوعية الحياة	-نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة -المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: سمير مصطفي أبو مدللة، محمود حسين عيسى، **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2016، المجلد 18، العدد 2، ص282.

وقد صنف كارول (CARROLL) أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى أربعة أبعاد وهي كما يلي:[11]

المسؤولية الخيِرة: إنّ التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسّين نوعية الحياة فيه.

المسؤولية الأخلاقية: عندما تراعي المؤسسة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة.

المسؤولية القانونية: من خلال الامتثال للقوانين، لأنّ القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وتمثل قواعد العمل الأساسية.

المسؤولية الاقتصادية: كون المؤسسة تحقّق ربحاً، فانّ هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

ثانيا: معايير قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

1. مفهوم التكاليف:

لقد تطور تعريف التكلفة مع تطور إحتياجات المحاسبين والاقتصاديين، وأصبح معنى ***كلفة*** يعطي معنى عاما يختلف باختلاف الغرض الذي يستخدم من أجله والمجال الذي يستخدم فيه، لذلك أصبح من الضروري تعريفها بإضافة الصفة الدالة لها، وهذه الصفات مثل: المباشرة، المتغيرة، الأولية...وغيرها من الصفات فالمحاسبون ينظرون إلى التكلفة لإستنتاج الأرباح والخسائر من خلال الإستعانة بما يتوفر لديهم من بيانات وأرقام ومعلومات حتى الإيرادات والتكاليف، أما الاقتصاديون فإنهم ينظرون إلى التكلفة على أساس معرفة حجم الإنتاج وهل تستمر المؤسسة به أم تتوقف عنه، وهذا يعد ذاته بحاجة إلى قرار، ومن هنا فإن الاقتصاديين ينظرون إلى تكلفة الفرصة البديلة.[12] فكلمة التكلفة تعني"شكل من أشكال التضحية المالية ويستعمل هذا المصطلح أحيانا كمرادف لعبارة النفقة، ولكن النفقات تعتبر عادة تكاليف على المكتسبات المحققة."[13]

وفي المعنى العام هي" تضحية إختيارية بموارد اقتصادية في سبيل الحصول على منافع مادية في الحاضر أو المستقبل،[14]أي مجموعة عناصر المصاريف للحصول على سلعة أو إنتاج أو أداء خدمة."[15]

بعد التطرق لتعريف التكلفة ونظرا لأهمية التفرقة بين المصطلحات والمفاهيم المختلفة لكل من التكلفة، المصروف، الخسارة سنقوم بإيضاح كل من هذه المفاهيم في:

التكلفة: تتحمل المؤسسة تكاليف وهذا للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة والحصول على سلع ومنتجات أو تقديم خدمات، و لهذا فإننا نجد نوعين هما: [16]

- **تكلفة مستنفذة:** تعبر عن قيمة المنافع الاقتصادية التي تم الحصول عليها و استنفذت خلال الفترة.
- **تكلفة غير مستنفذة:** تعبر عن قيمة المنافع الاقتصادية التي تم الحصول عليها ولم تستنفذ بعد.

المصروف: يعرف على أنه: " تضحية إختيارية بموارد اقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل في سبيل الحصول على منافع في الحاضر." [17] وتسمى التكلفة المستنفذة إذا ما قابلها إيراد مصاريف وهذا من أجل الحصول على منفعة مثل مصاريف الإدارة...إلخ.

الخسارة: تعرف على أنها " تضحية إختيارية أو إجبارية بموارد اقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل دون الحصول على منفعة."[18]

2. قياس تكاليف مسؤولية الاجتماعية: يترتب على قيام المؤسسات بتنفيذ نشاطها الاقتصادي الذي وجدت من أجله العديد من أنواع التكاليف والتي يطلق عليها التكاليف الاقتصادية هذا فضلا عن تحقيق العوائد، أما إذا مارست المؤسسات مسئولياتها الاجتماعية سواء اتجاه العاملين وعملائها أو اتجاه المجتمع، فان ما يترتب على ذلك من تكاليف تسمى بالتكاليف الاجتماعية: وفي المقابل يطلق على المنافع الناتجة سواء لصالح المؤسسة نفسها أو لصالح العاملين والعملاء والمجتمع بالعوائد الاجتماعية.

ولتحقيق الهدف من استخدام تلك التكاليف الاجتماعية لابد من إتباع الخطوات التالية:[19]

- تحديد مفهوم واضح وصريح لكل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمؤسسة.
- التفرقة بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في دفاتر المؤسسة.[20]
- الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة.[21]

كل هذا يساعد في قياس كل التكاليف للمسؤولية الاجتماعية لأجل تقييم الدور الاجتماعي للمؤسسة.

3. معايير قياس وتقييم المسئولية الاجتماعية:

تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه المؤسسات من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها، ويمكن عرض بعض هذه المعايير فيما يلي: [22]

أ- معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه العاملين

- معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالمؤسسة: ويتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

معيار قياس الدخل النقدي للعاملين = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها: تتمثل تلك المساهمة في تحمل المؤسسة بأعباء توفير السكن، وسائل الانتقال، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرحلات الرياضية والترفيهية والثقافية.

ما يخص العامل = عدد العاملين المستفيدين من مساهمة المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العاملين في المؤسسة

- مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها: ويوضح هذا المؤشر ما تقوم المؤسسة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتثقيف العاملين بها من أجل تطوير مستواهم العلمي والتقني.

معدل نصيب العامل = تكلفة مساهمة المؤسسة في تكاليف التدريب والتطوير / إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها

مؤشر القياس = عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

- معيار قياس استقرار حالة العمل بالمؤسسة:

مؤشر القياس = عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا / إجمالي عدد العاملين

- معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للمؤسسة:

متوسط حصة العامل في الأرباح = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العاملين

ب- معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء:

- معيار قياس نفقات المؤسسة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء:

متوسط ما ينفق على تحسين = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة (الخدمة أو المنتج أو العميل) / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

- معيار قياس دور المؤسسة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء:

نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها المؤسسة = عدد المشكلات التي عالجتها المؤسسة واستجابت لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

ج- معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للمؤسسة اتجاه المجتمع وحماية البيئة:

- معايير قياس مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع المحلي بشكل عام.

معدل تكلفة الإنفاق = تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل جديدة

معدل المؤسسة في التشغيل = عدد العاملين المعينين بالمؤسسة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة المحيطة: يشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمه الشركة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة.

معدل إنفاق المؤسسة = تكلفة مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للمؤسسات في المنطقة

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في تحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

معدل مساهمة المؤسسة = تكلفة مساهمة المؤسسة في تكاليف تحسين البنية التحتية
إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات العاملة في المنطقة

ثالثا: عرض تجارب دولية لبعض المؤسسات العالمية

وفيما يلي سوف نستعرض بعض المؤسسات العالمية التي حازت على الكثير من جوائز المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق لماهيتها ولطبيعة نشاطاتها الاجتماعية وكذا إبراز الدور الذي تلعبه في تنمية مجتمعاتها.[23]

1. **شركة إنتل:**

إنتل هي من أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وقد احتلت المركز 12 في قائمة أفضل 100 شركة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام 2011 الصادر عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد حصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أبرزها:

- **في مجال الاهتمام بالتنمية البشرية:** تبرع حوالي نصف العاملين في الشركة بأكثر من مليون ساعة كخدمة في المدارس والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك عام 2010.
- **في مجال الاهتمام بالبيئة:** تهتم الشركة بإصدار منتجات أقل استخداما للطاقة الكهربائية، على سبيل المثال: خلال الفترة 2010/2008 تعتبر الشركة أكبر متبرع لاستهلاك الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **في مجال الاهتمام بالأجيال المستقبلية :** قامت الشركة باستثمار أكثر من مليار دولار خلال الفترة 2010/2000 لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع حكومات الدول. بالإضافة إلى إطلاق مبادرة " التعليم من أجل الابتكار"عام 2010 بالتعاون مع الرئيس الأمريكي بإجمالي تكلفة تبلغ 200 مليون دولار لتحسين مقررات الرياضيات والعلوم في النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. **شركة كولجيت-بالموليف** :

هي شركة عالمية رائدة في مجال إنتاج منتجات العناية بالفم والعناية الشخصية، والعناية بالمنزل وغيرها، وقد احتلت الشركة المرتبة 40 ضمن قائمة أفضل 100 شركة حول العالم تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام 2011 الصادرة عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتقوم الشركة ببيع منتجاتها في أكثر من 200 دولة على مستوى العالم، وتقوم الشركة بمجموعة من الأنشطة المجتمعية ومن أمثلتها:

- قدمت الشركة تبرعات نقدية بلغت حوالي 17.8 مليون دولار عام 2010 ، وتشمل هذه القيمة التبرعات التي تم توجيهها لبرنامج " ابتسامة مشرقة، مستقبل مشرق"، الذي استفاد منه حوالي 650 مليون طفل وأسرهم في 80 دولة على مستوى العالم، ويهدف إلى تعزيز الوعي حول صحة الفم ، كما يقوم البرنامج بتعليم الأطفال العادات الصحية السليمة للحفاظ على صحة الفم.
- قدمت الشركة تبرعات عينية ومنتجات الشركة للمؤسسات الخيرية بلغت حوالي 21.9 مليون دولار عام 2010.

3. شركة وول مارت:

احتلت شركة وول مارت المرتبة 95 ضمن أفضل 100 شركة على مستوى العالم تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفقا لمجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2011 ، وهي تتبع مجموعة وول مارت للمراكز التجارية العالمية التي تشتهر بأنشطتها التجارية العالمية ، وقد قامت بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية ومن أمثلتها:

- إعلان الشركة في أبريل 2010 عن قيامها بالتبرع بمبلغ 3.4 مليون دولار في شكل منح للمنظمات غير الهادفة للربح لمساعدة الأمريكيين على العودة إلى العمل من خلال دعم البرامج التدريبية لخلق قوى عاملة ماهرة.
- تبنت الشركة في عام 2010 برنامج لمكافحة الجوع في أمريكا fighting hunger together بمبلغ 2 مليار دولار في شكل نقدي وعيني بهدف القضاء على الجوع خلال الفترة 2015/2010.
- إعلان الشركة في أغسطس 2011 عن مضاعفة دعمها للعسكريين ليصل الى 20 مليون دولار بحلول عام 2015.
- إعلان الشركة في أغسطس 2011 عن مساهمتها في خلق فرص عمل للاقتصاد الأمريكي من خلال توظيف أكثر من 15 ألف موظف بنحو 100 فرع جديد للمؤسسة وذلك بنهاية العام المالي.
- قامت الشركة في عام 2010 بتمويل برامج تعليمية وصحية للطلاب بقيمة 89 مليون دولار ، كما تبنت برنامج مكافآت المعلمين teacher rewards program والذي من خلاله تم توزيع أكثر من 45 ألف بطاقة هدايا على المعلمين بقيمة 4.5 مليون دولار لشراء مستلزمات للفصول التعليمية في السنة الدراسية 2010/2009.

- إطلاق مبادرة تهدف إلى توفير فرص العمل والتدريب، حيث قامت في عام 2011 بمنح أكثر من 6.5 ملايين دولار في شكل منح لبرامج مصممة لمساعدة العاطلين وتدريبهم وإعدادهم للمرحلة المقبلة في حياتهم المهنية.
- أعلنت الشركة في عام 2009 عن تقديم منحة لـ AARP foundation بحوالي 1.5 مليون دولار لمساعدة 450 سيدة يزيد عمرها عن 40 سنة للحصول على برامج تدريبية مختلفة لمساعدتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم.

4. شركة سامسونج :

تعتبر شركة سامسونج من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والالكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي كما يلي:

- **الرعاية الاجتماعية:** تدعم القيادة التعليم العلمي والتفكير الإبداعي الذي يشجع على القيادة ومساعدة أطفال الأسر محدودة الدخل من خلال دعم البنية التحتية للتعليم . كما تقوم أيضا بتنفيذ برامج في هذه المجالات بجميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة.

- **الخدمات التطوعية:** في عام 1995 أطلقت شركة سامسونج مجموعة مساهمات اجتماعية تهدف إلى تشجيع العامليين على المشاركة في خدمة المجتمع . وتوسعت هذه المبادرة لتؤدي إلى إنشاء ثمانية مراكز تطوعية عبر كوريا يعمل بها خبراء الرعاية الاجتماعية الذين يدعمون تطوير برامج الموظفين التطوعية.

- **الثقافة والفنون :** تقدم الدعم للكثير من الأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة حول العالم ، حيث قدمت مساهمات واسعة للعديد من المتاحف والمعارض في كوريا والعديد من الدول الأخرى التي من بينها الولايات المتحدة وفرنسا . يجمع تحف سامسونج للفنون الحديثة ويعرض الأعمال الفنية الحديثة من كوريا وخارجها في حين أن متحف سامسونج للأطفال وهو الأول من نوعه في كوريا يدعو الأطفال للاستمتاع باكتشاف العالم الذي يعيشون فيه . كما تستضيف سامسونج مختلف الأحداث الثقافية والبرامج التي من شأنه تشجيع مواهبهم الفنية وتدعيمها.

- **المجال الأكاديمي والتعليم:** تمثل سامسونج إحدى الجهات الداعمة الرئيسية لأولمبياد العلوم للشباب في كوريا وهي من أرقى المنافسات العلمية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ، والأولمبياد الوطنية لإبداع الطلاب التي تهدف إلى تشجيع الابتكار بين الطلاب بدءا من طلاب المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية. ومنذ عام 2001، تعاونت سامسونج مع جمعية حركة الأسرة صديقة البيئة لتنفيذ نماذج " المدرسة صديقة البيئة" التي تدعم الإدراك البيئي لدى الأطفال وتمكنهم من اتخاذ خطوات عملية لحماية الأنظمة البيئية.

5. مجموعة كارفور:

تشتهر مجموعة كارفور العالمية بأنشطتها التجارية والصناعية في كثير من دول العالم ، حيث اشتركت منذ عام 2000 في أكثر من 200 مشروع تنموي حول العالم، أهم تلك المشروعات ما يلي:

- تقديم الدعم لبرنامج تطوير المدارس في تايلاند بالتعاون مع اليونسكو عام 2001.
- رعاية حفل موسيقي خيري في باريس لصالح الهلال الأحمر الجزائري بعد الفيضانات في الجزائر 2001.
- دعم برنامج للتدريب المهني للشباب من ضواحي بوينس آيرس في الأرجنتين عام 2002، ولمدة خمس سنوات.
- إطلاق برنامج للرعاية المدرسية بعنوان" المدارس جزء من حياتنا" في كولومبيا بالتعاون مع مؤسسة اليونيسيف عام 2002.
- جمع مبلغ 1.7 مليون يورو تبرعات لصالح ضحايا فيضانات تسونامي التي ضربت جنوب شرق آسيا عام 2004.
- افتتاح البقالة الاجتماعية Social grocery store في اليونان عام 2007، تقدم تلك البقالة منتجات غذائية شهرية بالمجان للأسر الفقيرة.

- الانتهاء من أول مشروع في الصين يساعد الفلاحين على تسويق الفلفل في مقاطعة سيشوان بالصين عام 2008.
- توفير 2.2 مليون يورو لمساعدات الطوارئ ومشاريع إعادة الأعمار في أعقاب زلزال سيشوان في الصين عام 2008.

6. شركة تويوتا:

هي شركة سيارات عالمية، وهي تقوم بمجموعة من الأنشطة المجتمعية كالتالي:

- أنشطة بيئية: المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والمساهمة الاجتماعية في مجالات مثل التربية البيئية ، ودعم العمل البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي، وذلك من خلال:

- برنامج المنح لدعم الأنشطة البيئية التي تنفذها المنظمات غير الهادفة للربح والذي بدأ منذ عام 2000 تحت شعار " التكنولوجيا البيئية والمساهمة في تنمية الموارد البشرية للحفاظ على البيئة"
- برنامج تويوتا لتوعية الشباب الصيني بموضوعات الحماية البيئية منذ عام 2005.
- برنامج منع التصحر بالصين منذ عام 2001.
- مشروع حماية الغابات باليابان.
- مؤسسة تويوتا في اليابان والتي تقوم بعمل برامج تعليمية بيئية للأطفال والبالغين منذ عام 2005.
- مؤسسة التنمية المستدامة باليابان التي تقدم برامج التنمية البيئية بالاشتراك مع المنظمات غير الهادفة للربح منذ عام 2009.
- مشروع تويوتا إيكو للشباب (ماليزيا/ أندونيسيا): إنشاء مجموعة من المدارس الثانوية بالقرب من فروع تويوتا بهدف تخطيط وتنفيذ مشاريع تحسين البيئة، مثل ترشيد استهلاك الكهرباء وتنقية المياه منذ عام 2001.
- مبادرة استعادة الغابات الممطرة (الفلبين): منذ عام 2007 تم التعاقد مع المنظمات غير الحكومية البيئية في أنشطة غرس الأشجار في مقاطعة كاجايان بالفلبين.
- مبادرة القيادة البيئية: بالتعاون مع مجموعة من الدول الأوروبية، حيث تعتبر العوامل الرئيسية لتحسين كفاءة استهلاك الوقود وتكنولوجيا المركبات هي تطوير مهارات القيادة وذلك من خلال تنظيم ورش عمل بيئية تقوم بنظم محاكاة لتعليم قيادة السيارات وذلك منذ عام 2007.
- مبادرة Together Green بالولايات المتحدة منذ عام 2008 لتمويل مشاريع المحافظة على البيئة، وتشجيع العمل التطوعي.

- تساهم شركة تويوتا بالتعاون مع دولة البرازيل في ترميم والحفاظ على الغابات على المحيط الأطلسي، للمناطق الأكثر تضررا في البرازيل عام 2009.
- أنشطة تعليمية: تستخدم شركة تويوتا خبراتها لتصنيع البرامج التي تعمل على النهوض بالعلوم والتكنولوجيا، وتدعم تنفيذ البرامج التعليمية في جميع أنحاء العالم ، وذلك من خلال:
- المشروع التعليمي بجنوب افريقيا: بدأت شركة تويوتا تدريس برنامج تعليمي يستهدف المعلمين، حيث يدربهم على أساليب تدريس اللغة الانجليزية، والرياضيات والعلوم.
- قامت شركة تويوتا بإجراء برنامج للمنح الدراسية في الصين منذ عام 2006 بالتعاون مع مؤسسة سونج تشينج لينج لمساعدة الطلاب في وسط وغرب الصين الذين يواجهون صعوبات اقتصادية في استكمال دراستهم الجامعية.
- تنظيم ورش عمل لتعزيز روح الابتكار لدى الأطفال باليابان في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتنظيم ورش عمل بين الفنانين والأطفال بالتعاون مع المنظمات غير الهادفة للربح في اليابان لتعزيز الحس الفني للأطفال من خلال تفاعل الأطفال مع الفنانين.
- مؤسسة تويوتا للمنح الدراسية بكوريا : منذ عام 2005 بدأت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في تقديم منح دراسية لطلاب المدارس الفقيرة بواقع 45 طالبا في السنة.
- إعداد دورات تدريبية تدرس باللغة البرتغالية في مجال السيارات للبرازليين قاطني اليابان ، كما تم الاحتفال مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة لإعداد تلك الدورات ، وقد تخرج فيها أكثر من 200 طالب وطالبة.

7. شركة مايكروسوفت

شركة مايكروسوفت هي من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت الشركة المرتبة 22 في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم الصادرة عم مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2011.

- تقوم شركة مايكروسوفت بالعديد من الأنشطة والبرامج في خدمة المجتمع، وفي إطار ذلك فإنها تعمل على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منح الموظفين الذين يرغبون في الاشتراك بالعمل التطوعي وقت مدفوع الأجر، إتاحة فرص للموظفين للاشتراك في فريق العمل التطوعي في الشركة، استخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، وفي الولايات المتحدة يسمح بإعطاء منح للمنظمات التطوعية التي يشترك فيها الموظفون المتطوعون.
- في عام 2010/2009 بلغ عدد ساعات العمل التطوعي للموظفين 363.4 ألف ساعة في الولايات المتحدة فقط، وبلغ عدد الموظفين المتطوعين بوقتهم 4200 موظف.
- منذ اشتراك شركة مايكروسوفت في برامج العمل التطوعي حتى عام 2010 بلغ حجم التبرعات المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح 750 مليون دولار، وفي الولايات المتحدة فقط بلغت قيمة تبرعات المنظمات 408 مليون دولار، مقابل 34.7 مليون دولار من الشركة ليصل المبلغ الإجمالي إلى 84.5 مليون دولار عام 2010/2009.
- تهتم شركة مايكروسوفت " بالاستدامة البيئية" والحفاظ عليها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة وذلك عن طريق تطوير وتصنيع منتجات الشركة من البرمجيات وبرامج تكنولوجية التي تستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتوفير.

- وضعت شركة مايكروسوفت هدف للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة 1.3 مليون طن متري مكافئ عام 2009، ولقد حددت الشركة أربعة مجالات رئيسية للعمليات للحد من الانبعاثات فيها وهي مراكز البيانات ، الانتقالات والسفر، المباني ، ومعامل الكمبيوتر.
- مراكز البيانات الجديدة بالشركة تستهلك 50 % أقل من الطاقة من مراكز البيانات التي تم بنائها منذ 3 سنوات.
- الانتقالات والسفر: تعمل شركة مايكروسوفت باستمرار على خفض تكلفة الانتقالات والسفر في الشركة عن طريق استخدام وسائل بديلة للسفر تتضمن تكنولوجيا الاتصال عن بعد ، وقد ساهمت هذه السياسة في تخفيض حوالي 35 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر.
- المباني: حوالي 25 % من إجمالي الطاقة المستخدمة في مباني الشركة تأتي من مصادر طاقة متجددة ، وأكثر من 50 % من الطاقة المستخدمة في المقرات الرئيسية هي طاقة كهرومائية.
- معامل الكمبيوتر: في عام 2010/2009 تم الانتهاء من بناء مركز لأبحاث وتطوير الدعم الفني لتعزيز الدعم الفني لمعامل
- الكمبيوتر وخوادم الحاسب الآلي ، ولخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 12 ألف طن متري سنويا.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي ركز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومعايير قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية وكذا عرض لأهم التجارب الدولية في مجال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

النتائج والتوصيات: تم التوصل لجملة من النتائج أهمها:

- الاستفادة من تجارب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العالمية.
- تشجيع المؤسسات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك برسم إستراتيجية متكاملة.
- على المؤسسات الاهتمام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية .
- التزام المؤسسات بتوفر الشفافية والإفصاح في برامجها عن المسؤولية الاجتماعية.
- يجب توفير في المؤسسات إدارة متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم الدعم للمؤسسات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

(1) خيابه عبد الله، خيابه صهيب، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقي الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.
(2) تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 27.
(3) عمار طهرات، مولاي خليل، الأبعاد العلمية للمنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" نماذج لتجارب دولية رائدة"، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 14- 15 نوفمبر 2016.
(4) سيد محمد جاد الرب، الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات لأعمال المعاصرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2010، ص 10.
(5) عمار طهرات، مولاي خليل، مرجع سابق.
(6) محمد الصيرفي،المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لطباعة والنشر ، مصر،ط 1، 2007، ص 17.
(7) تامر ياسر البكري ، مرجع سابق، ص ص 34-41.
(8) طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص52 .
(9) نفس المرجع السابق، ص 65.
(10) تامر ياسر البكري ، مرجع سابق، ص ص 53- 54.
(11) سمير مصطفي أبو مدللة، محمود حسين عيسى، آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2016، المجلد 18، العدد 2، ص283.
(12) طارق الحاج، فليح حسين، **الاقتصاد الإداري**،دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2009،ص 131 .
(13) بشير عباس العلاق، **المعجم الشامل للمصطلحات**: العلوم الإدارية والمحاسبية والتمويل والمصارف انجليزي عربي، الدار الجماهيرية: ليبيا، 2000، ص ص131– 132.
(14) ناصر نور الدين عبد اللطيف، **أنظمة قياس التكاليف**، تطبيقات في مجالات الصناعة و المقاولات و الخدمات، الدار الجامعية:الإسكندرية، غير مؤرخ ص11.
(15) Roubet.C, **Comptabilité analytique et Contrôle de gestion**, 2ème Edition, Dunode : paris, 1982, p 10.
(16) صالح عبد الله الرزق، عطا الله وراد خليل، **محاسبة التكاليف الفعلية**، دار زهران للنشر و التوزيع: عمان، 1999، ص 25.
(17) عبد الحي عبد الحي مرعي، صلاح الدين عبد المنعم مبارك، عطية عبد الحي مرعي، **محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة**، الدار الجامعية: الإسكندرية، 2002، ص 3.
(18) نفس المرجع السابق ، ص 9.
(19) فؤاد محمد عيسى، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر- دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، متاح على الموقع: www.mop.gov.eg
(20) أحمد نظيف، المؤتمر الثاني للمسئولية الاجتماعية للشركات " الاستثمار وممارسات العمل المسئول"، مركز المديرين، وزارة الاستثمار، القاهرة، 23 مارس 2009ص 6.
(21) هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، بحث ميداني استطلاعي، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد238، يوليو 2007، ص13.
(22) عرابة رابح، بن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية - ، الملتقي الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.
(23) عرابة رابح، بن داودية وهيبة، مرجع سابق.

التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية في المؤسسات الاقتصادية

أ. بن قديح سفيان

طالب دكتوراه بجامعة الجزائر "03"
Soufyben1@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان موقع حسابات الأصول غير الجارية من التّحاسب الزّكوي المعاصر، هذا الأخير الذي يستمدّ مبادئه من الفقه الإسلامي، وله أحكام مستجدّة ومعاصرة تطبق على المعاملات المالية التي توضّحها قائمة المركز المالي المعدّة من قبل المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:
التّحاسب الزّكوي المعاصر، الأصول غير الجارية، الهيئات الدّولية المهتمّة بالزّكاة.

Abstarct

This research paper aims to identify the location of the non-current assets from the contemporary zakat accounting, this latter which derives its principles from the islamic jurisprudence, and it has a contemporary and novel rules apply to financial transactions that illustrated by the list of the financial center prepared by the economic enterprises.

KEYWORDS:
contemporary zakat accounting, Non-current asset, zakat international bodies interested.

مقدمة:

تعتبر الزّكاة عبادة وقربة إلى الله، وهي كذلك نشاط اجتماعي واقتصادي، وهذا ما يجعلها فريضة مالية لها من الآثار ما يمكنها من محاربة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم، نتيجة لتنوع مصادر أموالها وتعدّد مصارفها، ليؤكّد بما لا يدع مجالًا للشك على أن الدين الإسلامي يدعو إلى مزيد من الثروة والنماء، ومع ظهور المعاملات المالية المعاصرة وتنوّعها، وارتفاع قيمتها المالية، فتح بذلك المجال للزّكاة لكي تأخذ حقّها من هذه المعاملات وفقًا للاجتهادات الفقهية من المختصّين في الاقتصاد الإسلامي، أو اجتهادات الهيئات الدولية المهتمّة بالزّكاة، مثل: المؤتمرات والنّدوات العالمية في الاقتصاد الإسلامي، مختلف توصيات النّدوات العالمية لقضايا الزّكاة المعاصرة، وكذا قرارات مجمّع الفقه الإسلامي وندوات المجمّع الفقهي الإسلامي الدولي، إضافة إلى توصيات بيت الزّكاة الكويتي، وغيرهم من الهيئات الدولية التي سمحت بظهور ما يعرف بـ " التّحاسب الزّكوي المعاصر " الذي زاد من المصادر التمويلية للزّكاة، وأحدث أوعية جديدة للزّكاة لم تكن موجودة من قبل، تختصّ بالمعاملات المالية المعاصرة.

ويشمل التّحاسب الزّكوي المعاصر مجموعة واسعة من الأموال تتمثل في: الثروة النقدية، عروض التجارة، المستغلّات، كسب العمل والمال المستفاد، الزّروع والثمار، المعادن والرّكاز، ونحن في هذه الدراسة نختصّ بدراسة نوع واحد من الأموال يتمثل في عروض التجارة، ومن بين عروض التجارة نختص بدراسة عنصر واحد من قائمة المركز المالي وهي الأصول غير الجارية، والتي تعتبر من بين مجالات التّحاسب الزّكوي المعاصر، وهي جزء من أصول المؤسسة التي تشكل الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي، والتي تعتبر موارد تسيطر عليها المؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة، لذلك سنتطرق في هذه الدراسة إلى أهم حسابات الأصول غير الجارية، وموقفها من التّحاسب الزّكوي المعاصر وفق القرارات الفقهية الصادرة عن الهيئات الدولية المهتمّة بالزّكاة، محاولين الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي نظرة التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية في المؤسسات الاقتصادية ؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بتقسيم هاته الدراسة إلى العناصر التالية:

I. التّحاسب الزّكوي المعاصر، المبادئ والمراحل؛
II. مفاهيم حول عروض التجارة والأصول غير الجارية ؛
III. نظرة التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية.

I التّحاسب الزّكوي المعاصر،المبادئ والمراحل

يعنى التّحاسب الزّكوي بكل ما يتعلق بالزّكاة من خلال مبادئ يتّصف بها تنظّم عمليات التحديد والقياس والعرض والافصاح عن معلومات زكاة المال، ومراحل عديدة يمرّ بها مستمدّة من فقه الزّكاة، وبظهور معاملات مالية معاصرة ناتجة عن تطور المنظومات المالية للدول، وظهور معايير المحاسبة الدولية التي كشفت عن معاملات مالية جديدة ؛ أصبح بذلك التّحاسب الزّكوي يأخذ طابعًا عصريًا وذلك بتأقلمه مع هذه المستجدات وتحديد موقف الزّكاة منها، بفضل اجتهادات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

فالتّحاسب الزّكوي مستمدّ أساسًا من أحكام فريضة الزّكاة التي تعرف بأنّها إعطاء جزء من النصاب إلى فقير ونحوه، غير متصف بمانع شرعي يمنع من الصرف إليه.[1]وتعرف من الناحية الاقتصادية بأنّها مورد هام من الموارد المالية المحدّدة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها، وهي بالإضافة إلى كونها مورد مالي، فهي أداة انتاج واستثمار، بل إنّها أداة توزيع، وعمومًا فهي أداة اقتصادية لها آثار كبيرة في الاقتصاد الوطني.[2]

وتعدّ الزّكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، فُرضت في المدينة في السّنة الثانية من الهجرة، ولأهميتها فقد قرنها المولى سبحانه وتعالى في القران الكريم مع الصلاة في اثنين وثمانين موضعًا، ممّا يدلّ على كمال الاتصال بينهما. ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[3]، ولقول الرسولﷺ: « بُنِيَ الإِسلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُه، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزّكاة، وَحَجّ البَيتِ، وَصَومِ رَمَضَان»[4].

أمّا التّحاسب الزّكوي فهو التّسمية المرادفة لمحاسبة الزّكاة التي تعرف بأنّها: فرع من فروع علم المحاسبة الملتزمة بمجموعة من المبادئ المستمدّة من الشريعة الإسلامية والمختصّة بجمع وتحليل البيانات المالية لتحديد وعاء الزّكاة.[5] ومنه فإنّ التّحاسب الزّكوي يعتبر أحد فروع المحاسبة، إذ يتناول الأسس والمبادئ والإجراءات المتعلقة بالأموال الزّكوية، بغرض تحديد مقدار الزّكاة وتوزيعها على مصارفها المحدودة، وهو يطبق على الأموال الخاصة بالأفراد، أو المؤسسات الخاصة، ولا يطبق على المؤسسات العمومية لأن الزّكاة لا تجب في المال العام.

1 1 مبادئ التّحاسب الزّكوي المعاصر

للتحاسب الزّكوي المعاصر عدّة مبادئ تحكمه مستمدّة من مبادئ الفقه الإسلامي، البعض منها يشترك مع المبادئ العامة للمحاسبة، والبعض الآخر خاص به، ومن بين هذه المبادئ نذكر ما يلي:

1.1. مبدأ السنوية في الحساب

يعتبر الفقه الإسلامي السنة القمرية مدة زمنية لحدوث النّماء، وعليه يجب على المكلّف بأداء الزّكاة أن يقوم بتقويم ما لديه من عروض حسب القيمة السوقية بعد مرور الحول، ولقد أوصت الكثير من القرارات الفقهية الدّولية المهتمّة بالزّكاة أن يتم الحساب وفق السنة القمرية بالمعدّل المفروض (2.5%)، أو على الأقل أن تعدّ لها ميزانية خاصة بالزّكاة وفقًا للسنة القمرية إن تعذّر ذلك. فإن كان هناك مشقة فإنّه يجوز تيسيرًا على النّاس إذا ظلّت الميزانيات على أساس السنة الشمسية أن يستدرك زيادة أيامها على أيام السنة القمرية.(6)

وتختار كل مؤسسة التاريخ السنوي المناسب لها حسب ظروفها، وقد يكون هذا التاريخ هو تاريخ إعداد الحسابات الختامية، أو أي تاريخ آخر، وإذا تمّ الاعتماد على السّنة الميلادية كأساس لحساب الزّكاة، يجب عندئذٍ أن يحسب فرق سعر الزّكاة. فإذا علمنا أنّ عدد أيام السنة الهجرية هو 354 يوم فإنّ:

- السنة الميلادية العادية = 2.5 * 354/365= 2.557% ؛
- السنة الميلادية الكبيسة = 2.5*354/366 = 2.585%.

مع التنبيه إلى أنّ هذا التغيير في المعدل لقي اعتراضًا من قبل بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لأنّه يغيّر من المعدّل الذي فرضه الله، وهو "2.5%"، ونحن أدرجناه لنبيّن فقط طريقة الحساب، ونترك الاختلاف في حكمه للمختصّين في ذلك.

2.1. مبدأ الاستقلالية في السنوات الزّكوية

ترتيبًا على القاعدة السابقة تعتبر كل سنة زكوية مستقلّة عن السنوات التي تليها، ولا يمكن أن تفرض على المال نوعين من الزّكاة في نفس السنة الواحدة، أو أن يخضع المال لنفس الزّكاة مرتين في السنة، وذلك تجنّبا للازدواج في الزّكاة، وذلك لقول الرسولﷺ: «لَا ثُنيَ في الصدقة»(7).

3.1. مبدأ التّقييم بالقيمة السوقية

يعتمد التّحاسب الزّكوي المعاصر على القيمة السوقية في تقييم العناصر الخاضعة للوعاء وقت وجوب الزّكاة، أي في نهاية الحول بالنسبة لعروض التجارة، أو وقت حصاد الثمار بالنسبة لزكاة الزروع والثمار وما في حكمها.

4.1. مبدأ بلوغ النصاب عند المزكّي

ويقصد بذلك أن يصل وعاء الزّكاة بالنسبة للمؤسسة ككل قدرا معينًا، وهو ما يعادل 85 غرامًا من الذّهب الخالص (20 دينارًا ذهبيًا)، أو 595 غرام من الفضّة (200 درهم فضي)، على أن يتم حساب الوعاء على أساس قيمة أحد المعدنين، وغالبًا ما يتخذّ الذهب كأساس لحساب الزّكاة ؛ فلا زكاة في أقل من ذلك، وسنتطرق إلى مقداره النقدي عند تناولنا لمراحل التحاسب الزّكوي المعاصر.

5.1. مبدأ ضم الأموال الزّكوية إلى نفس الوعاء

ويقصد بذلك أنّ الأموال إذا كانت من نفس الجنس التي يتوافر فيها شروط الخضوع للزّكاة تضم إلى بعضها البعض، حيث تعتبر خلطة، ويكون لها نصابًا واحدًا.

2 مراحل التحاسب الزّكوي المعاصر

للتحاسب الزّكوي مراحل محددة تبدأ من توافر شروط الزّكاة، وتنتهي بحساب مقدار الزّكاة وتوزيعها على مصارفها، وتكون على النّحو التالي:

1.2. توفر شروط الزّكاة: والمتمثلة في: الإسلام، الحرية، التّوكيل التّام للملك، النّماء أو القابلية للنّماء.

2.2. تحديد وقياس مقدار النّصاب: يختلف النّصاب حسب نوع المال أو نوع النّشاط موضوع الزّكاة، ويتغيّر من سنة لأخرى حسب سعر الذّهب في كل عام، والذي يحدّد في الجزائر من طرف " الوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذّهب والمعادن الثمينة الأخرى AGENOR " والتي حدّدت ثمن الغرام الواحد من الذّهب من عيار "18 قيراط" في عام 1438ه الموافق 2018/2017م، بـ 5300,00 دج،[8] وعليه فإنّ النصاب قدّر من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف كما يلي:[9]

85غرام * 5300,00دج = 450.500,00 دج.

3.2. تحديد تاريخ دوران الحول:وهو التاريخ المحدّد الذي تحسب عنده الزّكاة، وهو يختلف من شركة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها، ويجب أن يكون لهذا التاريخ بداية ونهاية، ومدّته اثني عشر شهًرا.

4.2. تحديد وقياس الأموال الزّكوية:وهي الأموال المملوكة للمزكّي التي تتوافر فيها شروط وجوب الزّكاة، حيث يتم تحديدها وقياسها، وبيان ما يدخل منها في الزّكاة، وما يتم إعفاءه منها، ويطلق عليها اسم " الأموال الزّكوية ".

5.2. تحديد وقياس الالتزامات: وهي المطلوبات أو الخصوم المستحقة على المؤسسة في نهاية الحول، والواجب خصمها من الأموال الزّكوية، ويطلق عليها اسم " الالتزامات واجبة الخصم "، بشرط أن تكون هذه الالتزامات مرتبطة بالنشاط ومشروعة، وأن تكون حالة السّداد خلال الحول.

6.2. تحديد وعاء الزّكاة:وعاء الزّكاة هو مجموع المبالغ التي تخضع لنظام الزّكاة أو التي تجب فيها الزّكاة.[10] ويتم تحديده وفق طريقتي حساب رأس المال العامل، وهما:

1.6.2. طريقة صافي الأصول (استخدامات الأموال)

وهي الطريقة التي يحسب بها رأس المال العامل من أسفل الميزانية، ويتم حساب وعاء الزّكاة وفقها كما يلي:

وعاء الزّكاة = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

وهذه الطريقة هي الأشهر، وهي المعمول بها في معظم الدول الإسلامية التي تهتم بالتّحاسب الزّكوي، بحيث تطبّق على جميع الشركات مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها، وتعتمد على القيمة السوقية في تحديد عناصر الوعاء الزّكوي.

2.6.2. طريقة رأس المال المستثمر (مصادر الأموال)

وهي الطريقة التي يحسب بها رأس المال العامل من أعلى الميزانية، ويحسب وعاء الزّكاة وفقها كما يلي:

وعاء الزّكاة = الأموال الدّائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية

هذه الطريقة لاقت اعتراضًا كبيرًا من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وذلك لأنّ عناصرها مقيّمة في الغالب بالتكلفة التاريخية.

7.2. حساب الزّكاة: يتم في هذه المرحلة تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزّكاة، وهو يختلف باختلاف أنواع الزّكاة كما يلي:[11]

- ربع العشر (2.5%) كما هو الحال في: زكاة النّقدين، عروض التجارة، زكاة المستغلّات، كسب العمل، المال المستفاد، والمعادن (طبقا لمذهب جمهور العلماء وهو الراجح) ؛
- نصف العشر (5%) كما هو الحال في زكاة الزروع والثّمار التي تروى بالآلات (بكلفة ري) ؛
- العشر (10%) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالعيون والأمطار (بدون كلفة ري) ؛
- الخمس (20%) كما هو الحال في زكاة الرّكاز.

8.2. تحميل مقدار الزّكاة على المكلفين

بحسب نوع المؤسسة يتم تحميل مقدار الزّكاة على النّحو التالي:[12]

1.8.2. حالة شركات الأشخاص:يتحمّل كل شريك نصيبه من الزّكاة، حيث يتم توزيع مقدار الزّكاة على الشركاء بنسب حصصهم في رأسمال الشركة، ثم معرفة مقدار الزّكاة المستحقة على كل شريك، ويخطر بذلك، ثم يتم عمل التّسويات المحاسبية اللّازمة.

2.8.2. حالة شركات الأموال: يتحمّلها المساهمون، حيث يتم قسمة مقدار الزّكاة على عدد الأسهم لمعرفة نصيب كل سهم من مقدار الزّكاة، ثم معرفة نصيب كل مساهم من الزّكاة بقدر ما يملك من أسهم، ويخطر المساهمون بذلك، وتتم المعالجة المحاسبة حسب اختيار كل مساهم.

3.8.2. حالة شركات المضاربة الشرعية: يؤدّي المدير الشريك بعمله (المضارب) الزّكاة على نصيبه في الربح، ويؤدّي رب المال (الممول) الشريك بماله زكاة رأس المال ونصيبه من الرّبح.

أمّا إذا المكلّف بالزّكاة شخص طبيعي فيتحملها هو، وكذلك إن كان صاحب مؤسسة فردية فتقع على عاتقه.

9.2. توزيع حصيلة الزّكاة

بعد استيفاء المراحل السابقة يتم توزيع الزّكاة حسب مصارفها المختلفة المحدّدة في القرآن الكريم، لتؤدّي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية التكافلية في المجتمع.

II مفاهيم حول عروض التجارة والأصول غير الجارية

تتعدّد الأموال التي يعنى بها التّحاسب الزّكوي المعاصر، وتختلف حسب طبيعة المال المزكّى، والذي يتمثل في: عروض التجارة، الثروة النّقدية، كسب العمل، الثروة الحيوانية، الزّروع والثمار، الرّكاز والمعادن. وتكمن هذه الاختلافات في الأنصبة والمقادير، ودوران الحول والأموال الخاضعة لها، وكذلك المطلوبات الواجب حسمها، وهذا من شأنه أن يؤثر على وعاء الزّكاة، ونحن في دراستنا هاته نركّز على نوع واحد من الأموال، وهو عروض التجارة.

1 عروض التجارة

تتمثل عروض التجارة في كل ما يعدّ للبيع والشراء من السّلع التّجارية مهما كان نوعها وطبيعتها، وحتى التثبيتات بأنواعها إذا كانت معدّة للتجارة وتحقيق الربح، فإذا توافرت شروط وجوب الزّكاة فتجب الزّكاة حينئذ في قيمة عروض التجارة لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[13].

حيث يخضع المال لزكاة عروض التجارة سواء مارس النشاط تاجر أو غير تاجر، مرة واحدة أو بصفة مستمرة، بصورة فردية أو في شكل مؤسسة فردية أو شركة أشخاص أو شركة أموال، فالعبرة كما يشترط الفقهاء في خضوع المال لزكاة عروض التّجارة ؛ هو نية التجارة وممارستها بالفعل، وبلوغ قيمتها نصابًا. أما إذا نوى المكلّف تحويل عرض تجاري معيّن لاستعماله الشخصي فتكفي هذه النية عند جمهور لإخراجه من مال التجارة وإدخاله في المقتنيات الشخصية.[14]

وهو بالإجماع يكون بالقيمة نقدًا، وهو 200 درهم فضة أو 20 دينار ذهبيًا حسب العملات المتداولة، أي ما وزنه 85 غرامًا من الذهب أو 595 غرام من الفضة وذلك لان:

1 دينار ذهبي= 4.25 غرام، ومنه فان نصاب الذّهب يقدر بـ **4.25* 20=85 غرام** ؛

1 درهم فضي = 2.975 غرام، ومنه فإن نصاب الفضّة يقدر بـ **2.975* 200 = 595 غرام**.

وكما أشرنا سابقًا عندما تناولنا مراحل التّحاسب الزّكوي المعاصر، فقد حدّدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قيمة النصاب نقدًا لعام 1437ه الموافق لـ 2017/2016م بـ 450.500,00 دج.

وتختلف عروض التجارة باختلاف نوع النشاط التّجاري الممارس خاصة في وقتنا الحاضر الذي تعدّدت فيه النشاطات وظهرت معاملات مالية جديدة، ولكن ذلك لم يمنع التّحاسب الزّكوي المعاصر من مسايرة التطورات، وتبيان موقف الزّكاة من تلك المعاملات، وهذه الأخيرة لا تخرج من الأنشطة الرئيسية التالية:

1.1.نشاط الخدمات

يتعلق هذا النوع من الأنشطة بكل الخدمات التي تمّ تأديتها مثل: النقل والاتصال وغيرها، وكل سلعة تؤجّر وتعدّ للإيجار سواءً كانت عقارًا أو آلة أو غيرها، وكذا أعمال المقاولات، أي أنّ منفعة الأصل في هذا النشاط تتجدّد مع بقاء عينه، وهذا النّوع من الأنشطة

هناك من الباحثين من يدرجه ضمن عروض التجارة، ومنهم من يدرجه ضمن نوع مستقل من الزّكاة يسمى بـ " زكاة المستغلّات"، وذلك لأنّه متشعب ويأخذ عدة مجالات خاصة في وقتنا الحاضر.

حيث عرّفت المستغلات بأنّها الأموال التي لا تجب الزّكاة في عينها، ولم تتخذ للتجارة ولكنها مُعدّة للنماء، فتغُل لأصحابها فائدة وكسبًا بسبب تأجير عينها، أو بيع ما يحصل من إنتاجها.[15]

2.1. النشاط الصناعي

يتعلّق بالسّلع التحويلية التي تمّ تحويلها من مواد أولية وعوامل إنتاج إلى هيئتها النهائية، وهذا النشاط من أهم الأنشطة الاقتصادية التابعة لعروض التجارة نظرًا لانتشاره الواسع ولتعدّد المؤسسات الصناعية في وقتنا الحاضر. وذلك لأنّ تنمية قطاع الصناعة تسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدّخل والصادرات، وتوفير موارد النّقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدّول النّامية، وذلك من خلال تصنيع سلع تحلّ محل الواردات، أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.[16] وزيادة التنافس الصناعي بينها، هذا الأخير الذي يعرف بأنّه قدرة الدولة على زيادة وجودها في الأسواق الدّولية والمحلية في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تطوير صناعاتها وأنشطتها كي تحتوي على قيمة مضافة وتكنلوجيا أعلى،[17] هذا التنافس الصناعي يؤدي إلى توسّع هذا النّوع من الأنشطة، وبذلك يفسح المجال للتحاسب الزّكوي المعاصر لفرض الزّكاة على هذا النشاط وفق شروط محدّدة.

3.1. النشاط التّجاري

يتعلق بكل السلع التي تشترى بغرض بيعها وتحقيق ربح من وراء ذلك.[18]أي أنّ هذه السلع تباع على حالتها دون إجراء عملية تحويل عليها، ويدخل في حكم النشاط التّجاري كل السلع المعروضة للبيع سواء كانت سلع عادية تجارية أو كانت تتعلق بالماشية والزّروع والثمار أو الآلات وغيرها، فإنّها تخضع لزكاة عروض التجارة طالما أعدّت للتّجارة. وهذا النّوع كذلك هو من الأنشطة الرّائجة بكثرة في عصرنا الحاضر خاصة في الدّول النّامية التي تغلب عليها الأنشطة التّجارية أكثر من الأنشطة الصناعية.

فمن خلال تطرقنا الموجز لعروض التجارة تتّضح لنا أهميتها الكبيرة في عصرنا الحاضر نتيجة لكثرة المؤسسات التّجارية والصّناعية والخدمية، وتتجلّى من خلال ذلك أهمية التحاسب الزّكوي المعاصر وما يحصّله لخزينة الدولة من مداخيل إذا تبنّته هذه المؤسسات، خاصة في ظل الانخفاض الحاد في سعر البترول، لذلك ركّزنا عليه في هاته الدراسة دون الخوض في الأنواع الأخرى من الأموال الزّكوية. وسوف نتطرق في العنصر الموالي إلى جانب واحد من عروض التجارة ألا وهو الأصول غير الجارية.

2 الأصول غير الجارية

تعتبر القوائم المالية التي تعدّها المؤسسات الاقتصادية هي الملخّص الرئيسي للمعاملات المالية، خاصة قائمة المركز المالي التي توضّح ما للمؤسسة وما عليها من أموال، وهي الانطلاقة التي يبدأ منها التّحاسب الزّكوي المعاصر، ومن بين عناصر قائمة المركز المالي نجد الأصول التي تنقسم بدورها إلى قسمين، الأول منها يتجاوز استخدامه السنة المالية ويعرف بالأصول غير الجارية؛ والآخر يستخدم خلال السنة ويعرف بالأصول الجارية، وفي كلا القسمين نجد عدة حسابات يختص كل منها بأصل معيّن.

إذ تمثل الأصول غير جارية تلك الأصول التي تمّ اقتناءها بهدف المساعدة في أداء أنشطة الشركة وليست للتّجارة أو للاستثمار، ومن أمثلتها: العقارات والآلات والماكنات والسيارات والأثاث والأجهزة وما في حكم ذلك، ويطلق عليها في كتب الفقه اسم:" **عروض القنية"**،[19] وهي كذلك مختلف الأصول التي تتحول إلى نقود في مدّة تفوق السنة،[20] تمتلكها المؤسسة بقصد الاستفادة منها لفترات طويلة، وتتسم بقيمها الكبيرة.

ويمكن اعتبار الأصل غير جاري من خلال الغرض من اقتنائه أو إنتاجه ومدة الاستعمال المتوقعة (أكثر من سنة مالية)،[21] فإذا كان القصد من شراء الأصل استعماله والاستفادة منه فهو أصل غير جاري، أما إذا كان القصد منه إعادة بيعه فهو أصل متداول؛ كما أن هناك أصول تعتبر غير جارية في مؤسسة ما، ونفس الأصول في مؤسسة أخرى تدخل ضمن الأصول الجارية.

ويتم التقييم المحاسبي للأصول غير جارية بصفة عامة بتكلفة اقتناءها أو الحصول عليها مهما كان نوع الأصل غير الجاري (معنوي، عيني، مالي) مع بعض الملاحظات المتعلقة بما يلي:

- بالنسبة للأصول غير الملموسة (التثبيتات المعنوية): يتم إدراجها في قائمة المركز المالي وفق الشروط التالية:[22]
  - إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية ؛
  - إذا كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق وصادق ؛

- تقييم احتمال المنافع الاقتصادية بناءً على افتراضات معقولة ومدعمّة ؛
- يجب قياس قيمة الأصل مبدئيًا بمقدار تكلفته.

- بالنسبة للأصول الملموسة (التثبيتات العينية): تشمل تكلفة اقتناءها حسب النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي ' IAS 16 " على العناصر التالية:[23]

- سعر الشراء خارج الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع، والصافي من التخفيضات التّجارية (الصفي التّجاري في الفاتورة) ؛
- التكاليف المباشرة الضرورية لبدء استعمال الأصل مثل مصاريف النقلّ، التسليم، المناولة، الجمركة، التركيب، أتعاب المهندسين، مصاريف تحضير وتهيئة الموقع.....الخ؛
- المصاريف المتوقعة لتفكيك الأصل، أو إعادة المكان لوضعه الأصلي عند انتهاء فترة الاستعمال المتوقعة (إذا كانت المؤسسة ملزمة بذلك)، وكذا تجارب التّشغيل ؛
- بعض الأعباء المتعلقة بالحيازة، كعقد الموثق بالنسبة لاقتناء قطعة الأرض أو المبنى ؛
- تستثنى بعض العناصر مثل المصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق وخسائر التشغيل الأول.

- بالنسبة للأصول المالية ووفقًا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثون يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة المحتفظ بها للمتاجرة ؛
- الاستثمارات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق؛
- القروض والذّمم المدينة التي أوجدتها المؤسسة، والتي لا يحتفظ بها للمتاجرة؛
- الأصول المالية المتاحة للبيع.

هذا التصنيف يعطي للمؤسسة الحرية في إدراج العناصر أو البنود المالية تحت أي صنف من تلك الأصناف شاءت، ولكن النظام المحاسبي المالي لم يأخذ بكل هذه المعاملات نظرًا لعدم وجود سوق مالي كبير ونشط في الجزائر يمكّن من تطبيقها، واكتفى بالأسهم والسندات بطابعها البسيط.

بعد تطرقنا الموجز لعروض التجارة بصفة عامة، وللأصول غير الجارية بصفة خاصة ؛ نستعرض في العنصر الأخير من هاته الدراسة موقف التّحاسب الزّكوي المعاصر من هذه الأصول غير الجارية.

III نظرة التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية

من منظور التّحاسب الزّكوي، في الغالب لا تدخل هذه الأصول ضمن الأموال الزّكوية لأنّها ليست من الأموال النّامية، كما أنّ أقساط استهلاكها لا تؤثر في الزّكاة لعدم خضوع الأصل للزّكاة، لذلك سنتطرق إلى أهم حسابات الأصول غير الجارية، والتي قمنا بترتيبها وفق النظام المحاسبي المالي، لنحاول معرفة موقف التّحاسب الزّكوي من كل حساب من هذه الحسابات استنادًا إلى القرارات الفقهية الصادرة عن الهيئات الدولية المهتمّة بالزّكاة مقل: المؤتمرات العالمية للزّكاة، النّدوات العالمية لقضايا الزّكاة المعاصرة، مؤتمرات وندوات المجمّع الفقهي الإسلامي الدولي، توصيات بيت الزّكاة الكويتي، وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى المهتمّة بالزّكاة.

وسنأخذ أهم حسابات الأصول غير الجارية بشيء من التفصيل:

1 حـ/20: التثبيتات المعنوية (الأصول غير الملموسة)

تعتبر التثبيتات المعنوية أصول غير نقدية وليس لها جوهر أو مضمون مادي، يحتفظ بها لاستخدامها في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيرها للآخرين أو للأعراض الإدارية.[24] وتكون خاضعة للتقدير الشخصي للمقوّمين، ولا يمكن معرفة سعرها الحقيقي إلّا عندما تباع، وقد خصّص لها مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا خاصًا بها " IAS38 " تحت اسم " الموجودات غير الملموسة "[25].

ويمكن تقسيم التثبيتات المعنوية إلى تثبيتات معنوية يمكن تمييزها بشكل مستقل، وتثبيتات معنوية لا يمكن تمييزها بشكل مستقل، وتعدّ من العوامل التي تؤثر في الشهرة. فالتثبيتات المعنوية القابلة للتمييز تشمل براءات الاختراع، العلامات التّجارية المسجلة، حقوق الطبع والنشر، الامتيازات والتراخيص، وغيرها. أمّا التثبيتات المعنوية المؤثرة في الشهرة فتنقسم إلى ثلاثة أنواع: مشتراة، مطورة محليًا، والشهرة السالبة.

حيث أنّ التثبيتات المعنوية تم إقرارها من قبل مجمع الفقه الإسلامي من خلال القرارات التالية:[26]

- الاسم التّجاري والعنوان التّجاري، والعلامة التّجارية وحق التأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس بها، وهذه الحقوق مصونة شرعًا ويعتدّ بها، فلا يجوز الاعتداء عليها ؛
- يجوز التصرف في الحقوق المعنوية، ونقل أي منه بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتّدليس والغش باعتبارها حقوقًا ماليَّة.

ويجب في التثبيتات المعنوية أن يفرق بين ما يعدّ للانتفاع، وبين ما يعدّ للتجارة، فإن كانت الحقوق المعنوية معدّة للانتفاع كبراءة الاختراع وحق الشهرة فلا تجب الزّكاة في قيمتها المالية مهما بلغت ؛ لأنّها بمثابة المنافع الكامنة في أعيان القنية فلا تزكّى كما لا تزكّى عروض القنية (التثبيتات العينية)، ولأن الإسلام أوجب الزّكاة في الأموال المادية التي يمكن لمسها،[27] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ...﴾[28]. وكما في حديث معاذ مرفوعًا حينما بعثه الرسول لليمن أنّه قال:«. . . فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم».[29] ووجه الدلالة من الآية والحديث أنّ الزّكاة تتعلق بشيء مادي ملموس، يؤخذ منه ويعطى للفقراء، ولا تتعلّق بشيء معنوي، فإذا باع صاحب الاختراع البراءة، وحصل على مبلغ من المال وجبت فيه زكاة النقود بشروطها.[30]

وإن أعدّت الحقوق المعنوية للتجارة أو للبيع بأن أصبح التّاجر يشتري ويبيع بقصد تحقيق الأرباح كأن تنشأ شركة متخصّصة في المتاجرة ببراءة الاختراع بيعًا وشراءً بقصد الربح فإنّها تزكّى زكاة عروض التّجارة ؛ لأنّها بمثابة السّلع المعدّة للبيع، وقد أمر النّبي ﷺبإخراج الزّكاة ممّا أعدّ للبيع.

ولقد تمّت مناقشة موضوع التثبيتات المعنوية في النّدوة العالمية للزّكاة المنعقدة في بالكويت سنة 1997م. ويمكن إيجاز حكمها فيما يلي:[31]

- ليس في الأسماء التّجارية أو براءة الاختراع زكاة في ذاتها ؛ إذ لا تتوفر فيها شروط وجوب الزّكاة ؛
- براءات الاختراع تجب فيها الزّكاة إذا استغلت بشكل يتحقق من ورائه ريع يبلغ النصاب بعد أن يحول عليه الحول، كأن يبيع صاحب الاختراع اختراعه لجهةٍ مّا بقدر معين من المال ويحول الحول على هذا المال، أو يتفق على السماح لها باستغلال اختراعه نظير قدر معين من ربحها وهو المسمى ترخيص الاستخدام ؛
- إذا أمكن بيع هذه الأسماء أو الحقوق وصارت على صفة يمكن بيعها فتأخذ حكم عروض التجارة.

2 حـ/21: التثبيتات العينية (الأصول الملموسة)

تعتبر التثبيتات العينية حسب النظام المحاسبي المالي أصولًا عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدّة استعمالها السنة المالية. وهو تقريبًا نفس التعريف وفق المعيار المحاسبي " IAS 16 "، إذ تم تعريفها وفق هذا المعيار بأنّها أصول مادية تحوزها المؤسسة من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية أو توريد السلع والخدمات، أو تأجيرها للغير أو استعمالها في الإدارات،[32] على أن يكون هذا الاستخدام على عدّة فترات.

وتعرف التثبيتات العينية في التّحاسب الزّكوي باسم " عروض القنية "، أي ما يقتنيه الشخص من متاع بقصد الانتفاع به، وليس بغرض بيعه، أي أنّه مادامت هذه الأصول معدّة للاستخدام في النشاط التّجاري فلا تجب فيها الزّكاة على قول أغلب الهيئات المهتمّة بالزّكاة للأسباب التالية:[33]

- إن هذه الأصول غير مُعدّة للبيع، ومن ثم فهي تخرج من الوعاء بنص حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، والّذي قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نُعِدُّ لِلْبَيْعِ "[34] ؛
- إن هذه الأصول اشْتُرِيَت لغرض الاستعمال في النّشاط التّجاري، ومن ثم فحُكمها حُكم الثياب المُستعملة، وكذا الإبل والبقر التي تُستخدم في حرث الأرض، وكلاهما لا زكاة فيه بنص حديث الرسول ﷺ: « وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ»[35].
- إن هذه الأصول مُخصّصة لسدّ الحاجات الأساسية أو الأصلية للمؤسسة ومن الثابت أن الزيادة عن الحاجات الأصلية أحد الشروط الواجب توافرها في المال الخاضع للزّكاة، ودليل ذلك حديث رسول الله ﷺ: « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ »[36]، وما الفرس والعبد إلا نماذج للأصول الثابتة التي كانت تُستخدم في عصر الرسول ﷺ، ومن ثم يُقاس عليهما الأصول الثابتة المعاصرة (مادية كانت أو معنوية) ؛
- إن الإعداد للنّماء يُمثل أحد شروط الوجوب في المال الخاضع للزّكاة ومعنى النّماء لا يتحقق بدون نية وقصد التجارة، وهو ما لم يتحقق في تلك الأصول ؛
- من الثابت أن النّماء هو العِلّة في وجوب الزّكاة وأن الحُكم يدور معه وجوداً وعدماً فحيث تحقق النماء في مال وجبت فيه الزّكاة، وإلّا فلا ؛
- أن الإسلام اهتمّ بالمحافظة على رأس المال وتنميته، ويتجلّى ذلك من خلال أمر الرسول ﷺبالاتجار في مال اليتيم.[37]

أمّا إذا تمّت حيازة التثبيت للاستعمال ثمّ تغيّرت النيّة وأصبح المالك يريد بها المتاجرة، فقد أخذت الهيئة الشرعية العالمية للزّكاة بأنّ تغيّر النيّة من الاستعمال إلى المتاجرة لا يكفي لإخضاع هذه الأصول للزّكاة، ولكن لابد من بيعها لكي تفرض عليها الزّكاة، كما تزكّى هذه التثبيتات إذا كانت مصنوعة من الذّهب والفضّة، أو تمّت حيازتها بغرض تحصيل الإيراد مثل: العقارات والسيارات المعدّة للإيجار وغيرها (يخضع الإيراد فقط للزّكاة).

3 حـ/ 23: التثبيتات الجاري إنجازها

هذا الحساب يختصّ بإبراز قيمة الأصول الثابتة التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ انتهاء كل سنة مالية، وكذلك التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة لأطراف أخرى من أجل اقتناء أصل ثابت.[38]

حيث تأخذ نفس حكم التثبيتات المعنوية والمادية، سواء كانت مشروعات قيد التنفيد (حـ/232 التثبيتات العينية الجاري إنجازها، حـ/ التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها)، أو كانت تسبيق للحصول على تثبيت (حـ/ 238 التسبيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيتات). ومن منظور زكاة المال فإنّه يميّز بين نوعين من التثبيتات الجاري إنجازها، وهما:[39]

- تثبيتات جاري إنجازها سوف تحوّل إلى الأصول الثابتة لتساعد في أداء الأنشطة، فهذه لا تدخل في الأموال الزّكوية ؛
- تثبيتات جاري إنجازها سوف تحول إلى بضاعة للبيع، فهذه تقوّم بمعرفة الخبراء وأهل الاختصاص على أساس قيمتها السوقية وتدخل ضمن الأموال الزّكوية.

4 التثبيتات المالية

تتمحور التثبيتات المالية حول ما يعرف بالأسهم والسندات، وتشتمل على حسابين رئيسيين " حـ/26: مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات " وحـ/ 27: تثبيتات مالية أخرى". ولم يعالج النّظام المحاسبي المالي إلّا بصفة ملخصّة المجال المتعلّق بالأدوات المالية، إلّا أنّ معايير المحاسبة الدولية عالجت الأصول المالية بشكل واسع جدًا، أكثر من ثلاث معايير دولية، وهذا راجع بسبب اهتمام المعايير بالأسواق المالية، حيث فصّلت في الأدوات المالية من حيث الاعتراف والتقييم إلى غاية الإفصاح من أجل تقديم معلومات مالية موثوق بها تساعد على اتخاذ القرارات من طرف مختلف المستخدمين للقوائم المالية.[40]

فحسب النّظام المحاسبي المالي نجد أنّ الأصول المالية تنقسم إلى حسابات أهمها: حـ/ 262: سندات المساهمة الأخرى (الأسهم)، حـ/ 272: السندات التي تمثل حق الدّين الدّائن (السّندات)، حـ/274: الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل.

1.4. حـ/262: سندات المساهمة الأخرى

هي سندات ليس الهدف منها ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة،[41] فهي صكوك قابلة للتداول تصدر عن شركة مساهمة، بغرض الاستفادة من دخلها وليس بغرض المتاجرة بها، وتحدّد قيمتها داخل سوق الأوراق المالية وفق قانون العرض والطلب، وحسب مجمّع الفقه الإسلامي فإنّه يمكن تملّك أسهم المؤسسات التي لا تكتسب من الحرام، ولا يجوز تملكه في حالة كون نشاط المؤسّسة فيه معاملات محرّمة. واختلف إذا كان نشاطها مختلط بين الحلال والحرام، بين مجيز للتملّك ورافض، وما ذهب إليه مجمّع الفقه الإسلامي كذلك هو الجواز وفق شروط محدّدة، أمّا فيما يخص زكاة الأسهم فتجب فيها الزّكاة طبقًا لما جاء في قرارات مجمّع الفقه الإسلامي واجتهادات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ومختلف النّدوات العالمية للزّكاة، ويتلخص حكمها بحسب المقصد الأساسي والنّية من اقتناءها كما يلي:

- حالة إذا كان المقصد من اقتنائها الاستثمار قصير الأجل والتجارة بالبيع والشراء بهدف الكسب (المضاربة بها في سوق الأوراق المالية)، فتجب فيها الزّكاة وتطبّق عليها أحكام زكاة عروض التجارة، وتحسب على النّحو التالي:[42]
  - يحدّد التاريخ الذي تجب عنده الزّكاة(مبدأ الحولية) ؛
  - تحدّد القيمة السوقية للأسهم وقت حلول الزّكاة أي في نهاية الحول، في ضوء الأسعار السّائدة في سوق الأوراق المالية أو القيمة الفعلية حسب الأحوال؛
  - يحسب النصاب وهو ما يعادل 85 غراماً من الذهب؛
  - إذا بلغ الوعاء النصاب تحسب الزّكاة بمعدل 2.5% عن العام الهجري و2.575% عن العام الميلادي ؛
  - لا يؤخذ بطبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة المصدرة للأسهم، حيث أن السهم يعتبر ورقة مالية.
- حالة إذا كان المقصد من اقتناء الأسهم هو الحصول على الرّبح، فتعامل معاملة عروض القنية للحصول على الإيراد (تعامل معاملة الأصول الثابتة إذا كانت معدّة للإيجار)، أي تقاس على زكاة إيرادات رؤوس الأموال الثابتة، ووفقًا لرأي جمهور الفقهاء فتجب الزّكاة على صافي الإيراد فقط على النّحو التالي:[43]

- يحدّد صافي الإيراد المحصل في نهاية الحول؛
- يخصم منه نفقات الحاجات الأصلية إن لم تخصم من أي إيراد من قبل؛
- يضاف الصّافي إلى بقيّة الأموال النّقدية ويزكّى الجميع بنسبة ربع العشر إذا بلغ النصاب.

- أمّا فيما يخص من يدفع الزّكاة، المساهم أم الشركة فلقد نصّت قرارات مجمّع الفقه الإسلامي على ما يلي:
- وفقا للقرار 28(4/3) فإنّه تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشّركة نيابة عنهم إذا نصّ في نظامها الأساسي على ذلك،أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزّكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه. وتخرجها كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله وذلك أخذًا بمبدأ الخِلطة، ويطرح بذلك نصيبا الأسهم التي لا تجب فيها الزّكاة، مثل أسهم الجهات الخيرية، وكذلك أسهم غير المسلمين ؛[44]
- إذا لم تزكّ الشّركة المُصْدِرة للأسهم أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهم زكاة أسهمه كما لو زكّت الشركة أموالها بنسبة ربع العشر (يحدّد القيمة السوقية للأسهم وقت حلول الزّكاة أي في نهاية الحول، في ضوء الأسعار السّائدة في سوق الأوراق المالية، أو يستعين بالخبير، وإذا تعذّر ذلك يحدّدها بقسمة حقوق الملكية على عدد أسهم الشركة ليجد القيمة الفعلية للسهم الواحد) ؛
- وإن لم يستطع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخصّ أسهمه من الموجودات الزّكوية فإنّه يجب عليه أن يتحرّى ما أمكنه، ويزكّي ما يقابل أصل أسهمه من الموجودات الزّكوية. وهذا ما لم تكن الشركة في حالة عجز كبير بحيث تستغرق ديونها موجوداتها. أمّا إذا كانت الشركات ليس لديها أموال تجب فيها الزّكاة، فإنّه ينطبق عليها ما جاء في القرار رقم 28(4/3) من أنّه يزكّي الريع فقط ولا يزكّي أصل السهم.[45]

2.4. حـ/272: السّندات التي تمثّل حق الدّين الدائن (السّندات)

تمثّل حصص في رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل، والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها إلى تاريخ استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتوجّب عليه ذلك،[46] فالسّند محدّد القيمة والفائدة (تدفع في حالتي الخسارة والربح). ويكون الغرض منها الاستفادة من دخلها (الفائدة)، وعلى عكس الأسهم هناك إجماع على تحريمها، وذلك نظرًا لما تحتويه من فوائد (رغم اختلاف تسميتها: ربح أو عمولة أو عائد أو...)، ولما فيها من البيع المحرّم وهو بيع الدّين لغير من هو عليه، وذلك بناءً على قرار المجمّع الفقهي الإسلامي الخاص بالسّندات المكوّن من أربع فقرات كالتّالي:[47]

- إنّ السّندات التي تمثّل التزامًا بدفع مبلغاً مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً من حيث الإصدار أو الشراء أو التّداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوك استثمارية أو ادخار أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ريعاً أو عمولة أو عائد ؛
- تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضًا يجرى بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها خصمًا لهذه السّندات ؛
- كما تحرم أيضاً السّندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار ؛
- من البدائل (الجائزة) للسندات المحرّمة، إصدار أو شراء أو تدول للسندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصّكوك ولا ينالون هذا الربح إلاّ إذا تحقق فعلاً، ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تمّ اعتمادها بالقرار رقم (5) للدّورة الرابعة لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة.

ولكن رغم تحريمها وجب فرض الزّكاة على قيمتها لأنّ أصل قيمتها حلال والفوائد المحصّلة منها هي المحرّمة. فلا زكاة في فائدة السّند لأنّه مال حرام،[48] ولكن تزكّى تكلفة أصل السّند (غالبًا ما تبقى هي القيمة السوقية لأنّ المبلغ يبقى محدّد) تزكية النّقود بنسبة ربع العشر،[49] وتأخذ حكم الدّيون في كونها مؤكّدة أو غير مرجوّة التحصيل، وكذلك المبالغ المدفوعة كفائدة ربوية (الحكم الأوّل خاص بالفوائد المقبوضة) لا يعترف بها كالتزام واجب الخصم من الوعاء الزّكوي رغم أنّها مصاريف دفعها المكلّف بها.

3.4. حـ/ 274: الدّيون المترتبة على عقد إيجار التمويل

يتمثّل جوهر عقد الإيجار التمويلي بأنّه اتفاق بين طرفين يخوّل لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محدّدة، المؤجّر وهو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أنّ المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجّر.[50] وقد ورد تعريف عقد الإيجار وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر "IAS 17" بأنّه عبارة عن اتفاقية يعطي المؤجّر بموجبها للمستأجر حق استخدام موجودات معيّنة لفترة زمنية معيّنة ومتّفق عليها، وذلك مقابل إيجار معيّن.

وتعرّف الإجارة وفق الاقتصاد الإسلامي بأنّها تمليك لمنفعة معلومة في مقابل عوض معلوم، وهي إمّا أن ترد على منافع الأعيان المالية منقولًا كانت أم عقّارًا، وإمّا أن ترد على المنفعة النّاتجة عن العمل كما في حالة استئجار شخص لأداء عمل ما.[51]

واستنادًا لعقود الإيجار وفق الفكر المحاسبي فقد استنبط الباحثين في الاقتصاد الإسلامي صيغة مرادفة له وفق أحكام الاقتصاد الإسلامي أطلق عليها اسم " الإجارة المنتهية بالتمليك"، فهي من العقود المعاصرة والمستجدّة، وهو عقد مستنبط من عقد الإيجار التمويلي وفق المنظور المحاسبي، ولكن بعد تعديل شروطه بما يوافق الاقتصاد الإسلامي ورفض كل ما يعارض مبادئ الفقه الإسلامي، وقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة بإصدار معيار المحاسبة المالية الثامن (المعدّل)، والخاص بـ " الإجارة والإجارة المنتهية" لتسهيل عملية التطبيق. وقد طبّق من طرف المؤسسات المالية الإسلامية، وأصبح هذا العقد كأحد صيغ التمويل الإسلامي.

بحيث تعرف الإجارة المنتهية بالتمليك بالإيجار الرأسمالي، وهو الأسلوب الذي يقوم بمقتضاه المستأجر باستخدام الأصل المؤجّر لفترة زمنية طويلة الأجل تغطي العمر الإنتاجي للأصل (غالبًا)، مقابل سداد مبلغ محدّد (يسمى بالقيمة الإيجارية) كل فترة زمنية محدّدة من فترات الإجارة،[52]وهي تختلف عن الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي (IAS17)،والذي كان يشوبه معاملات لا يعترف بها الاقتصاد الإسلامي، ومن بين هذه المعاملات المرفوضة نجد:

- يتضمن عقد إيجار التمويل التّأجير والبيع معًا، وهو من العقود المنهي عنها شرعًا لأنّه من باب بيع بيعتين في بيعة واحدة ؛
- في حالة فسخ العقد يتحمّل المستأجّر باقي الأقساط، وهذا فيه ظلم بيّن ويدخل من باب أكل النّاس بالباطل ؛
- دخول الفائدة الربوية في متن العقد.

لهذه الأسباب سعت الهيئات الدولية المهتمّة بالاقتصاد الإسلامي إلى وضع شروط محدّدة في الإيجار التّمويلي لكي يصح تداوله وفق متطلبات الفقه الإسلامي، وذلك من خلال البحوث والقرارات التي تنشرها، فقد وردت منها عدة قرارات تخصّ عقد الإيجار، مثل مجمّع الفقه الإسلامي في دورته الثانية عشر في قراره رقم 10(12/4)، والذي أجاز زكاة عقد الإيجار التّمويلي بشروط محدّدة. كما أنّ النّدوة الفقهية الأولى التي عقدها بيت التمويل الكويتي قد أجازت الإيجار التمويلي وفق شروط الاقتصاد الإسلامي ورأت أنّه: " إذا وقع التّعاقد بين مالك ومستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة محدّدة بأقساط موزّعة على مُدد معلومة، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل، فإنّ هذا العقد يصحّ إذا روعي فيه ما يأتي":[53]

- ضبط مدّة الإجارة وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدّة ؛
- تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة ؛
- نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدّة بواسطة هبتها إليه تنفيذًا لوعد سابق بذلك بين المالك والمستأجر.

لذلك، ووفقًا لما نصّت عليه الهيئات الدولية المهتمّة بالاقتصاد الإسلامي، ولكي يصح عقد الإجارة المنتهية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، يجب توفّر مجموعة من الشروط الخاصة به، والتي تختلف عن شروط عقد الإيجار وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS17) في حالات عدّة وهي:[54]

- شرط تغطية مدّة العقد القسم الأكبر من العمر الإنتاجي للعين المؤجّرة هذا شرط جائز شرعاً، لأن من شروط الإيجار تحديد مدة الإيجار وليس هناك حدود لطول المدة طالما كانت المنفعة ممكنة التّحصيل؛
- شرط عدم إلغاء العقد طول مدة الإيجار وإذا تم الإلغاء يتحمل المستأجر باقي الأقساط من مدة العقد، وبالنّظر الفقهي لهذا الشرط نجد أن عقد الإيجار عقد لازم بمعنى أنه لا يحق لطرف واحد منفرداً فسخ العقد، أما إذا وجد موجب لذلك فننظر إن كان الموجب للفسخ يتعلق بذهاب محل استيفاء المنفعة فإن الإجارة تفسخ دون التزامات على المستأجر بإجماع الفقهاء. أما إذا وجد عذر يتمثّل في مخاطر عدم انتفاع المستأجر بالعين لظرف ما فإنّ جمهور الفقهاء علّل أن ذلك ليس من موجبات الفسخ أو الإلغاء ؛
- شرط أن تغطّي القيمة الإيجارية عن المدّة القيمة الحالية للعين إضافة لعائد الاستثمار يدخل في باب التراضي بين طرفي العقد ؛
- شرط انتقال ملكية العين إلى المستأجر في نهاية المدة الإيجارية إلزاماً أو إعطاء المستأجر حق الشراء فإن ذلك مرفوض شرعاً ويدخل في باب (صفقتين) وأمّا إذا كان ذلك على سبيل المواعدة ليتم عقد بيع منفصل فذلك جائز شرعًا ؛
- شرط تحمّل المستأجر مخاطر العين منها التأمين والصيانة فإن التأمين يمثل تكلفة تبعه للإهلاك ولو هلك الأصل بدون تقصير من المستأجر فإنه لا يتحمّل به، مما يعني أن تحميل المستأجر في عقد التأجير التمويلي مخالف شرعاً لأنه يدخل في باب تضمين المستأجر العين وذلك يفسد العقد، كما أنّ مصاريف الصيانة الدورية فهذه على المستأجر أما الصيانة غير الدورية (الإصلاح) فهي على المؤجّر وشرطها على المستأجر غير جائز شرعاً.

- كما يشترط في الأصل المؤجّر ما يلي:[55]

- استيفاء المنفعة من العين دون استهلاك الأجزاء، لأنّ استهلاك الأجزاء يفوّت المنفعة على المستأجر في باقي مدّة الإجارة ؛

- ألّا تكون مما يسرع إليها الفساد والتّلف، ولا تكون في جزء مشاع مشترك بين المؤجّر وشريك آخر.

أمّا فيما يتعلّق بزكاة " حـ / 274 الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل" الذي يختصّ بتأجير التثبيتات، وهو ما يعرف بزكاة المستغلّات (هناك من يدرج زكاة المستغلات ضمن زكاة عروض التجارة وآخرون يحسبونها نوعًا مستقلًا من أنواع الزّكاة نظرًا لتشعّبها وتطوّرها في وقتنا الحاضر) فيجب أن يكون وفق الشروط المذكورة سابقًا لكي يصح التعامل به، ويزكّى الأصل المؤجّر* على أقوال صنف من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي كحالة خاصة ضمن زكاة المستغلّات (لأنّه عادة في التأجير لا يزكّى الأصل المؤجّر)، وذلك لأنّه سيملّك للمستأجر في نهاية العقد وكأنّه قد تمّ بيعه، ويزكّى القسط الواجب السّداد خلال العام فقط، ولا تزكّى الأقساط المتبقية مسبقًا إلّا عند حلول آجال استحقاقها، وتزكّى الإيرادات السّنوية المستلمة خلال العام بنسبة ربع العشر، وهي تأخذ حكم زكاة الديون.

ومستند إيجاب الزّكاة في الأجرة المستحقّة المرجوة باعتبارها دينًا حالًا مرجوًا فتجب فيه الزّكاة، وأمّا وجوب الزّكاة في أقساط الإجارة المستحقة لسنة قادمة فقط ؛ فلأنّ هذه الأصول يجتمع فيها نيّة الإجارة ونيّة البيع من حين التملّك، فلا يصح الأخذ بإحدى النيّتين دون الأخرى، ووجود عقد الإجارة لم يقطع نية البيع، وعلى هذا فتزكى زكاة الأصول المؤجّرة في سنوات الإجارة وزكاة عروض التّجارة في سنة التّمليك، وزكاة الأصول المؤجّرة تقتضي أن يزكّي المكلف الأجرة المستحقّة سنويًا، وهذا ما تغطّيه الفقرة الأولى، وأمّا زكاة عروض التّجارة فتقتضي أن تزكّى في سنة البيع لسنة واحدة، أي يزكى الثمن كاملاً مرة واحدة عند البيع، إلا أنه يتعذر أن تزكي الشركات عند البيع؛ لأنه ليس لها إلا حول واحد في نهاية السنة المالية، وفضلًا عن ذلك فإن التّمليك قد يكون بلا عِوض بعد استنفاد دفعات الإجارة التي يراعى فيها عِوض التّمليك، وقد يكون التّمليك بدفعة قليلة لا تعكس قيمة التّملك، ممّا يدل على أن دفعات الإجارة مراعى فيها حق التّملك، فإذا زكّى المكلف الدّفعات التي سيحصّلها لعام قادم فقد تحقّق له أنّه زكّى عوض تمليك الأصل لمرّة واحدة. وبذا نكون قد راعينا النيّتين في احتساب الزّكاة: نية الإجارة ونية البيع.[56]

5 حـ/ 28: إهتلاك التثبيتات

يعبّر الإهتلاك عن مقدار النّقص الفعلي الذي طرأ على قيم الأصول الثابتة نتيجة لاستعمالها أو تقادمها أو بمرور الزمن عليها. ويعرّف بأنّه ذلك الجزء من تكلفة التثبيت الذي يقتطع من النتائج نظير خدماته المستخدمة في نشاط المؤسسة حتى في غياب الأرباح، وفي كل سنة مالية، وابتداءً من بداية تشغيله.[57]

وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ هذه المخصّصات لا تعدّ من المطلوبات الزّكوية لأنّها تتعلق بالنّقص في قيمة الموجودات (الأصول) الثابتة، وهي موجودات لا تخضع بطبيعتها للزّكاة لأنّها لم تشتر للتجارة، وليست معدّة للنماء، كما أنّ حاجة المؤسسة مشغولة بها، والمشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم، ولذلك لا ينظر إلى هذه المخصصات عند تحديد وقياس وعاء الزّكاة، ولا تحسم منه،[58] وهذا ما أقرّته النّدوة الخامسة لقضايا الزّكاة المعاصرة، إذ جاء ضمن التّوصيات ما نصّه: " لا يُحسم من الموجودات الزّكوية مخصّص الاستهلاك للأصول الثابتة، لأنّ تلك الأصول لا تدخل في الموجودات الزّكوية".[59]

وتدخل في حكمه كذلك المخصّصات المتعلّقة بصيانة التثبيتات المادية، والمخصّصات المتعلّقة بتأمينها لأنّها مازالت في ملك المؤسسة، ولا تخرج من ذمّتها بالتّصرّف فيها، فإنّها لا تحسم من وعاء الزّكاة تطبيقًا لشرط الملكية التّامة.[60]

النتائج والتوصيات:

من خلال هاته الدراسة التي تطرقنا فيها إلى موقع حسابات الأصول غير الجارية من التّحاسب الزّكوي المعاصر، يمكن القول بأنّ المعاملات المالية المعاصرة التي تتجدّد وتتنوّع باستمرار، خاصة مع الإصدارات والتّعديلات المتتالية لمعايير المحاسبة الدولية التي كشفت عن حسابات جديدة تدرج في القوائم المالية بصفة عامة وفي قائمة المركز المالي بصفة خاصة، ونظرًا للكم الهائل من المؤسسات الخاصة (لأنّ الزّكاة لا تجب في المال العام) التي تعدّ القوائم المالية، هذه الأخيرة التي يطبّق عليها التّحاسب الزّكوي المعاصر. إذ لابدّ من الاستفادة من زكاة هذه المؤسسات إذا أرادت الجزائر التّنويع في مداخيلها خارج قطاع المحروقات، ولا تكون هذه الاستفادة إلّا بتطبيق التّحاسب الزّكوي المعاصر، والذي يعتبر أحد أنواع المحاسبة التي حان الوقت لإعطائها المكانة الحقيقية التي تستحقها، وذلك بتولّي الدولة هذه المهمّة عن طريق تسخير مؤسّساتها وتكوين محاسبين مختصّين في ذلك.

وقد توصّلنا من خلال هاته الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج التي نوجزها فيما يلي:

- التّحاسب الزّكوي المعاصر رغم عدم الاهتمام به من طرف العديد من الدول الإسلامية إلّا أنّه يعتبر أحد أنواع المحاسبة في وقتنا المعاصر، لما له من مبادئ خاصة به، وشروط وإجراءات تحكمه، ومراحل يسير عليها، كيف لا وهو يختصّ بشعيرة تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام ؛

- تعتبر الأصول غير الجارية بمختلف أنواعها في وقتنا الحاضر هي عروض القنية في وقت النّبي، وتأخذ نفس حكمهاإلّا ما ظهر منها من معاملات معاصرة اجتُهِد في بيان حكمها ؛
- يشمل التّحاسب الزّكوي المعاصر عدّة أموال زكوية أهمّها في وقتنا الحاضر "عروض التجارة "، وذلك نظرًا لكثرة وتعدّد المؤسسات التّجارية والصّناعية والخدمية، ويبني عمله على حسابات هذه المؤسسات المدرجة في قوائمها المالية، ويتأقلم وفق اجتهادات الهيئات الدولية المهتمّة بالزّكاة مع الحسابات الجديدة والمعاملات المالية المعاصرة مثل: عقود إيجار التمويل وصيغ الأسهم والسّندات الحديثة، وغيرها من المعاملات المستحدثة ؛
- تخضع الأصول غير الجارية لأحكام زكاة عروض التّجارة، ومعظم حساباتها لا تجب فيها الزّكاة نظرًا لأهميتها في العملية الإنتاجية، وتشجيعًا لها على العطاء والإنتاج، لأنّها تقتنى في الغالب للاستعمال وليس للمتاجرة، والإسلام بفرضه للزّكاة قد راعى فيها هذه الجوانب المتعلقة بنية الاقتناء للاستعمال أو المتاجرة ؛
- ينظر التّحاسب الزّكوي المعاصر للأصول غير الجارية على أساس الغرض أو النيّة من حيازتها، ولا ينظر لهذه الأصول كعنصر واحد يدخل كلّه في وعاء الزّكاة، وإنّما يراعي مجموعة من العوامل وفق مبادئ محدّدة، وحسب الهدف من اقتناء تلك الأصول، فيعفي التثبيتات المعنوية والمادية لأنّها معدّة للاستخدام، ويفرض الزّكاة على أصل وعائد التثبيتات المادية التي يتم تأجيرها بعقد إيجار التمويل، وعلى العائد فقط في حالة التثبيتات المالية التي تقتنى بهدف الاستثمار، وعلى العائد والأصل المالي معًا إذا كانت نيّة الحصول على التثبيتات المالية هي المضاربة بها في سوق الأوراق المالية ؛
- قد يخطئ من يظنّ أنّ التّحاسب الزّكوي المعاصر خاص بالأموال التي كانت موجودة قديمًا فقط، كالزّروع والثمار والثروة الحيوانية، ولكنّ التّحاسب الزّكوي المعاصر لا يترك معاملة مالية معاصرة إلّا ويبيّن موقعها من الزّكاة، وهذا لأنّ الله فرض الزّكاة لكل العصور والأزمنة، وسخّر أناسًا مختصّين يخدمون دين الإسلام ويبحثون في مستجدّات هذه الفريضة، ويتجلّى ذلك في عصرنا الحاضر من خلال اجتهادات الباحثين والهيئات الدولية المختصّة في الاقتصاد الإسلامي التي اعتمدنا على قراراتها في الإجابة عن إشكالية هاته الدراسة.

المراجع

(1) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار: شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، مكتبة الدعوة الإسلامية، الأزهر، مصر، بدون سنة نشر، ص42.
(2) صالح صالحي، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، الجزائر، ط01، 2001م، ص94.
(3) سورة البقرة، الآية43
(4) متفق عليه.
(5) حسن حسن الخطيب، محاسبة الزّكاة فقهًا وتطبيقًا، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ص56.
(6) علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مؤسسة الريّان، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ج01، 1998م، ص654.
(7) أبو زكرياء محي الدين يحي بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، إدارة الطباعة المُنيرية، القاهرة، ج02، بدون سنة نشر، ص 273.
(8) نقلا عن الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذّهب والمعادن الثمينة الأخرى: " **www.agenor-dz.com** "، تم الاطلاع بتاريخ 2017/12/08م.
(9) نقلا عن الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف " **www.marw.dz** "، تم الاطلاع بتاريخ 2017/12/08م.
(10) علي محي الدين علي القره داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2001م، ص27.
(11) نبيل حسن، ملخص في محاسبة الزّكاة، نقلًا عن الموقع الإلكتروني " عالم المحاسبة "، متاح على الرابط التالي: **http://3alm-al-mohasba.blogspot.com/2013/04/blog-post_9898.html**، تم الاطلاع في 2017/07/19.
(12) حسين حسين شحاتة، فقه ومحاسبة زكاة الشركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط01، دون سنة نشر، ص37.
(13) سورة البقرة، جزء من الآية 267
(14) يوسف القرضاوي، فقه الزّكاة، ج02، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، 2001م، ص 232.
(15) نفس المرجع السابق، ص312.
(16)عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة " الاقتصادية "، دائرة التنمية الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع، مارس 2014، ص 04.
(17)مكتب أبو ظبي للتنافسية، الصناعية والتنافسية، مجلة " الاقتصادية "، نفس المرجع السابق، ص17.
(18) MUHAMMAD IMRAN ASHREF USMANI, BILAL AHMED QAZI, GUIDE TO ZAKAT UNDERSTANDING END CALCULATION, MEEZANBANK, MAKTABA MAARIFUL QURAN, 2010, P17.
(19) حسين حسين شحاتة، فقه ومحاسبة زكاة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 25.
(20) حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، منشورات كليك، المحمدية، الجزائر، ج01، ط02، 2015م، ص90.

(21) نفس المرجع السابق، ص206.
(22) عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مبادئ عامة/أمثلة محلولة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط01، 2011م، ص 90.
(23) حنيفة بن ربيع، مرجع سبق ذكره، ص208.
(24) عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص89.
(25) لمزيد من التفصيل: أنظر مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون " الأصول غير الملموسة "، الفقرات68/27.
(26) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم "42" – الحقوق المالية والتصرف فيها-، ص04.
(27) عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، زكاة المستغلات، متاح على الرابط التالي:
HTTP://WWW.ALUKAH.NET/WEB/ABDULLAH-IBN-MUBARAK/11(50)5/48479/، ص 86، تمّ الاطلاع في 2017/07/20.
(28) سورة التوبة، جزء من الآية103
(29) متفق عليه.
(30) عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، مرجع سبق ذكره، ص87.
(31) نفس المرجع السابق، ص ص 14/13.
(32) مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر" IAS 16 " تحت اسم " الممتلكات والمعدّات والمنشآت" الفقرة 15.
(33) عصام عبد الهادي أبو النّصر، زكاة الأصول الثابتة، ورقة بحثية مقدمة إلى المعهد العالي لبحوث الزّكاة، الاثنين 19 شعبان 1430ه الموافق لـــ 10 أوت 2009م، ص ص 14/13.
(34) رواه أبو داوود.
(35) رواه أبو داوود.
(36) رواه مسلم.
(37) لمزيد من التفصيل، أنظر: سنن الترمذي: كتاب الزّكاة، ج 02، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، رقم "636"، ص115.
(38) عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص 102.
(39) حسين حسين شحاتة، حساب زكاة الشركات، دار النّشر للجامعات، القاهرة، ط 01، دون سنة نشر، ص25.
(40) مريم تواتي، زينب حجاج، أثر التوافق المحاسبي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدّي، جامعة البليدة 02، يومي 14/13 ديسمبر 2011م، ص 05.
(41)عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمّقة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون دار نشر، ط 01، 2011م، ص 152.
(42) حسين حسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية لزكاة الأسهم والسّندات وأذونات الخزانة، متاح على الموقع الإلكتروني لدار المشورة: **HTTP://WWW.DARELMASHORA.COM/DEFAULT.ASPX?DEPARTMENTID=26**، ص14.
(43) نفس المرجع السابق، ص14.
(44) مجمّع الفقه الإسلامي، قرارات المؤتمر الرابع بجدّة " المملكة العربية السعودية"، من 18-23 صفر 1408ه الموافق لـــ 6-11 فيفري 1988م، قرار رقم 28(4/3).
(45) مجمّع الفقه الإسلامي، قرارات المؤتمر الثالث عشر بالكويت، من 7-12 شوال 1422ه الموافق لـــ 22-27 ديسمبر 2001م، قرار رقم: 121(13/3).
(46) عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص157.
(47) مجمّع الفقه الإسلامي، المؤتمر السادس بجدة " المملكة العربية السعودية"، من 17-23 شعبان 1410ه الموافق لـــ 14-20 مارس 1990، قرار رقم 62 (06/11).
(48) SHAHEEN MANSOOR, ISLAMICLAW OF OBLIGATORYALMS (ZAKAT), UK CENTRE FOR LEGALEDUCATION, 2011, P63.
(49) علي أحمد السالوس، مرجع سبق ذكره، ص653.
(50) بوالعيد بعلوج، تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التّنمية، الأغواط، الجزائر، المنعقد يومي 09/08 أفريل 2002م، ص09.
(51) غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق، جدّة، ط01، 1978م، ص163.
(52) مكرم محمد صلاح الدين مبيض، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي رقم 17، دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010م، ص28.
(53) عصام عبد الهادي أبو النصر، زكاة الأصول الثابتة، مرجع سبق ذكره، ص15.
(54) صلاح علي أحمد محمد، أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية (دراسة تحليلية مقارنة)، ورقة مقدّمة ضمن المؤتمر الدّولي حول الخدمات البنكية الإسلامية بين النّظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، المنعقد يومي 16/15 ماي 2013م، ص ص 11/10.
(55) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، دراسة فقهية مقارنة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد العالي الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط02، 2000م، ص79.
*هناك من الباحثين من رأى بتزكية العائد فقط المتحصّل عليه من عقود الإيجار دون الأصل المؤجّر قياسا على زكاة المستغلّات.

(56) مجموعة البركة المصرفية، بحوث ندوة البركة الرابعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم من طرف الباحث يوسف بن عبد الله الشبيلي بعنوان طرق حساب زكاة الأسهم والدّيون التمويلية، المنامة، البحرين، ط01، 2013م، ص32.
(57) عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2011م، ص65.
(58)عصام عبد الهادي أبو النصر، الأسس المحاسبية والمعالجات الزّكوية للمخصصات، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 29، 2004م، ص 10.
(59) توصيات الندوة الخامسة لقضايا الزّكاة المعاصرة، لبنان، المنعقدة في الفترة من 18-20 ذي القعدة 1415ه، الموافق لـ 18-20 أفريل 1995م.
(60) عصام عبد الهادي أبو النّصر، الأسس المحاسبية والمعالجات الزّكوية للمخصّصات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الرهن العقاري وسيلة ضمان و أمان في استثمارات و تمويلات البنك الإسلامي

فضيلة بارش

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر
bareche.fadila@yahoo.fr

الملخص:

تولي إدارة البنك الإسلامي أهمية بالغة بإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها كنتيجة لمختلف تعاملاتها و تمويلاتها و استثماراتها مع زبائنها، و من بين ما تراعيه في ذلك طلب الضمانات عند منح الائتمان لعميل احتمالية المخاطرة في التعامل معه كبيرة، و أهم هذه الضمانات الرهن العقاري، خاصة ما تعلق الأمر بالتمويلات بصيغتي المرابحة و المشاركة، و هذا ضمانا و أمانا للبنك لاستيفاء حقوقه المالية من العميل و حماية ديناميكية نشاطه.

الكلمات المفتاحية: الرهن العقاري، الضمانات ، البنوك الإسلامية، التوثيق العقاري.

Résumé :

La banque islamique accorde une grande importance à la gestion des risques qui peuvent être exposés à la suite de ses diverses opérations, financements et de ses investissements avec ses clients en prenant en considération les garanties hors de l'octroi d'un crédit quand il s'agit de faire face à un grand risque surtout lors du bail immobilier, en particulier ce qui vient des financements sous les deux formes de participation ou de Mourabaha, cela est une garantie et une assurance des droits de la banque auprés de client a fin de statisfaire la protection de son activité dynomique.

Les mots clés: le bail immobilie, Garanties, Banques Islamiques , documentation Immobilier.

مقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم ركائز و أعمدة و أركان الجهاز المصرفي السليم في دول العالم الإسلامي، كما تعتبر محرّك مهم من محركات هذا الجهاز و وسيلة من وسائل تدعيم ديناميكية نشاطه و عمله و دافعا قويا لعملية تطوره، حيث تعتبر البنوك الإسلامية قفزة معتبرة و حقيقية في عالم المال و الاقتصاد الإسلامي و مرجعا مهما من مراجع التنمية الاقتصادية المنظمة، و القائمة على أسس شرعية نظيفة.

إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن طبيعة نشاط البنك الإسلامي و استخدامات مختلف الصيغ الإسلامية و التعاملات المتنوعة في استثماراته و تعاملاته فيها ما فيها من المخاطرة التي قد تهدد استقراره و تهز مكانته على الصعيد التنافسي، و لهذا لا بد من أن يكون هنالك طاقم إداري كفؤ يعمل على تحقيق حسن تسيير و إدارة المخاطر بالبنك. و من بين أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك الإسلامي لتخفيف حدة هذه المخاطرة، و التي تعني ضياع الأموال، ما يسمى بالضمانات سواء الشخصية أو العينية، و من بين الضمانات العينية تطبيق ما يسمى بالرهن العقاري كضمان يُفرض على العميل المتموّل، و هذا بالضبط موضوع بحثنا.

الإشكالية الرئيسة و التساؤلات الفرعية:

يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن إعتبار الرهن العقاري وسيلة ضمان و أمان لأموال البنك الإسلامي ؟

كما نطرح التساؤلات الفرعية التالية؟

ماهي أساسيات تطبيق أسلوب الرهن العقاري في البنوك الإسلامية، و ما مدى مشروعيتها؟.

ماهي الشروط التي يراعيها البنك الإسلامي في طلب الضمانات من متعامليه؟

فرضيات البحث:

و يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ الرهن العقاري أسلوب من أساليب الضمانات التي تفرضها البنوك الإسلامية لحماية حقوقها و حقوق مودعيها.
- ✓ تعتبر البنوك الاسلامية الضمانات العينية و بشكل خاص الضمانات العقارية وسيلة متميزة لدفع المتعامل المستفيد من التمويل البنكي للالتزام في أداء ما عليه اتجاه البنك بشكل منضبط حماية لملكه العقاري، خاصة و أن السوق العقاري من بين الأسواق ذات التكلفة المتغيرة و السيولة العالية.
- ✓ لا بد على البنك الإسلامي من مراعاة و بدقة دراسة طلبات التمويل الخاص به من ناحية نوع الضمانات المقدمة، مدة التمويل و الملاءة المالية للمتعامل، و كذا السمعة الأخلاقية له، و توقع درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها البنك نتاج تقديم هذا التمويل.

أسباب اختيار الموضوع و أهدافه:

إن من أهم الأسباب التي دفعت الباحثة لاختيار هذا الموضوع هو أن هاجس البنوك الإسلامية اليوم هو وفاء ملتزميها بما عليهم اتجاه البنك، فالديون المتعثرة أصبحت شبحا مخيفا يؤرق مسيري هذه البنوك لما فيه من تعطيل و ضياع للثروة المالية المتوفرة لدى البنك، و ضياع لحقوق الكثير من المودعين و حتى رأسمال و أرباح البنك في حد ذاته، و هذا ما يؤدي إلى زعزعة ثقة متعاملي البنك خاصة المودعين منهم.

و بالتالي فالهدف الأول و الأخير من دراسة هذا الموضوع هو تسليط الضوء على أسلوب الرهن العقاري الذي يعتبر فصل مهم من فصول إدارة المخاطر في البنك الإسلامي، و نوع متميز من تقنيات الأمان المستخدمة في إدارة البنك لمختلف تمويلاته و استثماراته.

خطة البحث:

و لدراسة الموضوع محل البحث، قسمنا العمل لثلاث أقسام، ختمناها بخاتمة تضمنت بعض النتائج، فكانت محاور الدراسة كما يلي:

أولا: التوثيق العقاري في الإسلام.

ثانيا: الرهن العقاري.

ثالثا: الرهن العقاري في البنوك الإسلامية.

I التوثيق العقاري في الإسلام:

1 مفهوم التوثيق:

التوثيق لغة: مصدر للفعل وثق، يُقال: وثق الأمر، أي أحكمه من الشئ المحكم. و يقال أيضا: وثّق الشئ، أي قواه، و الوثيقة الشئ المحكم، و الميثاق العهد، و الوثاق ما يشد به[1].

التوثيق إصطلاحا: هو علم يبحث في كيفية إثبات العقود و التصرفات و الالتزامات، و نحوها في الحجج و السجلات و المكاتبات التي تتم في المعاملات على وجه يصح الإحتجاج بها.

و هو خطة يتولاها العدول المنصّبون لكتابة العقود، و ضبط الشروط بين المتعاقدين في الأنكحة و سائر المعاملات و نحوها، على وجه يحتج به.

و يعرف أيضا بأنه اتخاذ وسائل تضمن تحصيل الحق و صيانته عن الجحود و الضياع.

و خلاصة فالتوثيق يتمثل في الأحكام و الإجراءات التي تكفل إحكام و إثبات العقار على وجه يصحح الإحتجاج و التمسك به عند التنازع.

و يعرّف التوثيق بحسب المشرّع الجزائري بأنه:

بحسب المادة 324 مكرر من القانون المدني الجزائري المؤرخ في 13 ماي 2007م: يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، شرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، أو أن تكون معدة و محفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

فالعقود التوثيقية هي العقود التي تصدر عن الموثق بصفته ضابطا عموميا، و تتضمن تصرفا معيّنا، و هي نوعان: تعاقدية و تصريحية، فالأولى هي تلك التي تنطوي على تقابل إرادتين تنصب على نقل الملكية، أما الثانية فهي تلك التي تثبت أو

تقر بالملكية، و أفضل مثال عليها هو عقد الشهرة.

2 مفهوم العقار:

العقار لغة: العقار مأخوذ من كلمة العقْر،و هو الذي يكون معتمدا لأهل القرية، يلجؤون إليه، و العقْر أيضا كل بناء مرتفع، و يُقال عُقَر الدار: محلّة القوم بين الدار و الحوض، كان هناك بناء أم لم يكن، و العَقار: ضيعة الرجل، و الجمع العقارات، و العقار هو المتاع المصون، و رجل مُعقِر: كثير المتاع[2].

العقار إصطلاحا:

في الإصطلاح القانوني وفقا للقانون المدني الجزائري في المادة 3/683(الحقوق العينية الأصلية): كل شئ مستقر بحيّزه و ثابت فيه، و لا يمكن نقله من دون تلف فهو عقار، و كل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول.

و وفقا للمادة 684 من نفس القانون: يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني يقع على عقار بما ذلك حق الملكية، و كذلك كل دعوى تتعلق بحق عيني على عقار.

في الإصطلاح الفقهي: عرفه الحنفية بأنه الأرض مبنية كانت أو غير مبنية، أو هو كل ما له أصل كالدار و الضيعة. و عرفه المالكية بأنه: العقار من دار أو أرض أو شجر، فالعقار هو الأرض أو الشجر أو الدار. و عرفه الشافعية بأنه مصطلح يطلق على كل ملك ثابت له أصل كالدار و النخل، و قال بعضهم، و ربما أطلق على المتاع ، و الجمع عقارات. أما الحنابلة فظاهر كلام أئمة المذهب، بل صريحه، أن العقار هو الأرض، و أن الغراس و البناء ليس بعقار، لكن صرّح أبو السعادات بأن العقار هو الضيعة و النخل و الأرض، و بهذا يتفق هذا الرأي مع رأي الشافعية و المالكية[3].

3 مفهوم التوثيق العقاري في الإسلام:

مفهوم التوثيق العقاري: هو مجموع الأحكام و الإجراءات التي تكفل إحكام و إثبات العقار على وجه يصح الإحتجاج و التمسك به عند التنازع.

و مما يشار إليه هنا أن التوثيق العقاري له مفهوم واسع يدخل فيه أنواع متعددة من أنواع التوثيق كالكتابة و الرهن و الإشهاد، غير أن استقرار العرف الحديث على أن المقصود من التوثيق العقاري هو الكتابة دون الرهن و الإشهاد، بل اعتبرت الكتابة الرسمية التي تحصل وفق إجراءات نظامية محددة، اعتمدتها الدولة,و هي التوثيق المعتمد دون الكتابة غير الرسمية التي قد تحصل بين أطراف العقد[4].

فالتوثيق العقاري هو عقد رسمي، و هو عقد يتم تحريره من طرف الموثق، وفقا للأشكال القانونية، و يلتزم بمقتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية العقار الذي تم التعاقد عليه مقابل ثمن نقدي، فالكتابة الرسمية للعقد هي رسم للعقد، و وضعه في قالب رسمي من قبل شخص له الصفة القانونية، كما يعتبر التوثيق العقاري كركن في البيوع العقارية وفقا للقانون الجزائري[5].

مفهوم التوثيق العقاري في الإسلام: عند الحديث عن التوثيق العقاري في الإسلام، سيكون الحديث طويلا و موسعا، حيث كان في الإسلام ثلاث طرائق في التوثيق هي:

التوثيق بالكتابة: و في هذا جاءت آية عظيمة تنظم هذا العمل، و هي آية الدين، قال تعالى: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ..... وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**)) الآية 282 من سورة البقرة.

ما ورد عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه كتب لمن باعه: ((هذا ما اشترى محمد صلى الله عليه و سلم من العداء ابن خالد بيع المسلم من المسلم، لا داء و لا خبثة، و لا غائلة))، فالرسول صلى الله عليه و سلم كتب و وثق العقد بالكتابة، على الرغم من أنه لا يجوز عليه نقض العهد تعليما لأمته، و إن كان هذا في بيع الرقيق فإنه ينسحب إلى العقار، لأن الأصل العموم[6].

و من التوثيق بالكتابة من فعل الصحابة رضي الله عنهم، ما روي أن أبا بكر رضي الله عنه، أقطع طلحة رضي الله عنه أرضا، و كتب له بها كتابا، و أشهد به شهودا منهم عمر رضي الله عنه، فأتى طلحة، عمر رضي الله عنهما بالكتاب، فقال: اختم على هذا، قال: لا أختم عليه، قال: لا إختم عليه، هذا لك دون الناس؟ فانطلق طلحة و هو مغضب، فأتى أبا بكر فقال: و الله ما أدري أنت الخليفة أو عمر؟، قال: لا بل عمر، لكنه أبى, و غيرها كثير[7].

التوثيق بالإشهاد: و هو نوع من أنواع التوثيق، يقول تعالى: ((....**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ....**)) الآية 282 من سورة البقرة.

التوثيق بالرهن: و قد جاءت آية أخرى تلي آية الدين، يقول تعالى في كتابه العزيز: ((**وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**)) الآية 283 من سورة البقرة. و سنفصل في موضوع الرهن لاحقا.

و كنتيجة لما سبق فبداية التوثيق العقاري في الإسلام كان عبارة عن تصرفات وفق اجتهادات خاصة، لا يمكن أن يحكم على أنها نظام عام يتعارف عليه الناس ، أما بعد الخلافة الراشدة- كما في العصر الأموي- فقد ظهر التوثيق مهنة يمتهنها الناس، تسمى بعلم الشروط، ليتطور الأمر أكثر في عهد العباسيين بصورة أكثر ترتيبا تشمل جميع جوانب التوثيق و ليس العقار فحسب، بل كان الموثق يقوم بأعمال توثيقية للشهادات و الأحكام و الهبات و غيرها.

و لعل التوثيق العقاري بصورته المنظمة بدأ في الخلافة العثمانية، حيث يعتبر قانون الأرض الذي انبثق عنه إنشاء نظارة للسند الخاقاني- الإدارة العامة للتسجيل العقاري- و إنشاء فروع لها في الولايات العثمانية، يعتبر نظاما للإشهار العقاري الإسلامي.

و مما يذكر هنا، ما قامت به الدولة العثمانية سنة 945ه، حيث ألفت هيئة من أفاضل العلماء، و كبار رجال الدولة لتسجيل الأراضي و القرى، فقامت هذه الهيئة بعملها، و انتهت منه سنة 1010 ه، أي بعد خمس و ستين سنة من تكليفها، و قد أودعت الهيئة نتيجة عملها في 980 دفترا، وضع عليها شعار الدولة، و حفظت في مكان أمين لا يمكن فتحه إلا بأمر من السلطان، و بمعرفة من هيئة كبار موظفي الدولة[8].

و تجدر الإشارة إلى أن من الطرائق المعاصرة و المستحدثة في التوثيق، التقسيمات التالية:

باعتبار العقد: و يتفرع إلى:

التوثيق بعقد: كالرهن و الحوالة، و هي ضمن مسمى عقود التوثيقات.

التوثيق بغير عقد: و مثالها الكتابة و الإشهاد و الحبس، الاحتباس و الحجر، و المنع من السفر.

باعتبار المال: و تتفرع إلى:

التوثيق بمال: كالرهن و الاحتباس.

التوثيق بغير المال: كالكتابة و الاشهاد و الكفالة و الحوالة، الحبس و الحجر و المنع من السفر.

باعتبار الإثبات: و تتفرع إلى:

طرق الإثبات: كالكتابة و الاشهاد، و هي التي تثبت الحق عند التنازع.

طرق لتأمين الحق، و التمكين من استيفائه، و هي لا تحتاج إلى إثبات، كالرهن، الكفالة، الحوالة و الاحتباس[9].

II الرهن العقاري:

1 مفهوم الرهن:

الرهن لغة: هو معنى يدل على ثبات شئ يمسك بحق أو غيره، أي الثبات و الدوام، و من ذلك الرهن، الشئ يُرهن: تقول رهنت الشئ رهنا، و الشئ الراهن: الثابت الدائم، و رهن لك الشئ أقام، و أرهنته لك: أقمته[10]. و هو جمع رهان و رهون و رُهن، و أرهنه: جعله رهنا و كل مال إحتبس به شئ، فرهينه و مرتهنه، و المراهنة المخاطرة، و أرهنه: اضعفه و أسلفه[11].

الرهن اصطلاحا: هو عقد وثيقة بمال، أو هو جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع، وثيقة بدين، بحيث يمكن أخذ الدين كلّه أو بعضه من تلك العين، أو جعل مال توثقة بدين يستوفى منه و من ثمنه إن تعذّر الإستيفاء من ذمّة الغريم[12].

2 مشروعية الرهن:

الرهن في الشريعة الإسلامية جائز، و قد ثبت الرهن في القرآن الكريم و السنة و الإجماع.

من القرآن الكريم: قال الله تعالى: ((**وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**)) الآية 283 من سورة البقرة، فقد أشارت الآية الكريمة إلى أنه في حالة عدم القدرة على توثيق الدين كتابة، فيمكن توثيقه بالرهن عن طريق تسليم الدائن

عينا لتوثيق حقه و استيفائه منها في حالة عدم سداد الدين، و حتى يطمئن الدائن على ماله، و يهتم المدين و يحرص على سداد الدين، خوفا من ضياع ماله المرهون.

من السنة المطهّرة: فقد رهن النبي صلى الله عليه و سلم درعه عند يهودي يُقال له أبو الشحم، و ذلك مقابل ثلاثين صاعا من الشعير، و قد قال اليهودي، إنما يريد محمد أن يذهب بمالي، فقال صلى الله عليه و سلم: ((كذب إني لأمين في الأرض أمين في السماء، و لو ائتمنتني لأديت، إذهبوا إليه بذرعي)) رواه بخاري و مسلم، و في هذا الحديث دليل على جواز معاملة أهل الكتاب، فقد رهن رسول الله صلى الله عليه و سلم و الذي كانت تهتز من ذكر أمانته و صدقه عروش القياصرة، و كانت الأموال تأتيه مكدسة، إلا أنه كان يقسّم كل ما يأتيه على الناس، و لا يكتنز منها شيئا.

من الإجماع: لقد أجمع علماء الأمة على جواز الرهن، لوضوح ما جاء من آيات قرآنية في الموضوع، و ما كان من السنة النبوية الطاهرة.

و للرهن أهمية بالغة من حيث أنه يسهّل الكثير من المعاملات، و يحفظ حقوق الأطراف فيها.

3 أركان الرهن: يقسّم الفقهاء أركان الرهن إلى ثلاثة:

الصيغة: و هي التي يتم بها الرهن، و تعني طريقة الإفصاح عن إرادة المتعاقدين في العقد، و هي تشمل الإيجاب و القبول، الإيجاب الصادر من أحد الطرفين سواء كان صريحا أو ضمنيا لإبداء الرغبة، فإذا صادف هذا الإيجار قبولا متطابقا معه انعقد العقد إذا توافرت شروط الإنعقاد.

العاقدان: و هما طرفا العقد، المالك هو الراهن، و صاحب الدين الذي أخذ الرهن في نظيره هو المرتهن.

و يشترط في العاقدين أن يكون ممن تحققت فيهما أهلية التعاقد من عقل و بلوغ، و أن يكون كل منهما غير مكره، و أن يكونا كاملا الأهلية.

المعقود عليه: و المعقود عليه في الرهن هو العين المرهونة، و يرى البعض أن المعقود عليه يشمل العين المرهونة و الدين المرهون به.

و يشترط في العين المرهونة أن تكون:

- ✓ عينا، و يجوز أن يكون دينا أو نقدا أو مالا مثليا أو استهلاكيا، فلا يجوز رهن المنفعة.
- ✓ يجوز أن يكون المرهون مشاعا معلوما يمكن بيعه[13].
- ✓ أن يكون قابلا للبيع.
- ✓ أن يكون المرهون متقوما.
- ✓ أن يكون المرهون مقدورا على تسليمه.
- ✓ و يشترط في الدين المرهون به ما يلي:
- ✓ أن يكون مما يثبت في الذمة، كالدراهم و الدنانير، و التي تقوم و تقوم بها الأشياء.
- ✓ أن يكون الدين معلوما للعاقدين قدرا و صفة.
- ✓ أن يكون الدين ثابتا في ذمة الراهن للمرتهن[14].

4 مفهوم الرهن العقاري:

الرهن العقاري هو قرض يُمَكّن المقترض سواءً كان فرداً أو مؤسسة من أن يقترض نقوداً ليشتري منزلاً أو أي عقار آخر, وتكون ملكيته لهذا العقار ضماناً للقرض, أي أنه في حال عجزه عن سداد القرض فإن من حق المُقرض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتملكه لهذا العقار، وبصورة أخرى فإن العقار يبقى مرهوناً حتى يتم سداد القرض ولذلك يسمى المُقرض مرتهنا, ويسمى المُقترض راهنا[15].

الرهن في القانون المدني الجزائري:

الرهن الرسمي وفقا للمادة 882(الحقوق العينية و التبعية أو التأمينات/ باب الرهن الرسمي) من القانون المدني الجزائري: الرهن الرسمي عقد يكسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، يكون له بمقتضاه أن يتقدم عن الدائنين التاليين له في المرتبة في إستيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي مكان.

و وفقا للمادة 948 من نفس القانون: الرهن الحيازي هو عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان، شيئا يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين ،و أن يتقدم الدائنين العاديين و الدائنين التالين له في المرتبة في أن يتقاضى حقه من ثمن هدا الشيء في أي يد يكون.

يتفق الرهنان الرسمي و الحيازي من حيث أن كل منهما حق عيني وحق تبعي و غير قابل للتجزئة و ناشئ بمقتضى عقد رسمي و تسري على الرهن الحيازي أحكام المواد 891 و 893 و 904 المتعلقة بالرهن الرسمي.

يختلفان من حيث موضوع الرهن فالحيازي يرد على العقارات كما يرد على المنقولات أما الرسمي فهو في الأصل لا يرد إلا على العقارات.

5 خصائص الرهن العقاري:

للرهن العقاري خصائص، منها:

- ✓ إن الرهن العقاري الرسمي حق عيني . فهو يمنح صاحبه مزايا الحق العيني ، وهي : حق التتبع والتقدم ، أو الأولوية . وبمقتضى حق التتبع يستطيع المرتهن أن ينفذ على العقار المرهون في يد أي شخص تنتقل ملكيته إليه وبمقتضى حق التقدم يستوفي المرتهن حقه من ثمن العقار المرهون بالأفضلية على الدائنين الآخرين .
- ✓ إنه لا يقع إلا على العقار.
- ✓ إن الرهن العقاري الرسمي حق لا يتجزأ , فكل جزء من أجزاء العقار المرهون ضامن لكل الدين , وكل جزء من الدين مضمون بالعقار المرهون .
- ✓ إنه لا بد من تسجيله في صحيفة العقار المخصصة له في السجلات العقارية .
- ✓ ليس في الرهن العقاري الرسمي قبض ، بل يظل في حيازة مالكه ، ولا يضع المرتهن يده عليه.

6 أسباب انتشار الرهن العقاري :

و تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ حاجة الناس الماسة في هذا الزمن الذي ضعفت فيه الذمم ، إلى التعامل بالرهن من أجل توثيق ديونهم، وضمان استيفائها .
- ✓ إن الرهن العقاري يجمع بين مصلحة المُقرِض بضمان حقه ، ومصلحة المقترض في استغلال المرهون والتصرف فيه بما لا ينافي الرهن .

- ✓ إن الرهن العقاري يسهل عمليات البيع ، والقرض ، وغيرهما ، إذ إن البائع أو المقرض يريد ضمان حقه مقابل البيع أو القرض ، والرهن العقاري أوثق الطرق إلى ذلك .
- ✓ إن فيه تيسيراً على المحتاجين الراهنين ، إذ يغنيهم الرهن العقاري عن بيع عقارهم بأبخس الأثمان ، نظراً للحاجة إلى المال .
- ✓ إن الرهن العقاري فيه توسعة على المسلمين , وفيه ضمان حقوق الممولين وتوثيقها بالطرق الشرعية, كما أن فيه تنمية للسوق العقارية مما يعود على اقتصاد البلاد بالفائدة والمصلحة.

7 **شروط الرهن العقاري**: هي نفسها الشروط العامة للرهن إضافة إلى:

بالنسبة للعقار المرهون: و تتمثل في:

- ✓ أن يكون العقار المرهون مما يصح بيعه:
- ✓ أن يكون العقار المرهون معلوماً علماً نافياً للجهالة .
- ✓ تسجيل العقار المرهون لدى المحكمة أو كتابة العدل المختصتين .

يتضح مما سبق أن التوثيق العقاري في حالات كثيرة في حد ذاته هو طريقة لضمان حقوق الدائن في استيفاء دينه، و المدين في آداء دينه دون تقصير، و كل هذا بشروط، و الرهن العقاري هو اسلوب من اساليب هذه الطريقة،و نوع من الضمانات المقدمة لتحقيق مبدأ الأمان و ذرء المخاطر الناتجة عن التقصير من طرف المدين في آداء دينه للدائن، و هي في نفس الوقت وسيلة ضغط على المدين للانتباه و الاهتمام بتسديد ما عليه اتجاه الدائن من ناحية، و وسيلة طمأنينة له أيضا، ليتأكد من أنه لن يمحق حق الدائن في حالة عدم القدرة.

و من هذه الأهمية اهتمت البنوك الإسلامية بالضمانات على تمويلاتها و استثماراتها، لأنها وجدت فيها الطريقة الشرعية التي تستأنس بحماية نفسها من كثير من الأخطار المزامنة و الناتجة عن مختلف توظيفاتها وتمويلاتها و استثماراتها في نشاطها المصرفي.

III الرهن العقاري في البنوك الإسلامية :

إن التحدث على الرهن العقاري في البنوك الإسلامية، يعني التحدث على الضمانات المطبقة في هاته البنوك، و الرهن العقاري هو أهم هذه الضمانات.

1 **مفهوم البنك الإسلامي** :

أصل كلمة البنك : فتسمية البنك تعود أساسا إلى كلمة إيطالية تعني المائدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الموانئ و الأسواق للاتجار بالنقود ، و أمامهم مناضد عليها نقود تسمى Banco ، و مع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة Bank بالإنجليزية.

و البنك في الاصطلاح: هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها. و لما كانت مهمتها الأولى هي قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفتها الأساسية هي تجميع الأموال و توظيفها، لتمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه. و للإشارة فإن كلمة بنك مصطلح غربي يقابله في اللغة العربية المصرف.

مفهوم البنك الإسلامي: لقد جاء تعريفه في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كما يلي :

البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا[16].

و قد عرّف الدكتور أحمد النجار البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المال في المسار الإسلامي"[17].

و عليه يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية مصرفية وسيطة، تهدف إلى تحقيق الربح، و تلتزم في جميع أعمالها و أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية و مقاصدها[18].

2 الضمـــــان:

الضمان لغة: يعني الالتزام.

الضمان في الاصطلاح الفقهي: علماء الشريعة يستخدمونه لعدة معان، منها الكفالة والتعويض، وتحمل تبعة الهلاك، والالتزام بالقول، ف الكفالة بالمال عند الفقهاء تعني: ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في وجوب الدين والمطالبة به، فهي التزام بأداء الدين، أما تحمل تبعة الهلاك أو التلف أو الخسارة، حيث تحدد بعض العقود قواعد تنظم الضمان في حالة حدوث أي تلف، أو هلاك، أو خسارة تلحق بالمال، كما هو الحال في عقود الوديعة، والإجارة، والمضاربة.

والضمان مشروع في الكتاب والسنة، وقد استدل الفقهاء على مشروعيته بما يلي:

قوله تعالى:((**قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ**)) سورة يوسف الآية 72 .

حدثنا المكي بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتي بجنازة فقالوا صل عليها فقال هل عليه دين قالوا لا قال فهل ترك شيئا قالوا لا فصلى عليه ثم أتي بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئا قالوا ثلاثة دنانير فصلى عليها ثم أتي بالثالثة فقالوا صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلي دينه فصلى عليه[19] .

3 الضمانات المطبقة في البنوك الإسلامية:

يرتبط الضمان بعملية توظيف البنك الإسلامي لموارده المالية على نشاط الاستثمار، سواء بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره من المتعاملين، و هذا من خلال أساليب الاستثمار الشرعية الجديدة، وذلك بالبحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراستها(دراسة إقتصادية و مالية دقيقة،...) وتقويمها، وتنفيذها بطريقة جيدة، و ذلك بمراعاة كل ما يرتبط بهذه الإستثمارات و المعاملات من صمعة و ملاءة العميل، و الظروف الاقتصادية و الدراسة إضافة إلى مراعاة البنك الإسلامي لسمعة و ملاءة العملاء الذين يتعامل معهم البنك، و ظروف البنك في حد ذاته و أهدافه القريبة و البعيدة.

يشترط البنك الإسلامي على المدين ضمانا للحق الذي نشأ بسبب عقد أبرمه المدين مع البنك، كالقرض و البيع، خاصة ما تعلق الأمر بالمرابحة، و هو ما يعرف في العصر الحديث بالتأمينات أو الضمانات العينية، سواء كان الرهن تأمينيا كرهن الأراضي و المركبات، أو حيازيا كرهن المنقولات.

و بموجب الرهن التأميني يُمنع المدين من التصرف في المرهون بما يضر حق المرتهن، كالبيع[20].

إن الضمانات اللازمة والملائمة لمواجهة مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية، تتركز حول نوعين من الضمانات:

ضمانات أساسية: و تتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية و العملية في العميل، (دراسة، اختيار، تنفيذ العملية الاستثمارية بكفاءة عالية).

بالنسبة للكفاءة الأخلاقية و العملية للعميل: فالصفات التي يجب توافرها في العميل ثلاث صفات رئيسية:

- ✓ يجب أن يكون ممن تتوافر فيهم الكفاءة الخلقية، ممن حيث الأمانة، والالتزام، بالسلوك الاجتماعي، والمهني الطيب، وأن يكون ذا سمعة حسنة.
- ✓ يجب أن يكون ممن تتوافر فيهم الكفاءة العملية، أن يتمتع بالدراية الإدارية، والفنية، والخبرة العملية.
- ✓ يجب أن يكون مركزه المالي سليماً، وذلك بألاَّ يكون معسراً، أو مديناً بصورة تخل بعد ذلك بقدرته على سداد التزاماته للمصرف.

أما بالنسبة لدراسة واختيار العملية الملائمة بكفاءة، فيتمثل حسن دراسة واختيار المشروعات الملائمة، والتي تتوافر لها أكبر فرص النجاح.

ضمانات تكميلية: وتتمثل في (الضمانات العينية، والشخصية والضمانات الفنية).

الضمانات الشخصية : تشتمل الضمانات الشخصية على ما يلي :

- ✓ توقيع العميل على إيصال الأمانة بكامل البضاعة ، مقابل التي استلمها أو لمستندات الشحن المتعلقة بها .
- ✓ توقيع العميل على شيك لأمر البنك بكامل قيمة العملية ، يستحق في نهاية مدة التمويل .
- ✓ توقيع العميل على شيكات مسحوبة لأمر البنك بكامل القيمة البيعية للبضاعة ، تستحق في التواريخ المحددة للسداد ، هذا في حالة التمويل بالمرابحة .
- ✓ يتعهد العميل بإيداع كافة متحصلاته عن العملية موضع التعامل مع البنك، سواء نقدا أو بأوراق تجارية ، للتحصيل و الإضافة لحسابه الجاري لدى البنك ، و ذالك لاستخدام حصيلة هذه المدفوعات في سداد مستحقاته تجاه البنك .
- ✓ توقيع كفيل أو أكثر على سند أذني أو كفالة تضامنية ، مع مراعاة شروط الكفالة التي أقرها الشرع الإسلامي.

الضمانات العينية : الضمانات العينية ، هي الضمانات التي تقع على شيء معين ، كحق الرهن الحيازي ، و الرهن الرسمي ، و حق الاختصاص .

الرهن الحيازي :

هو عقد يلتزم بمقتضاه المدين تسليم الدائن (البنك) منقول أو عقار يحق للدائن حبسه أو استغلاله لحين استفاء دينه ، و الرهن الحيازي تستخدمه البنوك عادة على السلع المشتراه بموجب فتح اعتماد مستندي أو يقبل ما يسحب على المستورد من كمبيالة بقيمة البضاعة ، و يجب التأكيد هنا ، أن تسليم محل الرهن (الأصل المرهون) شرط أساسي لصحة عقد الرهن الحيازي .

الرهن الرسمي :

الرهن الرسمي يقتصر على العقارات دون المنقولات ، و يظل الأصل المرهون في حيازة المدين دون الدائن ، و بذالك فهو يختلف عن الرهن الحيازي في بقاء أو عدم بقا محل الرهن تحت حيازة تصرف الدائن .

حق الاختصاص :

ينشأ حق الاختصاص للدائن ، الذي بيده واجب التنفيذ يلتزم بمقتضاه مدينه بأن يدفع له مبلغا معينا ، و على ضوء ذلك يقيم الدائن دعوى أمام المحكمة يطلب فيها بإعطائه الاختصاص على عقار معين مملوك لمدينه.

4 الشروط الواجب توفرها في الضمانات لدى البنوك الإسلامية :

يشترط في الضمانات لدى البنوك الإسلامية استفاء الشروط التالية :

- ✓ أن تكون الأصول المالية سهلة التسيل : و يقصد بها سرعة تحويل الأصول محل الضمان إلى سيولة.
- ✓ تحتسب الضمانات على أساس تقييم موجودات المشروع الثابتة والمنقولة .
- ✓ أن تكون الضمانات متناسبة قيمة و نوعا مع طبيعة العملية ، و مدتها و بما لا يرهق المتعاملين مع البنك.

- ✓ يمكن أن يكون الضمان شخصيا أو ماديا أو كليهما .
- ✓ يجوز للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تضمن له حقه فيما يتعلق بالأصول المرهونة و سهولة الرجوع إليها لاستفاء كافة حقوقه .
- ✓ يمكن للبنك إجراء زيارات مفاجئة للأصول محل الرهن ،و التي هي في حوزة العميل ، لتأكد من سلامتها و صحة و جودها ، و إجراء تقييم شامل لها .
- ✓ يجوز للبنك طلب ضمانات إضافية في حالة تدهور قيمة الضمانات الأصلية .
- ✓ في حالة وجود ضامن كفء للعميل، يمكن للبنك أن يحصل على شيك من العميل معززا بشيك آخر من ضامن العميل .
- ✓ بالنسبة لذوي الدخل المحدود ، يشترط البنك من العميل طالب التمويل من البنك الإسلامي أن يحصل على شهادة من مستخدم العميل أو من الصندوق القومي للمعاشات أو صندوق الضمان الاجتماعي ، تفيد بإمكانية الخصم من استحقاق العميل الشهري في حدود الأقساط المتفق عليها إذا لم تغطى من عائدات العملية محل التمويل أو/و من المصادر الأخرى .
- ✓ اشتراط البنك من عميله أن تكون الأصول محل الرهن مؤمنة ضد مجموعة من المخاطر .
- ✓ لا يحق للعميل التصرف في الأصول المرهونة ، سواء كان ذلك ببيعها أو إتلافها إلا بعد نهاية مدة الرهن.
- ✓ لا يحق للعميل الاعتراض على شروط أخرى حول الضمانات كان قد وافق عليها من قبل في عقد التمويل .
- ✓ أن يكون الضمان مما يمكن التصرف فيه .

و حيث يمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن ترهن الموجودات المباعة، أو أية موجودات مادية أخرى، كضمان للذمة المدينة في المرابحة، كأحد أساليب تخفيف مخاطر الإئتمان، و لا يتم تقديم الضمان العيني بشكل تلقائي في عقد المرابحة، لكنه ينبغي أن ينص عليه بشكل واضح، أو يوثّق في اتفاقية ضمان مستقلة أثناء أو بعد وقت توقيع عقد المرابحة[21].

5 طرق تقييم الضمانات العينية العقارية (الرهن العقاري):

يتم تقييم الضمانات العينية المقدمة من طرف العميل عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة والمسجلة لدي البنك المركزي ، و وفقا للمعايير المهنية ، والمتمثلة فيما يلي:

- ➢ القيمة وقت التملك.
- ➢ التغيرات التي طرأت علي قيمة الأصل الضامن من تاريخ تملكه.
- ➢ التغيرات التي طرأت علي السوق وأثرها في تغير قيمة الأصل الضامن.
- ➢ القيمة البيعية للأصول المماثلة وقت التقييم.
- ➢ المخاطر المحتمل تعرض الأصل الضامن لها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يلعب المراقب الشرعي في البنك الإسلامي دورا كبيرا في مراقبة و متابعة و التأكد من ملاءة و ملاءمة الضمانات المعتمدة من قبل البنك، و ذلك من ناحية:

- أن يكون الضمان موافقاً للأحكام الشرعية أساساً والتحقق من كون المدين معسراً أم لا ومن ثم النظر في مسألة تسييل الضمانات أو استيفائها في ضوء هذا الأمر التقديري (بالنظر إلى ميسرة).

- التحقق من الخسارة قبل شطب الديون والتحقق كذلك من مسؤولية الطرف المسبب للخسارة وحتى لو كان المسبب هو المصرف نفسه خاصة في حالات المشاركة أو المضاربة لأن هذه الخسارة تؤثر أيضاً في حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية.

- التأكد من أن قيمة الضمان ونسبة التغطية هي بحدود الخطر أو الضرر الفعلي للتمويل أو الاستثمار ومراعاة إمكانيات المتعامل مع المصرف على مبدأ (لا ضرر ولا ضرار)[22].

6 حالات تصفية الرهن و الضمانات في البنوك الإسلامية :

هناك حالات لانقضاء الرهن و فسخه، و منها:

- ✓ لو اشترط الراهن عدم بيع الرهن عند حلول الأجل بطل الرهن، كما لو اشترط المرتهن أنه متى حلّ الأجل و لم توفني ديني فالرهن لي، يبطل الدين لقوله صلى الله عليه و سلم: (لا يغلق الرهن، الرهن لمن رهنه له غنمه و عليه غرمه).

- ✓ إذا مات الراهن أو أفلس، فالمرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء، فإذا حل الأجل و باعه و استوفى دينه، و ما فضل رده، و إن لم يف فهو أسوة مع الفرقاء في الباقي.

- ✓ إذا قام الراهن بأداء ما عليه من دين كان به، و إلاّ من حق المرتهن متى حلّ الأجل، أن يطالب الراهن بدينه، فإن وفاء الراهن رد إليه رهنه، و إلا استوفى حقه من رهن المحبوس تحت يده من غلته و نمائه إن كان بالإمكان، و إلا باعه واستوفى حقه و ما فضل(الباقي أو الزائد) رده على صاحبه، و إن لم يف الرهن بكل الدين، فما بقي فهو في ذمة الراهن.

الرهن أمانة في يد المرتهن، يضمنه إذا هلك بسبب تقصيره أو إهمال منه، و لا يضمن في غير ذلك، و يبقى في ذمة الراهن، و لكن إذا أنفق المرتهن على الرهن كدين على الراهن، لأنه صاحب الحق في المنافع، و بالتالي فعليه النفقة، و طالما كانت النفقة دينا على الراهن، و الإنتفاع حق له، فإنه يجوز أن ينتفع المرتهن بالمرهون بالقدر الذي يساوي نفقته عليه[23].

تلجأ البنوك الإسلامية إلى تسييل ضمانات العميل - سواء ببيعها أو تصفيتها - ، عندما يتضح أنه لا جدوى من محاولة انتشاله بتقديم تمويل إضافي ، أو تغريمه بحصول البنك على ضمانات إضافية من العميل و تتلخص الحالات التي تأكد للبنك ضرورة تسيل ضمانات العميل في :

- ❖ عدم مقدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب .
- ❖ أن ظروف الإعسار التي يمر بها العميل دائمة .
- ❖ فشل العميل بصفة شبه كاملة على إدارة نشاطه .
- ❖ تأكد البنك من سوء الإدارة غير الحكيمة و غير الرشيدة لأمواله من طرف العميل[24].

فالبنك الإسلامي يتوقع دائما أنه من الممكن حدوث طوارئ قد تجعله على محك خطر فقدانه لحقوقه، و عدم قدرته على استيفاء و استرجاع ما له لدى الغير، فتأتي عملية تسييل الأصول المرهونة كأحد الأساليب التي من الممكن أن تضمن للبنك إستدراك خطر خسارته لأمواله، كما تجدر الإشارة إلى أن هنالك من البنوك الإسلامية من يراعي ظروف العملاء العسيرة، فيمكن له في حدود قدرته الإحتمالية التنازل عن جزء من حقوقه المالية لصالح عميله إذا ثبت أن العميل كان في عسرة و لم يستطع قضاء و استيفاء ما عليه اتجاه البنك،، و لكن كل هذا في حدود مقدرة البنك و في حدود احتماله للمخاطرة و ما وضع من أهداف مسطرة و الحدود الدنيا و العليا لتنفيذ هذه الأهداف و بلوغ النتائج المرجوة.

الخاتمة:

يبقى نشاط البنك الإسلامي نشاطا حساسا يحتاج الكثير من بذل الجهود للحفاظ على ديمومته في السوق المالي ، و المحافظة على الدور الهام الذي يؤديه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و بما أنه يعتبر حافظ لأمانة أموال المودعين و مصدر ثقة لعملائه، فمسؤولية طاقمه الإداري و التسييري كبيرة أمام الله في حفظ هذه الأمانة من الضياع، و نظرا للكم المعتبر و المتنوع لمختلف نشاطاته التمويلية و الاستثمارية، مجسدا في مختلف الصيغ المالية الإسلامية، كان لزاما على القائمين على أمور هذا البنك الاهتمام بأمر التقليل من المخاطرة أو إدارتها، و من بين الفصول الهامة في إدارة البنك ما يعرف بالضمانات، و هي وسيلة من وسائل الأمان و محاولة الحفاظ على الأموال، و الرهن العقاري هو من بين البنود المهمة في هذا الفصل، إضافة إلى أن التمويل العقاري يتميز بدرجات مخاطرة معتبرة في كثير من الأحيان، و قد خلصنا لمجموعة نتائج هي:

- ✓ التوثيق كان موجودا منذ القدم، أين كان عبارة عن تصرفات وفق اجتهادات خاصة، لا يمكن أن يحكم على أنها نظام عام يتعارف عليه الناس ، حيث كان يترجم في تصرفات، ثم تطور إلى أن وصل لما هو عليه اليوم.
- ✓ التقليل من المخاطر(تخفيف أثر المخاطر) يحتاج البنك الإسلامي إلى تقنية التقليل من المخاطر (تخفيف أثر المخاطر) في حالة قبوله الخطر، و لكن في حدود معينة و مدروسة بدقة، حيث يقوم باتخاذ كافة الإجراءات و التدابير للتقليل من حجم الخسارة قدر ما يمكن و جعلها في أدنى مستوياتها، كما يمكن تخفيض الخسارة قبل أن تقع أو بعدها، كطلب الضمانات عند منح الإئتمان لعميل احتمالية المخاطرة معه كبيرة.
- ✓ الضمانات بنوعيها الأساسية و الكمالية(بما فيها الضمانات العينية)، تعتبر وسيلة أمان للبنك الإسلامي، لاسترجاع و اداء حقوقه المالية التي لدى الغير.
- ✓ الرهن هو جعل مال توثقة بدين يستوفى منه و من ثمنه، إن تعذّر الإستيفاء من ذمة الغريم.
- ✓ يعتبر الرهن العقاري أداة جيدة خاصة في مجال التمويلات بصيغة المرابحة.
- ✓ هناك شروط لا بد أن تتوفر في الرهن و أركانه، و العين المرهونة، حتى يكون عقد الرهن صحيحا.
- ✓ يعتبر الرهن العقاري وسيلة جيدة تحقق الأمان للبنك, و تحفظ أمانة الأموال المتمول بها، و بالمقابل هي وسيلة ضغط محكم و مراقبة للعميل حتى يستوفي دينه اتجاه البنك دون تعطل أو استهتار أو تلاعب.
- ✓ الرهن العقاري هو وسيلة لتوثيق الديون، و ضمان استيفائها، و الناس بحاجة ماسة لها خاصة في هذا الزمان.
- ✓ يساهم الرهن العقاري في ترقية الاقتصاد، و دفع عجلة التمويل و الاقتصاد العقاري الترقوي.

الهوامش والمراجع

1 تاج العروس 26/ 450 و القاموس المحيط 1187/1.
2 ابن فارس- مقاييس اللغة- كتاب العين- ص93/ 95.
3 د. هشام محمد القاضي- التمويل العقاري- الاسكندرية- دار الفكر الجامعي- ط1-2012م- ص 43/42.
4 د. أحمد بن عبد العزيز العميرة- نوازل العقار/ دراسة فقهية تأصيلية لأهم قضايا العقار المعاصرة- المملكة العربي السعودية- دار الميمان- ط1-2011م- ص237.
5 متوفر بالموقع الإلكتروني بتاريخ 2017/05/01 : **http://www.staralgeria.net/.**
6 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- فتح الباري- ج4- دار الكتب السلفية- ص 309.
7 أنظر: د. أحمد بن عبد العزيز العميرة- نوازل العقار- مرجع سابق- ص من 241 إلى 243.
8 د. أحمد بن عبد العزيز العميرة- نوازل العقار- مرجع سابق- ص245/244.
9 توفيق إبراهيم موسى أبو عقيل- أحكام الرهن في الشريعة الإسلامية بين النظرية و التطبيق- رسالة ماجستير- جامعة الخليل/ كلية الدراسات العليا/ قسم القضاء الشرعي- فلسطين- 2008م- ص 4.
10 ابن فارس- معجم مقاييس اللغة- كتاب الراء- ص452.
11 فيروز آبادي- قاموس المحيط- ص1202.
12 د.محمد علي فركوس- فقه المعاملات المالية- القبة- دار الرغائب و النفائس- 1998م- ص303.
13 المعايير الشرعية من 01 إلى 48- هيئة المحاسبة و المراجعة و المؤسسات المالية الإسلامية- المعيار الشرعي رقم 39/ الرهن و تطبيقاته المعاصرة- البحرين- ط 2014م- ص 05.
14 محمود محمد حمودة- الإستثمار و المعاملات المالية في الإسلام- عمان/الأردن- الوراق للنشر و التوزيع- ط1- 2006م- ص146- 148 .
15 متوفر بتاريخ 2017/05/31 م بالموقع الإلكتروني: **www.mohamah.net/.**
16 إسماعيل محمد هاشم – مذكرات في النقود و البنوك – بيروت- القاهرة- دار النهضة العربية- 1976 – ص 40.
17 أحمد النجار – البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الإقتصاد الوطني – مجلة المسلم المعاصر – بيروت – العدد 24 – 1982 م – ص 163.
18 د.أحمد سليمان خصاونه – المصارف الإسلامية – عمان / الأردن – إربد / الأردن – جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع _ عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع – ط 1 – 2008 م – ص 21.
19 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- فتح الباري- صحيح البخاري- باب ان أحال دين الميت على رجا جاز- دار الريان للتراث- ب.ط- 1986م- حديث رقم 2169.
20 توفيق ابراهيم موسى أبو عقيل- مرجع سابق- ص 231.
21 مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB- المعيار 15 (معدل كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدّم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي و برامج الإستثمار الجماعي الإسلامي- ديسمبر 2013م- ص 122.
22 أحمد السيد الكردي- الضمانات في المصارف الإسلامية- متوفر بالموقع الإلكتروني بتاريخ 2017/05/01م: **http://kenanaonline.com**
23 محمود محمد حمودة- الاستثمار و المعاملات المالية في الاسلام- مرجع سابق- ص 151.
24 موسى رحماني/ ابن براهيم الغالي- القرار التمويلي في البنوك الإسلامية- متوفر بالموقع الإلكتروني: **iefpedia.com**

استخدام نموذج *SERVPERF* لتقييم أثر الخدمة وجودة الخدمة على سلوك رضا العملاء.
دراسة تطبيقية على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل *CAAT*- سعيدة - الجزائر

وزاني محمد

جامعة د. مولاي طاهر - سعيدة - الجزائر
ouazamed@yahoo.fr

رماس محمد أمين

جامعة د. مولاي طاهر - سعيدة - الجزائر
remmas.ma@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث المفاهيم المرتبطة بجودة الخدمات كإستراتيجية جديدة لإرضاء العميل، ويعتبر الهدف الرئيسي لهذا العمل هو تقييم أثار الخدمة وجودة الخدمة (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) على رضا العملاء باستخدام نموذج *SERVPERF*.

قمنا بإجراء استقصاء لدى 85 زبون لمؤسسة تنشط في قطاع تأمينات السيارات وهي الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT- سعيدة)، حيث استرجعنا 82 استبانة صالحة للدراسة والتي سمحت لنا بعد تحليل إحصائي من اختبار فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الخدمة، محددات جودة الخدمات، نموذج *SERVPERF*، رضا العميل، خدمة التامين.

Astract:

This article discusses the concepts of service quality as a new strategy of customer satisfaction. The main purpose of this work is to assess the impacts of the service and the quality of service (tangibility, reliability, responsiveness, security and empathy) on customer satisfaction using the SERVPERF model.

We surveyed 85 clients of a company operating in the automobile insurance sector, namely: The Algerian Total Insurance Company (CAAT- SAIDA), we retrieved 82 questionnaires, which allowed us, after a statistical analysis, to test the hypotheses previously defined.

Keywords: quality, service, determinants of service quality, SERVPERF model, customer satisfaction, insurance service.

I- مقدمة:

تعد الجودة أحد أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمة إذ تعتبر سلاحا متميزا لتحقيق رضا العميل والاقتراب منه والبحث عما يريده حاليا وحتى مستقبلا، ومع زيادة متطلبات العملاء وظهور فرص بديلة، ونظرا أيضا لحدة المنافسة فيما بين المنظمات، أصبحت المنظمة حساسة للتغيرات التي تحدث في رغبات العملاء.

إذن فإن فهم حاجات وتوقعات العميل ضرورة للفوز بعميل جديد أو المحافظة على العميل الحالي، وسبيلها إلى ذلك هو منح العملاء خدمات أو منتجات ذات جودة تقابل احتياجاتهم ووفق تطلعاتهم.

II-الإطار المنهجي للدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

التساؤل الجوهري الذي يمثل إشكالية موضوع الدراسة يتمثل في:

ما مدى تأثير مؤشرات أو محددات خدمة التأمين وجودتها على رضا العميل؟

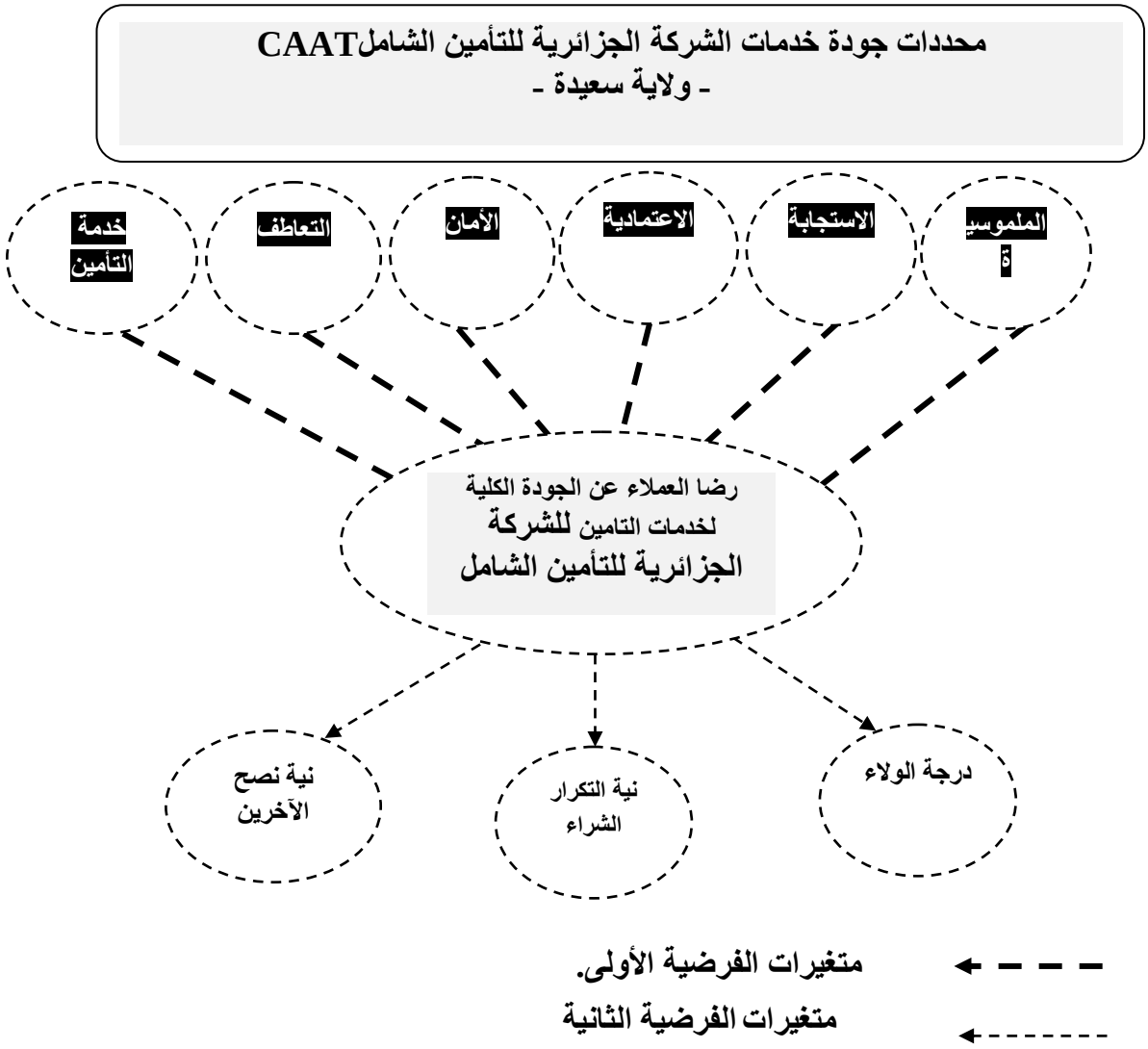
هذا وللإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه ارتأينا التطرق ووضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مدلول جودة خدمة التأمين؟
- فيما تتمثل المحددات التي يعتمد عليها الزبائن في تقييمهم لجودة هذه الخدمة وما هي أهم طرق قياسها؟
- ما هي أهم السلوكات المترتبة عن الرضا وعدمه؟
- ما هي أساليب قياس رضا العميل وتحسينه؟
- ما مدى تأثير كل محدد من محددات الجودة على مستويات رضا العملاء؟

2- حدود متغيرات الدراسة:

لقد تم التطرق في هدا البحث إلى محددات الجودة (الملموسية، الاعتمادية، الأمان، التعاطف، الاستجابة، خدمة التأمين)حسب ***Parasuraman,Zithaml et Berry***،دون الخوض في عناصر أخرى مثل (الاتصال، درجة فهم العملاء ،وصول الخدمة...الخ) باستعمال نموذج الأداء الفعلي على خدمة متمثلة في خدمة تأمين السيارات.

3- نموذج الدراسة: الشكل الموالي يظهر هذا النموذج ومتغيراته المستقلة والتابعة.



الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

4- فرضيات الدراسة: قمنا بصياغة هذه الفرضيات (الفرضيات الإحصائية) على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات خدمة التأمين وجودتها للشركة الجزائرية للتأمين الشامل والمتمثلة في (الملموسية، والاعتمادية،والاستجابة،والأمان،والتعاطف،وخدمة التأمين) مع مستويات رضا العملاء.

- **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا عن الجودة الكلية لخدمات للشركة الجزائرية للتأمين الشامل والسلوكات الناجمة عن رضا العملاء بعد اقتناء خدمة وكالة التأمين.

III- الجانب النظري:

أولا: مفاهيم حول جودة خدمات التأمين.

-جودة خدمات التأمين: يعتبر التأمين منتج تجاري تعرضه مؤسسات التأمين على شكل مجموعة ضمانات يتم أخذها أو تركها، وتعرف هنا بعقود الائتمان، خاصة اتجاه الخواص، وفي صورة أخرى فهو منتج قانوني بحيث يتكون من التزامات يتعهد بها المؤمن اتجاه المؤمن لهم والتعهد هنا يتمثل في تعويض الضرر.

- **تعريف خدمة التأمين:** يمكن تعريف خدمة التأمين بأنها " عبارة عن مجموعة من المنافع الملموسة وغير الملموسة المرتقبة التي تحتويها وثيقة التأمين، والتي تؤدي إلى إشباع احتياجات ورغبات المؤمن لهم وكذا الخدمات المرتبطة بها "ولكي يتماشى المنتج التأميني مع الاتجاهات الحديثة للتسويق لابد أن يتماشى مع رغبات واحتياجات العملاء وتوقعاتهم والظروف التنافسية في السوق.[1]

-**جودة خدمات التأمين:** يعتبر التصنيف الذي ***قدمه Pasuraman*** أهم الإسهامات فيما بتعلق بجودة الخدمات والأبعاد المحددة لها ويرى أن أبعاد الجودة متمثلة في:

1-الملموسية: ويعكس المنظر العام لمباني وكالة التأمين والمعدات ومظهر العاملين، ويجب أن تكون على جودة عالية من الجمال والأداء، وجودة أدوات الاتصال مثل توفر التكنولوجيا، الإعلام الآلي، بالإضافة إلى توفر المطبوعات والكتيبات التي يستفيد منها العميل في الحصول على وثائق التأمينية وعليه فالشركة التأمين يجب عليها أن تتوفر على: التجهيزات والمباني ذات مظهر جميل ومميز، مظهر موظفي الشركة لائق، اهتمام الشركة بالنظافة والإضاءة والتكييف واستخدام الشركة معدات وأجهزة تكنولوجية حديثة ومناسبة.

2-الاعتمادية:تعبر عن درجة ثقة العميل بالوكالة التأمين، وعن مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالوعود المقدمة من قبله، ويعد هذا البعد الأكثر أهمية للعميل كونه يعكس مستوى الخدمة عموما، فالعميل يأمل من شركة التأمين بأن تقدم له خدمة دقيقة، من حيث الوقت والسرعة في إنجازها تماما مثلما وعد، فقد يتساءل العميل على: التزام بمواعيد العمل الحرص على عدم حدوث أخطاء في تقديم الخدمة، انجاز الشركة الخدمات بطريقة صحيحة من المرة الأولى، وتقديم شركة التأمين النصائح في اختيار وثيقة التأمين.

3-الأمن: تعكس خلو المعاملات مع الوكالة التأمين من الشك أو المخاطرة، ويجب أن تتوفر في الخدمة التأمينية بدرجة أكبر من توقعات العميل، ويمكن إبراز هذا البعد من خلال توفير أجهزة السلامة والأمن والإجراءات المرتبطة بها.

مثال على ذلك درجة الأمن المترتبة على قيام العميل باستخدام الطرق معالجة الآلية للمعلومات، ومنأهم مظاهره الشعور بالاطمئنان في التعامل مع الشركة، معالجة الوكالة المعلومات خاصة بالعملاء بسرية تامة، امتلاك موظفو الشركة الكفاءة العالية ومعلومات كافية في تقديم الخدمة وتقديم الوكالة خدمات خالية من المخاطر.

4-الاستجابة :يمكن تحديد هذا البعد من خلال قدرة ورغبة وكالة التأمين في المبادرة إلى مساعدة العملاء والرد الصريح على استفساراتهم وإظهار الحماس اتجاه العميل، والسرعة في أداء الخدمة .ويمكن تقييمه من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :هل يسعى موظفو الشركة للمساعدة في حل المشاكل التي تواجهك في تقديم الخدمة؟ هل تتوفر الشركة على لوحات إرشادية عند تقديم الخدمات بهدف تسريع الخدمة؟ هل من السهل الاتصال بالوكالة قصد الاستشارات وهل تتوفر الوكالة على عدد كافٍ من الموظفين الذين يقدمون الخدمة للعملاء؟

5-التعاطف: تبعا لهذا البعد فعلى مقدم الخدمة أن يتمتع بقدر من الاحترام والأدب والمحادثة المعبرة فضلا عن الاحترام المتبادل، من ثم فإن هذا المعيار يشير إلى المودة والاحترام بين مقدم الخدمة وعميل وكالة والتي ينبغي إبرازها خلال التفاعل المتبادل. ومن أهم مظاهر هذا المؤشر: ساعات عمل الوكالة ملائمة لجميع فئات عملاء، حسن معاملة الزبون واحترامه، تقديم الموظفون الخدمة للعملاء حسب أولوية ودون مفاضلة.

ثانيا-المركبة وخدمات التأمين والضمانات:

يتعرض أصحاب السيارات بأنواعها المختلفة لأخطار متعددة نتيجة لحيازتهم أو تسيرهم لها، وقد ازدادت حوادث السيارات في عصرنا الحديث في دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص، وساعدت عوامل مختلفة على زيادة الحوادث من أهمها زيادة عدد السكان وازدحامهم في بعض المدن الكبيرة والزيادة الكبيرة في عدد السيارات بأنواعها المختلفة في السنوات الأخيرة وسوء حالة الطرق وأخيرا لعدم الاكتراث بقواعد المرور كل ذلك ساعد في زيادة عدد الحوادث الناتجة عن استخدام السيارات بأنواعها المختلفة.

ولقياس خدمة التأمين، يجب مراعاتي عدة جوانب من أهمها: سعر وثيقة التأمين قياسا إلى المنافسين معتدلاً، تسهيل الشركة دفع أقساط التأمين، إبلاغ العميل بنهاية صلاحية وثيقة التأمين، في حالة حادث التعويض يغطي الأضرار وفق تطلعاتك، في حالة حادث مع عميل شركة أخرى يكون وقت التعويض قصير.

1-مفهوم السيارة: يقصد بالسيارة، بتلك المركبة البرية ذات المحرك، وما يتبعها من مقطورات، وكذلك حمولتها، سواء كانت المركبة مستعملة لنقل الأشخاص أو لنقل البضائع. فإذا تحقق هذا التعريف في مركبة ما يكون مالكها ملزما قبل انطلاقها للسير، بإبرام عقد تأمين يغطي الأضرار التي تسببها للغير حسب ما تنص المادة (1) من الأمر 15/74 الصادر في 30 جانفي 1974 على أن: " التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات وتتنقل على الطريق العمومي، سواء كان لها عجلتان أو ثلاثة، أو أربعة، أو أكثر وكذلك بالنسبة للمقطورات النصفية". وقد تم تعديل هذا الأمر بموجب القانون رقم 31/88 الصادر في 19 جوان 1988 انصب التعديل على التعويضات المستحقة لضحايا حوادث المرور. ويترتب على مالك السيارة فى حالة مخالفة مضمون المذكور أعلاه عقوبة سجن، تتراوح مدتها من ثمانية أيام إلى ثلاث أشهر ودفع غرامة مالية تتغير ما بين 500 دج و4000 دج، إضافة إلى دفع غرامة بنسبة 10% من مبلغ التعويض المستحق إلى الصندوق الخاص بالتعويضات.

2-أخطار السيارات: يمكن تعريف أخطار السيارات بأنها تلك الأخطار التي قد تصيب السيارة أو تتسبب هي فيها ويترتب على تحققها في صورة حوادث خسائر مادية. وعلى ذلك يمكن سرد أخطار السيارات على النحو الآتي:

- ✓ **أخطار تلحق بالسيارة نفسها:** كالتصادم والاحتكاك والانقلاب وكسر الزجاج والسرقة والحريق وتلف المعدات، وغير ذلك من الأخطار التي تتعرض لها السيارة سواء كانت متحركة أو في حالة ساكنه.
- ✓ **أخطار تلحق بالركاب أو بالشحنات:** المنقولة كالحوادث التي قد تصيب الركاب أو الوفاة أو العجز، وما تتعرض له الشحنات والبضائع المنقولة من سرقه أو تبديد أو غرق أو حريق أو غير ذلك.
- ✓ **أخطار المسؤولية المدنية:** وهي مجموعة الأخطار التي تصيب الغير في أشخاصهم بالوفاة والعجز والإصابات البدنية، أو في ممتلكاتهم، ويكون مالك السيارة مسؤولا عن ذلك وعن تعويضهم بموجب القانون (عبد الرزاق بن خروف، 1998).

ويعتبر التأمين من أهم طرق إدارة الأخطار السابقة، حيث يهدف التأمين إلى حماية المؤمن له من الخسائر المادية الناتجة عن بعض أو كل هذه الأخطار تبعا لنوع الوثيقة وذلك بالنسبة للخسائر التي تصيب الغير أو تصيب السيارة نفسها أو قائد السيارة أو ركابها.

3-تشخيص المركبة: يتم تشخيص المركبة المشمولة بالضمان الخاص بالتأمين الإلزامي بمجموعة من المواصفات هي: الصنف، والطراز، ورقم التسلسل، وسنة الاستعمال، ورقم التسجيل. وبناء على ذلك، تحرر شركة التأمين وقت توقيع العقد، شهادة تثبت التزامها بتغطية المخاطر الناجمة عن المسؤولية المدنية للمكتسب أو المالك، وتسمى بشهادة التأمين على السيارة وتشمل هذه الشهادة عند الحاجة، إلى جانب المركبة، مقطوراتها، مع بيان نوعها ورقم تسجيلها حتى لا يكون هناك تداخل بينها وبين مقطورات أخرى[2]. تتضمن هذه الشهادة على وجه الخصوص البيانات التالية:

- اسم ومقر وعنوان شركة التأمين.
- اسم ولقب وعنوان المؤمن له (مكتتب العقد).
- مدة الضمان ورقم وثيقة التأمين.
- مواصفات المركبة المضمونة، وخاصة رقم تسجيلها.
- ختم وتوقيع ممثل شركة التأمين.

وتمثل هذه الشهادة قرينة قاطعة لضمان شركة التأمين للمخاطر الخاصة بالتأمين الإلزامي للمدة المحددة بها، وللمركبة المعنية بالمواصفات التي ذكرت.

4-أنواع التغطيات التأمينية على السيارات: تختلف وثائق التأمين على السيارات من حيث مدى تغطيتها لضرار والخسائر التي تلحق بالسيارة، ويمكن حصر أنواع وثائق التأمين على السيارات فيما يلي:

-وثيقة التأمين الإلزامي: ويشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمالا يتطلب المساءلة القانونية للسائق " المؤمن له" وذلك بما يسبب من أضرار للغير من إصابات جسدية أو أضرار مادية، ويفرض هذا النوع في الجزائر إلزاميا بموجب القانون ويعمل به بموجب نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات حيث يلزم كل صاحب مركبة بإجراء التأمين عند قيامه بترخيص المركبة كما وأن أسعار وحدود المسؤوليات محددة بموجب التعليمات الصادرة وفقا للنظام، وقد تم إعطاء المؤمن له الحق باختيار شركة التأمين التي يرغب بالتعاقد معها. ويتضمن الأخطار التالية:

- ✓ **التأمين على هيكل السيارة:** وتضمن الخسارة التي تلحق بالسيارة والناجمة عن تصادمها بجسم ثابت أو متحرك، فيضان، سقوط أشجار، ...الخ.
- ✓ **ضمان خسارة الاصطدام:** في حالة حدوث اصطدام مع سيارة أخرى، أو مع أحد الراجلين، أو مع حيوان أليف يمتلكه شخص معروف، يتعهد المؤمن بتعويض الأضرار في حدود المبالغ المضمونة.

-وثيقة التأمين التكميلي يغطي التأمين التكميلي ما يغطيه التأمين الإلزامي (ضد الغير) بالإضافة إلى الحماية لهيكل السيارة المسببة في الحادث والتي لا يشملها التأمين الإلزامي، وكذلك ركاب السيارة المتسببة في الحادث ولكن باستثناء سائق السيارة وغالبا ما يكون هذا النوع من التأمين اختياريا وأسعاره تحدد من قبل شركات التأمين طبقا لشروط المنافسة فيما بينها حيث تتعهد شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن الضرر أو الخسارة التي تصيب السيارة وملحقاتها وقطع غيارها المشمولة وركابها وذلك حسب جدول مسؤولية الشركة عن الأضرار التي تلحق بالغير. وتتضمن الأخطار التالية:

- ✓ **ضمان السرقة والحريق**: ويغطي خطر سرقة السيارات أو الخسائر التي فيها السارق (إذا وجدت السيارة)، أما عن الحريق فيضمن الخسائر التي قد تلحق بالسيارة والمترتبة عنة الحريق، انفجار، اشتغال.
- ✓ **ضمان انكسار الزجاج:** ويتم تعويض الخسائر التي قد تلحق بواقية الريح الزجاج الخلفي أو الجانبي للسيارة المؤمن عليها أثناء تنقلاتها أو عند توقفها.
- ✓ **ضمان الدفع والحلول:** يحل المؤمن مكان المؤمن له رجوع على المسؤول في الضرر، ويكون ذلك بالمصالحة، أو عن طريق القضاء، من جهة أخرى فهو يحمي المؤمن له أمام المحاكم (المدنية أو الجنائية)، ويتحمل النفقات القضائية حسب المبالغ المتفق عليها في العقد، في حين تبقى الغرامات على عاتق المؤمن له.

-التأمين الشامل: يجمع هذا النوع من التأمين نوعي التأمين الإلزامي والتكميلي بالإضافة إلى تغطية سائق المركبة المتسببة في الحادث وتخضع وثيقة التأمين الإلزامي فيه إلى شروط وأحكام نظام التأمين الإلزامي وفقا للنظام والأسعار المقررة بموجبه. ووثيقة التأمين التكميلي تخضع إلى شروط وثيقة التأمين الصادرة عن الشركة وبالأسعار التي تقرره وتحتوي على جميع الضمانات، فإلى جانب

المسؤولية المدنية نجد السرقة، الحريق، انكسار الزجاج، التأمين على هيكل السيارة، .... الخ وبذلك هو عقد تأمين السيارة الأكثر شمولية وفي نفس الوقت الأكثر كلفة.

ثالثا-أهم نماذج قياس جودة الخدمات (من منظور الزبون):

من الطرق الشائعة لقياس جودة الخدمات في إطار هذا المدخل ما يلي[3]:

1-مقياس عدد الشكاوى :تمثل عدد الشكاوى التي يتقدم بها الزبائن خلال فترة زمنية معينة مقياسا هاما يعبر على أن الخدمات المقدمة دون المستوى أو ما يقدم لهم من خدمات لا يتناسب مع إدراكهم لها والمستوى الذي يحبون الوصول إليه وهذا المقياس يمكن المنظمات الخدمية من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنبها حدوث المشاكل وتحسين مستوى جودة ما تقدمه من خدمات لزبائنها.

5- **مقياس الرضا :**وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس اتجاهات الزبائن نحو جودة الخدمات المقدمة، وخاصة بعد حصولهم على هذه الخدمات عن طريق توجيه الأسئلة التي تكشف لمنظمات الخدمة طبيعة شعور الزبائن نحو الخدمة المقدمة لهم وجوانب القوة والضعف فيها، يمكن هذه المنظمات من تبني إستراتيجية للجودة تتلاءم مع احتياجات الزبائن، وتحقق لهم الرضا نحو ما يقدم لهم من خدمات.

6- **قياس الأداء الفعلي** استمرارا للجهود المبذولة عالميا للتوصل إلى نموذج علمي وعملي لقياس جودة الخدمة ويتمتع بدرجة عالية من الثقة والمصداقية وإمكانية التطبيق، فقد توصل كل من **(Gronin and taylor)** إلى هذا المقياس الذي يركز على الأداء الفعلي للخدمة المقدمة باعتبار أن جودة هذه الخدمة يمكن الحكم عليها مباشرة من خلال اتجاهات الزبائن، وأنه يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية: **جودة الخدمة = الأداء الفعلي**

ولم يختلف هذا الأسلوب عن مقياس الفجوات في الأبعاد المستخدمة فقياس مظاهر جودة الخدمة الخاصة بالجوانب الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة, والأمان , واللباقة , كما يرى أصحاب هذا المقياس فإنه يتميز عن سابقه بالبساطة وسهولة الاستخدام، وكذلك بزيادة درجة مصداقيته وواقعيته إلا أنه يعجز عن مساعدة الإدارة على الكشف عن مجالات القوة والضعف في الخدمة المقدمة والتي تتعلق بجوانب متعددة، وليست فقط إدراكات الزبون من الخدمة . وهكذا وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها النموذج في تقييم جودة الخدمة، إلا أنه لايقلل من أهمية وملاءمة نموذج (***SERVPERF***) في هذا الصدد، بل أن مقياس الأداء الفعلي ربما يتفوق على مقياس الفجوات .(***SERVQUAL***)من حيث الدلالات العملية الناتجة عن عمليات القياس والتقييم.[4]

4-مقياس القيمة : تقوم الفكرة الأساسية لهذا المقياس على أن القيمة التي تقدمها منظمة الخدمة للزبائن تعتمد على المنفعة الخاصة بالخدمات المدركة من جانب الزبون والتكلفة للحصول على هذه الخدمات, فالعلاقة بعد المنفعة والسعر هي التي تحدد القيمة، فكلما زادت مستويات المنفعة الخاصة بالخدمات المدركة كلما زادت القيمة المقدمة للزبائن وكلما زاد إقباله مع لى طلب هذه الخدمات، والعكس صحيح وبالتالي فإنه من واجب منظمة الخدمة اتخاذ الخطوات الكفيلة من أجل زيادة المنفعة المدركة لخدماتها بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الحصول على الخدمة، ولاشك أن وجود مثل هذا المقياس سوف يدفع منظمات الخدمة إلى تركيز جهودها نحو تقدم خدمة متميزة للزبائن بأقل تكلفة ممكنة.

ان أدوات وتقنيات القياس هي التي بإمكانها التعامل مع الكم الهائل من البيانات المتدفقة من مواقع العمل، لذلك لابد من التعامل معها في معظم الحالات رقميا لتحديد حجم النتائج الخاصة بالحالة موضوع الدراسة .لذلك يقال:" **عندما يمكن قياس ما تتحدث عنه والتعبير عنه رقميا فأنك تعلم ما تريد ".**

أما الأساليب والطرق الإحصائية اللازمة لقياس الجودة فنجد:

1- أدوات التنظيم:
1. تحليل باريتو أو طريقة.***abc***
2. مخططات التبعثر.
3. مخططات التدفق.

2- أدوات الفحص:
4. خرائط المخاطرة (شجرة الأخطاء).

5. خرائط السمكة (هيكل السمكة).
6. مخطط تاكوشي.
7. المدرج التكراري.

3- أدوات التخطيط والمراجعة:

8. قوائم مراجعة طريقة توزيع الإنتاج.
9. قوائم مراجعة تحديد موقع المعيب.

رابعا- سلوك الرضا والطرق الإحصائية والكمية لقياسه.

إن جوهر عمل المنظمة هو الزبون فمن دونه لن تكون هناك منظمة أصلا وهذا ما يدفعها إلى أن تجعل معظم عملياتها التشغيلية وبرامجها باتجاه تحقيق رضا الزبون، لذا تطرق أغلب الباحثين إلى هذا المفهوم.(5)

تعرف المنظمة الدولية للتقييسiso رضا العميل على انه: "وجهة نظر حول درجة إشباع رغباته بالنسبة لتوقعاته لمختلف السلع والخدمات المستحوذة "(**Henri Mitonneau, 2000**).

يرى **Kotler** بأن الرضا:" هو شعور شخص بالبهجة أو بخيبة الأمل نتيجة مقارنة أداء المنتج مع توقعات الزبون"

يمكننا القول أن الرضا هو دالة للفرق بين الأداء والتوقعات وبالتالي هناك ثلاثة مستويات يمكن أن تتحقق وهي :

الأداء < التوقعات: المستهلك غير راض.

الأداء = التوقعات: المستهلك يكون راض.

الأداء > التوقعات: المستهلك يكون راض وسعيد للغاية.

لقد أجمع الباحثون على أن سلوك تكرار الشراء من أهم سلوكيات ما بعد الشراء المترتبة على الرضا، فلقد أكدت نتائج دراسة(**Woodside et. Al،1989**) على وجود علاقة ارتباط بين الرضا عن الخدمة المقدمة والعودة للشراء مرة أخرى،كما توصل (**Cronin& Taylor, 1992**) إلى أن تأثير الرضا على تكرار الشراء يعد أقوى من تأثير جودة الخدمة على تكرار الشراء.

إن سلوك ما بعد الشراء المترتب على حدوث الرضا يتجلى في المواقف التالية:

- ✓ سلوك التحدث بكلام ايجابي: وهو الذي يحدث بين شخصين أو أكثر وقد يكون اتصالا شخصيا رسميا أو غير رسمي. (6)
- ✓ سلوك تكرار عملية الشراء: يرى البعض أن مكرري الشراء هم من يستمرون في شراء نفس الماركة بالرغم من عدم وجود ارتباط عاطفي بينهم وبينها.
- ✓ سلوك الولاء:وهو يتميز بأنه التزام عميق بتكرار الشراء أو إعادة التعامل على الدوام مع المنتج المفضل في المستقبل.

-خطوات قياس رضا العملاء (الدراسة الكمية): تتمثل هذه الخطوات في المراحل التالية:

1- تحديد الأهداف.
2- اختيار العينة.
3- تحديد طرق الاستقصاء.
4- إعداد استبيان.
5- تجميع البيانات.
6- تحليل النتائج وعرضها.

IV- الإطار التطبيقي للدراسة:

1-نشأة ومكانة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT**:**

أثناء احتكار الدولة لنشاط التأمين لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمين الشاملCAAT ،وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 82-85، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة ا الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR** هذه الأخيرة كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظر الأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، تم إنشاء الشركة محل الدراسة، ونظرا لتخصصها في بادئ الأمر في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي أطلق عليها اسم الشركة الجزائرية لتأمينات النقل .(7)

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف الجزائر تقرر تحويل الشركة من شركة عمومية إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم وذلك في سنة 1989 ، وبهذا قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 رفع التخصص وتجسيد مبدأ الانفتاح على الأسواق، ودخول المنافسة بتوسيع المحفظة الإنتاجية للشركة حيث لم تعد تقتصر فقط على تأمينات النقل بل امتدت لتشمل:

-تأمينات السيارات؛

-تأمينات الأخطار الصناعية؛

-تأمينات الأشخاص.

ولهذا قام المسؤولون على الشركة بتغيير اسمها حيث أصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات **La compagnie algérienne des assurances** أو التسمية التجارية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ***CAAT*** ، وبصدور الأمر رقم 95-07 قم المنظم لقطاع التأمينات للتأمينات بالجزائر، ألغي احتكار الدولة لعمليات التأمين وفتحت السوق الجزائرية للتأمينات أمام المتعاملين الخواص سواء كانوا أجانب أو محليين.

وفي ظل هذه الأوضاع لجأت الشركة إلى تعديل هياكلها الإدارية والتجارية وتنظيم عملياتها، والمتتبع لنشاطاتها يجد أنه في سنة 1985 كانت تضم 10 وكالات ترتكز معظمها في المدن الكبرى، وتوسعت شيئا فشيئا لتشمل 07 فروع جهوية و أكثر من 140 وكالة موزعة على مختلف الولايات الوطنية.

لقد عرفت الحظيرة ارتفاعا كبيرا في عدد السيارات سواء على المستوى الوطني أو المستوى الولائي،وهذا ما نتج عنه وجود منافسة كبيرة بين مختلف وكالات التأمين على استقطاب أكبر عدد من الزبائن في مجال تأمين السيارات وهذا من خلال تقديم عدة عروض وميزات قد تساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة تؤثر بها على الزبون. فقد بلغ عدد السيارات في الحظيرة الولائية لسعيدة في سنة 2016 عدد قدره 108132 مركبة بكل أصنافها وكان تصنيفها في الجدول الآتي:

جدول رقم (01):عدد سيارات حظيرة ولاية سعيدة

نوع السيارة	العدد
جرارات فلاحية	**3820**
شاحنات	**38982**
سيارات ذات وزن خفيف	**65330**

المصدر:من إعداد الباحثان باستخدام وثائق مكتب حركة السيارات لولاية سعيدة.

2-مجتمع وعينة الدراسة:

بما أن الهدف من الاستقصاء هو قياس تأثير محددات جودة خدمات وكالة التأمين على رضا العملاء، فقد استهدفت دراستنا عملاء وكالة التأمين للشركة الجزائرية للتأمين الشامل مالكين سيارات محل الدراسة.يتمثل مجتمع هده الدراسة في الزبائن وكالة التأمين الشركة الجزائرية للتأمين الشامل لولاية سعيدة، ونظرا لكون الزبائن أفراد وشركات فقد اقتصرت الدراسة عن الأفراد مالكين سيارات فقط.حيث تم توزيع استبيان صمم لأغرض هذه الدراسة على عينة من الزبائن، وهذا نظرا لضخامة حجم مجتمع المدروس.كما تم الاعتماد على طريقة توزيع الاستمارة بالمقابلة، وارتأينا استخدام هذه الطريقة لتكون إجابات المبحوثين أكثر مصداقية، كذلك لمساعدة المبحوث في الإجابة

على مختلف محاور الاستبيان إن تطلب ذلك. سنتطرق لاحقا إلى وصف عينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الديمغرافية.

✓ **عينة الدراسة:**

قام الباحثان باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع 85 استبانة على عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه حيث تم الحصول على 82 استبانة، وقد تم استبعاد استبيانين لعدم جدية الإجابة من قبل المبحوثين، ليصبح عدد الاستبيانات النهائية 80 استبانة صالحة للتفريغ والتحليل.

3-أدوات البحث والدراسة الميدانية:

-الاستمارة:

تم إعداد استبانه حول قياس تـأثير محددات جودة خدمات التأمين**للشركة الجزائرية للتأمين الشامل** لولاية سعيدة على رضا عملائه حسب فقرات نموذج ***SERVPERF*** المتعلقة بجودة الخدمة المدركة، تغطي خمسة محددات أساسية للجودة العناصر (الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) ولقد تم إضافة بعد سادس في هذه الدراسة وهو بعد "جودة خدمة التأمين" ليتناسب مع طبيعة عمل وكالات التأمين حيث أصبح عدد فقرات النموذج 25 فقرة.

وتتكون استبانه الدراسة التي تعالج دور محددات جودة الخدمات من ثلاثة أجزاء، وهي كالتالي:

الجزء الأول:ويتعلق هذا الجزء ببيانات العينة الديمغرافية كـالعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والدخل الشهري بالدينار، ونوع وثيقة التأمين،والسنة الأولى في استعمال السير.

الجزء الثاني: ويعبر عن المتغيرات المستقلة:يقوم على تحديد إدراكات الزبائن لمستوى الأداء الفعلي للخدمة المقدمة، وذلك من خلال خمسة وعشرين عبارة تعكس المؤشرات الستة الرئيسية لتقييم جودة الخدمة التأمينية، والمتمثلة في: الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والضمان، والتعاطف وخدمة التأمين وقد وزعت هذه العبارات كالتالي:

- تشير العبارات من 1 إلى 4 إلى جانب الملموسية (TA) لخدمة وكالة **CAAT**(لولاية سعيدة)، نذكر منها: التجهيزات والمباني ذات مظهر جميل ومميز TA1،مظهر موظفي الشركة لائق TA2،اهتمام الشركة بالنظافة والإضاءة والتكييفTA3، تستخدم الشركة معدات وأجهزة تكنولوجية حديثة ومناسبة TA4.
- تعبر كل من العبارات 5الى 8 عن جانب الاعتمادية(RL)، والذي يبرز في عدة جوانب من أهمها: الالتزام بمواعيد العملRL_1،الحرص على عدم حدوث أخطاء في تقديم الخدمة RL_2 ،تنجز الشركة الخدمات بطريقة صحيحة من المرة الأولىRL_3 ،تقدم لك شركة التأمين النصائح في اختيار وثيقة التأمينRL_4.
- تعبر كل من العبارات 9الى 12 عن جانب الاستجابة(RN)، والذي يبرز في عدة جوانب من أهمها:يسعى موظفو الشركة لمساعدتك في حل المشاكل التي تواجهك في تقديم الخدمة RN1،يتوفر في الشركة لوحات إرشادية عند تقديم الخدمات بهدف تسريع الخدمة RN2 ،من السهل الاتصال بالوكالة قصد الاستشاراتRN3 ،يتوفر عدد كافٍ من الموظفين الذين يقدمون الخدمة للعملاء RN4.
- تعبر كل من العبارات 13الى 16 عن جانب الأمان (ASS)، والذي يبرز في عدة جوانب من أهمها: تشعر بالاطمئنان في التعامل مع الشركة ASS_1 ،تعامل الوكالة المعلومات خاصة بالعملاء بسرية تامة ASS_2 ، يمتلك موظفو الشركة الكفاءة العالية و معلومات كافية في تقديم الخدمة ASS_3،تقدم الشركة خدمات خالية من المخاطرASS_4.
- تعبر كل من العبارات 17الى 19 عن جانب التعاطف (EM)، والذي يبرز عدة جوانب من أهمها: إن ساعات عمل الوكالة ملائمة لجميع فئات العملاء EM_1، حسن معاملة الزبون واحترامه EM_2، يقدم الموظفون الخدمة للعملاء حسب أولوية و دون مفاضلةEM_3 .

** تعبر كل من العبارات 20الى 25 عن جانب خدمة التأمين(QAS)، والذي يبرز في جوانب متعلقة وخاصة بخدمات التأمينية للسيارات من أهمها:سعر وثيقة التأمين قياسا إلى المنافسين معتدلاً QAS_1 ،تسهل الشركة دفع أقساط التأمين QAS_2، إبلاغ العميل بنهاية صلاحية وثيقة التأمين QAS_3،في حالة حادث التعويض يغطي الأضرار

وفق تطلعاتك QAS_4،في حالة حادث مع عميل شركة أخرى يكون وقت التعويض قصيرQAS_5،معاملة خبير حوادث السيرQAS_6.

الجزء الثالث ويعبر عن المتغير المتابع:ويتعلق هذا الجزء، بتحديد درجة رضا زبائن عملاء وكالة التأمين (لولاية سعيدة)، عن الجودة الكلية للخدمة التأمينية المقدمة إليهم. هذا من منطلق رضا الزبون عن مستوى الجودة في الخدمة المقدمة له من خلال السلوكات الناجمة عن الرضا (درجة رضاك عن جودة تقديم الخدمة**SAT**): درجة الولاء (نية عدم اقتناء خدمات تأمينية من وكالات المنافسين)**SAT_1** ، نية تكرار اقتناء خدمة شركة التأمين **SAT_2**،درجة الميل أو عدم الميل إلى نصح المشترين المرتقبين باقتناء وثيقة التأمين من هذه الوكالة **SAT_3**.

وقد تم قياس متغيرات كل من الجزء الثاني والثالث باستخدام مقياس **"ليكرت"** الخماسي لقياس الاستبيان حسب الجدول بغية معرفة أراء واتجاهات العملاء، واعتمدنا على مستوى الدلالة أو الأهمية (0.05) لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (02): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

وتبعا لدرجة تقييم الزبائن سوف نحدد درجة اهتمام وكالات التأمين لكل محدد من محددات الجودة المدركة من طرف العملاء،فإذا كانت اتجاهات الزبائن نحو محدد معين تقع ضمن مجال التقييم جيد هذا يعني أن الوكالة تبدي اهتماما به وإذا كانت الاتجاهات تقع ضمن مجال تقييم متوسط وهذا يعني أن الوكالة تبدي اهتماما متوسطا ...الخ.

4-ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

-طريقة التجزئة النصفية:حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزئين من الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية ثم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان – براون

جدول رقم (03) :طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحددات	الجودة الفعلية
معامل سبيرمان – براون	0.74

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (***SPSS.V.20***).

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل الارتباط بيرسون-براون مرتفعة ودالة إحصائيا .
وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع،وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيته التحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

-معامل ألفا كرونباخ: إن معامل الارتباط ألفا من بين الطرق المستخدمة لتقييم الثقة والثبات في القياس وتتسم بدرجة عالية من الدقة من حيث قدرتها على قياس درجة التوافق أو الاتساق فيما بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم.
إن معامل ألفا يشير إلى مدى تمثيل العبارات التي يتضمنها المقياس المستخدم للموضوع محل القياس.
إن معامل الارتباط المنخفض يشير إلى أن أداء العبارات المستخدمة في القياس يعتبر ضعيف من حيث قدرته على قياس الخاصية موضوع البحث أو العكس صحيح.

جدول رقم (04) :يوضح معامل الاتساق الداخلي لألفا كرونباخ:

المحددات		معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات
	الملموسية	0.90	0.94
	الاعتمادية	0.75	0.86
	الاستجابة	0.69	0.83
	الأمان	0.71	0.84
	التعاطف	0.83	0.91
	خدمة التأمين	0.66	0.81
	جميع الفقرات	0.80	0.89

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (***SPSS.V.20***).

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وتتراوح بين (0.66، 0.90) لكل محدد من محددات جودة خدمات التأمين، وكانت قيمةمعاملألفالجميعالفقرات0.80 وكذلك قيمة معامل الثبات**كانت مرتفعة وتتراوح بين (0.81، 0.94).

****معامل الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ**

5-تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

-الوصف الإحصائي لبيانات عينة الدراسة: لغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد العينة الدراسة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، وهي :العمر،المستوى العلمي،الوظيفة الدخل، نوع وثيقة التأمين،السنة الأولى في استعمال السير.

جدول رقم (05): الوصف الإحصائي لبيانات عينة الدراسة.

المتغيرات البيانية		أهم النسب
السن :	**[30- 50]**	**%62**
المستوى التعليمي	**يفوق الثالثة ثانوي**	**%68**
الدخل الشهري:	**أكثر من 30.000 دج**	**%94**
الوظيفة:	**موظفون في القطاع العام**	**%51.8**
نوع وثيقة التأمين:	**بوليصة التأمين (الضمان الشامل).**	**%58.2**
السنة الأولى في استعمال السير	**سيارات جديدة من سنة2014[-2016].**	**%64**

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (***SPSS.V.20***).

إن معظم أفراد العينة هم من الفئة العمرية [30- 50]سنة ،و 68 % ذات مستوى تعليمي يفوق مستوى الثالثة ثانوي، ويعطي هذا ثقة بالنتائج التي توصلت لها الدراسة.يتضح أيضا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة % 51.8 من أفراد

العينة موظفون في القطاع الحكومي (أما البقية فتمثل العاملين في القطاع الخاص أو البطالين والطلبة.....الخ). أن غالبية أفراد العينة يتقاضون راتب أكثر من 30.000 دج بنسبة% 94 (وبنسبة % 76.9 يتقاضون دخل شهري من 30.000إلى 60.000 دج
وتمثل متوسط الدخول الشهرية السائدة في الولاية). بلغت النسبة المئوية لبوليصة التأمين (المسؤولية الاجتماعية (% 41.8والنسبة المئوية لبوليصة التأمين (الضمان الشامل).% 58.2 .ووجدنا أن غالبية أفراد العينة يملكون سيارات جديدة من سنة **2014[-2016].** وبنسبة 64%.

ـ تحليل البيانات المتعلقة بتقييم الزبائن لمؤشرات جودة خدمات التأمين الشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

جدول رقم (06):البيانات المتعلقة بتقييم الزبائن لمؤشرات جودة خدمات التأمين الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

المؤشر	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الدرجة1		الدرجة 2		الدرجة3		الدرجة4		الدرجة 5			
	%	F i	%	F i	%	F i	%	F i	%	F i		
1-مؤشر الملموسية												
المجموع	2 ,5	1 0,5	4 2.	1 7.5	13. 37	5 5.6	6 4.6	2 68.4	1 5,2	6 3,5	3 86.	0.94
2-مؤشر الاعتمادية												
المجموع	4 ,05	2 1	1 ,57	8 1,2	34. 55	1 47.8	3 1.5	1 31.04	1 ,452	5 5.9	3 22,	1,00
3-مؤشر الاستجابة												
المجموع	3 ,62	1 5,2	1 4,3	5 9,75	20. 3	8 4.55	4 5.1	1 88.24	1 5,9	6 6,2	3 ,37	1,025
4-مؤشر الأمان												
المجموع	4 ,35	1 8	1 3,2	5 5	39, 8	1 66	2 8,4	1 18,5	1 4,0	5 8,5	3 ,35	1,005
5-مؤشر التعاطف												
المجموع	3 ,87	1 6	9 2.	3 9.3	2 5,1	1 03	4 1,8	1 73.33	2 ,10	8 3	3 9.	1,016
6-مؤشر خدمة التأمين												
المجموع	8 ,42	3 5,00	1 0.7	7 7,83	22. 86	9 4.43	3 ,46	1 51.42	2 0.68	8 6.4	3 8.	1,09
جودة خدمة التأمين												
المجموع	4 36.	1 9.28	1 1.51	4 9.29	25. 99	1 08.8	4 1.29	1 71.78	1 6.57	6 4.20	3 58.	1.03

سنقوم فيما يلي بتحليل إجابة أفراد عينة الدراسة حول عبارات النموذج المستخدم (نموذج الأداء الفعلي)، حسب كل مؤشر من المؤشرات الستة التي يعتمد عليها الزبائن في تقييمهم لجود الخدمة المقدمة إليهم (أنظر الجدول أسفله).
أغلبية أفراد العينة المستقصاة يقيمون جودة الخدمة المقدمة إليهم فعليا بأنها تلبي حاجاتهم وفق تطلعاتهم بالنسبة للمؤشرات (الملموسية، التعاطف، خدمة التامين) أما باقي المؤشرات (الاعتمادية، الاستجابة، الأمان) فكان تقييمهم متوسطا لذا وجب على الوكالة أن تبدي اهتماما بهذه المحددات.

- تحليل البيانات المتعلقة برضا الزبائن عن الجودة الكلية لخدمات التأمينية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

يوضح الجدول أسفله، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب مدى موافقة أفراد عينة الدراسة، على الرضا عن جودة خدمة التأمين في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

جدول رقم (07): البيانات المتعلقة برضا الزبائن عن الجودة الكلية لخدمات التأمينية الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

رقم العبارة	غير راضي تماما		غير راضي		محايد		راضي		راضي تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الدرجة1		الدرجة 2		الدرجة3		الدرجة4		الدرجة 5			
	Fi	%	Fi	%	Fi	%	Fi	%	Fi	%		
مؤشر الرضا الكلي												
SAT1	12	2.9	37.44	9.2	128	30.8	208.8	50.2	78	18.8	73.	1.12
SAT2	25	6	45.76	11.3	142	34.1	201.8	48.5	48	11.5	653.	1.07
SAT3	16	3.8	12.48	3.6	174	41.8	205.2	49.32	49	11.7	553.	0.98
المجموع	17,7	4,2	31.86	7.66	103.6	24.8	205.3	49.32	58,3	14,0	3.63	1.05

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (**SPSS.V.20**).

الملاحظة من الجدول أعلاه، أنّ اتجاهات أفراد العيّنة نحو كل فقرات الرضا كانت ضمن الموافقة قريبة من الجيد وهذا ما يدّل ، على أنّ غالبية أفراد عيّنة الدراسة يقيّمون جودة الخدمة المقدّمة إليهم فعليا قريبة من الجيد في جميع الفقرات (درجة الولاء، نية تكرار اقتناء الخدمة، نصح الآخرين) و فيما يتعلق بالمعدل العام للمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكافة الفقرات التي تحدد تقييم الزبائن لجودة الخدمة المقدمة إليهم حسب جميع المؤشرات ، فيتبين من الجدول أعلاه و أن (14%) من إجابات العملاء موافقين بشدة على الخدمات التي تقدمها وكالة التأمين.

-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة خدمات وكالة التأمين (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، ا لأمان، والتعاطف،) وخدمة التأمين ومستويات رضا العملاء.

جدول رقم (09): العلاقة بين محددات جودة خدمات وكالة التأمين ومستويات رضا العملاء.

الفرضيات الفرعية	قيمة T	قيمة R
H_{0_1}	15.95	0.91
H_{0_2}	9.52	0.82
H_{0_3}	15.08	0.95
H_{0_4}	24.8	0.87
H_{0_5}	14.44	0.8
H_{0_6}	20.72	0.95

يدل معامل بيرسون إلى وجود علاقة موجبة وقوية.

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (**SPSS.V.20**).

إن قيمة **T** المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية المساوية ل **1.96** لكل محدد من محددات الجودة.

يمكن تبيان العلاقة بين أبعاد الجودة والرضا الكلي عن جودة الخدمات المقدمة من الشركة الجزائرية للتأمين الشامل لولاية سعيدة وهذا لتبيان المؤشرات التي لها تأثير أكبر على رضا العملاء حيث مثلت أبعاد الجودة المتغير المستقبل(السؤال الثاني)أما رضا كلي للعملاء مثل المتغير التابع(السؤال الثالث) وتحصلنا على النموذج التالي باستخدام الانحدار المتعدد:

SAT =0.99TAPER +0.19RLPER + 0.678RNPER+0.092ASSPER + 0.188EMPER + 0.125QASPE
(SE) (0.046) (0.052) (0.048) (0.049) (0.049) (0.046)
T (2.17) (0.359) (14.19) (1.87) (3.87) (2.73)
R = 0.92
R^2 = 0.84
F^c = 75.91

حيث أن:
SAT_ :رضا كلي عن جودة الخدمات المقدمة من الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.
TAPER _مؤشر الملموسية.
RLPER _ :الاعتمادية.مؤشر
RNPER _ :استجابة.مؤشر
ASSPER _ :الأمان.مؤشر
EMPER _ :التعاطف.مؤشر
QASPER .:خدمة التأمين مؤشر

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلوكات الناجمة عن رضا العملاء بعد اقتناء خدمة شركة التأمين الشركة الجزائرية للتأمين الشامل والجودة الكلية لهده الخدمات.

جدول رقم (10):العلاقة بين سلوكات الناجمة عن رضا عملاء بعد اقتناء خدمة شركة التأمين والجودة الكلية لهده الخدمات.

الفرضيات الفرعية	قيمة T	قيمة R
$H_0{}_1$	64.84	0.95
$H_0{}_2$	44.73	0.91
$H_0{}_3$	32.83	0.85

وجود علاقة موجبة وقوية بين الرضا الكلي والسلوكات المترتبة عنه.

قيمة **T** المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية المساوية ل **1.96** لكل سلوك من سلوكيات الرضا.

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (**SPSS.V.20**).

باستخدام الانحدار المتعدد لتبيان العلاقة بين رضا العملاء عن جودة خدمات وكالات التأمين وبين سلوك ما بعد الرضا والمتمثل في نية تكرار اقتناء الخدمة ودرجة ميل أو عدم ميل إلى نصح المشتريين الآخرينودرجة الولاء لاقتناء وثيقة التأمين وتحصلنا على النموذج التالي:

SAT=0.303SAT1+0.320SAT2+0.343SAT3
(SE) (0.006) (0.0.06) (0.0.07)
t47.13 55.00 52.57
R = 997 R^2 = 994
F^c = 22310.60

حيث أن:
SATالرضا الكلي.

SAT1درجة الولاء.
SAT2نية تكرار اقتناء الخدمة.
SAT3 درجة ميل أو عدم الميل إلى نصح المشتريين الآخرين باقتناء وثيقة التأمين.

تبين باستعمال اختبار فيشر أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية المساوية ل 2.21 لجميع السلوكات بصفة متجمعة ورضا العملاء عن جودة خدمات التأمينية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين رضا العملاء والسلوكات المترتبة عنه.

V- النتائج والتوصيات:

بالاعتماد على نموذج (جودة الأداء الفعلي***servperf*** أفضت المعالجة الإحصائية للبيانات عن طريق برنامج***SPSS*** إلى ما يلي:

- ❖ يقيم أفراد عينة الدراسة مؤشرات جودة الخدمات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل والمتمثلة في الملموسية، التعاطف، وخدمة التأمين تقيما قريبا من الجيد إذ يوافق تطلعاتهم في حين كان تقييمهم لمؤشر الاعتمادية، الاستجابة والأمان تقييما متوسطا.
- ❖ عدم وجود فروق في إجابات العملاء تعزى للبيانات" العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، السنة الأولى في استعمال السير"، بينما يوجد فروق تعزى لمتغير وثيقة التأمين.
- ❖ اتضح تبعا لآراء أفراد العينة المدروسة، أن هناك علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة خدمات وكالة التأمين الممثلة (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة الأمان والتعاطف، خدمة التأمين) ومستويات رضا العملاء لوكالة **-CAAT-** لولاية سعيدة.
- ❖ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلوكات الناجمة عن رضا العملاء بعد اقتناء خدمات التأمين للشركة الجزائرية للتأمين الشامل والمتمثلة في (نية تكرار اقتناء الخدمة، درجة الولاء، نصح المشتريين الآخرين) والجودة الكلية لهده الخدمات.

وفي الأخير يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات ولاتي تتمثل في:

1- الاهتمام بمحددات جودة الخدمات لتحقيق رضا العملاء، وإمكانية اعتماد نموذج الأداء الفعلي.

2- منح العميل إمكانية التعبير عن أرائه بالاعتماد على علبة الاقتراحات ودفتر الشكاوى بالإضافة الى اختيار عينة يتم دوريا البحث من خلالها على الخدمات المقترحة وتقييم جودة ما يقدم من خدمات تأمينية.

3- قيام الإدارة بتعيين موظفين على درجة عالية من الكفاءة والمعرفة بإجراءات الحصول على الخدمات المطلوبة من قبل العملاء وذلك من أجل إعلام العميل عن كيفية الحصول على الخدمة المطلوبة وخاصة الكوادر الموجودة على الخطوط الأمامية من خلال إشراكهم بدورات تدريبية متخصصة.

4- إعطاء الأهمية في إنشاء فروع في مناطق جديدة.

5- اعتبار التعويض من قبل إدارة شركات التأمين وموظفيها حقاً أصيلا وطبيعياً للمؤمن لهم في حال حصول الحادث، واعتبار التعويض مقياساً لمصداقيتهم للوفاء بالتزاماتهم وعلى الشركة اعتبار ذلك فرصة تسويقية مواتية ينبغي استغلالها أفضل استغلالها.

6- ضرورة منح تسهيلات ائتمانية في دفع أقساط التأمين على فترات مريحة لعملاء شركة التأمين.

7- القيام بتطوير منتجات جديدة من خلال التأمين التكافلي والاستفادة من تجارب المنظمات الرائدة.

المراجع العربية والأجنبية:

1) نادية أمين محمد علي،استراتيجيات مستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثائق التأمين،الملتقى العربي الثاني، قطر2003.
2) عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر1998 .
3) د.قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات، الشروق، عمان،2006م.
4) Michael K. Brady J. Joseph Cronin, Richard R. Brand،"Performance-only measurement of service quality: areplication and extension،" Journal of Business Research 55 ,17– 31 p 17, 2002.Henri Mitonneau ,"Iso 9000 Version 2000" ,3 édition, édition Dunod, Paris, 2006 .
5) د.الطائي يوسف سليمان،إدارة العلاقات مع الزبون، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2009.
6) د.كاسر نصر منصور، سلوك المستهلك، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2006.
7) Djafri, La compagnie algérienne des assurances, revue algérienne des assurances, UAR, Alger, 1997, p.18.
8) -تقرير سنوي 2016CAAT
9) -نشرة إخبارية تصدرها الشركة الوطنية للتأمينات– أوت 2015.

تقدير اثر الطلب الفعال على الاقتصاد الجزائري (2015-1970)

د. سي محمد كمال

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -
Simohammed_k@yahoo.fr

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة اختبار اثر الطلب الفعال على النمو الاقتصادي والتضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مقارنة بالميل الحدي للاستثمار، ولهذا تم الاستعانة بنموذج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ((ARDL خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى2015. توصلت النتائج إلى وجود اثر معنوي وموجب للطلب الفعال على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الطلب الفعال، التضخم، النمو الاقتصادي، ARDL.

Astract:

The goal of this study is to investigate the impact of effective demand on economic growth and inflation in Algeria through an empirical analysis using an ARDL model upon annually data for the period 1975-2015. Empirical findings show that the effective demand is statistically significant and positive influence on economic growth in the long run .

Keywords: effective demand, economic growth, inflation, ARDL.

مقدمة:

مجموع الطلب على سلع الاستهلاك (سواء الاستهلاك الأسر أو الاستهلاك الحكومي) والطلب على الاستثمار(الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص). يعود هذا الفكر إلى الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي اقترحه كحل أمثل للتخلص من الكساد الشهير الذي حل بالاقتصاد العالمي1929 ، حيث كان الميل للادخار يتزايد في حين أنّ الاستهلاك يتناقص مما جعل من السلع تتكدس داخل الأسواق وأصابها الركود والبطالة فقام كينز بقلب المعادلة وقام بتحفيز الاستهلاك والاستثمار معا (الطلب الفعال) من اجل زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم التخلص من الركود\ان وفي النهاية الطلب الفعال ما كان إلاّ ثورة على قانون المنافذ للاقتصادي الكلاسيكي "ساي" والذي افترض أنّ إنتاج أي سلعة يكوّن قوة شرائية لاقتنائها ولن تكون الأسواق بحاجة للتدخل أو خفض الفائدة من اجل تشجيع الإنفاق أو الاستهلاك.

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن هذا التشخيص صالح للدول المتقدمة فقط وانه لا يصلح لدول أخرى خاصة الدول الريعية بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف الصناعة، وانّ كل زيادة في الطلب الفعال سينجم عنها زيادة في التضخم وليس النمو، كما أن ضعف الدخول الأسرية ستقف حجز ضد الطلب الفعال، في حين تذهب أسباب أخرى إلى أن هذه الدول النامية تحتاج للادخار الأكثر من اجل الإقلاع الاقتصادي ومن أبرزهم الاقتصادي الأمريكي Rostsw والذي أصبح الملهم لفكر التطور في الدول النامية، وان توفر الادخار سيكون الحاسم للانتقال من المراحل الأولى إلى المرحلة الخامسة وهي المرحلة المتقدمة وهو أيضا ما ذهب إليه نموذج Harrod في العقود الأخيرة. يمكن للوهلة الأولى وقبل استعراض نموذج هذه الورقة وتشخيص كل ما ذكر بالأرقام يستنتج أن معدلات لادخار وصلت إلى أوجها في السنوات الأخيرة قبل ظهور بوادر الأزمة في 2014، حيث اقتربت من 60% من الناتج المحلي في 2008 و 2009 واقتربت من 50% في السنوات الأخيرة أي أكثر من 100 مليار دولار، ومع ذلك فان التراكم المالي لم يكن كفوء من اجل تحقيق النمو الزاحف حتى لا نقول نمو سريعا، بل كان التراكم يصب في جيوب الأجانب فيزيد من ثرائهم عن طريق التسرب التجاري (الواردات) ويعمق من تخلفنا وارتباطنا بالنفط. لا ينكر أي اقتصادي أن تحقيق النمو السريع والتنمية لا يكون بمعزل عن الرفع من مستوى التعليم والبحث العملي والتطوير، ولا يكون منفكا عن الابتعاد عن الفساد ومزيد من الديمقراطية إلا أن الابتعاد عن محققات الطلب الفعال في الجزائر قامت بتشويه وضعية الاقتصاد وتعميق التخلف ومزيد من الارتباط بالنفط. التشوه و التخلف عن الطلب الفعال تبدو حاسمة لصالح الاستهلاك وحده فالموازنة الاستهلاكية تشكل 66% من الميزانية في حين أن الطلب الاستثماري في الموازنة يمثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي. تحاول هذه الورقة اختبار اثر الطلب الفعال في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 2015 وهل السياسة العامة للاقتصاد الكلي كانت تعمل على تحقيق الطلب الفعال وتسوى شروطه محاولين الإجابة هل الطلب الفعال ساعد في تحقيق النمو آم مضاعفة التضخم أم كليهما؟

سنستعين للإجابة عن هذه الإشكاليات بنموذج قياسي يختبر اثر الطلب الفعال في الأجل القصير والطويل معا من خلال نموذج ARDL الذي باستطاعته تقدير هذا الحجم حتى ولو تكن المتغيرات من نفس درجة التكامل و الذي يجنب نتائج زائفة من خلال استخدام نماذج كلاسيكية كطريقة المربعات الصغرى أو تكامل جوهنسن . كخطة بحث لهذا الموضوع و بعد هذه المقدمة سنتطرق إلى واقع الطلب الفعال في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية اليوم ثم أهم الدراسات النظرية و التجريبية ثم المنهجية العامة، والتي تعنى بنموذج القياسي المستخدم للوصول إلى منهجية، ونتائج الدراسة في الجزء الثالث و الرابع على التوالي لنتناول في الأخير الخلاصة التي نورد فيها أهم نقاط المستخلصة من الدراسة .

الطلب الفعال 1970 إلى 2015

يتكون النشاط الاقتصادي من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي بالإضافة إلى عنصر الاستثمار الذي يتمثل من خلال الإنفاق الاستثماري و فرق المخزون ثم أخيرا قطاع التجارة الخارجية من خلال طرح الصادرات من الواردات(PIB = CG+CG + ABFF + Stocks + Export. – Import) (انظر الشكل الاول).

استنادا إلى الشكل رقم 1 فان إنفاق الأسر يمثل اكبر نسبة مكونة للدخل حيث يمثل متوسط المساهمة خلال فترة الدراسة من 1969 إلى 2015 ما نسبته 49% وهي تقريبا نصف الدخل، ومن ثم تعبر هذه النسبة عن دور الاستهلاك الأسري في تحديد النمو الاقتصادي في الجزائر كما نلاحظ من الشكل أن إنفاق الأسر أصبح لا يتعدى 35بالمائة، وهو ما يعبر عن تأكل القدرة الشرائية في الآونة الأخيرة . يأتي الإنفاق الاستثماري يأتي في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الدخل العام بمتوسط قدره 36%، أما إنفاق الحكومي الاستهلاكي فيمثل نسبة 16%، في حين الميزان التجاري عرف تقلبات كبيرة بين الفائض و العجز التجاري.

يتضح من الجدول الأول الذي يمثل الدالة المكونة للاقتصاد الكلي أن المتوسطات تقترب كثيرا من الوسيط باستثناء الميزان التجاري (NE) الذي يشهد ارتفاع المتوسط أكثر من الوسيط ، وهو دلالة واضحة على حدة التذبذبات في الميزان التجاري، والراجع لتقلبات أسعار النفط التي تهيمن على الصادرات . إضافة إلى حدة التقلبات التي يبررها كل من تقارب أو تباعد المتوسط عن الوسيط يؤكد الانحراف المعياري حقيقة التذبذب والتي تؤكد مدى تعاظمها في الميزان التجاري مقابل متغير الإنفاق الاستثماري و الاستهلاك الأسري والحكومي والتي تساوت تقريبا مع الواحد صحيح مما يجعل من التجارة الخارجية تحت تأثير الصادمات الخارجية خلال فترة الدراسة اكبر مسؤول عن التقلبات العامة في الاقتصاد الجزائري بمقدار 80% .

جاءت نمو المتوسطات لكل من الاستهلاك والاستثمار معدلات تقترب من 10% وهي معدلات مقبولة وجاءت اكبر من معدل نمو التسرب الخارجي الذي نما بمعدلات 3.65 مما يعني أنّ الاقتصاد الداخلي أكثر استقرار وذو نمو زاحف .

حساب الطلب الفعال

حسب الطلب الفعال انطلاقا من مجموع الطلب على سلع الاستهلاك (سواء الاستهلاك الأسر أو الاستهلاك الحكومي) والطلب على الاستثمار (الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص) قسمة الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) فإذا كان الطلب الفعال اكبر من الواحد فهذا معناه أنّ الطلب الفعال محقق وأننا في حالة توسعية أما ماذا كان اقل من الواحد فمعناه أنّ الاقتصاد يعاني من حالة انكماش في حين لو كان الطلب الفعال يساوي الصفر فان ذلك يشير للاستقرار الاقتصادي (شكل رقم 02).

يشير الشكل رقم 02 إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يعرف ثلاث مراحل، المرحلة الأولى والتي تميزت بتحقق الطلب الفعال من خلال سياسة توسعية من السبعينات إلى غاية نهاية الثمانينات ثم فترة أزمة عرفت تقلبات كبيرة ولم يعد فيها للسياسة التوسعية أو الانكماش اثر، أما المرحلة الأخيرة فقد بدأت من نهاية التسعينات إلى غاية اليوم والتي عرف فيها الطلب الفعال سياسة انكماشية بالرغم من تحسن ظروف الاقتصاد الجزائري وزيادة مداخليه من 10 ملايير دولار إلى غاية تكوين احتياطي صرف يقترب من 160 مليار دولار قبل أزمة 2014 في نفس الوقت كانت معدلات نمو الاقتصاد في الفترة الأخيرة معدلات نمو ضعيفة نسبيا لا تتجاوز 5% وهي تتنافى ومعدلات النمو السريعة التي تحقق الإقلاع الاقتصادي.

هيكل الطلب الفعال في الجزائر

إنّ من شروط النمو الحقيقي هو زيادة الطلب الفعال في الاقتصادي ويشترط هذا الأخير أن تكون معدلات الميل الحدي للاستثمار اكبر من الميل الحدي للاستهلاك، حيث يحسب الميل الحدي من خلال معدل النمو للقطاع (استهلاك أو استثمار) قسمة معدل النمو الحقيقي وربما قد يتحقق هذا المطلب في الجزائر(شكل رقم 03).

بالرغم من أنّ الميل الحدي لرأس المال اكبر في الجزائر وهو إحدى متطلبات التنمية ونهاية التخلف مثل ما جاء به نموذج Harrod/Domar لان هذه النتيجة تعتبر زائفة في الدول النامية لان غالبا الدول خاصة منها الريعية هي من تتصدر الاستثمار وليس القطاع الخاص الذي غالبا ما يعرف بالإنتاجية والكفاءة على عكس القطاع الحكومي حيث لا يمثل رأس المال الخاص في السنوات الأخيرة معدل 20% وهو ما يفسر تراجع الطلب الفعال في تحقيق أهدافه في الجزائر بسبب أنّ مجموع الطلب الفعال مائل للاستهلاك والاستثمار العام وهو احد الشروط التي تغفلها نماذج التنمية (انظر شكل رقم 04).

الدراسات السابقة

تناولت دراسة Black Burn, K. and M Ravn, 1992 خصائص التقلبات الاقتصادية في بريطانيا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1956 إلى 1990 واستخلصت النتائج أن الاستثمار والعرض النقدي هما أكثر المتغيرين تقلبا مقارنة بباقي المتغيرات المكونة من التشغيل والاستهلاك الكلي بالإضافة إلى الأجور والتجارة الخارجية كما قادت الدراسة إلى أن كل المتغيرات هي متزامنة التقلبات مع الناتج المحلي باستثناء الواردات والعرض النقدي اللذان يعتبران مبطان للاقتصاد.

على نفس المنوال قامت دراسة Fiorito, R. and T Kollintzas, 1994. في دول المجموعة السبعة خلال الفترة 1960 إلى 1989 وتوصلت النتائج إلى تقريبا نفس النتائج.

الإنفاق الحكومي يعتبر جزء من الطلب الفعال وعليه دراسة Karras سنة 1996 كانت من أهم الدراسات التي تناولت حجم الإنفاق الأمثل انطلاقا من قانون "بارو" في بداية التسعينات حيث أوجد أن الإنفاق الأمثل يبلغ 23% كمتوسط لاختبار على مجموعة أكثر من 100 دولة وتراوح متوسط الإنفاق من 3.8% في دولة كسويسرا و ما بين دولة سورينام و التي تعتمد متوسط الإنفاق 49.3 % وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1960 إلى 1980. توصلت الدراسة أن الإنفاق الأمثل في دول مجموعة التعاون الاقتصادي هو 14% و نسبة 33% بالنسبة للدول أمريكا الجنوبية كما خلص في النهاية إلى وجود علاقة سلبية بحجم الإنفاق و إنتاجية هذا الأخير بمعنى كلما كان الإنفاق كبيرا كلما كان اقل إنتاجية و هذا ما يتوافق دور الدولة الحارسة و الدور الهام للإنفاق الخاص في تعزيز النمو.

تطرقت دراسة (سي محمد، بن حبيب 2016) إلى قياس النشاط الاقتصادي ومكوناته الماكرو-اقتصادية (استهلاك اسر، استهلاك حكومي، الإنفاق الاستثماري، وقطاع التجارة الخارجية) بالإضافة إلى دراسة أهم التقلبات الاقتصادية لمتغيرات التضخم، سعر النفط، سعر الصرف الحقيقي، وأخيرا العمالة والعرض النقدي باستخدام قياس الارتباط المقطعي .Cross- correlation توصلت نتائج الدراسة إلى أن استهلاك النهائي والإنفاق الاستثماري جاء بأعلى نقطة عند الفترة t(0) لمعامل الارتباط المقطعي وفي هذه الحالة نعتبر المتغير المدروس يتجه في نفس اتجاه الناتج المحلي الإجمالي Procyclical لان إشارة كانت موجبة.فيحين أن صافي الصادرات فان أعلى قيمة مطلقة جاءت في فترات القيادة lead ومن ثم نعتبره متغير قائد و يبلغ الذروة Peak قبل الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسة

لما استهدفت دراستنا بحث اثر الطلب الفعال على النمو الاقتصادي والتضخم فانه كان لزاما علينا أن نعنى بفترة الدراسة على المدى الزمني الطويل من 1970 إلى2015 باستخدام بيانات سنوية للمتغيرات الثلاث على أنّ متغير الطلب الفعال محسوب من طرف الباحث كما هو موضح في الشكل رقم 02، حيث أنّ الطلب الفعال إن تجاوز 1 فإننا في حالة توسعية والعكس صحيح. أما كل من متغير النمو والتضخم فتم تحصيلهما تحصيل هذه المتغيرات من الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي.

تعريف النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ((ARDL المقترح من طرف Pesaran,et al. (1999, 2001) في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى (I(1) و I(0) على أن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية I(2) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك (Johanson Approch, (1988), Johansen-Juselius (1990), Engle and Granger (1987)).

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير و طويل الأجل.

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) أو بمعيار شوارتز Schwartz Bayesian criterion (SBC) أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة التكامل المشترك في الأجلين الطويل.

جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي و الذي قد يعجز معامل ديربن واتسون DW على كشفه مما يتطلب فحصه باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM version) حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنها خلو ارتباط ذاتي . يفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية صغيرة الحجم

بعد ذلك سنستخدم اختبارWald test من اجل بحث التكامل المشترك و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية), نرفض فرضية العدم H0 ونقبل فرضية البديلة H1عند عدم حصول على معنوية قيمة F أي أن هذه الأخيرة هي اقل من قيمة F الحرجة حيث :

$$(H_0:\delta_{11}=\delta_{21}=\delta_{31}=\delta_{41}=\delta_{51}\ldots\ldots\ldots(1$$
$$(H_1:\delta_{11}\neq\delta_{21}\neq\delta_{31}\neq\delta_{41}\neq\delta_{51}\ldots\ldots\ldots..(2$$

نتائج الدراسة

اختبارات جذر الوحدة:

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ((ARDL لابدّ من فحص جذر الوحدة سلاسل الزمنية للدراسة باستخدام كل من اختبار اختبار ديكي فيلر الموسع:The Augmented Dickey-Fulller و اختبار فيليب بيرون:The Philips-Perron المقترح سنة 1988 .

يتضح من خلال الجدول رقم 2 و 3 أن متغير النمو ومتغير الطلب الفعال مستقر عند المستوى I(0)، أما متغير التضخم فهو مستقر بعد أخذ الفروق الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5٪في كلا الاختبارين ، الأمر الذي لا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب إجراء التكامل المشترك وفق نموذج ARDL.

اختبار التكامل المشترك

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار F و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادني حد ARDL Bounds Test و هذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) . أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية13.40 هي معنوية عند 2.5% و اكبر من القيمة الحرجة العليا و من ثم رفض فرضية العدمH0 و وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات النمو ومحدداته التفسيرية قيد الدراسة.

$$.Yt = -2.84 + 5.26\ DE\ -0.15\ IN\ldots(3)$$

من خلال هذه النتائج فان الإشارات المعلمات جاءت كلها معنوية في الأجل الطويل ومتناسقة والإطار النظري، حيث أنّ نمو الطلب الفعل ب1% ينجم عنه نمو بمقدار 5.26% وهي دلالة قوية على دور الطلب الفعال في تحفيز النمو ومدى استيعاب الاقتصاد المحلي للاستثمار والاستهلاك معا حيث يعتبر الاستهلاك الاسري حافز كبيرا لزيادة الطلب خاصة على السلع غير القابلة للاتجار والذي يفرزها الاستثمار الحكومي المهيمن على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنوات الأخيرة، بمعنى المرافق العامة والبنية التحتية والإنفاق على التعليم تساهم في زيادة النمو بالرغم من اثر المزاحمة من القطاع العام نحو القطاع الخاص يعتبر عائق لتحفيز الطلب الفعال أكثر. جاءت معلمة التضخم والنمو معنوية وسلبية حيث الزيادة في التضخم ب1% يساهم في تقليص النمو بمقدار 0.15% وهي نسبة وان كانت ليست كبيرة فهي مؤذية للاقتصاد وان كانت أسباب التضخم في الجزائر راجعة لانزلاق العملة والتضخم المستورد.(Kamel SM, 2014, 2016)

فيما يخص جودة التقدير فاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اظهر عدم معنوية هذا الاختبار (0.10) مما يشير إلى خلو مشكلة الارتباط التسلسلي. في نفس الإطار بلغ معامل التحديد R2 درجة تفسيرية مقبولة (0.48) و F الإحصائية

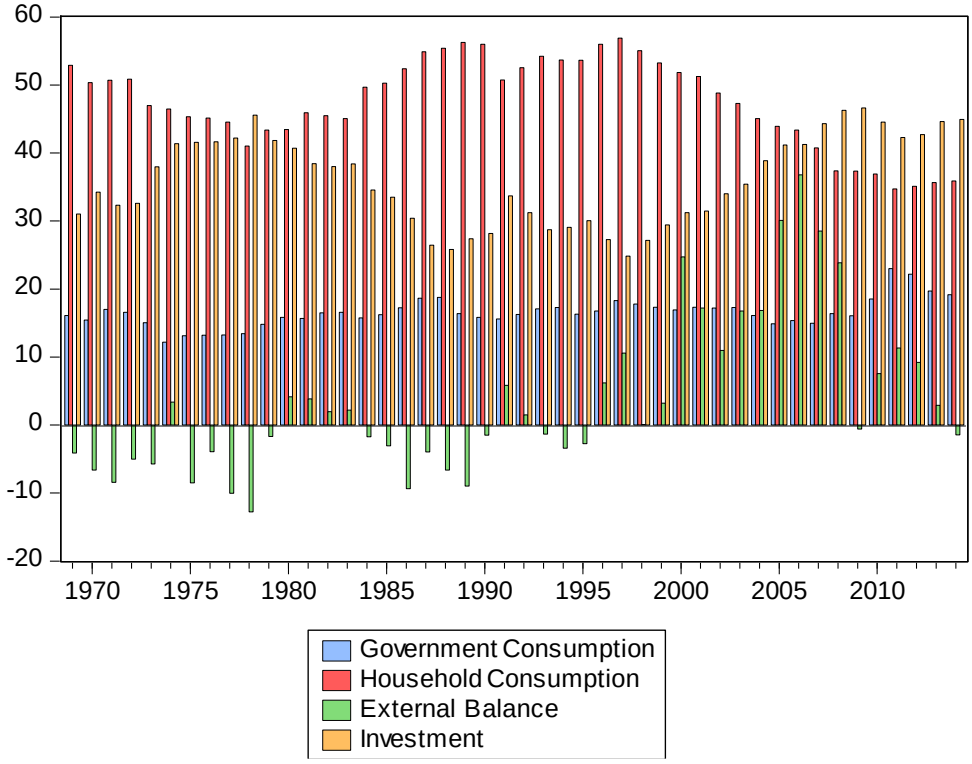
للنموذج 0.005 و هي تدل على معنوية و جودة التقدير المستخدم. جاءت معلمة سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل سالبة ومعنوية إحصائيا مقدرة ب 0.88 وهي دلالة قوية على أنّ سرعة التعديل تكون سريعة ولا تتجاوز السنة واحدة مما يشير إلى قوة الطلب الفعال كسياسة في تعديل النمو الاقتصادي.

التوصيات

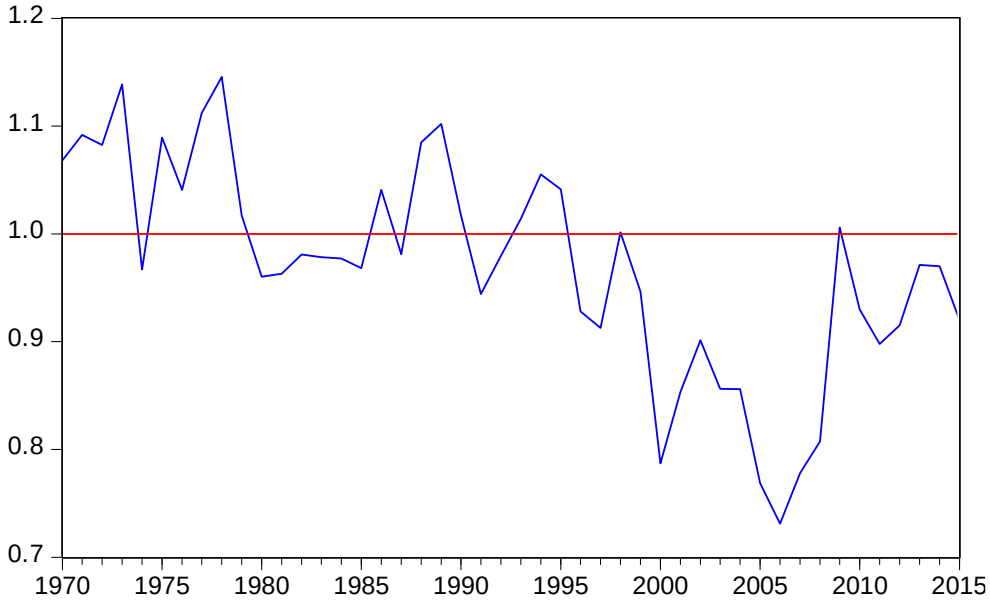
حاولت هذه الدراسة بحث دور الطلب الفعال على الاقتصاد الجزائري الذي يمتاز بتصديره سلعة واحدة وهي النفط وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الطلب الفعال غير متحقق في العقدين الأخيرين بالرغم من تحسن متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وأصبح الاقتصاد يميل للتسرب التجاري الدولي عن طريق الواردات، ويحرم الاقتصاد من استيعاب الموارد الداخلية عن طريق زيادة الميل الحدي للاستثمار الخاص والمنتج.

الأشكال والجداول:

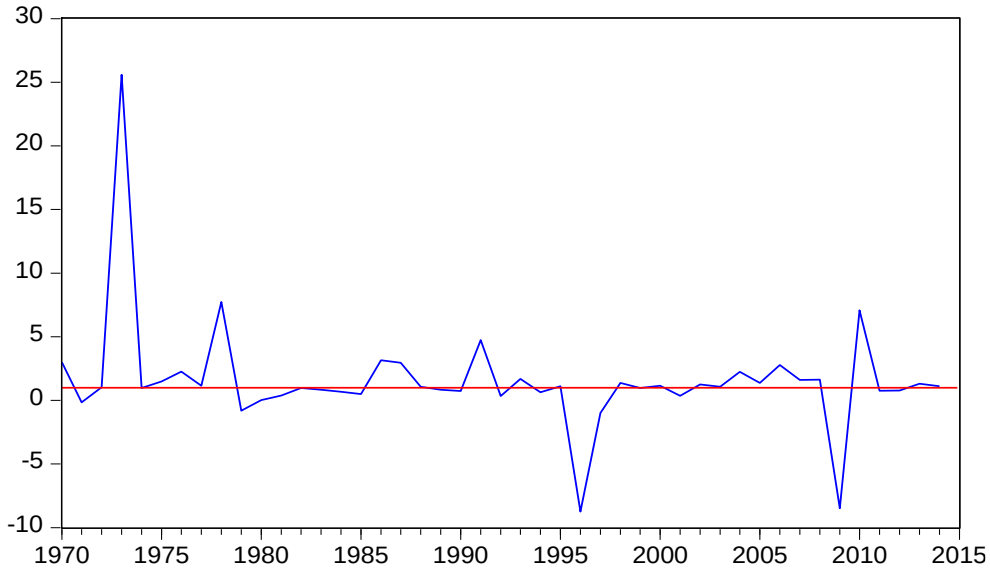
شكل رقم 1 : مكونات الإنتاج المحلي الخام (1969- 2015)



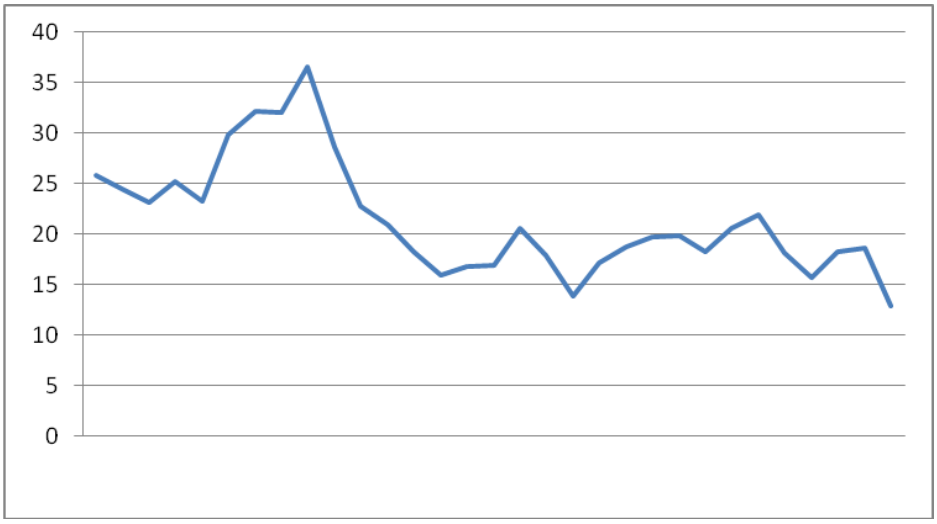
شكل رقم 2 : الطلب الفعال في الجزائر (1969-2015)



شكل رقم 3 : قسمة الميل الحدي للاستثمار على الميل الحدي للاستهلاك (1969-2015)



شكل رقم 4 : نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي في الجزائر



الجدول رقم 1 : البيانات الوصفية لمكونات الإنتاج المحلي

	CG	CH	I	NEP
Mean	8.912424	9.963731	9.679938	3.656100
Median	9.002931	10.12301	9.703104	0.766871
Maximum	10.65671	11.26121	11.48637	36.78275
Minimum	6.571877	7.761106	7.227909	-12.76501
Std. Dev.	1.009314	0.879464	0.999575	11.50455
Observations	47	47	47	47

جدول رقم 2 اختبار جذور الوحدة عند المستوى

المستوى PP		المستوى ADF		السلسلة الزمنية
ثابت	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	
*-6.20 (0.00)	*-6.25 (0.00)	*-3.60 (0.03)	2.64 (0.09)	D
-12.47* (0.03)	-12.45* (0.00)	-8.97* (0.00)	-8.92* (0.00)	Y
*-6.24 (0.00)	*-6.27 (0.00)	-2.20 (0.47)	-2.09 (0.24)	INF

معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996

جدول رقم 3 اختبار جذور الوحدة عند المستوى

الفرق الأول PP		الفرق الأول ADF		السلسلة الزمنية
ثابت		ثابت و اتجاه	ثابت	
-18.79* (0.0.0)	-16.79* (0.00)	-3.61* (0.00)	2.43 (0.13)	D
-22.54* (0.03)	-24.17* (0.00)	-8.67* (0.00)	-8.39* (0.00)	Y
*-6.24 (0.00)	*-6.27 (0.00)	-2.27 (0.43)	-2.25 (0.19)	INF

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996

المراجع:

1) سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق (2016)، **دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية : دراسة حالة الجزائر (1969-2015)**، مجلة MECAS، عدد ديسمبر 2016.
2) Barro, r. (1990).Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy. 98, 103-125.
3) Barro, Robert J. (1990), Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy 98(5), 103-125.
4) Barro, Robert J. (1991), Economic Growth in a Cross-section of Countries, Quarterly Journal of Economics 106(2), 407-443.
5) Black Burn, K. and M. Ravn, 1992, "Business Cycles in The United Kingdom: Facts and Fictions", Economica,59,pp383- 401.
6) Dickey, D.A and W.A.Fuller (1979), Distribution ofestimators of Autoregressive Time series with a Unit Root,Journal of the American Statistical Association,74,427-31.
7) Dickey, D.A and W.A.Fuller , (1981),Likelihood Ratio Test for Autoregressive TimeSeries with a Unit Root, Econometrica,49,1057-72.
8) Fiorito, R. and T. Kollintzas, 1994, "Stylized Facts of Business Cycles in the G7 From a real business Cycles Perspective", European Economic Review,38,pp235- 269.
9) Pesaran, H., Shin, Y., and Smith, R. (2001). Boundstesting approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289−326.
10) Philips and perron ."testing for a unit Root in time series Regression "Biometrika , vol. 57 , 1988 pp.336-346.
11) R.F. Enge and C.W. Granger ."Consecration ...op. cit.pp.251.
12) Robert F. Engle and C.W. Granger "Co integration and Error correction Represention and testing ," Econometrics , vol.,2.1987,pp:251-276.
13) The Take-Off into Self-Sustained Growth, 1956, EJ

اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري عن مستواه التوازني (1980-2015)

عائشة بنو جعفر

جامعة طاهري محمد – بشار-
benoudjafer.aicha@gmail.com

ملخص:
تتناول هذه الورقة دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لتقدير مدى اختلال سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية في الجزائر خلال الفترة 1980-2015.وللقيام بهذا استخدمنا أولا طريقة التكامل المتزامن من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف الحقيقي التوازني ومحدداته، وقد أوضحت النتائج وجود 02 متجهات على الأكثر للتكامل المتزامن، أما تقدير معادلة الانحدار في المدى الطويل، فقد أظهرت النتائج أن كل زيادة بنسبة 01 % في الفروقات الإنتاجية، معدلات التبادل التجاري،الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 2.80%، 1.77%، 4.74% ،3.20 % على الترتيب، أما كل زيادة بنسبة 01 % في سعر البترول الحقيقي فستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 2.68%.
أما ثانيا، فقمنا بتحديد مقدار اختلال سعر صرف الدينار الحقيقي عن قيمته التوازنية والذي مكننا من اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن التي عرفتها العملة الوطنية مما يؤكد على أن سياسة الصرف المتبعة في الجزائر أدت إلى حدوث اختلال كبير في سعر الصرف الحقيقي مما تسبب في حدوث آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري.
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، اختلال سعر الصرف الحقيقي، التكامل المتزامن

Abstract:
This paper examines the real exchange rate's behavior in Algeria in an attempt to estimate the misalignement of the real exchange rate from its equilibrium level in Algeria during the period 1980-2015.To do this, we first used the co-integration method in order to see whether there is a long run relationship between the ERER and its fundamentals and our findings showed that there are 02 cointegration's vectors.
The estimation of the regression equation for the long term showed that every increase of 01% in productivity differences, terms of trade, openness of trade, government spendingwould lead to a decline in the equilibrium real exchange rate by 2.80%, 1.77%, 4.74%, and 3.20% respectively. While every increase of 01% in the oil's real price will increase the equilibrium real exchange rate by 02.68%.
Secondly, we determined the misalignement of real exchange rate of the Dinar from its equilibrium value, which enabled us to discover and analyze the imbalances in the national currency, which confirms that the exchange policy adopted in Algeria led to a significant imbalance in the real exchange rate, causing negative effects on the Algerian economy
Keywords: Real exchange rate, Equilibrium real exchange rate, Themisalignement of the real exchange rate, Cointegration

مقدمة:

لقد قامت الكثير من الدول النامية باتخاذ إجراءات مختلفة، وذلك عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، قصد مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، ومن أهم المحاور التي ترتكز عليها هذه الإصلاحات في غالب الأحيان هو إعادة النظر في نظام الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت الخطوات الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من السلطات النقدية هو العمل على رسم إستراتيجية تدريجية لتصحيح اختلال سعر الصرف وإعطاء قيمة حقيقية للعملة لوطنية، فتصحيح اختلال سعر الصرف يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان النامية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي.

ومنه فمن الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، ومعرفة محدداته وتطوره عبر الزمن، خاصة وأن الفارق الموجود بين الأسعار في السوق الرسمية والسوق الموازية يعتبر من أهم النقاط التي تطرح بقوة وباستمرار عندما يتعلق الأمر بتحليل سعر الصرف في الجزائر، وحساب حجم الاختلال بين سعر الصرف الحقيقي الملاحظ والتوازني من أجل تحديد فترات المغالاة والتخفيض التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ومنه تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو مقدار اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري عن قيمته التوازنية؟

وبناءا عليه تتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما لمقصود بسعر الصرف الحقيقي؟
- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي التوازني؟
- ما هي أهم النظريات والنماذج التي عالجت سعر الصرف الحقيقي التوازني؟
- ما المقصود باختلال سعر الصرف الحقيقي؟
- ما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري؟
- كيف يمكن قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية؟

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات، والتي هي:

1. إن سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري لا يستجيب لقوى السوق (أي قوى العرض والطلب) بل يتغير وفقا لقرارات إدارية.
2. هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية كحدود التبادل التجاري، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، سعر البترول الحقيقي...لها تأثير على أسعار الصرف الحقيقية وتقريبها من مستواها التوازني.
3. يعرف سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري اختلالا عن قيمته التوازنية.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

I. سعر الصرف الحقيقي:

يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية على سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية[1].

كما يعرف على أنه سعر السلع القابلة للتجارة مقسوما على سعر السلع غير قابلة للتجارة معبرا عن السعرين بعملة مشتركة.

وعمليا يتم حساب هذا المعدل بضرب أسعار السلع القابلة للاتجار $Tradable$ مقومة بالعملة الأجنبية في معدل الصرف الاسمي ثم القسمة على أسعار السلع غير القابلة للتجارة $Non\ tradable$ مقومة بالعملة المحلية [2]:

$$RER = \frac{ptradable\ f \times EX}{pnontradable\ h}$$

ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا: ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج الدول المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين، وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية[3].

وعليه فسعر الصرف الحقيقي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها[4].

إذن يربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويكتب وفق الصيغة الآتية [5]:

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

أو بصيغة أخرى:

$$TCR = \frac{P}{E \cdot P^*}$$

حيث:

P : المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي؛ **P^*** : المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي؛

E : سعر الصرف الاسمي في الاقتصاد الأجنبي؛ **TCR :** سعر الصرف الحقيقي.

II. سعر الصرف الحقيقي التوازني:

1.II.تعريفه:

هناك من يعرف سعر الصرف الحقيقي التوازني على أنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.

إن الصدمات الاسمية(النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه.

ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني [06].

أما حسب *Edwards* فسعر الصرف التوازني هو نسبة لسعر السلع الداخلة في التجارة إلى السلع غير الداخلة في التجارة، بحيث أنه بحالة وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات مثل الأسعار الدولية، الضرائب، تدفقات رؤوس الأموال أو التكنولوجيا فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث توازن داخلي وخارجي في نفس الوقت.

ويتطلب التوازن الداخلي توازن كل من السوق السلعية وسوق العمل في الأجلين القصير والطويل والذي يفترض تواجده تحقيق معدل البطالة غير المؤدي إلى تسارع التضخم، بينما يتطلب التوازن الخارجي توافق القيمة المخصومة للحساب الجاري الحالي والمستقبلي مع تدفقات رؤوس الأموال المتوقعة في الأجل الطويل والقابل للاستمرار[07].

2.II.خصائصه:

من خلال التعريف يمكن استنتاج مجموعة من خصائص سعر الصرف الحقيقي التوازني تتمثل في:

- **أولا**، سعر الصرف الحقيقي التوازني ليس عددا أو قيمة ثابتة، فعندما يكون هناك تغير في قيمة المتغيرات التي تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، فهذا سيؤدي إلى إحداث تغير في قيمة سعر الصرف الحقيقي التوازني، فمثلا سعر الصرف الحقيقي اللازم لتحقيق التوازن لن يكون نفسه في حالة انخفاض الأسعار العالمية للسلع عنه في حالة ارتفاعها.

ومنه يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي التوازني نفسه هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات (الرسوم الجمركية على الواردات، الضرائب على الصادرات، أسعار الفائدة الحقيقية، الرقابة على رؤوس الأموال...)، هذه المتغيرات تعرف بأساسيات سعر الصرف الحقيقي التوازني(*"The real exchange fundamentals"*).

- **ثانيا**، سعر الصرف الحقيقي التوازني لن يتأثر فقط بالقيم الحالية للأساسيات بل أيضا بقيمها المستقبلية [08].
- **ثالثا**، ليس هناك سعر صرف حقيقي توازني واحد بل بالأحرى هو عبارة عن مسار يتطور على مر الزمن، ففي غياب صدمات سعر الصرف، سعر الصرف الحقيقي يتجه نحو قيمته التوازنية [09].

أما روبنسون(*Robinson 1947*)فكتب أن سعر الصرف التوازني ما هو إلا فكرة خيالية، حيث لا يمكن تحديد أيا من سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الطلب الفعال أو مستوى الأجور بمنأى عن الآخر حيث يتفاعل كل من هذه المتغيرات ويؤثر في الآخر [10].

III. طرق تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني:

من بين المناهج المحددة لسعر الصرف التوازني وأكثرها شعبية مفهوم تعادل القوى الشرائية(*PPA*)التي تم تحليلها من قبل الاقتصادي السويدي "غوستاف كاسل" سنة *(1923)* بعد الحرب العالمية الأولى ، وتنص هذه الأخيرة فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل، ومع ذلك، فإن أهمية*PPP*كقيمة توازنية على المدى الطويل لسعر الصرف قد ضعفت نظريا بشكل كبير بعد ظهور أفكار *Balassa(1964)*وتجريبيا بعد أعمال*Dickey et Fuller (1981)*على اختبارات جذور الوحدة وأعمال *Engel et Grange (1987)*على التكامل المشترك.

وعلى العموم فإن دراسة سلوك سعر الصرف التوازني عرفت نهضة جديدة بعد التخلي عن نظام بريتون وودز، فخلال هذه الفترة العديد من الدراسات سواء النظرية منها أو التجريبية بدأت تذاع على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية الدولية وقد تطورت حقول البحث من دراسة أسعار الصرف الاسمية إلى تحليل أسعار الصرف الحقيقية.

فمنذ سنة 1970 وإلى غاية منتصف الثمانينات، الدراسات النظرية ركزت أساسا على إيجاد محددات أسعار الصرف الاسمية، فمن ناحية اهتم الباحثون بسلوك سعر الصرف في الأجل الطويل وعلى هذا المستوى لم يكن هناك أي تقدم حقيقي، ومن جهة أخرى، حاول الباحثون نمذجة سلوك سعر الصرف في المدى القصير استنادا على النماذج النقدية التي تنص على التكامل المالي مثل نظرية تكافؤ أسعار الفائدة (غير المغطاة) وأحيانا على نظرية تعادل القوى الشرائية مع المرور بنماذج المحفظة، وكل هذه النماذج كانت لها ميزة التأكيد على تأثير تحركات رؤوس الأموال لغرض المضاربة وبالتالي دور التوقعات لتقلبات معدلات الصرف في المدى القصير.

وفي سنة *1983* أظهر*Meese and Rogoff*أنه يمكن التنبؤ بشكل أفضل بتطورات معدلات الصرف للدولار من *1982-1985* بدلا من مجرد سعي احتمالي بسيط.

ومنذ التسعينات، ظهر العديد من النماذج والمقاربات لعل أهمها: مقاربة(1994)*Williamson*لسعر الصرف التوازني الأساسي*FEER*التي تعرف الصرف التوازني الأساسي على أنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الداخلي والخارجي، حيث يتحقق التوازن الداخلي عندما يكون الاقتصاد يعمل بمستوى إنتاج يتميز بالعمالة الكاملة (التشغيل الكامل) وبمعدل تضخم منخفض، أما التوازن الخارجي فهي الحالة التي تكون فيها وضعية الحساب الجاري مستديمة.

بالإضافة إلى مقاربة سعر الصرف التوازني السلوكي *BEER* بواسطة *MacDonald(1997)* ثم *Clark et (1999) MacDonald* والتي تقترح نمذجة عامة تكمن في إعادة نمذجة مجموعة المتغيرات الأساسية التي تستطيع التأثير على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل (حدود التبادل، إنتاجية العمل، أسعار البترول، مخزون الأصول الخارجي الصافي، معدل البطالة...) ثم البحث عن علاقة التكامل المشترك (*Cointègration*) بين سعر الصرف*RER* والمتغيرات الأساسية.

أما مقاربة سعر الصرف الحقيقي الطبيعي*NATREX*بواسطة *J. Stein(1994)* فقد عرفت سعر الصرف الحقيقي الطبيعي على أنه سعر الصرف الحقيقي الذي يضمن توازن ميزان المدفوعات في غياب العوامل الدورية (الإنتاج الكامل) كالتدفقات في رؤوس الأموال في الأجل القصير والتغيرات في احتياطات الصرف.

وفي سنة 1994 أثبت إبراهيم البدوي *Elbadawi* أن سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل غير ثابت مع مرور الوقت، أي أن تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني المقترح من طرف *Edwards*لا يوضح تأثير التطور المتوقع لمبدأ الأساسيات.

وبالتالي فإن نموذج *Elbadawi* يسمح بمعرفة المسار الزمني الحقيقي لأسعار الصرف الحالية وتقديرها في المدى الطويل يعتمد على تصحيح ديناميكية تعديل سعر الصرف الحقيقي نحو سعر الصرف التوازني.

وفي سنة 1999 اعتمدت*Coudert* على أثر بلاسا والديون لتحديد سعر الصرف التوازني في الدول الناشئة، أما *Cashinand al*ففي سنة 2003 قاموا بتطوير سعر صرف توازني على المدى الطويل بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، ووجدوا أن الأسعار الحقيقية للسلع وسعر الصرف الحقيقي يتحركان معا على المدى الطويل.

IV. اختلال سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية:

إن تغير سعر الصرف الحقيقي مقارنة بقيمته التوازنية يمكن أن يكون له تأثيرات هامة على القدرة التنافسية بين الدول وتخصيص الموارد الوطنية بين قطاع السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار.

وهذا الانحراف بين سعر الصرف وقيمته التوازنية يعرف بالاختلال أو عدم الاصطفاف أو عدم المساعرة النقدية (*mèsalignement*) والذي يقصد به هو قياس مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني حيث يؤدي ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، ويشير إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو انخفاضه عن مستواه التوازني مما يجعل الاقتصاد أكثر ضعفا عند التعرض لصدمات خارجية[11].

ويلفت موضوع اختلال سعر الصرف انتباه صناع القرار في كثير من البلدان النامية، فالمغالاة في قيمة العملة المحلية سيخفض من توازن الحساب الجاري ويجعل الحكومة أكثر اعتمادا على المساعدات الخارجية، في حين أن المغالاة في تقييم العملات الأجنبية تساهم في زيادة التضخم المحلي، ولهذا فإن ضبط سعر الصرف الرسمي الحقيقي على المستوى الصحيح مهم جدا بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

ومع هذا فإنه من الصعب جدا تحديد مدى اختلال سعر الصرف الرسمي في الاقتصادات التي توجد فيها أسواق صرف أجنبي غير رسمية أو سوداء أو موازية، لأنه من الصعب مراقبة التدفقات الكامنة وراء المدفوعات الدولية في هذه الاقتصادات[12].

وعلى العموم فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بمستواه التوازني يمكن أن يحسب بالطريقة التالية:

$$Mèsalignement_{it} = [\frac{TCER_{it}}{TCRE_{it}} - 1] \times 100$$

بحيث:

TCRE : سعر الصرف الحقيقي التوازني، ***TCER*** :سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

(i) و**(t)**تمثلان الزمن والبلد على الترتيب.

وهناك طريقة أخرى تستعمل لحساب الاختلال تعرف بالنسبة الجزائية للسوق الموازي أو علاوة السوق الموازي، والمنطق وراء استعمال هذه المقاربة كمؤشر لحساب عدم المساعرة النقدية هو أنه كلما زادت المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي كلما كانت الرقابة على الصرف أكثر صرامة مما ينتج عنه ارتفاع في النسبة الجزائية أو العلاوة وفق العلاقة التالية:

$$TCR - TCRE^* = f(V - TCR)$$

حيث:

TCR:سعر الصرف الحقيقي، ***:TCRE**** سعر الصرف الحقيقي التوازني.

V : نسبة السوق للسوق الموازية.***f*** دالة متزايدة. ***(V – TCR):*** النسبة الجزائية للسوق الموازية.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

I. التعريف بمتغيرات الدراسة:

من أجل تحديد سعر الصرف الحقيقي الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر في آن واحد،سنعتمد على النموذج الذي تم تقديره من طرف (*Edwards(1989* والنموذج المقترح من طرف*(Cashin and al(2002*.

وحسب النموذج فإن المعادلة التي تصف القيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل يمكن توصيفها على النحو التالي:

$$Log\ (REER) = \beta_0 + \beta_1\ log\ (Dpro) + \beta_2 log\ (TOT) + \beta_3 log\ (OPEN) + \beta_4 log\ (ROIL) + \beta_5 log\ (GOV) + \varepsilon_t$$

حيث تتمثل متغيرات النموذج في:

***REER* :** سعر الصرف الحقيقي الفعلي.وهو محسوب بمؤشر الأسعار (100=2010) البيانات مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (*FMI/ IFS*).

***Dpro*:** الفروق الإنتاجية بين القطاع المنتج للسلع الموجهة للتصدير والقطاع المنتج للسلع غير المتاجر بها، والفروق الإنتاجية بين القطاعات غير التجارية المحلية والأجنبية. وكتعويض لهذين المتغيرين سنستخدم متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد (*GDPC*) في الجزائر، تم الحصول عليه من بيانات البنك الدولي.

***TOT*:**معدلات التبادل التجاري والتي تعرف على أنها النسبة بين الأسعار العالمية لصادرات البلد وأسعار وارداته (مقدرة بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي) أي $\left(\frac{P_x}{P_m}\right)$، تم حسابها من طرف الباحثة بالاعتماد على إحصائيات منظمة الأمم المتحدة (*UNCTAD*).

***OPEN*:** درجة الانفتاح التجاري وتحسب بالنسبة بين مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني الخام $\left(\frac{x+m}{GDP}\right)$ تم حسابه من طرف الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الإحصائيات المالية الدولية *IFS*.

***ROIL* :** السعر الحقيقي للنفط، ويعكس شروط التبادل التجاري أو أسعار المواد الأولية، وعلى أساس أن النفط هو السلعة رقم واحد في صادرات الجزائر ممثلا بنسبة تفوق ال95% فإنه يعتبر الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، ويحسب عن طريق مخفض مؤشر سعر البرنت البريطاني حسب مؤشر سعر وحدة الصادرات المصنعة للدول المتقدمة، تم الحصول عليه من بيانات الأمم المتحدة*(UNCTADstat)*.

***GOV*:** الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول على بياناته بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وإحصائيات *indexmundi*.

II. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

إن الشرط الضروري لإجراء اختبار التكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية المختبرة مستقرة، أي عدم وجود جذر أحادي بهذه السلاسل.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار فسوف نقوم أولا باختبار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها وهذا باستخدام اختبار(*Dickey Fuller Augmented)*.

لتطبيق اختبار () على سلسلة سعر الصرف الحقيقي الفعلي والمتغيرات الأخرى المستقلة، نقوك بتقدير النماذج القاعدية الثلاث لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات العادية(*MCO*)

فعلى سبيل المثال بالنسبة لسلسلة سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER):

النموذج (1):

$$\Delta REER_t = pREER_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta REER_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج (2):

$$\Delta REER_t = pREER_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta REER_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج (3):

$$\Delta REER_t = pREER_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta REER_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

ونقوم باختبار الفرضية التالية : $H_0 : \phi_1 = 1$

ويكون القرار الإحصائي كالآتي:

- إذا كانت $t_{tab} < t_{\phi j}$:نقبل الفرضية العديمة H_0:أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وذلك لوجود جذر أحادي.
- إذا كانت $t_{tab} > t_{\phi j}$:نرفض الفرضية العديمة H_0: أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة.

ويبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار ADF لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج مع إدخال اللوغاريتم، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغيرة	عند المستوى		عند الفرق الأول		مستوى المعنوية
	القيم المحسوبة لاختبار (ADF)	القيم المجدولة	القيم المحسوبة لاختبار (ADF)	القيم المجدولة	
Lreer	-1.109840	4.262735- 3.552973- 3.209642-	-4.258840	4.262735- 3.552973- 3.209642-	1% 5% 10%
Ldpro	-1.251673	4.243644- 3.544284- 3.204699-	-4.735962	4.243644- 3.544284- 3.204699-	1% 5% 10%
Lroil	-2.138358	4.243644- 3.544284- 3.204699-	-5.236820	4.243644- 3.544284- 3.204699-	1% 5% 10%
Ltot	-2.060372	4.243644- 3.544284- 3.204699-	-5.187284	4.262735- 3.552973- 3.209642-	1% 5% 10%
Lopen	-1.563069	3.632900- 2.948404- 2.612874-	-4.053438	3.632900- 2.948404- 2.612874-	1% 5% 10%
Lgov	-2.452407	4.252879- 3.548490- 3.207094-	-4.179952	4.252879- 3.548490- 3.207094-	1% 5% 10%

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews* 06

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم ($t_{\phi j}$)المحسوبة عند المستوى أكبر من القيم الحرجة الجدولية بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند جميع المستويات المعنوية (01%)، (05%) و (10%)مما يعني قبول الفرضية العدمية (H_0) أي وجود جذور وحدوية وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية، ومن أجل إرجاعها مستقرة طبقنا عليها طريقة الفروقات من الدرجة الأولى فلاحظنا أن قيم ($t_{\phi j}$) أصبحت أصغر من القيم الحرجة الجدولية بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند جميع المستويات المعنوية (01%)، (05%) و (10%) مما يعني مما يعني رفض الفرضية العدمية (H_0) أي عدم وجود جذور وحدوية وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية وتكاملها من الدرجة الأولى.

III. اختبار عدد التأخرات في النموذج:

تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير آخر وتتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي:

كم يتأخر ظهور أثر متغير ما على متغير آخر؟

وتعد مرحلة اختيار عدد فترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقديرات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه.[13]

ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، سيتم الاعتماد على معيار*Akaike information criterion* و *Schwarz information criterion*، ومعيار*Hannan-Quinn information criterion*، وكذلك معيار*Final predictionerror*، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (*sequentialmodified LR test statistic*)الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام (X^2) انطلاقا من أكبر عدد فترات الإبطاء الزمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة، ونتائج اختبار عدد التأخرات موضحة في الجدول رقم (3):

الجدول (03):اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LREER LDPRO LTOT LOPEN LROIL LGOV
Exogenous variables: C
Date: 08/20/17 Time: 21:34
Sample: 1980 2015
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	48.20246	NA	3.37e-09	-2.482497	-2.213140	-2.390639
1	213.4393	262.4350	1.74e-12	-10.08466	-8.199160*	-9.441654*
2	258.3204	55.44132*	1.27e-12*	-10.60708*	-7.105430	-9.412917

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews* 06

وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد التأخرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترتي ابطاء (02).

IV. اختبار التكامل المتزامن لJohanson:

هذا الاختبار يمكن من التحقق من وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل وهذا من خلال اختبار التكامل المتزامن لJohanson وهذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبارGranger وEngel فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، حيث تعتمد منهجيةJohansonعلى القيم الذاتية للمصفوفة (*les valeurs propres*).

وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار *Johanson* للتكامل المتزامن

نتائج اختبار الأثر Trace

Date: 08/20/17 Time: 21:42
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LREER LDPRO LTOT LOPEN LROIL LGOV
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.888203	182.7031	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.850495	110.3977	69.81889	0.0000
At most 2	0.488996	47.68368	47.85613	0.0519
At most 3	0.310559	25.52818	29.79707	0.1434
At most 4	0.275990	13.25631	15.49471	0.1057
At most 5	0.075735	2.598963	3.841466	0.1069

Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامجEviews06

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن القيمة المحسوبة***Trace Statistic***أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %أي أن:

$$\lambda_{trace} > \textbf{\textit{Critical Value}}$$

وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 والتي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومحدداته بمستوى دلالة 05 %لكل من:

- عدم وجود تكامل متزامنNone.
- وجود متجه واحد على الأكثرAtmost 1.

مما يعني وجود 02 متجهات على الأكثر للتكامل المتزامن.

V. تحديد معادلة الانحدار في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقات طويلة المدى بين المتغيرات سنمر إلى تقدير هذه العلاقة التوازنية طويلة المدى بطريقة المربعات الصغرى OLSحيث تحصلنا على معادلة الانحدار وفق الصيغة التالية:

$$Log\ (REER)=9.284295 - 2.806580\ log(DPRO) - 1.778644\ log(TOT) - 4.745678\ log(OPEN) + 2.688634\ log(ROIL) -3.201071\ log(GOV)$$

ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Dependent Variable: LREER
Method: Least Squares
Date: 08/20/17 Time: 21:26
Sample: 1980 2015
Included observations: 36
LREER=C(1)+C(2)*LDPRO+C(3)*LTOT+C(4)*LOPEN+C(5)*LROIL+C(6)*LGOV

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	9.284295	2.777150	3.343102	0.0022
C(2)	-2.806580	0.653835	-4.292491	0.0002
C(3)	-1.778644	0.292588	-6.079006	0.0000
C(4)	-4.745678	0.721578	-6.576803	0.0000
C(5)	2.688634	0.571980	4.700570	0.0001
C(6)	-3.201071	0.502951	-6.364574	0.0000

R-squared	0.763273	Mean dependent var	5.063049
Adjusted R-squared	0.723819	S.D. dependent var	0.540976
S.E. of regression	0.284299	Akaike info criterion	0.473431
Sum squared resid	2.424777	Schwarz criterion	0.737351
Log likelihood	-2.521758	Hannan-Quinn criter.	0.565546
F-statistic	19.34566	Durbin-Watson stat	0.729976
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتEviews 6

يمكن تفسير نتائج انحدار معادلة الانحدار على المدى الطويل كالتالي:

- معامل التحديد المعدل $(\overline{R^2} = 0.723819)$ ما يعني أن المتغيرات المستقلة المستعملة في عملية التقدير تفسر تغيرات المتغير التابع أي سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة72.3819%أما باقي التغيرات تفسر بعوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.
- إحصائية (F-statistic) والخاصة باختبار المعنوية الكلية للنموذج تقدر ب(19.34566) وباحتمال يقدر ب(0.000000) وهو أقل من 0.05 (5% حد الخطأ) ما يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية.
- معامل انحدار العنصر الثابت إيجابي ويقدر ب(9.284295) وهو معنوي حيث إذا كانت متغيرات الدراسة كلها معدومة فسعر الصرف سيقدر ب(9.284295).
- معامل انحدار شروط التبادل التجاري معنوي وسالب ويقدر ب(-1.778644) مما يدل على وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي وحدود التبادل التجاري فكل زيادة بنسبة 01 %في حدود التبادل التجاري سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة1.7%، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فالتحسن في شروط التبادل التجاري في ميزان المدفوعات من المفترض أن يترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التوازني، لكن النتيجة المتحصل عليها عكس ذلك مما يعني أن الدينار الجزائري يتغير ويتحدد وفقا لقرارات إدارية.
- معامل انحدار الانفتاح التجاري معنوي وسالب ويقدر ب(-4.745678) مما يدل على وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والمتغير المذكور، فكل زيادة بنسبة 01% في الانفتاح التجاري سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف

الحقيقي بنسبة4.74%، وهذا يتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وما يلاحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري يعرف انخفاضا متواصلا في السنوات الأخيرة الواردات بسبب الانخفاض المحسوس في قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية مما يؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بالصدمات الخارجية بشكل كبير بسبب اعتماده على العائدات البترولية وضعف الجهاز الإنتاجي، كما أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي عرف انخفاضا محسوسا رغم ضعف قيمة الصادرات مما يعني مجددا أن الدينار الجزائري يتغير وفقا لقرارات إدارية.

- معامل انحدار سعر البترول الحقيقي معنوي من الناحية الإحصائية، وموجب ويقدر ب (2.688634) مما يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والمتغير المذكور فكل زيادة بنسبة 01 % في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة (2.68%)،مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر بسبب تدهور القطاع الخاص والبنية التحتية الاقتصادية والجهاز الإنتاجي، وعليه من الضروري البحث عن بديل لعجلة النمو عوضا عن قطاع النفط، ويعتبر التنويع الاقتصادي عنصرا هاما وخطوة هامة نحو الاتجاه الصحيح.

- معامل انحدار الإنفاق الحكومي معنوي وسالب ويقدر ب(-3.201071) مما يعني وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والمتغير المذكور فكل زيادة بنسبة 01 %في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة3.20%، وهي نتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، فزيادة الإنفاق الحكومي نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ستؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات الأجنبية مما يعني زيادة عرض الدينار الجزائري، أما الطلب عليه فباعتبار أن 95%من الصادرات تتمثل في المحروقات والتي تصدر بالدولار، فالصادرات خارج المحروقات لها تأثير ضعيف جدا على الطلب على الدينار الجزائري، ومنه فمن المفترض أن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة) لكن النتيجة المتحصل عليها تثبت مرة أخرى أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يستجيب لقوى العرض والطلب بل يتغير وفقا لقرارات إدارية.

VI. تقدير نموذج تصحيح الخطأ(VECM):

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة:

$$\Delta Z_t = \sum \beta_i \Delta Z_{t-i} + \lambda \mu_{t-i} + e_t$$

بحيث يمثلZ متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات β تمثل مرونات الأجل القصير ويمثل معامل الفروقات λ التكييف بين الأجل القصير، حيث يكون هذا المتغير مستقرا إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة. ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) باستخدام (Eviews 06) فتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (06):نتائج اختبار تصحيح الخطأ الموجه (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/27/17 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction:	D(LREER)	D(LDPRO)	D(LTOT)	D(LOPEN)	D(LROIL)	D(LGOV)
CointEq1	-0.075251	-0.088907	0.156569	0.027076	-0.052560	-0.108838
	(0.03743)	(0.04667)	(0.04944)	(0.03986)	(0.07107)	(0.02056)
	[-2.01052]	[-1.90502]	[3.16687]	[0.67933]	[-0.73960]	[-5.29283]

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 06

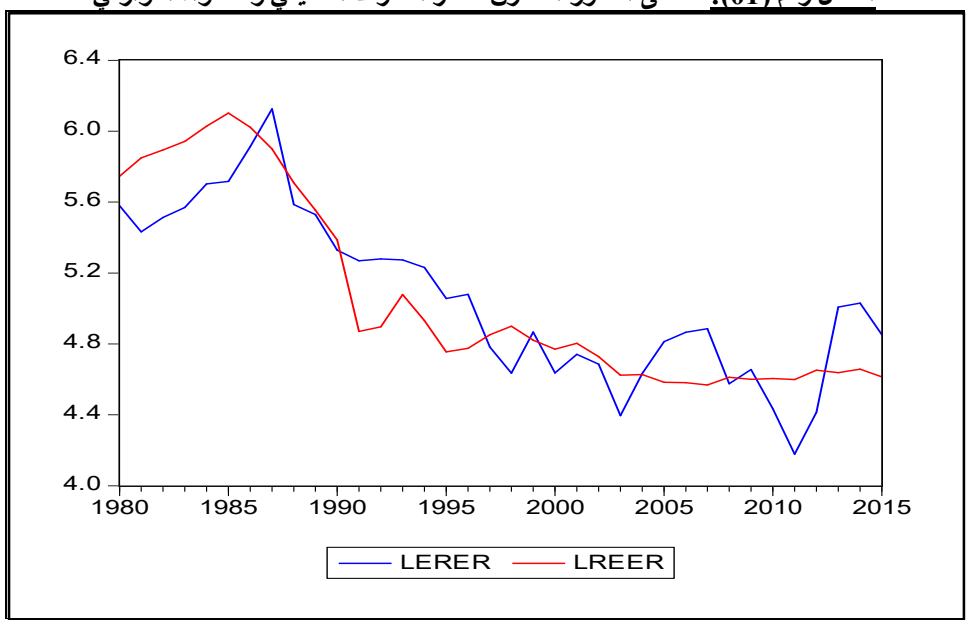
من خلال هذه النتائج نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملا معنويا وسالبا، وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن في الآجال الطويلة يقدر ب(**-0.075251**) والذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار

7.5251%، أي أنه عندما ينحرف سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) فإنه يتم تعديل ما يعادل **7.5251%** من هذا الانحراف في الفترة t، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة ما بين متغيرات النموذج في المدى القصير والطويل.

VII. اختلال سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية:

إن الهدف من هذا العنصر هو تحديد حجم الاختلال في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالنسبة لمستواه التوازني وكذا البحث عن فترات المغالاة وفترات تخفيض سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.
وبالتالي فمن خلال المعادلة المقدرة في المدى الطويل، يمكن حساب الفارق النسبي بين سعر الصرف الحقيقي الملاحظ والتوازني، وذلك باستخدام مؤشر الاختلال وهذا بعدما نقوم بحساب سعر الصرف الحقيقي التوازني انطلاقا من معادلة تقدير العلاقة في المدى الطويل.
يصف الشكل رقم (01) مسارات سعر الصرف الحقيقي الملاحظ وكذا التوازني ومختلف تطوراته خلال فترات الدراسة، فعلى الرغم من أن تطور هذين المتغيرين لهما نفس الاتجاه يبدو واضحا أن هناك بعض مناطق الاختلاف والتي تعكس المغالاة والتخفيض في تقييم سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لمستواه التوازني.

الشكل رقم (01): منحنى التطور المقارن لسعر الصرف الحقيقي ومستواه التوازني



المصدر: مخرجات برنامج *Eviews06*

أما اختلال سعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بمستواه التوازني يمكن أن يحسب بالطريقة التالية:

$$Mèsalignement_{it} = \left[\frac{TCER_{it}}{TCRE_{it}} - 1\right] \times 100$$

بحيث:

***TCRE*:** سعر الصرف الحقيقي التوازني.

(i) و**(t)** تمثلان الزمن والبلد على الترتيب.

***TCER*:** سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

والشكل رقم (02) يمثل فترات المغالاة وانخفاض التقييم في سعر الصرف الحقيقي من خلال مؤشر الاختلال والذي يسمح لنا بإعطاء التصنيفات التالية:

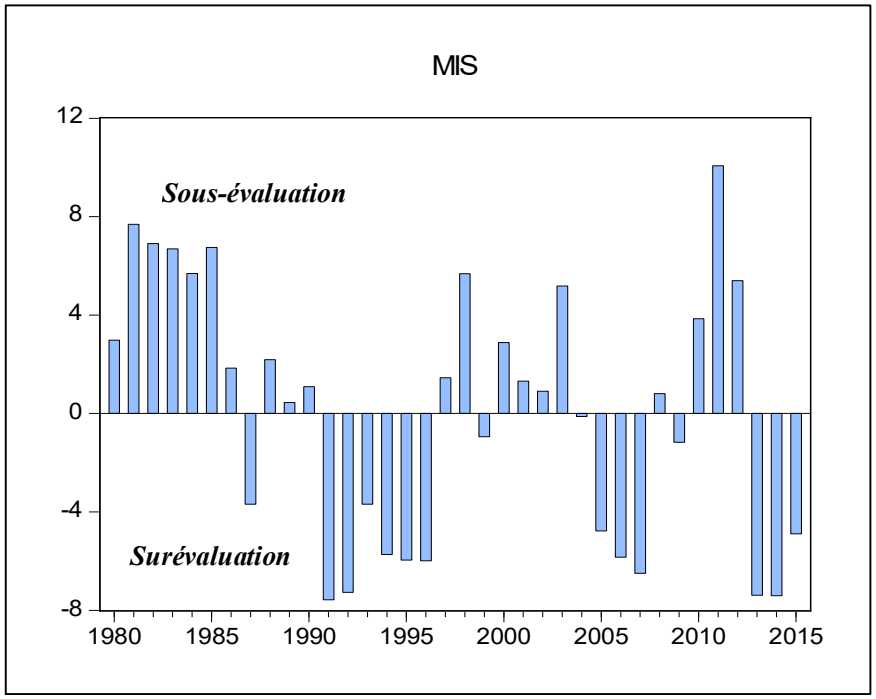
- **فترات المغالاة**: تتمثل في:

1987، 1991-1996، 1999، 2004-2007، 2009، 2013-2015.

- **فترات انخفاض التقييم**: تتمثل في:

1980-1986، 1988-1990، 1997-1998، 2000-2003، 2008، 2010-2012.

الشكل رقم (02):اختلال سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 06 بالاعتماد على حسابات الطالبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن فترة الثمانينات عرفت انخفاض في تقييم سعر الصرف الحقيقي ما عدا سنة 1987 التي شهد فيها سعر الصرف الحقيقي مغالاة في تقييمه في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986.

أما بداية التسعينات فمن خلال الشكل نلاحظ أنها عرفت مغالاة في سعر الصرف مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على الجانب النقدي والمالي استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار من خلال عمليات تعديل سعر الصرف الرسمي (تحت ضغوطات المنظمات الدولية) وفقا لآليات الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح وتنفيذ برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي وصولا إلى التخلي عن نظام الربط وتبني نظام التعويم المدار في جانفي 1996، وتظهر نتيجة هذا الإصلاحات من خلال الشكل في انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي خلال سنوات 1997-1998، كما أن التحسن في أسعار النفط خلال هذه الفترة ساعد على تصحيح الاختلالات الخارجية، واستمر هذا الانخفاض خلال بداية سنة 2000 وإلى غاية 2003، لكن نلاحظ أن المغالاة في سعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بقيمته التوازنية سرعان ما عادت إلى الظهور بدءا من سنة 2004 واستمرت إلى غاية 2007 نتيجة قرارات تثمين سعر الصرف الحقيقي آنذاك بسبب تأمين اليورو مقابل الدولار وتحسن أسعار النفط، ولكن سنة 2008 عرفت انخفاضا في تقييم سعر صرف الدينار جراء انعكاسات الأزمة المالية العالمية حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار ب20 % من قيمته في نهاية ديسمبر 2008، وكذا الأمر بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2012.

أما المغالاة في سعر الصرف الحقيقي بالمقارنة بقيمته التوازنية فسرعان ما عادت إلى الظهور حسب الشكل أعلاه خلال سنوات2013-2015 هذا بالرغم من أن السلطات النقدية قامت بتخفيض قيمة سعر الصرف بنسبة 9% في أكتوبر 2013، جراء ارتفاع فاتورة الاستيراد وظهور العجز في ميزان المدفوعات، كما أن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة ومنه انخفاض احتياطي الصرف، هذا كله من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة تحديد فترات اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عن مستواه التوازني، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- فيما يخص **الفرضية الأولى**: والتي تنص على أن سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري يتغير وفق القرارات إدارية، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فقد لاحظنا أن سعر الصرف الحقيقي يتغير سواء بالارتفاع أو الانخفاض وفق لما كانت تراه السلطات النقدية مناسبا.
- فيما يخص **الفرضية الثانية**: والتي تنص على تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي التوازني فقد تم التأكد من صحتها، حيث أثبتت الدراسة وأظهرت النتائج أن كل زيادة بنسبة 01 % في الفروقات الإنتاجية، معدلات التبادل التجاري، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 2.80%، 1.77%، 4.74%،3.20 % على الترتيب، أما كل زيادة بنسبة 01 % في سعر البترول الحقيقي فستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 2.68%.
- فيما يخص **الفرضية الثالثة**: والتي تنص على وجود اختلال في سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية فقد أثبتت الدراسة صحتها حيث أظهرت النتائج المحصل عليها أن قيمة العملة الوطنية عرفت فترات مغالاة وفترات تخفيض مما جعل سعر الصرف الحقيقي يعرف انحرافا عن قيمته التوازنية.

ومنه يمكننا القول أن وضعية أداء الاقتصاد الكلي الجزائري بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، مازال مرهون بوضعية الإيرادات البترولية بسبب ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الذي لم يرقى إلى مستوى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر.

كما أن سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري يتغير وفق القرارات الإدارية ولا يستجيب لقوى السوق، فكما لاحظنا فإن سعر الصرف الحقيقي يتغير سواء بالارتفاع أو الانخفاض وفق لما تراه السلطات النقدية مناسبا وبما يتوافق مع الواقع الاقتصادي، بمعنى أن سعر الصرف في الجزائر لا يتغير بشكل حر وفق قوى العرض والطلب.

بناءا على ما توصلنا عليه، سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية والتي نجملها فيما يلي:

- توجيه السياسات الاقتصادية اتجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي توازني يشجع النمو، والعمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة في المحيط الدولي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- يجب أن تولي السلطات النقدية اهتماما كبيرا لموضوع اختلال سعر الصرف الحقيقي والقضاء على سعر الصرف الموازي لما له من آثار سلبية.
- إعادة النظر في تقييم العملة الوطنية لتتماشى مع المستجدات الاقتصادية الوطنية والدولية لضمان موقع تنافسي مع الشركاء التجاريين.
- العمل على التحرير التدريجي لسعر الصرف بالاعتماد على قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على مختلف القطاعات الإنتاجية وليس على احتياطات الصرف التي تخضع لتقلبات أسعار البترول في السوق العالمي.

الهوامش والمراجع:

1) جعفري عمار ،**إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013، ص17.
2) السيد متولي عبد القادر ،**الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن،2010، ص.ص: 116-117.
3) عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص: 104
4) علاء شفيق الراوي، سالم عبد الحسين سالم،**أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الأمريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي للفترة (1971-1982)**،مجلة الاقتصاد العربي، العدد (3-4)،1985،ص. 07.
5) علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،1999، ص.ص 45-46.
6) بلقاسم العباس، **سياسات سعر الصرف**،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون-نوفمبر/تشرين الثاني 2003 السنة الثانية،ص.07.
7) على توفيق الصادق وآخرون،**نظم وسياسات سعر الصرف**،صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 16-17 ديسمبر 2002،أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،ص.163.
8) *S.Edwards,**"The determination of equilibrium real exchange rate"**,Ucla working paper Number 508,september 1988, p:24.*
9) *Madouni Mourad*, ***"Le mèsalignement du taux de change réel"***, *thèse pour obtenir le grade de docteur, discipline: Science économiques, l'universitè de Tlemcen, 2014-2015,p.33.*
10) علي توفيق الصادق وآخرون، **نظم وسياسات سعر الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص.165.
11) مصطفى محمد عبدالله، **قياس سعر الصرف الحقيقي التوازني في السودان خلال الفترة (1980-2009)**، مجلة المصرفي، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء ببنك السودان المركزي، العدد 53/سبتمبر 2009،ص 04.
12) *Ibrahim Onour, Norman Cameron, **Parallel Market premai and misalignement of official exchange rates,** journal of economic development, volume 22, number 01, June 1997, p 25.*
13) كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي،**القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل**، دار الصفاء للطباعة للنشر والتوزيع،عمان،2014،ص:269.

مدى تأثير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أهم المؤشرات الاقتصادية " دراسة قياسية"

عتيق الشيخ

باحث دكتوراه بجامعة وهران
pr.atig@yahoo.com

الملخص:

لقد أولت الجزائر أهمية كبرى لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبلور هذا الاهتمام من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسساتي ينظم ويرافق أصحاب المشاريع، وقد تنوعت هذه الهيئات والمؤسسات بين مؤسسات مالية هدفها تقديم الدعم المالي للمشاريع، ومؤسسات استشارية لمرافقتها، والهدف من كل هذه المؤسسات هو تأهيل ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها خاصة في ظل العولمة ودخول اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل الصادرات خارج المحروقات.

Astract:

Algeria places a strong emphasis to a small and a medium enterprises which has become one of the most important issue in the economical development through it put specialized institutions organize and follow entrepreneur.

The goal of these institutions support and promote a small and a medium enterprises and encourage its competition in the shadow of globalization and the entry of economic market.

Keywords: SMEs, rehabilitation, competitiveness, GDP, employment, and non-hydrocarbon exports.

مقدمة:

لقد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل المعتمد غليها في الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها مع الظروف ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وتحقيق التنمية بجميع جوانبها، ذلك لأن المؤسسات الكبيرة، وبالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح عدة مشاكل كصعوبة إنشائها سواء من حيث الحجم أو التكاليف أو حتى التحكم في التسيير.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل:
- **ما مدى مساهمة المؤسسات المؤهلة في أهم المؤشرات الاقتصادية ؟.**

ومن اجل قياس هذا التأثير تم إجراء دراسة قياسية حول هذه المؤشرات وعلاقتها بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2015، ومن اجل معالجو هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:
- **الفرضية الأولى:** إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يكون له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خاصة مع جملة الإصلاحات والدعم الموجه لها خلال العشرون سنة الأخيرة.
- **الفرضية الثانية: تساهم** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة بعد سياسات التأهيل المبرمجة من طرف الحكومة سواء البرامج الوطنية او البرامج التي كانت بالشراكة الاجنبية.

ولغرض تحليل هذه الدراسة تم تقسيم هذا الجانب إلى محورين:
- **المحور الأول:** الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المحور الثاني:** مدى مساهمة المؤسسات المؤهلة على أهم المؤشرات الاقتصادية.

I الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدة تصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها التصنيف على أساس الحجم، وهو التصنيف المعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات في العديد من الدول، لذا يوجد صعوبة في إعطاء تعريف واضح ودقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه جميع الدول والهيئات المعنية إلى حجم الاقتصاد، أو الأهمية الاقتصادية للمؤسسات، أو دور هذه المؤسسات وسبل ترقيتها و النهوض بها.

وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم وحسب بعض المنظمات الدولية مع التطرق إلى تعريفها في الجزائر:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول:

أ- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مما لا يخفى على احد أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفتها على أنها: " الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا و يمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا يزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار"[1]، ومن خلال التعريف نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت معيار عدد العمال ومعيار رأس المال في تحديدها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مكتب نطاق الأحجام "O.S.T"مهمته، تعريف وتعديل التعاريف الموجودة للمؤسسات الصغيرة وذلك للأغراض المتعلقة بالبرامج الحكومية، ومع ذلك تحدد كل ولاية تعريف خاص بها، وجميع تلك التعاريف استمدت جوهرها من التعريف الرسمي المحدد من طرف ميثاق المؤسسات الصغيرة[2].

هذا ويعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا هذه المشروعات حسب مجال النشاط المختلفة، joel Corman (1996) فمنها مثلا في مجال التصنيع بصفة عامة عدد العمال اقل من 250 عامل ويمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتمادا على مستوى الصناعة، ويعبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادي والذي تعيشه أمريكا حيث ما يعتبر عندها صغيرا هو بالقطع كبير في الدول النامية[3] .

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية معيار واحد بالنسبة لكل قطاع فإما أن يستخدم معيار عدد العمال، أو معيار إجمالي رقم الأعمال السنوي، حيث يستخدم في قطاعي الصناعة وتجارة الجملة معيار عدد العمال، وتعد من خلاله مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تضم أقل من 500 عامل، أما قطاع تجارة التجزئة، الخدمات والبناء فيستخدم معيار رقم الأعمال السنوي، ومن خلاله تعتبر مؤسسة

صغيرة، كل مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 6 ملايين دولار في قطاعي تجارة الجملة والخدمات، وأقل من 28,5 مليون دولار في قطاع البناء [4] .

ب- تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبنى المملكة المتحدة اتجاها أخر في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير والمتمثلة في:

- أن لا يزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه إسترليني (2.2 مليون دولار).
- أن لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 0.8 مليون جنيه إسترليني ويمكن أن تصل إلى سبعة مليون جنيه إسترليني.
- أن يقل عدد العاملين في المشروع عن خمسين عاملا أسبوعيا.
- أن يكون نصيب المشروع من السوق محدودا.
- استقلالية المشروع من أية تكتلات اقتصادية.
- أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه.

ت- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [6]:

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Basic Law)، و الذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة، و يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها.

هذا و قد عرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: لخلف عثمان، المرجع السابق، ص 16.

ث- تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إن كان هناك نهج سياسي متسق إزاء هذا القطاع، فهناك جماعات قوية للدفاع عن مصالحه: "اتحاد أصحاب المهن والحرف" و"اتحاد الغرف والسلع" فهي هيئات لها وضعها الاستشاري لدى الحكومة، وهناك تعاريف متعددة نعرضها فيما يلي [7]:

تعرف غرفة الصناعة المشروعات الصغيرة على أنها يعمل بها بين 1-9 عمال، والمشروعات المتوسطة هي من يعمل بها 20-99 عامل.

و تعرف هيئة الصناعات الصغيرة (KOSGEB) تلك المشروعات على أن العاملين بها 1-49 عاملا، والمشروعات المتوسطة على أن العاملين بها 50-150 عاملا.

ولاستحقاق الحصول على القروض، يعرف" بنك HALK المشروعات الصغيرة على أنها من يعمل بها اقل من 100 عامل وإجمالي أصولها اقل من 20.000 ألف دولار أمريكي، والمشروعات المتوسطة على أنها من يعمل بها اقل من 250 عاملا وإجمالي الأصول تقل عن 120.000 دولار أمريكي، قد جرى تعديل الحد المتعلق بالأصول عدة مرات، كان آخرها في 1995 بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

و من أجل إعداد الإحصاءات يعرف "المعهد الحكومي للإحصاء" المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي يعمل بها 1-9 عمال، 10-49 عاملا، و50-199 عاملا على التوالي.

و لأهلية الحصول على المساعدة الحكومية تعرف وكالة وزارة الخزانة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها من يعمل بها اقل من 150 عاملا، وتبلغ قيمة إجمالي أصولها المسجلة في دفاترها اقل من 50 مليون ليرة تركية مع استبعاد الأرض والمباني.

و لاستحقاق المعونة التي توفرها مجموعة من برامج التنمية وتشجيع التصدير، وأن تكون المنشأة خاضعة للقرار المتعلق بالمساعدات الحكومية لمنشآت التصدير، وتعرف وزارة التجارة الخارجية في تركيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها التي يعمل بها 200 عامل ويبلغ إجمالي أصولها المسجلة في دفاترها (2) مليون دولار على الأكثر مع استبعاد الأرض والمباني.

د- تعريفات ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعطي مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الصناعات حيث أن [8]:

- المؤسسات المصغرة والتي تكون ناشطة في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والتي يشتغل بها اقل من 05 موظفين أو مبيعاتها اقل من 66 ألف دولار، أما المؤسسات الصغيرة فهي المؤسسات التي يشتغل فيها اقل من 50 موظفا أو مبيعاتها اقل من مليون دولار، أما المؤسسات المتوسطة فيشتغل بها اقل من 150 موظفا أو مبيعاتها اقل من 6.6 مليون دولار.

- أما المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنها تعتبر كل مؤسسات مصغرة ناشطة في هذا القطاع من يشتغل بها أقل من 05 موظفين أو مبيعات بأقل من 53 ألف دولار، أما الصغيرة فيكون عدد العمال أقل من 19 موظفا أو مبيعات بأقل من 200ألف دولار، و المؤسسات المتوسطة عدد العمال بها أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليون دولار.

والجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

الجدول رقم (02): تعريفات ماليزيا للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

حجم الشركة	الصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية.	الخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
صغرى	أقل من 5 موظفين أو مبيعات بأقل من 66 ألف دولار.	أقل من 5 موظفين أو مبيعات بأقل من 53 ألف دولار.
صغيرة	أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليوني دولار.	أقل من 19 موظفا أو مبيعات بأقل من 200 ألف دولار.
متوسطة	أقل من 150 موظفا أو مبيعات بأقل من 6.6 مليون دولار.	أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليون دولار.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، المرجع السابق، ص 68.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض المنظمات الدولية:

أ- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة عل أنها: " ذلك المشروع الذي يستخدم اقل من (50) عاملا في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، واقل من (500) عاملا في الدول الصناعية المتقدمة". و يعتبر المشاريع المتناهية الصغيرة حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها حتى عشرة ألاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار [9]. و يمكن من خلال الجدول التالي توضيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الدولي والذي يركز على ثلاث معايير أساسية: معيار عدد العمال ومعيار رأس المال ومعيار المبيعات السنوية.

الجدول رقم(03): تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، المرجع السابق، ص 11.

ب- **تعريف مؤسسة التمويل الدولي:**

يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفا، ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم، وفي أوروبا مثلا، تزيد هذه النسبة عن 99في المائة، ولتضييق هذه الفئة يتم أحيانا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين. ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم و مؤسسات متوسطة الحجم، و إن كان هناك دائما قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي و الفئوي فيما بينهما، وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، والأصول، و حجم القرض أو الاستثمار [10].

ت- **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

يعرف الاتحاد الأوروبي المشاريع المتناهية في الصغر على أنها: "تلك المشاريع التي تعمل بها من واحد إلى تسعة عمال، و الصغيرة يعمل بها من عشرة إلى تسعة وأربعين عاملا، أما المتوسطة فيعمل فيها من خمسين إلى مائتين وتسعة وأربعين عاملا، والكبيرة يعمل فيها أكثر من مائتين وخمسين عاملا "[11].

ث- تعريف لجنة الأمم المتحدة :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها :[12]

في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 15-19 - عامل مؤسسة صغيرة.
- من 20-90 - عامل مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 100 - عامل مؤسسة كبيرة.

أما بالنسبة للدول الصناعية فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 05-99 عامل، مؤسسة صغيرة.
- من 100-499 عامل، مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة.

ج- **تعريف منظمة العمل الدولية:**

عرفتها على أنها "وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج و توزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت، وتستخدم مكافأة ذات مستوى منخفض، و عادة ما تكتسب دخولا غير منتظما، و توفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية و لا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية" [13].

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفها على أنها: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية" [14].

هذا و قد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد [15]:

- ***المادة الخامسة:*** "تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار".
- ***المادة السادسة:*** "تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار".
- ***المادة السابعة:*** " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال اقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية (مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	1-9	اقل من 20	اقل من 10
المؤسسات الصغيرة	10-49	من 20 إلى اقل من 200	من 10 إلى اقل من 100
المؤسسات المتوسطة	50-250	200 إلى اقل من 2000	100 إلى اقل من 500

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

II مدى مساهمة المؤسسات المؤهلة على أهم المؤشرات الاقتصادية :

من خلال هذا البحث سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر و ذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990-2015).

تقديم النموذج الأول:

لقد تم الاعتماد في تقدير النموذج أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على متغيرين: نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع؛ وعدد المؤسسات المؤهلة، ومعدل الاستثمار؛ كمتغيرين مستقلين، و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$PIB_{HH}=F(PMEMN+IN)$$

حيث:

PIB $_{HH}$: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$PIB_{HH}=b_0 + b_1 * PMEMN + b_2$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R-deux**	**R-deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	**,918[a]**	**,842**	**,829**	**2177407,08148**
a. Valeurs prédites : (constantes), معدل الاستثمار , عدد المؤسسات المؤهلة				

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة $R^2 = 0,842$ أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 2,84% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 15,8% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**ddl**	**Moyenne des carrés**	**D**	**Sig.**
1	**Régression**	**582355562028087,600**	**2**	**291177781014043,800**	**61,416**	**,000[b]**
	Résidu	**109045336764691,700**	**23**	**4741101598464,856**		
	Total	**691400898792779,400**	**25**			
a. Variable dépendante : BIP						
b. Valeurs prédites : (constantes), معدل الاستثمار ,عدد المؤسسات المؤهلة						

أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

Coefficients[a]									
Modèle		**Coefficients non standardisés**		**Coefficients standardisés**	**t**	**Sig**	**Information de fraction manquante.**	**Variance d'augmentation relative**	**Efficacité relative**
		A	**Erreur standard**	**Bêta**					
1	**Constante**	**-3673105,247**	**3038483,843**		**-1,209**	**,239**			
	معدل الاستثمار	**186105,595**	**114690,599**	**,283**	**1,623**	**,118**			
	عدد المؤسسات المؤهلة	**3692,221**	**979,284**	**,658**	**3,770**	**,001**			
a. Variable dépendante : BIP									

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ***ستيودنت*** المحسوبة للمتغير ***INV*** والتي تساوي 0,118 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .

- إحصائية احتمال ***ستيودنت*** المحسوبة للمتغير ***PMEmn*** والتي تساوي 0,01 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى ***MCO*** تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$PIB_{HH}= 1.0261 – 3.0419\ PMEmn+ 0.0024\ IN$$
$$F = 61,416$$
$$R^2 = 0,842$$
$$N = 25$$

النموذج الثاني:

أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيمة المضافة في الجزائر: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع؛ وعدد المؤسسات المؤهلة، و معدل الاستثمار؛ كمتغيرين مستقلين. و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$VA = F(PMEMN + IN)$$

حيث:

VA: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$VA = b_0 + b_1 * PMEMN + b_2 * IN + \varepsilon_i$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,952[a]	,907	,891	689,33263

a. Valeurs prédites : (constantes) معدل الاستثمار ,عدد المؤسسات المؤهلة

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة R^2 =0,907 أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 90,7% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 9,3% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	55540868,244	2	27770434,122	58,442	,000[b]
	Résidu	5702153,645	12	475179,470		
	Total	61243021,889	14			

a. Variable dépendante : القيمة المضافة م,ص,م

b. Valeurs prédites : (constantes), معدل الاستثمار ,عدد المؤسسات المؤهلة

أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-2002,487	1354,804		-1,478	,165			
	معدلالاستثمار	123,700	45,684	,442	2,708	,019			
	عددالمؤسساتالمؤهلة	1,140	,339	,550	3,366	,006			
a. Variable dépendante : م,ص,القيمة المضافة م									

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير INV والتي تساوي 0,118 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير PMEmn والتي تساوي 0,01 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$PIB_{HH}= -2002,487+ 1,140\ PMEmn+ 123,700\ IN$$

$$F = 58,442$$

$$R^2 = 0,907$$

$$N = 25$$

النموذج الثالث:

أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الصادرات خارج الحر وقات كمتغير تابع؛ وعدد المؤسسات المؤهلة، و معدل الاستثمار؛ كمتغيرين مستقلين، كمتغيرين مستقلين. و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$X_{HH} = F\ (PMEMN + IN)$$

حيث:

X_{HH}: الصادرات خارج المحروقات.

$PMEmn$: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$X_{HH} = b_0 + b_1 * PMEMN + b_2$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,717[a]	,515	,472	17686,75943
a. Valeurs prédites : (constantes), معدل الاستثمار ,عدد المؤسسات المؤهلة				

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة R^2 =0,515 أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 51,5% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 48,5% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	7627268154,988	2	3813634077,494	12,191	,000[b]
	Résidu	7194893562,127	23	312821459,223		
	Total	14822161717,115	25			
a. Variable dépendante : الصادرات						
b. Valeurs prédites : (constantes), معدل الاستثمار ,عدد المؤسسات المؤهلة						

أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-40658,383	24681,160		-1,647	,113			
	معدل الاستثمار	2288,793	931,615	,753	2,457	,022			
	عدد المؤسسات المؤهلة	-1,049	7,955	-,040	-,132	,896			
a. Variable dépendante : الصادرات									

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INV* والتي تساوي 0,02 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *PMEmn* والتي تساوي 0,896 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$X_{HH} = -40658,383 - 1,049\ PMEmn + 2288,793\ IN$$

$$F = 12,191$$

$$R^2 = 0,515$$

$$N = 25$$

III نتائج واستنتاجات (التفسير الاقتصادي):

من خلال الدراسة القياسية للنموذج لأثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية نستنتج أن:

- تأثير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي تأثير ضعيف، حيث أن الزيادة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% تؤدي إلى التغير في نمو المحلي الإجمالي بنسبة 0,304%.
- تأثير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات تأثير معدوم تقريبا، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي مازالت لم تتعدى 2% ، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على النمو الاقتصادي ،حيث إن زيادته بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,024% و هذا نظرا للتحفيزات التي تقدمها الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي .

IV الإحالات والمراجع

(1) تحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 55.
(2) العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/210، ص 165.
3) أبو بكر الجندي، دراسة المؤسسات المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، نوفمبر 2010، ص 75.
(4) العايب ياسين، المرجع السابق، ص 166.
(6) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 15.
(7) وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن تعرف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى، مصر، أكتوبر 2003، ص101.
(8) مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية القدرة على الحصول على التمويل، مجموعة البنك الدولي، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 68.
(9) هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2012، الأردن، ص18.
(10) مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 10- 11.
(11) إلهام فخري طمليه، التسويق في المنشاة الصغيرة،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 20.
(12) علي عبد الله العرادي، ملف بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات - إدارة شؤون اللجان والبحوث، 26 يناير 2012، ص 27.
(13) نعرورة بوبكر وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 06/05 ماي 2013، ص 03-04.
(14) قانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001، ص 05.
(15) المرجع السابق، المواد، 5-6-7، ص06.

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل التعليم عن بعد نموذج المحاضرة المرئية visioconférence

د. بلقيدوم صباح
جامعة عباس لغرور خنشلة
bsabah@gmail.com

مامن حياة
جامعة عباس لغرور خنشلة
mamene.hayette@gmail.com

الملخص:

في عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات أصبح تطوير التعليم العالي من القضايا التي تستدعي تغيير الأساليب التعليمية والبحثية للجامعات باستعمال الحاسوب، وسائل العرض الإلكترونية، القنوات الفضائية، الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت، لإتاحة التعلم على مدار اليوم لمن يريد وفي المكان الذي يناسبه، بسرعة عالية، تكلفة منخفضة وجهد أقل. وتعد تقنية التعليم الإلكتروني (E-Learning) من أهم التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

وتسعى الجامعات الجزائرية إلى تطوير وتحسين خدماتها من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وإقامة الشبكة الأكاديمية والبحثية وهي شبكة خاصة بالجامعات والمراكز البحثية الجزائرية وتقوم بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كما تسهل وتدعم عملية التعليم عن بعد وإقامة جامعة افتراضية دائمة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم العالي، التعليم الالكتروني، التعليم عن بعد، المحاضرة المرئية.

Abstract:

In the age of communication and Information technology, the development of higher education has become one of the issues that require the changing of the educational and research methods of universities by using computer, electronic means of presentation, satellite channels, satellites and the Internet to provide learning to who want and in the place that suits it, at high speed, low cost and less effort. And the E-learning is considred as one of the most advanced technologies used in open education and distance learning.

The Algerian universities seek to develop and improve their services through the use of modern technological means and the establishment of the academic and research network. which it is a network of Algerian universities and research centers that provides the necessary technological means for workers in the higher education and scientific research sector. and also facilitates and supports the distance learning process and establishing a permanent virtual university.

Keywords: communication and Information technology, higher education, E-learning, distance learning, visual lecture.

I. مقدمة

لقد أدى التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وفرة المعلومات في التخصصات جميعها ، كما أدى إلى ظهور الحاجة لمهارات وأساليب وتقنيات حديثة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمعات العصرية، الأمر الذي جعلنا بحاجة ماسة إلى تطوير أساليب التعليم والتعلم ومهاراتهما للوصول بالمتعلم إلى اكتساب المعلومات بنفسه وبرمجتها بصورة الكترونية، ولم يعد هدف التعليم في هذا العصر تحصيل المعرفة في حد ذاتها، بل أضحى اكتساب مهارات التعلم الذاتي والقدرة على توظيف المعلومات والتقنيات المتطورة في حل المشكلات الحياتية.

يعتبر تطوير التعليم العالي من القضايا الملحة نظرا للتحديات التي يفرضها هذا العصر، عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، مما يستدعي تقديم قراءة جديدة لرسالة الجامعة لتتمكن من التخاطب بكفاءة مع تحديات عصر المعلومات بتنمية الكفاءة المهنية للأستاذ، وجعله قادرا على توظيف التكنولوجيات الحديثة المتطورة في الارتقاء بعمله التعليمي والبحثي، وتحسين مخرجات الجامعة في عصر العولمة والتحولات المتسارعة. والارتقاء بمهارات وقدرا ت الأسرة الجامعية في استيعاب المعلومات وإنتاج المعرفة كرهان حضاري لابد من استنفار كل القوى الحية في المجتمع لتحقيقه[1] .

ومن المصطلحات الحديثة و المنتشرة التداول والاستخدام من قبل التربويين والمهتمين بأمر التقنيات وتوظيفها في مجال التعليم تقنية التعليم الإلكتروني**(E-Learning)**. ومن أكثر المجالات التعليمية الموظفة فيها هذه التقنية حاليا مجال والتعليم عن بعد، وكذا استخدام تقنيات تعليمية منها تقنية المحاضرة المرئية.

1 إشكالية الدراسة

وفي خضم هذا التقدم التكنولوجي والتغيرات العميقة التي يعرفها العالم وجدت الجامعة الجزائرية نفسها غير قادرة على الاستجابة لهذه للتحديات الكبرى وفي سياق التكيف مع هذه التحديات أصبح وضع منظومة التعليم العالي في ديناميكية إصلاحات جديدة آمر لا مناص منه , وعليه تكمن **الإشكالية** الرئيسية لورقتنا البحثية هذه في التساؤل التالي:

كيف ساهمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات باستعمال طريقة المحاضرة المرئية في تفعيل التعليم عن بعد ؟.

وبناءا عليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؟.
- ما هو التعليم الالكتروني ؟ وما هو التعليم عن بعد ؟.
- ماذا نعني بالمحاضرة المرئية ؟ وما هي أهم مساعي الجزائر في هذا الميدان ؟.

2 فرضيات الدراسة

و لمعالجة الإشكالية أعلاه تم وضع عدد من الفرضيات التي سيتم التحقق من صحتها من خلال هذه الدراسة وهي:

1- تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كان لها الفضل في تحول التعليم الجامعي نحو التعليم الالكتروني.

2- المحاضرة المرئية من أهم الوسائل الداعمة لنجاح التعليم عن بعد .

3- الجامعة الجزائرية لا تولي اهتمامات كبيرة للتغيرات التي تفرضها التكنولوجية العالمية .

وعليه ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الأساسية التالية:

- **المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC.**
- **المحور الثاني: التعليم الالكتروني.**
- **المحور الثالث: التعليم عن بعد.**
- **المحور الرابع: المحاضرة المرئية**

II. المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC (الإطار المفاهيمي)

1 تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن تصنيف هذه التعاريف في أربعة مجموعات موضحة كالآتي :

المجموعة 1: المفاهيم التي ترتكز على الأجهزة التي تشملها TIC [2] :

- يعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدوليTIC بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد.

- ويعرفها البعض على أنها مزيج من الصناعات المترابطة وهي صناعة المكونات المادية للحاسب الآلي، وصناعة البرامج الجاهزة وصناعة الخدمات مثل خدمات الشبكات وصيانة الأجهزة المادية.

- تعرف TIC كذلك على أنها تقنيات المعلومات المستخدمة في جميع المجالات بدءا من التجهيزات والبرمجيات وصولا إلى التقنيات المستخدمة في مجال الاتصالات.

المجموعة2: المفاهيم التي ترتكز على الأنشطة التي تقوم عليها TICدون الإشارة إلى الأجهزة التي تستخدمها[3] :

- يرى البعض أن مفهوم TICيتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض، إدارة، تنظيم واسترجاع المعلومات.

المجموعة 3 :المفاهيم التي ترتكز على TIC والأنشطة التي تقوم بها [4] :

- **TIC**هي التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات والتي يمكن أن تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ومن ثم الوصول إلى المعرفة.
- وهناك من يرى أن TIC يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة ومن أهم هذه النظم التكنولوجية :تكنولوجيا تفصيل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية و البرامج الجاهزة.

المجموعة 4 : المفاهيم التي ترتكز على الأجهزة والأنشطة والعنصر البشري في آن واحد[5] .

- تتضمن **TIC** جميع أنظمة المعلومات بالمنظمة المبنية على TIC وكذلك جميع المستفيدين منها.

أما تكنولوجيا التعليم: Education Technology. تعرفها منظمة اليونسكو على انه "منحنى نظامي لتصميم العملية التعليمية، وتنفيذها وتقويمها كلها، تبعًا لأهداف محددة، نابعة من نتائج الأبحاث في مجال التعليم والاتصال البشري، مستخدمة الموارد البشرية وغير البشرية من أجل إكساب التعليم مزيدًا من الفعالية[6], (أو الوصول إلى تعلم أفضل وأكثر فعالية) .

وبعد التصفح في هذه المفاهيم نستنتج ما يلي:

- أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترتكز وبشكل محوري على استخدام تقنيات وبرمجيات الحاسب الآلي.
- إن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل جملة من المراحل، تبدأ أولا بالحصول على البيانات الضرورية من مصادرها المختلفة ثم معالجتها وبعد ذلك إرسال النتائج المترتبة على عمليات المعالجة إلى الجهات المعينة للاستفادة منها[7] .
- حتى تستطيع أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق الاستفادة العظمى من عملياتها، فيجب توفير مخرجاتها للمستفيدين في الوقت والشكل المناسبين.

وتتمثل مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من مجالات التطوير، كظهور البرمجيات المتطورة والتي تتضمن النظم الخبيرة، الذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات أتمتة المكاتب ،الانترنيت،الانترانت، البريد الالكتروني وتكنولوجيا الاتصالات عن بعد.

وتأسيسا على ما سبق فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تقتصر على استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل تمتد إلى الجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والتقنيات اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

2 مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهمية الاستثمار فيها

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكن من تحسين جوانب كثيرة في حياة الأمم والشعوب، حيث فتحت آفاق جديدة للإنسان المعاصر وفي مختلف مجالات الأعمال، فمن التجارة الالكترونية إلى التعليم عن بعد إلى العلاج والعمل عن بعد إلى تحسين الوقف التنافسي للمنظمات، قد أدى كل هذا إلى زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الكفاءة والفعالية في الأنظمة والعمليات الداخلية والخارجية للمنظمة.

2-1- المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظمات الأعمال أدى إلى تحقيق العديد من المزايا لهذه الأخيرة تتمثل فيما يلي[8] :

- ✓ زيادة المبيعات والأرباح: تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمنظمة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف والذي يتحقق أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ الحصول على مزايا تنافسية: حيث تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وضعها في البيئة التنافسية، والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.
- ✓ تخفيض التكاليف: إن تخفيض التكاليف يعتبر من أهم الفوائد التي تجنيها منظمات الأعمال جراء استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات أهمها تأدية الأعمال والمهام الكتابية بطريقة آلية كذلك استخدام الحاسبات الآلية في رقابة الإنتاج والمخزون كما تستخدم في تنفيذ الإنتاج حسب الطلب.
- ✓ تحسين الجودة: إن أحد أهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسين جودة المخرجات والتصميم بمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية ويقوم بتخزينها واسترجاعها عند الحاجة لإجراء تعديلات عليها بسهولة من اجل تحسين جودتها وعليه فان هذا النظام يوفر من الجهد المبذول في التصميم ويقلل الحاجة لمهندسين آخرين[9] .

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الجودة فيما يعرف بالتبادل الالكتروني للبيانات حيث تستخدمه المنظمات للاتصال بالمنظمات الأخرى الكترونيا.

2-2- أسباب التسارع في التوجه نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

هناك العديد من الاعتبارات التي يمكن أن تمثل أسباب ودوافع تؤخذ بعين الاعتبار عندما ننظر إلى التأثيرات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا المعاصرة بجوانبها المتعددة وبالأخص في إدارة الأعمال في المؤسسات المختلفة، وتتمثل أهم هذه الأسباب والدوافع في النقاط التالية[10] :

- ✓ ظهور وتطور اقتصاد المعرفة: ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة، وتسارع موجات توالدها وتراكمها بوحدات زمنية غير ملموسة تعجز كل القدرات الإنسانية على ضبطها والإلمام بها. ويعبر عن ثورة المعلومات وانفجار المعرفة النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات وتحولها المتزايد إلى الرقمنة، التصغير، السرعة، المرونة، وبعبارة أخرى فان المعرفة أصبحت أصول إستراتيجية أساسية منتجة.
- ✓ تطور شبكة الانترنيت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية: فإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي القوة التي سوف تحول الألفية الثالثة إلى أعظم ازدهار في التاريخ، فان شبكة الانترنيت هي اكبر تقدم تكنولوجي منذ اختراع الآلة الطابعة، قبل 500) عام)[11].
- ✓ تعقد وتسارع التغير في بيئة الأعمال: نعيش في عالم متغير في كل نواحيه ومظاهره وتسارع التغير في هذا العالم إلى الحد الذي تتلاشى فيه الحدود الفاصلة الزمان والمكان أي تتلاشى الخواص بين ما هو قديم وجديد وبين ما هو نسبيا ومتحول وبين ما هو كائن وما سيكون بأشكال ومضامين جديدة، ويظهر هذا التغير بجلاء أكثر في البنية التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للعالم وفي تطور التكنولوجيا..
- ✓ المنافسة الشديدة والاقتصاد العالمي(العولمة): تزداد اقتصاديات العالم اندماجا فيما بينها وتتسع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين هذه الاقتصاديات بصورة لم يسبق لها مثيل.
- ✓ ظهور بما يسمى بالشركة الرقمية: التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم مؤخرا أدت إلى تحول المنظمات إلى منظمات أو شركات رقمية[12] التي تكون مجمل الأعمال المهمة سواء مع الزبائن أو المجهزين أو العاملين يتم تكييفها الكترونيا أو أنها متمكنة رقميا.

3 مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من ثلاثة مكونات أساسية و هي:

1-المكونات المادية و البرمجيات.

2-قواعد البيانات.

3-شبكات الاتصال عن بعد.

III. المحور الثاني: التعليم الالكتروني

التعليم الإلكتروني بمفهومه الحديث هو نظام التعليم المستقبلي المتكامل لكافة مراحله الدراسية، ويمثل ثورة حديثة في أساليب وتقنيات التعليم التي تسخر احدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه يعرف التعليم الالكتروني:

- "بأنه توظيف وسائل تكنولوجية من اجل تحقيق فاعلية وكفاءة أفضل للتعلم، ومنها استعمال الحاسوب وملحقاته ووسائل العرض الإلكترونية والقنوات الفضائية والأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت، لغرض إتاحة التعلم على مدار اليوم ولمن يريد، وفي المكان الذي يناسبه، بواسطة أساليب وطرائق متنوعة لتقديم المحتوى التعليمي بعناصر مرئية متحركة، وتأثيرات سمعية وبصرية، ما يجعل التعليم أكثر تشويقاً ومتعة وبكفاءة أعلى وجهد أقل"[13].
- يعرف أيضا بأنه "عملية التعليم الذاتي باستخدام تقانة المعلومات والاتصالات والشبكات والوسائل الأخرى"[14].
- يقصد به "امتلاك واكتساب المعرفة والمهارة باستخدام التقنيات الالكترونية مثل الحاسوب والمناهج التعليمية المعتمدة على الانترنت والشبكات المحلية الواسعة"[15].
- يعرف التعليم الالكتروني كذالك على انه "عملية معالجة المعلومات عن طريق الانترنت وغيرها من تقانات المعلومات"[16].

ويتفق الباحثان مع التعاريف المقدمة سابقا، على أن التعليم الالكتروني يشمل استخدام الأنواع المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل اكتساب المعلومات والمعارف والخبرات وإيصالها لمن يريدها دون التقيد بعاملي الزمان والمكان.

والتعليم الالكتروني ليس بديلا عن التعليم الجامعي النظامي (التقليدي) وهو لا يقل عنه شأنا ولا يقلل من أهميته، بل هو اظافة نوعية حديثة فرضتها عملية مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم،و عليه فهو يتكامل مع التعليم التقليدي و يعززه و يطوره و بالتالي يكونان معا منظومة تعليمية متطورة و متكاملة.

1. فوائد التعليم الالكتروني:

يحقق التعليم الالكتروني جملة من الفوائد، يمكن حصرها فيما يلي[17]:

- تحويل المؤسسات التعليمية الجامعية إلى وسائل إبداعية إنتاجية بعيدة عن الأساليب التقليدية من خلال إدخال وأساليب وطرائق جديدة وحديثة في التعليم؛
- إعطاء فرص أوسع ومساحة اكبر للأساتذة والطلبة لما يوفره التعليم الالكتروني من بيئة تعليمية تفاعلية تجذب اهتمام الطالب وتطور معرفته وتنمي لديه مهارات التفكير العلمي وطرائق الحصول على المعرفة؛
- تطوير وتعزيز قدرات الطالب على حل المشكلات التي تواجهه من الاتصال مع الأساتذة والطلبة والمختصين الآخرين في نفس الموضوع[18].
- يمنح التعليم الالكتروني فرصا كبيرة لتبادل الحوار والنقاش وتبادل الخبرات بين الطلبة واستخدام العديد من التقنيات التعليمية.

- تشجيع التعليم الذاتي والتقييم الفوري وتصحيح الأخطاء بعد معرفة نتائج الطلبة ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة .
- تعدد وتنوع مصادر المعلومات والمعرفة و الاستخدام السهل والميسر للأجهزة و الأدوات.
- سهولة تغيير وتطوير المادة العلمية بسهولة في ضوء التغييرات والاكتشافات العلمية الجديدة.
- تقليل تكاليف السفر والإقامة والسكن للتعليم من و إلى المؤسسة التعليمية.

وإجمالا يمكن القول أن التعليم الالكتروني تعود فوائده على كل من المتعلمين و المعلمين وكذالك جودة العملية التعليمية.

2. أهداف التعليم الإلكتروني:

تحدد اليونسكو أهداف التعليم الإلكتروني، نوجزها في الآتي[19]:

- تنمية اتجاه إيجابي نحو تقنية المعلومات من خلال استخدام الشبكة من قبل أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، وبذلك إيجاد مجتمع معلوماتي متطور.
- حل المشكلات والأوضاع الحياتية الواقعية داخل البيئة المدرسية، واستخدام مصادر الشبكة للتعامل معها وحلها .
- إعطاء الشباب الاستقلالية والاعتماد على النفس في البحث عن المعارف والمعلومات التي يحتاجونها في بحوثهم ودراستهم ، ومنحهم الفرصة لنقد المعلومات والتساؤل عن مصداقيتها ، مما يساعد على تعزيز مهارات البحث لديهم وإعداد شخصيات عقلانية واعية.
- منح الجيل الجديد متسع من الخيارات المستقبلية الجيدة وفرصاً لا محدودة ، اقتصادياً وثقافياً ، وعلمياً واجتماعياً.
- تزويد الطلاب بخدمة معلوماتية مستقبلية قائمة على أساس الاتصال والاجتماع بأعضاء آخرين من داخل المجتمع أو خارجه ، مما يؤدي إلى تطوير مهارات التحاور ، وتبادل الأفكار الخلاقة والبناءة.
- إمداد الطلاب بكمية كبيرة من الأدوات في مجال المعلوماتية لمساعدتهم على التطوير والتعبير عن أنفسهم بشكل سليم في المجتمع ، بالإضافة إلى تطوير المهارات والمعارف والخبرات التي تقود إلى تطوير الإنتاجية والاستقلال الذاتي.
- تزويد المجتمع بإمكانيات إستراتيجية من أجل المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، فالثورة الكبرى في مجال المعلومات التكنولوجية في هذا القرن تمثل فرصة عظيمة للأمم التي تخلفت عن الرأب الحضاري ، بحيث يمكنها أن تتجاوز مراحل تخلفها لتقارب الخط الذي وصل إليه الآخرون ، وذلك من خلال استخدام وإدارة هذه التقنية وإدخالها ضمن خطط تنموية وطنية حقيقية.

1 استراتيجيات التعليم الالكتروني

تتنوع بيئات التعلم الالكتروني لتتناسب مع تنوع المتعلمين وتنوع المقررات والأهداف، غير أنه لا ينبغي الحماس للتعامل مع التعلم الإلكتروني دون تحديد الاستراتيجيات المستخدمة في التدريس(من خلال التعلم الإلكتروني ويقصد بها الكيفية التي يتم بها تقديم التعليم للمتعلمين، أي مجموعة الإجراءات التدريسية التي يخططها القائم بالتدريس مسبقا بحيث تعينه على تنفيذ التدريس في ضوء الإمكانات المتاحة . والجدول التالي يوضح أهم استراتيجيات التعليم الالكتروني [20] .

جدول رقم (1) أهم استراتيجيات التعليم الالكتروني

استراتيجيات التعليم الالكتروني	وصف الاستراتيجيات
المحاضرة الإلكترونية -E Lecture	- هي طريقة لتقديم الحقائق و المعلومات يمكن تقديمها من خلال ملفات الصوت، أو ملفات الفيديو أو ملفات النصوص أو من خلال أحد نظم تأليف عروض الوسائط المتعددة مثل Flash أو Power Point .
التعلم التعاوني الإلكتروني -E Cooperative Learning	- يتعاون الطلاب معا لتحقيق هدف تعليمي محدد ككتابة ورقة بحثية أو البحث عن مفهوم ما على الشبكة.
المناقشة الجماعية E-Group Discussion	- تعد من أهم أدوات الاتصال و التفاعل في بيئة التعلم الالكتروني و يمكن تعريفها بأنها إستراتيجية تسمح للمستخدمين بالتواصل من خلال إرسال موضوعات للأعضاء كي يقرؤونها و يعلقون عليها إما بطريقة خطية متعاقبة Linear ، أو بطريقة خطية متداخلة Threaded .
العصف الذهني الإلكتروني -E Brainstorming	- هو أسلوب يهدف إلى إثارة التفكير و قدح الذهن وهي تقوم على تقبل جميع الأفكار
الاكتشاف الإلكتروني -E Discovery	- إستراتيجية تجعل المواقف التعليمية تحتوى على مشكلات تثير لدى المتعلم شعوراً بالحيرة و التساؤل ، و تدفعه إلى البحث و الاستقصاء عن المعلومات و الحقائق .
المحاكاة الالكترونية -E Simulation	- المحاكاة هي تمثيل لموقف أو مجموعة من المواقف الحقيقية التي يصعب على المتعلم دراستها على الواقع ، حتى يتيسر عرضها و التعمق فيها لاستكشاف أسرارها ، و التعرف على نتائجها المحتملة عن قرب.

2 معوقات التعليم الالكتروني

اتفق الكثيرون على أن نجاح تطبيق التعليم الالكتروني تكتنفه مجموعة من الصعاب و العراقيل تسهم في الحد من تطبيقه و الاستفادة منه في مجال التعليم، والجدول الموالي يوضح هذه المعوقات[21] :

جدول رقم (2): أهم معوقات التعليم الالكتروني.

1-على الصعيد البشري أهم المعوقات تتمثل في :	2-على الصعيد التقني أهم المعوقات تتمثل في :	3-على الصعيد المالي أهم المعوقات تتمثل في :
- تعلم اللغة الانجليزية؛ - قلة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق التعليم الالكتروني؛ - قلة الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسة التعليمية، - قلة الوعي والاتجاه السلبي نحو التعلم الالكتروني.	- قلة التجهيزات والمعدات اللازمة؛ - فقدان بنية تحتية تقانية؛ - ضعف الشبكة العالية لسرعة تنزيل البرامج التعليمية؛ - التعطلات التي تحصل في الشبكة مما يؤخر عملية التعليم؛ - ضعف تطوير المناهج مع ما يتناسب و تطبيقات التعليم الالكتروني؛ خاصة باللغة العربية. - التطور السريع في المعايير القياسية العالمية، يستدعي تعديلات مستمرة على البرامج الالكترونية.	- تحمل تكاليف اقتناء الأجهزة والوسائط، يستدعي نفقات باهظة؛ - قلة الحوافز المادية التي تشجع المدرسين على بذل مجهودات؛ - عدم انتشار الانترنت والتغطية الجيدة وارتفاع سعرها، وكذلك صيانة الأجهزة يستدعي أموال باهظة ونفقات إضافية؛ - كلفة إنشاء البرامج والقاعات الدراسية وارتفاع سعرها.

كما أن هناك معوقات أخرى كلغة الجسم والإيماءات في التعليم الالكتروني غير موجودة، انعدام التفاعلات تعيق عملية التعليم الالكتروني، كما أن التعليم الالكتروني يمكن أن يكون غير مناسب لفئات معينة من المتعلمين والتي تحتاج إلى مخابر وتجارب.... الخ.

بناء على ما سبق، يستنتج ويتفق الباحثان إلى ما ذهب إليه الباحثون في أن المعوقات المذكورة تقف كحجر عثرة أمام تطبيق التعليم الالكتروني في جامعاتنا.

IV. المحور الثالث:التعليم عن بعد

بشكل مبدأي نقول أن التعليم عن بعد عندما يكون هناك مسافة مادية فاصلة بين المعلم والمتعلم ، وتستخدم تكنولوجيا من أجل ملأ الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجهاً لوجه (ونقصد هنا مثلاً: voice, video, data, and print) ، و تستطيع هذه النوعيات من البرامج أن تقدم فرصة للكبار في طريق التعليم الجامعي، كما يمكن أن تصل هذه البرامج لهؤلاء الذين حرموا من هذه الفرصة التعليمية بسبب ضيق الوقت أو بعد المسافة أو الإعاقة البدنية ، كما تساهم هذه البرامج في تحديث قواعد المعرفة للعمال في أماكن عملهم.

1 تعريف التعليم عن بعد

- يعرف التعليم عن بعد بأنه "الطريقة أو الكيفية التي يتم عن طريقها توصيل الرسالة المتمثلة في محتويات البرامج التعليمية لطالب التعليم المفتوح[22] ".
- وهو "الطريقة الوحيدة التي تمكن المتعلمين من الانخراط في البرامج التعليمية بمرونة و حرية،و عند تبني هذه السياسة في التعليم يكون التركيز على مخرجات العملية التعليمية" التي هي نتاج تفاعل المتعلم مع المصادر التعليمية المختلفة دون التركيز على التدريس، ويراعى في التدريس عن بعد المعايير الآتية [23] :
- وجود مسافة تفصل بين المعلم والمتعلم (وقد نعني بهذه المسافة فصول دراسية مختلفة في نفس المدرسة أو مواقع مختلفة يفصلها عن بعضها آلاف الأميال.
- أن يتم التلقين عن طريق تكنولوجيا الكمبيوتر أو الصوت أو الفيديو أو الطباعة.
- و يحدث التواصل والتفاعل بأن يتلقى المعلم ملاحظات الطلاب عبر قنوات الاتصال ، وقد يتم هذا في وقت المحاضرة أو قد يؤجل لوقت لاحق.

2 أسباب اللجوء إلى التعليم عن بعد

يشعر العديد من المعلمين أن الفرص التي يعطيها "التعليم عن بعد" قد تفوق العقبات ، فغالباًما يعلق المعلمون أن الإعداد المكثف للدروس الذي يتطلبه "التعليم عن بعد" يحسن من المستوى العام للتدريس ويزيد من تعاطفهم مع الطلاب ، و بالرغم من التحديات التي يفرضها "التعليم عن بعد" إلا أنه في نفس الوقت يقدم فرصاً متعددة منها [24] :

- أنه يصل إلى جمهور عريض من الطلاب؛
- أنه يسد احتياجات الطلاب الذين ليس في إمكانهم حضور المحاضرات في أمكانها؛
- أنه يتيح الفرصة لاستضافة محاضرين من خارج المؤسسة التعليمية والاستفادة من خبراتهم - الشيء الذي لا يمكن حدوثه بطريقة أخرى؛
- أنه يربط بين الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة للطلاب ويتيح فرصة تبادل الخبرات المختلفة.

2-1- مدى فعالية التعليم عن بعد؟:

ويسأل الكثير من أخصائي التعليم عما إذا كان الطلاب الذين يتلقون التعليم عن بعد يحصلون على نفس الكم من التعليم الذي يحصل عليه الطلاب الذين يتلقون تعليماً تقليدياً، حيث يتواجد الطالب والمعلم في مكان واحد ، وتشير الأبحاث التي قارنت التعليم عن بعد بالتعليم التقليدي إلى أن ، التعليم عن بعد يكون فعالاً عندما تكون الأساليب والتقنيات المستخدمة متناسبة مع العملية التعليمية وعندما يكون هناك تفاعل بين الطلاب فيما بينهم ، وعندما يتم تبادل الملاحظات بين الطالب والمعلم من آن لآخر و في الوقت المناسب.

تبدأ كل البرامج التعليمية بلا استثناء بالتخطيط الجيد والفهم المركز لمتطلبات المقرر واحتياجات الطلاب، ويمكن اختيار التكنولوجيا المناسبة بمجرد أن يتم فهم هذه العناصر بالتفصيل، فالطريقة التي يتم بها تطوير برامج "التعليم عن بعد" ليست غامضة ، ولكن الأمر لا يحدث من تلقاء نفسه ولكن يتطلب عملا شاقا وجادا وجهدا مبذولا يقوم به العديد من الأفراد والمنظمات، فبرامج التعليم عن بعد التي تنجح في العمل تعتمد على الجهود المتناسقة والمتكاملة للطلاب وأعضاء التدريس، الوسطاء ، والعمال المساندون و الإداريين.

إن التعليم عن بعد جزء مشتق من التعليم الالكتروني وفي كلتا الحالتين فإن المتعلم يتلقى المعلومات من مكان بعيد عن المعلم (مصدر المعلومات) وعندما نتحدث عن الدراسة الالكترونية فإننا لا نتحدث بالضرورة عن التعليم الفوري المتزامن، بل قد يكون غير متزامن، أي أن:

التعليم الالكتروني: هو تقديم البرامج التدريبية والتعليمية عبر وسائط الكترونية متنوعة بأسلوب متزامن أو غير متزامن وباعتماد مبدأ التعلم الذاتي أو التعلم بمساعدة مدرس.

- *التعليم عن بعد:* هو تلك العملية التعليمية التي يكون فيها المتعلم مفصولا عن الأساتذة بمسافة جغرافية يتم سدها عادة بوسائل الاتصال الحديثة.

ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقى المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بنفس السرعة وفى نفس زمن التنفيذ (real time application) ويمكن هذا النظام من بث المحاضرات الحية والمسجلة بكفاءة عالية ، حيث يمكن الطالب أو المستمع من حضور محاضرة داخل أو خارج حدود البلد[25].

V. المحور الرابع: المحاضرة المرئية

1 مفهوم المحاضرة المرئية:

- نقصد بالمحاضرة المرئية اتصال مسموع ومرئي بين عدة أشخاص يتواجدون في أماكن جغرافية متباعدة، يتم فيها مناقشة وتبادل الأفكار والخبرات وعناصر المعلومات في جو تفاعلي يهدف إلى تحقيق التعاون والتفاهم المشترك، وذلك من خلال العديد من قنوات الاتصال التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر وكاميرات الفيديو الرقمية .- وتعتبر المحاضرة المرئية اجتماع بين أشخاص متواجدين في مكانيين مختلفين أو أكثر حيث يتمكنون من رؤية وسماع والتحدث مع بعضهم البعض بصورة تفاعلية [26].
- فهي عبارة عن نقل العلم من دولة إلى دولة أخرى، لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة والمتخصصة. ويكون الاتصال بين الطالب المتلقي والمحاضر متفاعل interactive.

- وهي عبارة عن تقنية تربط المشرفين والمختصين الأكاديميين مع طلابهم في مواقع متفرقة وبعيدة من خلال شبكة انترنت عالية القدرة. ويستطيع كل طالب أن يتوجه بأسئلة استفسارية وحوارات مع المشرف (أي توفر عملية التفاعل) وهنا تكون التقنية شبيه بالتعليم الصفي باستثناء أن المتعلمين يتواجدون في أماكن متفرقة ومتباعدة.

وتمكن هذه التقنية من نقل الدروس والمؤتمرات المرئية المسموعة (صورة وصوت) في تحقيق أهداف التعليم عن بعد وتسهيل عمليات الاتصال بين مؤسسات التعليم وهي بذلك تضمن تحقيق غرضين هما [27] :

- توسيع الوصول لمراكز مصادر المعلومات.
- تسهيل التعاون بين الدارسين وتبادل الخبرات مما يعجل بعملية التعليم.

فهي إذاً نقل الصور الحية والصوت من موقع ما إلى عدة مواقع تفصل بينهم مسافات لنقل معلومات، محاضرات، ندوات، مؤتمرات الخ (يحتاج إليها كل الأطراف ويكون الإرسال والاستقبال تفاعليا ومباشرا ووسائل الإرسال الرئيسية هي الكاميرات و شاشات المراقبة ولتقنية المستخدمة بصورة عامة هي شبكة الانترنت.

1-1- الوسائل المعتمدة في شبكة المحاضرة المرئية: للتدريس بشبكة المحاضرة المرئية يجب توفر الأدوات التالية [28] :

- شاشة رئيسية تعمل باللمس. - ميكروفون.- قلم إلكتروني. - رف متعدد الاستخدامات. - لوحة الكتابة الخاصة بالقلم الالكتروني. - مفتاح التشغيل والإيقاف.- لوحة المفاتيح والفأرة. - وحدة التحكم الرئيسية.
- مضخم صوت وسماعات.- جهاز كمبيوتر.

2 مزايا استخدام المحاضرة المرئية: للمحاضرة المرئية مزايا وفوائد عديدة نذكر:

- ✓ الاستغلال الجغرافي: لا يحتاج الطالب والأستاذ إلى أن يكونا متواجدين في مكان واحد من أجل تبادل المعلومات. فالطالب يمكن له أن يقرأ أو أن يستمع إلى أو حتى يشاهد محاضرة الأستاذ إلكترونيا on-line عبر شبكة الإنترنت حتى وإن كان الطالب في بيته أو في بلد آخر غير البلد الذي يقيم فيه أستاذه. كذلك يمكن للأستاذ أن ينشر محاضرته إلكترونيا بشكل نصي أو صوتي أو مرئي عبر شبكة الإنترنت من بيته أو من بلد آخر غير البلد الذي يتواجد فيه طلبته [29] .
- ✓ الإستغلال الوقتي: ليس ضروريا أن يكون كل من الطالب والأستاذ متواجدين في زمن واحد لتبادل المعلومات. فالأستاذ يمكن له أن ينشر محاضرته إلكترونيا إما بصيغة نصية قابلة للطبع أو بصيغة مسموعة أو مرئية. فعلى سبيل المثال، يمكن للطالب أن يختار الأجزاء التي يريد أن يستمع إليها أو يشاهدها من المحاضرة إذا كانت تلك المحاضرة منشورة بصيغة Real Audio أو Real Video . يمكن له كذلك إعادة الاستماع إلى أو مشاهدة أي جزء من المحاضرة المنشورة بتلك الصيغ .
- ✓ الوسيط الحاسوبي: استخدام الكمبيوتر كوسيط لنقل المعلومات يعني أيضا استغلال سرعة الكمبيوتر و إمكانياته في العملية التعليمية و هو أمر يساعد في تطوير هذه العملية.

3 عيوب المحاضرة المرئية:

- ✓ الحاجة إلى التدريب: يحتاج المدرسون إلى تدريب على استخدام الانترنت بشكل عام إضافة إلى التدريب على استخدام برامج خاصة لاستغلالها في عمل صفحات الانترنت ونشر المحاضرات وغير ذلك. كذلك فالطالب يحتاج إلى تدريب على استخدام الانترنت إضافة إلى تدريب على استخدام البرامج التي تساعده على تبادل المعلومات مع أستاذه. وقبل كل هذا يحتاج كل من الطالب والأستاذ إلى امتلاكهما لمعرفة بأساسيات الحاسوب Computer Literacy.
- ✓ الحاجة إلى بنية تكنولوجية: من أجل إنشاء نظام تعليم عن بعد يجب توفر بنية تكنولوجية تحتية Technological Infrastructure عند الجامعة أو الجهة التي ترغب بطرح برامج التعليم عن بعد. هذه البنية ليست متوفرة لدى كل الجامعات أو الهيئات التعليمية [30].
- ✓ الحاجة إلى وجود اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت: كي يتمكن الطلبة من النفاذ إلى البيانات الإلكترونية ولكي يستطيعوا تبادل المعلومات مع أساتذتهم يجب توفر اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت. هذا الاتصال قد يكون اتصالا عبر مزود خدمات إنترنت ISP أو عبر الشبكة الداخلية للجامعة أو الهيئة التعليمية Intranet. إلا أن الطلبة ليسوا جميعا قادرون على الاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق مزود خدمات الإنترنت. كذلك فالجامعات والهيئات التعليمية لا تمتلك جميعها شبكات Intranet مفتوحة لطلبته [31] .
- ✓ مشكلة عرض الموجة Bandwidth: من أجل نقل المحاضرات المرئية بشكل مناسب بحيث يمكن مشاهدة المحاضرات على شاشة كاملة الحجم ودون تقطع في الصوت والصورة يحتاج مستخدم الإنترنت إلى توفر سرعة عالية لنقل المعلومات بينه وبين شبكة الإنترنت. يمكن تحقيق ذلك بواسطة توصيل حاسوب المستخدم بشبكة الإنترنت عن طريق أنظمة خاصة تعطي عرض موجة Bandwidth أكبر مثل أنظمة ISDN و DSL و T1 Lines وغيرها[32] .

4 المشروع الوطني للتعليم عن بعد في الجامعة الجزائرية:

لقد أفرزت تعقد البيئة التكنولوجية والمعلوماتية الحالية ضغوطا وتحديات أمام الحكومات لإيجاد بدائل وخيارات لتبني إستراتيجية حديثة من اجل تحقيق التقدم والتميز.فالحكومة الجزائرية وعت هذا التحدي من خلال نظام أو مشروع " الجزائر الالكترونية " 2013 الذي يأتي ضمن المشاريع التنموية الأخرى بهدف الوصول إلى إرساء قواعد مجتمع المعلومات ، هذا المشروع الذي يحمل في طياته خدمات عامة بالنسبة للمؤسسات والإدارات الحكومية على حد سواء، ومن هنا تمحور مشروع الجزائر الالكترونية 2013 . والذي نص على تطوير الكفاءة البشرية من خلال: (محور رئيسي F)، تعزيز البحث العلمي والابتكار (محور رئيسي G).

وعليه قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد كدعامة للتعليم الحضوري، قصد:

- امتصاص الأعداد المتزايدة باستمرار للمتمدرسين، وفي نفس الوقت الوصول إلى تجاوز تدريجيا أثار الهرم المقلوب الذي يميز حاليا المتمدرسين (المعيار الكمي).
- تحسين نوعية التكوين والاقتراب بسرعة نحو المعايير الدولية فيما يخص ضمان النوعية (المعيار النوعي).

ويندرج هذا المشروع في إطار إدماج طرائق جديدة للتكوين والتعليم، حيث يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل، يتقدمها مرحلة استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية بصورة أخص لامتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين مستوى التعليم والتكوين وسيكون هذا على المدى القصير، فيما ستشهد المرحلة الثانية اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة «الواب»، ويقصد به التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية على المدى المتوسط، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم «من بعد» بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين من أشخاص يريدون توسيع معارفهم وآخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة، وحتى المرضى من نزلاء المستشفيات والموجودون في فترة النقاهة، وغيرهم من شرائح المجتمع الراغبين في الحصول على مكاسب معرفية أكثر.

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التعليم العالي، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث «ARN»، حيث ستكون 13 مؤسسة للتعليم العالي موقعا للإرسال والاستقبال في آن واحد، في حين أن 64 مؤسسة أخرى ستكون موقع استقبال، وبهذا سيغطي مشروع التعليم عن بعد مؤسسات التعليم العالي الـ77 المنتشرة عبر التراب الوطني[33] .

وتجدر الإشارة أنّه علاوة على 59 موقعاً والتي تم إنشاؤها مع انطلاق المشروع، تم تزويد كل من الأقسام التحضيرية والمؤسسات التي أنجزت فيما بعد بالموارد المالية اللازمة لتتمكن من اقتناء التجهيزات الضرورية والالتحاق بالشبكة. هذا من جهة، من جهة أخرى تمّ تكوين ما يقارب ألـ 50 مختصاً في مختلف ميادين التعلم عن بعد ووسائله، ويعتبر هؤلاء الأخصائيون سنداً قوياً للمشروع.

VI. خاتمة

لقد ساهمت الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور أنظمة جديدة ومتطورة للتعليم والتعلم والتي كان لها اكبر الأثر في إحداث تغيرات وتطورات ايجابية على الطريقة التي يتعلم بها الطلبة وطرائق وأساليب توصيل المعلومات العلمية إليهم وكذلك على محتوى وشكل المناهج الدراسية المقررة بما يتناسب مع هذه الاتجاهات . ومن النظم التي أفرزتها الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا التعليم ما يسمى التعليم عن بعد و التعليم الالكتروني، والذي يعتمد على توظيف الحاسوب والانترنت والوسائل التفاعلية المتعددة بمختلف أنواعها في عملية التدريس.

إثبات نتائج الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها الفضل في تحول التعليم الجامعي نحو التعليم الالكتروني.

من خلال ما تطرقنا له في المحور الثاني حول التعليم الالكتروني والذي يشير إلى تقديم المحتوى التعليمي للطلبة بطريقة كفؤة وفعالة , تختصر الوقت والجهد والتكلفة الاقتصادية، إضافة إلى توفير بيئة تعليمية مشوقة ومثيرة والتي يتم فيها التخلص من محددات الزمان والمكان، وأصبح ذلك ممكنا باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية: المحاضرة المرئية من أهم الوسائل الداعمة لنجاح التعليم عن بعد.

أكدت عدة أبحاث ودراسات أن المحاضرات المرئية خير مثال لتفعيل وإنجاح التعليم عن بعد. حيث أن هذه التقنية قد ساهمت كثيرا في توفير فرص عملية للتعليم والتدريب عن بعد دون أدنى تقيد بالحدود السياسية والجغرافية، وستمكن هذه التقنية المعاهد والجامعات من تبادل الخبرات التعليمية والمتخصصة فيما بينها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- ✓ *بالنسبة للفرضية الثالثة*: الجامعة الجزائرية لا تولي اهتمامات كبيرة للتغيرات التي تفرضها التكنولوجية العالمية.

الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات التكنولوجية العالمية، وهي في هذا الصدد تقوم بمجهودات معتبرة من اجل مواكبة التغيرات الحاصلة في الجامعات العالمية الأخرى، حيث قامت بإطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني ، ويندرج هذا المشروع في إطار إدماج طرائق تعليمية تكنولوجية جديدة، من اجل تطوير محرجات الجامعة الجزائرية وتطوير نوعيتها، وبذلك يتم عدم إثبات ما جاء في هذه الفرضية.

VII. النتائج والتوصيات:

1 النتائج:

- ضرورة نقل المعرفة العلمية و التكنولوجية وتوثيقها و خزنها من اجل تعظيم الاستفادة منها.
- التحول نحو التعليم الالكتروني يتطلب توفير بنية تحتية الكترونية و الإلمام بكل تقنيات التدريس الجديد .
- وعي الجزائر بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية ،مما يجعلها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق الهدف .
- التطبيق المرحلي يعد عامل نجاح لتطبيق برامج المحاضرات المرئية في الجامعات الجزائرية، خاصة عندما تكون البداية في التخصصات العلمية التي لها علاقة باستخدام الحواسيب.
- جودة التعليم الالكتروني ونجاحه، يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الممارسات التدريسية التي يتم استخدامها وتوظيف تطبيقاته من خلالها وفي ضوء الحاجة الفعلية له، وليس من خلال الأجهزة والأدوات المستخدمة.

2 التوصيات:

- اعتماد المعايير العالمية وتجارب الجامعات الرائدة السباقة التي تطبق هذا النوع من التعليم، سيوفر الكثير من الجهد والوقت وسيحقق بداية صحيحة لتطبيق برامج التعليم عن بعد.
- دعم إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس في التعليم العام والجامعي لتحقيق الجودة في التعلم الإلكتروني.
- التأكيد على مفهوم الجودة الشاملة وضرورة التوصل إلى معايير الجودة الملائمة لتطبيق نظام التعليم الالكتروني وكافة عناصره.
- أهمية إنشاء وحدات للتعلم الالكتروني في الكليات لتقوم بالإشراف على تنفيذ وتطوير بيئة التعلم الالكتروني و نقل صلاحية و مسئولية إدارة محتويات المقررات الالكترونية والمحتويات التعليمية إلى هذه الوحدات بإشراف خبراء المحتوى المتخصصين.

VIII. الإحالات والمراجع:

1 - رضا محمد البغدادي، **تكنولوجيا التعليم من بعد** ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2014.
2 - عبد الله فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني**، ط1 ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر،2008
3 - يسري أبو سالك، **اثر تكنولوجيا العمل في الوحدات الإدارية على نظم معالجة المعلومات**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 1 الجامعة الأردنية,2002.
4 - عبد الله فرغلي علي موسى،المرجع السابق.
5 - إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي : **نظم المعلومات الإدارية**، ط 1 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004 .
6 - سعد ياسين :**أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، ط1 ، دار المناهج، عمان، 2008، ص:42.
7 - عبد الله فرغلي علي موسى،المرجع السابق.
8 - عبد الله فرغلي علي موسى،نفس المرجع.
9 - عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر **الجنابي : نظم المعلومات الإدارية** ، دار المسيرة ،عمان، الأردن، 2007.
10- هاشم سعيد إبراهيم الشرنوبي ، **رابطة التربويين العرب**، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، الكويت، عدد 33، 2012 .
11 - Daff, Richard. L , **Organisation Theory and Design** 8th ed USA Thomson,2004
12 - الطيطي، خضر مصباح، **التعليم الالكتروني من منظور تجاري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
13 - **www.Trade repport.com/ usa**
14 - مصطفى جودت صالح، **مفهوم تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات**. متاح على الرابط: **http://www.mostafa-gawdat.net**
15 - Lacroix Jean-Guy : Usages des TIC, 2001 Bogues : **Globalisme et pluralisme**, Tome 2, Québec : Presses de l'Université Laval, p:436.
16 - احمد محمد سالم، **تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني**, القاهرة, مكتبة الرشد, 2004.
17 - Moeglin Pierre, 1999, **Campus virtuel**. **Les avatars de la convergence**. , in Sciences de la Société n° 47, p.96, 1999, Presses Universitaires de Toulouse.
18- Robert Nancy :**Integrating Telecommunication Into Education**, New Jersey, Prentice Hall, 1990.
19 - Feyfant, A. **L'efficacité en formation peut elle se mesurer**? In cafoc.ac nantes.fr[en ligne] **http://www.cafoc.ac- nantes.fr/ficpdf/publication/efficacité formation.pdf**
20 - مجلة العالم الرقمي، متوفرة على الموقع: **(HTTP://WWW.AL-JAZIRAH.COM.SA/DIGIMAG/05032006/NETC4.HTM)**
21 - إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص: 9،8
22 - Bryn Holmes, John Gardner: **E-Learning: Concepts and Practice**, Amazon, paris, 2011.
23 - La Lettre du CEDIP - n° 23 - octobre 2002 - page 3:
24 - Siemens, G. 2004, Connectivism **A Learning Theory for the Digital Age In elearnspace.org** [en ligne] http://www.elearnspace.org/Articles/connectivism.htm
25 - M. Mahran, M. Hashem, A. Mohamed and A. Taha: Design **and Implementation of a Distance Educational System**, IEEE MELECON 2002, May 7-9, 2002, Cairo, Egypt.
26 - استيتة دلال ملحم، سرحان عمر موسى، **تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني**، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
27 - **www.givpedu.org/files/toolkit/PIMprotection10f.pdf** : **avantages et inconvénients de la visioconférence.**
28 - Andry Dahel, **la visioconférence en éducation, exploite-t-on potentiel pédagogique** ?éd distance S,n°1,pp 1-16,2009.
29 - **www.unesco.org/new/en/unesco/themes/.../e-learning**
30 - **http://www.webct.com**
31 - العجب محمد العجب إسماعيل، **دور تقنية التعليم الإلكتروني في تحقيق أهداف التعليم المفتوح**، ندوة التعليم الالكتروني، المملكة العربية السعودية، 2003.
32 - **http// :www.unesco.org/pdf**
33 - **http://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/pg_nationale_arab.php**

أثر التدقيق الإداري في تحسين فعالية الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية ـ دراسة تحليلية لعينة من المدققين الداخليين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-

أ. عامر عائشة
طالبة دكتوراه بجامعة أحمد دراية – أدرار
ameraicha@gmail.com

أ. كريم فيصل
طالب دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة
krim.faycal@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدراك المدققين الداخليين للبنوك لأهمية التدقيق الإداري ودور هذا الأخير في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة مكونة من أربعة محاور وزعت على المدققين الداخلين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بلغ عددهم (45) وتم استرداد (38) استبانة صالحة للتحليل، كما استخدمنا البرنامج الإحصائيSPSS والمعالجات الإحصائية المناسبة، وقد كان من أهم نتائج الدراسة هو وجود دلالة إيجابية بين إدراك المدققين الداخليين للبنوك لأهمية التدقيق الإداري ودور هذا الأخير في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الإداري، المدقق الداخلي، البنوك، نظام الرقابة الداخلي.

Abstract:

The aim of this study was to investigate the relationship between the internal auditors' understanding of the importance of management auditing and the role of the management auditing in improving the effectiveness of the internal control system. In order to achieve this objective was designed questionnaire consisting of four axes distributed to internal auditors in Agricultural and Rural Development Bank, the total number is (45), was recovered (38) valid questionnaire for analysis, We also used the statistical program SPSS and the appropriate statistical treatments; One of the most important results of the study was that there is a positive sign between the internal auditors' understanding of the importance of management auditing and the role of the management auditing in improving the efficiency of the internal control system.

Keywords: Management auditing, Internal auditor, Banks, Internal control system.

I مقدمة

أدى التقدم العلمي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات وتعدد مشاكلها،ولأن البنوك تعتبر الوسيط والمحرك الأساسي لمختلف القطاعات الاقتصادية فهذا زاد من صعوبة إدارتها حيث أصبحت غير قادرة على التعرف على نواحي القصور والمخاطر التي تواجهها وتحليل نتائج الأداء الفعلي ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المعوقات هو ضعف الرقابة الداخلية للبنوك وعدم قدرتها على اكتشاف الانحرافات ومعالجتها.

ولا شك أن نطاق وأهداف التدقيق الداخلي أصبحت محدودة ولا تلبي متطلبات المرحلة الحالية،ذلك أن اكتشاف الغش والخطأ لم يعد الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي بل أصبح يتعداه إلى السعي لتحقق من كفاءة الموارد المتاحة وفاعلية الأهداف والإستراتيجيات التي تتبناها البنوك؛ونظرا لأهمية موضوع التدقيق الإداري من جهة ومكانة الرقابة الداخلية في العمل البنكي من جهة،فقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الإداري في تحسين فعالية الرقابة الداخلية بما يعزز قدرة البنوك على معالجة الإخفاقات وزيادة كفاءة أدائها.

II إشكالية الدراسة:

استنادا لما ذكر أنفا يمكن ترجمة مشكلة الدراسة في سؤال عام وهو:

"هل لتدقيق الإداري أثر على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية؟"

III فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية ارتأينا وضع الفرضيات التالية

- ✓ التدقيق الإداري يساهم في تقييم كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للبنك وتحديد مراكز الخطر فيها ومعالجتها.
- ✓ نظام الرقابة الداخلي فعال في حماية البنوك من كل المخاطر الداخلية والخارجية.
- ✓ إدراك المدققين الداخليين للعوامل المكونة لعملية التدقيق الإداري.
- ✓ بالنظر لاختبار العلاقة بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري ودور هذا الأخير في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك لاحظنا وجود علاقة طردية بينهما بمعنى كلما زاد إدراك المدقق لأهمية التدقيق الإداري كلما زاد دور هذا الأخير في تحسين فعالية الرقابة الداخلية للبنوك.
- ✓ وجود بعض الصعوبات التي تقف كعائق أمام المدقق الداخلي تحول دون فعالية نظام الرقابة الداخلية.

IV أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق أهداف كثيرة،من أهمها:

- ✓ الوقوف على مدى فهم المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري باعتباره من الاتجاهات الحديثة للتدقيق.
- ✓ تحليل أثر التدقيق الإداري على نظام الرقابة الداخلي للبنوك الجزائرية.
- ✓ تحليل معوقات التي تحول دون الوصول لتحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات البنكية.

V خطة الدراسة:

❖ الجانب النظري للدراسة:

1. الاتجاه الحديث للتدقيق الداخلي- التدقيق الإداري-؛
2. ضوابط التدقيق الإداري في البنوك؛
3. الرقابة الداخلية وسبل تطويرها في البنوك؛
4. مسئولية المدقق الإداري تجاه نظام الرقابة الداخلية للبنوك.

❖ الجانب التطبيقي للدراسة:

تحليل أثر التدقيق الإداري على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الاستبانة من أجل الإطلاع على أراء المدققين الداخليين للبنوك حول موضوع الدراسة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي**(SPSS)** من أجل تحليل النتائج و تفسيرها.

VI الاتجاه الحديث للتدقيق الداخلي (التدقيق الإداري):

للتدقيق الداخلي أهمية بالغة بالنسبة للشركات عموما وللبنوك خاصة كون مستوى المركز المالي للبنوك يمس سلبا أو إيجابا شريحة واسعة من فئات المجتمع من مستثمرين ودائنين ومودعين وعملاء،كما يؤثر على مالية الدولة بشكل عام كون البنك يمثل داعم للتنمية باعتباره أحد أهم مصادر التمويل للمشاريع التنموية،[1] ويجمع كثيرون على أن التدقيق الداخلي يعطي قيمة مضافة لأنه يتم من قبل أشخاص موضوعيين ومستقلين وأنه يتبع أسلوب منظما وتقييميا،[2] ويقصد بالقيمة هنا هو القيمة التي تقدم من خلال توفر فرص لتحقيق الأهداف التنظيمية وتحديد عمليات التحسين والحد من المخاطر من خلال الضمانات والخدمات الاستشارية[3] وعليه فإن التدقيق الداخلي يلعب دور أساسي في إضفاء الثقة على دور البنوك خاصة في الآونة الأخيرة حيث ازداد الاهتمام بالتدقيق الداخلي وذلك مع توسيع

مسؤوليات المدقق الداخلي لتشمل خدمة المؤسسة ككل، فموقع وظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة أصبح يوجب مسؤولية للمدقق الداخلي في توفير نظام فعال للرقابة الداخلية.

يشير بعض الكتاب إلى أن التدقيق الداخلي يعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهو يساعد الإدارة على متابعة و مراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المؤسسة، وأصبح يوجد الآن ما يعرف بالتدقيق الداخلي الحديث وهو تدقيق داخلي متطور يغطي نظم فرعية للتدقيق الداخلي مثل التدقيق الإداري[4] ذلك أن اهتمام الباحثين أصبح ينصب حول التدقيق الإداري وكيف أنه يعتبر وسيلة لخدمة الإدارة ولإرشادها حول الأخطاء والمشاكل قبل حدوثها، ويعرف التدقيق الإداري على أنه "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية للمؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية "،[5] وقد أشارت لجنة ممارسات التدقيق في بريطانيا في تعريفها للتدقيق الإداري إلى أنه وظيفة تقييم داخلية مستقلة لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة لخدمة المنشأة ككل، وهذه الوظيفة تفحص وتقيم بشكل موضوعي مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاقتصاد والكفاءة والفاعلية،[6] ومن خلال التدقيق الإداري يسعى المدقق الداخلي لتحقيقها، فالاقتصاد يعني إنجاز المؤسسة لأعمالها من خلال أنسب الطرق الممكنة وبأقل التكاليف، وتعبر الكفاءة عن علاقة تربط بين المدخلات والمخرجات بمعنى مدى قدرة المؤسسة على الحصول على نفس القدر من المخرجات من خلال تدنية المدخلات أو تعظيم مخرجات من خلال نفس القدر من المدخلات، أما الفاعلية فتعني تحقيق الأهداف المسطرة للأنشطة، ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن التوصل لجملة من الأهداف التي يسعى التدقيق الإداري للوصول إليها، ونذكر منها:[7]

1. إبداء الرأي فيما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وتمكنت من تحقيق أقصى النتائج على ضوء أهداف المحددة مسبقا، ضف إلى هذا إظهار نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات للقضاء عليها وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.
2. مساعدة الإدارة على ترشيد قراراتها،عن طريق اكتشاف أوجه القصور والمشاكل والأخطاء التي يتعرض لها المشروع واقتراح وسائل التصحيح الملائمة، ثم إمداد الإدارة بهذه المعلومات لغرض مساعدتها في تحسين كفاءة إنجازها في المستقبل.
3. تقييم أداء الأفراد داخل الأقسام المختلفة من خلال متابعة التنفيذ الفعلي للمهام المحددة.
4. البحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية وتحليلها، وإظهار الأسباب التي أدت إليها،واقتراح طرق التصحيح المناسبة.

وللتدقيق الإداري معايير محددة تختلف عن معايير الأنواع الأخرى للتدقيق الداخلي،بالنسبة للمعايير العامة أو الشخصية نجد أن معيار التأهيل العلمي والخبرة مطلوب في حالة التدقيق الإداري ضف إلى ذلك الاستقلال ومراعاة السلوك المهني والدقة في الأداء هي عناصر ضرورية عند القيام بالتدقيق الإداري،[8] أما فيها يخص معايير الأداء المهني فهي تستخدم كما تم تحديدها بالنسبة للتدقيق المالي وتحتوي على سبعة معايير:[9]

- ✓ إدارة أنشطة التدقيق الداخلي.
- ✓ طبيعة العمل.
- ✓ تخطيط عملية التدقيق.
- ✓ أداء و تنفيذ عملية التدقيق.
- ✓ توصيل نتائج التدقيق الداخلي.
- ✓ مراقبة تنفيذ التوصيات.
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات.

وبالنسبة لمعايير إعداد التقرير وهنا تختلف المعايير عن تلك المطبقة في التدقيق المالي ذلك أن تقرير المراجع يمثل خلاصة ما توصل إليه من نتائج خلال عمليات الفحص والتقييم وبلا شك هناك اختلاف بين التدقيق المالي والتدقيق الإداري، وعليه فإن الأمر يتطلب معايير محددة:[10]

1. أن يشتمل التقرير على وصف كامل لجميع الأنشطة الإداري والوظائف وأنظمة الرقابة وما يتعلق بها من بيانات.
2. أن يحتوي التقرير على مصطلحات سهلة الفهم وتتناسب مع طبيعة وأهداف التدقيق الإداري وأن يبتعد المدقق عن المصطلحات المضللة للقارئ.
3. يقسم التقرير إلى خمسة أقسام،يشمل القسم الأول وصف لطبيعة وهدف التدقيق مع ضرورة الإفصاح عن المجالات التي لم يتم تدقيقها،أما القسم الثاني فيحتوي على معايير وإجراءات التدقيق الإداري وهنا يجدر الإشارة إلى أن معايير مطبقة هي معايير يرى المدقق أنها ملائمة لظروف المحيطة بعملية التدقيق للمؤسسة، وفي القسم الثالث يكون حكم الشخصي للمدقق لأداء الإدارة والقسم الرابع يحتوي على النتائج الأساسية ويكون هو القسم الأطول في الغالب، أما القسم الخامس والأخير فيخصص لوصف أية عيوب أو نواحي قصور وجدت في عملية التدقيق واقتراحات المدقق لمعالجة نواحي القصور الموجودة.

VIIضوابط التدقيق الإداري في البنوك:

باعتبار أن التدقيق الإداري شكل من أشكال التدقيق الداخلي، فهذا الأخير يعتبر من أهم الوظائف داخل البنك ذلك أن له أثر على سير العمل البنكي فأهمية التدقيق الداخلي الإداري كأسلوب ومنهج جديد في التدقيق فإنه ينظر له على أنه نشاط مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين أداء البنوك ومساعدتها على إتمام أهدافها من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الرقابة والسيطرة على كافة أنشطة البنوك،[11] كما على المدقق الداخلي التحلي بمهارات فنية وإدارية تمكنه من النهوض بواجباته

ومسؤولياته، لذا ينبغي أن تكون لديه خبرة وخلفية فيما يخص أعمال التدقيق والعمليات المصرفية وأيضا في مجال تكنولوجيا المعلومات مع ضرورة التزامه بالموضوعية والواقعية وبذل العناية المهنية الواجبة في المقابل يلتزم البنك بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي مستقلة عن الإدارة التنفيذية ويكون ذلك بشكل مستمر ويتناسب وحجم نشاطات البنك ويكون ذلك لهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة الرقابة مع ضرورة إيضاح صلاحيات المدقق الداخلي فيما يخص التدقيق الإداري وإعلام الموظفين بتلك الصلاحيات حتى يكون هناك تكامل في وظائف البنك.

هناك عدة جوانب في البنوك على المدقق الداخلي أن يأخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التدقيق نذكر منها: تعدد العمليات وتعقدها، تنوع المعاملات المنجزة والحوسبة المستخدمة لتنفيذ المهام وأيضا وجود تشريعات تنظيمية ومهنية عديدة(قواعد متعلقة بتنظيم المؤسسات المالية وأدائها، قواعد لحماية العملاء، المعايير المحاسبية ومعايير احترازية لاستقرار النظام والسياسات النقدية)،[12] فحاليا وبالنظر لبعض البنوك نلاحظ عدم قدرتها على التعرف على نقاط الضعف التي تعتريها وهذا يمكن إرجاعه لوجود خلل في أنظمتها الرقابية.

فطالما أن الإدارة بحاجة لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر،فمن الواجب أن يكون لقسم التدقيق الداخلي معرفة كافية وخبرة بإجراءات تنفيذ التدقيق الإداري، بهدف تقديم الإرشادات للمدراء في محاولة للتقليل من الأخطاء أيضا من الأهداف التي يسعى لها التدقيق الإداري هو تحسين الأداء في إطار استقلالية قسم التدقيق الداخلي فوجود هذا الأخير ضمن الهيكل التنظيمي للبنوك يعتبر كضمان له، ولكن هذا يعتمد على حجم وطبيعة أنشطة البنوك فالبعض منها يلجأ لجهات خارجية للقيام بعملية التدقيق والتأكيد،[13] دون إغفال نقطة مهمة ألا وهي أن التدقيق الداخلي في البنوك يجب أن يكون حسب المعايير الدولية المتعارف عليها مع ضرورة تحديد نطاق التدقيق الإداري وذلك لضمان تغطية شاملة لجميع أنشطة البنك وهو ما يجب على المدقق الداخلي القيام به وذلك ضمن خطة التدقيق.

VIII الرقابة الداخلية وسبل تطويرها في البنوك:

أصدرت لجنة **(COSO)** سنة 1992م إطارا متكاملا يتضمن تعريفا لنظام الرقابة الداخلية وعناصره وأهدافه، حيث عرفت هذه اللجنة الرقابة الداخلية على أنها: "العملية التي تتأثر بمجلس إدارة الوحدة والأشخاص الآخرين، والتي تصمم لتوفير تأكيد معقولا بتحقيق الأهداف الرئيسية للرقابة والتي تتضمن ثلاثة أهداف هي فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية واكتمالية التقارير المالية، الانسجام مع القوانين والتشريعات المعنية".[14]

من بين أبرز الأهداف التي يرمي إليها نظام الرقابة الداخلية هو صحة ونزاهة المعلومات والالتزام بالسياسات والإجراءات وحماية الأصول والممتلكات واستخدام الموارد باقتصاد وفعالية حيث تعتبر كل دائرة في البنك مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى كفاءة وفاعلية الموارد المتاحة إضافة إلى تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج الموضوعة،[15] وعليه تجدر الإشارة إلى أن تطور نظام الرقابة الداخلية يميز خمسة مراحل وهي الآتي ذكرها:

1. مرحلة الرقابة الشخصية وهنا انحصر التعريف فقط في وسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس واشتملت بعض الموجودات؛
2. مرحلة الضبط الداخلية وبموجبها اعتبرت بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها الوحدة لحماية الموجودات وكذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات؛
3. مرحلة الكفاءة الإنتاجية حيث إتسع المفهوم ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعة؛
4. مرحلة هيكل الرقابة الداخلية،في هذه المرحلة اعتبر الهيكل مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة توفر تأكيدا معقولا بأن أهداف الوحدة سوف يتم تحقيقها،حيث تضمن المعيار55: SAS تعريفا لهيكل الرقابة الداخلية وبأنه يتضمن ثلاثة عناصر تتمثل في:بيئة الرقابة،نظام المحاسبي والإجراءات الرقابية؛[16]
5. مرحلة عمليات الرقابة الداخلية وهذا وفقا للمعيار**(SAS 78)** حيث أنه ينظر للرقابة الداخلية على أنها مجموعة من العمليات وهي تتضمن: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، معلومات والاتصال، المراقبة.

عموما يجب أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات تمكنه من تحقيق أهدافه التي وضع من أجلها ومن بين هذه المقومات نجد:

- ✓ خطة تنظيمية إدارية جيدة؛
- ✓ نظام مستندي دقيق؛
- ✓ نظام محاسبي سليم؛
- ✓ نظام تكاليف مناسب؛
- ✓ نظام فعال للحوافز.

وعليه فإن بناء نظام رقابة داخلية فعال يتطلب توفير إطار واضح يتضمن تعريف ومكونات هذا النظام من أجل فهم أفضل للعلاقات بين عناصر الرقابة المختلفة، ويقصد بعناصر الرقابة الداخلية مكونات الرقابة الداخلية ذات الصلة بتوكيدات الإدارة فيما يتعلق بالحسابات الهامة والعمليات الجوهرية لدى المؤسسة،[17] فقد حددت لجنة COSO خمسة عناصر رئيسية:[18]

1. **بيئة الرقابة:** يحدد أسلوب الذي تتخذه المؤسسة ويعتبر أساس لكل العناصر الأخرى المشكلة للرقابة الداخلية وهو يتضمن عدة مكونات يشتمل منها القيم الأخلاقية،فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والإشراف،سياسات الموارد البشرية وكفاية وانسجام الأفراد واهتمام وتوجيه مجلس الإدارة؛
2. **تقييم المخاطر:** أصبحت المؤسسات تواجه المخاطر من مصادر داخلية وأخرى خارجية مما أوجب على هذه المؤسسات التعامل مع هذه المخاطر وتقديرها وتحليلها فهذا يعتبر من أهداف تقييم المخاطر وذلك لمعرفة الكيفية التي تدار بها وبالتالي تحقيق الأهداف؛
3. **أنشطة الرقابة:** هي السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، كما أنها تساعد على ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر التي يتعرض لها فالرقابة هنا تشمل المؤسسة على جميع المستويات وفي جميع وظائف،فإنها تشمل مجموعة من الأنشطة المتنوعة مثل الصلاحيات، الفحص والتسويات،حماية الموجودات والفصل في المهام؛
4. **المعلومات والاتصال:** هذا الجزء يتعلق بالتأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية،وتشمل هذه الناحية وجود نظام إتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم،وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية؛
5. **المراقبة:** وهي تشير إلى عملية تقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية، وهي تتضمن ناحيتين هما: التقييمات المستمرة بواسطة أنشطة الإدارة والإشراف المنتظمة وتصرفات الأفراد الآخرين المكلفين بهذه الناحية،والناحية الأخرى تتمثل في التقييمات المنفصلة والتي يتحدد مجالها ومدى تكرارها بناء على تقييم المخاطر وفاعلية إجراءات المراقبة المستمرة، حيث ينبغي تسجيل نواقص الرقابة وإيصالها للإدارة ومجلس الإدارة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الرقابة الداخلية ليست وظيفة وإنما إطار يضمن تحقيق الأهداف والمحافظة عليها، وهي وسيلة وليست غاية،[19] ولكن الملاحظ هنا ومن خلال ما سبق التطرق إليه هو أن هذا الإطار يركز كثيرا على الشرح المفصل لمختلف عناصر نظام الرقابة الداخلية في حين يتجاهل كيفية قياس كل عنصر من عناصره بهدف تقييم فعاليته وهنا يأتي دور المدقق الداخلي الذي عليه تقييم العلاقة التي تربط بين عناصر نظام الرقابة الداخلي، ذلك أن تقييم فعالية هذا الأخير مرتبط بعناصره ومما يوجب على المدقق الداخلي فهم كيفية عمل كل عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية.

IX مسؤولية المدقق الداخلي تجاه الرقابة الداخلية للبنوك في ظل عملية التدقيق الإداري:

تغيير دور المدقق الداخلي يحتاج إلى تغيير الصورة أو النظرة المأخوذة عنه وذلك للوصول إلى فهم أفضل من طرف الإدارة ومجلس الإدارة وهنا على المدقق الداخلي أن تكون لديه القدرة على التواصل الجيد مع جميع مستويات الإدارة،[20] فالاتجاه الحديث للتدقيق الداخلي أصبح يهدف ليس فقط للتطبيق السليم للقواعد والإجراءات وإنما نوعية هذه الإجراءات المطبقة هل هي ضرورية وذات جدوى؟ وهل هي شاملة وغير معقدة؟ هذه التساؤلات أضحت تفرض على المدقق الداخلي كطرف فاعل في البنك تعميق تحليله أثناء عملية التدقيق و التأكيد،[21] وهذا من أهم العوامل التي أدت إلى تطور إجراءات التدقيق فقد تحولت من عملية التدقيق من كامل تفصيلي إلى اختيارية جزئية تعتمد على أخذ عينات إحصائية، ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختياره على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات عامة والبنوك خاصة.

الرقابة الداخلية هي عملية ولكن فعاليتها هي مرحلة من مراحل هذه العملية وعليه فهو مهم جدا تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري حيث أنه ووفقا لـ **(COSO)** فإنه يمكن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية إذا توفر لدى الإدارة تأكيد معقول بأن:

- ✓ كل الأطراف الفاعلة في البنك تدرك وتفهم الأهداف المراد الوصول إليها والمدى اللازمة لتحقيقها؛
- ✓ وأنه تم التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها؛
- ✓ موثوقية القوائم المالية المنشورة.[22]

وبالتالي على المدقق الداخلي فهم نظام الرقابة الداخلي من حيث تصميمه وكيفية تطبيقه وذلك ليقوم بعملية تقدير أولية للمخاطر المرتبطة به وتحديد مجالها؛[23] فالرقابة الداخلية تجد شرعيتها من خلال العمل كآلية للتأثير وتوجيه سلوك الأطراف الفاعلة على مختلف مستويات،[24] بدءا من التعليمات والإجراءات المطبقة التي تأخذ الطابع الرسمي وذلك لضمان تنفيذها من طرف موظفي البنك إلى جانب الفصل في الواجبات والمسؤوليات في كل وظيفة من الوظائف وهذا لتسهيل الرقابة على تدفق المعلومات داخل الهيكل التنظيمي، وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتمد على كيفية تفاعل عناصره مع بعضها البعض وكيفية تأثير ذلك على عمليات البنك وليضمن مجلس الإدارة تحقيق الفعالية في الرقابة الداخلية وجب عليه ضمان الاستقلالية للمدقق الداخلي، ذلك أن وجود قسم التدقيق الداخلي ضمن هيكل التنظيمي للمنظمة يخلق نوع من حالة صراع لدى المدقق الداخلي بين موقع وظيفته وبين واجبه في القيام بمهامه الموكلة إليه،[25] ومن هذه النقطة يمكن القول أن ضمان الاستقلالية للمدقق الداخلي يوصله لإحكام موضوعيته أثناء عملية التدقيق.

X الجانب التطبيقي-الدراسة الميدانية-

تمت الدراسة الميدانية في المفتشية الجهوية والتدقيق للغرب الجزائري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR Banque، بالاعتماد على استمارة الاستبانة والمكونة من (24) سؤالا متعلقة بأثر التدقيق الإداري على فعالية النظام الرقابي الداخلي للبنوك، وقد تضمنت الاستبانة محاور أولها، تضمن معلومات شخصية حول عينة الدراسة، وفي المحور الثاني يهتم بمدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنوك، أما المحور الثالث فيتناول دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، في المحور الرابع

تناولنا الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي في عملية التدقيق الإداري، وقد تم اختيار مقياس ليكرت Likert الخماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء،وقد تدرجت الإجابات كالآتي: 1-(غير موافق بشدة)، 2-(غير موافق)، 3-(محايد)، 4-(موافق)، 5-(موافق بشدة)، وقد تم توزيع (45) استبيان واسترجاع (38)، كما تم اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا وهو يشير إلى مدى ارتباط وثبات فقرات المقياس.

الجدول رقم(01): تحديد معامل ألفا كرونباخ

المحاور	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	القيمة الكلية
قيمة معامل الثبات	0.739	0.711	0.882	0.760

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS)

جدول رقم(02): المعلومات الشخصية لعينة البنك محل الدراسة

المتغير	**الخاصية**	**عينة لمدققين داخليين للبنك محل الدراسة**		**المتغير**	**الخاصية**	**عينة لمدققين داخليين للبنك محل الدراسة**	
		العدد	**النسبة**			**العدد**	**النسبة**
المؤهل العلمي	بكالوريا	00	%00	**الخبرة المهنية**	أقل من 5 سنوات	00	%00
	ليسانس	27	%71.05		من 5إلى 10سنوات	16	%42.1
	ماستر	04	%10.5		من 10إلى15سنة	07	%18.42
	ماجستير	05	%13.15		من15إلى20سنة	04	%10.5
	دكتوراه	00	%00		أكثر من 20 سنة	11	%29
المجموع		**38**	**%100**	**المجموع**		**38**	**%100**

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن النسبة الأكبر من مدققين الداخليين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حاصلين على شهادة أكاديمية(ليسانس) تعادل(71.05%) في حين هناك ما نسبته(13.15%) متحصلين على شهادة أكاديمية(ماجستير)، أما الخبرة المهنية لأكثر من 20 عاما فهي تصل لنسبة(29%)، في المقابل فإن المدققين الداخليين الذي يملكون خبرة من5سنوات إلى 10سنوات تصل نسبتهم لـ(42.1%)؛وعليه يمكن القول بأن أفراد العينة مؤهلين للإجابة على فقرات الاستبانة، كما يشير لمدى تقارب عينة الدراسة و بالتالي تناسقها.

جدول رقم(03): إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة/نسبة الموافقة
01	قياس كفاءة و فاعلية و تقييم أداء العاملين	4.03	0.753	موافق(52.6%)
02	تدقيق شامل للعمليات المالية المتعلقة بالنفقات التشغيلية و الإدارية للبنك	3.76	0.590	موافق(60.5%)
03	إعداد تقارير و مقترحات لها علاقة بتحسين عملية الرقابة في البنك	3.61	0.679	موافق(71.1%)
04	إعادة تقييم و دراسة التعليمات الإدارية المطبقة و ذلك بهدف تحسينها	4.26	0.446	موافق(73.7%)
05	دراسة القوانين و الإجراءات المعمول بها في البنك و تطويرها ما يضمن إحكام الرقابة بشأنها	3.92	0.749	موافق(60.5%)
06	توسيع عمل المدقق ليشمل التحقق من مدى التزام البنك بالأهداف الموضوعة	4.08	0.712	موافق(50%)
07	تحقيق هدف ترشيد قرارات الإدارة	4.26	0.446	موافق(73.7%)

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

بالنظر لنتائج المحور الثاني(الجدول رقم 03) يمكن القول بأن المدققين الداخليين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يدركون مدى أهمية التدقيق الإداري، حيث أن إجابات أفراد العينة جاءت بالموافقة فيما يتعلق بأهمية التدقيق الإداري في قياس كفاءة و فاعلية أداء الموظفين- موافق(52.6%)-، تركيز التدقيق الإداري على تقديم تقارير ومقترحات تتعلق بتحسين نظام الرقابة الداخلية- موافق(71.1%)- ودراسة التعليمات الإدارية المطبقة في البنك- موافق(73.7%)- وكذا التحقق من التزام البنك بأهداف المرسومة للوصول لترشيد قرارات الإدارة موافق(73.7%).

جدول رقم(04): دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة/نسبة الموافقة
01	الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات الإدارية	4.05	0.517	موافق(81.6%)
02	الالتزام بالتعليمات الإدارية	3.84	0.547	موافق(68.4%)
03	الاهتمام بالجوانب المالية و التشغيلية بشكل متوازن	4.08	0.632	موافق(60.5%)
04	الحفاظ على الكفاءات البشرية المتميزة	3.42	0.826	موافق(55.3%)
05	تحديد المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي الساري في البنك	2.84	1.07	موافق(34.2%)
06	تحديد المسؤولية و الأشخاص المسؤولين في حالة وجود انحرافات أو اختلاسات	2.89	1.06	موافق(39.5%)
07	توضيح الإستراتيجيات و ترجمتها في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في البنك	3.92	0.818	موافق(42.1%)
08	الاستفادة من التغذية العكسية عن مخرجات نظام الرقابة الداخلي	4.34	0.627	موافق(50%)

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

بصفة عامة يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه دور التدقيق الإداري في تحسين نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ذلك أن التدقيق الإداري يسهم في الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات الإدارية-موافق(81.6%)-، كما يهتم بالجوانب المالية والتشغيلية بشكل متوازن-موافق(60.5%)-، كما يهدف للحفاظ على الكفاءات البشرية المتميزة موافق-(3.55%)-، كما تمكن من الاستفادة من التغذية الراجعة من مخرجات نظام الرقابة الداخلي- موافق(50%)-.

جدول رقم(05): الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي في عملية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة/نسبة الموافقة
01	تقييد صلاحيات التدقيق الإداري من قبل الإدارة التنفيذية	2.95	0.957	غير موافق(39.5%)
02	تبعية التدقيق الإداري لإدارات و الأقسام التنفيذية	3.05	0.985	غير موافق(36.8%)
03	المشاكل الفنية و المهنية من عدم الكفاءة أو عدم الحصول على القدر الكافي من التدريب للمدقق الداخلي	4.05	0.399	موافق(84.2%)
04	الممارسات الغير أخلاقية المتبعة و تأثير المدقق على زملاءه أو العكس	3.24	1.24	غير موافق(42.1%)
05	مشاكل شخصية مع أحد أفراد الإدارة	3.26	1.24	غير موافق(42.1%)
06	صعوبة الوصول إلى السجلات و المعلومات و الموظفين	3.50	1.10	موافق(42%)
07	عدم كفاية السجلات و المعلومات	3.74	1.15	موافق(34.2%)

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

في هذا المحور تمت دراسة أبرز المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون قيام المدقق الداخلي بعملية التدقيق الإداري وقد جاء في مجملها لتوضح بأن المدققين الداخليين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يواجهون العديد من الصعوبات كمشاكل مع أفراد الإدارة البنكية-غير موافق(42.1%)-أو ممارسات غير أخلاقية وتأثير المدقق على زملاءه-غير موافق(42.1%)-، و لكن في المقابل هناك مشاكل الفنية والمهنية من عدم الكفاءة أو عدم الحصول على القدر الكافي من التدريب للمدقق الداخلي-موافق(84.2%)-وعدم كفاية السجلات والمعلومات حول عمليات البنك-موافق(34.2%)-.

❖ اختبار فرضية الدراسة:

تم اختبار الفرضية من خلال الاعتماد على الأسئلة للمحور الثاني والثالث، والذي يتضمن كل من مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة ودور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية عن طريق معادلة الانحدار البسيط،هذا الأخير يستخدم في حالة وجود متغيرين فقط ولكن قبل ذلك سنحاول معرفة العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتمثل في إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنوك والمتغير التابع المتمثل في دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية .

1. معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

أن معامل الارتباط بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة، ودور دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية كمتغير تابع، كانت دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة Sig أقل من0.05 إذ بلغ معامل الارتباط بيرسون 0.369 إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنوك، والنتائج موضحة في الجدول رقم (06).

جدول رقم(06): معاملات الارتباط بين المتغير المستقل و المتغير التابع

المتغير المستقل	معامل ارتباط بيرسون (R)	مستوى الدلالة
إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري	0.369	0.023

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

ويتضح لنا من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المتغير المستقل) ودور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية(المتغير التابع).

2. تحليل الانحدار:

بلغت قيمة R=0.369 بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ويظهر قيمة معامل التحديد R^2 ويساوي0.136 وهي تفسر التغير في درجة دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية بنسبة13.6، وتبقى نسبة 86.4%لإدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنوك تفسرها عوامل أخرى بالإضافة إلى أخطاء القياس:

جدول رقم(07): تحليل الانحدار

النموذج	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد
أثر إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في تحسين الرقابة الداخلية	0.369	0.136

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

3. تحليل تباين الانحدار:

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن قيمة جودة النموذج D والتي تساوي5.674 عند مستوى الدلالة Sig (0.023=α) وهو أقل من 0.05=α وهي ذات دلالة إحصائية. هذا يدل على أن معادلة الانحدار جيد أي ذات دلالة إحصائية، النتائج يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم(08): تحليل تباين الانحدار

النموذج		مجموع المربعات	متوسط المربعات	جودة النموذج D	مستوى الدلالةSig
1	الانحدار	1.040	1.040	5.674	0.023
	البواقي	6.601	0.183		
	المجموع	7.642			

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

4. معاملات المتغيرات في نموذج الانحدار البسيط:

يظهر من خلال الجدول رقم (09) أن متغير إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة له اثر إيجابي على دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية إذ بلغ معامله في المعادلة الانحدار البسيط 0.367، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$، وكانت قيمة اختبارT دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05هذا يدل على أن تأثير إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنك محل الدراسة على دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية لا يمكن أن تؤول إلى الصفر وبالتالي تقبل الفرضية المتمثلة في أن لإدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري في البنوك أثر إيجابي على دور التدقيق الإداري في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم(09): معاملات المتغيرات في نموذج الانحدار البسيط

المتغير المستقل	الثابت	المعاملات	الخطأ المعياري	BETA	قيمة الإحصائي t	مستوى الدلالة	النموذج
إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري	1.993	0.422	0.177	0.369	2.382	0.023	$Y=0.422+x_1+1.993$

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.)

XI النتائج و التوصيات:

1. النتائج والإجابة على الفرضيات:

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها:

- ✓ استنتجنا أن التدقيق الإداري أو كما يطلق عليه بتدقيق الأداء فهو يعتبر من الاتجاهات الحديثة للتدقيق فهو يسهم في تقييم كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للبنك وتحديد مراكز الخطر فيها ومعالجتها.
- ✓ كما توصلنا إلى أن نظام الرقابة الداخلي الفعال في المؤسسات الجزائرية عامة و البنوك خاصة يعتبر كشبكة حماية من كل المخاطر الداخلية والخارجية.
- ✓ من خلال التحليل الإحصائي لاحظنا إدراك المدققين الداخليين للعوامل المكونة لعملية التدقيق الإداري وهذا ما اتفق عليه المدققين الداخليين للبنك محل الدراسة في المحور الثاني.
- ✓ بالنظر لاختبار العلاقة بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية التدقيق الإداري ودور هذا الأخير في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك لاحظنا وجود علاقة طردية بينهما بمعنى كلما زاد إدراك المدقق لأهمية التدقيق الإداري كلما زاد دور هذا الأخير في تحسين فعالية الرقابة الداخلية للبنوك.
- ✓ من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا وجود بعض الصعوبات التي تقف عائق أمام المدقق الداخلي كالمشاكل الفنية والمهنية من عدم الكفاءة ونقص التدريب، بالإضافة إلى نقص المعلومات مما يؤثر على رأي المدقق الداخلي حول وضعية البنك.

2. التوصيات:

من بين أهم التوصيات التي خرجنا بها نذكر:

- ✓ ضرورة العمل على الاهتمام بوظيفة التدقيق الإداري (تدقيق الأداء) وتفعيلها بما يحقق الأهداف المراد الوصول إليها من طرف البنوك.
- ✓ متابعة كل التطورات التي تحدث في معايير التدقيق الداخلي و مواكبتها من خلال دورات تدريبية متواصلة لأجل تنمية المعارف ،ذلك أن القطاع البنكي معروف بديناميكيته وتنوع المخاطر فيه.
- ✓ معالجة المشاكل التي تواجه المدققين الداخليين من نقص في السجلات و المعلومات، لأن ذلك يؤثر على رأي المدقق الداخلي حول وضعية البنك.
- ✓ ضرورة التزام المدقين الداخليين بأخلاقيات المهنة من موضوعية واستقلالية، والتي تعد من أبرز العوامل في عملية التدقيق.
- ✓ من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل العلاقة بين التدقيق الإداري ونظام الرقابة الداخلية، في حين هناك جانب أخر لم يتم تناوله آلا وهو علاقة التدقيق الإداري (تدقيق الأداء) بإدارة المخاطر وانعكاسها على أداء البنك.

XIIقائمة المراجع و المصادر:

1 كمال محمد النونو، **"مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير،كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009،ص02.

2 يونس عليان الشوبكي، **"أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية)"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014،ص 182.

3 Jiin-Feng chen,Wan-Yang lin, "**the IIA's global internal audit survey: A Component of the CBOK study"measuring internal auditing's value"**, report 3, The Institute of Internal Auditors, 2011, p01.

4 ناظم حسن عبد السيد، **"دور التدقيق الداخلي وفقا للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها(دراسة ميدانية في معمل سمنت طاسلوجة)"**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد 2010/07، ص156.

5 أحمد حلمي جمعة، **"الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأكيد"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، 2009، ص122.

6 علي ذنيبات، توفيق عبد الجليل،**" دراسة تحليلية لآراء مديري الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن حول التدقيق التشغيلي: واقع و الطموح"**، مجلة العلوم الإدارية، العدد2006/01، ص96.

7 محمد سمير الصبان،**" دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص179.

8 محمد سمير الصبان، **نفس المرجع (بالتصرف)**، ص185.

9 كمال محمد النونو، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

10 محمد سمير الصبان، **مرجع سبق ذكره(بالتصرف)**، ص186-187.

11 إبراهيم رباح المدهون، **"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية-"**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2011، ص26.

12 Dov ogien, **Comptabilité et audit bancaires**, 2 édition, Dunod,Paris ,2008, P443.

13 Mgr.lon-Bogdan dumitrescu, **Internal audit in banking organisations**, BIATEC, Volume XII, 2004, p16.

14 Chekroun meriem , **le rôle de l'audit dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes** , thèse de doctorat, sciences de gestion , Abou Bakr Belkaid, Tlemsen ,2014, p221 .

15 محمد الجابري،**" تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن"**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة، اليمن، 2014، ص30.

16 آلان مصطفى هلدني، ثائر محمود الغبان،**" دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق"**، مجلة علوم إنسانية، العدد 2010/45، ص06-07.

17 طلال الججاوي،**" تحليل أهمية عناصر الرقابة لمراقبي الحسابات-دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق-"**، المجلة العربية للإدارة، 2006، ص02.

18 Spencer pickett, T**he essential handbook of internal auditing**, John wiley & sons Ltd, Englan , 2005, p 91-92.

19 Pierre Schick , **Mémento d'audit interne méthode de conduite d'une missio** , Duno, Pari , 2007, p17.

20 Osita Aguolu, **les nouvelles approches de l'audit interne, Association of Accountany Bodies in West Africa**,Volume 01, N02, 2009, p49.

21 Jasques Renard,**Théorie et pratique de l'audit interne(préface de louis gallois)** ,7édition , Eyrolles, Paris, 2010, p49.

22 Philip Ayagre&all,**The effectiveness of internel control systems of banks**,International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol 04, N 02, 2014, p380-381.

23 رشا بشير الجرد،**" أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**، مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013، ص228.

24 Valérie Pallas, **Le contrôle interne bancaire est-il toujours pertinent, finance contrôle stratégie**, Volume 09, N 03, 2006, p139.

25 Sonda Chtourou,Sana Ben hasine, **Impact de la mise en places des comités d'audit dans les banques tunisiennes** , Association Francophone de Comptabilité,Tunis 2006, p06.

اثر القيم الإدارية على أنماط السلوك القيادي للقائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كروشة اكرام
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -
elyasalah@yahoo.fr

صالح الياس
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -
ikram.kerroucha@yahoo.fr

الملخص

يعتمد نجاح المنظمات في تحقيق أهدافها على عناصر من أهمها الموارد البشرية في المنظمة ، و في مقدمة هذه الموارد يأتي القادة الذين هم معنيون بالدرجة الأولى برسم سياسات هذه المنظمات و تحديد و تحقيق أهدافها ، لذا فان دراسة سلوك و اتجاهات و حتى مكونات شخصية هذه الفئة القائدة هو من ضروريات البحث في مجال تطوير الإدارة الحديثة الناجحة ، و من الضروري أيضا مراجعة ما يتبنوه من قيم و أخلاقيات التي تعطي مؤشرا مباشرا للمنهج و النمط القيادي الذي ينتهجه القائد .

ان الهدف من دراستنا هو البحث عن اثر القيم الادارية على أنماط السلوك القيادي للقائد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و هذا من خلال دراسة ميدانية اعتمدنا فيها على توزيع استبيانين مختلفين لكل من قادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عمالها ، و من النتائج المتحصل عليها ان القيم التنظيمية هي من ابرز القيم السائدة لدى القائد محل الدراسة و ان النمط السلطوي هو النمط الإداري الأكثر شيوعا ، و عليه وجوب اعادة نظر القادة محل الدراسة في قيم المشاركة الجماعية و القيم الانسانية و ضرورة زرع و ترسيخ ثقافة نمط الفريق وذلك بتبيان اهميته لهؤلاء الفئة و تشجيعهم على تبنيه .

كلمات مفتاحية : النمط القيادي، القيم الادارية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé

La réalisation des objectifs des organisations dépend de plusieurs facteurs, parmi ces facteurs les ressources humaines , et à la pointe de ces ressources on trouve les leaders qui sont principalement concernés par la formulation des politiques et la détermination des objectifs , cela donne une importance particulière pour étudier leurs comportements et leurs intentions et même les composantes de leur personnalité ,il est également indispensable d' examiner leurs valeurs et éthiques qui reflètent d'une façon directe leurs styles de leadership .

L'objectif de cette étude est la recherche de l'impact des valeurs administratives sur les styles de leadership dans les petites et moyennes entreprises ,et cela à travers une étude de terrain que nous avons adoptée. La distribution de deux questionnaires différents un pour les leaders de l'échantillon de l'étude et l'autre de leurs employés ,et parmi les résultats obtenus les valeurs organisationnelles sont parmi les valeurs dominantes du leader de l'étude, ainsi le style autoritaire est le style administratif le plus courant, et pour cela on montre l'exigence de reconsidérer la vision des leaders de l'étude sur les valeurs de la participation collective et les valeurs humaines. Il est nécessaire d'implanter et de consolider la culture de style d'équipe et cela par faire connaitre aux leaders son importance et les encourager à les désigner .

Mots clés : styles de leadership , valeurs administratives, , petites et moyennes entreprises.

I. مقدمة

أدى التطور السريع الذي تعيشه المنظمات إلى ازدياد حاجياتها لنوع مميز من الإفراد لديهم فن في إدارة الجهاز الإداري ،قادرين على ضمان بقاء المنظمة ودفع مسار طريق نموها إلى أعلى درجة ممكنة ،في بيئة ذات خصائص اجتماعية ،ثقافية ،معتقدات و عادات معينة.

فهذا النوع من الإفراد أو ما يسمى بالقائد ما هو إلا ناتج عن هذه البيئة المحيطة به التي يتفاعل معها و يتأثر بها و يلتزم بقيمها و يتطبع بالكثير من سماتها و خصائصها ، و القيم تعتبر من الموضوعات الهامة و الحساسة لكونها تمس ثقافة المجتمع و حضارته فلا يحفظ المجتمع تماسكه و مبادئه إلا عن طريق القيم ، و هذا ما ينطبق على غالبية المنظمات المعاصرة التي تؤكد على اعترافها بأهمية القيم ،حيث لا توجد منظمة ناجحة تحتوي على قيم متناثرة او غير مترابطة و كل هذا بحسب المحددات الداخلية للذات البشرية التي تقودها.

و باعتبار القيم جزء من هذه المحددات ، جعل العديد من علماء الإدارة يسعى لتحليلها و هذا بسبب أهمية العنصر البشري الذي يقود المنظمة و الذي يعتبر مسؤولا عن نجاحها و استمراريتها ,فكلما كان القائد على درجة من الوعي بالقيم خاصة القيم الإدارية منها ،انعكس هذا الوعي على مستوى الالتزام بها في المنظمة و يظهر ذلك من خلال السلوك أو النمط الذي ينتهجه القائد الذي يعتبر العامل الرئيسي في توجيه المنظمة لتحقيق أهدافها خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يظهر الدور الفعال للقائد عن غيرها من المؤسسات الأخرى ،و بناءا لذلك فان إشكالية الدراسة ترتكز على التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير القيم الإدارية على أنماط السلوك القيادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وعليه سنحاول من خلال هذه الإشكالية معرفة أكثر القيم الإدارية انتشارا عند القائد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة الى معرفة أكثر الأنماط الإدارية انتشارا من وجهة نظر العاملين .

قصد الإلمام بكافة جوانب الدراسة و للإجابة عن الإشكالية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية التي سيتم اختبارها في هذه الدراسة:

الثقافة الإدارية كيان مركب يؤثر على تفكير الفرد و سلوكياته و عليه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الإدارية وأنماط السلوك القيادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و على ذلك فان هذه الدراسة تشمل قسمين ، يستهدف القسم الأول إعطاء خلفية عن الجانب النظري لكل من القيم الادارية والقيادة الادارية و أنماطها ، أما القسم الثاني للدراسة يمثل الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة لكلتا المتغيرين.

II. القسم الأول:

1 الإطار المفاهيمي للقيم الإدارية

هناك الكثير من المؤلفين قاموا بتقديم عدة تعاريف للقيم الإدارية و لكن قبل ان نتطرق للقيم الإدارية يتوجب علينا ان نعرف أولا مفهوم القيم بشكل عام .

تعرف القيم حسب طهطاوي سيد احمد على انها "مجموعة من المبادئ والقواعد و المثل العليا التي يؤمن بها الناس، و يتفقون عليها فيما بينهم ,و يحكمون بها على تصرفاتهم المادية و المعنوية" [1] ,اما حسب فوزية ذياب تعرف على أنها الحكم الذي يصدره الفرد على اي شيء ,مقتبسا بمجموعة من المبادئ و المعايير التي وضعها المجتمع الذي ينتمي اليه و الذي يحدد ما هو الصحيح و الخطأ ،المرغوب فيه و الغير مرغوب فيه. [2] أو أنها عبارة عن معتقدات بخصوص ما هو سيئ أو حسن ،او ما هو مهم أو غير مهم.[3]

فالقيم ما هي إلا مجموعة من المبادئ و الأحكام المثلى التي يسعى الفرد لتحقيقها والتمسك بها موضحة مجالات تفكير الأفراد و سلوكياتهم، يكتسبها الأفراد نتيجة تفاعلاتهم للظروف المختلفة ،لتحدد بشكل واضح اتجاهاتهم و شخصيتهم .

وعليه اذا أردنا تعريف القيم الإدارية فشانها شان تعريف القيم بصورة عامة، اذ تعددت وجهات نظر الباحثين في تعريفها, فيمكن أن تعرف على أنها :

المعتقدات التي يحملها الأفراد و الجماعات المتعلقة بالأدوات والغايات التي تسعى إليها المنظمة ، و تحديد ما يصب في تسيير المنظمة ، و إنجاز الأعمال و الاختيار بين البدائل و تحقيق الأهداف.[4]

أوهي " مجموعة القواعد والأسس التي يجب على الموظف التمسك بها والعمل بمقتضاها ليكون ناجحا في تعامله مع الناس ، ناجحا في مهنته مادام قادرا على اكتساب ثقة زبائنه والمتعاملين معه من زملاء ورؤساء ومرؤوسين" [5]

أو أنها عبارة عن "معتقدات ترتبط بأنماط السلوك المفضلة في العمل" [6]

و في هذا السياق تعتبر القيم الإدارية كمعايير تستخدم للتحكم في سلوك المنظمة وفي الاختيار بين الأهداف المتنوعة التي يطمح الفرد الي تحقيقها فهي تعتبر موضوع ذو أهمية في حياة المنظمة وعلى ضوئها يتم الحكم على سلامة سلوكها واستقامته أو انحرافها.

2 أهمية القيم الإدارية :

- **بالنسبة للفرد :**

للقيم أهمية في حياة الفرد في المنظمة خاصة القائد ,فكلما كان القائد على درجة من الوعي بالقيم انعكس هذا الوعي على مستوى الالتزام بها في المنظمة .

فالقيم تساعد في بناء حياة الفرد و تشكيل شخصيته لأنها تعمل على توجيه سلوكه ،كما تحدد غاياته و اهدافه ، فهي معيار يحكم تصرفات الإنسان في حياته و مواقفه ,كما أنها تلعب دورا مهما في حل الصراعات و اتخاذ القرارات عند الفرد. [7]

تلعب القيم دورا مهما في تحديد شخصية العامل ,لتحقق نوعا من الرضا النفسي ،الاحساس بالأمان و تعمل على اصلاح الفرد داخليا لتوجهه نحو أداء أفضل ، و تساهم القيم دورا فعالا في اعطاء الفرد حافز لتحسين وضعه و تعمل عن ضبط تصرفاته[8]. كما أشار عبد الفتاح " ان القيم هي المثاليات العليا للأفراد و للمجتمع ،كما ان القيم تلعب دورا كبيرا في ادراك الأفراد للأمور حولهم،و كذلك تصورهم للعالم المحيط بهم" [9]

- **بالنسبة للجماعة :**

القيم بالنسبة للجماعة لا تقل أهمية عنها بالنسبة للفرد ،فالمجتمع يحفظ تماسكه و مبادئه التي تسوده القيم الفاضلة ،كما ان القيم تدعو الى تعاون المجتمعات و نبذ الصراعات و الاختلافات في المجتمع الواحد ،حيث تعتبر مرآة لفهم عقلانية و تناقضات اي مجتمع [10]، فأي تنظيم اجتماعي في حاجة الى القيم التي تضمن لهذا الأخير وضوح الأهداف ليكون مجتمعا مثاليا.

فالهدف الرئيسي للقيم هو التنمية الفكرية للإدارة الحديثة [11]،حيث نرى أهمية القيم في مساعدة المجتمع على مواجهة التغيرات الراهنة، و تعمل على تحديد الاختيارات السليمة التي تسهل على الأفراد حياتهم ,و تحفظ للمجتمع استقراره و كيانه في اطار موحد ،مانعة بذلك الأنانية المفرطة و النزاعات لأنها ببساطة تحمل الفرد على التفكير في أهدافه و كيفية الوصول اليها بعيدا عن اشباع الرغبات و الشهوات .[12]

و تعمل القيم على تزويد المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع بيئته ، فهي تحيط المجتمع بسياج يحمي من التفكك و الانحلال .فعلى المنظمات الالتزام بالقيم و هذا ما ذكره العديد من الاداريين على اهمية الالتزام بالقيم و الأخلاق و فن معاملة الغير.

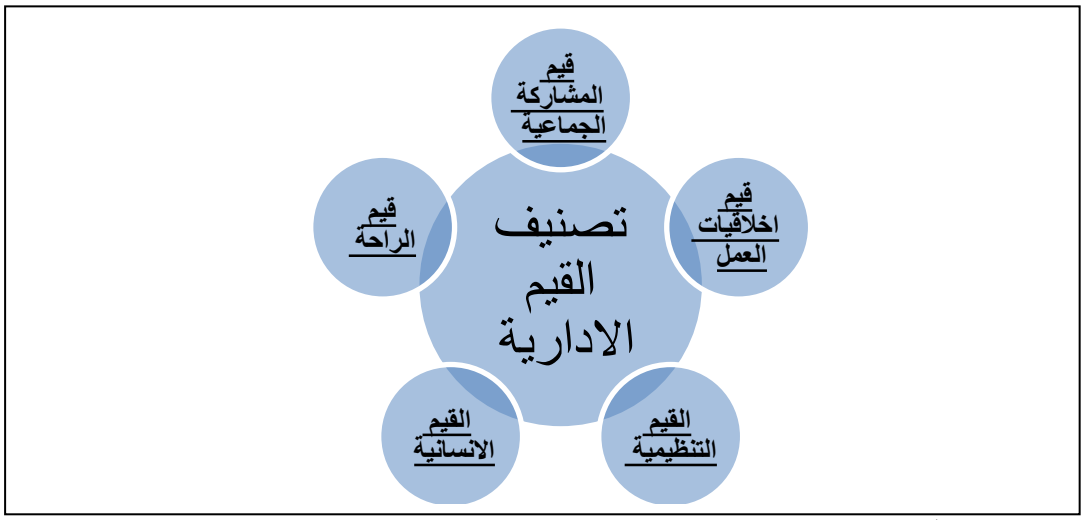
3 تصنيف القيم الإدارية :

ان تصنيف القيم بشكل عام يعد موضع اهتمام الكثير من علماء الاجتماع ،كما ان هؤلاء يتفقون على انه لا يوجد اتفاق بينهم على تصنيف معين بالذات نظرا لاختلاف المبادئ التي يمكن ان تستند اليها اطارات التصنيف ،كما يتفقون على صعوبة تصنيفها و مهما يكن من قصور عن الاحاطة بأنواعها جميعا ،إلا ان التصنيف أمر ضروري لدراسة القيم و فهمها ،و أن هذه صعوبة راجعة الى الاختلاف في مقصد المتناقشين و وجهة نظرهم من حيث نوع القيم التي يناقشونها فعلى سبيل المثال يوجد تصنيف وولاك وزملاءه 1971 الذي اختص باقتراح عدد من المقاييس الفرعية للقيم الادارية التي يجب ان تتواجد في اي منظمة كالقيم الاجتماعية، الدافعية للانجاز ،الانتماء للعمل ، الفخر والاعتزاز بالعمل ،الاندماج في العمل ، الخ.

يأتي أيضا تصنيف ديف فرانسيس و مايك و ودكوك 1995 ،صنف الباحثان القيم الادارية الى أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في ادارة الادارة ،ادارة المهمة ،ادارة العلاقات وإدارة البيئة ، كل بعد يشمل قيم فرعيه و تبين للباحثتين بعد خبرتهما و أبحاثهما انه اذا أرادت المنظمة ان تكون ناجحة ، فيجب ان تكون قادرة على اتباع هاته الأبعاد . [13]

و في الأخير سوف نحاول ان نلقي الضوء على التصنيف الذي اعتمدنا عليه في دراستنا التطبيقية و الذي يتمثل في تصنيف بوشهولز 1976، يحتوي هذا الأخير على خمسة أنظمة قيميه كما يوضحه الشكل رقم 01 ،تتعلق هذه القيم بالعمل وطبيعته وأبرزها ما يلي[14]

الشكل رقم 01 :تصنيف القيم الادارية حسب بوشهولز



المصدر : من إعداد الباحثة

- نظام قيم أخلاقيات العمل :

يعتبر هذا النظام أن الإخلاص للعمل شيء مقدس حيث يمنح للفرد الشرف والكرامة ،وان مساهمة الفرد للمجتمع تكون بحجم الأعمال المفيدة التي يقدمها للمجتمع ، لذلك فمن الضروري والواجب على الفرد القادر على العمل أن يعمل وإلا فهو انسان غير مفيد في نظر مجتمعه .

- نظام القيم التنظيمية :

تعتبر كخصائص ثابتة نسبيا للمحيط الداخلي للمنظمة يدركها أعضاءها و يتعايشون معها فهي أساس و معيار لتوجيه سلوك الفرد من أجل تحقيق أهداف المنظمة فيكون للعمل معنى عبر تأثيره في المحيط الذي يعمل به الفرد و مجموعته ، وبهذا تكون القيم التنظيمية وسيلة لخدمة اهتمامات ومصالح المجموعة وتوظيف قدراتها لصالح الفرد حتى يتمكن هدا الأخير من تحقيق نجاحه في المنظمة اعتمادا على قدرته بالتوافق مع الجماعة التي يعمل معها.

- نظام القيم الإنسانية :

يمكن للفرد اكتشاف ذاته وتحقيق إنسانيته عن طريق العمل , فرواد هذا النظام يؤكدون على وجوب الاهتمام بالإنسان في المحيط الذي يعمل فيه أكثر من الاهتمام بالجوانب المادية في المنظمة مثلا عن طريق زرع قيم التماسك و تنمية الموارد البشرية .

- نظام قيم المشاركة الجماعية :

يشجع هذا النظام على العمل الجماعي و ذلك لترك المجال أمام العاملين في الابداع و المشاركة في القرارات التي يمكن أن تحقق أهداف المنظمة و في نفس الوقت اشباع الحاجات المتعددة للعاملين و تحفيزهم نحو أداء أحسن .

- نظام قيم الراحة (الفراغ) :

وفقا لهذه القيم ان العمل مهم بالنسبة للإنتاج ولكن يجب إعطاء مجال لراحة العاملين اثناء فترة العمل ليمارسوا هواياتهم ويشعروا بإنسانيتهم. ويرى المؤيدون لهذه القيم ان تقليص ساعات عمل الفرد وزيادة اوقات راحته وفراغه ضمن فترة العمل يعطي نتائج ايجابية للمنظمة .

4 الإطار المفاهيمي للقيادة الإدارية:

يعد مفهوم القيادة من المفاهيم السلوكية التي أثارت الكثير من النقاش والخلاف حيث تعددت مفاهيم القيادة بين الباحثين والمهتمين بالعلوم الإدارية تبعا لنوعية الدراسة والبيئة المحيطة ،فسوف نحاول توضيح بعض المفاهيم وذلك للوصول لوضع مفهوم شامل للقيادة بشكل عام والقيادة الإدارية بشكل خاص.

تعرف القيادة بأنها عملية تأثير متبادل بين القائد ومرؤوسيه للوصول إلى أهداف مشتركة [15]، كما يعرفها ماك قريقور بأنها تأثير شخصي متبادل يظهر بوضوح في حالات معينة ويوجه من خلال وسائل الاتصال بين الرئيس والمرؤوس نحو تحقيق الأهداف المنشودة [16]

نجد أن عملية القيادة تتكون من القائد و هو ذلك الشخص الذي يتميز بسلوك معين الذي يساعده في التأثير على المرؤوسين التابعين له ودفعهم لتحقيق أفضل ما لديهم، ونتيجة للعلاقات الشخصية بين القائد ومرؤوسيه تنشأ بذلك عملية التأثير عليهم للوصول إلى هدف محدد وواضح [17] ونضيف إلى ما سبق تعريف العمري الذي يرى أن القيادة هي القدرة على التأثير في الآخرين أفرادا وجماعات في قيمهم وأفكارهم وسلوكهم، والقدرة على توجيههم لتحقيق الأهداف التي يرغب بها القائد. [18]

أما القيادة الإدارية تعتبر واحدة من أهم عناصر السلوك الإنساني ، وهي جوهر نجاح كل منظمة مهما كان نوعها أو حجمها ولهذا أخذت اهتمام العديد من الإداريين والمفكرين وتعددت تعاريفها ومن بينها ما يلي:

- تعرف القيادة الإدارية على أنها "الجهود المبذولة للتأثير على سلوك الأفراد من أجل الوصول إلى أهداف المنظمة " [19]
- وتعرف بأنها "النشاط الذي يمارسه القائد الإداري في مجال اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والإشراف الإداري على الآخرين، باستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير والاستمالة بقصد تحقيق هدف معين، وهي تعني قدرة القائد على التأثير في سلوك الأفراد واستمالتهم للتعاون من أجل تحقيق أهداف المنظمة عن طريق السلطة الرسمية التي تجعل الأفراد يقبلونه ويعترفون به[20]
- وتعرف أيضا بأنها رؤية مستقبلية للمنظمة للارتقاء برؤية الأفراد إلى مستوى الفهم الراقي وبناء شخصيتهم وفق معايير عالية في الأداء والانجاز تتجاوز الحدود والطاقات الاعتيادية [21]

هذا يعني القدرة على صياغة التوجهات المستقبلية خاصة في ظروف البيئة المتغيرة والتكيف معها اعتمادا على الأطر السلوكية لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة وذلك بجعل العاملين يسعون ويأملون في الارتقاء والمساهمة الفعالة

- وهي "محصلة التفاعل بين خصال شخصية القائد وخصائص المرؤوسين، وطبيعة المهمة وسمات النسق الوظيفي والسياق الثقافي المحيط بالمنظمة" [22]

وبذلك فإن القيادة الإدارية تستهدف التأثير على سلوك العاملين إلا أنه يتطلب قيادة إدارية قادرة على تكوين وتنمية صلة من التبعية للقائد والقدرة على اقناع المرؤوسين في التبعية عن طريق التفاعلات النفسية والاجتماعية بين القائد والعاملين التي يجب أن تتميز بالثقة[23]. فالقيادة الإدارية تمثل نمط من السلوك البشري للقائد يستند إلى العلاقة التي تربطه بالجماعة التي يقودها، ليعمل على استثارة جهودها وتنسيق اتجاهاتها وإثارتها نحو الإنجاز.

خلاصة ذلك تلخص القيادة الإدارية عملية إنسانية يقوم بها شخص مسؤول مكلف بإدارة المنظمة وذلك عن طريق التأثير على التابعين له من أفراد وحثهم لتحقيق أهداف المنظمة.

5 مفهوم الأنماط القيادية :

يعرف النمط على أنه "السلوك المتكرر للقائد في طريقة أدائه للعمل"[24] ،ويعرف على أنه السلوك الذي يتبعه القائد حتى يستطيع كسب تعاون جماعته واقناعهم بأن تحقيق أهداف المنظمة هو تحقيق لأهدافهم.[25]

يعرف أيضا على أنه"مجموعة من التصرفات التي يبديها القائد داخل التنظيم نتيجة لضغوط داخلية وخارجية ومن ثم يترك آثارا مباشرة على سلوك العاملين سواء بالسلب أو الإيجاب " .او أنه السلوك الذي يمارسه القائد على مرؤوسيه ،بهدف تحسين نوعية كل من العمل و الإنتاج في المؤسسة.

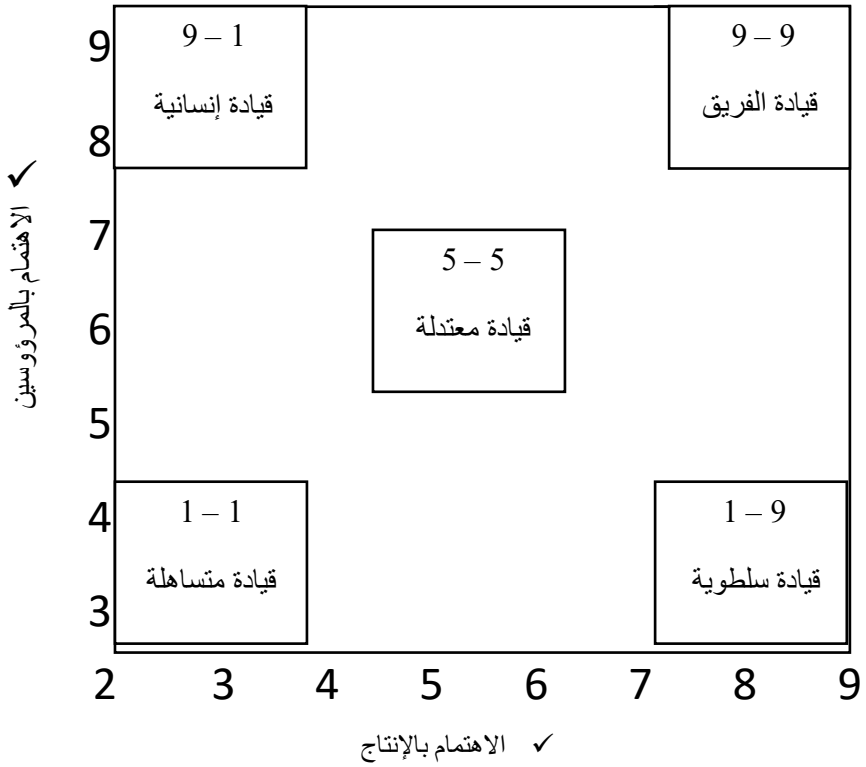
اتجه الباحثون على افتراض أن فعالية القائد تتوقف على النمط (الأسلوب) القيادي الذي يمارسه في علاقته مع الجماعة ,ورضا أطرافها [26] ،حيث يوجد العديد من الدراسات التي اهتمت باستنباط سلوكيات القيادة مثل دراسة ليكرت المعروفة بالأنظمة الأربعة للقيادة التي تهدف الى تحليل الأنماط التي يمكن للقائد انتهاجها كالنظام المشارك ، الديمقراطي و التسلطي ، الخ.و تأتي كذلك دراسة جامعة ميتشغان التي تحدد اهتمامات القائد في عنصرين هامين و المتمثلان في التركيز على العمل من جهة و العاملين من جهة اخرى[27] ، و من بين أهم الدراسات أيضا ، دراسة بليك و موتون التي سوف نعتمد عليها في الدراسة الحالية لتحليل الأنماط القيادية .

قام بليك و موتون بتطوير نموذج سمي الشبكة الادارية سنة 1964 والذي يعتبر من الدراسات المهمة التي بحثت في موضوع القيادة باعتبارها وسيلة فعالة لتطوير سلوك القائد من جهة و تطوير فريق العمل من جهة أخرى.[28]

يرتكز هذا النموذج على بعدين رئيسيين يحددان سلوك القائد و هما :

- ✓ الاهتمام بالعمل و الانجاز،
- ✓ الاهتمام بالعاملين ،حيث افترضا أن التفاعل بين هذين البعدين بدرجات مختلفة ينتج عددا من الأنماط القيادة [29] و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 02: نموذج الشبكة الإدارية



المصدر : كلالدة ظاهر ، القيادة الإدارية ، دار زهران ، الأردن ،2002,ص 56

من خلال الشكل يمثل بعد الاهتمام بالإنتاج المحور الأفقي و يمثل الاهتمام بالعاملين المحور العمودي ، والنقطة التي يلتقي فيها المحوران معا تمثل نمط القيادة السائد لدى القائد [30].وينتج عن هذا النموذج (81) نمطا قياديا ،إلا ان بليك و موتون اهتما بوصف خمسة أنماط قيادية فقط ، لأنهما اعتمدا على التعامل مع ثلاثة مستويات في المحور الواحد و هي :

المستوى المنخفض (1)، المستوى المتوسط (5) و المستوى المرتفع (9) و فيما يلي عرض لهذه الأنماط :[31]

1- النمط (1،1) الإدارة المتساهلة :

يعبر هذا النمط عن القائد الذي يبدي اهتماما ضعيفا بكل من الإنتاج والعاملين و يعتبر هذا النمط من أسوء الأنماط القيادية لعدم بروز دور القائد.

2- النمط (1،9) الإدارة السلطوية :

يبدي القائد اهتماما عاليا بالإنتاج واهتماما ضعيفا بالعاملين ، يميل القائد الى أسلوب العقاب و الرقابة الشديدة على العاملين و لا يسمح بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات. مما يؤدي الى انخفاض الروح المعنوية للعمال.

3- النمط (5،5) الإدارة المعتدلة :

يعطي القائد اهتماما متوازن لكل من العمل و العاملين ، فهذا القائد يسعى الى تحقيق انتاجية جيدة ترضى متطلبات العمل من جهة و متطلبات الأفراد العاملين من جهة أخرى.

4- النمط (9،9) ادارة الفريق :

يعطي القائد اهتماما عاليا لكل من العاملين و العمل ، ويعتبر هذا النمط أفضل الأنماط القيادية .وذلك لانه يهتم ببناء روح الفريق و العمل من خلال الجماعة ، تشجيع الأفراد على الابتكار فيسود جو من الثقة و الاحترام بين القائد و الأفراد مما يؤدي الى زيادة دافعيتهم للعمل .

5- النمط (9،1) الإدارة الإنسانية :

يبدي القائد اهتماما كبيرا للعاملين على حساب الاهتمام بالعمل و ذلك ببناء علاقات اجتماعية من منطلق ان الرضا يحقق الانتاجية العالية.

6 خصائص الأنماط القيادية في الشبكة الإدارية:

يمارس القائد مهامه عن طريق ستة عناصر حددها بليك وموتون والتي تتمثل في حل الصراع ، روح المبادرة في أداء المهام، الحصول على المعلومات ، توجيه المرؤوسين و تزويدهم بالمعلومات ، صنع القرار و التغذية الراجعة[32] . و تحت أي ظروف

يمتلك القائد توقعات و افتراضات خاصة به تعتمد على خبرته و شخصيته و معلوماته ، وبالتالي يستعمل هذه الافتراضات لتوجيه سلوكه و تحديد نمطه القيادي.

الجدول رقم 01 :خصائص الأنماط القيادية في الشبكة الادارية

	حل الصراع	روح المبادرة في أداء المهام	الحصول على المعلومات	توجيه المرؤوسين	صنع القرار	التغذية الراجعة
النمط السلطوي	- الرغبة في التحكم والسيطرة -الخوف من الفشل	- لا يطلب مشاركة العاملين - التأكد من نجاح مبادئه قبل تقديمها	- الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الانتاجية - عدم ضرورة المعرفة عن مساهمات المرؤوسين	- يعطي انطباع بانه ملم بجميع المهام - الاستماع للمرؤوسين للتأكد من صدق أقوالهم	- الوحيد الذي يمتلك حق صنع القرار غير متأثرا بآراء المرؤوسين - التأكد من تنفيذ قراراته	- يتخذ موقف دفاعي عن نفسه ويلقي باللوم على غيره - تحديد الأخطاء والعمل على تصويبها بأسرع وقت
النمط المتساهل	- الابتعاد عن ميادين الصراع - الحيادية والرغبة في عدم التدخل	- اللامبالاة والتخلص من العمل عن طرق تفويضه - عدم القيام بأي مبادرة الا اذا كان مجبرا	- الحصول على المعلومات للدفاع عن مواقفه وليست لغرض الأداء الفعال - عدم تقديم جهد لمعرفة مساهمات المرؤوسين	- عدم اتخاذ موقف شفوي او مكتوب يلفت الأنظار. - يعتبر ان مهمة توجيه المرؤوسين ليست ملزمة له	- عدم اتخاذه القرار الا عند الضرورة - الانسحاب من المسؤولية عن طريق تخويل صنع القرار لمرؤوسيه	- السعي لعدم تسليط الضوء عليه وعلى نقاط ضعفه - تتسم أحكامه على أعمال المرؤوسين بعدم الوضوح
النمط المعتدل	- يسعى لإرضاء جميع الأطراف بالبحث عن الحلول الوسطى - التخوف من عدم قبول المرؤوسين لحلوله	- ينفذ المهام التي تحظى برضا الأغلبية - التردد في تقديم أرائه ما لم يتم قبول الأغلبية	- يسعى الى الاطلاع على احدث المعلومات المتعلقة بالعمل والمرؤوسين - لا تسمح له بالظهور بمظهر من لا يعرف ماذا يجري من حوله	- يقدم توجيهات تعكس رغبات المرؤوسين - تتأثر توجيهاته بقناعة المرؤوسين	- يصنع القرارات المألوفة والمتعارف عليها - يحاول توزيع المسؤوليات بالتساوي بين المرؤوسين	- يوازن بين سلبيات الأداء وايجابياته - يتجنب المواقف المحرجة عن طريق السلاسة و عدم تركيز على السلبيات
النمط الإنساني	- يهدئ أطراف الصراع للتأثير على فعالية المرؤوسين - يهتم بجوهر الصراع متفاديا قطع خطوط الاتصال مع المرؤوسين	- يلجأ الى الأعمال التي يعتقد انها مقبولة من قبل المرؤوسين - يمكن ان يعتمد على تفويض غير مباشر للمرؤوسين لانجاز الأعمال	- يحصل على المعلومات بطريقة التحاور مع المرؤوسين - يطرح أسئلة ايحائية على المرؤوسين لحثهم بالتكلم ايجابيا عن انفسهم	- يوجه المرؤوسين بطريقة ايجابية تبتعد عن النقد واللوم - يحاول اسعاد المرؤوسين لافتراضه ان العامل السعيد أكثر انتاجية من غيره	- يركز في اتخاذه القرارات على العلاقات الاجتماعية مهملا جانب الانتاج - يخاف من اتخاذه قرارات يرفضها المرؤوسين .	- يعطي انطباع للمرؤوسين بأنه يركز على ايجابياتهم - يذكر السلبيات إلا عند الاضطرار او لأسباب خارجة عن إرادته
نمط الفريق	- يعتمد على النقاش المفتوح والصريح الذي يؤدي الى حل مقبول وفهم مشترك - يجعل الصراع عنصر بناء في المؤسسة محاولا القضاء على الصراع السلبي	- يسعى القائد الى المهام الجديدة التي تؤدي الى رفع الانتاجية وتساهم في تحقيق الرضا الوظيفي - يبادر بالمهام التي تجمع المرؤوسين عن تحقيق أهدافهم وتشجع الابداع	- يسعى للحصول على معلومات كاملة بتشجيعه لمرؤوسيه - يعتبر مستمع جيد يقوم بجمع البيانات ليعرف مواضع الاتفاق و الاختلاف بين مرؤوسيه	- يبتعد عن التوجيه الذي يمنع عملية الاتصال مع المرؤوسين . - يقوم بالتوجيه الايجابي لعمل الفريق وذلك لتقييم العلاقة بين السبب والنتيجة	- يسعى الى اتخاذ القرار الذي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وحاجات المرؤوسين - ليس ضد اشراك مرؤوسيه في اتخاذ القرار	- يسعى الى تعميق مفهوم التعاون بين أعضاء الفريق - تكون التغذية الراجعة مجالا للاستفادة من خبرات المرؤوسين دون النقد السلبي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الفياض محمود احمد ، اثر النمط القيادي على الإبداع الإداري للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية : استخدام نظرية الشبكة الإدارية،رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية،1995 ،ص.48-54.

وعليه لنجاح عملية القيادة داخل المنظمة يجب أن يكون هناك توافق بين القيم و السلوك او النمط القيادي الذي ينتهجه القائد [34]،لان مهام القائد الإداري مترعة بالقرارات القيمية التي تكون في الغالب مصدر للاعتقادات و القيم التي يتبناها القائد .

III. القسم الثاني:

1 الإطار المنهجي للدراسة :

- **عينة الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في مختلف القطاعات التي تمارس فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة نشاطها وذلك على مستوى ولاية سيدي بلعباس يتجزأ المجتمع الكلي إلى مجموعتين بحيث تم توزيع استبيانين مختلفين واحد موجه الى مالك المؤسسة أو الإدارة العليا و الآخر تم توزيعه على العمال فبالنسبة لعدد المؤسسات التي تم توزيع الإستبيان عليهم قد بلغ 63 مؤسسة و تم استرجاع 47 استمارة أي بمعدل يساوي 74 بالمئة في حين قد تم توزيع 300 استمارة على العمال و تم استرجاع 235 استمارة بمعدل يساوي 78 بالمئة . وهذا في الفترة الزمنية الممتدة من جانفي إلى غاية مارس.

- **متغيرات الدراسة:**

قد اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على نوع واحد من البيانات و المتمثلة في البيانات الأولية و تمثلت هذه الأخيرة ، على تحديد أنماط القيادة في المؤسسات محل الدراسة و كذا القيم التي تميز مالك أو مدير المؤسسة . و بغية تجميع هذه البيانات تم تصميم إستبيانين ينقسم كل واحد منهم الى خمس محاور، خصص الإستبيان الأول بقادة المؤسسات ليبرز أهم القيم الإدارية المتعلقة بهم،أما الإستبيان الثاني فكان موجها للعمال لتبيان أهم أنماط القيادة كما هو موضح في الجدول ادناه .

الجدول رقم 02:المتغيرات المكونة للقيم الإدارية و الأنماط القيادية

الأنماط القيادية	القيم الإدارية
النمط المتساهل	قيم أخلاقيات العمل
النمط الإنساني	القيم التنظيمية
النمط السلطوي	القيم الإنسانية
النمط المعتدل	القيم المشاركة الجماعية
نمط الفريق	قيم الراحة

المصدر:إعداد الباحثة

2 عرض وتحليل نتائج الدراسة :

- **تحديد قيم الدراسة:**

- تحديد القيم الإدارية :

من أجل ترتيب أهمية العناصر المكونة للقيم الإدارية تم استعمال معامل الاختلاف و هذا بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري. الجدول رقم(03) يوضح معامل الاختلاف و ترتيب العناصر المكونة للقيم الإدارية.حيث نلاحظ عنصر القيم التنظيمية قد احتل المرتبة الأولى بمعامل اختلاف يساوي (0.26) و هذا يدل على أن عينة الدراسة تولي أهمية بالغة لهذا العنصر مقارنة مع العناصر الأخرى ، فالقيم التنظيمية للقائد هي التي تعكس الخصائص الداخلية للمنظمة و تعمل على توجيه سلوك العاملين[35] ، حيث ركزت العديد من الأبحاث على ان ارتباط القيم التنظيمية بالقيادة يكون أكثر من ارتباطها بعموم الأفراد العاملين بالمنظمة،وهذا ما يعطي ميزة ايجابية للمؤسسات محل الدراسة.

و يجدر بنا الاشارة ان القيم التنظيمية للقادة هي التي تساهم في تشكيل الثقافة الخاصة للمنظمة و التي من خلالها تنشر المنظمة رسالتها التنظيمية و أهدافها [36] ، فبرى القاضي ان القيم التنظيمية التي يتبناها القادة في المنظمات تعمل على صياغة سلوكهم التنظيمي و هي كذلك تشكل عنصرا هاما من عناصر التحكم في اتجاهات هذا السلوك وتطويره وحتى تغييره .[37]

و يرى أيضا ماكس لاندبيرغ ان القائد الفعال هو الذي يطبق القيم و يلتزم بها ، ليكون هناك نوع من التناسق بين سلوكياته و بين القيم التنظيمية التي يلتزم بها.[38]

و نجد كذلك أن عنصر قيم الراحة قد حل في المرتبة الثانية بمعامل اختلاف يساوي (0.33)، أما عنصر أخلاقيات العمل فقد جاء في المرتبة الثالثة بمعامل اختلاف يقدر ب (0.35)، لنجد بعد ذلك قيم المشاركة الجماعية بمعامل اختلاف يساوي (0.42) و يأتي في الأخير القيم الإنسانية بمعامل اختلاف قدر ب (0.49).

الجدول رقم 03 :ترتيب القيم الادارية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب الاهمية
قيم أخلاقيات العمل	3.57	1.26	0.35	3
القيم التنظيمية	3.23	0.84	0.26	1
القيم الإنسانية	2.63	1.31	0.49	5
القيم المشاركة الجماعية	2.17	0.93	0.42	4
قيم الراحة	3.25	1.08	0.33	2

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

- تحديد الأنماط القيادية السائدة بين القادة:

يبين الجدول رقم 04 أدناه مختلف الأنماط القيادية التي يمكن ايجادها في المؤسسات بصفة عامة و من أجل ترتيب أهمية هذه الأنماط و مدى شيوعها في المؤسسات محل الدراسة تم الاعتماد أيضا على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و هذا لإيجاد معامل الاختلاف و من خلال الجدول نلاحظ أن النمط الأكثر شيوعا هو النمط السلطوي و الذي بلغ معامل اختلافه أقل قيمة مقارنة بباقي معاملات الاختلاف للأنماط القيادية الأخرى و الذي سجل قيمة (0.13) .

الجدول رقم 04: ترتيب الأنماط القيادية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب الاهمية
النمط المتساهل	1.72	0.63	0.36	2
النمط الإنساني	1.84	0.85	0.46	4
النمط السلطوي	4.37	0.59	0.13	1
النمط المعتدل	1.91	0.76	0.40	3
نمط الفريق	2.14	1.04	0.48	5

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

و بالنظر الى حجم المؤسسات التي تمت دراستها و التي هي كما ذكرنا سابقا من النوع الصغيرة و المتوسطة يمكن القول أن هذا النمط السلطوي يعتبر من الخصائص الأكثر شيوعا في هذا النوع من المؤسسات و هذا ما ينطبق مع العديد من الدراسات ، نجد في المرتبة الثانية النمط المتساهل حيث سجل معامل الاختلاف قيمة (0.36) بعد ذلك احتلت الأنماط الأخرى المتمثلة في النمط المعتدل ،النمط الإنساني ، نمط الفريق الرتب ألثالثة الرابعة و الخامسة على التوالي بمعامل اختلاف 0.40 ،0.46، 48.0 .

من النتائج المتحصل اليها هو أن نمط الفريق قد احتل المرتبة الأخيرة و هذا ما يبرز نقص عملية الاتصال بين مالك المؤسسة أو مديرها مع ألعمال و يتفق هذا كثيرا مع النتيجة التي تم التوصل اليها من خلال القيم الإدارية بحيث احتلت قيم المشاركة الجماعية المرتبة الرابعة .

- **دراسة العلاقة بين القيم الإدارية و الأنماط القيادية باستعمال مصفوفة الارتباط spearman :**

- إختيار المتغيرات باستخدام أسلوب تحليل العوامل للمركبات الأساسية (PCA*) للقيم الإدارية و الأنماط القيادية.

من أجل تجميع مختلف المتغيرات المكونة للقيم الإدارية و الأنماط القيادية قمنا بتطبيق أسلوب تحليل العوامل باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية و بإتباع طريقة التدوير العمودي للمحاور (**Varimax**) ،و باستخدام برنامج **SPSS** تم تجميع العبارات المكونة لمختلف المحاور الخاصة بالقيم الإدارية و الأنماط القيادية و قد ترتب عن ذلك حصولنا على عامل واحد يفسر لكل عنصر من عناصر القيم الإدارية و كذلك عامل واحد لكل نمط من الأنماط القيادية أي بعبارة أخرى تمثلت مخرجات هذا الأسلوب كما ذكرنا في ظهور عامل واحد لكل عنصر

* Principal Component Analysis.

- العلاقة بين القيم الإدارية و الأنماط القيادية :

من أجل دراسة العلاقة بين القيم الإدارية و الأنماط القيادية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة ، تم الاعتماد على معامل الارتباط لسبيرمان و لتحديد هذه العلاقة تم الاستعانة بكل عامل من العوامل المتعلقة بالقيم و الأنماط و التي تم ذكرها سابقا و الجدول التالي يوضح هذه العلاقة.

جدول رقم 05 :العلاقة بين القيم الإدارية و الأنماط القيادية

		النمط المتساهل	النمط الإنساني	النمط السلطوي	النمط المعتدل	نمط الفريق
قيم أخلاقيات العمل	معامل الإرتباط لسبيرمان	-,071	,021	,036	-,046	-,032
	القيمة الإحتمالية	,635	,887	,811	,758	,832
	حجم العينة	47	47	47	47	47
القيم التنظيمية	معامل الإرتباط لسبيرمان	-,067	-,065	,086	-,008	,041
	القيمة الإحتمالية	,652	,663	,564	,957	,785
	حجم العينة	47	47	47	47	47
القيم الإنسانية	معامل الإرتباط لسبيرمان	-,029	,021	,152	,234	-,041
	القيمة الإحتمالية	,844	,888	,307	,114	,783
	حجم العينة	47	47	47	47	47
قيم المشاركة الجماعية	معامل الإرتباط لسبيرمان	-,238	,075	,235	,124	,269
	القيمة الإحتمالية	,107	,619	,112	,406	,067
	حجم العينة	47	47	47	47	47
قيم الراحة	معامل الإرتباط لسبيرمان	,031	-,070	-,019	,028	-,160
	القيمة الإحتمالية	,835	,641	,899	,852	,282
	حجم العينة	47	47	47	47	47

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال مصفوفة الارتباط لسبيرمان و بالأخذ بعين الاعتبار النمط الأكثر شيوعا للمؤسسات محل الدراسة و المتمثل في النمط السلطوي و علاقته بالقيم الإدارية نجد بأنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة احصائية إلا أنه و بالنظر إلى العلاقة بين هذا النمط و قيم المشاركة الجماعية فان معامل الارتباط سجل قيمة 0.235 ،و على الرغم من ضعف هذه القيمة إلا أن هذا يتفق و بشكل كبير مع جميع النظريات القيادية، بحيث تنص على أن القائد السلطوي هو الوحيد الذي يمتلك حق اتخاذ القرار وما على العمال سوى تنفيذ ذلك ألقرار ،كما أنه يشدد على تنفيذ المهام ولا يهتم براحة العمال وتنمية هواياتهم ضمن ساعات العمل و هذا ما يتضح من خلال العلاقة العكسية بين النمط السلطوي و قيم الراحة و الذي سجل قيمة (0.019-) .

كما يلاحظ ايضا من الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية بين القيم الإدارية وبين السلوك المتساهل للمؤسسات قيد الدراسة، بحيث أن كل النتائج الخاصة بالقيم الاحتمالية لهذا النمط كانت أكبر من القيمة المعنوية 5% و هذا ما يجعلنا نلاحظ بأنه لا توجد أي علاقة معنوية بين القيم الإدارية و النمط المتساهل .و هذا ما تأكده مختلف الدراسات و الأبحاث التي أجمعت على أن القائد المتساهل لا يهتم بالجانب البشري والجانب الإنتاجي ويميل إلى تفويض صنع القرار للمرؤوسين.

ومن جهة أخرى نرى في نفس الجدول عدم وجود علاقة معنوية بين القيم الإدارية وبين السلوك المعتدل .وبالنظر في مصفوفة الارتباط، يتبين بأن معامل الارتباط بين نمط القيادة المعتدل وبين القيم الأخلاقية هو (046.-) والقيم التنظيمية هو (008.-)، و هذه القيم تبين أن العلاقة بين هذا النمط و هذه القيم هي علاقة عكسية.

كما يشير الجدول رقم (05) إلى أن معامل الارتباط بين قيم الراحة، المشاركة الجماعية، الإنسانية التنظيمية و كذا أخلاقيات العمل و نمط القيادة الإنسانية، أن القيم الاحتمالية لكل هذه العناصر غير معنوية و معامل الارتباط ضعيف جدا.

ويبين الجدول أيضا أن معامل الارتباط بين القيم الإدارية و نمط قيادة الفريق غير دال إحصائيا، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية الإثبات وتكون النتيجة كما يلي :لا توجد علاقة معنوية بين القيم الإدارية وبين نمط القيادة الفريق في المؤسسات محل الدراسة.

و بالنظر الى نظرية الشبكة الإدارية فإنها تشير الى أن نمط الفريق يعد النمط الأمثل من بين الأنماط القيادية ،لأن صاحب المؤسسة أو المدير يتعامل مع العمال بكل وضوح كما يتيح لهم الفرصة من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات عندما يقتضي الأمر ذلك.

و في الأخير و من خلال قيم الارتباط لسبيرمان و القيم الاحتمالية لمختلف القيم و علاقتها بالأنماط القيادية، يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين هاته المتغيرات . و ما يمكن استنتاجه من تلك العلاقة الموجبة الطر دية بين النمط السلطوي و القيم التنظيمية ،ان كل زيادة في النمط السلطوي سيؤدي الى زيادة في القيم التنظيمية للمؤسسة.

خاتمة

أخذت جهود مفكري الإدارة في العصر الحديث الى اعادة صياغة خطاب التطوير و البناء من خلال مراجعة أصول التنمية و دوافعها ، فالتحولات التي يشهدها العالم جارفة و سريعة ,تتطلب من منظمات الأعمال تفاعلا فوريا و تعاملا دقيقا مع معطياتها و هذا بهدف نجاحها الذي يعتمد على قائديها.

فهذه التحولات التي تعتبر تحديا حقيقيا لأنها قبل ان تكون تحولات على مستوى الممارسات و التصرفات هي أولا و قبل كل شيء تحولات على مستوى الفكر و المواقف و القيم ، و هذه الأخيرة تمتاز باختلاف في أنساقها و أنواعها تبعا لعوامل و مؤثرات عدة.

و بهذا استعرضت الدراسة موقع القيم الإدارية و السلوك الإداري لاعتبارها من أهم العوامل ذات التأثير الايجابي او السلبي على نجاح و استمرارية المنظمات إضافة إلى أن القائد يعيش ممارسة عملية مستمرة للقيم .

و عليه تمثلت نتائج الدراسة بعد تحليل القيم الإدارية والسلوك القيادي للقائد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيم يلي :

1 - إن ابرز القيم الإدارية التي يؤمن بها القائد محل الدراسة هي القيم التنظيمية تليها قيم الراحة فالقيم الأخلاقية وقيم المشاركة ،وأخر قيمة يفكر فيها هي القيم الإنسانية

2 - إن أكثر الأنماط القيادية شيوعا بين القادة من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة هو النمط السلطوي واقل الأنماط القيادية ممارسة هي نمط قيادة الفريق .

3- تبين انه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من القيم الإدارية و وأنماط السلوك القيادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من خلال هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية :

1- ضرورة إعادة نظر القادة محل الدراسة في قيم المشاركة الجماعية و القيم الإنسانية و ذلك بإفساح المجال أمام المرؤوسين في المشاركة و الاعتراف بقدراتهم و كفاءتهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة .

2- توافقا مع نتائج الدراسة بخصوص تفوق النمط السلطوي من بين الأنماط القيادية الأخرى في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , تبرز ضرورة زرع و ترسيخ ثقافة نمط الفريق وذلك بتبيان أهميته لهؤلاء الفئة و تشجيعهم على تبنيه .

3- ضرورة تكثيف المؤتمرات و الندوات و المحاضرات التي تناقش سلوك القائد لما لها من اثار ايجابية على مستوى العاملين و المنظمة ككل.

4- عقد دورات تدريبية تختص بالقيم الإدارية و تطويرها لترسيخها لدى القادة ،و تبادل و اكتساب الخبرات مع المتخصصين في هذا المجال .

6- ضرورة فتح مراكز متخصصة في القيادة الإدارية لتأهيل القادة خاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لغرض تنمية قدراتهم في القيادة و كيفية التعامل بشكل سليم مع مرؤوسيهم مما يضمن استمرارية المنظمة .

الإحالات والمراجع:

(1) طهطاوي سيد احمد ،القيم التربوية في القصص القراني ،دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1996، ص10.
(2) فوزية ذياب،القيم و العادات الاجتماعية،دار الكاتب العربي،القاهرة، 1996،ص53
(3) ديف فرانسيس،مايك وودكوك، القيم التنظيمية،ترجمة عبد الرحمان هيجان،معهد الإدارة العامة،المملكة العربية السعودية، 1416ه، ص27
(4) عادل غزالي، تغيير القيم الإدارية والتنظيمية في الجزائر في عهد العولمة ،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، العدد 08، 2009،ص ص 537-516
(5) المصري محمد ، أخلاقيات المهنة ، مكتبة الرسالة الحديثة، ط1 ،1986،ص16
(6) كانتو موريس ، إعادة تأكيد واثبات القيم المهنية والاحتراف بالخدمة العامة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، مجلد 2 ، العدد3، 1997، ص13.
(7) عقيل محمود عطا حسين ،القيم السلوكية ،مكتبة التربية العربي لدول الخليج ،الرياض،1427ه ، ص 39.
(8) بن حميد صالح بن عبد الله و آخرون،موسوعة نظرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم (ص) ،دار الوسيلة للنشر و التوزيع،جدة ،1418ه ،ص85.
(9) عبد الفتاح, إسماعيل، موسوعة القيم و الأخلاق الإسلامية ،مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2005 ، ص7.
(10) Hon Chan ,Jie Gao, Can the same key open different locks? administratie values underlying performance measurement in china, public administration ,volume 91, No 2, June 2013,p 366 .
(11) Donald ,Moynihan,Our usable past :a historical contextual approach to administrative,Public Administration Review,volume69,No 5, 2009,p 813.
(12) بن حميد صالح بن عبد الله و آخرون ، مرجع سابق،ص 68.
(13) ديف فرانسيس، مرجع سابق ، ص41-43.
(14) السالم والرويح مؤيد ، سنان ، القيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق ،دراسة ميدانية ، مجلة أبحاث اليرموك ، مجلد 15 ، عدد1999،1 ،ص 15.
(15) بلال خلف السكارنة، القيادة الإدارية الفعالة،ط1 ،دار الميسرة،عمان،2010،ص 95-96.
(16)علاء محمد سيد قنديل،القيادة الإدارية و الابتكار،ط 1،دار الفكر،عمان ،2010، ص 15.
(17) علاء محمد سيد قنديل ،مرجع سابق ،ص 16.
(18) العمري ,خالد ، الموجه القائد نحو التغيير و التطوير،المؤتمر الأول للتوجيه التربوي،أبوظبي ،2-3 افريل ، 2000 ،ص 3.
(19) علاء محمد سيد قنديل ،مرجع سابق،ص 18.
(20)عليوة السيد،تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد ،ط1 ،دار الرماح ,القاهرة ،2001 ،ص45.
(21)[1] Robert ,Anthony ,Management control systems , Vijay Govindarajan, 1997 ,p 125.
(22) شوقي طريف ،السلوك القيادي و فعالية الإدارة، مكتبة غريب،القاهرة ،1992 ،ص41.
(23) الهواري السيد ،المدير الفعال للقرن الواحد والعشرين :التوجهات الفكرية و الأساليب العلمية ،مكتبة عين الشمس, ،القاهرة،1999،ص 2.
(24)الهواري سيد ، القادة صناع التغيير ، قرطبة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009 ،ص 32.
(25) نورث هاوس بيتر ،القيادة الإدارية بين النظرية و التطبيق،ترجمة صلاح معيوف, ، الرياض ،2008 ،ص 52.
(26) اوكنور كارول ،القيادة الإدارية الناجحة ،ط1 ،الدار العربية للعلوم ,بيروت ،1997 ،ص 26.
(27)حريم حسين،السلوك التنظيمي سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2009،ص21 .
(28) كلالدة ظاهر ، القيادة الإدارية ، دار زهران ، الأردن ،2002 ،ص 55.
(29)الصالح جيلح ،اثر القيادة الادارية على أداء العاملين،مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2006 ،ص 56.
(30) كلالدة ظاهر،مرجع سابق ،,ص 57.
(31)الفياض محمود احمد ، اثر النمط القيادي على الإبداع الإداري للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية : استخدام نظرية الشبكة الإدارية،رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية،1995 ،ص43-44.
(32)الفياض محمود احمد،مرجع سابق،,ص 46.
(33)الفياض محمود احمد،مرجع سابق, ،ص 48-54.
(34)عوالمة ،منظومة القيم المؤثرة في النظام الإداري، مجلة جامعة الملك سعود للإدارة،العدد 2، ،الرياض،1993،ص 79.
(35) حمادات محمد حسن،قيم العمل و الالتزام الوظيفي لدى المديرين و المعلمين في المدارس،دار الحامد ،الأردن ،2006، ص 18.
(36) حمادات محمد حسن ، مرجع سابق، ص17.
(37) القاضي فؤاد ،السلوك التنظيمي و الإدارة، دار المؤلف،مصر،2002،ص56.
(38) لاندزبيرغ ماكس،أدوات القيادة الرؤية و المبادرة،ترجمة غادة الشهابي،دار العبيكان،الرياض ،2003،ص 16.

دور نظام إدارة الجودة (ISO 9000) في التصدي للمخاطر التسويقية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. مراد إسماعيل
المركز الجامعي عين تموشنت
mor_sma2011@yahoo.fr

د. جديدن لحسن
المركز الجامعي عين تموشنت
djelehcen2014@gmail.com

الملخص

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتعد إشكالية قدرة هذه المؤسسات على مواجهة المخاطر التي تواجهها أمرا مهما. لهذا هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور نظام ادارة الجودة في التصدي للمخاطر التسويقية بالمؤسسات الصغيرة و قد توصلت الدراسة للعديد من النتائج اهمهما ان نظام ادارة الجودة يعتبر احد السبل المعتمدة من طرف هذه المؤسسات من أجل التصدي لكافة المخاطر التي تواجهها عند تنفيذ أنشطتها و منها الأنشطة التسويقية.

الكلمات المفتاحية : إدارة المخاطر، المخاطر التسويقية، نظام إدارة الجودة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تصنيف JEL: M31.

Résumé :

Vu la position stratégique qu'elles occupent, les petites et moyennes entreprises ont beaucoup d'importance dans la plupart des économies des pays en voie de développement. Cependant, Le problème de la capacité de ces entreprises à faire face aux risques encourus est important.

On vise par l'étude à mettre en évidence le rôle du système de management de la qualité dans la gestion des risques marketing dans les petites entreprises.

Nous avons obtenu de nombreux résultats, tel le système de management de la qualité est l'un des moyens adoptés par ces entreprises pour faire face à leurs risques.

Mots-clés:

Gestion des risques, risque marketing, système de management de la qualité, petites et moyennes entreprises.

تمهيد:

يتوقف مستقبل شركات الأعمال اليوم على مدى الإدراك والاستثمار لمواردها وموجوداتها استثماراً أمثل لزيادة قدراتها التنافسية ومحاولة التسلح بمدخل الحماية والامان أو إدارة المخاطر التي تعتبر من أحدث المفاهيم الإدارية بعد إدراك أهمية المخاطر بوصفها عنصراً مهماً في تحقيق أهداف الشركة ، واعتبارها السلاح الاستراتيجي لتحقيق النجاح والتميز .إن مصدر الثروة الحقيقي في عالم اليوم ليس هو رأس المال وليس الأرض وإنما هي النجاحات في معالجة المخاطر. فهي بوابة للولوج إلى النجاح الإستراتيجي .

إنّ اتفاقية **(Tarifs and Trade Agreement General) (GATT)** في تحرير التجارة العالمية أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات، التي أصبح لزاما عليها البحث عن معايير عالمية للجودة، وتطبيق إدارة الجودة من خلال إتباع سياسات وإجراءات تمكنها من إنتاج منتجات و خدمات تتناسب مع متطلبات الزبائن، وتساعدها على زيادة حصتها في السوق وتحقيق مكانة تنافسية، فكانت معايير **(ISO 9000)** إحدى هذه المواصفات الدولية التي اعتمدتها هذه المؤسسات في شكل نظام يطلق عليه نظام إدارة الجودة.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصادف في وقتنا الحالي العديد من المخاطر التسويقية التي تؤثر على نشاطاتها المحلية كانت أو الدولية ،إضافة إلى ما تعرفه المنافسة الشديدة لهذا كان لابد عليها البحث عن سبل تجعلها تقلل من هذه المخاطر وبهذا فان الاعتماد على نظام ادارة الجودة كفيل بذلك.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح **الإشكالية** الرئيسية الموالية:

ما هو دور أنظمة إدارة الجودة في التقليل من المخاطر التسويقية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الموالية:

- كيف تعرف المخاطرة التسويقية ؟ وكيف يمكن التصدي لها ؟
- ما هي مبادئ نظام إدارة الجودة ؟
- ما هي سبل تقليل المخاطر انطلاقا من نظام إدارة الجودة ؟

❖ **أهمية الدراسة :**

تتجلى أهمية هذه الدراسة بكونها تعالج مسالة مهمة و ذات تأثير كبير على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ما تعرفة الاسواق المحلية والدولية في وقتنا الحالي ألا و هي كيف تتم عملية الاعتماد على نظام ادارة الجودة من اجل الحد من المخاطر التسويقية التي تشهدها المؤسسات خلال تقديم منتجاتها وخدماتها في هذه الاسواق.

❖ **أهداف الدراسة :**

تتجلى اهداف الدراسة من خلال :

- ✓ ابراز كافة التطورات التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .
- ✓ تحديد كافة المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر التسويقية .
- ✓ استعراض كافة السبل المساعدة في التصدي للمخاطر التسويقية بالاعتماد على أنظمة ادارة الجودة.

➢ **المحور الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

من خلال هذا المحور سنتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2015.

1- مفهوم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

عرّفت اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة كالآتي : المؤسسة المتوسّطة: هي كل مؤسسة تشغّل بين 50 و249 عامل وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدّى 27 مليون أورو.[1]

- أمّا المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتّع بالاستقلالية وتشغّل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدّى 5 مليون أورو.
- في حين أنّ المؤسسة المصغّرة: هي تلك التي تشغّل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك.

أما اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا **(L' ANASE)** فلقد أعطى تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلي 10 عمال	مؤسسات عائلية و حرفية
من11 إلي 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلي 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: BLED.F. financement des entreprises LEFEBURE édition PARIS, 1992, p 793.

أما المشرّع الجزائري[2] فلقد أخذ بالمعايير الأوروبية، فعرّف المؤسسة المتوسّطة بأنّها مؤسسة تشغّل ما بين 50 و250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليـاري دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أمّـا المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغّل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أمّـا المؤسسة المصغّرة فهي التي تشغّل من عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينـار.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (2) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2005 إلى غاية 2015 حسب نوع المؤسسة .

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة خلال (2005-2015)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	419590
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ، لسنوات 2006 الى 2016 من الموقع تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/25 .

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf

كما هو ملاحظ من الجدول رقم (2) فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا مستمراً في الجزائر، انطلاقاً من 419590 سنة 2007 إلى 934569 سنة 2015.

من خلال نفس الجدول ، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعاً كبيراً من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2007 إلى 293946 مؤسسة ، وبين سنتي 2007 و2008 ارتفعت بشكل كبير، وبلغت نسبة النمو 33,39% ووصل تعدادها 392093 مؤسسة، ووصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعاً سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيما تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة، وفي 2012 تعدت 711 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لتصل الى اكثر من 716 الف مؤسسة .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعاً مستمراً ابتداء من سنة 2007، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام، عنصراً أساسياً في انخفاضها لتصل إلى 532 مؤسسة سنة 2015.

2-2- حركية متعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول رقم(03):حركية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015

طبيعة المؤسسة	2014	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015				2015
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة	
شخص معنوي	**496989**	41919	6949	7956	40912	**537901**
شخص طبيعي	**354522**	42304	-	690	41614	**396136**
المجموع	851511	84223	6949	8646	82526	**934037**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 28 ،ماي 2016 .

عند نهاية سنة 2014 تم تسجيل 851511 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على :
- ✓ أشخاص معنوية : 496989 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ✓ أشخاص طبيعية : 354522 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

أما سنة 2015 فتم تسجيل 934037 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على :
- ➢ أشخاص معنوية : 537901 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ➢ أشخاص طبيعية : 396136 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

وبمقارنة السنتين يلاحظ أن سنة 2015 سجلت ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة إذ تم إنشاء 41919 مؤسسة و شطب 7956 مؤسسة ، و إعادة إنشاء 6949 مؤسسة ،ما أدى إلى زيادة قدرت بـ 40912 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

2-3- تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات :

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية، والجدول رقم(4) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولايات اثنا عشر الأولى.

الجدول رقم(04): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الترتيب للولايات الأولى لسنة 2015

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات 2015	عدد السكان (2008)	نسبة التمركز
01	الجزائر	60678	2988145	20
02	تيزي وزو	32097	1127607	28
03	وهران	26634	1454078	18
04	بجاية	26182	912577	29
05	سطيف	23884	1489979	16
06	تيبازة	23299	591010	39
07	بومرداس	19882	802083	25
08	البليدة	18398	1002937	18
09	قسنطينة	17048	938475	18
10	عنابة	13466	609499	21
11	باتنة	13053	1119791	12
12	شلف	12379	1002088	12
المجموع		537901	420 117	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 28،2016.

يوضح الجدول رقم(4) تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، حيث تتمركز الكثافة السكانية والمناطق العمرانية ويشتد النشاط الاقتصادي ، وتأتي في المرتبة الأولى الجزائر العاصمة وتليها وهران في المرتبة الثانية .يرجع هذا التركيز إلى عدة عوامل، منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي، ومنها ما تدخل فيه العوامل البسيكولوجية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز بحجمها الصغير، وتتركز أساسا في فرع البناء والأشغال العمومية والنشاط التجاري، وبأقل نسبة في فرع الصناعة الغذائية، وهي كلها نشاطات موجهة للاستهلاك النهائي.

المحور الثاني : ماهية إدارة المخاطر التسويقية

لقد تم تعريف إدارة المخاطر التسويقية بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر.ورغم أن من شأن هاتين النقطتين أن تساعد على فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم.

1- تعريف إدارة المخاطر:

قبل التطرق الى تعريف ادارة المخاطر التسويقية نقدم تعريفا للمخاطر التسويقية بأنها أي نشاط تسويقي يعاني من حالة عدم التأكد التي تؤدي إلى تذبذب الأسعار و عدم القدرة على التنبؤ بها و تنشا حالة تذبذب الأسعار من التغير في العرض والطلب وهو أمر لا يمكن السيطرة عليه.[3]

أما بالنسبة لإدارة المخاطر التسويقية فقد تم تقديم العديد من التعاريف نذكر منها :

إدارة المخاطر التسويقية هي عبارة "عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم و تنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى".[4]

وعرفت كذلك بأنها "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر التسويقية بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".[5]

ويرى البعض أن ادارة المخاطر التسويقية هي " عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد،تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات و الأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية و تخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة".

2- أدوات التصدي للمخاطر التسويقية:

هناك عدة ادوات يمكن استخدامها للتصدي للمخاطر الناجمة عن تنفيذ الأنشطة التسويقية و هي:[6]

- ✓ تطوير خطة استراتيجية تسويقية مع الاخذ بالاعتبار جوانب اخرى من المخاطر التي تؤثر في العملية التسويقية و المتعلقة بالإنتاج ، التمويل ، الموارد البشرية ،و الجوانب القانونية.
- ✓ بعض المنظمات قد لجات مؤخرا إلى تشكيل نوادي تسويقية "Marketing clubs" وذلك من اجل تحسين المعرفة بالمفاهيم التسويقية وتحقيق نجاحات اكبر في السوق. إن **النوادي التسويقية** عبارة عن مجموعة او فردين كل فرد ضمنه يساهم في تقديم المعرفة التي يمتلكها و يقتسم الواجبات التي تؤدي إلى تعزيز المعرفة الفنية التسويقية. هذه النوادي تمنح المجال للأفراد لدراسة موضوعات تسويقية محددة بتعمق. إن اعضاء هذا النادي هم الذين يختارون الموضوعات التي يتناقشون فيها.
- ✓ **التأمين**: إن التامين ليس أداة استثمارية ولكن في حالة وقوع خطأ فادح أو حادثة او كارثة من صنع الطبيعة او البشر فان تغطية التامين هي الوسيلة الوحيدة التي تنقذ الوضع.
- ✓ المسوقون الناجحون هم الذين يحدثون و يطورون قدراتهم بالعمل على تعلم مهارات جديدة. إن التعرف على الادوات التسويقية يجعل المسوقين قادة افضل و مدراء مخاطر متمرسين. ومن الجدير بالذكر إن القرارات التسويقية يجب إن تتخذ في اطار قرارات المنظمة و تكون جزءا لا يتجزأ منها.

3- خطوات عملية إدارة المخاطر التسويقية :

تمر عملية إدارة المخاطر بالمفهوم الحديث(الواقعية) بالخطوات التالية:[7]

-**التحضير:** الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي التخطيط للعملية، ورسم خريطة نطاق العمل.

- **تحديد المخاطر:** أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية، والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، وعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها، والطرائق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:

- **التحديد المعتمد على الأهداف**: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.
- **التحديد المعتمد على السيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- **التحديد المعتمد على التصنيف:** وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- **مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

- **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها. وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادةً ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

- **التعامل مع المخاطر:** بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

- **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.
- **التجنب:** هي عملية أو محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
- **التقليص:** طريقة للتقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

- **القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا بمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

- **وضع الخطة:** وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرائق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية و قابلة للتطبيق من اجل إدارة المخاطر، وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

- **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

- **مراجعة و تقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة. فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع، تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط، واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك يعود للأسباب التالية:

- من اجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقا إذا ما زالت قابلة للتطبيق وفعالة.
- من اجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلا تعتبر المخاطر المعلوماتية مثالا جيدا على بيئة عمل سريعة التغيير.

المحور الثالث: نظام إدارة الجودة (ISO 9000)

يعتبر نظام إدارة الجودة**(ISO 9000)** ،من أهم الأنظمة التي تسعى المؤسسات لإعتمادها في ظل المنافسة السائدة، لهذا لقي تعريفه اهتماما كبيرا من قبل الباحثين، و لهذا سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال التعرض إلى تعريف نظام إدارة الجودة و مبادئه الأساسية .

1- تعريف نظام إدارة الجودة (ISO 9000)

يعتبر نظام إدارة الجودة**(ISO 9000)** ، من أهم الأنظمة التي تسعى المؤسسات لإعتمادها في ظل المنافسة السائدة، لهذا لقي تعريفه اهتماما كبيرا من قبل الباحثين، و لهذا سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال التعرض إلى تعريف نظام إدارة الجودة و نشأته.

إذ تم تعريفه بأنه: «عن مجموعة من الإجراءات التي يجب على المنظمات القيام بها، والمقاييس أو المواصفات التي يجب توفرها في عملها الإنتاجي (سلع أو خدمات) والمحددة من قبل المنظمة الدولية أو العالمية للمقاييس**(ISO)** في مسعى منها للحصول على إحدى شهادتها».[8]

فمن خلال هذه التعريف نستنتج أن مواصفات **(ISO 9000)**عبارة عن نظام لإدارة الجودة تتبناه المؤسسة من أجل تلبية رغبات الزبائن والمستهلكين، يشمل على معايير تتصف بالشمولية والعالمية، ويركز على العمليات الداخلية لاسيما التصنيع والبيع والإدارة والخدمات التقنية، وقد تم إصداره ووضعه من طرف منظمة الـ**(ISO)** ، التي تمنح المؤسسة التي تطبقه بفعالية شهادة**(ISO) 9000** .

أما عن تعريف المواصفات القياسية **(ISO)** فإنه اسمها مشتق من الحروف الأولى لإسم المنظَمة الدولية للمقـاييس **(International Standard Organisation)** (ISO) و هي منظمة دولية غير تابعة للأمم المتحدة تهتم بإصدار وتعديل المواصفات وتوحيدها على المستوى الدولي والتي تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول.[9]

وقد تم تأسيس منظمة الـ **(ISO)** سنة 1946 بعد الحرب العالمية الثانية بجنيف بسويسرا، وهي عبارة عن اتحاد منظمات وطنية للمواصفات لأكثر من 120 دولة – عضو واحد عن كل دولة[10]. و تهتم هذه المنظمة بتوحيد المواصفات والمعايير على المستوى العالمي وفي جميع المجالات الصناعية والتجارية والخدمية باستثناء المواصفات التي تتعلق بالالكترونيات والكهرباء التي هي من اختصاص المنظمة الدولية الكهربائية الفنية (IEC) .[11]

ولقد أصدرت سنة 1987 سلسلة من المواصفات القياسية عرفت باسم مواصفات (ISO 9000) والتي يمكن أن تعريفها بأنها عبارة عن سلسلة المواصفات التي تختص بإدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة والخدمات، والتي تنقسم على مجموعة مواصفات تختلف حسب درجة شمولية كل منها. [12]

كما يمكن تعريفها أنها على: «مجموعة من مواصفات تحكم توثيق نظام الجودة الذي تتطابق فيه جميع المتطلبات وبما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة»[13]. أي أنها قابلة للتطبيق في أي مؤسسة سواء كانت صناعية أو خدمية .

2-مبادئ نظام إدارة الجودة (2000: ISO 9000).

هذه الوثيقة تشتمل على ثمانية مبادئ لنظام إدارة الجودة الوارد في **(ISO9000,2000)**، هذه المبادئ يمكن استخدامها من طرف كل المؤسسات التي ترغب في تحقيق الأداء الجيد، وهي مأخوذة من الخبرة الجامعية والأكاديمية لخبراء دوليين الذين يساهمون في الجنة التقنية **(ISO9000, 2000)** أنظمة تسيير النوعية أساسيات وقواعد و**(ISO 9004, 2000)** تتمثل هذه المبادئ كالتالي :[14]

- **التركيز على المستهلك:** المؤسسة مرتبطة بالمستهلك، لذا عليها بتفهم حاجياته الحالة والمستقبلية، وكذا معرفة متطلباته و الإجتهاد لمعرفة أذواقه.

- **القيادة :** تعمل القيادات على بناء وحدة الغرض والتوجه للمنظمة، عبر خلق البيئة الداخلية المناسبة والحفاظ عليها حتى يصبح الأفراد مشاركين بشكل كامل في تحقيق أهداف المؤسسة.[15]
- **المشاركة الكاملة للعمال:** لابد من إشراك كل أفراد المؤسسة وعلى كامل المستويات في كل الأمور التي تتعلق بتطبيق نظام إدارة الجودة والإدماج الكّلي لإمكاناتهم وقدراتهم، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية[16].
- **النظرة العملية :**حتى تحقق المؤسسة أهدافها المحددة في سياسة الجودة بفعالية، لابد عليها أن تتبع نظام العمليات، بحيث يتم اعتبار كل نشاط أو مجموعة نشاطات مرتبطة ومتفاعلة بحيث تحول عناصر دخول (مدخلات) إلى عناصر خروج (مخرجات) كعملية، ولكن يجب على المؤسسة هنا تحديد العمليات وتسييرها بدقة بجعل مخرجات عملية ما هي مدخلات العملية التي بعدها.
- **النظام المقترب من التسيير :**تحديد، فهم وتسيير العمليات المرتبطة ببعضها البعض بشكل نظام مؤثر على المؤسسة، وناجح لتحقيق أهدافها .
- **استعمال قاعدة جيدة لاتخاذ القرار :** بحيث لابد على المؤسسة أن تعتمد على تحليل المعلومات والمعطيات من أجل اتخاذ قرارات فعّالة.
- **الاستفادة المتبادلة بين المؤسسة والموردين:** بحيث يجب أن يكون العمل بين الموردين والمؤسسة على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين وهذا ما يساعد على خلق القيمة .
- **التحسين المستمر :**حيث يعتبر التحسين المستمر للأداء الكلي للمؤسسة كهدف دائم لها، والمبدأ الذي يركز عليه نظام إدارة الجودة،والذي يتمثل هدف التحسين المستمر لنظام إدارة الجودة في رفع قدرة المؤسسة على إشباع متطلبات الزبائن.

المحور الربع : دور نظام إدارة الجودة في التقليل من المخاطر التسويقية

يعتبر نظام إدارة احد الأنظمة التي تستعملها المؤسسات من اجل التقليل من المخاطر التسويقية التي تعترضها في سوق يمتاز بمنافسة شديد وهذا عن طريق العديد من السبل المتمثلة فيما يلي : [17]

1- مسؤولية الإدارة: وتتضمن:

أ. **إلتزام (تعهد) الإدارة**: فمن أجل ضمان التحسين المستمر وفعالية تطبيق نظام إدارة الجودة لابد على إدارة المؤسسة أن:
- تكون على اتصال بكامل أقسام وأفراد المؤسسة، تضع سياسة للجودة.و أهدافا لها .
- تضمن مراجعة للإدارة، و تضمن توفير الموارد.

ب. **الاستماع للزبائن**: إذ لابد على المؤسسة أن تكون على إطلاع دائم بمتطلبات الزبون، وأن تركز عليها بتحديدها من أجل العمل على تلبيتها -وهذا ما يميز هذا النظام عن النظام السابق (ISO9000:1994)-.

ج. سياسة الجودة: لابد على الإدارة أن تقوم بإعداد سياسة للجودة تكون:
- متأقلمة مع أهداف المؤسسة.
- تحتوي على إجراءات إشباع المتطلبات والتحسين المستمر لضمان فعالية تطبيق نظام إدارة الجودة.
- تقدم إطار من أجل وضع ومراجعة أهداف الجودة.
- متصلة ومفهومة لدى كل أفراد المؤسسة.

د. التخطيط: أي لابد على المؤسسة أن تضع مخططا يتضمن:
- **أهداف الجودة:** بالتركيز على الأهداف التي تضمن إشباع متطلبات المنتوج، وتتلاءم مع الوظائف والمستويات المختلفة للمؤسسة، على أن تكون قابلة للقياس ومرتبطة ومتناسقة مع سياسة الجودة.
- **التخطيط لنظام إدارة الجودة:** لضمان إشباع كل المتطلبات.

ه. المسؤولية، السلطة، الاتصال: إذ يجب على الإدارة أن تحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بتطبيق النظام، وأن تكون على اتصال داخلي فعّال بكامل أطراف المؤسسة.

و. **مراجعة الأداء:** إذ لابد على الإدارة أن تقوم بمراجعة دورية لنظام إدارة الجودة، من أجل تقييم فرص التحسين، وتحديد احتياجات التعديل والتغيير لسياسة الجودة وأهدافها، على أن يتم الاحتفاظ بسجلات مراجعة الجودة، مع العلم أن لهذه المراجعة مدخلاتها ومخرجاتها.

2- إدارة الموارد: وتتضمن

أ. **تحديد الموارد**: فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بتحديد وتوفير الموارد الضرورية لـ:
- تنفيذ نظام إدارة الجودة وضمان فعاليته وتحسينه المستمر.
- تنمية إشباع الزبائن وتلبية متطلباتهم.

ب.**الموارد البشرية**: إذ لابد على المؤسسة أن توفر الموارد البشرية الملائمة واللازمة لتطبيق النظام بفعالية، باختيار أفراد أكفاء، مدربين، ذوي معارف وخبرات لضمان تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات.

ج. المهارات، الوعي (الإدراك) التكوين: فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بـ:
- تحديد المهارات اللازمة توفرها في الأفراد العاملين من أجل ضمان تحقيق الجودة المطلوبة للمنتوج.
- تقييم فعالية نشاطات المؤسسة.

- الاستعانة بالتكوين والتدريب ونشاطات أخرى من أجل إشباع المتطلبات.
- ضمان أن أفراد المؤسسة على وعي وإدراك بأهمية النشاطات التي يقومون بها، الشيء الذي يساهم في تحقيق أهداف الجودة.
- الاحتفاظ بالسجلات التي تتعلق بالتكوين ، التمهين، المعارف، التجارب.

د. **البنية الأساسية :** إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بتحديد المنشآت الضرورية لضمان مطابقة المنتوج.

ه. **محيط العمل:** إذ لابد على المؤسسة أن تحدد وتسير محيط العمل الضروري والملائم للحصول على مطابقة المنتوج للمتطلبات.

3- تحقيق المنتوج: ويتضمن:

أ. **التخطيط لتحقيق المنتوج:** إذ لابد على المؤسسة أن تخطط وتطور العمليات الضرورية لتحقيق المنتوج، على أن يكون هذا التخطيط مرتبط ومتناسق مع متطلبات العمليات الأخرى لنظام إدارة

ب. **العمليات المتعلقة بالزبائن:** وتتضمن:
- تحديد المتطلبات المتعلقة بالمنتوج.
- مراجعة المتطلبات المتعلقة بالمنتوج.
- الاتصال الفعال مع الزبائن.

ج. **التصميم والتطوير:** ويتضمن:

- **تخطيط التصميم والتطوير:** ويتضمن هذا التخطيط تحديد:
  -مراحل التصميم والتطوير.
  -المسؤوليات والسلطات المتعلقة بالتصميم والتطوير.
  -نشاطات المراجعة والفحص لكل مرحلة من مراحل التصميم والتطوير.
- **مدخلات التصميم والتطوير:** وتتمثل في المتطلبات التي تتعلق بالمنتوج التي تحدد وتحفظ في سجلات .
- **مخرجات التصميم والتطوير:** والتي يجب أن تكون قابلة للمقارنة مع مدخلات التصميم والتطوير .
- **مراجعة التصميم والتطوير:** بحيث يجب أن تتم مراجعة التصميم والتطوير في كامل المراحل ، ولابد أن يشارك في هذه المراجعة ممثلين عن عمليات التصميم والتطوير ، وأن تسجل النتائج في سجلات محفوظة.
- **التصميم والتطوير:** ويتم ذلك من أجل التأكد من مطابقة مخرجات التصميم والتطوير لمتطلبات مدخلاته، ولِما خطط له، مع الاحتفاظ بنتائج التأكد في سجلات.
- **سريان مفعول (المصادقة) التصميم والتطوير:** ويهدف للتأكد من أن المنتوج يتطابق مع المواصفات، وقابل لتأدية المتطلبات وإشباعها. ويتم هذا الإجراء قبل تسليم المنتوج للزبون، وتحفظ نتائجه في سجلات.
- **التحكم في التغيرات التي تطرأ على التصميم والتطوير:** بحيث يجب أن تحدد هذه التغيرات، وتحفظ في سجلات على أن يتم مراجعتها وفحصها وتصحيحها قبل تنفيذها.

د. **المشتريات:** وتتضمن:

- **عمليات الشراء:** والتي يجب أن تضمن مطابقة المنتوج لمتطلبات الشراء المحددة، وأن تخضع لمعايير في اختيار وتقييم الموردين، من اجل ضمان منتجات مطابقة للمتطلبات، والاحتفاظ بذلك في سجلات.
- **المعلومات المتعلقة بالشراء:** وتتضمن:
  -متطلبات مطابقة المنتجات، والإجراءات، المراحل والمعدات.
  -متطلبات تأهيل الأفراد،و المتطلبات المتعلقة بنظام إدارة الجودة.
- **فحص المنتوج المشترى :** وذلك من أجل ضمان مطابقة هذا المنتوج لمتطلبات الشراء .

ه. **الإنتاج وتحضير (إعداد) الخدمات:** ويتضمن:

- **التحكم في الإنتاج وإعداد الخدمات:** إذ لابد على المؤسسة أن تخطط وتنفذ نشاطات الإنتاج، وتحضير الخدمات في شروط محكمة، ومفهومة.
- **صلاحية (مصداقية) عمليات الإنتاج وتحضير الخدمات**: إذ يجب على المؤسسة أن تصادق على صلاحية كل عمليات الإنتاج وتحضير (إعداد) الخدمات، لتثبت قدرتها على تحقيق النتائج.
- **تحديد المنتوج ومتابعته**: بحيث يجب على المؤسسة تحديد السلعة وتعريفها على طول مراحل إنتاجها، بتوضيح حالتها مقارنة مع متطلبات القياس والمراقبة.
- **ملكية الزبون**: بحيث يجب على المؤسسة أن تحافظ على ممتلكات الزبون التي في عهدتها، مع تحديدها (تعريفها)، فحصها، حمايتها، تخزينها وإعلام الزبون بعد صلاحيتها أو تلفها في حالة حدوث ذلك، مع تدوين ذلك في سجلات.
- **صيانة (وقاية) المنتوج**: إذ لابد على المؤسسة أن تتخذ الإجراءات الوقائية لضمان المطابقة للمنتجات على كامل مراحل إنتاجها، مع احتواء هذه الوقاية (الصيانة) لعمليات تحديد، ترتيب، تعبئة، تخزين وحماية المنتوج وكل مكوناته.
- **التحكم في أجهزة القياس والمراقبة**: إذ لابد على المؤسسة أن تحدد نشاطات المراقبة والقياس والأجهزة الخاصة بها من أجل ضمان مطابقة المنتجات للمتطلبات المحددة، على أن يتم بتسجيل نتائج تقييم أجهزة القياس ونتائج المعايرة والفحص في سجلات خاصة والاحتفاظ بها.

4- قياس، تحليل وتحسين: إذ يجب على المؤسسة أو تخطط وتنفذ عمليات المراقبة والقياس والتحليل والتحسين الضرورية ،ويتم ذلك بالاعتماد على طرق (مناهج) وتقنيات إحصائية.

أ. **الرقابة والقياس:** وتتضمن:

- **إشباع الزبائن**: فعلى المؤسسة أن تقوم برقابة للمعلومات المتعلقة برد فعل الزبائن حول مستوى إشباع متطلباتهم من طرف هذه المؤسسة، مثل قياس أداء نظام إدارة الجودة، واعتماد طرق تسمح بالحصول على المعلومات واستعمالها.
- **المراجعة الداخلية**: إذ يجب عل المؤسسة أن تقوم بمراجعة داخلية للتأكد من أن نظام إدارة الجودة مطابق لما هو مخطط، ولمتطلبات نظام إدارة الجودة المعمول به و مطبق بشكل فعال.
- **رقابة وقياس العمليات**: إذ لابد على المؤسسة أن تعمد طرق ملائمة لمراقبة وقياس عمليات نظام إدارة الجودة، التي يجب أن تثبت قدرة العمليات على الحصول على النتائج المخططة، وفي حالة عدم الحصول على النتائج، يجب على المؤسسة أن تقوم بإجراءات تصحيحية من أجل ضمان مطابقة المنتجات.
- **رقابة وقياس المنتوج**: إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بمراقبة وقياس مواصفات وخصائص المنتوج من أجل التأكد من إشباع متطلبات هذا المنتوج، على أن يتم ذلك على كامل المراحل الملائمة لعمليات تحقيق المنتوج، مع تسجيل نتائج المراجعة في سجلات والاحتفاظ بها.

ب. **التحكم بالمنتجات غير المطابقة:** إذ لابد على المؤسسة أن تحدد المنتجات غير المطابقة للمتطلبات، لتفادي تقديمها للزبون، والقيام بمعالجتها، وتوضيح ذلك في إجراءات موثقة، وفي حالة ما إذا عولجت عدم مطابقة المنتوج تتم إعادة فحصه لإثبات قدرته على الوفاء بالمتطلبات.

ج. **تحليل المعطيات:** إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بتحليل المعطيات الملائمة من أجل إثبات فعالية نظم إدارة الجودة، وتقييم إمكانية تحسين فعاليته، ويمكن أن تكون هذه المعطيات عبارة عن نتائج نشاطات المراقبة والقياس.

د. **التحسين:** ويتضمن:

- **التحسين المستمر**: إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بالتحسين المستمر لفعالية نظام إدارة الجودة بالاعتماد على سياسة الجودة، وأهدافها، نتائج المراجعات، تحليل المعطيات، النشاطات التصحيحية والوقائية، ومراجعات الإدارة.
- **الأنشطة التصحيحية**: إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بأنشطة تصحيحية تقلص من أسباب عدم المطابقة.
- **الأنشطة الوقائية**: إذ لابد على المؤسسة أن تقوم بنشاطات وقائية تقلص من أسباب عدم المطابقة المحتملة وتتضمن .

خلاصة:

تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الدول وهذا نظرا لأهميتها البالغة في اقتصاديات الدول ومنها الجزائر إذ وفرت كل الوسائل والآليات من أجل دعم هذا القطاع الحساس وهذا ما اتضح لنا من خلال تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظرف قياسي ،بالموازاة مع ذلك انخفاض في عدد المؤسسات العمومية وهذا نظرا لعملية الخوصصة، كما اتضح لنا ان نسب التمركز في المدن الكبرى كوهران والجزائر العاصمة.

أما من الناحية التسويقية تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات تسويقية ، تتكيف من خلالها مع الظروف المحيطة الدائمة التغير، وتستخدم فيها إمكانياتها المادية والبشرية وتستغل من خلالها الفرص المتاحة وتواجه التهديدات والأخطار المعيقة لعملها، وبناء على هذا كانت ملزمة بضرورة قياس هذه المخاطر ومنها التسويقية وهذا من أجل التصدي لها بصورة جيدة ومعالجتها في اقرب الآجال قبل أن تؤثر على تنافسيتها .على هذا الأساس تتم عملية البحث على السبل المثلى لذلك ومنها إستعمال نظام إدارة الجودة (ISO9000) ومواصفاته القياسية التي تصدر من طرف المنظمة الدولية للتقييس (ISO) التي تقوم بوضع معايير ومواصفات في جميع المجالات الصناعية، الاقتصادية، العلمية والتقنية بشكل موحد على مستوى عالمي، ومنح شهادات للمؤسسات التي تعتمد هذه المواصفات بفعالية .اذ تساهم المواصفات القياسية (ISO9000)المستعملة في نظام إدارة الجودة في تعزيز ثقة الزبائن في المنتجات والخدمات المقدمة لهم الخدمة مما يساعدها على تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية ومنحها مراكز تنافسية قوية.أي من خلال تطبيق نظام إدارة الجودةISO 9000 ، الذي من شأنه تقديم امتيازات عديدة بالنسبة للمؤسسة والعاملين فيها وكذلك الزبائن وبذلك يساهم بصورة كبيرة في التقليل من المخاطر التسويقية .

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها يمكن ادراج بعض التوصيات :

- ضرورة متابعة ودراسة المخاطر التي ترافق تنفيذ الأنشطة التسويقية ومحاولة تشخيصها .
- التعامل بكل جدية مع المخاطر التي تواجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المتعلقة بالنشاط التسويقي مهما كان حجمها.
- ضرورة اللجوء الى مختصين في الجانب التسويقي اثناء تنفيذ الانشطة التسويقية.
- الابتعاد عن كافة القرارات التسويقية غير المدروسة ،وهذا نظرا لما تشكله من خطر على تنفيذ الانشطة التسويقية.
- جمع معلومات كافية لمعرفة كافة المخاطر المتواجدة في الأسواق.

الهوامش والمراجع:

1 Ministère de l'économie, Définition PME/PMI **www.pme-commerce rtisanat.gouv.fr/économie/terminologie/définition**.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

3 محمود جاسم الصميدعي ، احمد شاكر العسكري " **مخاطر تنفيذ الأنشطة التسويقية في منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في منظمات الأعمال الأردنية،"** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع للفترة - جوان 2007، ص 8.

4 طارق عبد العال حماد ،"**إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"**،كلية التجارة، عين الشمس ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2007، ص50 .

5 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "**إدارة المخاطر والتامين"**,دار حامد للنشر والتوزيع ط 1 ،عمان ،الأردن، 2007 ص55.

6 محمود جاسم الصميدعي، احمد شاكر العسكري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

7 كاسر نصر المنصور ، " **إدارة المخاطر وإستراتجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات "** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة16- 18 نيسان 2007،ص 10.

8 عمر وصفي عقيلي، "**المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة"**، دار وائل للنشر عمان، 2001 ، ص69.

9 قاسم نايف علوان ،" **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 : 2000"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2005، ص 190.

10 مأمون السلطي، سهيلا الياس، "**دليل علمي لتطبيق أنظمة إدارة الجودة الايزو** 9000"،دار الفكر المعاصر، دمشق، 1999، ص 21.

11 خضير كاظم حمّود،" **إدارة الجودة الشاملة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2007، ص 107 .

12 سملالي يحضية، **إدارة الجودة الشاملة لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ،الملتقى الوطني الاول: المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة يومي 22/23 افريل 2003 ، ص186.

13 قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001: 2000**، مرجع سبق ذكره، ص 190.

14 Ray Tricker **, ISO 9001:2000 for Small Businesses** , Elsevier , third Edition , oxford , United King dom of Great Brittan , 2005, p p 26-29**.**

15 Kartha C.P.,"**TQM Implémentation A comparaison of ISO 9000:2000 quality system standards,QS9000, ISO/TS 16949 and Baldrige criteria",** The TQM Magazine,2004, Volume 16, Number 5, p. 334.

16 قاسم نايف علوان ،مرجع سبق ذكره،220.

17 norme Européenne : «norme Française », AFNOR , **INDICE de classement : X50-131. en ISO9001 Décembre 2000** , PP 1-14.

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

أثر العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي على التنمية في الجزائر

بودير إيمان
جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر -
h.boudir@gmail.com

د. مختاري فيصل
جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر-
mokhtarifaycal@gmail.com

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تجمع الإنفاق على التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر وأثر هذه الأخيرة على التنمية إذ هنالك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة للاقتصاد الوطني لما له من دور في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول، إذ ينظر للإنفاق على التعليم كاستثمار في رأس المال البشري يدر بالكثير من العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر بشكل إيجابي على تطور الأفراد والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي،التعليم، الإنفاق على التعليم ، التنمية .

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between spending on education and economic growth in Algeria, and its impact on development, where there is general agreement among economists on the importance of education for the national economy because of its role in increasing economic growth and development rates, as well as what constitutes spending on education from the pressure on the states budget. Spending on education is seen as an investment in human capital that generates a lot of economic and non-economic returns that that positively affect the development of individuals and societies.

Key words: economic growth, education, spending on education, development.

تمهيد:

لقد أكدت نظرية رأس المال البشري للنمو أن الإنفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد وذلك مثلما سماه SCHULTZ (1961) بالاستثمار في رأس المال البشري، فهو يرى أن الاستثمار في التعليم يكتسب أهمية كبيرة ومساوية لأهمية الاستثمارات المادية الأخرى هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعتبر الإنفاق على التعليم مقياس غير مباشر لمخزون رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة حجم المخزون التعليمي ممثلا بعدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم و تحسين نوعيتهم مما يعزز كفاءة القوى العاملة وزيادة إنتاجية العامل بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على معدلات نمو اقتصادي دائمة في الأجل الطويل نتيجة لما يحققه الإنفاق على التعليم من عوائد مستقبلية متزايدة، كما أنه يساهم في تطوير قابلية البشر نحو التطور بما يتماشى مع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر العلاقة التي تربط بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي على التنمية في الجزائر ؟**، و للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

ما هي الأدبيات النظرية للتعليم والنمو الاقتصادي؟

ما هو واقع التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ما هي طبيعة العلاقة بين كل من التعليم، النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر ؟

هدف و خطة الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي وأثرها على التنمية في الجزائر، و للتعرف على ذلك تم الاستعانة بنماذج السلاسل الزمنية، كما تم الاعتماد على بناء النماذج القياسية لدراسة ذلك، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تطرقنا إلى الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية لهذا البحث وهي :

المحور الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الثاني: واقع التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الثالث: الدراسة القياسية

الإطار النظري و الدراسات السابقة :

ماهية التعليم : يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، باعتباره أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى هذا الأساس ينظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري له عوائد كثيرة سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات، إذ لم يتم الاعتراف بالدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد أن ظهرت الأبحاث الاقتصادية التي أثبتت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أضعاف العائد من الاستثمارات المادية في المجالات الأخرى، ثم ظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعاملا أساسيا مؤثرا في التنمية ، وهذا على خلاف ما كان قد ناد به العالم الاقتصادي " KEYNES " في الثلاثينات بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مجال لانطلاق التنمية الاقتصادية، إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية هذه الفكرة، حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها على أساس الاهتمام بالإنسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التمنية الاقتصادية والاجتماعية، واستند العلماء في ذلك إلى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعدما تبين أن أفراد هذه الأمم بدأت تصعد سلم التقدم، بدأ المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط .كما يرى الخبراء أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر ، وأن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية نتيجة لما تنميه من قدرات وتوفره من كفاءات بشرية تفيد الاقتصاد والمجتمع، ومن هنا أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو التعليم الذي أصبح يعد من أهم ركائز التنمية وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها[1] .

***الاستثمار في التعليم*[2]:** يعتبر الإنفاق على التعليم واحد من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها الدولة لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك

مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وايجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين،

وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الايجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار (Investment Multipliers)

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر كل من التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتعليم الأساسي من أهم المؤشرات العالمية وهي تتكون من اثنا عشر مؤشراً أساسيا من أهم المؤشرات العالمية مجموعة رئيسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة والتعليم الأساس والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانه هامة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

وأكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة ايجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نموا في الناتج المحلي بنسبة 7% وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

النظريات الاجتماعية والتعليم[3]**:** يكشف تحليل التراث التاريخي والاجتماعي عن أهم التغيرات الملحوظة والسريعة التي مست المجتمع الحديث والتي جعلته متميزا عن غيره من المجتمعات البشرية السابقة، ومن أهم النظريات السيكولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي ما يلي :

النظريات الوظيفية: وتعني ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات التالية: النظريات البنائية الوظيفية، نظرية رأس المال البشري، نظرية التطور وتحليل النظم ،وحسب توماس كون **T.KuhnK** فإنه رغم وجود عدة اختلافات بين هذه النظريات إلا أنها تكون اتجاها واحدا، كما أنن هذا الاتجاه الوظيفي قد هيمن على علم الاجتماع هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينات.

المداخل الراديكالية (النقدية) : ترتبط هذه المداخل بمدرسة فرانكفورت **Frankfurt School** التي ظهرت في ألمانيا، وحاولت أن تنتقد كل من البنائية الوظيفية والماركسية وتحليلاتها للظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي توجد في المجتمعات الغربية، ولقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظم الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك النظام التعليمي وكيفية توجيهه إلى إيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية ولم تحقق ما يسمى بدولة الرفاهية المزعومة بسبب وجود الكثير من التناقضات بين الاتجاهين .

النمو الاقتصادي : يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه، فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها، ويعتبر رأس المال البشري من لأهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو، لكن هذا العنصر لن يؤدي الدور الذي يقوم به

بشكل فعال دون تعليم، حيث يسهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري.

يعتبر النمو الاقتصادي مجال واسع للتحليل الاقتصادي، إن هذا التجديد خلال سنوات الثمانينات أنتج تطور استثنائي للبحوث النظرية والتجريبية، حيث يعتبر Samuelson و Nordhaus (2001) أن النمو الاقتصادي أهم عامل يحدد التطور الاقتصادي للدول على المدى الطويل[4] .

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[5].

مصادر النمو الاقتصادي:

عنصر العمل: يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للفرد أن يستخدمها في العملية الإنتاجية، حيث يزيد التدريب والتعليم من التطوير النوعي للعمالة، كما أن إنتاجية عنصر العمل تتحدد بشكل كبير حسب كل من العمر،التدريب، التعليم، الخبرة والـتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج والعمليات الإنتاجية[6] .

عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، إذ تعتبر هذه الأخيرة عنصر أساسي للنمو الاقتصادي كما أنها تساعد على تحقيق التقدم التقني وتوسيع الإنتاج عبر الاستثمارات المختلفة المحققة[7] .

التقدم التكنولوجي: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية ، حيث إن بقيت كمية الإنتاج وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[8] .

تقدير وقياس النمو الاقتصادي: فيما يخص تقدير وقياس النمو الاقتصادي، فهي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو عبارة عن التغير النسبي في حجم النتاج وبالتالي تبرز ثلاث طرق:

طريقة القيمة المضافة: وهي ذلك الارتفاع في قيمة الناتج بسبب استعمال سلع ما، وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة المنتج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية .

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة للتعبير عن النمو الاقتصادي حيث أن :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة في كافة قطاعات الاقتصاد المحلي .

طريقة الدخل: يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير عبارة عن إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي فإن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

الدخل الوطني= مجموع الأجور+مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريع .

طريقة الإنفاق: يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي أي أن عملية الإنفاق التي يقوم بها الفرد يتولد عنها دخل لفرد آخر وبالتالي فإن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام ومنه:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي[9]

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي+ إنفاق القطاع الخارجي .

نظريات النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك: شهدت دول غرب أوربا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وعاصر الكلاسيكيون تلك الفترة ليبينوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار **A. Smith[10]** الذي أكد على أن تخصيص وتقسيم العمل والمبادلة ينعكس إيجابيا على الإنتاجية، كما أصر على ضرورة وضع حد لتدخلات الحكومة في النشاط الاقتصادي، وترك العنان لدوافع الربح الذي يسمح بتأمين أقصى رفاهية لكافة الأفراد .

أما **D.Recardo** فقد انشغل أساسا بعمليات التنمية على المدى الطويل، وكان الهدف من تحليله هو فهم طبيعة وأسباب ثراء الأمم، إضافة إلى المحددات التي تضبط توزيع السلع بين طبقات المجتمع، وبهذا استطاع D.Recardo بناء نموذج للتنمية في الاقتصاد الكلي، أما فيما يخص النمو الاقتصادي فوفقا له فإنه يخضع أساسا لقرارات الرأسماليين الذين يحتكمون بدورهم إلى منطق الربح، وهذا من شأنه أن يولد رأس مال إضافي يسمى بالتراكم المالي.

النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك: ظهر هذا الفكر في السبعينات من القرن التاسع عشر بمساهمة أبرز الاقتصاديين،A. Marshal، Fiksel وClark قائم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث الركود الاقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، و لعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتلخص في أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة، متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي إذ يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، ومن هنا تبرز فكرة Marshal المعروفة **بالوفرات الخارجية** .

أما Schumpeter فتتمثل أفكاره في أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير مستقلة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو .

النمو الاقتصادي عند الكينيزيين : عاشت النظرية الكلاسيكية رواجا كبيرا بفضل طريق التجديد الذي عرفته إلى أن ظهرت أزمة 1929 التي كشفت عيوب هذه النظرية، لذا ظهرت المدرسة الكينزية بزعامة الإنجليزي J.M.Keynes الذي حول الاقتصاد العالمي من ركود دام ثلاث سنوات إلى نمو وازدهار، ومن هنا جاءت نظرية النمو الحديثة .

نظرية J.M.Keynes في النمو الاقتصادي : حيث اهتم فيها بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي، واعتبر الطلب الفعال في مقدمة تلك الشروط والذي يشير إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الناتج القومي وعرف هذه العلاقة وبالمضاعف وهي كالآتي :

$$M= 1/ (1-MPC) = 1/ MPS$$

M : المضاعف، **MPC :** الميل الحدي للاستهلاك ، **MPS :** الميل الحدي للاستثمار

وتشير هذه العلاقة إلى أنه لما يزيد الاستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزيد بنفس القيمة[11] .

نموذج هارود- دومار Harrod Domar : في إطار نظام كينز ظهرت نماذج للتنمية معروضة من قبل الأمريكي Ray Harrod سنة 1939، في كتابه "النظرية الديناميكية الاقتصادية"، ومن قبل الأوربي Domar سنة 1946، حيث اهتم هارود بتحديد معدلات النمو اللازم من فترة لأخرى، والذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل التام،ولقد عبر نموذج Domar–Harrod رياضيا عن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل كما يلي :

$$G =S/ KY$$

G: معدل النمو، **S:** نسبة الادخار في فترة ما، **Y:** الدخل القومي في نفس الفترة ، **K:** معامل رأس المال / الدخل .

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار (S/Y)، ومقلوب رأس المال/ الدخل(K/ 1) هما العاملان المتحكمان في معدل النمو[12] .

4- النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي: ترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك التي تم الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة لكن مع وجود بعض الاختلافات، فمن ناحية العمالة، ترى النظرية الحديثة أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم بصفة أساسية أو خارجه أيضا، كما ترى أنه يمكن القضاء على مشكل تناقص الغلة الذي أتت به النظرية الكلاسيكية من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، أما بالنسبة لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتركيز على عامل التطور التكنولوجي نجد أن النظرية الحديثة تري هذا الأخير يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة، يطلق عليها تكاليف التطوير والأبحاث[13] .

الدراسات السابقة : لقد تنبه الاقتصاديون إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم منذ القرن الثامن عشر، ومن بين الدراسات التي تناولت بعد ذلك دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي هي :

دراسة "A.Ochilov,2012 "[14]: انطلقت هذه الدراسة من خلال أن التعليم يعتبر من المحددات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتقدم أي أمة، وعلى وجه الخصوص فلكمية ونوعية التعليم تأثير كبير على النمو الاقتصادي، لهذا حاولت هذه الدراسة تحديد وجود علاقة بين كمية، نوعية التعليم والنمو الاقتصادي في أوزبكستان، من خلال تقدير معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر متغير تابع وبين المتغيرات المستقلة التي تمثلت في كل من معدلات الالتحاق بالمدارس، نمو عدد التلاميذ والمعلمين، وفي الأخير كشفت نتائج الدراسة ضعف العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في أوزبكستان .

دراسة"S.Salgür ,2013"[15]: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر التعليم أحد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتطور المجتمع، كما يعتبر العنصر الرئيسي لبناء رأس المال البشري، فمن الصعب جدا بالنسبة لأي بلد إنجاز تقدم اقتصادي ناجح إذا لم يستثمر بما فيه الكفاية وبحكمة في التعليم، وبالتالي فأنه ينظر للاستثمار في التعليم على أنه جزء حيوي للتنمية الاقتصادية للبلاد، فمن الواضح أن هذه الأخيرة هي مشاريع مكلفة وطويلة الأجل ويجب أن تكون أكثر أهمية من باقي المشاريع من أجل ضمان رفاهية وازدهار المجتمعات .

دراسة"S. Ciucu, R. Dragoescu,2014"[16]: استهدفت هذه الدراسة كيف أن التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي، وأنه يمكن تحسين هذا النمو من خلال الاستثمار في التعليم، حيث تم استعراض الأدبيات والنماذج الاقتصادية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ثم تم تقدير نماذج الانحدار لتأثير التعليم الابتدائي، الثانوي والعالي على الناتج المحلي الإجمالي لبلغاريا وجمهورية التشيك وهولندا، كما سيتم اختبار النماذج للحصول على نموذج جيد وموثوق به.

واقع كل من التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر :

تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

عرف معدا النمو الاقتصادي مستويات سالبة وجد ضعيفة لمدة طويلة في الجزائر بسبب إنهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1986، إلا أن هذا الوضع قد تغير وأصبح معدل النمو إيجابيا بدءا من 1995 نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي سنة 1994 والتي هدفت إلى تشجيع الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40 % .

بعد تسجيل معدلات نمو قدرت بـ 2.1- % و0.90 - %سنتي 1993 و1994 على التوالي، إلا أنها ارتفعت من جديد سنة 1995 لتصل إلى 3.8 % و 4.1 % عام 1996 حسب بيانات البنك الدولي، أما سنة 1997 انخفض معدل النمو إلى 1.1 % بسبب انخفاض المنتجات الفلاحية بـ 2.4 %، ثم غرف استقرار عند معدل 3 % تقريبا، إلا أن سنة 2003 شهدت ارتفاعا مبهرا في معدل النمو قدر بـ 7.2 % ، وذلك نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للإنعاش .

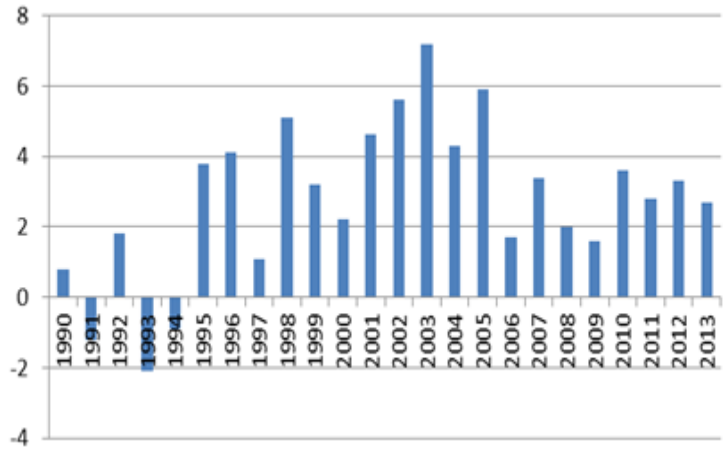
ارتبط معدل النمو في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2002 ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات التي تتحدد أسعارها في الأسواق الدولية، إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 28.6 % عام 1986 لتصل إلى 40.1 % وذلك عام 2002.

وبعدما شهدت الجزائر فترة من النمو القوي الذي بلغ 4.5 % في سنوات 2000، إلا أنه تباطأ ليصل عام 2006 إلى 2% بسبب التدهور الحاد في قطاع المحروقات، ثم ارتفع هذا المعدل بعد ذلك ارتفاع طفيف سنة 2007 ووصل إلى 3.2 %.

وبعدها جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2014 في إطار مواصلة مشاريع دعم النمو والتنمية، حيث خصصت الجزائر لهذا الأخير مبلغا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار ، كما خصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم بمختلف أطواره، الصحة، الرياضة، السكن وغيرها .

ويوضح الشكل التالي، تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 2013:

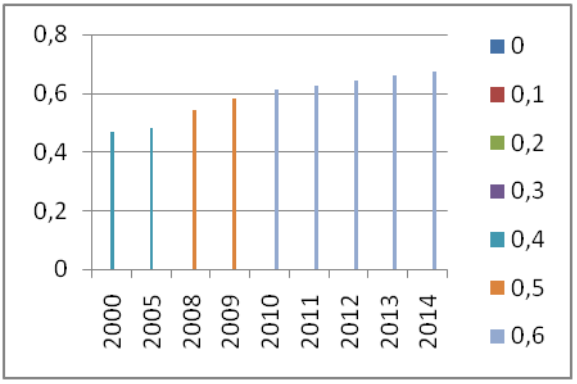
تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر



Source : http://data.worldbank.org/

تطور مؤشر التعليم في الجزائر : لقد سعت الجزائر جاهدة للعمل على تطوير المنظومة التعليمة بها، لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من أهمية بالغة في إحداث التنمية للمجتمع وهنا سنعرض تطور مؤشر التعليم بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2014) كالآتي[17] :

تطور مؤشر التعليم في الجزائر خلال(2000- 2014)



يعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما، حيث بلغ مستوى المؤشر 0,659 سنة 2013 بزيادة سنوية قدرها 2,8 % مقارنة بسنة 2012 و 2,45 % مقارنة بسنة 2000 وقدرت القيمة بـ 0,673 خلال سنة 2014، كما أصبحت فئة الكبار البالغة 25 سنة فما فوق خلال سنة 2013 أكثر تعليما، حيث قدر هذا المكون بـ 8,0 سنوات، أي بزيادة 0,3 سنة مقارنة بسنة 2012. وهذا المستوى يشمل السنة الثالثة من التعليم المتوسط، وهو يعكس كلا من التطور والعجز المسجلين لدى الأجيال التي مرت بمراحل مختلفة من التاريخ الحديث للجزائر، ويتراوح متوسط فترة التمدرس بين 10,8سنة لدى فئة الشباب البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و 29 سنة، و 0,5 سنة لدى الأشخاص البالغين80 سنة فما فوق.
أما فيما يخص عدم المساواة بين الجنسين، فقد ساهم التقدم الملحوظ المحرز في مجال تمدرس البنات منذ الاستقلال، في الحد من الفوارق بين الجنسين

الدراسة القياسية: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر نفقات التعليم الممنوحة من طرف الدولة على النمو الاقتصادي ودورها في التنمية (ممثل بمعدل النمو الاقتصادي) هذا من جهة ودراسة أثر هذه النفقات الممنوحة من قبل الدولة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات نسبة النفقات الممنوحة إلى كل قطاع ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وعليه فإنه يمكننا تقديم شرح لمتغيرات الدراسة بالطريقة المختصرة التالية :

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
الناتج الداخلي الإجمالي	**PIB**	**المعهد الوطني للإحصاء**	**2010-1970**
نفقات التعليم الابتدائي	**Prim**	**البنك العالمي**	**2010-1970**
نفقات التعليم المتوسط	**Moy**	**البنك العالمي**	**2010-1970**
نفقات التعليم الثانوي	**Second**	**البنك العالمي**	**2010-1970**
نفقات التعليم الجامعي	**Univers**	**البنك العالمي**	**2010-1970**

إن الدراسة سوف تكون باستخدام برنامج eviews الإحصائي و علية سوف نحاول دراسة كل من الاستقرارية و السببية و درجة الارتباط بين المتغيرات المذكورة أعلاه.
- معدل الناتج الداخلي الخام : هو عبارة عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة محل الدراسة.
- نفقات التعليم الابتدائي : وهي عبارة عن مجموع النفقات الموجهة خصيصا للتعليم الابتدائي تقسيم الناتج الداخلي الخام خلال كل سنة من سنوات الدراسة.
- نفقات التعليم الأساسي : وهي عبارة عن مجموع النفقات الموجهة خصيصا للتعليم الأساسي تقسيم الناتج الداخلي الخام خلال كل سنة من سنوات الدراسة.
- نفقات التعليم الثانوي : وهي عبارة عن مجموع النفقات الموجهة خصيصا للتعليم الثانوي تقسيم الناتج الداخلي الخام خلال كل سنة من سنوات الدراسة.
- نفقات التعليم الجامعي : وهي عبارة عن مجموع النفقات الموجهة خصيصا للتعليم الجامعي تقسيم الناتج الداخلي الخام خلال كل سنة من سنوات الدراسة .
دراسة العالقة بين نفقات التعليم بجميع مستوياته الابتدائي، الأساسي ، الثانوي والجامعي وأثر كل واحد منها على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الاعتماد على النموذج التالي :

$$Y_i = a + b_1x_{i1} + b_2x_{i2} + b_3x_{i3} + b_4x_{i4} + e_i$$

حيث :
Y_i يمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام .
x_{i1} تمثل حجم النفقات الممنوحة إلى قطاع التعليم الابتدائي.
x_{i2} تمثل حجم النفقات الممنوحة إلى قطاع التعليم الأساسي .
x_{i3} تمثل حجم النفقات الممنوحة إلى قطاع التعليم الثانوي .
x_{i4} تمثل حجم النفقات الممنوحة إلى قطاع التعليم الجامعي .
a يمثل العنصر الثابت .

دراسة إحصائية للنموذج :

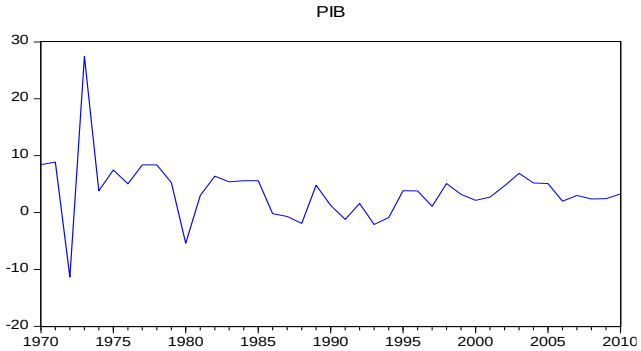
استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام

Null Hypothesis: PIB has a unit root				
	5% level		-3.526609	
PIB(-1)	-1.274885	0.157551	-8.091898	0.0000
C	6.790578	1.934900	3.509524	0.0012
@TREND (1970)	-0.109504	0.074506	-1.469727	0.1501

استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام

خلال الدراسة نعتمد على قيمة 5 % في تقدير قيمة t الجدولية و عليه تكون النتائج المحصل كالآتي :
من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدرة ب 8.091 اكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية والمقدرة بـ 3.526 هذا عند تقدير 5% ، ومنه نستنتج أن هذه السلسلة مستقرة، كما نلاحظ أن احتمال c المقدر ب 0.0012 هو اقل من قيمة 0.05 و عليه نرفض فرضية H_0 التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر ، وعليه يتبين لنا انه يوجد لدينا قيمة للثابت. أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TRED المقدرة بـ 0.150 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية H_0 (لا يوجد مركبة اتجاه العام) .

الشكل البياني لاستقرار سلسلة PIB:



نلاحظ من الشكل البياني أن الرسم مستقر في وسط المعلم حيث لا يوجد هناك نقاط مبعثرة على طول مراحل الدراسة هذا دليل على استقرارية السلسلة حيث أن معدل النمو كان محصور من 0 إلى 10 خلال طول فترة الدراسة أي حافظت المعطيات على نفس درجة التغير ما عدا في بداية الدراسة إذ شوهدت قفزة نحو الأسفل ثم تلتها قفزة مماثلة نحو الأعلى .

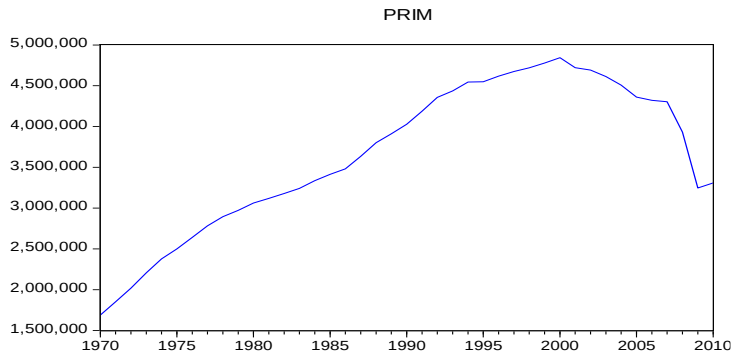
استقرارية سلسلة نفقات التعليم الابتدائي: ويتم تسمية هذا المتغير prim :

استقرارية سلسلة نفقات التعليم الابتدائي

Null Hypothesis: PRIM has a unit root			
	5% level		-3.526609
PRIM(-1)	0.092338	0.039502	2.337545
C	13277.16	97225.76	0.136560
@TREND(1970)	-15176.29	3125.554	-4.855550

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة و المقدرة ب 2.33 اقل من القيمة المطلقة ل t الجدولية و المقدرة بـ 3.526 هذا عند تقدير 5% انطلاقا من هذه النتيجة نستنتج إن هذه السلسلة غير مستقرة عند الدرجة 0, ويمكن توضيح هذه النتيجة بيانيا .

الرسم البياني لاستقرار سلسلة prim



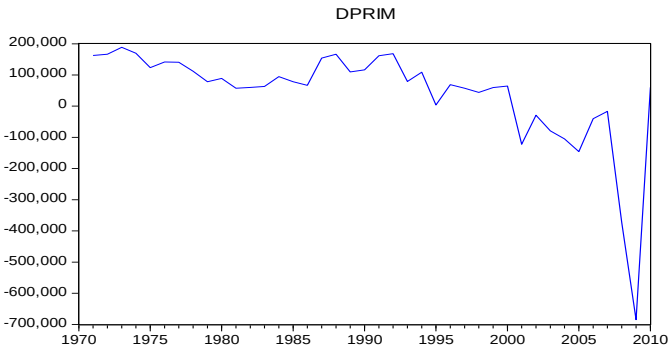
من الملاحظ أن السلسة غير مستقرة نظرا لانتشار النقاط على طول المعلم و هذا خلال الفترة المدروسة، بحيث شوهد ارتفاع و انخفاض لنفقات التعليم إذ بلغت سنة 2000 تقريبا 5.000.000، ثم انخفضت سنة 2010 إلى اقل من 3.500.000 أما خلال باقي سنوات الدراسة كانت النسبة متقلبة ولم تستقر عند قيمة محددة حيث لم تحافظ السلسلة على نفس وتيرة التغير ومن أجل استقرارية السلسلة نقوم بتغير السلسلة وهذا باستخدام طريقة الأبعاد .

دراسة الفرق الأولي لسلسلة نفقات العليم الابتدائي:

Null Hypothesis: DPRIM has a unit root				
	5% level		-3.529758	
DPRIM(-1)	-0.787462	0.168878	-4.662902	0.0000
C	176871.8	58702.36	3.013027	0.0047
@TREND(1970)	-7048.459	2402.177	-2.934196	0.0058

بعد القيام بتعديل معطيات السلسلة ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة و المقدرة ب 662.4 اكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية و المقدرة ب 3.529هذا عند تقدير 5% انطلاقا من هذه النتيجة نستنتج أن هذه السلسلة مستقرة . كما نلاحظ أن احتمال c يساوي 0.0047 هو أصغر من قيمة 0.05 و عليه نرفض فرضية H_0 التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر ونقبل H_1 التي تقول أن الثابت لا يساوي الصفر أي يوجد لدينا ثابت في هذه الحالة . أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TRED المقدرة ب 0.0058 وهي اصغر من 0.05 فإننا نرفض فرضية H_0 (لا يوجد مركبة اتجاه العام) ونقبلH_1 التي تقول انه يوجد مركبة اتجاه عام .

الشكل البياني لاستقرارية Dprim



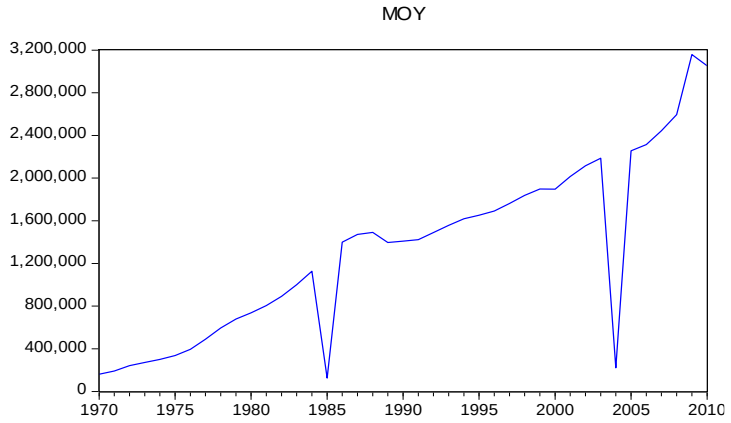
يوضح لنا الشكل مدى استقرارية الفرق الأول لهذا المتغير " نفقات التعليم الابتدائي"، والتي كانت محصورة ما بين 0 و 200000 خلال السنوات الأولى من الدراسة، ثم انتقلت بعد ذلك لتشهد أقوى انخفاض لها عام 2009 لتصل سنة 2010 إلى أكثر من 100000.

إستقرارية سلسلة نفقات التعليم الأساسي : ويتم تسمية هذا المتغير Moy

Null Hypothesis: MOY has a unit root				
	5% level		-3.526609	
MOY(-1)	-0.966420	0.168097	-5.749172	0.0000
C	94027.48	127702.0	0.736304	0.4662
@TREND (1970)	59817.88	11402.70	5.245940	0.0000

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة و المقدرة ب 5.749 اكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية و المقدرة ب 3.5266 هذا عند تقدير 5% انطلاقا من هذه النتيجة نستنتج إن هذه السلسلة مستقرة، كما نلاحظ أن احتمال c المقدر ب 0.4662 هو اقل من قيمة 0.05 و عليه نرفض فرضية H_0 التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر انطلاقا من النتائج الموجودة في الجدول يتبين انه يوجد لدينا قيمة للثابت . أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TREND المقدرة ب 0.000 و هي اقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية H_0 (لا يوجد مركبة اتجاه العام) أي أنه يوجد لدينا مركبة اتجاه عام.

التمثيل البياني لاستقرارية نفقات التعليم الأساسي :



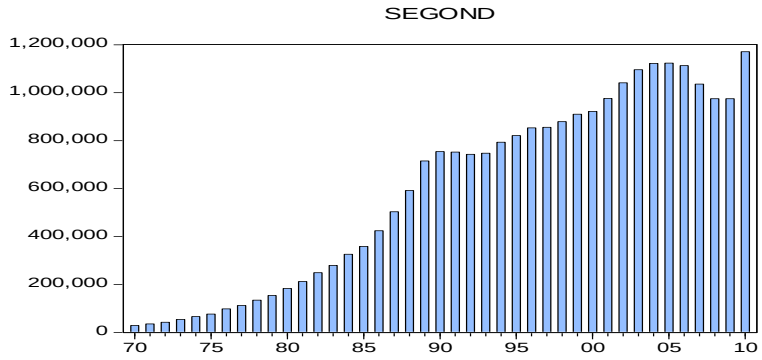
يوضح لنا هذا الشكل التمثيل البيان عن مدى استقرارية هذا المتغير حيث كانت استقرارية المتغير محصورة ب 10 و 34 خلال كل فترة الدراسة مع استثناء بعض الحالات مثل سنة 1974 و 1985-1987.

إستقرارية سلسلة نفقات التعليم الثانوي :

Null Hypothesis: SECOND has a unit root				
	5% level		-3.526609	
SEGOND (-1)	-0.134136	0.080952	-1.656974	0.1060
C	15916.02	15756.78	1.010107	0.3190
@TREND (1970)	4400.056	2689.783	1.635841	0.1104

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة و المقدرة بـ 1.6569 اقل من القيمة المطلقة ل t الجدولية و المقدرة بـ 3.5266 هذا عند تقدير 5% انطلاقا من هذه النتيجة نستنتج أن هذه السلسلة غير مستقرة, و يمكن توضيح هذه النتيجة بيانيا.

الرسم البياني لاستقرار سلسلة second

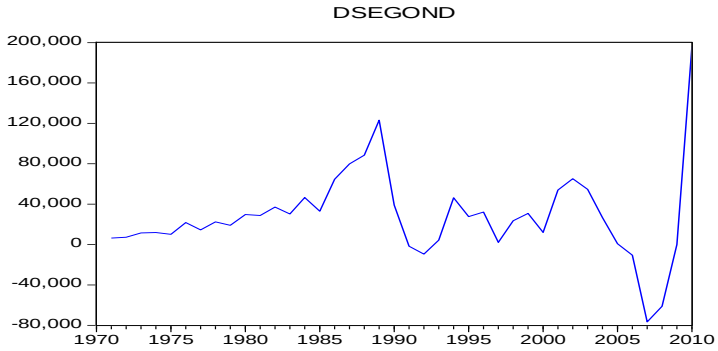


دراسة الفرق الأولي لسلسلة نفقات العليم الثانوي:

Null Hypothesis: DSECOND has a unit root				
	5% level		-3.529758	
DSEGOND(-1)	-0.370688	0.187479	-1.977222	0.0557
C	6302.403	15290.39	0.412181	0.6827
@TREND (1970)	360.1983	582.5400	0.618324	0.5403

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة المطلقة ل t المحسوبة و المقدرة بـ1.97 اقل من القيمة المطلقة ل t الجدولية و المقدرة ب 3.5266 هذا عند تقدير 5% ومنه فإن هذه السلسلة غير مستقرة, و يمكن توضيح ذلك بيانيا.

التمثيل البياني لاستقرار سلسلة نفقات التعليم الثانوي

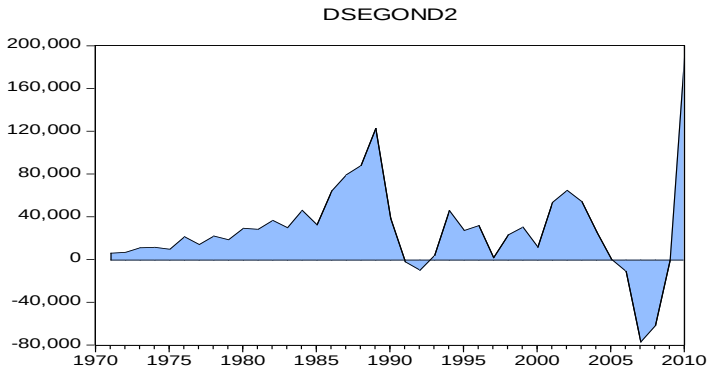


دراسة الفرق الثاني لنفقات التعليم الثانوي:

Null Hypothesis: D(DSECOND2) has a unit root				
	5% level		-3.533083	
D(DSEGOND2(-1))	-0.516512	0.241819	-2.135942	0.0398
C	-10159.53	14512.71	-0.700044	0.4885
@TREND (1970)	707.8188	601.7438	1.176279	0.2474

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدرة بـ 2.33 اقل من القيمة المطلقة لـ t الجدولية والمقدرة بـ 3.5266 هذا عند تقدير 5% ومنه فإن هذه السلسلة غير مستقرة, و يمكن توضيح هذه النتيجة بيانيا.

التمثيل البياني لاستقرار سلسلةD(DSECOND2)

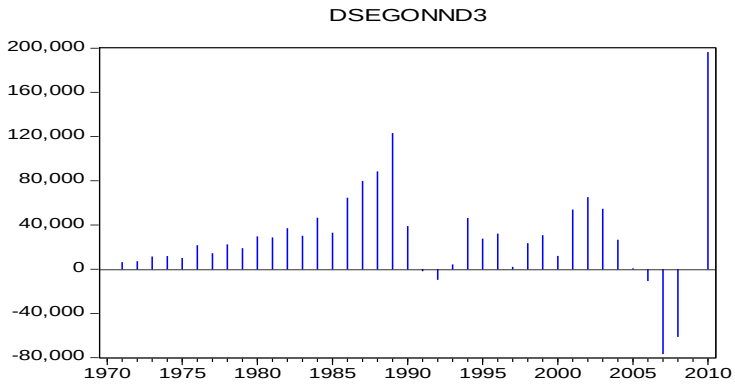


دراسة الفرق الثالث لنفقات التعليم الثانوي:

Null Hypothesis: D(DSECOND2,2) has a unit root				
	5% level		-3.536601	
D(DSEGOND2(-1),2)	-1.302809	0.187799	-6.937262	0.0000
C	-15083.56	15882.31	-0.949708	0.3490
@TREND(1970)	944.1652	650.6761	1.451053	0.1559

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدرة بـ6.93 أقل من القيمة المطلقة لـ t الجدولية و المقدرة بـ 3.53هذا عند تقدير 5% ومنه فإن هذه السلسلة مستقرة. كما نلاحظ أن احتمال c المقدر ب 0.3490 أكبر من قيمة 0.05 و عليه نقبل فرضية H_0 التي تدل على أن الثابت لا يساوي الصفر . أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TREND المقدرة بـ 0.1559 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية H_0 (لا يوجد مركبة اتجاه العام) .

التمثيل البياني لاستقرار السلسلة نفقات التعليم الثانوي من الدرجة الثالثة:

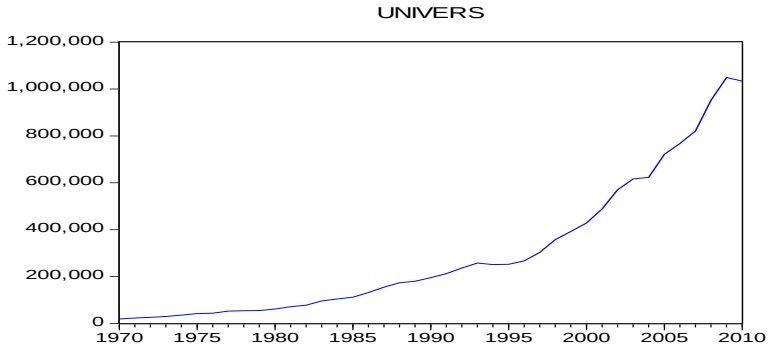


استقرارية سلسلة نفقات التعليم الجامعي :

Null Hypothesis: UNIVERS has a unit root				
	5% level		-3.526609	
UNIVERS(-1)	0.026309	0.033966	0.774583	0.4435
C	-5932.585	9701.761	-0.611496	0.5446
@TREND(1970)	1164.472	813.0436	1.432238	0.1605

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدرة بـ 0.774 أقل من القيمة المطلقة لـ t الجدولية والمقدرة بـ 3.526 هذا عند تقدير 5% ومنه فإن هذه السلسلة غير مستقرة,

الرسم البياني لاستقرار سلسلة univers



من الملاحظ أن السلسة غير مستقرة نظرا لانتشار النقاط على طول المعلم و هذا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 بحيث شوهد ارتفاع و انخفاض نفقات التعليم الجامعي حيث بلغ سنة 2009 أكثر من 1000000، وفي سنة 2010 بدأت في الانخفاض، ومن أجل استقرارية السلسلة نقوم بتغير السلسلة وهذا باستخدام طريقة الأبعاد .

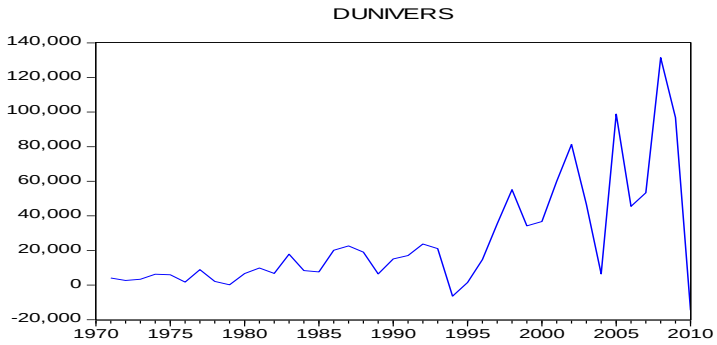
دراسة الفرق الأولي لسلسلة نفقات التعليم الجامعي :

Null Hypothesis: DUNIVERS has a unit root				
	5% level		-3.529758	
DUNIVERS(-1)	-0.946977	0.193267	-4.899832	0.0000
C	-10765.96	9074.661	-1.186376	0.2432
@TREND(1970)	1680.318	531.3380	3.162427	0.0032

بعد القيام بتعديل معطيات السلسلة وهذا من خلال دراسة بعدها الأول تتحصل على ما يلي :

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدرة بـ 4.899 أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية و المقدرة بـ 3.529 هذا عند تقدير 5% وعليه فإن هذه السلسلة مستقرة . كما نلاحظ أن احتمال c يساوي 0.2432 هو أكبر من قيمة 05.0 و عليه نقبل فرضية H0 التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر أي لا يوجد لدينا ثابت في هذه الحالة. أما بالنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TREND المقدرة بـ 0.0032 وهي أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية H0 (لا يوجد مركبة اتجاه العام) ونقبل فرضية H1 أي يوجد مركبة اتجاه عام .

التمثيل البياني لاستقرارية نفقات التعليم الجامعي:



دراسة الارتباط بين المتغيرين :

1- الارتباط الخطي بين PIB و DPRIM :

	DPRIM	PIB
DPRIM	1.000000	0.039209
PIB	0.039209	1.000000

جدول الارتباط الخطي بين PIB و DPRIM

من خلال جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ونفقات التعليم الابتدائي في الجزائر، لكن هذه العلاقة هي علاقة مقبولة لأنها تساوي 0.039209، أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

2- الارتباط الخطي بين PIB و MOY :

	MOY	PIB
MOY	1.000000	-0.241849
PIB	-0.241849	1.000000

جدول الارتباط الخطي بين PIB و MOY

نلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونفقات التعليم الأساسي في الجزائر لكن هذه العلاقة ضعيفة لأنها تقترب من الصفر تساوي(0.241849 -)، أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

3- الارتباط الخطي بين PIB و DSECOND2 :

	DSECOND2	PIB
DSECOND2	1.000000	-0.032377
PIB	-0.032377	1.000000

جدول الارتباط الخطي بين PIB و DSEGOND2

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي نفقات التعليم الثانوي في الجزائر لكن هذه العلاقة ضعيفة لأنها تقترب من الصفر تساوي (0.032377-)، أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

4- الارتباط الخطي بين PIB و DUNIVERS

	PIB	DUNIVERS
PIB	1.000000	-0.058653
DUNIVERS	-0.058653	1.000000

جدول الارتباط الخطي بين PIB و DUNIVERS

نلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونفقات التعليم العالي في الجزائر لكن هذه العلاقة ضعيفة لأنها تقترب من الصفر تساوي(0.058653 -)، أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

خـــاتمة:

إن التطور التقني الذي حصل في اقتصاديات الدول المتقدمة، ما هو إلا نتيجة للعملية التعليمية، والتدريب الذي يحسن القدرات البشرية، ويساهم في النمو الاقتصادي، الذي ينعكس على التنمية البشرية ،حيث أصبح الارتفاع المستمر في المستويات التعليمية، ومهارة القوى العاملة بسبب التقدم التكنولوجي الواسع الذي تعيشه دول العالم المتقدمة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ومواصلة النمو، فالتقدم التكنولوجي يحتاج إلى توفير مستوى عال لنوعية العامل البشري، وهذا يتطلب اتفاقا على تدريب القوى العاملة، بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل إنتاج أخرى. ورغم الأهمية التي يحظى بها التعليم فإننا توصلنا من خلال دراستنا القياسية إلى أنه لا توجد علاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي مما ينعكس سلبا على تقدم المجتمعات و تحقيق التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين نفقات التعليم الابتدائي و الناتج الداخلي الإجمالي.
- لا توجد علاقة بين نفقات التعليم المتوسط و النمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة بين التعليم العالي و الناتج الإجمالي الداخلي.
- إضافة إلى هذا فإننا توصلنا من خلال دراستنا انه لا يوجد تأثير متبادل بين كل من النمو الاقتصادي و تسيير الميزانية, نفقات التعليم الابتدائي, نفقات التعليم الأساسي, نفقات والتعليم الجامعي.

الإحالات والمراجع:

1 غربي صباح. (2014). الاستثمار في التعليم ونظرياته.ص ص(3- 4) .

2 د. يوسف الزلزلة، 2011، مفهوم الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ص 2 .

WWW.ORIENTATION94.ORG

3 غربي صباح. (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

4 MOKHTARI FAYÇAL , LES SOURCES DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE ESSAI DE MODÉLISATION , THÈSE DE DOCTORAT EN SCIENCES ÉCONOMIQUES,2009 , P. 20.

5 ARROUS JEAN ,LES THÉORIES DE LA CROISSANCE ,LA PENSÉE ÉCONOMIQUE CONTEMPORAINE 3, ÉDITIONS DU SEUIL PARIS, 1999, P.9.

6 النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم محمد ناجي حسن خليفة،ص 31 .

7 BEGG DAVID , FISCHER STANLEY ET AL : EXERCICES ET PROBLÈMES CORRIGES MACRO ÉCONOMIE,2EME ÉDITION, DUNOD PARIS ,2002 ,P.58.

8 محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 59 .

9 محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط، مكتبة ومطبعة الإنتاج الفنية مصر، 1999، ص 39-40 .

10 د محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية- مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2003 ، ص 69 .

11 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2007، ص 71

12 عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 22.

13 د.محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، 2002، ص 39 .

14 A. OCHILOV, EDUCATION AND ECONOMIC GROWTH IN UZBEKISTAN, PERSPECTIVES OF INNOVATION IN ECONOMICS AND BUSINESS (PIEB), VOL. 12, 2012,P21-33.

15 S.SALGÜR, THE IMPORTANCE OF EDUCATION IN ECONOMIC GROWTH, MANAGER JOURNAL ,VOL.18,2013, P 47-52

16 S. CIUCU, R. DRAGOESCU , THE INFLUENCE OF EDUCATION ON ECONOMIC GROWTH, GLOBAL ECONOMIC OBSERVER, VOL. 2,2014, P 243-257.

17 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة ، ص58.

سبل الموائمة بين التكوين المهني وسوق العمل كمدخل استراتيجي لضمان الجودة

أ. رحماني ليلى
جامعة وهران 2
Fatirahmani57@yahoo.fr

أ.د.غياث بوفلجة
جامعة وهران 2

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكوين المهني في خلق فرص عمل للمتكونين ، ووصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو عدم التوافق بين مخرجات التكوين المهني واحتياجات سوق العمل ، وفي نفس الإطار يهدف المقال إلى التعرف على متطلبات واحتياجات قطاع الأعمال من مؤسسات التدريب المهني بهدف تحقيق الجودة في خدماتها.

الكلمات المفتاحية : التكوين المهني ، سوق العمل ، جودة التكوين

Astract:

This study aimed to identify the role of Vocational Training in creating job opportunity for trainees and describing, analyzing and diagnosing the problem of incompatibility of vocational training output with the demands of the labour market. At the same time, this article investigates the needs of business sectors for vocational training to achieve quality in their services.

Key Words :Vocational Training, Labour market, Quality of training

مقدمة:

إن التكوين المهني هو أحد متطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية باعتباره إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية، على ذلك يمكن القول أن التكوين المهني هو حجر الزاوية في أية تنمية بهدف تحقيق الأهداف الوطنية، كما أن استيعاب الأيدي العاملة الكفؤة يتطلب ضرورة رسم سياسات التكوين المهني تبرز فيها كل احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف المهارات.

كما أن الغاية من التكوين المهني هي التأهيل والإدماج الاجتماعي المهني والترقية ألاجتماعية، لذا يجب النظر إليه على أنه من أهم المحاور التي ترتكز عليها التنمية، وهذا من خلال ربط مسألة التشغيل بالتكوين المهني بواسطة تشجيع التكوين في الوسط المهني، باعتباره حلقة أساسية في سلسلة الإدماج الدائم في سوق العمل، فبقدر ما تساهم مخرجات التكوين المهني في التطوير الاقتصادي من جهة، تتأثر من جهة أخرى بمدى التطور الاقتصادي وما يفرضه من احتياجات ومعايير الأداء، وما يوفره من فرص العمل والتشغيل.

لهذا كان من المفروض أن تكون العلاقات بين مكونات المنظومة التربوية والتكوينية وسوق العمل علاقات مفصلية وتكاملية، وأكثر من ذلك إستراتيجية، لكن واقع الحال أثبت أنها علاقات مبتورة افتقرت إلى الرؤيا الواضحة والتشخيص الدقيق، وربما يصدق فيها القول الذي يرى بأنها "عوضا من أن تخدم أهداف مجتمعها، فإنها ستدخل في صراع معه." وهو أمر إن حدث، نجده غاية في الخطورة.

- مشكلة البحث:

تعد عملية تطوير التكوين المهني وإصلاح مساره عملية مستمرة يسعى إليها العالم كله، وتعكف على دراستها المنظمات والهيئات الدولية في محاولات جادة لإيجاد صيغ جديدة ومتطورة للتكوين تعود بالخير والفائدة على البشرية، ومن هنا نجد أن التكوين المهني يعتبر من أهم السبل لرفع مستوى الموارد البشرية, والارتقاء بها لدرجة عالية من الجودة والإتقان، مما يتيح لهم الفرصة للتعامل مع معطيات القرن الجديد وتحقيق إنتاجية عالية ولكن المتمعن للقطاع التكوين المهني يلاحظ انعدام التوافق بين مخرجات التكوين وعدم موائمتها للمتطلبات العمل وعليه يكمن أن نطرح الإشكالية التالية :

ما هي سبل تحقيق الموائمة بين التكوين المهني وسوق العمل الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

- **ما واقع سياسة التشغيل والتكوين المهني في الجزائر ؟**
- **ما هي سبل إدماج المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني في الحياة العملية؟**
- **ما هي متطلبات الموائمة بين التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر؟**

للإجابة على التساؤلات السابقة نقدم في هذا الإطار الفرضية التالية : ان تحقيق الموائمة بين التكوين المهني وسوق العمل يستدعي التعرف على المتطلبات والاحتياجات الفعلية لأصحاب العمل.

- أهمية وأهداف الدراسة:

يأتي اهتمام الباحثة بالدراسة نتيجة تدني جودة أداء المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني وعدم فعاليتهم في مناصب عملهم ، كما أن الكثير منهم يعاني البطالة والتهميش. وعليه يمكن أن نوجز الأهداف التي تسعى اليها هذه الدراسة في ما يلي:

1- تحديد مواطن القوة والضعف في قطاع التكوين المهني.
2- الكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الموائمة بين مخرجات التكوين المهني ومتطلبات سوق العمل.
3- تحديد متطلبات الموائمة بين نظام التكوين المهني والتشغيل وأصحاب العمل .
4- معرفة احتياجات قطاع الأعمال من المهارات والمعارف المطلوبة توفرها في خريجي التكوين المهني.

1 - التكوين المهني:

عرفه *بوفلجة* غياث (2002، ص79). بأن التكوين هو "مجموعة من النشاطات تهدف إلى ضمان الحصول على المعرفة والمهارات والاتجاهات الضرورية لأداء مهمة أو مجموعة من الوظائف، مع القدرة والفعالية في فرع أو مجال من النشاطات الاقتصادية المعنية.

وحدده *فرج عبد القادر طه* (2001، ص 343) بأنه "تعليم منتظم ومحدد ومبرمج لإكساب المكون عادات ومهارات وقدرات على أداء معين أو رفع كفاءته"، وفي نفس السياق ذكر *حجازي محمد حافظ* (2007 ، ص 310) بأن التكوين المهني هو "نشاط مستمر لتزويد الفرد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما".

أما *أبو النصر مدحت محمد (2007: 17)* يرى أن التكوين المهني "هو عملية مخططة ومستمرة تهدف إلى تلبية الاحتياجات التكوينية الحالية والمستقبلية لدى الفرد، من خلال زيادة معارفه وتدعيم اتجاهاته وتحسين مهاراته، بما يساهم في تحسين أدائه في العمل وزيادة الإنتاجية في المنظمة".

2- سوق العمل:

إن التعرض للمفهوم سوق العمل خطوة هامة وضرورية، نظرا لما هذا المفهوم من أهمية وارتباط وثيق بما سبق من المفاهيم، وخاصة بسياسة التشغيل ككل، وذلك لان سوق العمل "هو المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في حالة التوظيف، أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال، والذي يبحث فيه العمال عن العمل."

وسوق العمل كما يرى منصور احمد منصور هو" حصيلة مقابلة بين عرض وطلب العمل"، ويمكن التنبؤ بالوضعية أو الحالة التي يكون عليها سوق العمل انطلاقا من طريف المعادلة (عرض، طلب) ففي حالة ما إذا كان العرض أكبر من الطلب، فإن سوق العمل يشهد حالة من الاتساع والانتعاش والعكس، فإذا كان الطلب على الشغل أكبر من العرض، فإن سوق العمل يشهد حالة انكماش اقتصادي، وبالتالي تراجع في وترية استحداث مناصب شغل جديدة.(رواب عمار ، غربي صباح ، 2011، ص70)

2-1: خصائص سوق العمل :

يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد كم الخصائص أهمها:

تجزؤه إلى أسواق رئيسية الي تتفرغ الى أسواق فرعية وجوده وظهور البطالة الصريحة ونقص التشغيل , وأخيرا طول فترة البقاء في قوة العمل .

- **تجزؤ سوق العمل :** ينقسم سوق العمل الجزائري الى سوقين رئيسين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي وكل منهما ينقسم الى أسواق فرعية وتتمثل في:

أ- **سوق العمل الرسمي:**

وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع للمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

- القطاع الحكومي.
- قطاع المؤسسات العمومية.
- القطاع الخاص : ويتميز القطاع الخاص بثلاث أنواع من أسواق العمل :
- سوق القطاع الخاص التقليدي.
- سوق القطاع الخاص الحديث.
- القطاع الأجنبي.

ب- سوق العمل الغير الرسمي

ت- جمود سوق العمل.

ج- انتشار ظاهرة البطالة.

د- ظاهرة نقص التشغيل. (مدني بن شهرة , 2009,ص 196)

2-2: العوامل المؤثرة في سوق العمل:

يتأثر سوق العمل بعدة عوامل وذلك في عرض العمل والطلب عليه، ولأهمية هذه التأثيرات سنتطرق إلى بعضها باختصار حيث نذكر منها العامل الجغرافي، العامل الديموغرافي، و العامل الاقتصادي.

- ✓ **العامل الجغرافي**: بما أن الأيدي العاملة غير متواجدة في منطقة واحدة بل تتوزع على كل مناطق البلاد، وأن المؤسسات تأخذ من سوق العمل هذه القوى البشرية، فإننا بذلك نشير إلى أن سوق العمل هو مكان جغرافي تتوفر فيه القوى العاملة المتاحة، بحيث يعطي المكان الجغرافي لسوق العمل حدودا إقليمية مما قد يؤدي إلى صعوبة في توظيف الأيدي العاملة من خارج هذه الحدود، وهذا اما بسبب بعد المسافة بين مركز العمل وبين المكان الذي يقطن فيه العمال، وإما نتيجة لانعدام شبكات الاتصال والمواصلات، أو ارتفاع تكاليف النقل والذي بقى دائما عائقا أمام التشغيل، وكذلك هناك عدة مشاكل تتمثل في عدم وجود العمران والمرافق الاجتماعية القريبة من مراكز الشغل مما يعيق الباحثين عن العمل على مغادرة أماكن إقامتهم، و بالتالي كان لزاما على المؤسسات إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال توفير سكنات ومباني ومراكز صحية ومدارس قرب هذه المؤسسات لتوزيع أحسن لليد العاملة.

- ✓ **العامل الديموغرافي**: في الواقع يشكل السكان مخزونا أساسيا تلجأ إليه المؤسسات عند الحاجة إليه، وبما أن الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد خلال كل سنة والحجم الهائل من الفئة الشبابية القادرة على العمل، فإن هذا النظام له دور فعال في تحديد حجم العمل لما له من تأثيرات كبيرة على سوق العمل.
- ✓ **العامل الاقتصادي:** إن هدف هذا العامل الذي هو مرتبط ارتباطا مباشرا بسوق العمل هو تحديد حجم العمالة، وذلك بالمقارنة ما بين العرض والطلب على العمل ، فإذا كان الطلب أقل من العرض تكون هناك البطالة، أما إذا كان الطلب أكبر من العرض نكون في وضعية التشغيل التام، وأبسط تعريف للعمالة الكاملة هو" أن وضع السوق يتميز بعدم وجود البطالة ، إلا أنه في الواقع قد لا نستطيع ذلك، بحيث إذا رمزنا لمجموع السكان النشيطين بالحرف **(س. ن)** وللسكان المشتغلين بالحروف **(س.م)** فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون **(س.ن) – (س.م)** يؤول إلى الصفر ، أي عندما يكون إجمالي السكان النشيطين ناقص إجمالي السكان المشتغلين فعلا مقتربا من الصفر ولا يساوي الصفر والسبب في ذلك أن التشغيل الكامل المطلق الذي يتحقق لو كان **(س.ن) – (س.م) =0** نادر الوجود في الواقع، هذا إن وجد أصلا

إن هذا الهدف يجعل دائما الدولة في حالة طوارئ ، خاصة إذا كان كل اقتصادها غير متوازن ، وبالتالي تلجأ إلى تطبيق عدة سياسات اقتصادية وذلك من أجل التقليل من حدة البطالة وتفاقمها. (صالي محمد ، عبد الكريم فيصل ، 2014، ص125)

3- واقع سياسة التشغيل والتكوين المهني في الجزائر :

إن العلاقة بين التكوين المهني وسياسة التشغيل علاقة عضوية تفرض وجوب التعاون لبلوغ النجاح... وذلك لأن مخرجات التكوين المهني تصب بعامة في مشاريع التنمية ومواقع العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في القطاعين العام والخاص, ومن بين العوامل التي يعتمد عليها في نجاح التنمية وازدهارها جودة "نوعية" قوة العمل، والتي يعتبر قطاع التكوين المهني رافدا هاما من روافدها، فكلما تحسنت جودة مخرجات التكوين المهني وارتفعت درجة ارتباطها وقدرتها على الموائمة مع متطلبات سوق العمل، أدى هذا إلى النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود سياسة تشغيلية ترتكز بالدرجة الأولى على التكوين المهني فهو السبيل الوحيد لإيجاد مناصب عمل سواء في القطاع العام أو الخاص, فسياسة التشغيل تشكل مجموع الإجراءات الهادفة إلى تحقيق فرص عمل للأفراد وتوزيعهم بشكل ملائم يتماشى وقدراتهم الفكرية والمهنية من جهة ومتطلبات التنمية من جهة أخرى. (المهندس أحمد مصطفى: 2001،ص 213).

ومنه يمكن حصراهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في زيادة حجم الناتج القومي ,رفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية ,رفع مستوى الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد، توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عن الكسب, توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه. . (رواب عمار ، غربي صباح ، 2011، ص70)

إن طبيعة الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري وتحوله نحو نظام السوق يدفعنا إلى طرح إشكالية التكوين المهني وسياسة التشغيل ؟ ففي بداية الثمانينات تم تطوير نمطين من التكوين المهني وهما التمهين والتكوين عن بعد بالإضافة إلى النمط التقليدي، فقد تم اعتماد مشروع التمهين في سنة 1981, وهذا عن طريق القانون رقم 07/81 بتاريخ 27 جوان 1981, والذي يهدف إلى المساهمة في تكوين العمال المؤهلين في مختلف القطاعات الاقتصادية والحرفية والسماح باستيعاب جزء من التسربات المدرسية.

وشرع في تطبيق هذا القانون في سنة 1982 حيث استفاد منه نحو 32000 شابا أعمارهم ما بين 15-18 سنة من هذا العمل, وارتفع إلى 25 سنة بفضل القانون رقم 34/90 بتاريخ 25 ديسمبر 1999 المعدل والمتمم للقانون الانف الذكر حول التمهين وارتفع عدد الشباب المتكون إلى 76859 سنة 1984، من خلال تطور عدد التخصصات القابلة للتمهين من 110 تخصصا إلى أكثر من 250 تخصصا حاليا.

وفي مقابل هذه الوضعية نجد منذ 1984 تدهورا في منحى التشغيل فلقد هبط رقم مناصب التشغيل الجديدة سنة 1984 من 150199 إلى 139079 منصبا جديدا أي بنسبة 7,4% عن السنة السابقة، في الوقت الذي زاد عدد السكان بمعدل 4,3% والقوة العاملة بمعدل قريب من 4% من 1984-1991. (سلاطنية بلقاسم وآخرون: 1998، ص 134-135). كما أن الارتفاع الأخير في معدل بطالة الشباب قد أصاب كذلك خريجي التكوين المهني, وإن كان وضع هؤلاء الخريجين أفضل من وضع المتفرعين إلى كل تأهيل, ففي عام 1982 كنا نجد في عداد العاطلين في الفئة العمرية 15-24 سنة بنسبة 28% من الشباب الذين تابعوا تكوينا مهنيا بشكل أو بآخر. (سالمي جميل : 1990، ص 115), ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين التكوين المهني وسياسة التشغيل لا يجب أن تتحملها الدولة بمفردها فالقطاع الخاص له جزء كبير من هذه المسؤولية خاصة ونحن مقبلون على اقتصاد السوق التي سيتقلص فيه دور القطاع العام، وسيحضر دور الدولة في رسم السياسة العامة للتشغيل وتحرير المبادرات الخاصة التي من شأنها أن تساهم في النمو الاقتصادي من جهة، وتوفير مناصب عمل من جهة ثانية، إلا أن هذا لا يعفي الدولة من مسؤولياتها في تنظيم وتوجيه القطاع الخاص حتى لا

يتحول إلى قطاع طفيلي مستغل يضر بالاقتصاد الوطني ككل، وعليه فالتكوين المهني في الجزائر لم يساير سياسة التشغيل لأسباب أهمها :

1- أن المرحلة الأولى التي بدأت مع الاستقلال كانت مجموع الإجراءات التي ظهرت أثناءها تهدف إلى إعادة تشغيل المؤسسات وتنشيط القطاعات التي غادرها المعمرون.

2- إن المرحلة الثانية هي مرحلة المخططات وبدءا من المخطط الرباعي الأول وحتى المخطط الخماسي, والتي هدفت من خلال سياسة التكوين المهني إلى تحقيق:

- ملائمة بين متطلبات سوق العمل ومستوى التكوين والتأهيل.

- امتصاص التسرب المدرسي.

- وهذا لكون المرحلة هذه عرفت عدم تنسيق بين سياسة التشغيل والتكوين على الأقل لعدم التلاؤم الموجود بين سن الخروج من النظام التربوي الكلاسيكي (14 سنة) وبين الدخول في مراكز التكوين المهني. (16 سنة).

3- إن المرحلة الثالثة هي مرحلة بدء الإصلاحات والتوجه نحو تعميمها.

وخلال هذه الفترة شهدت عملية التنمية نوعا من الركود لعدة أسباب أهمها ما تعلق بإعادة تنظيم الاقتصاد من جهة ولتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وهو ما جعل سياسة التشغيل تأخذ منحى آخر مختلفا تماما عن الذي كان سائدا في الفترات السابقة لهذه المرحلة، إذ أصبح ترشيد عملية التشغيل هو أساس هذه السياسة, ولم يكن بإمكان تجميع الوسائل المادية من جهة أخرى، ومحاولة تجهيز وفتح مراكز جديدة للتكوين المهني (سلاطنية بلقاسم وآخرون: 2007، ص 267-268).

ومهما يكن فإن سياسة التشغيل الناجحة هي التي ترتكز بالدرجة الأولى على التكوين المنهي فهو السبيل الوحيد لإيجاد مناصب عمل سواء في قطاع العام أو الخاص (سلاطنية بلقاسم وآخرون: 2007، ص265).

فعلى الرغم من أن العلاقة بين التكوين المهني وسياسة التشغيل غير واضحة المعالم وغير مبنية على أسس عقلانية، فقد حان الوقت لأخذ هذه العلاقة بجدية وحزم، لأننا في عصر يتميز بالتخصص والدقة في تقسيم العمل والجودة في الإنتاج ولا مجال فيه للرداءة واللامبالاة.

4- إدماج المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني في الحياة العملية :

خلال الفترة الذهبية للاقتصاد الوطني في منتصف الثمانينات، كان الخريجون من مؤسسات التكوين المهني لا يجدون صعوبة في الحصول على منصب عمل، نظرا لتوفر فرص الشغل آنذاك، غير أن مشكلة الإدماج في الحياة العملية بالنسبة لهذه الشريحة، ظهرت في بداية التسعينات مع الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تقلص فرص العمل وما زاد الوضع تأزما عملية تسريح العمال لهذه للأسباب الاقتصادية، إذ بلغ عدد المسرحين من العمل أكثر من 480 ألف عامل سنة 2000 (بركات فيصل، 2000، ص 18) إلى حد أصبحت فيه سوق الشغل تشكو من فائض في اليد العاملة المؤهلة، وهذا ما ألحق ضررا بعلاقة منظومة التكوين المهني بسوق العمل.

وعملية إدماج المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني في الحياة العملية، تعتبر إحدى الوسائل الهامة لقياس مدى فعالية منظومة التكوين المهني، كما تسمح بتقدير نوعية العلاقة وعواملها المحددة (الإعلام، التوجيه، جانب التكوين، منصب العمل...الخ) التي تربط التكوين المهني بالشغل.

ولمعرفة حظوظ خريجي مؤسسات التكوين المهني في عملية إدماجهم في عالم الشغل، قام مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات، بخمسة تحقيقات تمحورت حول إدماج المتخرجين خلال السنوات 1992، 1995، 1996، 1997، 1998، والتي سنتطرق لها بالتفصيل.

4-1: تحقيق سنة 1992 :

لقد خص تحقيق 1992 مجموعة من المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني تضم 1451 حامل شهادة خلال سنة 1989 و1990 وقد توصل مركز الدراسات والبحث إلى النتائج التالية:

- نسبة إندماج حاملي الشهادات كانت ضعيفة حيث قدرت بـ 10,5 و11,5 بالنسبة للتكوين الإقامي والتكوين داخل المراكز والمعاهد، و9,3 بالنسبة للتكوين عن طريق التمهين.

- لاحظ المشرف على هذه العملية أن مستوى التكوين يلعب دورا جوهريا في الحصول على منصب شغل, والنتائج التالية تترجم ذلك بوضوح :

حامل الشهادات حسب المستوى	نسبة الإدماج
الأول (عمال متخصصين)	**%00**
الثاني (عمال وأعوان مؤهلين)	**%5,9**
الثالث (عمال وأعوان ذوي درجة عالية من التأهيل)	**%7,5**
الرابع (أعوان مهرة وتقنيين)	**%22,5**
الخامس (تقنيين ساميين)	**%42,5**

الجدول رقم (01) نسبة تشغيل حامل الشهادات المتخرجين من جميع أنماط التكوين المهني (عيشوبة فاطمة، 2005، ص163).

4- 2: تحقيق السنوات 1995، 1996، 1997 :

سنقوم بتحليل مقارن لتحقيقات السنوات 1995، 1996، 1997 التي خصت المتخرجين عبر كامل التراب الوطني خلال السنوات 1994، 1995، 1996، وكانت النتائج كما يلي:

أولا: حاملو الشهادات الذين تم تشغيلهم

لقد تناقص عدد الحاملين للشهادات الذين تم تشغيلهم خلال هذه السنوات ب 4720 في سنة 1995 و 4404 في سنة 1996 و4109 سنة 1997، أما نسبة الإدماج، فقد عرفت تغيرا غير منتظم حيث ارتفعت من 14,1 سنة 1995 إلى 16,6 سنة 1996 لتنخفض إلى 14,4 في سنة 1997.

وفيما يخص نمط التكوين المهني الذي حظي بنسبة إدماج مرتفعة، فالنتائج بينت أن المتمهنين حاملي الشهادات يسهل عليهم الاندماج في سوق العمل، مقارنة بالمتكونين في النمط الإقامي والتكوين في المراكز والمعاهد، ويمكن تأكيد ذلك من خلال النتائج التالية:

- 21,6% في التمهين مقابل 9,5% في التكوين الإقامي سنة 1995.

- 23% في التمهين مقابل 12,6% في التكوين الإقامي سنة 1996.

- 22,2% في التمهين مقابل 12,6% في التكوين الإقامي سنة 1996.

ومن جهة أخرى فإن فترة البحث عن منصب شغل للمرة الأولى أقل عند المتمهنين من المتكونين في النمط الإقامي، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2) يبين مدة البحث عن منصب شغل للمرة الأولى .

نمط التكوين	المدة بالأشهر	السنة
التمهين	**09,4**	**1995**
التمهين	**4,12**	**1996**
التمهين	**2,55**	**1997**
الإقامي	**11**	**1995**
الإقامي	**5,42**	**1996**
الإقامي	**4,15**	**1997**

(عيشوبة فاطمة، 2005، ص163).

وقد بينت التحقيقات أن الممتهنين يسهل عليهم الاندماج في مناصب العمل الدائمة أكثر من حاملي الشهادات في النمط الإقامي والأرقام التالية ستبين ذلك :

- 40,8% بالنسبة للمتمهنين مقابل 34,4% بالنسبة للمتكونين في النمط الإقامي في سنة 1995.

- 43,8% بالنسبة للمتمهنين مقابل 25,5% بالنسبة للمتكونين في النمط الإقامي في سنة 1996.

- 44,2% بالنسبة للمتمهنين مقابل 32% بالنسبة للمتكونين في النمط الإقامي في سنة 1997.

أما مناصب العمل التعاقدية والمؤسسية المعروضة على حاملي الشهادات عند هذين النمطين، فقد ارتفعت نسبتها خلال السنوات الثلاث 1995، 1996، 1997.

كما تشير نتائج التحقيقات إلى أن القطاع الخاص يوظف نسبة كبيرة من المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني مقارنة بالقطاع العمومي، وبالفعل فلقد وضع القطاع الخاص 39,2% سنة 1995 و35,6% سنة 1996، وحقق نسبة 50,6% سنة 1997، ويوظف هذا القطاع بشكل متزايد في مناصب العمل الدائمة، أما القطاع العمومي فقد وظف 35% من مجموع المشتغلين في سنة 1995 و38,9% في سنة 1996 و26,3% في سنة 1997.

ثانيا : حاملوا الشهادات بدون عمل

إن المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني الذين لم يتمكنوا من الحصول على منصب شغل، قد انخفض عددهم خلال المرحلة الممتدة بين 1995 إلى 1997 بنسبة 7,78% سنويا، وأغلبيتهم من النمط الإقامي على عكس ما رأيناه سابقا، حيث سجلت أعلى نسبة إدماج للمتخرجين في الحياة العملية لنمط التمهين، أما من حيث مستوى التكوين فإن نسبة البطالة عند حاملي الشهادات من المستوى الخامس (تقني سامي), أكبر من نسبة البطالة في المستوى الأول (العمال المختصين). في حين يعرف هذان المستويان انخفاضا في مدة البطالة خلال السنوات الثلاث المدروسة، للإشارة فإن الفتيات تعانين نسبة بطالة أكبر بالإضافة إلى مدة أطول لإدماجهن في عالم الشغل (عيشوبة فاطمة، 2005، ص163).

4-3: تحقيق 1998 :

لقد خص تحقيق 1998, 27481 من المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني في سنة 1997 ولم يتحصل على منصب شغل إلا نسبة 10,5% , في حين بلغ عد المتخرجين بدون شغل نسبة 76,5%.كما وان نمط التكوين الذي حظي خريجوه نسبة إدماج أعلى هو التمهين بنسبة 18,6% مقابل 5,6% بالنسبة للمتكونين في المراكز، ومن حيث مستوى التكوين فكان تشغيل حاملي الشهادات المتخرجين من جميع أنماط التكوين المهني كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (3) يبين نسبة تشغيل حاملي الشهادات المتخرجين من جميع أنماط التكوين المهني.

مستوى التكوين	نسبة الإدماج
المستوى الأول (عمال متخصصين)	**%6**
المستوى الثاني (عمال وأعوان مؤهلين)	**%12,1**
المستوى الثالث (عمال وأعوان ذوي درجة عالية من التأهيل)	**%6,4**
المستوى الرابع (أعوان مهرة تقنيين)	**%8,7**
المستوى الخامس (تقنيين ساميين)	**%8,8**

(عيشوبة فاطمة، 2005، ص164).

وهكذا يبدو أن مستوى التكوين لا يشكل إطلاقا مؤهلا للإدماج، وحظ الفتيات في عملية الإدماج في عالم الشغل دائما أقل من خط الذكور، حيث قدرت نسبة إدماجهن بـ 7,2% مقابل 13,4% أي ما يعادل الضعف تقريبا. عيشوبة فاطمة، 2005، ص163-164).

واستنادا إلى هذه الدراسة يمكن القول أن تشغيل المتخرجين من مراكز أو معاهد التكوين المهني ظل يخضع لعدة اعتبارات ولحالة الاقتصاد، كما أن خريجي نمط التمهين كانوا أكثر حظا في الحصول على عمل وعليه لا بد من الاهتمام بهذا النمط وتفعيله.

5- مشكلات التشغيل والبطالة:

أصبحت البطالة في العشرية الأخيرة تشكل محور إقحام الباحثين والسياسيين نظرا لتفاقمها وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي, ففي 1989 كان معدل البطالة 19,8% ثم ما لبث أن أرتفع إلى حوالي 29% سنة 1996 قبل أن تعود إلى 28% سنة 2001, ثم لتبلغ سنة (2005) 25% (محمدي كمال ، 2005، ص8), كما أن هذا الارتفاع الأخير في معدل البطالة قد أصاب كذلك خريجي التكوين المهني، ففي عام 1986 قدرت نسبة العاطلين بـ 28% من الشبان الذين تابعوا تكوينا مهنيا (سالم جميل، 1990، ص14)، ثم ما لبث هذا الرقم أن تضاعف في سنوات قليلة ليصل إلى 76,5% سنة , وترجع أسباب ارتفاع هذه الظاهرة إلى :

1- ارتفاع معدل النمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 8,2% سنويا, وهذا ما أدى إلى نمو متسارع في حجم القوة العاملة، فالإحصائيات المتوفرة تبين أن حجم قوة العمل ارتفع من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996 وإلى أكثر من 8,3 مليون سنة 1998 (روابح عبد الباقي، همال علي، 2004،ص 59-60) ثم ارتفع من 9, 5مليون أي 42,1% سنة 2005، من بينهم 1,4 مليون امرأة .(كمال محمدي: 2005), و28% من قوة العمل تحصل على قوتها من أنشطة توجد خارج حدود الاقتصاد الرسمي. (قيرة إسماعيل، 1994، ص 229).

2- تتسم سوق اليد العاملة المؤهلة بطابع مؤسسي ضعيف، طالما أن عمليات التوظيف لا تتم بوجه العموم عبر وسائل مؤسساتية منظمة (وكالات من أجل العمل، مكاتب توظيف في مؤسسات التعليم أو إعلانات عن عروض عمل منشورة في الصحف), وهذا لأن عملية التوظيف خاضعة أساسا لعوامل لا تمت بصلة إلى المقتضيات التقنية للوظائف المطلوب ملؤها، وإن كانت حيازة الشهادات المطلوبة تشكل عادة شرطا ضروريا، إلا أنها ليست دوما شرطا كافيا فعادة ما تلعب العلاقات الشخصية والاجتماعية أو السياسية دورا حاسما في هذا المضمار (سالم جميل، 1990، ص18).إن تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وضعف القدرة التنافسية للعمالة العربية تجاة العمالة الاجنبية يؤشر الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي ومتطلبات سوق العمل وضعف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، مما يتطلب العمل على رفع قدرات العمالة العربية بوسائل عديدة من بينها إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وجعلها جاذبة للشباب من خلال جذب القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة بالتدريب بصيغ استثمارية ومشاركة للمؤسسات التدريبية الحكومية لان معالجة البطالة لا تمثل حلول سياسية للحكومات فحسب بل تؤدي الى رفع الناتج المحلي للقطاع الخاص والعام فكلما انخفضت البطالة بنسبة 1% فان ذلك

يؤدي الى زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% وفق قانون آرثر اوكون Okun's Law وإشاعة التعليم والتدريب للجميع مع إصلاح لمنظومة العلاقات السياسية والاقتصادية العربية وبغير ذلك فان معدلات البطالة العربية ستتضاعف خلال السنوات القادمة (التميمي علي خليل إبراهيم، 2009، ص10).

إن الدراسات التي قامت بها العديد من المؤسسات المختصة، تؤكد على أنه للقضاء بشكل كلي على هذه الظاهرة فذلك يستدعي خلق ما بين 700 و750 ألف منصب لمدة ثلاث سنوات متتالية , فقد أكدت الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول البطالة أن:

1- هذه الظاهرة تنتشر بشكل كبير في الأوساط الفقيرة .(حوالي 44%) وذلك بسبب قلة الفرص المتاحة والمحاباة والجهوية وغيرها.

2- تنتشر البطالة بنسبة 80% في أوساط الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة.

3- ثلث طالبي العمل هو من طالبي العمل لأول مرة، أي بدون خبرة مهنية.

4- أن 73% من طالبي العمل هم من دون المستوى المتوسط.

5- التزايد المتسارع لهذه الظاهرة بالنسبة لحاملي الشهادات وخاصة للمتخرجين من مؤسسات التكوين المهني والذين قدر نسبتهم بـ 70% سنة 1998 (روابح عبد الباقي، همال علي، 2004،ص 60-61).

ومنه يمكن القول أن الجزائر أولت في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا بمسألة الشغل والبطالة، وهذا من خلال إعداد إستراتيجية جديدة لإدماج الشباب من خلال تطبيق "سياسة تهدف إلى تحسين فعالية النشاطات المنجزة، وتحديد طرق العمل" (ANSEJ، 2008، 2), إلا أن الواضح أن سياسات ترقية التشغيل المعمول بها حاليا قد بلغت محدوديتها بالنظر إلى المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تفرضها مقتضيات العولمة.

6- الموائمة بين التكوين المهني ومتطلبات سوق العمل والتنمية

6-1: رسم سياسات التكوين المهني :

من أهم سمات معظم العمالة العربية أنها عمالة غير متعلمة وغير متكونة ومؤهلة بالشكل الذي يلبي احتياجات قطاع العمل والإنتاج، مما يفرض ضرورة إعادة تدريبها واستقطابها للالتحاق في برامج التدريب التحويلي لتحسين فرص تشغيلها وبرامج التدريب التحديثي لزيادة إنتاجيتها، حيث بلغت النسبة المئوية للملتحقين بمؤسسات التكوين المهني في بلدان العربية 20% من إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم الثانوي العام والتعليم العالي، وتعد هذه النسبة متدنية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الصناعية إذ تبلغ 50% (المهندس أحمد مصطفى، 2001، ص261) حيث بلغت نسبة الملتحقين في مؤسسات التكوين المهني في الجزائر سنة 2005 بـ 223758، وانخفضت نسبة الملتحقين بهذه المراكز والمؤسسات سنة 2006 لتبلغ 210943 (Office national de la statistique 2008,142 :), الأمر الذي يستلزم رسم إستراتيجية مشروع اجتماعي شامل ومتكامل توضح فيه المكانة والدور والكيفية التي تتدخل بها مختلف مكونات النسق في استقبال وإعداد الأجيال الشابة في تلبية حاجيات المجتمع من اليد الفنية المتنوعة، على هذا الأساس فإن التفكير في تحسين فعالية التكوين المهني لا يمكن أن يتجاهل العمليات التعليمية التي تسبقها من جهة، وحاجيات المحيط الاقتصادي من جهة أخرى، كما أن أي إصلاح في قطاع التربية لا يمكن أن يتجاهل المراحل التعليمية والتكوينية التي يمكن أن تلتحق بها مخرجاته. (بوسنة محمود، زاهي شهرزاد، 1993،ص 246).

ومن هنا كانت ضرورة البحث عن تنظيم تربوي أكثر مرونة وتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمسايرة الإمكانيات المتوفرة، وطموحات المجتمع وانشغالاته. (بوفلجة غياث ، 2002، ص25).

وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى بوادر العمل في هذا الاتجاه على المستوى الرسمي، فمثلا تقرر في نوفمبر 1991 صدور قرار إنشاء اللجنة التقنية الاستشارية للشعب والبرامج والتي شُكلت من عدد من الإطارات العاملين في مختلف الوصايات التي تهتم بالتربية والتكوين والشغل, وفي جانفي 1992 أشرفت وزارة العمل والتكوين المهني على تنظيم أيام دراسية تقنية حول "العمل

التكويني" بهدف تجديد إستراتيجية العمل على المدى القريب والمتوسط. (بوسنة محمود، زاهي شهرزاد، 1993، ص246)، كما وأن هذه السياسات والاستراتيجيات تستوجب مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تنظيم برامج التكوين المهني وتنفيذها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لتلبية الاحتياجات التكوينية قائمة أو متوقعة في ميادين العمل ضمن فئات مستويات العمل الأساسية (محدود المهارات، ماهر ومهني) ويتم التكوين إما في مراكز تكوين مهني أو في مواقع أو العمل أو بالتعاون بينهما وتشمل برامج التكوين المهني ما يلي:

1-1-6: برامج التكوين القصير :

تتراوح مدة التكوين بين (3-6 شهور)، وقد تقل أو تزيد وفق متطلبات البرنامج وتشمل التكوين الأساسي و التكوين التحديثي.

6-1-2- برامج التكوين المتوسط:

- تصل مدة التكوين في برامج التكوين المتوسط إلى عامين وتستهدف إعداد العاملين إعداد متكاملا وتأهيلهم للعمل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ضمن فئة مستوى العامل الماهر.

- تصميم برامج التكوين المتوسط ومناهجه بمشاركة أصحاب العمل وفق الوصف الوظيفي (المهني) ومتطلبات العمل والمعايير المهنية الوطنية، وتغطي المعلومات المهنية وسلوكيات العمل والمهارات العملية.

- يمنح الخريج بعد اجتياز الاختبار المعتمد وفق المعايير الوطنية شهادة تخوله مزاولة العمل في المهنة ضمن فئة مستوى العامل الماهر.

6-1-3: برامج التكوين الطويل :

-تصل مدة التكوين في برامج التكوين الطويل في المتوسط بحدود (3) سنوات وتستهدف إعداد العاملين إعداد متكاملا وتأهيلهم للعمل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ضمن فئة مستوى العامل المهني, وهذا من خلال تضمين الخطة الدراسية للبرنامج موضوعات الثقافة العامة (لغات، علوم), على أن لا يزيد الوقت المخصص لها عن 15% من الوقت المخصص للبرنامج (المهندس أحمد مصطفى، 2001، ص 265-266).

6-1-4: معايير الالتحاق:

- يقبل في التكوين القصير من أنهى مرحلة التعليم الابتدائي أو المتسربين من المراحل الدراسية الأعلى, وأن لا يقل عمر الملتحق عن سن العمل وفق قانون العمل.

- يقبل في التكوين المتوسط والطويل من أنهى مرحلة التعليم الأساسي كحد أدنى، وأن لا يقل عمر الملتحق عند التخرج عن سن العمل وفق قانون العمل.

- أن يتوفر في الملتحق الشروط الصحية والخصائص الجسمانية وفق متطلبات المهن المختارة.

- أن يتحدد حجم القبول في برامج التكوين المهني المختلفة وتخصصاته ومستوياته وفق الإطار العام لإستراتيجية الموارد البشرية.

- أن يتوفر في الملتحق الحد الأدنى من الاستعدادات المهنية وفق متطلبات العمل وأن يتم التأكد من ذلك باستخدام وسائل استكشافية، وأن يتم العمل على تكييف بطارية اختبارات الاستعدادات المهنية وتقنينها واستخدامها بشكل تجريبي، وتقويم نتائجها والتوسع في استخدامها على أن تصبح أساسا في الخيار المهني.

2-6: رسم سياسة التوجيه المهني :

ويتم خلال عملية التوجيه الاعتماد على جملة من التقنيات لمعرفة الفرد وما يمتلكه من قدرات ومدى ملائمته لموطن الشغل المعروض أو موطن التدريب والتكوين المهني، ومن بين هذه التقنيات ما يلي:

أ- **تنظيم حصص في تقنيات البحث عن الشغل**: وذلك بتنظيم هذه الحصص التنشيطية لفائدة طالبي الشغل لتمكينهم من إبراز كفاءاتهم وقدراتهم وذلك من خلال إلمامهم بجملة من التقنيات التي تيسر إدماجهم في سوق الشغل ومن بين هذه

التقنيات إعداد السيرة الذاتية والإجابة على عروض الشغل وإجراء محادثة مع صاحب المؤسسة قصد الانتقاء والحصول على موطن شغل.

ب- **محادثة المساعدة على التوجيه وتحديد المسار المهني :**وهي عملية تستدعي مراحل تختلف من شخص لآخر حسب الوضع النفسي والعلمي والمهني والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

ج - **بناء المشروع المهني وتجسيده على أرض الواقع ومتابعته** :وقد تعززت مختلف هذه المراحل المتعلقة بالتوجيه المهني في عديد من البلدان بمقاربات جديدة ومن أهمها اعتماد المقاربة المحلية وتبني طالبي الشغل وترتكز هذه المقاربة على تشريك مختلف المتدخلين محليا ، بما فيهم الشركاء الاجتماعيين لوضع الخطط المحلية للتشغيل من خلال تشخيص مكامن التشغيل وتعزيز الشراكة في هذا الإطار.

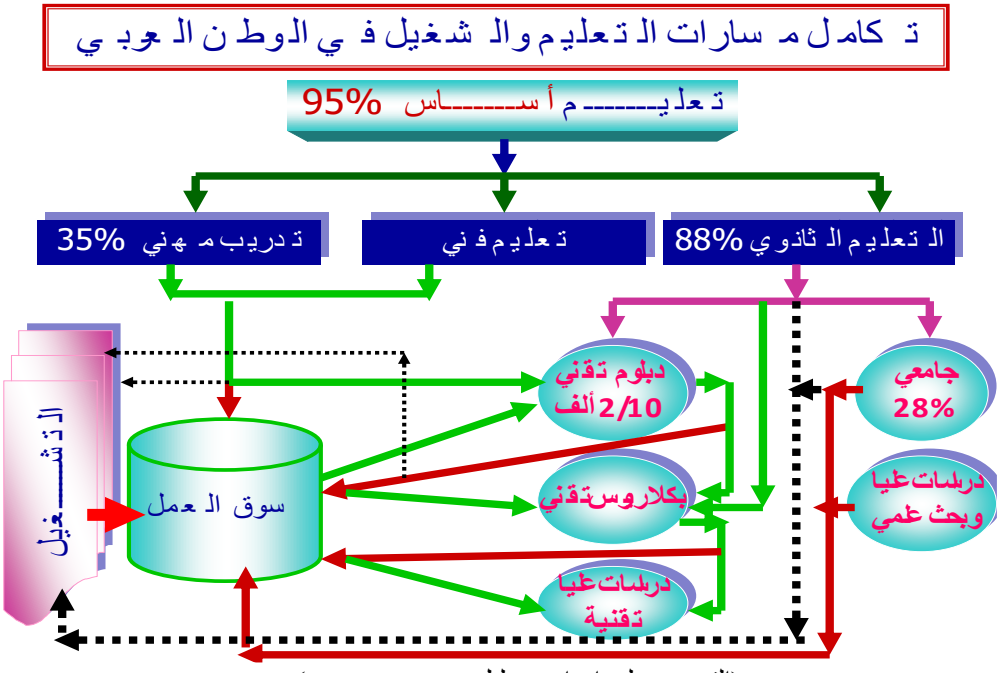
د- التربصات أو التداريب في الوسط المهني :هي تربصات ميدانية تنظم لصالح المتربصين بداية من الثلاثي الثالث من التكوين، يتم تحديدها شهريا، و تتراوح مدتها بين ثالثة و ستة أشهر حسب مستوى التكوين، الهدف من مثل هذه التربصات هو السماح للمتربصين بالاحتكاك المباشر مع وقائع المهنة في عالم الشغل و يسمى كذلك "الغوص في الوسط المهني" حيث ينتظر من المتربصين أثناء هذا التدريب أن يهتموا أكثر بالتنظيم العام في المؤسسة أو الهيئة المستقبلة و أن يطلعوا عن قرب على سيرورة المهنة في واقعها. (قويجيل منير ، 2014، ص 110-113)

7-موائمة مخرجات التعليم والتكوين مع سوق العمل

تمثل مخرجات التعليم بكل مستوياتها أهم مكونات عرض العمل ، إلا أن واقع مخرجات التعليم غالبا ما تكون غير متوافقة مع الطلب على العمل وتحتاج الى تأهيل خصوصا في المهارات العملية بالتخصصات التطبيقية التي بالأساس نسبتها الكمية والنوعية منخفضة قياسا الى الدول المتقدمة ، ومن واقع التجربة لمنظومات التشغيل العربية فان معظم مخرجات التعليم والتكوين المهني والتقني التطبيقية لا تحتاج الى تدريب أو تأهيل لملاقاة الطلب على فرص العمل ، إضافة إلى استمرار الطلب عليها أكثر من المخرجات الجامعية مما يتطلب التوجه نحوها لتصحيح اتجاه مسارات التعليم .

أما التخصصات الإنسانية والتي تشكل النسبة الأكبر(بحدود 78%) من مخرجات التعليم في الوطن العربي فان فرص العمل المتاحة لها محدودة بعد أن انحسر الطلب على الوظائف غير المهنية مما يتطلب تأهيلها الى مهن تمكنها من العمل ، وهذه السببية دفعت بغالبية البلدان العربية لإنشاء منظومة للتشغيل تتولى تأهيل الموارد البشرية لإشغال فرص العمل المتاحة أي أن منظومة التشغيل تحاول تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل ، ويأخذ التكامل بين مسارات التعليم والتشغيل نمطا يعبر عنه بالشكل التالي (التميمي علي إبراهيم خليل، 2010، ص23-24) :

الشكل رقم (01) يوضح تكامل مسارات التعليم والتكوين والمهني والتشغيل في الوطن العربي.



(التميمي علي ابراهيم خليل، 2010، ص24)

الاقتراحات والتوصيات:

وبشكل عام تتطلب عملية الموائمة ما يلي:

- تحديد الاحتياجات التكوينية النوعية والكمية لسوق العمل الحالية في ضوء إستراتيجية تنمية الموارد البشرية واحتياجات ميادين العمل المستقبلية.

- تطوير مضامين البرامج والمناهج التعليمية لتلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية لأسواق العمل في ضوء الاحتياجات الكمية والنوعية لها.

- تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات الفرد من حيث قدراته واستعداداته وميوله عند تصميم برامج التكوين المهني ومناهجه.

- مواصلة تحديث مضامين البرامج والمناهج التعليمية والتكوينية لمواكبة التطور التقني في ميادين العمل، ومشاركة لجان البرنامج المحلية على مستوى المؤسسة التكوينية في تقويم المناهج، وتجويدها لتكون أكثر تلبية للاحتياجات المحلية.

- مواصلة تحديث التجهيزات والتسهيلات التكوينية لمواكبة التطور في البرامج والمناهج، ومواكبة التطور التقني في أساليب العمل المهني وإجراءاته في أسواق العمل .(المهندس أحمد مصطفى، 2001، ص267-271).

- عقد ما يسمى بأسواق التوظيف والتي تجمع من طلاب المنتظر تخرجهم خلال عام دراسي وعدد كبير من ممثلي الشركات والمؤسسات، للتعرف على الفرص المتاحة وشروط التوظيف ومتطلباته. (عشيبة درويش فتحي ، 2005،ص 222).

- الربط الوثيق بين التعليم والتكوين من جهة، ومتطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية, وتطوير المناهج التعليمية من جهة أخرى.

- إعادة النظر بالتشريعات الخاصة بتنظيم التشغيل والعمل على تطويرها.
- ضرورة متابعة الدراسات حول القوة العاملة والتشغيل.

ضرورة التعاون العربي والتنسيق في مجال التشغيل، من خلال التعاون في مجال انتقال القوى العاملة. (عشيبة درويش فتحي ، 2005،ص 222).

خاتمة

استنادا على ما سبق فالمنظومة التكوينية تعاني من عدة نقائص وتحتاج إلى إصلاح، وهذا من خلال تبني سياق اقتصادي جديد يتميز بروح المبادرة والمنافسة والإبداع,بحيث يفرض على الشباب الظهور كعنصر نشط في محيطه الاقتصادي والاجتماعي الخاص به, وأيضا تشجيع التكوين وتكييفه قصد تسهيل إدماج المتخرجين في عالم العمل واعتباره الاستثمار الحقيقي لتقرير الربح الاقتصادي الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على ضمان جودة قطاع التكوين المهني وتحقيق الموائمة الفعلية المستمدة من أراء أصحاب العمل واحتياجاتهم والعمل على تلبيتها .

المراجع

1) بوفلجة ، غياث. (2002). التربية النظامية .(ط1).الجزائر.منشورات مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية.
2) فرج ، عبد القادر طه. (2001). علم الصناعي والتنظيمي .(ط9).القاهرة.دار قباء.
3) حجازي ، محمد حافظ. (2007). إدارة الموارد البشرية .مصر. دار الوفاء.
4) ابو النصر، مدحت محمد. (2007). إدارة وتنمية الموارد البشرية ، الاتجاهات المعاصرة .(ط1).مصر. مجموعة النيل العربية.
5) رواب عمار، غربي صباح. (2011). التكوين المهني والتشغيل في الجزائر .الأكاديمية للدارسات الاجتماعية والإنسانية .العدد الخامس (05). الشلف .الجزائر.
6) بن شهرة ،مدني. (2007) الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) (ط1). الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.
7) صالي محمد،عبد الكريم فيصل.(2014).النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد17 .الجزائر.
8) المهندس، أحمد مصطفى. (2001) مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية. ليبيا .المركز العربي للتدريب المهني.
9) سلاطنية، بلقاسم. (1998) سيوسولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية . العدد 10 .قسنطينة.الجزائر
10) سالم ، جميل. (1990) التعليم المهني في الجزائر ومصر والمغرب دروس الأزمة . مجلة مستقبليات . العدد 11. مجلد 20 .
11) سلاطنية بلقاسم، غربيي علي، قيرة اسماعيل. (2007) .تنمية الموارد البشرية، (ط1). القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
12) بركات ، فيصل. (2000). البطالة في الجزائر. الخبر الأسبوعي . العدد 63.الجزائر.
13) عشيوبة، فاطمة.(2005) نظام التكوين المهني في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة . وهران. الجزائر.
14) الديوان الوطني لإحصائيات.(2008).الجزائر بالأرقام نتائج 2004-2005.العدد 37. الجزائر.
15) محمدي ، كمال (2000). ربع الجزائريون بطالون. الخبر الأسبوعي . العدد 4456.الجزائر.
16) بوسنة محمود ، زاهي شهرزاد. (1993) التكوين المهني في الجزائر، تطوره منذ الاستقلال وأفاق تنميته وتحسين فعاليته. حوليات جامعة الجزائر .العدد 7. الجزائر.
17) روابح عبد الباقي، همال علي.(2004) .أثار إعادة الهيكلية على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية . مجلة العلوم الإنسانية .عدد 22. قسنطينة. الجزائر.
18) قيرة، اسماعيل. (1994).مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي.مجلة شؤون عربية. العدد 77 . القاهرة . مصر.
19) التميمي ، علي الخليلي(2009).إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب.مقدم إلى مؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب:15-17 نوفمبر 2009. الجزائر.
20) التميمي ، علي الخليلي(2010).منظمات أصحاب الأعمال ودورها في الاستفادة من مخرجات التعليم.مقدم إلى مؤتمر العربي الأول مخرجات التعليم وسوق العمل في الدول العربية:26-28 أكتوبر 2010. المنامة . البحرين.
21) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).(2008). التكوين رصيد في خدمة المجتمع. مجلة المرافق. العدد 3 . الجزائر.
22) عشيبة درويش قتحي.(2005).ادوار الجامعة في مصر في ضوء التحديات المعاصرة.مجلة الإدارة العامة. العدد 12. القاهرة . مصر.
23) قويجيل، منير.(2014) سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة . بسكرة. الجزائر

24) Office national de la statistique (2008).annuaire statistique de l’Algérie. Résultats 2003/2005.n23.Alger.

واقع استخدام وكفاءة نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ـ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية ـ

د. قادري محمد

المركز الجامعي أحمد زبانة -غليزان-
m_kad2005@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع استخدام وكفاءة نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ومدى الأهمية التي توليها لها من درجة استخداماتها والتحديث والتطوير المستمر، بغرض مواكبة التطورات واستغلال المعلومات المتاحة بطريقة مثلى، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تؤديها في تسيير نشاطات المؤسسة، وخاصة تلك الراغبة في النمو والتطور. وقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج تم التوصل إليها، عن طريق دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال استبيان تم توزيعه على إطارات هذه المؤسسات، بأن هذه المؤسسات تولي أهمية لاستخدام والتطوير المستمر لنظم المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، المعلومات، نظم المعلومات، نظم المعلومات الإستراتيجية.

Abstract :

The purpose of this research paper is to know the reality of the use and efficiency of information systems in the Algerian economic institution and the importance it attaches to the degree of its use, modernization and continuous development, in order to keep abreast of the developments and exploit the available information in an optimal manner. Wishing to grow and develop. The study concluded that a number of results were reached through a field study of a sample of Algerian economic institutions, through a questionnaire distributed on the frames of these institutions, that these institutions attach importance to the continuous use and development of information systems.

Key words: Economic Corporation, Information's, Information systems, Strategic information systems.

مقدمة:

تزايد الاهتمام بنظم المعلومات بسبب العديد من المتغيرات على المستوى العالمي، يتمثل المتغير الأول في زيادة قوة الاقتصاد العالمي والعولمة، وهو ما ترتب عليه بروز أهمية نظم المعلومات لمنظمات الأعمال، أما المتغير الثاني فيشير إلى تحول الاقتصاديات والمجتمعات الصناعية إلى اقتصاديات تعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة والمعلومات، وتوفير نظم وتقنيات المعلومات، في حين إن المتغير الثالث فيشير إلى تطور وتحول منظمات العمال نحو هياكل تنظيمية أكثر مرونة واتسامها بدرجة أكبر من اللامركزية والتعاون، والمتغير الأخير هو ظهور المنظمات الرقمية.

تمثل البيانات المواد الخام التي يتم جمعها ولم يتم ترتيبها أو معالجتها بعد، أما ناتج عملية المعالجة فيطلق عليه المعلومات، النظم التي تتعامل مع البيانات والمعلومات يطلق عليها نظم المعلومات وهذه النظم تتضمن الأشخاص وسجلات البيانات والفعاليات التي تعالج البيانات والمعلومات في المؤسسة إضافة إلى العمليات اليدوية والآلية[1]. يعيش عالم اليوم في مجموعة من النظم التي لا حصر لها، منها نظم اقتصادية، سياسية، نظم الاتصالات، وهناك نظم معلومات، وتقدم فكرة النظم إطارا يمكن من خلاله رؤية تحرك وسريان المعلومات الخاصة بالعمل داخل المنظمة لتستخدم في عمليات صنع واتخاذ القرارات.

وتنبع أهمية المعلومات من قوة تأثيرها على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، هذه المعلومات أصبحت موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى،أضحت تتحكم في تسيير النشاطات الحيوية للمؤسسة وتمنحها قدرة أكبر وأسرع للاستجابة لمتطلبات السوق، وماله. هذا وتعرف نظم المعلومات بأنها ذلك النظام الذي يقوم بتزويد المنظمة بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات، وذلك في الوقت المناسب، وعند المستوى الإداري الملائم[2]، ويقوم هذا النظام باستقبال البيانات ونقلها، تخزينها، معالجتها واسترجاعها، ثم توصيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين. فنظام المعلومات يقدم المعلومات الموثوقة والمناسبة لاحتياجات المستخدم (الإدارية والعملياتية)[3]، وانطلاقا من ذلك تكمن الأهمية التي تؤديها نظم المعلومات وتؤثر بها على تسيير نشاطات المؤسسة.

ومنه كانت إشكالية البحث على النحو الآتي: ما مدى كفاءة نظم معلومات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمته في تحسين أدائها؟

I. المعلومات وأهميتها:

نعيش اليوم عصر المعلومات أو الثورة المعلوماتية و ما صاحب ذلك من انفجار للمعلومات نتيجة التطورات الحاصلة والمتسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية، حتى أصبح يعرف العصر الحالي باقتصاد المعرفة في ظل بيئة تتسم بالتعقيد الشديد والأحداث المتسارعة، فقد أصبحت المعلومات تمثل الركيزة الأساسية لعملية اتخاذ وصنع القرارات سواء على المستوى الكلي لرسم سياسات التنمية، أو على المستوى الجزئي لرسم استراتيجيات منظمات الأعمال، أين يحتاج المدراء لبيانات ومعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية تتعلق بأداء المؤسسة في عملية اتخاذهم للقرارات.

1. مفاهيم عامة حول المعلومات:

إن مصطلح المعلومات هو مصطلح غير محدد بدقة فهناك عدة أفكار خاصة بالمعلومات عندما ترتبط بنظم المعلومات الإدارية فالمعلومات قد تستخدم للإضافة إلى ما هو موجود أو تستخدم لتصحيح أو لتؤكد معلومات سابقة أو أنها تقول شيئا جديدا لا يمكن التنبؤ به من قبل، كذلك فإن للمعلومة قيمة لمتخذ القرارات حيث أنها تغير الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يتخذ فيه القرار.

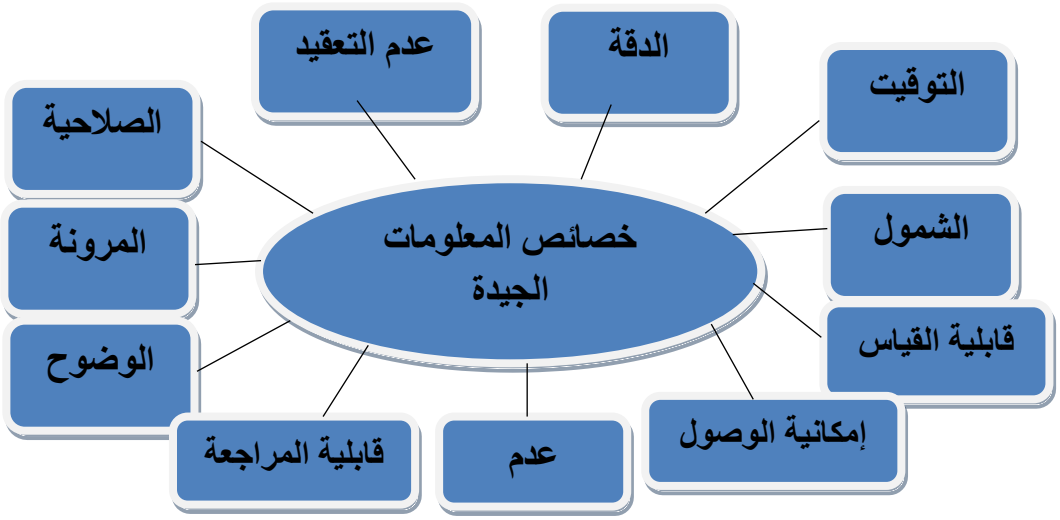
يعرفها REIX بأنها كل ما يقدم لنا معرفة، ويغير من رؤيتنا للأشياء، ويقلل من حيرتنا[4].ويعرفها Lucas بأنها "تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس أو غير محسوس يستعمل في تخفيض عدم التأكد أو اليقين بالنسبة لحالة أو حدث معين ويضيف معرفة للفرد أو المجموعة"[5].وفي تعريف آخر "هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، تعطي معنى خاص، تركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الفرد من الاستفادة منها للوصول إلى المعرفة واكتشافها"[6]. المعلومات تكون مفيدة وفعالة يمكن الاعتماد عليها، عندما تكون ذات موثوقية، ذات الصلة بموضوع البحث والمتاحة في الوقت المناسب، وفي بعض الأحيان إضافة نوعية الخصوصية (معلومات إستراتيجية خاصة)[7].وتعرف المعلومات على أنها مجموعة من البيانات تم تشغيلها بأسلوب معين حتى تصبح في الشكل الذي يؤدي إلى الاستفادة منها في اتخاذ القرار وبالتالي تخفيض حالة عدم التأكد[8]، ومن ثم فإن المعلومات هي ناتج معالجة البيانات بهدف خلق المعرفة لدى متخذ القرار. وتعرف من زاوية نظم المعلومات بأنها "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها"[9].

2. العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

إن العلاقة بين البيانات DATA والمعلومات INFORMATION مثل علاقة المواد الخام بالمنتج النهائي، حيث يرتبط المصطلحين ببعضهما ارتباطا وثيقا إلا أنهما مختلفان، ولا يشيران إلى مفهوم واحد، فالبيانات هي عبارة عن "تعبيرات لغوية أو رياضية أو رمزية، أو مجموعة منها، وتم التعارف على استخدامها لتمثل الأفراد والأشياء والأحداث، والمفاهيم، أي تشير إلى حقائق خام، أو مشاهدات

تصف ظاهرة معينة"[10]. أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تم جمعها وتنظيمها وتحليلها بشكل تصبح فيه ذات منفعة لمستخدميها وملائمة لعملية اتخاذ القرارات[11]. في حين المعرفة هي حصيلة أو خلاصة ترتيب ومعالجة المعلومات لتصبح أكثر فائدة، بحيث تؤدي إلى اكتساب المهارة التي تستخدم في قيادة وتطوير مختلف أنشطة المؤسسة[12].

لكي تكون المعلومات مفيدة وذات قيمة ومساعدة على اتخاذ القرارات الصائبة، يجب أن تتسم بمجموعة من الخصائص، فجودة المعلومات تساهم بقدر كبير في تسيير أنشطة المؤسسة وفي نتائج القرارات المتخذة، كما هو موضح في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1): يبين خصائص المعلومات الجيدة.

المصدر: المغربي عبد الفتاح، نظم المعلومات الإدارية، الأسس والمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 52.

3. أنواع المعلومات:

يختلف تصنيف المعلومات من مستخدم لآخر، أين تتحدد طبيعة المعلومات على المستخدم النهائي بغرض تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات، والتي تقاس بمدى قدرة النظام على توفير وتلبية الاحتياجات من المعلومات والتي تتفاوت احتياجاتها في المنظمة، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف المعلومات حسب عدة معايير ولكن بشكل عام يمكن تقسيمها إلى:

- **درجة الرسمية**: وفقا لهذا التصنيف فهناك معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية، فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات داخل المنظمة كالقوائم المالية، الكشوف المحاسبية، الميزانيات، الجرد، الإنتاج والمخزون،...، بالإضافة إلى مختلف التشريعات والقوانين والإجراءات المحاسبية،...الخ، وهناك معلومات غير رسمية ليس لها مصدر رسمي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمنظمة، تستخدمها الإدارة على نطاق واسع في أنشطتها الإدارية، وغالبا ما تكون شخصية ومنقولة شفهية، وتتضمن تخمينات شخصية وتوقعات وشائعات[13] ،وهي في بعض الأحيان تكون ضرورية لتكامل المعلومات الرسمية، وتستخدم كبديل في حال غياب هذه الأخيرة.
- **مصدر المعلومات**: هناك مصدرين للمعلومات إما تكون داخلية ناتجة عن عمليات المنظمة تعكس الوقائع المتعلقة بسير عملياتها في مختلف أقسامها ووظائفها وبمختلف مستوياتها الإدارية، وهناك معلومات خارجية تحصل عليها من البيئة المحيطة بها بمعنى تعكس وقائع البيئة الخارجية التي تعمل فيها والمتعلقة أساسا بالمنافسين، المنافسة، الأسواق، الموردين، العملاء، الزبائن،...، وهو ما يعرف بالبيئة الجزئية، بالإضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات الحكومية، ومختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية أي ما يعرف بالبيئة الكلية.
- **وفقا لوسائل استخدامها**: المعلومات الشفهية، الكتابية والبصرية[14].
- **وفقا لمستويات اتخاذ القرارات**: حيث تقسم المعلومات إلى[15]:
  - **المعلومات الإستراتيجية**: وهي معلومات تتعلق بالمستقبل، وتنطوي على درجة عالية من عدم التأكد، ويستخدم هذا النوع من المعلومات في التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات طويلة الأجل والتي هي من مسؤوليات الإدارة العليا.
  - **المعلومات الإدارية أو التكتيكية**: وتتعلق بقرارات الإدارة الوسطى المسؤولة عن التخطيط التكتيكي ومتابعة السياسات، ومن أمثلتها المعلومات التحليلية عن المبيعات، جداول الإنتاج، مخصصات الميزانية، والبعد الزمني لهذا النوع من المعلومات يتم على أساس الأسابيع أو الشهور.

- **المعلومات التشغيلية**: وهي المعلومات التي تتعلق بالعمليات اليومية التي تتم داخل المنظمة في الأجل القصير، وترتبط بالأعمال التنفيذية والتي توفر معلومات تفصيلية وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع نشاطات المنظمة، مثال ذلك المقررات الوظيفية للعمال، غياباتهم، ساعات العمل، الأعطال الحاصلة في الأجهزة والمعدات، كميات السلع المنتجة،...، الخ.

كما يمكن إدراج تقسيم آخر لأنواع المعلومات والذي قدمته AFNOR وذلك حسب إمكانيات الحصول عليها كما يلي[16]:

- **المعلومات البيضاء (العامة)**: وهي المعلومات السهل الحصول عليها فهي متاحة لكل من يريدها ويطلبها، بمعنى المعلومات التي يمكن الوصول إليها بشكل مباشر، ومصدرها هو مصدر المعلومات الرسمية؛
- **المعلومات الرمادية (الحساسة)**: هي معلومات مباح الحصول عليها لكن تتسم بصعوبة الوصول إليها، والتي يتم الحصول عليها من مصادر غير رسمية؛
- **المعلومات السوداء (السرية)**: وهي معلومات ذات حماية من طرف القانون أو عن طريق عقد، ومخصصة فقط للأفراد المسموح لهم بالاطلاع عليها.

II. مفهوم نظم المعلومات وأهميتها:

1. مفهوم نظم المعلومات:

إن المتعمق للتعاريف التي قدمت لنظم المعلومات يظهر مدى اختلافها وتنوعها وتعدد اتجاهات الباحثين، ووجهة النظر التي وضعوا علبها هذه التعريفات، وسوف نقدم أكثر التعاريف شيوعا تعكس وجه الاختلاف بينها.

اتفق فريق من الباحثين على أن نظم المعلومات يمكن أن تعرف بأنها "مجموعة من المكونات المترابطة فيما بينها والمتفاعلة، تقوم بتجميع، تشغيل، تخزين، ونشر المعلومات واستقبال معلومات مرتدة عليها (تغذية عكسية) وذلك لغرض دعم اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة"[17]. عرفها Lucas بأنها " مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلال تنفيذها توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المنظمة"[18]. وفي تعريف R. Reix لنظم المعلومات هي "مجموعة منظمة من الموارد: مادية، برامج، أفراد، إجراءات، تسمح باكتساب ومعالجة وتخزين وإيصال المعلومات تحت شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات...الخ داخل المؤسسات"[19]. وعرفت بأنها مجموع الإجراءات والتقنيات التي تسمح للمعلومات بالسريان داخل المؤسسة[20]. نظام المعلومات هو مجموعة من الطرق والأساليب والتقنيات والأدوات اللازمة لتطوير وتشغيل تكنولوجيا الحاسوب لتلبية احتياجات المستخدمين وإستراتيجية الشركة[21].ويشبه البعض نظام المعلومات بنظام الإنتاج الذي يتعامل مع المادة الخام، فيحولها إلى المنتج النهائي الذي يستخدم بواسطة المستفيدين[22]. ويشمل نظم المعلومات مجموع الوسائل والأدوات والطرق التي تسمح بجمع، تخزين وتحليل البيانات لغرض اتخاذ القرار، إشباع المتطلبات التنظيمية وحفظ ذاكرة المنظمة بما يسمح لها إعادة بناء ذاتها[23]. يجب أن يضمن نظام المعلومات تسهيل تحويل قرارات نظام القيادة إلى أفعال[24]. فنظام المعلومات يستخدم البيانات الخام كمدخلات ثم يحولها إلى معلومات (مخرجات)، يستخدمها المستفيدون أو يعاد استخدامها مرة أخرى كمدخلات للحصول على معلومات جديدة.

2. أهمية نظم المعلومات:

إن أهمية نظم المعلومات بالنسبة للإدارة، ترجع إلى ظهور اتجاهات حديثة وهي[25]:

الاتجاه الأول: تزايد نفوذ المعرفة والمعلومات في المجتمعات الصناعية الحديثة، لذلك نجد أن إنتاجية المشتغلين بالمعلومات أصبحت أحد الاهتمامات الرئيسية في هذه المجتمعات، مما أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات؛

الاتجاه الثاني: تطور شبكات الاتصال والمعالجات الدقيقة، فقد أدى ظهور نظم المعلومات المبنية على استخدام أجهزة الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال المتطورة إلى زيادة الطلب على استخدامها؛

الاتجاه الثالث: التغيرات التي طرأت على طلب المعلومات والأساليب الفنية اللازمة لتشغيلها أدت إلى تغير في مفهوم دور المعلومات حتى أصبح ينظر إليها باعتبارها موردا استراتيجيا مهما، وأصبح أداء المنظمات يعتمد بشكل متزايد على ما يمكن أن يقدمه نظام المعلومات المستخدم بها.

3. أهداف نظم المعلومات:

بالرغم من أهمية نظم المعلومات، إلا أنها تهدف بأنواعها المختلفة إلى زيادة مستوى المعرفة وتقليل درجة عدم التأكد، وغلى تحقيق أهداف معينة نذكر منها[26]:

- تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات على أساس رشيد من خلال تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب؛
- تجنب الإدارة الوقوع في أخطاء التخطيط وتنظيم وتخصيص الأعمال؛
- تسهم في تحقيق أفضل استثمار للبيانات المتاحة؛

- تعمل على تحديد وقياس العلامات بين المتغيرات واستخدامها في التنبؤ؛
- تحقيق التكامل بين بيانات التسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من البيانات المتخصصة لتعطي في النهاية صورة كاملة للإدارة؛
- تقلل من الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات، حيث لا يرسل لمراكز اتخاذ القرارات إلا بالقدر اللازم من المعلومات؛
- تتيح فرصة الاستفادة من الأجهزة الإلكترونية في تحليل وعرض وحفظ المعلومات؛
- حصر مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة، وهو ما يتطلب مسحا دقيقا للمتاح من المصادر[27]؛
- تكفل نظم المعلومات وجود رقابة دقيقة لعمليات تنفيذ القرار الإداري، عن طريق المعلومات المرتدة التي يتلقاها صانع القرار؛ هذا وتمثل المعلومات الأساس الجوهري للعمل الفردي والجماعي في منظمات الأعمال.

وتقاس فعالية نظم المعلومات بمدى قدرتها على تحسين جودة القرارات من خلال ما تقدمه من معلومات وخدمات مختلفة، ومن مقاييس الحكم على فعالية نظم المعلومات ما يلي[28]:

- التوقيت المناسب في تقديم المعلومات؛
- مدى صحة ودقة المعلومات المقدمة؛
- مدى الشمولية في المعلومات المقدمة؛
- كفاءة العنصر الآلي المستخدم في نظام المعلومات؛
- كفاءة العنصر البشري كمستخدم لنظام المعلومات؛
- ملائمة البيئة التنظيمية السائدة.

4. مفهوم نظم المعلومات الإستراتيجية:

يستحوذ نظام المعلومات الإستراتيجية على أهمية خاصة نابعة من الدور الذي يؤديه في حياة منظمات الأعمال، كونه يقوم بإمداد مراكز القرار بالمعلومات الإستراتيجية التي تحتاجها كمدخلات في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الخاصة بنشاطاتها. فنظام المعلومات الإستراتيجية يختلف عن باقي نظم المعلومات لتناوله جوانب إستراتيجية مثل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية أي التنافسية، وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية، بمعنى آخر أنه يسهم مساهمة جوهرية في التحليل الاستراتيجي الذي يساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وخاصة ما تعلق منها بالمزايا التنافسية، إذ يؤشر الفرص في البيئة التنافسية، ومواطن القوة في المؤسسة والتي تعد الجوهر الأساسي للمزايا التنافسية[29].

لقد وردت لنظام المعلومات الإستراتيجية مفاهيم عديدة في أدبيات الفكر الإداري، تختلف باختلاف وجهات النظر من قبل الباحثين في هذا الحقل، وبغية توضيح ماهية هذا النظام سوف نتطرق لبعض المفاهيم.ومن ضمنها ما جاء به كل من Laudon&Laudon, 1995 بأنه نظام محوسب في أي مستوى تنظيمي، يكون قادرا على تغيير الأهداف أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات أو العلاقات البيئية لتمكين المؤسسة من الحصول على تقدم تنافسي[30]. وفي تعريف آخر " هو نظام يساهم في صياغة الإستراتيجية وتطبيقها ومتابعتها وتحقيق أهدافها بدعم من تكنولوجيات المعلومات والاتصال"[31].وحسب تعريف Charles Wiseman فإن نظام المعلومات الإستراتيجية هو النظام الذي يدعم، أو يصيغ الإستراتيجية التنافسية لوحدات الأعمال[32]. من خلال هذا المفهوم ربط نظام المعلومات الإستراتيجية بالإستراتيجية التنافسية لوحدات الأعمال في المؤسسة، بمعنى أن هذا النظام يهتم بالبيئة التنافسية للمنشأة وكيفية مواجهة تلك المنافسة من خلال إسنادها بالمعلومات الإستراتيجية التي يوفرها النظام. وينظر كل من Jauch&Glueek إلى نظام المعلومات الإستراتيجية على أنه أحد الأساليب الممكنة للتحليل البيئي، من خلال إنشاء قواعد بيانات إستراتيجية معتمدة على مدخلات من العملاء، المجهزين، المنافسين، المدراء الداخليين، القوى البيئية، وحدات البحث والتطوير[33].ومن خلال ما تم ذكره من تعريفات لوجهات نظر مختلفة يمكن وضع مفهوم لنظام المعلومات الإستراتيجية بأنه النظام الذي يهدف من خلال مخرجاته أن تساهم في دعم أو وضع الإستراتيجية التنافسية وتنفيذها باستخدام الحاسوب وإسناد قرارات الإدارة العليا في المؤسسات بالمعلومات الإستراتيجية لتنمية وتدعيم الموقف التنافسي.

III. نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

1. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على سلسلة من الإجراءات العملية والتي تسمح بتقصي واقع الموضوع المدروس على مستوى المؤسسات، ولهذا الغرض تم التقرب من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ذات الطبيعة الصناعية، تختلف في طبيعتها من مؤسسات كبيرة، مؤسسات مصنفة صغيرة ومتوسطة، مؤسسات عمومية وأخرى خاصة والتي استقرت في الأخير في حدود (33) مؤسسة.

وكانت العينة المختارة للدراسة وفقا للاعتبارات التالية:

- مؤسسات تعمل في بيئة شديدة التنافس، خاصة المنافسة الأجنبية؛
- مؤسسات مبدعة، وضعية رائدة في السوق، جودة ونوعية في المنتج؛

- مؤسسات حققت إبداعات من قبل؛
- مؤسسات تقوم أو قامت بعمليات التصدير.

➢ **وسائل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية قمنا باستعمال الوسائل التالية:

الاستبيان: حيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي نلمس من خلالها استخدام وكفاءة نظم المعلومات، وشمل 42 عبارة.

مجتمع الدراسة: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

عينة الدراسة: استهدفت الدراسة 33 مؤسسة اقتصادية وهي مؤسسات صناعية مختلفة النشاط.

تم توزيع الاستبيان على الإطارات المسيرة لعينة الدراسة (33 مؤسسة اقتصادية) والتي تم تحضيرها وفقا لمتطلبات البحث، وكان عدد الاستبيانات المسترجعة والقابلة للتحليل 165 استمارة. تمت معالجة البيانات المجمعة بعد فرزها وترميزها باستخدام العديد من الأدوات الإحصائية المستخرجة من برنامج SPSS. V20.

وكانت موزعة حسب نوع الملكية كالآتي:

- ✓ 16 مؤسسة من القطاع العام؛
- ✓ 17 مؤسسة من القطاع الخاص.
- ✓ مؤسسات مصنفة كبيرة، ومؤسسات مصنفة صغيرة ومتوسطة.

تنتمي في مجملها إلى القطاع الصناعي: صناعة صيدلانية، ميكانيكية، إلكترونية وكهرومنزلية، كهربائية، غذائية، نسيجية، تحويلية.

الجدول (1) يلخص العينة المدروسة

المؤسسة	طبيعة الملكية	نوعية المنتوج	عدد العمال	سنة بداية النشاط	المنطقة
صيدال/ الوحدة الإنتاجية للمضادات الحيوية	عمومية	صناعة دوائية	654	1987	ولاية المدية
CONDOR	خاصة	صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية	2600	2003	ولاية برج بوعريريج
ENIE	عمومية	صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية	1108	1983	ولاية سيدي بلعباس
ORSIM filiale/BCR	عمومية	الصناعات الميكانيكية ولواحقها	300	2002	ولاية غليزان
SNVI	عمومية	إنتاج، توزيع وصيانة السيارات الصناعية	/	1981	ولاية تلمسان
INATEL	عمومية	صناعة الهاتف	70	2001	ولاية تلمسان
مجموعة حسناوي	خاصة	فروع متعددة: (20 شركة)	1982	1974	ولاية سيدي بلعباس
KHENTEUR COMPOSANTS AUTOMOBILE	خاصة	Les composants électriques automobiles	100	1987	ولاية سيدي بلعباس
GROUPE KADRI LUMINAIRE	خاصة	الأعمدة الكهربائية ولواحقها	389	1948	ولاية البليدة
SOSEMIE	خاصة	الصناعة الغذائية/العجائن	300	1987	ولاية البليدة
CHAUDRAL	عمومية	Différents types de Chaudière	210	1985	ولاية غليزان
CHIALI TUBE	خاصة	الأنابيب البلاستيكية	550	1981	ولاية سيدي بلعباس
CMA/SAMPO	عمومية	العتاد الفلاحي/آلات الحصاد والجرارات	400	1976	ولاية سيدي بلعباس
FAMAG	خاصة	الجرارات الفلاحية ولواحقها	297	1996	ولاية سيدي بلعباس
الشركة الجزائرية للزنك	عمومية	التحليل الكهربائي للزنك	400	1974	ولاية تلمسان

Alzinc					
BHM CONSTRUCTION	خاصة	Industries métallique	420	2003	ولاية تلمسان
BOOM	عمومية	النسيج	329	1960	ولاية غليزان
سيدي سعادة	خاصة	الحليب ومشتقاته، الجبن	260	1993	ولاية غليزان
AGRO-INDUSTRIE	خاصة	فرع: الجرارات الفلاحية	35	2015	ولاية تلمسان
مؤسسة الخزف المنزلي– تافنة -	عمومية	الآجر والقرميد	430	1978	ولاية تلمسان
مجمع متيجي – مصنع الذرة تافنة - مغنية	خاصة	الذرة ومشتقاتها	200	1981	ولاية تلمسان
MATELAS ATLAS	خاصة	MAETLAS	/	1965	ولاية تلمسان
المؤسسة الوطنية للفراش المغاربي LIT-MAG	خاصة	MATELAS	140	1999	ولاية تلمسان
مؤسسة تافنة لصناعة الملابس	عمومية	النسيج	110	1965	ولاية تلمسان
مؤسسة BENTOLIQUE ALGERIE	عمومية	الصناعة التحويلية لمختلف أنواع الأتربة المستعملة في انجاز الآبار البترولية والمائية	112	1950	ولاية تلمسان
ALGAL GHAZAOUET	عمومية	صناعة الألمنيوم	35	1996	ولاية تلمسان
ATLAS CHIMIE	خاصة	صناعة زيت الزيتون، الصابونglycérine	120	1987	ولاية تلمسان
SARL BRIQUERIE ELGHAZI	خاصة	صناعة الآجر الأحمر	140	1993	ولاية تلمسان
حليب النجاح	خاصة	الحليب ومشتقاته	50	2002	ولاية تلمسان
TRANS CANAL OUEST	عمومية	قنوات الري	105	1983	ولاية تلمسان
مؤسسة واضح للبلاستيك	خاصة	الخردوات البلاستيكية	23	1998	ولاية تلمسان
الشركة الجديدة للخزف الصحي بالغزوات CERAMIG	عمومية	الخزف الصحي	370	1978	ولاية تلمسان
الشركة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء	عمومية	إنتاج مواد البناء	/	/	ولاية تلمسان

المصدر من إعداد الأستاذ بناء على عينة الدراسة.

2. تحليل إجابات أفراد العينة:

الجدول (2): إجابات أفراد العينة حول طبيعة المعلومات

العبارات		الخيارات المتاحة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا			
1. تشجع الحصول على المعلومات ذات الطبيعة الاستباقية	التكرار	18	59	72	15	1	3,4727	0,83054	0.690
	النسبة%	10.9	35.8	43.6	9.1	6			
2. المعلومات التي يتم البحث	التكرار	40	51	54	15	5			

عنها من طرف المؤسسة حول بيئتها هي معلومات قصيرة المدى	النسبة%	24.2	30.9	32.7	9.1	3	3.6424	1.041	1.085
3. المعلومات التي يتم البحث عنها من طرف المؤسسة حول بيئتها هي معلومات متوسطة المدى	التكرار	36	52	57	13	7	3.5879	1.047	1.097
	النسبة%	21.8	31.5	34.5	7.9	4.2			
4. المعلومات التي يتم البحث عنها من طرف المؤسسة حول بيئتها هي معلومات طويلة المدى	التكرار	30	55	30	37	13	3.3152	1.228	1.510
	النسبة%	18.2	33.3	18.2	22.4	7.9			
5. البحث عن المعلومات العامة	التكرار	32	84	36	11	2	3.803	0.868	0.755
	النسبة%	19.4	50.9	21.8	6.7	1.2			
6. البحث عن معلومات الجزء المستهدف	التكرار	21	81	46	16	1	3.6364	0.848	0.721
	النسبة%	12.7	49.1	27.9	9.7	0.6			
طبيعة المعلومات	التكرار	/					3.58	0.997	0.995
	النسبة%	17.9	38.6	29.8	10.8	2.9			

تعكس قيمة المتوسط الحسابي (3.58)، الأهمية الكبيرة التي توليها عينة الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو طبيعة المعلومات التي تحتاجها، وحسب الجدول فإنها تهتم بالدرجة الأولى بجمع المعلومات العامة عن بيئتها بمتوسط حسابي 3.803 وانحراف معياري 0.868 والتي تأتي في المرتبة الأولى، والاهتمام بالمعلومات المتوسطة الأجل تأتي في المرتبة الثانية بدرجة متوسطة، وهو نفس الشيء بالنسبة للمعلومات ذات الطبيعة الاستباقية حيث درجة الاهتمام بهذا النوع من المعلومات يكون بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 3,47، وانحراف معياري 0,83، وهو ما يعكس النظرة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي لا تولي اهتماما كبيرا للمعلومات الإستراتيجية وهي خاصة بمعلومات اليقظة الإستراتيجية.

الجدول (3): إجابات أفراد العينة حول جودة المعلومات

العبارات		الخيارات المتاحة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا			
7. الاحتياجات من المعلومات الإستراتيجية محددة بصفة جيدة	التكرار	20	71	54	16	4	3.5273	0.914	0.836
	النسبة%	12.1	43	32.7	9.7	2.4			
8. تعلم الموظفين باحتياجاتها من المعلومات	التكرار	22	65	62	11	5	3.5333	0.914	0.836
	النسبة%	13.3	39.4	37.6	6.7	3			
9. المعلومات المحصل عليها كافية	التكرار	20	67	61	13	4	3.5212	0.894	0.800
	النسبة%	12.1	40.6	37	7.9	2.4			
10. إتاحة المعلومات المناسبة في الوقت المناسب	التكرار	14	80	56	13	2	3.5515	0.807	0.651
	النسبة%	8.5	48.5	33.9	7.9	1.2			
11. إتاحة المعلومات المناسبة للشخص المناسب	التكرار	18	79	49	15	4	3.5576	0.897	0.797
	النسبة%	10.9	47.9	29.7	9.1	2.4			

12. إتاحة المعلومات الصحيحة والموثوقة	التكرار	37	92	27	7	2	3.9394	0.816	0.667
	النسبة%	22.4	55.8	16.4	4.2	1.2			
13. نشر المعلومات على مختلف المصالح والأقسام	التكرار	27	78	41	14	5	3.6545	0.954	0.910
	النسبة%	16.4	47.3	24.8	8.5	3			
جودة المعلومات	التكرار	/					3.6121	0.894	0.801
	النسبة%	13.7	46.1	30.3	7.7	2.3			

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام، إلى أن مؤسسات الدراسة تولي أهمية كبيرة لجودة المعلومات بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 0.89، وتتأرجح كل الفقرات في الدرجة الكبيرة، ونلاحظ أن الفقرة السابعة (7) تحتل المرتبة الأولى حيث يرى عينة الدراسة أن المؤسسات تهتم بإتاحة المعلومات الصحيحة والموثوقة، وتقوم بإتاحة المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وللشخص المناسب بدرجة كبيرة، ويرى 43% من العينة المستجوبة أن المؤسسات تقوم بتحديد الاحتياجات من المعلومات الإستراتيجية بصفة جيدة.

الجدول (4): إجابات أفراد العينة حول استعمال الوسائل التكنولوجية في جمع ونشر المعلومات وحمايتها

العبارات		الخيارات المتاحة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا			
14. استخدام الوسائل التكنولوجية في جمع المعلومات	التكرار	30	62	52	14	7	3.5697	1.019	1.039
	النسبة%	18.2	37.6	31.5	8.5	4.2			
15. استخدام INTRANET في نشر المعلومات	التكرار	35	56	25	22	27	3.3030	1.376	1.895
	النسبة%	21.2	33.9	15.2	13.3	16.4			
16. توفر المؤسسة على برامج لحماية المعلومات من السرقة	التكرار	42	56	32	23	12	3.5636	1.216	1.479
	النسبة%	25.5	33.9	19.4	13.9	7.3			
استخدام الوسائل التكنولوجية في جمع ونشر وحماية المعلومات	التكرار	/					3.5960	1.067	1.140
	النسبة%	20	39.6	25.3	10.3	4.8			

يشير الاتجاه العام للجدول إلى الدرجة الكبيرة التي توليها مؤسسات الدراسة إلى الاهتمام باستعمال الوسائل التكنولوجية في جمع ونشر المعلومات وكذا برامج حماية هذه المعلومات بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 1.06، حيث تؤكد عينة الدراسة إلى ان المؤسسات تهتم باستخدام الوسائل التكنولوجية في جمع المعلومات بمتوسط حسابي 3.56، وتهتم بنشر هذه المعلومات عن طريق الانترانت بدرجة متوسطة حيث أكد ذلك ما نسبته 33.9% من العينة المستجوبة بمتوسط حسابي 3.30 وهو ما يؤكد عدم انتشار هذا النوع من التكنولوجيات بصفة واسعة بمؤسسات الدراسة، في حين تهتم بتوفير وسائل وبرامج حماية المعلومات من السرقة بدرجة كبيرة.

الجدول (5): إجابات أفراد العينة حول توفر المؤسسة على أدوات جمع، تحليل ونشر المعلومات

العبارات		الخيارات المتاحة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		موافق	محايد	غير موافق			
17. جمع المعلومات	التكرار	127	7	31	2.6600	0.810	0.656
	النسبة%	77	4.2	18.8			
18. تحليل المعلومات المجمعة	التكرار	113	14	38	2.6060	0.894	0.800
	النسبة%	68.5	8.5	23			
19. نشر المعلومات	التكرار	106	20	39	2.5757	0.870	0.758
	النسبة%	64.3	12.1	23.6			
توفر المؤسسة على أدوات جمع، تحليل ونشر المعلومات	التكرار	/			2.5830	0.860	0.740
	النسبة%	69.9	8.3	21.8			

يعكس المتوسط الحسابي 2.58 إلى الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسسات عينة الدراسة على توفير أدوات جمع، تحليل ونشر المعلومات وبانحراف معياري 0.86، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة للمعلومات في تسيير المؤسسة، وفي بناء خططها واستراتيجياتها والدور الكبير التي أصبحت تؤديه، حيث أصبحت كمورد استراتيجي مهم.

الجدول (6): إجابات أفراد العينة حول كفاءة نظم معلومات المؤسسة

العبارات		الخيارات المتاحة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا			
20. تعتمد المؤسسة على تحديث وتطوير الأجهزة والبرمجيات الخاصة بنظم المعلومات بصفة مستمرة	التكرار	51	44	33	29	8	3.0788	0.956	0.914
	النسبة%	30.9	26.7	20	17.6	4.8			
21. يوفر معلومات ضرورية ومناسبة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب	التكرار	32	64	54	13	2	3.6727	0.918	0.843
	النسبة%	19.4	38.8	32.7	7.9	1.2			
22. يساعد على وضع تنبؤات وتوقعات	التكرار	17	67	40	31	10	3.4061	1.301	1.694
	النسبة%	10.3	40.6	24.2	18.8	6.1			
23. يساعد المؤسسة على تطوير مخططاتها المستقبلية واستراتيجياتها	التكرار	25	66	45	25	4	3.5030	1.003	1.008
	النسبة%	15.2	40	27.3	15.2	2.4			
24. أدى استخدام نظم المعلومات إلى إعطاء شكل أحسن وزيادة دقة المعلومات	التكرار	35	71	39	17	3	3.7152	0.974	0.949
	النسبة%	21.2	43	23.6	10.3	1.8			
25. يساعد المؤسسة على	التكرار	18	76	45	18	8	3.4727	0.991	0.982

تحقيق التميز على المنافسين	النسبة%	10.9	46.1	27.3	10.9	4.8			
26. يساعد على تحسين الممارسات الإدارية	التكرار	21	84	39	19	2	3.6242	0.892	0.797
	النسبة%	12.7	39.4	28.5	14.5	4.8			
27. يساعد المؤسسة على بناء بنية تكنولوجية	التكرار	21	65	47	24	8	3.4061	1.041	1.084
	النسبة%	12.7	39.4	28.5	14.5	4.8			
28. يساعد على تحسين جودة المنتج	التكرار	38	64	41	16	6	3.6788	1.047	1.097
	النسبة%	23	38.8	24.8	9.7	3.6			
29. يساعد على خفض تكاليف المنتج	التكرار	35	53	47	25	5	3.5333	1.079	1.165
	النسبة%	21.2	32.1	28.5	15.2	3			
كفاءة نظام المعلومات المستخدم في المؤسسة	التكرار	/					3.5521	1.034	1.070
	النسبة%	17.8	39.6	26.1	13.2	3.4			

يشير الاتجاه العام للجدول إلى الدرجة الكبيرة من الاهتمام الذي توليه مؤسسات عينة الدراسة لكفاءة نظم المعلومات المستخدم فيها بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف معياري 1.03، وهو ما يعكسه تأرجح درجة كل الفقرات تقريبا في الدرجة الكبيرة، ونلاحظ من الجدول أن هذه المؤسسات تولي أهمية في تحديث وتطوير الأجهزة والبرمجيات الخاصة بنظم المعلومات، وتأتي في المرتبة الأولى الفقرة رقم 25 حيث أكدت عينة الدراسة بأن استخدام نظم المعلومات أدى إلى إعطاء شكل أحسن وزيادة دقة المعلومات بمتوسط حسابي قدره 3.71، وتليها في المرتبة الثانية الفقرتين رقم 22 و 29 بمتوسط حسابي قدره 3.67، والتي أكدت من خلالها عينة الدراسة في الفقرة 22 أنه أدى استخدام نظم المعلومات في المؤسسة إلى إتاحة معلومات ضرورية ومناسبة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وفي الفقرة 29 أدى استخدام نظم المعلومات إلى مساعدة مؤسسات عينة الدراسة على تحسين جودة المنتج، وتأتي الفقرة رقم 27 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.62 حيث ساعد استخدامه على تحسين الممارسات الإدارية، كل هذا يعكس أهمية استخدام نظم المعلومات تحديثها وتطويرها في إتاحة المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات وخاصة الاستراتيجية في الوقت المناسب وللشخص المناسب من خلال زيادة دقة المعلومات وإعطاءها شكل أحسن، وإلى مدى مساهمتها في تحسين الممارسات الإدارية وعلى تحسين جودة المنتج وخفض التكاليف.

الجدول (7): إجابات أفراد العينة حول المصادر التي تستخدمها المؤسسة في جمع المعلومات

العبارات		الخيارات المتاحة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا			
30. الزبائن	التكرار	42	82	30	7	4	3.9152	0.906	0.822
	النسبة%	25.5	49.7	18.2	4.2	2.4			
31. الموردون	التكرار	55	63	34	8	5	3.9394	1.004	1.008
	النسبة%	33.3	38.2	20.6	4.8	3			
32. الموزعون	التكرار	58	53	39	9	6	3.8970	1.062	1.130
	النسبة%	35.2	32.1	23.6	5.5	3.6			
33. المنافسون	التكرار	49	32	45	27	12	3.4788	1.271	1.617
	النسبة%	29.7	19.4	27.3	16.4	7.3			
34. دراسة السوق	التكرار	35	66	42	16	6	3.6545	1.033	1.069
	النسبة%	21.2	40	25.5	9.7	3.6			
35. الانترنت	التكرار	61	58	23	15	8	3.9030	1.143	1.308

	النسبة%	37	35.2	13.9	9.1	4.8			
36. المجلات المتخصصة	التكرار	44	35	46	22	18	3.3939	1.305	1.704
	النسبة%	26.7	21.2	27.9	13.3	10.9			
37. الهيئات العمومية	التكرار	26	61	49	16	13	3.4303	1.111	1.234
	النسبة%	15.8	37	29.7	9.7	7.9			
38. الجوسسة	التكرار	7	10	18	32	98	1.7636	1.131	1.279
	النسبة%	4.2	6.1	10.9	19.4	59.4			
39. المعارض والصالونات المهنية	التكرار	62	53	28	16	6	3.9030	1.121	1.259
	النسبة%	37.6	32.1	17	9.7	3.6			
40. العلاقات المهنية الخاصة	التكرار	16	78	53	15	3	3.5394	0.858	0.738
	النسبة%	9.7	47.3	32.1	9.1	1.8			
41. هيئات ومراكز البحث العلمي ومخابر البحث والجامعات	التكرار	9	33	51	48	24	2.727	1.106	1.224
	النسبة%	5.5	20	30.9	29.1	14.5			
42. وظيفة البحث والتطوير، براءات الاختراع والترخيص.	التكرار	10	57	33	34	31	2.8848	1.241	1.542
	النسبة%	6.1	34.5	20	20.6	18.8			
المصادر التي تستخدمها المؤسسة في جمع المعلومات	التكرار	/					3.4169	1.262	1.594
	النسبة%	22.5	30.8	23.4	12.4	10.9			

يعكس المتوسط الحسابي المقدر ب 3.41 وانحراف معياري 1.26 إلى الدرجة المتوسطة من الاهتمام الذي توليه مؤسسات عينة الدراسة لمصادر جمع المعلومات، حيث تتأرجح الفقرات بين الدرجات الكبيرة، المتوسطة، القليلة والقليل جدا، وهو ما يعكس التباين الكبير في درجة استخدام مختلف المصادر المتاحة للمؤسسات، ونلاحظ من الجدول ان مؤسسات عينة الدراسة تستخدم بدرجة كبيرة المصادر التالية حسب الترتيب الآتي:

- الموردون بمتوسط حسابي 3.93؛
- الزبائن بمتوسط حسابي 3.91؛
- الأنترنت والصالونات والمعارض بمتوسط حسابي 3.90 لكل منهما؛
- الموزعون بمتوسط حسابي 3.89؛
- دراسة السوق بمتوسط حسابي 3.65.

هذه البيانات تعكس أهم المصادر التي تستخدمها مؤسسات عينة الدراسة بدرجة كبيرة في عملية جمع المعلومات، في حين نجد أنها تولي أهمية بدرجة متوسطة لمصادر أخرى خاصة التي تعتبر من مصادر الإبداع التكنولوجي كوظيفة البحث والتطوير، براءات الاختراع، هيئات ومراكز البحث العلمي والجامعات، وهو ما يعكس نظرة هذه المؤسسات ومدى اهتمامها بعملية الابداع التكنولوجي والذي أصبح يحتل مكانة كبرى في تميز المؤسسات على المستوى التنافسي وخلق الابداعات والنمو والاستمرار في ظل بيئة عمل تتميز بالاضطراب والتعقيد والتنافس الشديد بين مختلف المؤسسات والشركات.

الخاتمة:

باستقراء نتائج الدراسة والتي كانت بعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مختلفة النشاط والتي كانت بمجملها من القطاع الصناعي، حسب ما هو مبين في الجدول رقم (1)، يتضح لنا من النتائج المحصل عليها أن نظم المعلومات ودرجة كفاءتها تعتبر عامل مهم وحيوي مؤثر على تسيير نشاطات المؤسسة الاقتصادية، فإن هذه المؤسسات تولي له أهمية كبيرة حيث تقوم بعملية تحديثه وتطويره بصفة مستمرة، من خلال تجديد وتحديث الأجهزة والبرمجيات الخاصة بنظم المعلومات، يعكس هذا تأثيره ودوره البالغ الأهمية في إتاحة المعلومات المناسبة والمفيدة لاتخاذ القرارات وخاصة الإستراتيجية في مؤسسات عينة الدراسة،حيث تهتم بتوفير وإيصال المعلومات الصحيحة والموثوقة في الوقت المناسب وللشخص المناسب، ونلاحظ كذلك من النتائج المحصل عليها أنه ساهم في زيادة دقة المعلومات وإعطاءها شكل أحسن، ومساهمته في تحسين الممارسات الإدارية وجودة المنتج وخفض التكاليف. وتعتمد مؤسسات عينة الدراسة على مصادر مختلفة ومتنوعة في جمع المعلومات من أهمها الزبائن، المردون، الموزعون، دراسة السوق، القياس المقارن، الانترنت، المعارض والصالونات، المجلات المتخصصة والصحافة، وبدرجة أقل مخابر البحث العلمي والجامعات، وظيفة البحث والتطوير، براءات الاختراع والرخص والتي كانت حسب النتائج المحصل عليها بدرجة متوسطة، والتي تعتبر من مصادر الإبداع التكنولوجي وهو ما يعكس نظرة هذه المؤسسات ومدى اهتمامها بعملية الإبداع التكنولوجي والذي أصبح يحتل مكانة كبرى في تميز المؤسسات على المستوى التنافسي في خلق الإبداعات والنمو والتطور في ظل بيئة عمل تتميز بالاضطراب والتعقيد.ونستخلص كذلك الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسسات عينة الدراسة لتوفير أدوات جمع، تحليل ونشر المعلومات وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة للمعلومات في تسيير المؤسسة، وفي بناء خططها واستراتيجياتها والدور الكبير التي أصبحت تؤديه، حيث أصبحت كمورد استراتيجي مهم.

تهتم مؤسسات عينة الدراسة بالدرجة الأولى بجمع المعلومات العامة عن بيئتها، والاهتمام بجمع المعلومات المتوسطة الأجل أكثر من المعلومات طويلة الأجل، وهو نفس الشيء بالنسبة للمعلومات ذات الطبيعة الاستباقية حيث درجة الاهتمام بهذا النوع من المعلومات يكون بدرجة متوسطة، وهو ما يعكس النظرة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي لا تولي اهتماما كبيرا للمعلومات الإستراتيجية. تولي مؤسسات عينة الدراسة أهمية كبيرة لجودة المعلومات حيث تهتم بإتاحة المعلومات الصحيحة والموثوقة، وتقوم بإتاحة المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وللشخص المناسب بدرجة كبيرة، ويرى 43% من العينة المستجوبة أن المؤسسات تقوم بتحديد الاحتياجات من المعلومات الإستراتيجية بصفة جيدة.

انطلاقا مما ذكر يتبين الأهمية الكبيرة لنظم المعلومات والمؤثرة على تسيير نشاطات المؤسسة الاقتصادية، حيث نخلص من خلال النتائج المحصل عليها مدى الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسسات عينة الدراسة لنظم المعلومات من التحديث المستمر وتطويره وتجديد الأجهزة والبرمجيات، لجعله أكثر كفاءة بما يتلاءم مع الظروف والأحداث البيئية المتسارعة التي تتميز بالتغير المستمر والتعقيد والمنافسة الشديدة بين المؤسسات لجعله ذو جودة عالية يواكب التطورات الحاصلة، هذا ما أدى وساهم في زيادة دقة المعلومات وإعطاءها شكل أفضل، وفي تحسين لكل من كفاءتها وللممارسات الإدارية، جودة المنتج، خفض التكاليف، وإتاحة المعلومات الصحيحة والمناسبة في الوقت المناسب للشخص المناسب لاتخاذ القرار المناسب خاصة القرارات الإستراتيجية.

وعليه فقد بات لزاما على المؤسسة الجزائرية الاهتمام بالتحديث والتطوير المستمر للنظم، والاستغلال الأمثل للمعلومات المتاحة إن هي أرادت النمو والتطور، في ظل بيئة تنافسية معقدة ومضطربة ومتسارعة التغيرات والأحداث، وذلك لمواكبة هذه التحولات.

الإحالات والمراجع:

1 مزهر شعبان العاني، نظام المعلومات الإدارية (منظور تكنولوجي)، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009، ص 19.
2 أحمد الخطيب-خالد زيغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن،2009، ص 71.
3 Gilles BRRSSY, Christian KONKUYT, Management et économie des entreprises, éd DALLOZ, 9ème édition, Paris, 2008, p 95.
4 Reix R, Système d'information et management des organisations, Librairie Vuibert Paris, 1995, p 16.
5 Lucas, H.C, Information system concepts for management, McGraw-Hill Book. Co, New York, 1982, p 12.
6 Izabell Calmi, Jordan Halin, Introduction à la gestion, Dunod, Paris, 2000, p 354.
7 Gilles BRRSSY, Christian KONKUYT, Management et économie des entreprises, éd DALLOZ, 9ème édition, Paris, 2008, p 93.
8 د.نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 64.
9 المرجع نفسه، ص 63.
10 S.Haag.M. Commings, J. Dawkins, (1998), Management Information Systems for the Information Age, USA, Mc Graw-Hill, p 20.
11 M. Vonder, G. White, (1998), Operation Management, USA, West publishing Co, p 774.
12 Marie-Hélène Delmond, Yves Petit, Jean-Michel Gautier, Management des systèmes d'information, Dunod, Paris, 2003, p 203.
13 حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 59.
14 Gilles BRRSSY, Christian KONKUYT, Op.cit., p 93.
15 د. ثابت عبد الرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 212- 213.
16 MIRIKELAM. AM, F, Intelligence économique : une pratique à risque ?in : Maitrise de l'information et prospective stratégique : L'intelligence économique au service de l'entreprise, édition publisud, 1999, p 87.
17 Laudon, K and Laudon, J (1998) "Management information systems : new approaches of organization and technology", USA, prentice hall ; Inc., p 05.
18 H.C.Lucas, Jr, (1990), Information system concepts for management, USA, Mc Graw-Hill, p 15.
19 Robert Reix, système d'information et management des organisations, 4e édition, Vuibert, Paris, 2002, p 75.
20 Lucboyer&Noélequilbey, Organisation théories, applications, Ed d'Organisation, 2ème éd, Paris, France, 2003, p 347.
21 David AUTISSIER, Faouzi BENSEBAA, Fabienne BOUDIER, L'Atlas du Management, éd Eyrolles, 2009, p 245.
22 حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص.ص 60و61.
23 Abdelhak Lamiri, Management de l'information- redressement et mise-à-niveau des entreprises, Office des publications universitaires, Alger, 2003, p 56.
24 Philippe Germak & Jean-Pierre Marco, Management des systèmes d'information, Ed Foucher, 4ème éd, France, 2008, p29.
25 أحمد الخطيب، خالد زيغان، مرجع سابق، ص 75.
26 محمد الفاتح المغربي، نظم المعلومات الإدارية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط1، 2011، ص 122.
27 حمدي أبو النور السيد عويس، مرجع سابق، ص 64.
28 نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 113.
29 حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية –مدخل استراتيجي-دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005، ص 19.
30 Laudon. K, Laudon. J P, Essentials of management information systems : Organization and Technology, Prentice Hall Inc., London, 1995, p 47.
31 André Deyrieux, Le Système d'information, nouvel outil de stratégie, direction d'entreprise et DSI, Ed Maxima, France, p 105.
32 حسن علي الزعبي، مرجع سابق، ص 18.
33 حسن علي الزعبي، مرجع سابق، ص 19.

مجلة نور للدراسات الاقتصادية ISSN: 2477-9814
مجلد: 03 عدد: 05 ديسمبر 2017

دراسة أثر التركز في صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة Mobilis

عادل بوعافية

جامعة الحاج لخضر (باتنة01)
adelishak1@gmai.com

الملخص:
تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أثر التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف المحمول في الجزائر على تنافسية مؤسسة موبيليس، حيث تطرقنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتركز الصناعي وتنافسية المؤسسة الاقتصادية.
وكانت النتائج المستخلصة تعبر عن التأثير السلبي والعلاقة العكسية بين مؤشر التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف المحمول في الجزائر ومؤشرات تنافسية مؤسسة موبيليس، حيث وجدنا أنه كلما ارتفعت درجة التركز في قطاع خدمة الهاتف المحمول (أي ميل هيكل الصناعة إلى الاحتكار) كلما انعكس ذلك سلبا على مؤشرات تنافسية مؤسسة موبيليس.
الكلمات المفتاحية:
هيكل الصناعة، التركز الصناعي، المنافسة، التنافسية، قطاع خدمة الهاتف النقال.

Abstract:
This research seeks to determine the impact of industrial concentration in mobile service sector in Algeria on the competitive of Mobilis institution, where we touched on different concepts related to the industrial concentration and the competitiveness of the economic institution.
The results deduced express the negative impact between the index of industrial concentration in the mobile service sector in Algeria and the competitive indicators of Mobilis institution, where we found that the higher the degree of concentration in the mobile service sector (The structure of the industry goes to monopoly) whenever it is negatively reflected on the competitive indicators of Mobilis institution.
key words:
Industry Structure,Industrial concentration, Competition, Competitiveness, Mobile phone service .

مقدمة:

أدت التغيرات الحاصلة في بيئة المال والأعمال إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد الوطني والدولي، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جددا على درجة عالية من المهارة والقوة، وهذا يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا للمؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذه التغيرات في الوقت ذاته يمكن أن تشكل فرصة للمؤسسات كذلك إن أمكن الاستفادة منها، من هنا تظهر أهمية التنافسية حيث تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي توفرها التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية للمؤسسة بشكل عام وهيكل القطاع الذي تنشط فيه بشكل خاص، ومحاولة التقليل من سلبيات وأثر هذه التغيرات ما أمكن.

فالتنافسية تعتبر مؤشرا مهما لنجاح المؤسسات ومدخلا لاستمراريتها، فقوة أي مؤسسة من قوة تنافسيتها أي بتفوقها على المؤسسات الأخرى وقدرتها على منافستها، وعليه فقد تزايد اهتمام المؤسسات بتحليل تنافسيتها ومركزها التنافسي في القطاع الذي تنشط فيه، ويرجع هذا الاهتمام أساسا للتغيرات الكبيرة الحاصلة والمستمرة في بيئة المال والأعمال والتجارة خلال السنوات العشر أو العشرين الأخيرة، وما عزز أيضا من هذا الاهتمام هو رغبة المؤسسات الاقتصادية في تحسين وتطوير أدائها والذي تعد التنافسية مكونا مهما من مكوناته، الأمر الذي لم يعد اختياريا تلجأ إليه الإدارة أو تنصرف عنه باختيارها ولكنه أصبح شرطا جوهريا لبقاء المؤسسة وعدم اندثارها.

وقطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر يعتبر من بين القطاعات الهامة بسبب ما يشهده من تطور ونمو سريعين خاصة بعد الإصلاحات التي مسته والتي كان لها بالغ الأثر في الانفتاح على المنافسة ودخول متعاملين أجانب إلى القطاع، وعليه فإن المؤسسة الناشطة في هذا القطاع مطالبة بتحديد كل العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على تنافسيتها وبالتالي على مستوى أدائها، لاسيما التغيرات التي قد تطرأ على هيكل الصناعة والتي يعبر عنها بتغير في درجة التركز في القطاع، وقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على مؤسسة موبيليس للهاتف النقال ATM باعتبارها مؤسسة وطنية، للمعرفة تأثيرات درجة التركز الصناعي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:**ما هو تأثير درجة التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة Mobilis ؟**

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التركز الصناعي ومؤشرات قياسه؛
- التعرف على مفهوم تنافسية المؤسسة الاقتصادية وأنواعها ومؤشراتها؛
- التعرف على التأثير الذي تمارسه التغيرات في درجة التركز الصناعي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية في قطاع خدمة الهاتفية النقالة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- التحديات التي يواجهها قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر خاصة مع انفتاح الأسواق؛
- الأهمية الكبيرة والمتزايدة للتنافسية والمزايا التنافسية في قطاع خدمة الهاتف النقال؛
- ضرورة التعرف على الأثر الذي تمارسه مختلف التغيرات في نسبة التركز في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة موبيليس، لأجل البحث عن أساليب لتطويرها ودعمها إن كانت إيجابية أو العمل على تحييدها إن كانت سلبية.

منهج الدراسة:

للوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة فقد تم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتعلق المنهج الوصفي بالجانب النظري من خلال التغطية الأكاديمية لمختلف جوانب الموضوع، أما المنهج التحليلي فيتعلق بالجانب التطبيقي من خلال الوقوف على واقع تنافسية المؤسسة محل الدراسة وأثر التركز الصناعي على هذه التنافسية، وذلك بمحاولة إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي والميداني.

I الإطار النظري للتركز الصناعي وتنافسية المؤسسة الاقتصادية

سنتناول من خلال هذا المحور بالدراسة والتحليل كلا من مفهوم التركز الصناعي ومسبباته ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى تنافسية المؤسسة وأقسامها ومؤشرات قياسها.

1 التركز الصناعي (مفهومه؛ أسبابه ومؤشراته)

1.1 مفهوم التركز الصناعي (Industriel Concentration):

يقصد بالتركز في لغة الاقتصاد جنوح عناصر الإنتاج نحو التجمع في مشروع واحد[1]، ومنه يمكن القول أن المقصود بالتركز الصناعي هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا ففي قياس تركز الصناعي ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز الصناعي، فإن الصناعة تكون أكثر تركيزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد تباين بين أنصبتها في الصناعة، ويتبع هذا التعريف مجموعة من التعاريف وهي كالآتي:

- يجب التمييز بين التركز الصناعي والتركز الإجمالي ويقصد بالأخير إلى أي مدى يتحكم عدد صغير من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للدولة ككل أو أحد القطاعات الكبيرة كالقطاع المالي أو القطاع الصناعي؛
- كذلك يجب التفريق بين مقاييس التركيز المطلق ومقاييس اللا مساواة . فمقاييس التركيز المطلق تتعلق بكل من عدد المؤسسات وأنصبتها النسبية في الصناعة ، أما مقاييس اللا مساواة فتستمد أصولها من النظرية الإحصائية وتقيس تشتت الأنصبة السوقية . وتهمل هذه المقاييس كلية عدد المؤسسات ، الأمر الذي يضعف من الاعتماد عليها كمؤشر لتركز الصناعي. غير أن مقاييس اللا مساواة قد استخدمت في إنجاز بعض الدراسات المهمة[2]؛
- كذلك يجب التفرقة بين نوعين من التركز، تركز البائعين وتركز المشترين؛ أما عن تركز البائعين فهو يشير إلى أي مدى يتركز إنتاج صناعة ما في أيدي عدد محدود من المؤسسات المنتجة، ويشير تركز المشترين إلى أي مدى تركز المشتريات من سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من الوحدات الاقتصادية، ونظرا لعدم توافر بيانات كافية عن تركز المشترين في كثير من الحالات فغالبا ما يصعب قياسه، لذا يتم التركيز دائما في هذا الصدد على تركز البائعين (المنتجين) الذي غالبا ما تتوافر عنهم البيانات[3].

ومنه يمكن القول أن التركز الصناعي يقيس التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة على المؤسسات الموجودة في تلك الصناعة، ولقياس التركز الصناعي يجب الأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية التالية[4]:

- عدد المؤسسات في الصناعة، فكلما زاد عدد المنشآت في الصناعة قل التركز الصناعي؛
- حجم كل مؤسسة ونسبة إسهامها في الحجم الكلي للصناعة، فكلما زاد حجم المنشأة زاد إسهامها في الحجم الكلي الصناعة؛
- يمكن الاعتماد على عدة مقاييس أو معايير لقياس حجم الصناعة أو حجم المنشأة الصناعية، كحجم الإنتاج في المنشأة وفي الصناعة، أو حجم العمالة في المنشأة وفي الصناعة، أو حجم رأس المال المستثمر أو قيمة المبيعات، حيث أنه لا يوجد مقياس يمكن أن يعتبر المقياس الموضوعي الوحيد لقياس حجم الصناعة، فالبعض يستخدم الإنتاج والبعض يستخدم حجم العمالة والبعض يستخدم حجم رأس المال.

2.1 أسباب التركز الصناعي:

يعتقد البعض أن ظهور الصناعات المتركزة هو نتاج تطور طبيعي، وأن بروز المؤسسات الضخمة في الصناعة يعكس التأثيرات المتنامية للتقنية الحديثة، وطرق التوزيع المتسعة، أيضا من جملة هذه العوامل عوائق الدخول إلى الصناعة واختلاف المنتجات، بالإضافة إلى النشاطات الاندماجية والإدارة غير الكفأة للحكومة.

أما عن أهداف التركز فالهدف الرئيسي هو تخفيض تكاليف الإنتاج في حالة زيادة حجم المشروع، بالتالي تحقيق احتكار سواء في الشراء أو البيع، كما هو الحال في إتحاد المنتجين، وقد يكون لأسباب قانونية في صناعة معينة، وقد يرمي إلى الحد من المنافسة في حالة الركود الاقتصادي[5].

3.1 مقاييس التركز الصناعي:

بالنسبة للمؤشراتوالمقاييس التي تقيس درجة التركز الصناعي، فإنه يمكن أن نستعرض فيما يلي بعض أكثر المقاييس استعمالا في عملية قياس تركز القطاعات،ويبقى اختيار واحد منها مرتبطا بظروف وأهداف الدراسة.

1.3.1 مقلوب عدد المؤسسات:

حيثnهي عدد المؤسسات العاملة بالصناعة. ويلاحظ أنه إذا وجد بالصناعة مؤسسة واحدة محتكرة، فإن قيمة هذا المؤشر يكون مساويا للواحد، وكلما زاد عدد المؤسسات العاملة بالصناعة كلما انخفضت قيمة المؤشر حتى تصل إلى الصفر(n تؤول إلى مالا نهاية) ومنه يمكن القول أنه كلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد دل ذلك على زيادة درجة التركز، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على انخفاض درجة التركز. ويعتبر هذا المؤشر أكثر ملائمة إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة متماثلة[6].

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المعيار ما يلي[7]:

- هذا المؤشر يعتبر مضللا في حال كون المؤسسات التي تعمل بالصناعة غير متماثلة الحجم، فدخول مؤسسات كبيرة الحجم نسبيا في الصناعة يؤدي إلى زيادة درجة التركز بدلا من نقصها؛
- هذا المؤشر لا يأخذ في الحسبان أثر تحويل المبيعات من شركة صغيرة إلى شركة كبيرة مع ثبات حجم الصناعة.

2.3.1 مقياس نسبة التركيز (Indice de concentration):

يعتبر مقياس نسبة التركيز من أكثر المؤشرات استخداما، وتعرف بالنسبة المئوية لنصيب أكبرr من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن r رقم اختياري يحدده الباحث،وتحسب نسبة التركزCr وفقا للصيغة التالية:

$$\mathbf{Cr} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{r}} \frac{\mathbf{X_i}}{\mathbf{X}} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{r}} \mathbf{S_i}$$

فإذا اخترنا (r5)، فإن(C5) تمثل نسبة التركيز لخمس شركات والتي تقيس نصيب الخمس المؤسسات من الإنتاج الكلي للصناعة، فإن كانت هذه المؤسسات هي (15%، 12%، 6%، 4%، 3%)، تكون نسبة التركيز للخمس المؤسسات مساوية لمجموع هذه الأنصبة أي 40 %، ويتمتع هذا المؤشر بأفضلية خاصة في الدراسات الوصفية والعملية حيث يسهل حسابه ويتيسر فهمه[8].

3.3.1مقياس هيرشمان وهيرفندال(Hirschman et Herfindah):

هذا المقياس يعبر عن مجموع مربع أنصبة الحصص السوقية لجميع المؤسسات (عددها يساوى n) التابعة لصناعة معينة، حيث كلما اقتربت قيمة H من الواحد الصحيح كلما كان معدل التركز الصناعي كبيرا، ويعتبر هذا المقياس الأفضل مقارنة بالمقاييس السابقة، لأنه يعطى وزنا أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، كما أنه يأخذ في الاعتبار أنصبة جميع المؤسسات العاملة في الصناعة[9]، وهو يأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{iHH} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \left(\frac{\mathbf{X_i}}{\mathbf{X}}\right)^{\mathbf{2}} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{S_i}$$

إلا أن هذا المقياس يتطلب توفر المعلومات حول الحصص السوقية لجميع المؤسسات الناشطة في الصناعة محل الدراسة، وهذه البيانات في كثير من الأحيان لا تكون متوفرة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة.

4.3.1 مؤشر الأنتروبي (Entropie):

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات المعكوسة للتركيز ولحسابه تعطى أنصبة المنشآت أوزانا مساوية لـ: [Ln(1/Si)] (أياللوغاريتم الطبيعي لمعكوس نصيب المنشآت في السوق)، ثم تجمع على النحو التالي[10]:

$$\mathbf{E} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{S_i}\ \mathbf{Ln}\left(\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{S_i}}\right)$$

حيث:

- Si◄ تمثل الحصة السوقية للمؤسسة i؛
- n◄ تمثل عدد المؤسسات في الصناعة.

فإذا كانت الصناعة تتميز بالاحتكار التام يكون مؤشر الأنتروبي مساويا للصفر (E=0)، وفي حال كانت الصناعة تتميز بالمنافسة يكون مؤشر الأنتروبي كبيرا لأن (E =Ln n)، أي كلما كان عدد المؤسسات (n) كبيرا كلما كان E كبيرا ودل ذلك على وجود منافسة في الصناعة[11].

5.3.1 معامل الاختلاف:

وهو نسبة بين الانحراف المعياري لأحجام المنشآت ومتوسط هذه الأحجام، وهو مقياس للتشتت، ومن ثم اللامساواة في حجم المنشآت ، ويتأثر هذا المقياس بوحدات القياس[12].

فإذا كان معامل الاختلاف يساوي الصفر، فإن ذلك يدل على عدم وجود تركز في الصناعة، أما إذا كان أكبر من صفر فإن ذلك يدل على وجود تركز في الصناعة، وكلما زادت قيمته، كلما زادت درجة التركز[13].

2 تنافسية المؤسسة الاقتصادية والمفاهيم المرتبطة بها:

فيما يلي سنتطرق لمفهوم وأنواع تنافسية المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى مؤشرات قياسها وتقييمها.

1.2 مفهوم تنافسية المؤسسة:

يختلف تعريف التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تُعنى بها، وفي الأساس فإن التنافسية بدأت في القطاع الخاص ولها معاييرها الخاصة، ثم انتقل المفهوم إلى تنافسية الدول و حددت لها معايير مختلفة، والتنافسية مصطلح حديث في علم الإدارة والاقتصاد يهدف إلى تحديد أسس ومبادئ ومعايير تقيس مدى تنافسية المؤسسات أو القطاعات أو الدول ومستوى الكفاءة والتميز والتطور الذي وصلت إليه[14].

وتعرف التنافسية بأنها: " القدرة على الصمود أما المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من الربحية ونمو واستمرار وتوسع وابتكار وتجديد"[15]، أي أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على البقاء في القطاع ومواجهة المنافسين مع تحقيق أهم أهدافها ألا وهو الأرباح.

وتعرف التنافسية كذلك على أنها "تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول للزبائن، وأداء عالي للمؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين وهذا بتقدير واحتساب الحصة السوقية النسبية للمؤسسة"[16].

ومنه يمكن القول أن التنافسية تعني كل شيء إيجابي يسمح للمؤسسة باكتساب حصة في السوق من جهة، وتحقيق أرباح من جهة أخرى، كما أن مفهوم التنافسية متعددا لأبعاد حيث تجتهد المؤسسة في تحقيقه قصد احتلال موقع تنافسي مستمر في السوق،فالتنافسية حالة ذهنية تدفع إلى التفكير في الكيفية التي تجعل المؤسسة تحافظ وتطوّر موقعها في السوق أطول فترة ممكنة.

2.2 أقسام تنافسية المؤسسة:

يمكن تحديد أقسام تنافسية المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من المعايير هي كما يلي(17):

1.2.2 المعيار الموضوعي:

وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

◄ **تنافسية المنتج:** تعد تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس بالشرط الكافي،ففي أغلب الأحيان يتم الاعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقييم تنافسية المنتج،وهذا أمر غير صحيح على اعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة من سعر التكلفة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

◄ **تنافسية المؤسسة:** ويتم تقييمها وقياسها على أساس أشمل من طريقة تقييم المنتج،فمن الناحية المالية مثلا يتم تقييم المنتج بالاستناد إلى الهامش الذي يحققه، بينما تنافسية المؤسسة يتم تقييمها على أساس هوامش جميع المنتجات.

2.2.2 المعيار الزمني:

حيث تنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

◄ **التنافسية الآنية:** تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة،غير انه لا يجب أن نتفاءل بشأنها لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية.

◄ **القدرة التنافسية:** وتتعلق بالفرص المستقبلية من جهة وبالرؤيا طويلة المدى من جهة ثانية، وذلك من خلال عدة دورات استغلال.

3.2 مؤشرات تنافسية المؤسسة الاقتصادية

إن جوهر التنافسية واحد هو تحقيق الربح لكن أشكالها ومؤشراتها تكون من خلال مستوى التحليل سواء أكان مؤسسة أم قطاعا أم على المستوى الكلي، حيث يمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال عدة مؤشرات أهمها الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية المؤسسة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي، وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة[18].

II تأثير تركز قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة ATM

سنتناول من خلال هذا المحور التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف النقال الجزائري والتطورات التي شهدها وأثرها على مؤشرات تنافسية مؤسسة Mobilis للهاتف النقال.

1 التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف النقال الجزائري: يعتبر التركز الصناعي من أهم أبعاد هيكل الصناعة وأكثرها استخداما لمعرفة إلى أي مدى تتركز صناعة ما في أيدي عدد محدود من المؤسسات داخل قطاع صناعي معين، وفيما ما يلي سنقوم بدراسة درجة التركز الصناعي في سوق خدمة الهاتف النقال مع إعطاء تحليل لأهم العوامل المسببة له.

1.1 تطور الحصص السوقية للمتعاملين في قطاع خدمة الهاتف النقال

شهدت الجزائر تطورا كبيرا في استعمال تقنيات الاتصال والمعلومات حيث نمت هذه السوق بشكل سريع في السنوات الأخيرة لاسيما قطاع الهاتف النقال، فقد كانت سرعة ظهوره وتطوره كبيرة وفاقت كل التوقعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور الحصص السوقية للمتعاملين الثلاث.

الجدول (01): تطور الحصص السوقية لمؤسسات القطاع خلال الفترة (2004 – 2015)

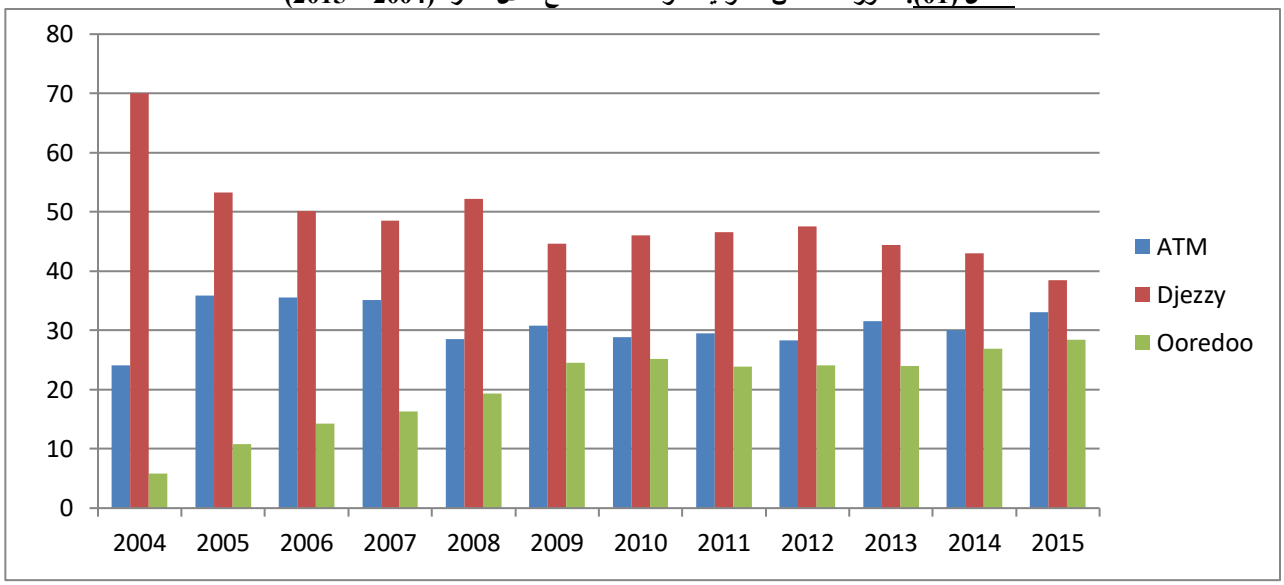
السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
الحصة السوقية ATM	24.10	%	35.93	%	35.60	%	35.17	%	28.50	%	30.80	%	28.82	%	29.53	%	28.31	%	31.51	%	30.08	%	33.12	%
الحصة السوقية Djezzy	70.01	%	53.27	%	50.15	%	48.55	%	52.19	%	44.66	%	46.03	%	46.59	%	47.55	%	44.47	%	42.99	%	38.43	%
الحصة السوقية Ooredoo	5.89	%	10.81	%	14.24	%	16.28	%	19.31	%	24.54	%	25.16	%	23.88	%	24.14	%	24.02	%	26.94	%	28.45	%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **ARPT, Rapport annuel, électronique édition, 2010, P46.**
- **ARPT, Rapport annuel, électronique édition, 2015, P40.**

ولتسهيل تتبع وملاحظة التغيرات الحاصلة في الحصص السوقية لمتعاملي القطاع ، فإنه يمكن الاستعانة بالتمثيل البياني بواسطة الأعمدة البيانية كما في الشكل التالي:

الشكل (01): تطور الحصص السوقية لمؤسسات القطاع خلال الفترة (2004 – 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من الجدول أعلاه يمكن القول أن حصص المتعاملين السوقية بدأت في التقارب نسبيا إبتداءا من سنة 2009، حيث بلغت الحصة السوقية لمؤسسة ATM حوالي 30.80%أما بالنسبة لمؤسسة Djezzy فقد بلغت 44.66% في حين بلغت الحصة السوقية لمؤسسة Ooredooحوالي 24.52%، الشيء الملاحظ أن العلاقة بين الحصة السوقية لمؤسسة ATM والحصة السوقية لمؤسسة Djezzy إبتداءا من سنة 2008 علاقة عكسية، أما قبل سنة 2008 فقد تراوحت حصتهما السوقية بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى.

في حين تميزت الحصة السوقية لمؤسسة Ooredoo بارتفاع مستمر من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، وقد سجلت انخفاضا وحيدا سنة 2011 حيث خسرت جزءا من حصتها لصالح مؤسسة Djezzy، فأصبحت حصتها السوقية تقدر بحوالي 23.88%بعد أن كانت 25.16% سنة 2010.

2.1 قياس التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر

رغم وجود مجموعة كبيرة من المقاييس التي تستخدم في قياس التركز في صناعة معينة، إلا أننا سنعتمد على مقياسين هما: مقلوب عدد المؤسسات بالإضافة إلى مقياس هيرشمان-وهيرفندال، وذلك بسبب توفر المعلومات والمعطيات اللازمة.

1.2.1 مقياس مقلوب عدد المؤسسات:

مقياس مقلوب عدد المؤسسات يعتبر من بين المقاييس البسيطة التي يعتم دفي حسابها على عدد المؤسسات الموجودة في السوق،والتي يصل عددها في سوق خدمة الهاتف النقال في الجزائر إلى 3 مؤسسات ومنه:

$$\text{مقلوب عدد المؤسسات} = \frac{1}{n} = \frac{1}{3} = 0.33$$

هذه النتيجة تدل على أن درجة التركز في سوق خدمة الهاتف النقال متوسطة نوعا ما، وهو خلاف الواقع كون السوق تسيطر عليه ثلاث مؤسسات فقط، وحتى تتضح الصورة أكثر سنستخدم مقياس ***هيرشمان وهيرفندال***.

2.2.1 مقياس هيرشمان وهيرفندال:

يعتبر هذا المقياس الأفضل مقارنة بالمقياس السابق، لأنه يعطى وزنا أكبر للمؤسسات الأكبر حجما مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، كذلك يأخذ في الاعتبار أنصبة جميع المؤسسات العاملة في الصناعة، وهو مجموع مربع الأنصبة السوقية لجميع المؤسسات والتي يساوي عددها n)(التابعة لصناعة معينة ، وتقترب قيمة Hإلى العدد 1 كلما اشتدت درجة التركز، والجدول التالي يوضح تطور درجة التركز الصناعي في القطاع.

الجدول (02): تطور نسبة التركز الصناعي باستخدام مقياس *هيرشمان وهيرفندال*.

السنوات		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(أنصبة المؤسسات)[2]	ATM	0.057	0.129	0.126	0.123	0.081	0.094	0.083	0.087	0.08	0.197	0.09	0.10
	Djezzy	0.49	0.283	0.251	0.235	0.272	0.198	0.211	0.217	0.226	0.099	0.184	0.147
	Ooredoo	0.0036	0.0118	0.0202	0.0265	0.0365	0.0602	0.0632	0.0570	0.0582	0.0576	0.0725	0.0809
مستوى التركز		55.06%	42.38%	39.72%	38.45%	38.95%	35.22%	35.80%	36.12%	36.44%	35.45%	34.76%	33.82%

المصدر: من إعداد الباحث.

من الجدول أعلاه وابتداء من سنة 2004 تاريخ دخول ثالث متعامل إلى القطاع وهو مؤسسة Ooredoo (مؤسسة نجمة سابقا)، نجد أن نسبة التركز الصناعي أخذت في الانخفاض التدريجي إلى غاية سنة 2008، أن سجلت نسبة التركز ارتفاعا طفيفا فبعد أن كان يقدر بحوالي 38.45% سنة 2007 أصبح يقدر بـ 38.95% سنة 2008، وهذا الارتفاع مرده إلى **حملة تعريف الشرائح مجهولة الهوية** في القطاع، هذه الحملة التي أثرت بشكل كبير على الحصص السوقية للمتعاملين خاصة المتعامل الوطني ATM، ثم بدأت نسبة التركز في الانخفاض ولم ترتفع إلا سنة 2011 حيث قدرت بـــ 36.12%بعد أن كانت تقدر بحوالي 35.08%، إلا أن نسبة التركز الصناعي أخذت في الانخفاض إبتداءا من سنة 2011 لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2015 حيث قدرت بـــ 33.82%.

وبشكل عام يمكن القول أن نسبة التركز الصناعي في قطاع خدمة الهاتف النقال تبقى مرتفعة حسب **مقياس هيرشمان وهيرفندال**، كون النسب المسجلة على مدار السنوات تبقى أعلى من 25%وهي النسبة التي تعد مرتفعة نسبيا حسب **مقياس هيرشمان وهيرفندال**.

2 **اتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس(Algérie Télécom Mobile-Mobilis):** تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف المحمول "موبيليس" المؤسسة الجزائرية الخالصة الوحيدة في سوق الهاتف النقال، إلى جانب متعاملين أجانب أو بالشراكة، وهي فرع لاتصالات الجزائر التي تضم مزيجا واسعا مع تكنولوجيا حديثة في وسط الاتصالات ، وهي أول متعامل للهاتف النقال في الجزائر.

ظهرت موبيليس في أوت من سنة 2003 كفرع للمؤسسة العمومية اتصالات الجزائر، وبدأت نشاطها التجاري بصفة رسمية في جانفي 2004 في شكل مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 100 مليون دج، موزعة على 1000 سهم بقيمة 100 ألف دج لكل سهم، كما ورثت 150 ألف مشترك عن مؤسستها الأم (اتصالات الجزائر).

وتعود الأصول الأولى لموبيليس واتصالات الجزائر إلى مؤسسة البريد والمواصلات، ومع اتساع رقعة المنافسة والتطور الحاصل في تكنولوجيات الاتصال تم تقسيمها إلى فرعين[19]:

◄بريد الجزائر: أسندت إليها مسؤولية كل العمليات المتعلقة بالبريد بالإضافة إلى مهام أخرى .

◄اتصالات الجزائر: أسندت إليها مسؤولية قطاع الاتصالات في الجزائر سواء الاتصالات السلكية أو اللاسلكية .

حيث تضم هذه الأخيرة " اتصالات الجزائر " أربع فروع هي كما يلي:

- ✓ فرع اتصالات الجزائر للإنترنت Algérie Télécom (Internet) .
- ✓ فرع اتصالات الجزائر الفضائية(Algérie Télécom (Spatiales.
- ✓ فرع اتصالات الجزائر للهاتف الثابت(Algérie Télécom (Fixe .
- ✓ فرع اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (Algérie Télécom Mobile (Mobilis.

وقد أدركت موبيليس عند إطلاقها المتأخر سنة 2003 والتقهقر الذي ورثته عن اتصالات الجزائر، فسعت للتعاقد مع أكبر شركات الاتصال في العالم قصد تبني تكنولوجيات حديثة وكللت هذه المساعي بإبرام عقود شراكة مع عدة شركات رائدة من أهمها: إريكسون السويدية(ERICSSON)، هواوي (HUAWEI)، زادتي(ZTE) ...

كما تملك موبيليس عددا من الموزعين المعتمدين لتوزيع منتجاتها في كافة أنحاء الوطن، حيث يعين لكل موزع منطقة النشاط التي يوزع فيها، ويتمثل أهم هؤلاء الموزعين في[20]:

- Anep Messageries - Algérie Poste - Touts les Actels
- AlgeriKa- Assilou.com - GTS Phone

جدير بالذكر أن مؤسسة تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية الخاصة بها دوت العودة للشركة الأم، كما تتمتع بهيكل تنظيمي مستقل عن اتصالات الجزائر، ومقرها الاجتماعي يتواجد في الطريق الوطني رقم 05 المحمدية.

3 تحليل أثر تغير درجة التركز في القطاع على مؤشرات تنافسية مؤسسة ATM

فيما يلي سنحاول تحليل التأثير الذي تمارسه التغيرات الحاصلة في درجة التركز في القطاع على تنافسية مؤسسة ATM، وذلك من خلال دراسة تأثيره على حصتها السوقية، بالإضافة إلى دراسة تأثيره على مؤشر ربحية المؤسسة.

1.3 تأثير التركز الصناعي على مؤشر الحصة السوقية لمؤسسة ATM:

يعد مؤشر الحصة السوقية مقياسا مهما لقياس أداء المؤسسات وهو من المقاييس المهمة للتمييز بين المؤسسات الناجحة وغير الناجحة في نشاطها، لذلك نجد أن أغلب المؤسسات تسعى لتحقيق أكبر حصة سوقية ممكنة من خلال السعي إلى تحليل حصتها السوقية وجمع المعلومات عن حركة وأسباب انتقال الزبائن بين المؤسسات المتنافسة في الصناعة، كما أن مؤشر الحصة السوقية يعتبر مؤشرا دقيقا وفعالا في بناء قرارات إستراتيجية رشيدة للمؤسسة تمكنها من تحسين أدائها في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

وعليه فليكون تحليل أثر التغيرات الحاصلة في قطاع الهاتفية النقالة في الجزائر على أداء مؤسسة ATM دقيقا، فإننا سنعتمد على مؤشرين للحصة السوقية هما: مؤشر الحصة السوقية الإجمالية؛ مؤشر الحصة السوقية مقارنة بالقائد (المؤسسة القائدة).

1.1.3 مؤشر الحصة السوقية الإجمالية لمؤسسة ATM

يمكن حساب هذا المؤشر بقسمة عدد المشتركين في خدمات مؤسسة ATM خلال فترة زمنية معينة على عدد المشتركين الإجمالي في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

$$\text{الحصة السوقية الإجمالية} = \frac{\text{الحصة السوقية في فترة زمنية معينة}}{\text{إجمالي الحصة السوقية في نفس الفترة}} \times 100$$

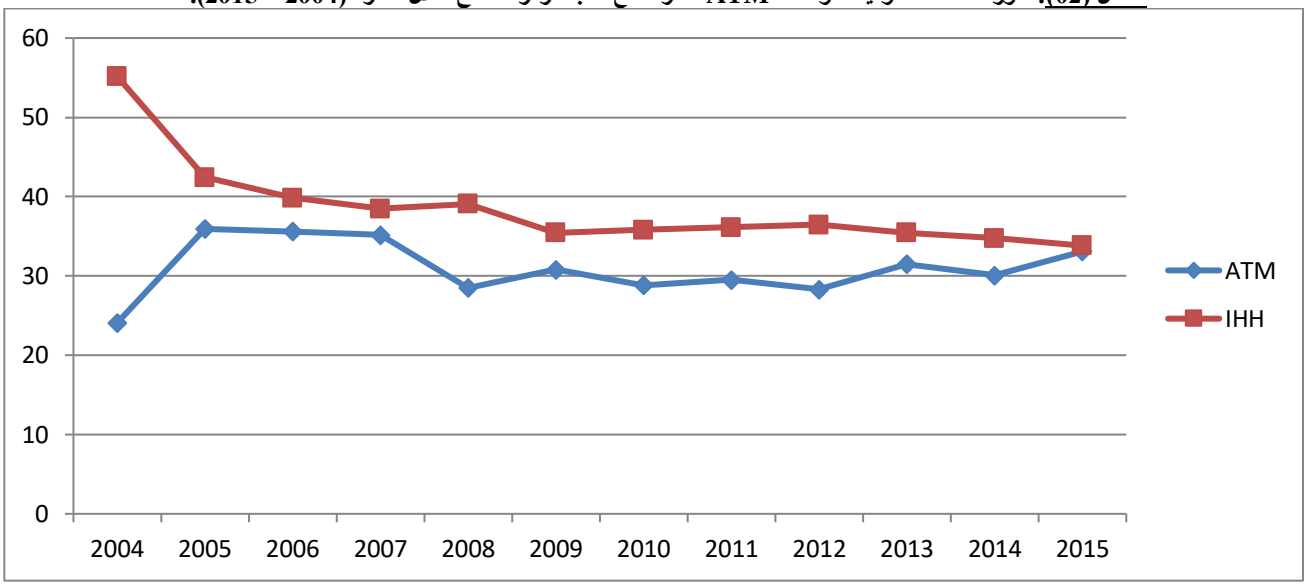
الجدول (03): تطور الحصة السوقية لمؤسسة ATM مقارنة مع نسبة تركز القطاع خلال الفترة (2004 – 2015)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحصة السوقيةATM	24.10 %	35.93 %	35.60 %	35.17 %	28.50 %	30.80 %	28.82 %	29.53 %	28.31 %	31.51 %	30.08 %	33.12 %
نسبة التركز الصناعي	55.06%	42.38%	39.72%	38.45%	38.95%	35.22%	35.80%	36.12%	36.44%	35.45%	34.76%	33.82%

المصدر: من إعداد الباحث

ولتسهيل تتبع وملاحظة التغيرات الحاصلة في الحصص السوقية لمتعاملي القطاع ، فإنه يمكن الاستعانة بالتمثيل البياني بواسطة المنحنيات البيانية كما في الشكل التالي:

الشكل (02):تطور الحصة السوقية لمؤسسة ATM مقارنة مع نسبة تركز القطاع خلال الفترة (2004 – 2015).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من الجدول والشكل السابق وعند مقارنة الحصة السوقية لمؤسسةATM إبتداءا من سنة 2004 (سنة دخول ثالث المتعاملين إلى القطاع) مع درجة التركز الصناعي التي تدل على مستوى المنافسة في القطاع، نجد بصفة عامة أن هناك علاقة عكسية بين المؤشرين، باستثناء سنتي 2005 و 2006 أين كانت العلاقة بين التركز الصناعي والحصة السوقية طردية، حيث بلغت درجة التركز خلال هاتين السنتين على التوالي: 42.38% و39.72%، بينما بلغت الحصة السوقية للمؤسسة خلال نفس السنتين على التوالي: 35.93% و35.60%.

ويمكن القول أن التغير في درجة التركز الصناعي الذي يعبر عن هيكل قطاع خدمة الهاتف النقال واشتداد حدة المنافسة التي عرفت انخفاضا تارة وارتفاعا تارة أخرى يعود بالدرجة الأولى إلى التغير الحاصل في الحصة السوقية لمؤسسة Djezzy كونها المؤسسة المسطرة على الصناعة من جهة، وتأثر مقياس التركز بالحجم النسبي للمؤسسة من جهة ثانية.

والملاحظ أيضا من خلال تطور الحصة السوقية للمؤسسة ووصولها لأكثر من 14 مليون مشترك نهاية 2015 أي بنسبة 30.12% من إجمالي الحصة السوقية في القطاع، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة حققت نسبة رضا كبيرة لدى مشتركيها وذلك إذا ما قارنا الحصة السوقية للمؤسسة مع منافسيها في القطاع بشكل عام ومؤسسة Djezzy بشكل خاص على اعتبار أنها الرائدة في القطاع ومنافس المؤسسة الأول.

كما نجد أن مؤسسة ATM خفضت من شكاوى المشتركين إلى حوالي 60% وبذلك تمكنت من استعادت ثقة المستهلك الجزائري من خلال جودة الخدمات و تنوع العروض المقدمة، إضافة إلى قيام المؤسسة بإبرام العديد من الاتفاقيات مع مؤسسات تشغيل أجنبية مثل مؤسسة فودافون؛ موريتال؛ سوريتيل وذلك لأجل تسهيل الاتصال نحو الشبكات خارج الوطن ، كل ذلك أسهم في تطور مؤشر الحصة السوقية للمؤسسة ATM وبالتالي تطور أداء المؤسسة نحو الأفضل.

2.1.3 مؤشر الحصة السوقية مقارنة بالرائد (المؤسسة القائدة).

في هذا المؤشر تقوم المؤسسات بمقارنة حصتها السوقية كنسبة من الحصة السوقية للمؤسسة القائدة في القطاع، وكلما اقتربت نسبة هذا المؤشر من 100% دل ذلك على اتجاه المؤسسة للحصول على مركز القيادة داخل القطاع.

ويمكن حساب هذا المؤشر بقسمة عدد المشتركين في خدمات مؤسسة ATM خلال فترة زمنية معينة على عدد المشتركين لدى مؤسسة Djezzy خلال الفترة نفسها، وذلك على النحو التالي:

$$\text{الحصة السوقية مقارنة بالقائد} = \frac{\text{الحصة السوقية فيللمؤسسة فترة زمنية معينة}}{\text{الحصة السوقية للمؤسسة فيالقائدة نفس الفترة}} \times 100$$

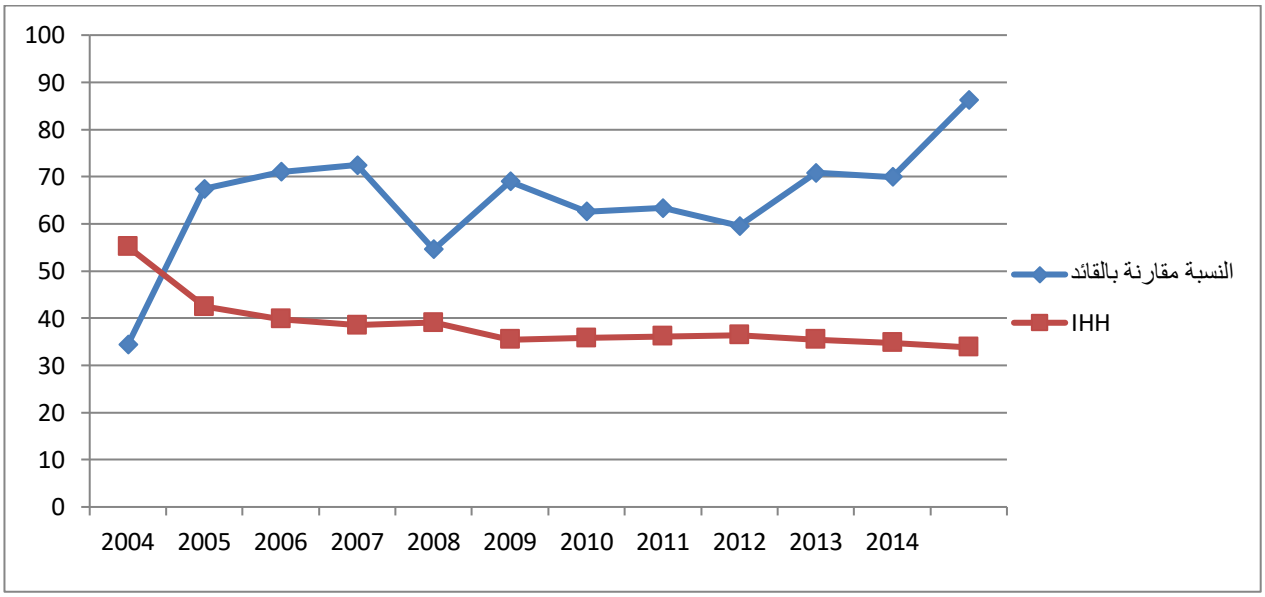
الجدول (04): تطور نسبة الحصة السوقية مقارنة بالقائد ونسبة التركز خلال الفترة (2004 – 2015)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة السوق ATM مقارنة بالقائد	**34.416%**	**67.446%**	**70.992%**	**72.429%**	**54.601%**	**68.954%**	**62.613%**	**63.367%**	**59.526%**	**70.850%**	**69.966%**	**86.196%**
نسبة التركز الصناعي	**55.06%**	**42.38%**	**39.72%**	**38.45%**	**38.95%**	**35.22%**	**35.80%**	**36.12%**	**36.44%**	**35.45%**	**34.76%**	**33.82%**

المصدر: من إعداد الباحث

ولتسهيل تتبع وملاحظة التغيرات في نسبة الحصة السوقية لمؤسسة موبيليس ATM مقارنة بالمؤسسة القائدة (جازي) في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر فإنه يمكن الاستعانة بالتمثيل البياني بواسطة المنحنيات البيانية كما في الشكل التالي:

الشكل (03): تطور نسبة الحصة السوقية مقارنة بالقائد ونسبة التركز خلال الفترة (2004 – 2015)



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم (04).

من الجدول رقم (04) والشكل رقم(03)يمكن تقسيم التغيرات التي شهدتها الحصة السوقية مقارنة بالقائد (جازي) والتركز الصناعي في القطاع إلى فترتين هما كما يلي:

◄ **الفترة الأولى:** وتمتد من سنة (2004 إلى غاية سنة 2007) وهي الفترة التي كانت العلاقة فيها بين مؤشر الحصة السوقية مقارنة بالقائد ودرجة التركز في القطاع علاقة عكسية، حيث نجد أنه كلما انخفضت درجة التركز الأمر الذي يدل عن اشتداد المنافسة في القطاع، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الحصة النسبية لمؤسسة ATM مقارنة بمؤسسة Djezzy، وبغت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2007 حيث قدرت بـ 72.429% من الحصة السوقية للمؤسسة الرائدة Djezzy هذا الارتفاع مرده للعروض والخدمات الكثيرة

والمتنوعة التي شهدتها سنة 2006 خاصة بالإضافة إلى 2007، والتي كان لها الأثر البالغ في تطوير وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة واقترابها من المؤسسة الرائدة في القطاع Djezzy، ومن أمثلة هذه العروض والخدمات نذكر ما يلي:

- خدمة " بلاك بيري": أطلقت الخدمة بتاريخ 02 أفريل 2006؛
- عرض "قوسطو" : أطلق بتاريخ 20 أفريل 2006؛
- العرض الجزافي (Forfait): أطلق بتاريخ 02 أكتوبر 2006؛
- عرض موبي كونترول (Mobicontrol):أطلق بتاريخ 18 أكتوبر 2006؛
- عرض موبيليس كارت (Mobilis Carte): أطلق بتاريخ 28 نوفمبر 2006؛
- كما تم في 02 سبتمبر من سنة 2007 إطلاق خدمة الانترنت من خلال المفتاح الجديد "موبيكوناكت".

◄ **الفترة الثانية:**وتمتد من(سنة 2008 إلى غاية 2015) وهي فترة شهدت ارتفاعا وانخفاضا في كلا المؤشرين، فسجل مؤشر الحصة السوقية لمؤسسة ATMمقارنة بالمؤسسة القائدة هبوطا مفاجئا حيث وصل المؤشر إلى 54.601%بعد أن كان 72.429%، وما يمكن قوله عن هذا الانخفاض أن سببه لا يتعلق بالمنافسة الحاصلة في القطاع بالدرجة الأولى بل بأمر تنظيمي صادر عن ARPT تدعوا فيه المتعاملين للقيام بتعريف الشرائح مجهولة الهوية الأمر الذي نجم عنه فقدان مؤسسة ATM لحوالي 02 مليون مشتركيها، كما نجم عن ذلك ارتفاع طفيف في نسبة التركز حيث بلغت 38.95%.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في الحصة السوقية لمؤسسة ATM مقارنة بالقائد ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت 70.85%بعد أن كانت تقدر بحوالي 59.52%في السنة السابقة، كما بلغت نسبة التركز نسبة 35.45%بعد أن كانت تفوق حدود 36%، وقد بلغت المنافسة ذروتها في نهاية سنة 2015 التي شهدت انخفاضا في نسبة التركز الصناعي حيث بلغت نسبته 33.82% الشيء الذي قابله ارتفاع في نسبة الحصة السوقية لمؤسسة ATMمقارنة بالمؤسسة القائدة، ويرجع ذلك بسبب العقوبات التي فرضت على مؤسسة Djezzy من طرف السلطات الجزائرية بسبب تنازل مالكها الأصلي على الرخصة بطريقة غير قانونية من جهة، بالإضافة إلى تحقيق مؤسسة ATM الريادة في مجال خدمات الجيل الثالث وسيطرتها على هذا النوع من الخدمات من جهة ثانية.

2.3 تأثير التركز الصناعي على مؤشر ربحية مؤسسة ATM

يعد مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة التي تعبر عن أداء المؤسسة ، وهو من المقاييس المهمة للتمييز بين المؤسسات الناجحة ذات الأداء الجيد والمؤسسات غير الناجحة في نشاطها، لذلك نجد أن المؤسسات تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال تقديم أفضل الخدمات والمنتجات للزبائن بهدف زيادة الحصة السوقية للمؤسسة، بالإضافة إلى العمل على تدنية التكاليف قد الإمكان، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على مؤشر ربحية المؤسسة وبالتالي على أدائها بشكل عام، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مؤشر الربحية يمكن أن يقال عنها أنها جيدة إذا كانت ضمن المجال النموذجي التالي: [5% - 10%].

وعليه فليكون تحليل أثر التركز في قطاع الهاتفية النقالة في الجزائر على تنافسية مؤسسة ATM دقيقا، فإننا سنعتمد على حساب مؤشر الربحية وذلك اعتمادا على العلاقة التالية: معدل الربحية $= \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{قيمة المبيعات}}$.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الربحية لمؤسسة موبيليس ATM خلال الفترة (2004-2015):

الجدول (05): تطور مؤشر الربحية مؤسسةATM بالمقارنة مع نسبة التركز الصناعي

السنوات	الأرباح الصافية (المليار دج)	رقم الأعمال (المليار دج)	مؤشر الربحية	نسبة التركز الصناعي
2004	0.329	19.809	1.66%	%55.06
2005	0.334	24.890	1.34%	%42.38
2006	0.364	26.924	1.35%	%39.72
2007	0.534	39.999	1.33%	%38.45
2008	2.350	46.627	5.03%	%38.95
2009	4.172	47.749	8.73%	%35.22
2010	2.804	47.992	5.84%	%35.80
2011	5.997	51.300	11.69%	%36.12
2012	10.652	57.161	18.63%	%36.44
2013	14.200	72.70	19.53%	%35.45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الموقع: www.echoroukonline.com تاريخ الاطلاع عليه: 2017/08/05. و الموقع التالي: http://aljazairalyoum.com تاريخ الاطلاع عليه: 2017/08/07. والملحق رقم (1).

من الجدول رقم (05) يمكن أن نقول أن تطور مؤشر الربحية لمؤسسة ATM ونسبة التركز مر بثلاث مراحل:

◄ **المرحلة الأولى:** وتمتد هذه المرحلة من (2004- 2007) حيث تميزت هذه المرحلة بكون مؤشر الربحية كان دون المستوى المطلوب (لا يدخل ضمن المجال النموذجي)، عكس نسبة التركز الصناعي التي كانت مرتفعة جدا خاصة سنة 2004 حيث بلغت نسبة التركز 55.06%، لتتراجع هذه النسبة تدريجيا لتصل نهاية سنة 2007 إلى 38.45% إلا أن الشيء الملاحظ أن نسبة التركز الصناعي التي تعبر عن درجة المنافسة داخل قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر ترتبط بعلاقة عكسية مع الأرباح الصافية لمؤسسة ATM، أما بالنسبة لمؤشر الربحية خلال نفس الفترة فبعد أن كان هذا المؤشر يقدر سنة 2004 بحوالي 1.66%، فقد سجل انخفاضا من سنة 2005 إلى 2007 ويعزى هذا الانخفاض لارتباط هذا المؤشر بشكل مباشر مع التكاليف،وبالعودة إلى عروض وخدمات مؤسسة ATM نجد أن أغلبها تم طرحه في السوق خلال الفترة الممتدة من (2004-2007) حيث أن أكثر من 90% من العروض شهدتها هذه الفترة، وهو ما انعكس سلبا على مؤشر الربحية .

◄ **المرحلة الثانية:** وتمتد هذه المرحلة من (2008-2009) ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن مؤشر الربحية ونسبة التركز ارتبطا بعلاقة عكسية فكلما انخفضت نسبة التركز الصناعي ارتفع في مقابل ذلك مؤشر الربحية، كما أن هذا الأخير سجل نسبة جيدة تقع بين المجال النموذجي [5% - 10%]، ويرجع هذا الارتفاع في مؤشر الربحية لاشتداد المنافسة التي عرفها هيكل قطاع خدمة الهاتف النقال بين المتعاملين من جهة، والارتفاع في الأرباح نتيجة للكم الهائل من الخدمات والعروض التي طرحتها المؤسسة خلال السنوات السابقة من جهة ثانية.

◄ **المرحلة الثالثة:** وتمتد من (2010 -2013)ما يمكن قوله خلال هذه المرحلة أن مؤشر الربحية لمؤسسة ATM شهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث قدر سنة 2010 بحوالي **5.84%** ووصل هذا المؤشر إلى أعلى قيمة له سنة 2013 ليصل لحوالي**19.53%** ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الحصة السوقية لمؤسسة ATM التي كانت نتيجة للعديد من الاستراتيجيات الناجحة التي تبنتها المؤسسة.

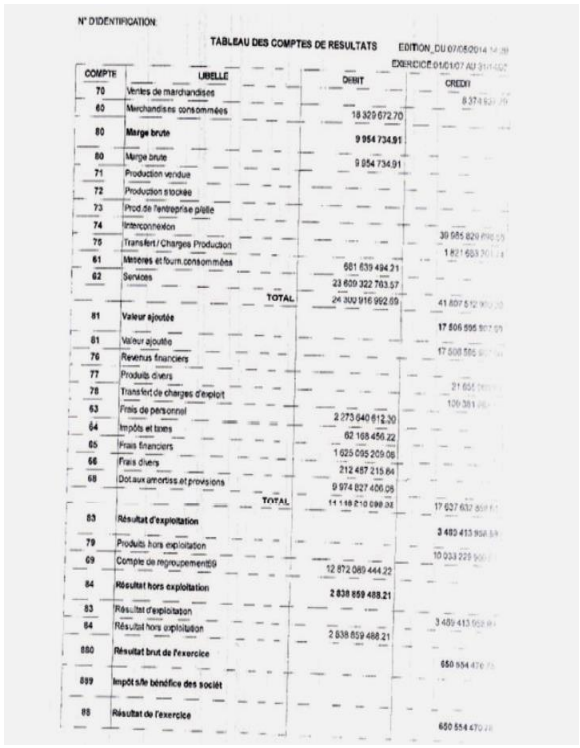
نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة المتعلقة بتأثير أحد محددات هيكل الصناعة ممثلا في التركز الصناعي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية، حيث أنه وانطلاقا من الإشكالية المطروحة "ما هو تأثير التركز في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر على تنافسية مؤسسة ATM"؟،حيث قمنا بتحليل الموضوع في شقه النظري من خلال التطرق للتركز الصناعي من حيث مفهومه ومسبباته ومقاييسه، بالإضافة إلى تنافسية المؤسسة الاقتصادية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها، ثم تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى دراسة التأثير الذي يمارسه التغير في درجة التركز في القطاع على تنافسية مؤسسة ATM، وقد خلصنا لمجملة من النتائج هي كما يلي:

- أن التغيرات في درجة التركز الصناعي والذي عرف انخفاضا تارة وارتفاعا تارة أخرى يعود بالدرجة الأولى إلى التغير الحاصل في الحصة السوقية لمؤسسة Djezzy كونها المؤسسة المسيطرة على الصناعة من جهة، وتأثر مقياس التركز بالحجم النسبي للمؤسسة من جهة ثانية، كما أن اقتراب الحصص السوقية لمؤسسات القطاع من بعضها يؤدي إلى تخفيض درجة التركز.
- أن الاستراتيجيات المتبناة من طرف مؤسسةATM على ضوء التغيرات الحاصلة في درجة التركز في القطاع لأجل تحسين وتطوير تنافسيتها وأدائها، قد حققت لها نتائج جد إيجابية فبعد أن كانت لا تتجاوز الحصة النسبية لمؤسسة ATM حوالي 34.41%مقارنة بالمؤسسة القائد (Djezzy) سنة 2004، فقد أصبحت تقدر بحوالي 86.196%مقارنة بالقائدة وهي نسبة معتبرة وتدل عن مدى نجاح المؤسسة، علما أن العلاقة بين درجة التركز والحصة السوقية للمؤسسة سواء الإجمالية أو النسبية علاقة عكسية.
- أن مؤشر ربحية مؤسسةATMيرتبط ارتباطا عكسيا مع نسبة التركز الصناعي الذي يعبر عن درجة المنافسة داخل القطاع، حيث لاحظنا أنه كلما أخذ هذا المؤشر في الانخفاض وهو ما يدل على (اشتداد حدة المنافسة بين المتعاملين) كلما ارتفع مؤشر ربحية مؤسسةATM، وهو ما يدل على أن التغيرات الهيكلية في القطاع ممثلة في الضغوط التنافسية قد أسهمت في تحسين تنافسية مؤسسةATM، من خلال تبني هذه الأخيرة للعديد من الاستراتيجيات التنافسية لأجل مواكبة وتيرة المنافسة السريعة.

ISSN: 2477-9814
ديسمبر 2017

الملحق رقم (1): جداول حسابات نتائج مؤسسة ATM من سنة 2007 إلى سنة 2012.



N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EDITION_DU 07/05/2014

EXERCICE 01/01/07 AU 31/12/07

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises		8 374 630,70
60	Marchandises consommées	18 329 672,70	
60	**Marge brute**	**9 954 734,91**	
60	Marge brute	9 954 734,91	
71	Production vendue		
72	Production stockée		
73	Prod.de l'entreprise pilote		
74	Interconnexion		
75	Transfert / Charges Production		39 985 829 898,55
61	Matières et fourn.consommées	681 639 494,21	1 821 603 301,14
62	Services	23 609 322 783,57	
	TOTAL	24 300 916 992,69	41 807 512 900,10
81	**Valeur ajoutée**		**17 506 595 907,41**
81	Valeur ajoutée		17 506 595 907,41
76	Revenus financiers		
77	Produits divers		21 655 [illegible]
78	Transfert de charges d'exploit		126 381,05
63	Frais de personnel	2 273 040 612,30	
64	Impôts et taxes	62 168 456,22	
65	Frais financiers	1 625 095 209,08	
66	Frais divers	212 487 215,64	
68	Dot.aux amortiss.et provisions	9 974 827 406,05	
	TOTAL	14 148 218 099,32	17 527 632 859,51
83	**Résultat d'exploitation**		**3 480 413 958,19**
79	Produits hors exploitation		10 033 228,90
69	Compte de regroupement69	12 872 089 444,22	
84	**Résultat hors exploitation**	**2 838 859 488,21**	
83	Résultat d'exploitation		3 480 413 958,19
84	Résultat hors exploitation	2 838 859 488,21	
880	**Résultat brut de l'exercice**		**650 554 470,70**
889	**Impôt s/le bénéfice des sociét**		
88	**Résultat de l'exercice**		650 554 470,70

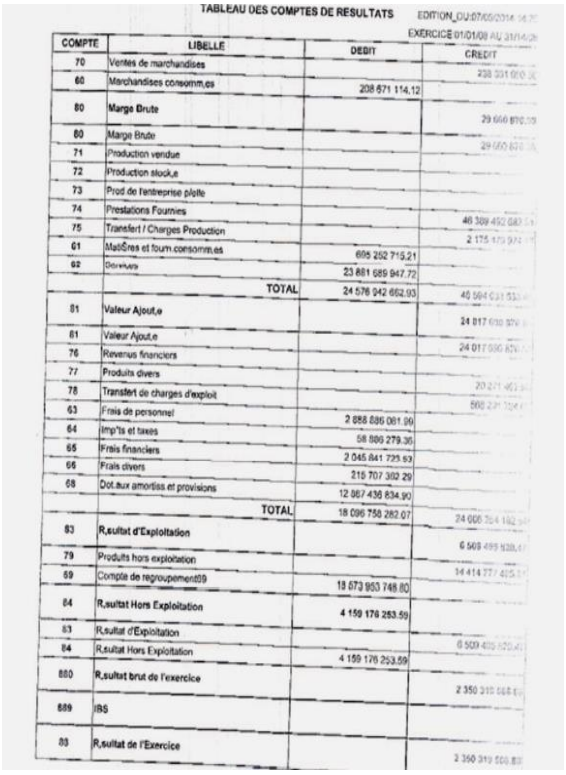


TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EDITION_DU:07/05/2014

EXERCICE 01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises		238 331 920,30
60	Marchandises consommées	208 671 114,12	
60	**Marge Brute**		**29 660 806,18**
60	Marge Brute		29 660 806,18
71	Production vendue		
72	Production stockée		
73	Prod.de l'entreprise pilote		
74	Prestations Fournies		46 309 492 683,14
75	Transfert / Charges Production		2 175 [illegible]
61	Matières et fourn.consommées	695 252 715,21	
62	Services	23 881 689 947,72	
	TOTAL	24 576 942 662,93	48 504 [illegible]
81	**Valeur Ajoutée**		**24 017 [illegible]**
81	Valeur Ajoutée		24 017 [illegible]
76	Revenus financiers		
77	Produits divers		
78	Transfert de charges d'exploit		20 221 [illegible]
63	Frais de personnel		560 231 [illegible]
64	Impôts et taxes	2 888 886 081,99	
65	Frais financiers	58 899 279,36	
66	Frais divers	2 045 841 725,93	
68	Dot.aux amortiss.et provisions	219 707 302,29	
	TOTAL	12 867 436 834,90	18 096 750 282,07
83	**R,sultat d'Exploitation**		**6 509 499 [illegible]**
79	Produits hors exploitation		
69	Compte de regroupement69		14 414 [illegible]
84	**R,sultat Hors Exploitation**	13 673 953 748,80	
83	R,sultat d'Exploitation	4 159 176 253,59	
84	R,sultat Hors Exploitation		6 509 [illegible]
880	**R,sultat brut de l'exercice**	4 159 176 253,59	
889	**IBS**		**2 350 [illegible]**
88	**R,sultat de l'Exercice**		2 350 [illegible]



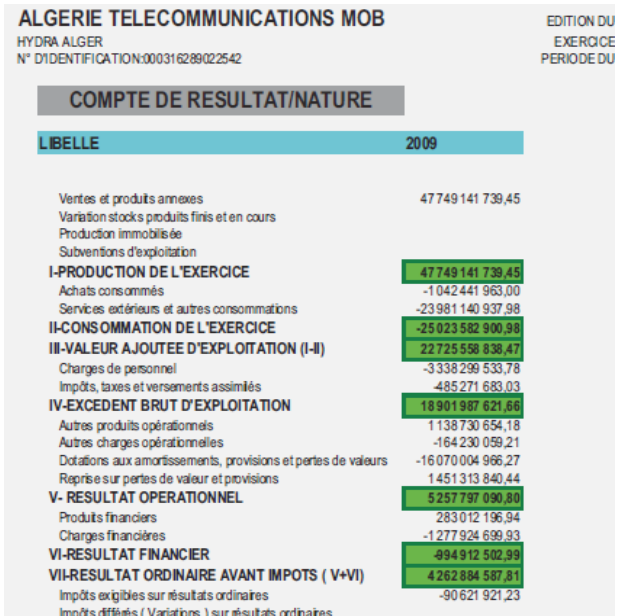
onsolidé_SCF_2010 EDITION DU: 07/04/2013 15:2

Yahia - Hydra Tel (021) 60.17.20 / 54.87.27 EXERCICE: 01/01/10 AU 31/1

DIDENTIFICATION:000316289022542 PERIODE DU: 01/01/10 AU 31/1

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	2010
Ventes et produits annexes	47 992 115 795,66
Variation stocks produits finis et en cours	
Production immobilisée	
Subventions d'exploitation	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**47 992 115 795,66**
Achats consommés	-730 826 555,99
Services extérieurs et autres consommations	-24 671 948 145,57
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-25 402 774 701,56**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**22 589 341 094,10**
Charges de personnel	-4 434 743 028,25
Impôts, taxes et versements assimilés	-1 638 013 214,41
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**16 516 584 851,44**
Autres produits opérationnels	1 114 054 595,19
Autres charges opérationnelles	-73 973 056,39
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de va	-15 202 673 642,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions	533 507 959,68
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**2 887 500 707,91**
Produits financiers	958 869 223,60
Charges financières	-1 000 790 606,92
VI-RESULTAT FINANCIER	**-41 921 383,32**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI	**2 845 579 324,59**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-47 460 730,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	6 177 935,02



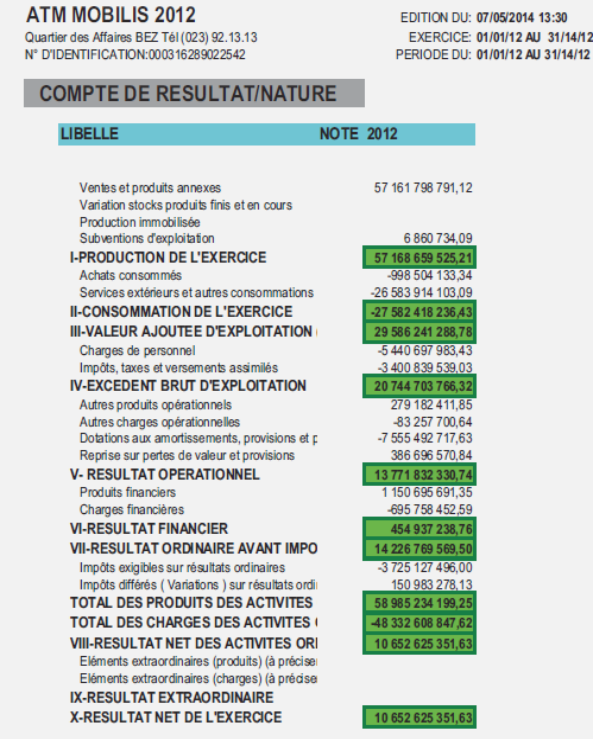
ALGERIE TELECOMMUNICATIONS MOB EDITION DU

HYDRA ALGER EXERCICE

N° D'IDENTIFICATION:000316289022542 PERIODE DU

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

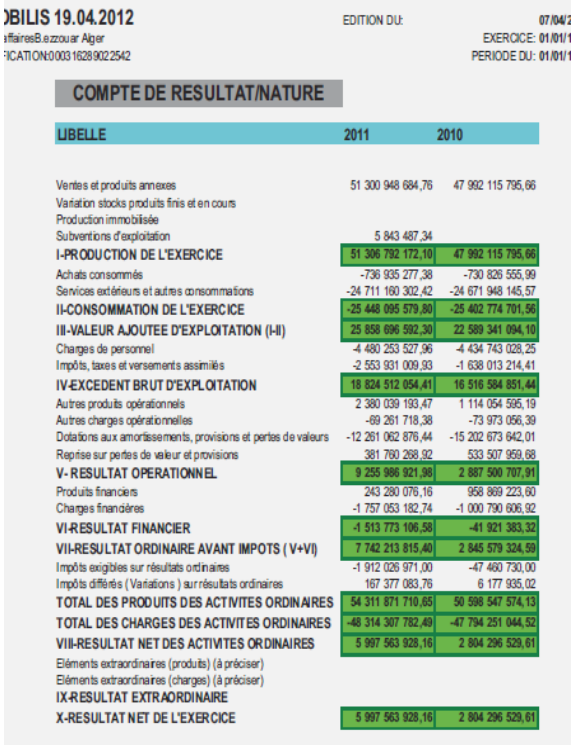
LIBELLE	2009
Ventes et produits annexes	47 749 141 739,45
Variation stocks produits finis et en cours	
Production immobilisée	
Subventions d'exploitation	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**47 749 141 739,45**
Achats consommés	-1 042 441 963,00
Services extérieurs et autres consommations	-23 981 140 937,98
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-25 023 582 900,98**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**22 725 558 838,47**
Charges de personnel	-3 338 299 533,78
Impôts, taxes et versements assimilés	-485 271 683,03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**18 901 987 621,66**
Autres produits opérationnels	1 138 730 654,18
Autres charges opérationnelles	-164 230 059,21
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-16 070 004 966,27
Reprise sur pertes de valeur et provisions	1 451 313 840,44
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**5 257 797 090,80**
Produits financiers	283 012 196,94
Charges financières	-1 277 924 699,93
VI-RESULTAT FINANCIER	**-994 912 502,99**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**4 262 884 587,81**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-90 621 921,23
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	



ATM MOBILIS 2012
Quartier des Affaires BEZ Tél (023) 92.13.13
N° D'IDENTIFICATION:000316289022542
EDITION DU: 07/05/2014 13:30
EXERCICE: 01/01/12 AU 31/14/12
PERIODE DU: 01/01/12 AU 31/14/12

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2012
Ventes et produits annexes		57 161 798 791,12
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		6 860 734,09
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		57 168 659 525,21
Achats consommés		-998 504 133,34
Services extérieurs et autres consommations		-26 583 914 103,09
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-27 582 418 236,43
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		29 586 241 288,78
Charges de personnel		-5 440 697 983,43
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 400 839 539,03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		20 744 703 766,32
Autres produits opérationnels		279 182 411,85
Autres charges opérationnelles		-83 257 700,64
Dotations aux amortissements, provisions et p		-7 555 492 717,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		386 696 570,84
V- RESULTAT OPERATIONNEL		13 771 832 330,74
Produits financiers		1 150 695 691,35
Charges financières		-695 758 452,59
VI-RESULTAT FINANCIER		454 937 238,76
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		14 226 769 569,50
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 725 127 496,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		150 983 278,13
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		58 985 234 199,25
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-48 332 608 847,62
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI		10 652 625 351,63
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 652 625 351,63



)BILIS 19.04.2012
affairesB.ezzouar Alger
ICATION:000316289022542
EDITION DU:
07/04/2
EXERCICE: 01/01/1
PERIODE DU: 01/01/1

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	2011	2010
Ventes et produits annexes	51 300 948 684,76	47 992 115 795,66
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation	5 843 487,34	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	51 306 792 172,10	47 992 115 795,66
Achats consommés	-736 935 277,38	-730 826 555,99
Services extérieurs et autres consommations	-24 711 160 302,42	-24 671 948 145,57
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-25 448 095 579,80	-25 402 774 701,56
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	25 858 696 592,30	22 589 341 094,10
Charges de personnel	-4 480 253 527,96	-4 434 743 028,25
Impôts, taxes et versements assimilés	-2 553 931 009,93	-1 638 013 214,41
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18 824 512 054,41	16 516 584 851,44
Autres produits opérationnels	2 380 039 193,47	1 114 054 595,19
Autres charges opérationnelles	-69 261 718,38	-73 973 056,39
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-12 261 062 876,44	-15 202 673 642,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions	381 760 268,92	533 507 959,68
V- RESULTAT OPERATIONNEL	9 255 986 921,98	2 887 500 707,91
Produits financiers	243 280 076,16	958 869 223,60
Charges financières	-1 757 053 182,74	-1 000 790 606,92
VI-RESULTAT FINANCIER	-1 513 773 106,58	-41 921 383,32
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	7 742 213 815,40	2 845 579 324,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-1 912 026 971,00	-47 460 730,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	167 377 083,76	6 177 935,02
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	54 311 871 710,65	50 598 547 574,13
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-48 314 307 782,49	-47 794 251 044,52
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 997 563 928,16	2 804 296 529,61
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 997 563 928,16	2 804 296 529,61

الهوامش والإحالات:

(1) فاطمة محبوب وسنوسي أسامة، **تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول-، جامعة الشلف، الجزائر، خلال الفترة 03-04 ديسمبر 2012، ص05.

(2) روجر كلارك ، **اقتصاديات الصناعة**، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،1994، ص ص30،29.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**الاقتصاد صناعي (بين النظرية والتطبيق)**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر،1995، ص03.

(4) الأكاديمية العربية في الدانمارك، **اقتصاد صناعي**، ص ص4،5، على الموقع الإلكتروني التالي:
www.ao-academy.org/docs/eqtisadsina3ee تاريخ الاطلاع عليه 2016/12/04.

(5) كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2008، ص205.

6() عبد الوهاب بن بريكة وآخرون، **دور مقاييس التركيز و اللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، جامعة بسكرة، الجزائر، خلال الفترة: 2- 3 ديسمبر 2008، ص16.

7() عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص10.

(8) روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص39.

(9) Jean Pierre Angelier, **Economie Industrielle: Eléments de méthode**, Office Des Publications Universitaires, Algérie, 1993, P69.

(10) روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص36.

(11) Jean Pierre Angelier, Op.Cit, P70.

(12) روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص42.

(13) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص34.

(14) نقلا عن الموقع التالي: http://www.dco.gov.ae/Arabic/Pages/WhatisCompetitiveness.aspx تاريخ الاطلاع عليه: 2017/07/14.

(15) شيراز حايف سي حايف، **إعادة هندسة العمليات كخيار إستراتيجي لتحسين تنافسية المؤسسة: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر (موبيليس)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد17، جوان2015، ص75.

(16) Richard Percerou, **Entreprise: Gestion Et Compétitivité**, Economica, France, 1984, P53.

(17) H.lesca, **Structure et système d'information (Facteurs de compétitivité),** Masson, Paris, France,1982, P11**.**

(18) نقلا عن الموقع التالي: **http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12726** تاريخ الاطلاع عليه: 2017/07/16.

(19) نقلا عن الموقع التالي: **http://www.algerietelecom.dz** تاريخ الاطلاع عليه: 2017/07/23.

(20) Mobilis,**Mobilis Le Journal N°1**, Février2006, P03.

La Réalité de la Responsabilité Sociale des Entreprises : « Le Cas de l'Entreprise Algérienne Danone Djurjura »

Mr. Kateb Karim

Université de Tlemcen
karim.kateb@gmail.com

Pr. Salem Abdelaziz

Université d'Oran 2
zinaisalem@yahoo.fr

Résumé:

La responsabilité sociale des entreprises est leur engagement a contribué au développement économique, tout en préservant l'environnement, en travaillant avec les employés, leur famille, la communauté locale et la société dans son ensemble afin d'améliorer la qualité de vie de l'ensemble de ces acteurs. Dans notre article nous allons étudier la réalité de la RSE dans une entreprise Algérienne « la SPA Danone Djurjura Algérie » qui prend en compte les aspects positifs du dispositif législatif en Algérie, l'entreprise à réussi à assurer la couverture santé des salariés qui ont adhérer au programme « Dan'Cares », tout en respectant l'aspect législatif permettant ainsi une évolution permanente des salariés en matière de capacité de travail et d'amélioration des compétences.

Mots clés : Responsabilité sociale des entreprises (RSE), SPA Danone Djurjura Algérie, couverture santé,aspect législatif.

Classification JEL: M14

الملخص

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتزاماتها تساهم في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، من خلال العمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياة كل هذه الجهات الفاعلة. في مقالنا سوف نحاول دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسة جزائرية "الشركة ذات الأسهم دانون جرجر ة الجزائر" التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية للجهاز التشريعي في الجزائر، حيث تمكنت هذه المؤسسة من توفير التغطية الصحية للموظفين الذين انضموا إلى برنامج "دان كاريس" مع احترام الجانب التشريعي، مما سمح بتطور دائم للموظفين من حيث القدرة على العمل وتحسين المهارات .

الكلمات المفتاحية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، دانون جرجرة الجزائر ، التغطية الصحية، الجانب التشريعي .

التصنيف JEL M14

Introduction :

La Responsabilité Sociétale des Entreprises ***(RSE)*** est une démarche qui permet aux entreprises d'intégrer, sur la base du volontariat, des objectifs de développement durable dans leurs orientations stratégiques et dans leurs pratiques.

Elle les engage à réfléchir sur leurs impacts sociaux environnementaux, sociétaux et économiques. Elle les invite à agir en conséquence et à évaluer sur la durée les progrès accomplis.

Les entreprises représentent donc un enjeu majeur du mouvement de la responsabilité sociale des entreprises *RSE*. Ceci représente un défi, tant la *RSE* donne l'impression d'être avant tout pensée pour et réservée aux seuls groupes cotés.

La ***RSE*** repose en grande partie sur l'écoute et le ***dialogue permanent avec les parties prenantes de l'entreprise*** (actionnaires, partenaires sociaux, clients, salariés, fournisseurs et sous-traitants, pouvoirs publics, associations, riverains, citoyens, etc.).

Au cœur des enjeux ***RSE,*** on retrouve :

- Des **enjeux économiques** (***RSE*** comme facteur d'innovation de compétitivité,…).
- Des **enjeux sociaux** (amélioration des conditions de travail, dialogue social, insertion professionnelle, formation, égalité femme-homme, non-discrimination, etc.).
- Des **enjeux d'accès aux biens et services essentiels** (sécurité alimentaire, accès à l'eau, à l'énergie, aux services bancaires et assurances, etc.).
- Des **enjeux sanitaires** (prévention des maladies chroniques, diminution des résidus de pesticides, des nuisances sonores, etc.).
- Des **enjeux environnementaux** (utilisation responsable et durable des ressources naturelles, adaptation face aux changements climatiques, tri des déchets et recyclage, etc.).
- Des **enjeux territoriaux** (partenariats avec les collectivités locales, création d'emplois locaux, appui aux circuits courts, valorisation du patrimoine, etc.).

En Algérie, la ***RSE*** se développe progressivement mais inégalement selon les secteurs et la taille des entreprises.

La visibilité reste encore limitée concernant les conditions de mise en œuvre et les résultats.

Méthode préconisée de l'étude :

Dans notre article nous allons voir un cas de la responsabilité sociale des entreprises dans une entreprise Algérienne « SPA Danone Djurjura Algérie », qui prend en compte l'aspect législatif en matière d'assurance santé pour les travailleurs en utilisant la ***RSE*** tout en respectant les différents textes légaux et réglementaires.

On va en premier lieu connaitre le contexte et enjeux, présenter la démarche, les objectifs à atteindre, la communication les moyens mobilisés et enfin les résultats et la prise en compte de l'aspect législatif en matière d'assurance santé dans cette entreprise, en adoptant le programme « Dan'Cares » (pour assurer la couverture santé des salariés.

On abordera avant cette étude empirique, les concepts liés à la ***RSE,*** définitions, l'organisme IANOR, le projet RS MENA et l'encouragement de l'adoption de l'ISO 26000 en Algérie, et enfin la réalité de la ***RSE*** en Algérie.

Notre problématique va tourner autour de la question suivante :

L'entreprise Danone Djurjura Algérie prend-elle en compte l'aspect législatif en matière d'assurance santé pour les salariés en utilisant la *RSE* ?

I-Concepts liés à la RSE :

1-L'éthique :

Le code éthique ou déontologique est un ensemble de principes visant à déterminer le comportement des salariés. Peut préciser :

-Le comportement individuel (ex : lors des négociations avec les clients et fournisseurs).
-Le comportement de l'entreprise (ex : lors de transactions).
-Le comportement envers la société.
-Le comportement vis-à-vis de l'environnement (ex : lors du choix d'un nouveau procédé de fabrication

Les décisions ayant trait à l'éthique sont toujours liées à la morale, les normes de la morale diffèrent des autres normes principalement sur cinq points :

1-Elles abordent des questions qui ont une importance considérable pour le bien être de la société, comme le meurtre.
2-Les décisions morales ne peuvent ni être prises ni être renversées par la législation.
3-L'intérêt personnel ne doit pas rentrer en jeu.
4-Les jugements d'ordre moral ne varient pas en fonction de la situation. Ce qui est bien (ou mal) dans une situation l'est aussi dans n'importe quelle autre situation.
5-Un jugement d'ordre ***moral*** a tendance à déclencher de vives émotions. La personne qui enfreint une norme morale éprouve de la honte et du remords.

Un jugement normatif : est un jugement dans lequel on sous-entend que quelque chose est bien ou mal, juste ou injuste, meilleur ou pire.

La morale : ensemble des règles de conduite reconnues par la société en général.

Autre définition : L'éthique est une démarche intellectuelle individuelle au regard de ce que chacun pense être bien ou mal.

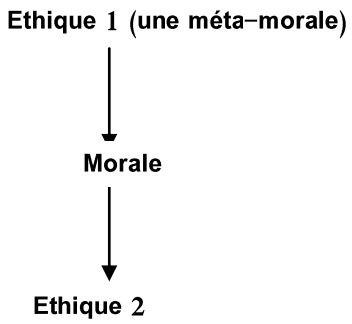
Il existe une distinction entre éthique et morale, cette distinction est montrée dans le tableau et le schéma suivant :

Tableau N°01 : La distinction éthique-morale : deux traditions de définitions.

Ethique 1: l'éthique comme réflexion sur les fondements de la morale	**Ethique 2: morale universelle et éthique particulière**
• **Ethique: science du comportement, des mœurs; étude théorique des principes régissant les choix pratiques (point de vue méta-moral).** • **Morale: ensemble des moyens mis en œuvre pour agir de façon humaine ; ensemble des prescriptions concrètes adoptées par des agents individuels ou collectifs.**	• **Ethique : ensemble des règles de conduite partagées et typiques d'une société donnée; ces règles sont fondées sur la distinction entre le bon et le mauvais** • **Morale: ensemble des principes à dimension universelle, normative voire dogmatique; fondée sur la discrimination entre le bien et le mal.**

(Source) : L'éthique dans les entreprises de Mercier Samuel, Paris : Éditions : La Découverte 2014, p 4.

Figure N°01 : Ethique ou Morale ?



2-Quelques principes éthiques :

Voici quelques principes et leur explication :

- **La règle d'or :**

La règle d'or est une expression très simple, sans doute inspirée par la religion. Il s'agit de ne pas faire aux autres ce que l'on ne voudrait pas qu'ils nous fassent.

- **L'impératif catégorique d'Emanuel Kant :**

Dans sa théorie l'impératif catégorique, Kant cherche à formuler le principe suprême de la ***moralité***. Le respect de la loi est le mobile de l'action morale : il est l'effet de la représentation d'une loi sur nous, ce qui détermine notre volonté.

- **Loi du changement de Descartes :**

Si une action ne peut pas être reproduite, alors il n'est pas juste de la mettre en pratique ne serait-ce qu'une fois.

- **Le principe utilitaire ou utilitarisme :**

Cette expression qualifie un système de morale qui remonte à l'antiquité grecque. Plus spécialement, elle a désigné, dans l'Angleterre moderne, un groupe d'hommes politiques soucieux de procéder une théorie éthique commune, d'appuyer leur programme sur des principes généraux et ***le justifier*** par une méthode abstraite.

- **Le principe d'aversion du risque :**

Il s'agit de toujours prendre la décision qui induise le moins de désagréments ou qui soit la moins coûteuse.

- **Rien n'est gratuit :**

Tous les objets, réels ou virtuels, appartiennent à quelqu'un qui souhaite une compensation pour son travail.

II –Définitions de la RSE :

On peut citer plusieurs définitions liées à la ***RSE*** et qui sont les suivantes :

1-La Responsabilité Sociale : Ensemble des obligations qu'une entreprise peut accepter en sus des obligations légales exemple : la responsabilité vis-à-vis de tous les membres de la société ou de l'environnement.

2-« La Responsabilité Sociale de l'Entreprise est de faire des profits » avait déclaré de manière volontairement provocante l'économiste néolibéral **Milton Friedman.**

L'entreprise a- telle vocation à aller au-delà de sa seule fonction économique, au profit de ses seuls propriétaires ?

Oui, répondent les tenants de la **RSE**, au nom de la variété des parties prenantes avec lesquelles l'entreprise (et toute organisation) entre en relation et sur lesquelles elle peut avoir ***un impact positif*** par certains aspects (création d'emplois, paiement de salaires et d'impôts, ect…), négatif pour d'autres (accidents du travail, pollution, ect…).

La **RSE** implique donc que l'organisation excède ses obligations minimales et accepte une responsabilité à l'égard de diverses ***parties prenantes,*** tant au niveau local qu'au niveau national, voir l'international.

3-OCDE (1999) : « La responsabilité sociale des entreprises est leur engagement à contribuer au développement économique, tout en préservant l'environnement, en travaillant avec les employés, leur famille, la communauté locale et la société dans son ensemble afin d'améliorer la qualité de vie de l'ensemble de ces acteurs ».

4-Le numéro spécial de la revue Structural Change and Economic Dynamics (2004) sur la ***RSE*** retient la définition suivante : « Nous définissons la Responsabilité Sociale de l'Entreprise comme des actions permettant d'améliorer le bien-être social au-delà des intérêts de la firme et de ce qui est requis par la loi ».
5-Selon le rapport de Bruntland : « La Responsabilité Sociale de l'Entreprise ***RSE*** est de répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs ».

6-La responsabilité sociale est une démarche de progrès. Elle conduit à revisiter les pratiques des organisations qui s'y engagent (qualité du dialogue social, rapport de l'organisation avec son territoire, attractivité pour les futurs embauchés, amélioration des relations avec les entreprises, les fournisseurs, la communauté au sein de laquelle elle intervient, la gestion des risques, ct,),et incite à penser le travail et à l'organiser différemment.

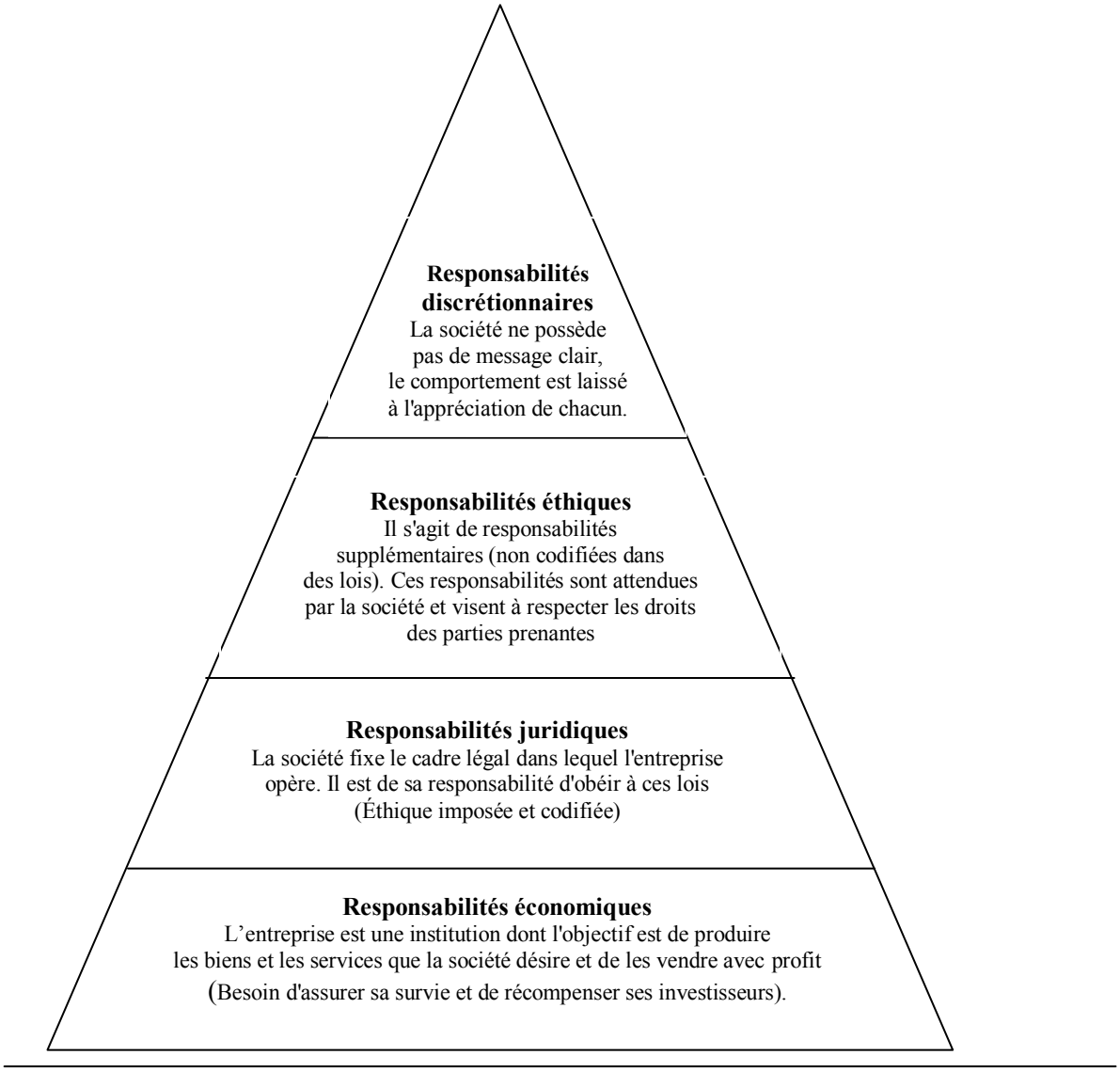
7-La Responsabilité sociale de l'entreprise ***RSE*** est définie par la Commission européenne dans son Livre Vert comme « une intégration volontaire des préoccupations sociales et écologiques des entreprises à leurs activités commerciales et leurs relation avec leurs parties prenantes ».

Le concept de responsabilité sociale de l'entreprise oscille entre deux extrêmes: l'un réduit la responsabilité de l'entreprise à l'obtention du profit (le plus important possible) pour ses actionnaires, et l'autre étend la responsabilité de la firme à tous les acteurs ayant un intérêt dans l'entreprise, et il existe quatre responsabilité appelle la responsabilité globale de l'entreprise.

Dans le présent schéma qui suit nous allons voir les différentes responsabilités de l'entreprise, qui est représentée sous forme de pyramide.

Chacun de ces niveaux dépend de celui qui le précède : la satisfaction des deux premiers est exigée de la société, celle du troisième est attendue, celle du quatrième est désirée.

Figure N°02 : La responsabilité globale de l'entreprise



(Source) : adapté de Carroll [1979] : Mercier Samuel : L'éthique dans les entreprises, Paris : Éditions : La Découverte 2014,p 5.

III-L'organisme IANOR, le projet RS MENA et l'encouragement de l'adoption de l'ISO 26000 en Algérie :

L'**IANOR** Institut Algérien de Normalisation est un Etablissement public à caractère industriel et commercial (**EPIC**), l'Institut est chargé de l'élaboration, la publication et la diffusion des normes algériennes. Il contribue également à l'application des conventions et accords internationaux dans les domaines de la normalisation auxquels l'Algérie est partie.

L'**IANOR** est la principale structure en charge de la promotion et du développement de l'**ISO 26 000** en Algérie. Son site propose une information complète autour de la norme: Présentation, actualité **ISO 26 000**, bonnes pratiques, ressources utiles etc.

Le projet **RSMENA** Responsabilité Sociétale dans la région du Moyen Orient et d'Afrique du Nord est porté par **l'IANOR**. Il préside un comité de pilotage national (**CPN**), qui se réunit

régulièrement pour examiner l'état d'avancement des travaux et fait le reporting à l'**ISO** International Standard Organisation.

Le rôle du **CPN** comité de pilotage national est décisif pour assurer une forte appropriation du projet dans le pays.

Projet RS MENA pour encourager l'adoption et l'utilisation de la norme ISO 26000 en Algérie :

Le projet **RS MENA** Responsabilité Sociétale dans la région du Moyen Orient et d'Afrique du Nord soutenu par l'Organisation International de Normalisation ***(ISO)*** et financé par l'**Agence suédoise de coopération et de développement international (Sida)** vise à encourager l'utilisation de **l'ISO 26000** et la mise en œuvre de la Responsabilité Sociétale dans la région du Moyen Orient et d'Afrique du Nord ***(MENA).*** Il cible 8 pays pilotes: l'Algérie, l'Égypte, l'Iraq, la Jordanie, le Liban, le Maroc, la Syrie et la Tunisie, et couvre une série d'actions visant à créer une équipe d'experts nationaux et régionaux.

En Algérie, c'est l'Institut Algérien de Normalisation ***(IANOR)*** qui porte le projet. Sa durée est de 4 ans. Il est déployé en deux phases, la phase I a été mise en œuvre en 2011 et la phase II de 2012 à 2014. L'intérêt de la démarche vise à :

-Inscrire les acteurs dans une démarche régionale suivie mondialement.

-Mettre en place des recommandations de ***responsabilité sociétale*** en harmonie avec une démarche de développement durable.

-Anticiper l'application future d'un référentiel international.

Sont engagées dans ce projet, les entreprises et organisations algériennes suivantes :

Depuis 2011 :

- NCA-ROUIBA (Nouvelle Conserverie Algérienne).
- CETIM (Centre d'Etudes et de services Technologiques de l'Industrie des Matériaux de construction).

Depuis 2012 :

- ENAC (Entreprise Nationale de Canalisations), CONDOR.
- SASACE (Société Algérienne de Sacs Enduits), ETRHB.

Depuis 2013 :

- Groupe SAIDAL.
- SEAAL (Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger).
- COSIDER ALREM, SOCOTHYD.
- CTTP (Organisme National de Contrôle Technique des Travaux Publics).
- ENSM (Ecole nationale supérieure de management d'Alger).
- HYDRO AMENAGEMENT (Entreprise Nationale des Aménagements Hydrauliques).

Depuis 2014 :

- MULTICATERING, AMIMER ENERGIE, ORIFLAME.
- NAFTAL/ branche carburant.

IV-La Réalité de la Responsabilité Sociale des Entreprises chez Danone Djurjura Algérie :

Présentation de la SPA Danone Djurjura Algérie :

Est une entreprise leader dans le domaine des produits laitiers frais est sise à la Zone Industrielle Taharachat à Akbou , Bejaia, Algérie .La SPA Danone Djurdjura Algérie, qui détient **30%** des parts du marché des yaourts, compte atteindre les **40%** à l'horizon **2020** grâce à une politique d'investissement.

C'est en octobre **2001** que les chemins du groupe Danone et de la Sarl Laiterie Djurdjura détenue par la famille Batouche, se sont rencontrés pour donner naissance à un partenariat algéro-français qui répond au nom de Danone Djurdjura. Les trois dernières années **2014, 2015,2016** la SPA Danone Djurjura Algérie à investi plus de **110 millions d'euros** d'investissements en Algérie.

Le tableau suivant illustre quelques chiffres et données sur le développement de Danone en Algérie.

Tableau N°02 : Développement de SPA Danone Djurjura Algérie entre 2014 à 2016

Années / Développement	De 2014 à 2016
Total investissement	110 millions d'euros
Total collaborateurs	1200
Détention du marché national	30 %
Total des travailleurs (inclut les distributeurs)	6000
Nombre de fermiers sur 17 wilayas	1500
Amélioration du revenu des fermiers	70 %
Collecte journalière de lait cru	130 000 litres
Taux d'intégration de lait cru	80 %
Total tests-qualité par jour des produits	6000 tests

(Source) : Djazairess : Produits laitiers frais :données disponible sur : **www.djazairess.com/ fr/elwatan/517714**

Contexte et enjeux:

Parce que la santé représente un enjeu majeur pour le groupe, Danone s'est engagé à apporter une ***couverture médicale et sociale*** à tous ses salariés, partout dans le monde, et a lancé, fin **2009**, le programme « Dan'Cares » (pour assurer la couverture santé des salariés de Danone dans le monde.

Ce programme a fait l'objet d'une discussion avec le syndicat représentatif de la profession au niveau mondial, l'**UITA** (Union Internationale des Travailleurs de l'Alimentation).

Un accord d'entreprise a été conclu en **2011** avec ce syndicat traitant aussi bien des questions ***de sécurité au travail*** pour prévenir les accidents du travail que l'exposition à des maladies professionnelles.

Pour mettre en cohérence ses engagements vis-à-vis des consommateurs et salariés de l'entreprise, Danone s'est fixé pour objectif de couvrir au mieux ses salariés en terme de couverture sociale (invalidité, décès, santé et maternité).

En Algérie, l'entreprise s'est engagée à consolider la ***couverture santé*** des collaborateurs Danone ainsi qu'à leurs familles en complétant la couverture sociale légale en vigueur.

Danone offre ainsi une meilleure couverture santé grâce à :

- Des plafonds de remboursements plus élevés sur les certains risques (pharmacie, hospitalisation, maternité, optique, soins dentaires...).
- Un traitement plus rapide des dossiers.

Impulsée par la Direction Générale, l'action s'inscrit dans la motivation plus vaste de l'entreprise visant au bien-être au travail de l'ensemble des employés.

En effet, fin **2013**, près de **50 000** salariés du groupe bénéficient d'une ***couverture santé améliorée*** : une avancée sociale importante pour Danone, qui augmente de ce fait son attractivité et renforce l'engagement de ses salariés.

1-Présentation de la démarche :

Le dispositif de couverture complémentaire en sus de la couverture légale obligatoire consiste à :

- Rembourser la part des frais médicaux non remboursés par la CNAS (Caisse Nationale des Assurances Sociales).
- Rembourser les prestations médicales non couvertes par la CNAS comme certains actes chirurgicaux.
- Financer des primes forfaitaires pour les événements tels que les circoncisions, mariages, naissances, décès.
- Financer une assurance vie permettant le versement d'une prime aux ayant-droits en cas de décès ou d'inaptitude au travail.

L'adhésion est individuelle et volontaire et concerne tout le personnel de l'entreprise.

La durée de l'action est indéterminée.

Le dialogue avec les parties prenantes est central dans la mise en œuvre de ce programme. En effet, les employés et le comité de participation composé de délégués du personnel élus contribuent au financement du dispositif avec l'appui du syndicat.

2-Objectifs à atteindre :

Obtenir l'adhésion de tous les employés mais toujours sur la base du volontariat.

3-Communication :

Des ***réunions d'information*** ont été assurées régulièrement par la Direction en partenariat avec les représentants du personnel, à destination des salariés pour leur faire connaître les garanties auxquels ils peuvent prétendre.

Une brochure explicative détaillant ***les garanties*** a été envoyée à tous les salariés par le biais du bulletin de paie.

4-Moyens mobilisés :

L'entreprise a fait appel à deux prestataires externes, l'un pour gérer le remboursement des frais médicaux (Gras Savoye) l'autre pour gérer l'assurance vie (Macir Vie).

C'est en moyenne **1,2** millions de DA par mois qui sont mis à disposition du prestataire grâce à chaque contributeur selon la répartition suivante :

- Employeur: **55%.**
- Employés: **25%.**
- Comité de participation: **20%.**

5-Résultats obtenus :

Le programme a recueilli une nette amélioration de l'adhésion des salariés de Danone Djurjura Algérie.

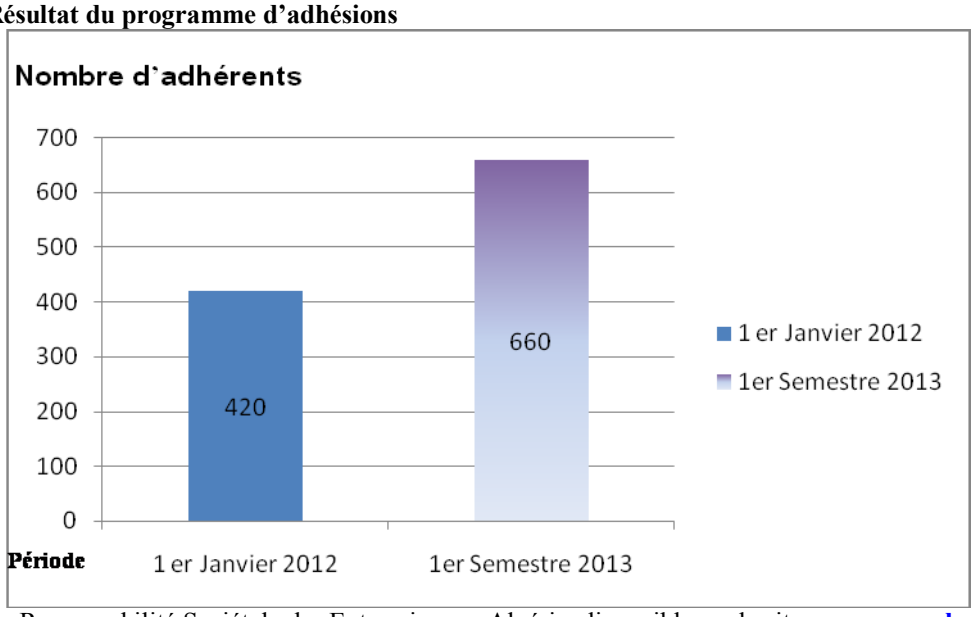
Le tableau et le schéma ci-dessous montrent l'évolution des adhésions entre le **1er janvier 2012** et le **1er semestre 2013.**

Tableau N°03 : Résultat du programme d'adhésion.

Période / Adhésion	1 er Janvier 2012	1er Semestre 2013
Nombre d'adhérents	**420**	**-**
Nombre d'adhérents	**-**	**660**

Source : Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site : **www.rse-algerie.org**

Figure N°03 : Résultat du programme d'adhésions



Source : Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site **: www.rse-algerie.org**

Commentaires des résultats :

D'après le schéma sur le résultat du programme d'adhésions nous constatons une nette amélioration du niveau des adhésions qui à atteint **660** durant le **1er trimestre 2013** avec une augmentation par rapport au **1er Janvier 2012** qui été de **420** adhérents, soit une augmentation en **2013** de **240** autres adhérents supplémentaires. Ce résultat montre l'intérêt des salariés à adhérer au programme « Dan'Cares » ***couverture médicale et sociale*** à tous les salariés.

6-Prise en compte de l'aspect législatif en matière d'assurance santé :

Grâce aux différents dispositifs de la législation Algérienne et notamment la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983 du journal officiel relative aux assurances sociales en Algérie qui concerne ***l'assurance santé*** destinée aux travailleurs, en prenant en compte un nouveau programme avec l'assurance santé GRAS SAVOYE ,en adhérant immédiatement pour une satisfaction garantie.

Ce nouveau programme offre plusieurs ***avantages*** aux salariés de Danone Djurjura Algérie et qui sont :

- ✓ Remboursement en **15** jours ouvrables dès réceptions du dossier complet.
- ✓ Couverture à **100%** à la différence entre le montant remboursé par la CNAS et le prix réel des médicaments.
- ✓ Les primes : de mariage, frais funéraires, naissance, circoncision qui s'élève à 6000 DA par événement.

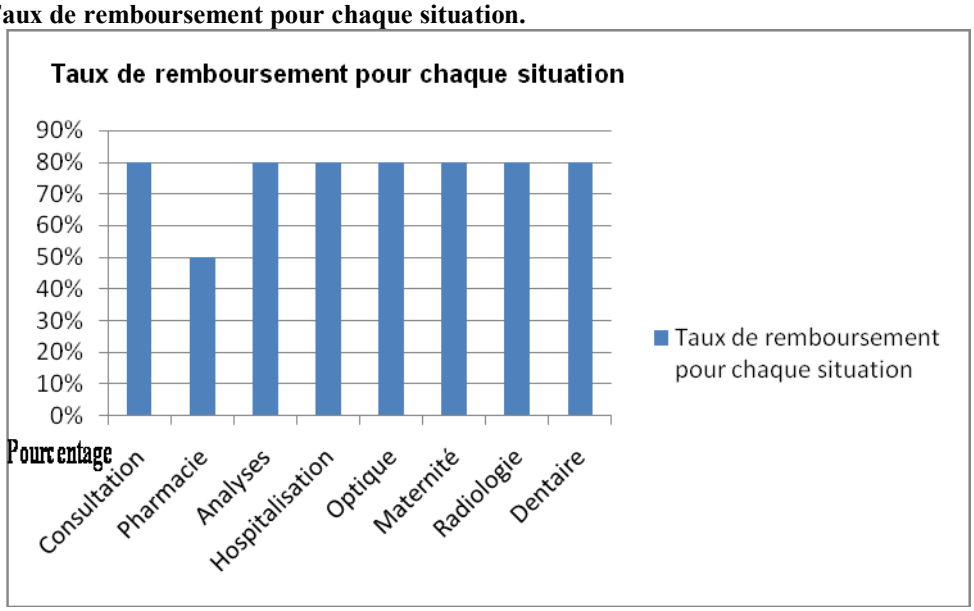
Le tableau et le schéma ci-dessous regroupent les différents taux de remboursements supplémentaires pour chaque situation.

Tableau N°04 : Taux de remboursements supplémentaires.

Supplément / Situation	Taux de remboursement pour chaque situation
Consultation	80 %
Pharmacie	50 %
Analyses	80 %
Hospitalisation	80 %
Optique	80 %
Maternité	80 %
Radiologie	80 %
Dentaire	80 %

Source : Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site **: www.rse-algerie.org.**

Figure N°04 : Taux de remboursement pour chaque situation.



Source : Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site : www.rse-algerie.org.

Commentaires des résultats :

D'après le schéma sur le taux de remboursement pour chaque situation, nous constatons que la situation de taux de remboursement de consultation, analyses, hospitalisation, optique, maternité, radiologie, dentaire est la même avec un taux de **80 %**, et seulement la situation de pharmacie est de **50 %,**ce qui explique l'intérêt que porte l'entreprise à prendre en considération le salarié.

Conclusion des résultats :

D'après l'analyse de ces tableaux et schémas nous retenons généralement les résultats suivants :

Ce que nous retenons généralement de ces tableaux et schémas et sur les premiers résultats se résument comme suit :

L'entreprise Algérienne Danone Djurjura Algérie prend en compte l'aspect législatif en appliquant ses différents textes législatifs en matière ***d'assurance santé*** aux travailleurs, ce qui conduit à un environnement de travail adéquat permettant une évolution permanente des salariés en matière de capacité de travail et d'amélioration des compétences.

L'avantage du programme assurance santé GRAS SAVOYA, est une satisfaction garantie pour les travailleurs, tel que : le remboursement en **15 jours** ouvrables dès réception du dossier complet et les

différentes primes qui s'élèvent à **6000 DA**, ce qui laisse les salariés travailler en toute sécurité et harmonie.

Nous retenons aussi que l'appel aux deux prestataires externes, l'un pour gérer le remboursement ***des frais médicaux*** (Gras Savoye) l'autre pour gérer l'assurance vie (Macir Vie) à permis l'évolution des adhésions entre le **1er janvier 2012** et le **1er semestre 2013**, qui s'est élevé entre **420** à **660** adhésion pour l'année **2013**.

Aussi nous avons remarqué que des réunions constantes de la part de la Direction Générale de la SPA Danone Djurjura Algérie avec les représentants du personnel pour faire connaitre les différentes garanties destinées aux travailleurs.

Enfin sur l'intérêt constaté est que l'entreprise Algérienne prend en compte l'aspect législatif qui l'entoure en matière de ***sécurité sociale*** et notamment l'assurance santé aux travailleurs dans notre cas, ce qui permet un environnement de travail très agréable, en se sentant en plaine sécurité et harmonie, pour travailler mieux et d'avantage.

Conclusion :

Dans notre présent article, nous avons constaté que l'entreprise Danone Djurjura Algérie est l'une des entreprises qui accordent à la Responsabilité Sociale des Entreprises une très grande importance et priorité premières entreprises adoptant la démarche ***RSE*** et qu'elle est pionnière dans ce domaine.

En Algérie la prise en compte de la Responsabilité Sociale des Entreprise en aspect législatif tient compte des différentes visions globales sur les réglementations et initiatives publiques en matière de la ***RSE,*** aussi des différent règles et codes de conduite et d'éthiques initiés par l'état Algérien.

Nous avons pu regrouper des propositions suivantes :

L'entreprise Algérienne doit suivre la législation pour promouvoir la ***RSE*** en prenant en compte les travailleurs.

Connaitre l'intérêt et le rôle important de la ***RSE*** dans l'entreprise Algérienne en matière d'assurance santé pour le salarié.

L'entreprise Algérienne doit se conformer aux dispositions **la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983** du journal officiel relative aux assurances sociales en Algérie qui concerne l'assurance santé destinée aux travailleurs.

L'entreprise Danone Djurjura Algérie doit suivre la démarche ***RSE*** nécessaire à l'épanouissement du travailleur.

Enfin, nous pouvons conclure que cette entreprise Algérienne suit l'actualité de la ***RSE*** en Algérie et à une volonté de suivre cette démarche car elle est intégrée dans la plate forme de la ***RSE*** en Algérie initiée en **Mars 2014.**

Bibliographie :

1-Berger Arnaud, De Perthuis Christian, Perin Nicolas : Le développement durable : Retenir l'essentiel, Paris : Éditions Nathan 2015, p 70.
2-Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site : www.rse-algerie.org,consulté le 05-01-2017.
3-Idem, consulté le 03-01-2017.
4-Gillespie Andrew : Maxi Fiche de Gestion : Marketing-Finance-Production-Management-Communication-GRH, Paris : Éditons Dunod 2009, p 125.
5-Dessler Gary: La gestion des organisations : Principes et tendances au 21ème siècle, Québec : Editions du renouveau pédagogique INC 2009, p 90-100.
6-Perret Véronique, Nogatchewsky Gwenaelle : L'état des entreprise en 2016, Paris : Éditions La Découverte 2016, p 46.
7-Mercier Samuel : L'éthique dans les entreprises, Paris : Éditions : La Découverte 2014, p 4.
8-Vidal Pascal, Petit Vincent : Systèmes d'information organisationnels, Paris : Éditions Pearson Education France 2009, p 412-413.
9-Gillespie Andrew : Maxi Fiche de Gestion : Marketing-Finance-Production-Management-Communication-GRH, Paris : Dunod 2009, p 125.
10-Jougleux Muriel et Livian Yves-Frédéric : Management et contrôle de gestion, Paris : Editions Foucher 2007, p 34.
11-Gratacap Anne et Le Flanchec Alice: La confiance en gestion, Paris : Édition De Boeck 2011, p 66.
12-Courrent Jean-Marie :RSE et développement durable en PME :Comprendre pour agir, Bruxelles :Édition De Boeck 2012,p 13.
13-Bories-Azeau Isabelle, Christian Defélix, Loubès Anne, Uzan Odile : RH, RSE et territoires :Défis théoriques, réactions pratiques, Paris :Éditions Vuibert 2015,p 282.
14-Hermel Philippe, Corbel Pascal : Le management des évolutions organisationnelles et stratégiques, Paris : Éditions L'Harmattan 2013,p 19.
15-Mercier Samuel : L'éthique dans les entreprises, Paris : Éditions : La Découverte 2014, p 5.
16-IANOR Institut National de Normalisation, disponible sur le site : www.ianor.dz,consulté le 15-02-2017.
17-Kateb Karim : La mise à niveau de l'entreprise Algérienne à l'épreuve de la responsabilité sociale : Cas de quelques entreprises de l'Ouest Algérien, Mémoire de Magistère en Sciences Economiques : Economie Sociale et Développement Economiques, Juin 2015, Université de Mascara,p 83.
18-Djazairess : Produits laitiers frais : Disponible sur le site : www.djazairess.com/ fr/elwatan/517714
Consulté le 28-12-2017.
19-Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site **: www.rse-algerie.org,consulté le 06-01-2017.**
20-Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site **: www.rse-algerie.org,consulté le 08-01-2017.**
21-Responsabilité Sociétale des Entreprises en Algérie, disponible sur le site **: www.rse-algerie.org,consulté le 08-01-2017.**

Le contrôle interne: une finalité pour l'audit interne - étude de cas: agence d'ATM Mobilis Dely Brahim -

BOUDIA Mounya
Université de M'sila
boudia_mounya@hotmail.fr

FAKHARI Farouk
Université de M'sila
Farouk_fakhari@yahoo.fr

ZEBIRI Noura
Université de M'sila
zebiri.nora@yahoo.fr

Résumé

La concurrence, l'augmentation des risques, l'environnement en perpétuelle évolution et plusieurs autres facteurs, ont poussé les entreprises à reconnaitre davantage l'importance du dispositif du contrôle interne pour bien maitriser leurs activités et réaliser leurs objectifs, précisément en matière de chiffre d'affaires.

L'intérêt de cet article consiste à étudier le rôle de l'auditeur interne au sein de l'entreprise algérienne ATM Mobilis dans : l'évaluation de son contrôle interne du cycle vente-client, vu que les ventes demeurent l'un des premiers objectifs des entreprises, pour la détection de ses principales faiblesses ainsi que la formulation des recommandations à fin d'améliorer sa performance.

Mots clés: dispositif du contrôle interne, auditeur interne, cycle vente-client.

الملخص:

إن كل من المنافسة، زيادة درجة المخاطر وتغير بيئة الأعمال وغيرها من العوامل، جعلت من المؤسسات تزيد من اهتمامها بجهاز الرقابة الداخلية وذلك من أجل التحكم في تسيير نشاطها وتحقيق أهدافها، وخصوصا تلك الأهداف المتعلقة بمبيعاتها.

يهدف هذا المقال إلى دراسة أهمية المدقق الداخلي لشركة الإتصالات الجزائرية موبيليس ودوره في التحقق من تقييم عملية الرقابة الداخلية في حلقة بيع–الزبون، وذلك نظرا للأهمية الكبرى التي توليه المؤسسة لعملية المبيعات ووضعها ضمن الأهداف الأولى التي تسعى لتحقيقيها، إضافة إلى اكتشاف نقاط الضعف الأساسية التي تعرفها المؤسسة ومحاولة صياغة مجموعة من التوصيات العملية التي تساعدها في تحسين آدائها.

الكلمات المفتاحية: جهاز الرقابة الداخلية، المدقق الداخلي، حلقة بيع–الزبون.

Introduction:

Les échecs et les faillites ont poussé les acteurs économiques à reconnaitre d'avantage l'importance du contrôle interne dans l'efficacité et l'efficience des entreprises.

Le contrôle interne est un élément clef en matière de gouvernance et de maitrise des risques. A cet égard, toute entreprise doit se doter d'un bon système qui permet de détecter, en temps voulu, tout dérapage par rapport aux objectifs fixés par l'entreprise, ainsi, une fonction d'audit interne est un outil de pilotage du système de contrôle interne qui contribue à son amélioration continue.

Devenue une composante essentielle de la rentabilité de l'entreprise, le cycle vente-client est le plus important au niveau des entreprises. Il s'agit ici pour nous, de vérifier à partir de cette étude si l'évaluation du contrôle interne par l'auditeur interne peut aider l'entreprise à avoir une bonne maîtrise et une bonne organisation de ses activités en particulier du cycle vente-client.

La problématique de la recherche:

Dans cet article nous prenons le soin de traiter la problématique suivante:

Quelle est la nature de l'intervention de l'auditeur interne et son apport dans la performance du contrôle interne des ventes au sein de l'agence d'ATM Mobilis Dely Brahim?

Pour cerner notre problématique, nous poserons les sous-questions suivantes:

1. L'évaluation du dispositif du contrôle interne par l'auditeur interne permet-elle de détecter les défaillances dans la conception ou l'application des procédures de vente?
2. Est ce que le contrôle interne contribue à une bonne maitrise des opérations de la vente au niveau de l'entreprise ATM Mobilis?

Pour bien mener notre travail, nous essayerons de répondre à la problématique à travers les hypothèses suivantes:

1. L'auditeur interne détecte certaines défaillances au niveau du cycle vente-client et recommande une amélioration du dispositif du contrôle interne.
2. L'évaluation du contrôle interne donne une assurance sur le degré de maitrise des opérations de l'entreprise pour un meilleur développement de sa performance.

L'objectif de notre travail :l'objectif de notre travail est d'étudier le rôle de l'auditeur interne dans l'évaluation du contrôle interne au sein d'une entreprise algérienne, cas d'une entreprise publique ATM Mobilis, dans l'une de ses agences à Dely Brahim.

Méthodologie de la recherche: Afin de cerner l'objet de notre travail, nous avons utilisé les approches méthodologiques: descriptives dans le traitement théorique, alors que le côté pratique s'est reposé sur la méthode d'étude de cas, en essayant d'évaluer le système de contrôle interne dans une des agences de Mobilis celle de Dely Brahim.

Les limites de l'étude:

L'étude de cas a été effectuée entre les années 2014 et 2016, et pour étudier le rôle de l'auditeur interne dans l'évaluation du système du contrôle interne au sein de l'entreprise ATM Mobilis, une étude de cas a été réalisée auprès de la direction de l'audit interne situé à la direction générale d'ATM Mobilis qui est à Bab Ezouar et de l'agence Mobilis à Dely Brahim.

Le plan de recherche : pour encercler les différents cotés du sujet, le plan a été subdivisé comme suit :

Le premier axe : Généralités sur l'audit interne :

1- Définition de l'audit interne.
2- Les objectifs de l'audit interne.
3- Le code de déontologie.

Le deuxième axe: les concepts essentiels du contrôle interne:

1- Définition du contrôle interne.
2- Les objectifs du contrôle interne.

3- Les composantes du contrôle interne.
4- les acteurs responsables du contrôle interne.
5- l'appréciation du contrôle interne par l'auditeur interne.

Le troisième axe: état pratique de l'évaluation du système de contrôle interne à l'agence Mobilis (Dely Brahim) **:**

1- Présentation de l'entreprise ATM Mobilis.
2- L'évaluation du système de contrôle interne au niveau de l'agence Mobilis de Dely Brahim.

Le premier axe: Généralités sur l'audit interne

1. Définition de l'audit interne:

L'audit interne a vu la succession de plusieurs définitions:

IL peut être défini autant « L'audit interne est un dispositif interne à l'entreprise qui vise à:

– Apprécier l'exactitude et la sincérité des informations notamment comptables,
– Assurer la sécurité physique et comptable des opérations,
– Garantir l'intégrité du patrimoine,
– juger de l'efficacité des systèmes d'information. ». (1)

La traduction de la définition internationale adoptée par l'Institut International d'Audit Interne (l'IIA : the Institute of Internal auditors) le 29 juin 1999 et approuvée le 21 mars 2000 par le Conseil d'Administration de l'Institut de l'Audit Interne (IFACI), est : « L'audit interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer, et contribue à créer de la valeur ajoutée. Il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant, par une approche systématique et méthodique ses processus de management des risques, de contrôle, et de gouvernement d'entreprise, et en faisant des propositions pour renforcer leur efficacité». (2)

Ces définitions insistent sur l'indépendance et l'objectivité de l'audit interne, garantissant le déroulement de la mission d'audit avec une certaine autonomie, permettant la maitrise des risques auxquels elle doit faire face et les gérés de façon appropriée.

Il faut noter également que le rôle de l'auditeur interne s'élargit au conseil qui permet d'apporter des solutions aux failles dévoilées.

En définitive, l'audit interne est une fonction objective ayant pour but de détecter les principales faiblesses au niveau du management, des risques de contrôle et la gouvernance de l'entreprise, qui jouit d'une indépendance permettant d'évaluer les procédures, formuler des recommandations et convaincre les responsables d'agir, conduisant ainsi l'entreprise à réaliser ses objectifs et améliorer sa performance.

2. Les objectifs de l'audit interne:

L'auditeur interne exerce son métier au sein de son entreprise, selon les vues de la direction dont il dépend et à qui il rend compte. Pour l'exercice de sa fonction, il dispose de plusieurs objectifs.

L'auditeur à pour objectif d'assister les membres de l'entreprise dans l'exercice efficace de leurs activités et responsabilités en proposant des recommandations concernant ces activités appréciées ainsi qu'à améliorer le fonctionnement de l'entreprise sans s'ingérer dans le processus de la décision.

L'auditeur interne en tant que responsable de l'efficacité du système de contrôle interne est tenu à:

- S'assurer de l'existence et la fiabilité du système de contrôle interne qui permet de;
- Veiller de manière permanente à maitriser les risques;
- proposer des recommandations qui apportent une amélioration du contrôle interne et une valeur ajoutée à l'entreprise ;
- Informer régulièrement le conseil d'administration et la direction générale de l'état du contrôle interne ;

- Vérifier le respect des activités et des opérations aux règlements en vigueur.

On peut expliciter les objectifs de l'audit interne sous l'angle de cinq apports: (3)

- L'assistance et le conseil au management ;
- Promouvoir la culture de contrôle ;
- L'accompagnement des changements ;
- La prévention de toute difficulté pouvant menacer l'entreprise ;
- L'auditeur est un révélateur d'amélioration.

Mais, l'audit interne est un mécanisme de contrôle, qui agit comme un organe consultatif pour le management et qui doit être doté de certains documents à savoir: le code de déontologie.

3. Le code de déontologie:

Le code de déontologie peut se rencontrer sous les appellations: Le code d'éthique ou le code de conduite. Ce code est un document résumant l'ensemble de valeurs et de principes qui doivent guider les auditeurs internes dans leur travail afin de promouvoir une culture éthique.

Ainsi, le code de conduite régit les relations interpersonnelles et hiérarchiques et favorise une culture de l'éthique dans la profession de l'audit interne. En outre, le code de conduite constitue un référentiel sur lequel s'appuient les auditeurs internes au cours de leurs missions.

En fait, les règles déontologiques contenues dans ce code portent sur les mots clés suivants: Intégrité, Indépendance, Objectivité, Confidentialité et Compétence qui permettent une pratique «éthique » de l'audit interne. (4)

- **L'intégrité :**

L'intégrité est une qualité importante et à laquelle les auditeurs internes doivent appliquer notamment dans la réalisation de leurs missions et leurs relations avec les audités, pour que l'auditeur puisse préserver leur confiance.

Il s'agit donc de l'intégrité à la base de confiance et la crédibilité du jugement de l'auditeur. (5)

- **L'objectivité :**

Les auditeurs internes évaluent de manière équitable tous les éléments pertinents et ne se laissent pas influencer dans leurs jugements (par leurs propres intérêts ou autres). (6)

- **L'indépendance :**

Les auditeurs internes sont tenus d'écarter tout préjugé vis-à-vis des audités et de leur environnement. En outre, ils doivent être indépendants de toute fonction auditée pour qu'ils puissent exercer leurs missions avec honnêteté, ce qui permet également de renforcer la crédibilité des rapports d'audit.

- **La confidentialité :**

Les auditeurs sont astreints au principe de prudence et aux obligations de secret professionnel et de réserve au sujet des faits, renseignements et informations dont ils prennent connaissance lors de l'accomplissement de leurs travaux. Ils sont également tenus de ne pas divulguer ces informations d'une manière à en tirer un bénéfice personnel. (7)

- **La compétence :**

Les auditeurs internes doivent posséder les connaissances, le savoir-faire et les autres compétences nécessaires à l'exercice de leurs responsabilités individuelles. L'équipe d'audit interne doit collectivement posséder ou acquérir les connaissances, le savoir-faire et les autres compétences nécessaires à l'exercice de ses responsabilités. (8)

Les auditeurs internes doivent donc avoir la connaissance requise pour exercer leurs métiers, ainsi que des formations techniques nécessaires pour qu'ils puissent détecter les insuffisances et de proposer les recommandations.

Après avoir évoqué les foncements théoriques de l'audit interne, nous allons à présent nous intéresser au contrôle interne qui constitue l'ossature de toute organisation d'entreprise.

Le deuxième axe: les concepts essentiels du contrôle interne:

De nombreux concepts et points de vue sur le contrôle interne ont été développés au fil des années. Malgré les différentes perceptions, il existe un accord sur le fait que le contrôle interne contribue à la réalisation des objectifs de l'entreprise.

1 . Définition du contrôle interne:

Les définitions du contrôle interne sont nombreuses, mais l'accord se fait sur l'essentiel. Les auditeurs externes, commissaires aux comptes, experts-comptables ont été les premiers en France à développer et à approfondir la notion de contrôle interne, et ce pour atteindre les objectifs spécifiques assignés à leur fonction: certifier la régularité, la sincérité et l'image fidèle des comptes et des résultats. Le contrôle interne est donc pour eux un moyen alors que pour les auditeurs internes il s'agit d'un objectif. (9)

Le référentiel COSO (Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission) définit le contrôle interne comme « un processus mis en œuvre par le conseil d'administration, les dirigeants et le personnel d'une organisation destiné à fournir une assurance raisonnable quant à la réalisation des objectifs suivants: la réalisation et l'optimisation des opérations, la fiabilité des informations financières, la conformité aux lois et aux réglementations en vigueur». (10)

Le Turnbull guidance proposes une définition qui reprend l'essentiel de celle du COSO en la complétant par les objectifs: « Un système de contrôle interne englobe les: politiques, processus, tâches, comportements et autres aspects d'une entreprise qui, combinés:

- facilitent l'efficacité et l'efficience des opérations en aidant la société… à atteindre ses objectifs, ceci inclut la protection des actifs …
- aident à assurer la qualité du reporting interne et externe, nécessaire à conserver les enregistrements appropriés et à maintenir des processus générant un flux d'informations pertinentes et fiables ;
- aident à assurer la conformité aux lois et règlements ainsi qu'aux politiques internes».(11)

Le contrôle interne est donc un dispositif (des procédures, des moyens, des politiques, des comportements…) mis en place dans l'entreprise, permettant à cette dernière : une meilleure maitrise de ses activités, l'atteinte de ses objectifs, l'utilisation efficiente et efficace de ses ressources et la prévention des risques significatifs.

2. Les objectifs du contrôle interne:

Le contrôle interne n'est pas une fonction dynamique et créatrice permettant à ses acteurs d'élaborer un produit, il est un ensemble de dispositifs que chacun met en place au mieux de ses possibilités afin de maitriser (« to control ») son activité et d'atteindre ses objectifs. C'est un moyen pour améliorer l'efficacité des différentes fonctions et processus quelle que soit l'organisation. (12)

En plus de cet objectif, il existe trois autres, qui sont: la fiabilité des informations financières, la protection du patrimoine et la conformité aux lois et aux règlements en vigueur.

- l'efficacité et l'efficience des opérations :

La norme 2110.A1 ajoute que l'auditeur doit surveiller et évaluer l'efficacité, la conception et la mise en œuvre des objectifs et des programmes de l'organisation. Ceci implique que le gestionnaire doit gérer ses risques. La gestion des risques est partie intégrante des opérations**.** (13)

- la fiabilité des informations financières :

selon Gregory Heem, le contrôle interne est un processus mis en œuvre par la direction générale, la hiérarchie, le personnel d'une entreprise et destiné à fournir une assurance raisonnable quant à la réalisation et optimisation des opérations et la fiabilité des informations financières. (14)

- La protection du patrimoine :

Le contrôle interne est un système mis en place dans le but de préserver les actifs de l'entreprise et de garantir la sécurité de ses actifs.

Les procédures mises en place doivent donc permettre de sauvegarder au mieux le patrimoine donné à chacun dans le cadre des responsabilités qui lui sont assignées.

- la conformité aux lois et aux règlements en vigueur :

Cela englobe naturellement les dispositions législatives et réglementaires, mais elles ne se limitent pas aux lois, règlements et contrats (il peut y avoir des dispositions individuelles ou conjoncturelles). (15)

Il faut donc connaitre et respecter les textes légaux et réglementaires applicables au niveau de l'entreprise.

Réaliser ces quatre objectifs permet de fournir une assurance sur la bonne maîtrise des activités et ainsi aboutir à un contrôle interne efficace.

3. Les composantes du contrôle interne:

Le référentiel COSO est le document que le PCAOB (Public Company Accounting Oversight Board*)* recommande en termes de structuration et d'évaluation du dispositif de contrôle interne. Il se constitue de cinq composantes interdépendantes: (16)

- L'environnement de contrôle proprement dit.
- L'évaluation des risques.
- Les activités de contrôle.
- L'information et la communication.
- Le pilotage du contrôle interne.

4. Les acteurs responsables du contrôle interne:

Après avoir vu les composantes du contrôle interne, il convient de déterminer les personnes et les organes responsables de celui-ci.

- **Le conseil d'administration ou de surveillance :**

Le conseil d'administration et le comité d'audit supervisent le système de contrôle interne. En fait, tous les comités du conseil d'administration, de par leur rôle de supervision, constituent des éléments importants du système de contrôle interne. (17)

- **La direction générale/le directoire :**

La direction générale ou le directoire sont chargés de définir, d'impulser et de surveiller le dispositif le mieux adapté à la situation et à l'activité de la société. (18) Ils veillent à être informés régulièrement de ses erreurs, de ses anomalies et de ses dysfonctionnements, pour appliquer les mesures correctives qu'il faut.

La direction générale ou le directoire a la responsabilité de superviser la mise en place, l'administration et l'évaluation des procédures du contrôle interne.

- **L'audit interne :** (19)

Le rôle de l'audit interne se décline par rapport au contrôle interne. l'audit interne a la responsabilité de surveiller et d'évaluer le fonctionnement du dispositif de contrôle interne, de relever ses faiblesses et ses incohérences et de faire toutes les recommandations pour l'améliorer.

Le responsable de l'audit interne rend compte à la direction générale des principaux résultats de la surveillance exercée.

- **Le personnel de la société :**

Chaque collaborateur concerné devrait avoir la connaissance et l'information nécessaires pour établir, faire fonctionner et surveiller le dispositif de contrôle interne, au regard des objectifs qui lui ont été assignés. C'est le cas des responsables opérationnels en prise directe avec le dispositif de contrôle interne mais aussi des contrôleurs internes. (20)

Le contrôle interne est l'affaire de tous les membres du personnel d'une entreprise, ainsi, leurs rôles et responsabilités doivent être clairement définis et efficacement communiqués.

5. L'appréciation du contrôle interne par l'auditeur interne:

L'auditeur interne analyse l'organisation en vue de rechercher si celle-ci inclut les moyens suffisants destinés à détecter les erreurs, anomalies, fraude, etc. et ce en application de la norme 2130: « L'audit interne doit aider l'organisation à maintenir un dispositif de contrôle approprié en évaluant son efficacité et son efficience et en encourageant son amélioration continue». (21)

S'il conclut positivement, il accordera un meilleur degré de confiance aux informations traitées dans le système que s'il conclut négativement.

5-1 Prise de connaissance des procédures mises en place :

L'auditeur interne doit prendre connaissance des éléments du contrôle interne pour lui permettre de comprendre la succession des procédures mises en œuvre et d'identifier les anomalies potentielles ainsi que de prendre en considération ce qui peut engendrer des risques d'anomalies, d'erreurs, d'insuffisances ou de dysfonctionnements.

5-2 Description des procédures :

Chaque service peut avoir des procédures spécifiques, dont on peut avoir la description à partir des entrevues avec les responsables et le personnel du service ou encore par la documentation d'un manuel de procédure.

Les outils qui peuvent être utilisés sont :

- L'interview.
- Les questionnaires descriptifs et guides opératoires.
- Les diagrammes de circulation.

C'est la prise de connaissance détaillée du système de traitement des données et des contrôles mis en place par l'entreprise.

5-3 Confirmation de la compréhension du système :

Il s'agit d'une vérification par des tests que les procédures telles que décrites et que les contrôles indiqués sont appliqués.

L'auditeur utilisera pour effectuer ses tests la technique des sondages. Il sélectionnera son échantillon sur lequel il appliquera ses procédés de vérification selon la technique la mieux adaptée aux circonstances. (22)

L'auditeur s'assure qu'il a bien compris le système en vérifiant la description qu'il en a reçu : il utilise à cette fin des tests de conformité (ou tests de compréhension).

5 -4 L'évaluation des risques du contrôle interne:

Chaque risque identifié peut être évalué en termes de probabilité d'occurrence et d'impact sur l'objectif stratégique de l'entreprise. (23)

Cette étape consiste donc à évaluer les risques d'erreurs qui peuvent se produire dans le traitement des données en fonction des objectifs que doivent atteindre les contrôles internes.

5 -5 L'évaluation du contrôle interne :

L'auditeur interne procède à une évaluation du contrôle interne afin de déterminer ses points forts et de dégager ses points faibles théoriques. Il le fait normalement sur la base du questionnaire et de la grille d'analyse.

Concrètement l'identification des risques de dysfonctionnements conduit à déterminer des critères de qualité du contrôle interne et à vérifier dans quelle mesure ces critères sont satisfaits. (24) Ainsi, l'évaluation des contrôles internes devra assurer l'identification des forces et faiblesses.

5-6 Rapport d'évaluation du contrôle interne :

Pour conclure sur l'évaluation du contrôle interne, l'auditeur rédigera un rapport d'évaluation qui mettra en exergue : [25]

- Les constats effectués
- Les forces et les faiblesses
- Les risques
- Les incidents sur les états financiers.

Après avoir analysé les forces et faiblesses et évalué le contrôle interne, l'auditeur sera en mesure de dégager une appréciation globale sur la qualité du contrôle interne de l'entreprise ainsi que de formuler des recommandations dans un rapport.

Le rapport d'évaluation constitue donc la formulation définitive du jugement et la conclusion des précédentes phases.

Troisième axe: état pratique de l'évaluation du système de contrôle interne à l'agence Mobilis (Dely Brahim) :

ATM Mobilis est le premier opérateur spécialisé dans la téléphonie mobile en Algérie, il est devenu autonome en août 2003, spécialisé dans le domaine de la téléphonie mobile. Nous allons donner dans ce qui suit, une présentation à cette entreprise en évoquant son historique, ses objectifs et missions, ainsi que son organisation, ensuite, nous passerons au rattachement de la direction de l'audit interne, son aspect juridique ainsi que ses principales missions au niveau de cette entreprise et en fin le cycle de vente-client.

1. Présentation de l'entreprise ATM Mobilis:

Mobilis, filiale d'Algérie télécom, est une société par action au capital social de 25 milliard de Dinars algérien entièrement détenu par Algérie Télécom. elle dispose aujourd'hui:

Mobilis propose à ses clients une large gamme de produits et de services innovants et de haute qualité: Son siège est situé au quartier des affaires, Bab Ezzouar, Alger.

1.1 L'historique de Mobilis:

Le premier réseau de radiotéléphonie mobile numérique en Algérie a été installé en Janvier 1999 et ouvert au grand public en Janvier de la même année. Ce réseau, basé sur la norme européenne GSM était désormais « Algérie Mobil Network (AMN) ». Il s'implante dés son entrée sur le marché des télécommunications mobiles en utilisant la bande de 900 MHZ et couvrant tout le territoire national. Sa nouvelle dénomination est « Algérie Télécom Mobile Mobilis (ATM Mobilis) ».

- Janvier 2003 : création d'Algérie télécom à partir des PTT
- Août 2003 : Création d'Algérie Télécom Mobile nommée Mobilis
- Décembre 2004: Mobilis atteint le chiffre d'un million d'abonnés.
- Septembre 2005: Mobilis atteint les 3 millions d'abonnés.
- Janvier 2006: Mobilis atteint 5 millions d'abonnés.
- Octobre 2014: Mobilis lance, pour la première fois, non seulement en Algérie mais aussi en Afrique, le premier site 3G très haut débit.
- 2015: Mobilis monte en puissance et déploie la 4G.

1.2 Les objectifs

Comme chaque entreprise Mobilis s'est fixé les objectifs suivants:

- L'installation et l'exploitation du réseau de la téléphonie mobile, développement, vente des services de téléphonie mobile, maintenance et montage d'équipement du téléphone mobile ;

- Fidéliser les clients en demeurant à leur écoute, en anticipant leurs besoins et en étant réactif dans le traitement de leurs réclamations.
- Améliorer la qualité des services offerts , diversifier la gamme des prestations fournies et accroître la satisfaction des clients;
- Gagner la confiance des clients par des services fiables et de qualité ;
- Améliorer la couverture du réseau d'au moins 95% de la population; introduire les nouvelles technologies et devenir leader sur le marché.

1.3 Présentation de la direction d'audit interne:

ATM Mobilis dispose d'une direction d'audit interne récemment créée (2014), qui répond à la définition officielle adoptée par l'IIA et approuvée par l'IFACI (chapitre 1: définition de l'audit interne).

1.4 la structure organisationnelle:

Avant de présenter le rattachement de la direction d'audit au sein de cette structure, il est nécessaire de préciser sa condition de mise en œuvre aujourd'hui.

- Aspect juridique :

Devenu obligatoire en 1988 par un texte réglementé, l'article 40 de la loi 88-01du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques : « les entreprises publiques économiques sont tenues d'organiser et de renforcer des structures internes d'audit d'entreprise et d'améliorer, d'une manière constante, leurs procédés de fonctionnement et de gestion ». (26)

Il est possible de constater en toute objectivité que l'audit interne, longtemps confiné au niveau de la fonction comptable et financière devenu obligatoire dès 1988 (article 40 de la loi 88/01 du 12 janvier 1988) dans toutes les EPE (Entreprises publiques économiques), obligation légale abrogée en 1995 puis devenue ensuite facultative, fortement recommandée par les professionnels**.** (27)

- Position hiérarchique :

La fonction d'audit interne d'ATM Mobilis est centralisée. Pour garantir son indépendance, la direction est rattachée hiérarchiquement au PDG et fonctionnellement aux comités d'audit.

Les rattachements hiérarchiques et fonctionnels du responsable d'audit doivent renforcer l'indépendance organisationnelle de la fonction.

1.5 les principales missions de la direction d'audit interne:

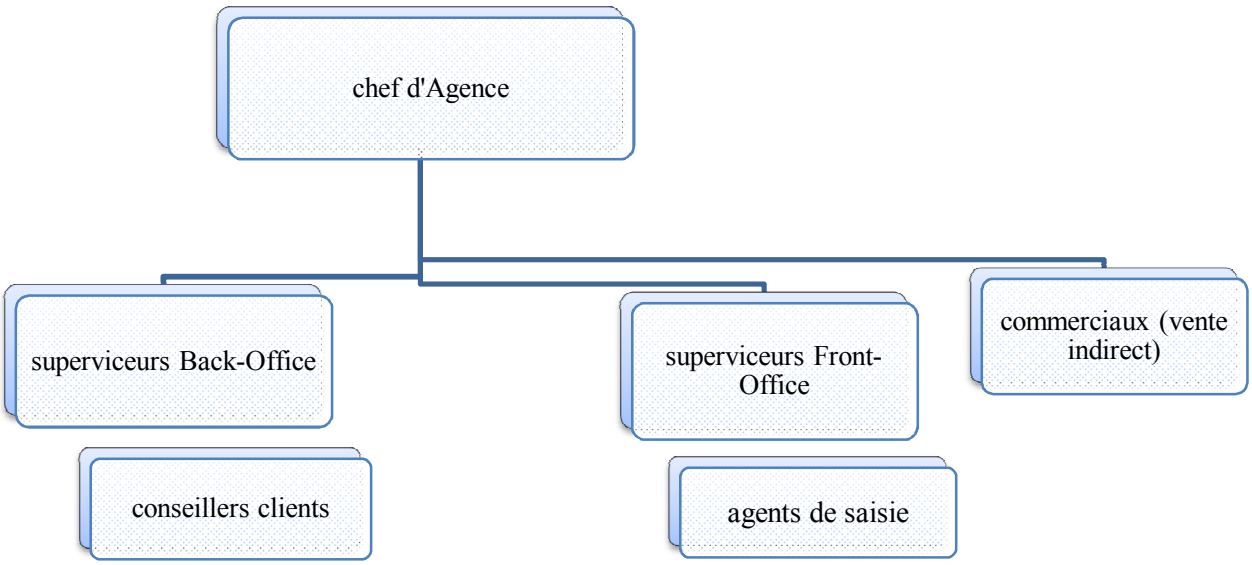
La direction de l'audit interne est chargée de l'animation de la politique de contrôle interne d'ATM Mobilis, de l'évaluation de sa pertinence et de son efficacité à travers l'application du dispositif du contrôle interne mis en place.

Assurant une fonction de support au management, elle s'assure que les dispositifs mis en ouvre au sein de chaque structure de l'entreprise permettent à celle-ci de maitriser ses fonctions et d'atteindre ses objectifs. En plus de ses missions d'assurance, la direction d'audit interne peut mener des activités de conseil.

1.6 Présentation de l'agence (Dely Brahim) :

Elle fut crée en 2007 comme point de présence, et devenu une agence commerciale en 2009. l'agence de Delly Brahim a 27 employés : un chef d'agence, deux superviseurs Back-Office, deux superviseurs FrontOffice, deux agents de saisie, deux commerciaux (VI) et 18 conseillers clients.

Figure 01: Organigramme de l'agence de Mobilis de Dely Brahim



Source: élaboré par les chercheurs à partir des informations de l'agence Mobilis de Dely Brahim.

1.7 Les activités de l'agence:

La principale activité est la vente des produits, options et services

Les activités secondaires sont:

- L'encaissement des factures de consommation
- La gestion des réclamations des abonnés
- L'alimentation des points de présence
- Le service après vente
- Le conseil

2. L'évaluation du système de contrôle interne au niveau de l'agence Mobilis de Dely Brahim:

Dans notre étude de cas au sein de l'agence Mobilis de Dely Brahim, nous somme basés tout d'abord sur l'observation des documents et des procédures.

Après nous avoir rapprochés de l'agence bancaire (lieu d'étude) nous avons pu arriver à décrire les procédures réellement appliquées au niveau de cette agence.

2.1 Description des procédures du cycle vente-client au niveau des agences d'ATM Mobilis:

Selon le manuel des procédures, la procédure vente client au niveau des agences recouvre les fonctionnalités suivantes:

- **Budgétisation des ventes** :

La fonction reprend les opérations de prévision des ventes (données quantitatives et prix) mensuelles sur l'année:

- **Livraison intra agence**: le chef d'agence livre au superviseur Back Office en début de vacation le stock suite à la prévision des ventes contre un bon d'alimentation intra agence.

Les conseillers clients sont alimentés en produits à travers le superviseur BO par le biais du bon d'alimentation

- **Identification du besoin et traitement de la demande**: Le conseiller client doit identifier les besoins du client en termes de budget et d'utilisation.

Une fois le besoin identifié, le conseiller client (CC) présente l'offre au client, en convenance avec sa demande et l'informe des détails de l'offre

Le CC procède à l'encaissement, la facturation et l'enregistrement selon les types de produits et services comme suit:

A- les produits facturés

– **Encaissement et facturation :**

Le CC établit le contrat et la facture en trois (3) exemplaires:

- un (1) exemplaire au client ;
- un (1) exemplaire pour le contrôle du superviseur Front Office ;
- un (1) exemplaire au dossier du client.

Puis il procédera en fonction du taux de fréquentation de l'agence comme suit:

Il encaisse le montant correspondant à la vente;

Il appose la griffe « payé » identifié.

- Enregistrement:

le CC enregistre sur l'état des ventes CC et remet le produit et l'original de la facture ou le reçu au client.

Certains clients ne s'acquittent pas du montant lors de l'achat et ne procèdent pas au paiement (chèque ou espèce) car réglé à posteriori dans les factures de consommation bimestrielles, la mention CT14 devra apparaitre sur la partie facturation de l'annexe du contrat.

B- les produits non facturés :

- Le CC enregistre le produit sur l'état des ventes.
- Le CC encaisse le montant du qu'il détient à son niveau pour être versé en fin de vacation.

C- les options et services

Deux cas de figure se présentent:

➢ Souscription à une option ou service à l'achat de la Sim :

Le conseiller client inclut le montant des options dans celui de la vente de produit

Le CC remet au client le reçu de paiement incluant le montant des options

➢ Souscription à une option ou service après vente :

Le CC établit une facture d'avance sur consommation

Le CC remet l'original de la facture au client

- Rapprochement entre les stocks et les ventes : en fin de vacation le CC arrête son état des ventes, le remet au superviseur accompagné des fiches de versement effectués et procède au rapprochement et restitution des produits invendus auprès de son superviseur contre émargement et par le biais d'un bon de retour.

- centralisation des recettes : un etat des encaissements est etablit par le superviseur bo sur le quel apparait les differents versements operes par les cc , il procède donc à la récapitulation de toutes les opérations de ventes et de prestations après vérification des factures

En fin de journée:

- **Des vérifications et un rapprochement des encaissements** sont effectués par le chef d'agence avant les transferts de fonds.

- L'établissement de l'attestation de transfert de fond, et du bordereau de remise de chèque à la banque est fait par le chef d'agence, il procède ensuite au versement de l'intégralité de la recette et la remise de chèque reçues le lendemain.

2.2 Évaluation des risques:

Il s'agit d'identifier les différents risques liés aux taches du cycle vente-client, et pour cela nous avons besoin d'un tableau des risques afin de déterminer les objectifs et les risques pour chaque tache. Après

avoir eu des entretiens avec le personnel et consulté des documents au niveau de l'agence, nous sommes arrivés à évaluer le risque lié à chaque tache du cycle vente-client.

Tableau N° 01: Tableau d'évaluation des risques

Taches	Objectif	Risque	évaluation des risques
Rapprochement des prévisions aux volumes des ventes réaisés	Agrément de nouveaux clients	volume de ventes prévu n'est pas réalisé	moyen
traitement des demandes et des questionnements	Répondre au besoin des clients dans les délais	protestation des clients sur la durée attendue pour le traitement de leurs besoins	faible
établissement du contrat et de la facture en 3 exemplaires	la facture établie correctement et à temps sur la base d'un contrat	facturation tardive facturation erronée ou incomplète	faible faible
Paiement des factures et des contrats	encaissement des règlements des clients	refus de paiement du client de la facture encaissement d'un montant ne correspondant pas à la vente	faible faible
apposition de la griffe "payé" identifié	certification du paiement	Manque de l'apport de la griffe	fort
enregistrement de la recette sur l'état des ventes conseiller client	suivie des ventes et des recettes	omission de l'enregistrement des règlements double enregistrement du règlement	moyen fort
arrêt des états des ventes en fin de vacation par le CC et leurs remises au superviseur accompagnées des pièces justificatives	contrôle de la fiabilité des encaissements	inéxistence de pièces qui prouvent la realization de l'opération	Faible
rapprochement des produits mis en vente par rapport aux produits non vendus restitués	S'assurer de la quantité de produits détenus en stock	épuisement de stock	faible
la vérification de toutes les opérations des ventes, des factures et des contrats	contrôler les factures	Réalisation d'une vente sans l'existence de facture ou contrat	faible
établissement de l'attestation de transfert de fond et du bordereau de remise de chèque à la banque/poste	justification des transferts de fond	les chèques de règlement perdus	faible
versement de l'intégralité de la recette et la remise de chèques reçues	récapituler les fonds dans un compte national	détournement d'argents et fraude	Faible

Source: élaboré par les chercheurs à partir des informations de l'agence Mobilis de Dely Brahim

Risque fort ou moyen = faiblesse
Risque faible = force

Nous pouvons constater que les faiblesses se situent au niveau de la prévision de la vente, l'apposition de la griffe « payé » et l'enregistrement des règlements.

2 .3 Évaluation du dispositif du contrôle interne:

Dans cette étape, nous allons évaluer le dispositif du contrôle interne à travers la grille d'analyse des taches et le QCI.

- **Grille d'analyse des taches :** Afin de mettre en évidence les tâches non accomplies, celles qui sont faites à différents endroits et la séparation des fonctions, nous avons établi une grille d'analyse des tâches en un tableau à double entrée qui permet de relier les tâches aux personnes ou aux services qui les réalisent.

Tableau N°02: Grille d'analyse des taches

Tache	Conseiller client	Superviseur back office	Superviseur front office	Chef d'agence commerciale
Traiter les demandes	×			
Facturation et encaissement	×			
Enregistrement des paiements	×			
Contrôler les dossiers de vente			×	
Gestion du stock		×		
Rapprochement des états de vente avec les CC		×		
Rapprochement entre les stocks et les ventes		×		
Consolider et arrêter la caisse des encaissements		×		
Valider les vérifications et rapprochement des encaissements				×
Établissement de l'attestation de transfert de fonds et du bordereau de la remise de chèques à la banque				×
Versement de la recette totale et la remise des chèques reçus				×

Source: élaboré par les chercheurs à partir des informations de l'agence Mobilis de Dely Brahim.

La grille d'analyse des taches a permis d'identifier un cumul des taches pour les CC, le superviseur BO et le chef d'agence.

- **Questionnaire du contrôle interne :** nous avons présenté le QCI au superviseur et au chef d'agence et nous avons obtenu les réponses suivantes :

Tableau N°03: Questionnaire du contrôle interne

Questions	Oui/non	Observation
1. La direction est-elle consciente de la nécessité d'un contrôle interne performant au niveau des ses agences ?	Oui	
2. Y a-t-il un manuel de procédures ?	Oui	
3. Existe-t-il d'état prévisionnel des ventes?	Oui	
4. Est-ce que les ventes réalisées correspondent toujours aux objectifs fixés?	Non	
5. Existe-t-il un logiciel comptable fiable et un échange rapide entre la DFC et les agences?	Non	il est n'est pas très efficace
6. Existe-t-il un logiciel pour le traitement des réclamations?	Non	
7. Le conseiller client remet t-il l'original de la facture au client?	Oui	
8. Les factures sont-elles numérotées dans l'ordre séquentiel?	Oui	
9. Les factures sont-elles enregistrées dans l'état des ventes?	Oui	
10. Les factures sont-elles établies et enregistrées correctement?	Oui	
11. Les factures sont –elles régulièrement suivies?	Oui	après chaque vacation
12. Le règlement des clients fait-il objet d'un enregistrement rapide et correct dans le journal des ventes?	Oui	
13. En fin de mois le directeur d'agence est-il tenu de transmettre à la DR le PV de rapprochement des stocks par rapport aux ventes?	Oui	
14. Existe-il un état journalier de rapprochement des stocks par rapport aux ventes?	Oui	
15. La régularisation des écritures comptables en cas de retour se fait-elle obligatoirement par un bon de retour?	Oui	
16. Le conseiller client vérifie-t-il la séquence numérique des factures avant l'enregistrement?	Oui	
17. Faut-il vérifier que la facture n'est pas enregistrée 2 fois?	Oui	
18. Les opérations sur l'état des ventes doivent elles être appuyées par des justifications?	Oui	
19. Les chèques impayés, non régularisés feront ils objet d'annulation d'encaissement?	Oui	il sera rejeté
20. Les dossiers des clients sont-ils périodiquement revus et mis à jour ?	Oui	

Source: élaboré par les chercheurs à partir des informations de l'agence Mobilis de Dely Brahim.

Le QCI nous révèle une mauvaise prévision des ventes et une insuffisance des systèmes informatiques.

Tableau d'évaluation du contrôle interne: à ce stade nous pouvons présenter les forces et les faiblesses du contrôle interne**.**

Tableau N° 04: les forces et les faiblesses du contrôle interne.

Les points forts	Les points faibles
- La tenue d'un manuel de procedure.	- Un mauvais suivi du budget.
	- Cumul des fonctions.
- Rapidité et précipité de la prise en compte des besoins exprimés par les clients.	- Omission des taches pertinentes et double enregistrement du paiement.
- Attribution du numéro séquentiel aux factures.	− Défaillance des systèmes d'information.
− Contrôle périodique des dossiers clients.	
- Fiabilité des encaissements effectués (concordance entre les encaissements sur système et encaissement physique).	
- Vérification des factures avant centralisation des recettes.	
- vigilance quant au transfert des fonds conformément au manuel des procédures.	

Source: élaboré par les chercheurs à partir des informations de l'agence Mobilis de Dely Brahim.

2 .4 Analyse des faiblesses et recommandations

L'évaluation du contrôle interne nous a permis de donner une appréciation définitive des dispositifs de contrôle interne mis en place et une identification de ses faiblesses.

Il convient à ce stade d'analyser les faiblesses révélées et proposer des recommandations:

− **Constat :** un mauvais suivi du budget

Le budget constitue un outil essentiel afin de garantir et de garder le contrôle des dépenses, ainsi un bon suivi peut identifier les dysfonctionnements dans la réalisation du budget.

Cause : le budget n'est pas examiné et révisé fréquemment

Conclusion: le volume des ventes prévu n'est pas réalisé.

Recommandation: il est préférable d'effectuer un suivi-évaluation du budget pour identifier les facteurs pouvant améliorer la rentabilité de l'entreprise ou la réduire, les nouvelles réglementations, le progré technologique, les nouvaux concurents sur le marché …

− **Constat :** insuffisance de la séparation des taches

Les opérations d'encaissement et d'enregistrement sont effectuées par le CC, le superviseur BO cumule plusieurs taches et le chef d'agence procède lui-même à établir l'attestation de transfert des fonds et au versement de la totalité de la recette.

Cause: insuffisance de ressource humaine**,** mauvaise répartition et organisation du personnel.

Conclusion: risque de fraude interne, résultat erroné, détournement des encaissements reçus.

Recommandation: réorganisation des fonctions:

Attribuer la fonction d'encaissement à une personne qui ne sera chargée que de la caisse et recruter une autre pour la gestion des stocks afin d'alléger la surcharge sur le superviseur BO, une personne pour l'établissement de l'attestation de transfert des fonds car cela doit être fait par quelqu'un d'autre que le chef d'agence pour plus de sécurité

A défaut de ressources (notamment dans les petites structures), instaurer des règles de contrôle compensatoires strictes.

- **Constat :** omission de tache pertinente et double enregistrement du paiement

À cause de la charge du travail ou autre raison, le CC peut oublier certaines taches ou les effectuer plusieurs fois.

Cause: mauvaise organisation des taches attribuées et manque de compétence du personnel (CC).

Conclusion: l'agence peut se trouver en difficulté en cas d'écart entre les encaissements système et physique.

Recommandation: accenturer le niveau d'expérience au moment de recrutement des CC

Minimiser le volume des taches attribuées aux CC en établissant un détecteur de stock lors de la sortie du stock et le non enregistrement du paiement.

- **Constat :** defaillance des systèmes d'information

Ces systèmes ne répondent sont mis en place dans le but de répondre dans des temps courts, pour traiter et produire les informations, ainsi que gérer les réclamations. Nous avons constaté que la gestion des réclamations ne se fait que par mail, ce qui peut prendre jusqu'à deux (2) semaines pour en traiter une.

Cause : des anomalies dans le système d'information

Conclusion: retard de traitement des informations et perte de temps

Recommandation: s'approprier un système d'information efficace (comme le CRM) qui permet de traiter, analyser et produire les informations aux clients sans perdre de temps, gérer les réclamations dans les plus brefs délais.

Conclusion:

Il convient de déduire que la vente est devenue la préoccupation majeure de la direction générale du fait de l'évolution de l'environnement économique, notamment l'intensification de la concurrence. La pérennité, la croissance de l'entreprise nécessitant un accroissement de son chiffre d'affaires (ventes), il est donc primordial que les procédures opérationnelles du cycle ventes/clients soient sous contrôle. A cet effet, le rôle de l'auditeur interne est de déceler les défaillances significatives à fin d'optimiser ses forces et proposer des recommandations pour corriger ses faiblesses.

Pour rendre les procédures efficientes, il paraît nécessaire de procéder régulièrement à leur évaluation. En effet l'évaluation du contrôle interne donne une assurance sur le degré de maitrise des opérations de l'entreprise pour un meilleur développement de sa performance.

Le rôle de l'auditeur interne est de donner à l'entreprise une assurance raisonnable sur le degré de maitrise de ses opérations commerciales et de recommander des mesures de correction s'il s'avère que les objectifs de l'entreprise n'ont pas été atteints, ainsi d'aider l'organisation à maintenir un dispositif de contrôle adéquat en évaluant son efficacité et son efficience pour une amélioration continue.

En ce qui concerne la vérification des hypothèses, nous somme arrivés à confirmer que:

1- L'auditeur interne permet de détecter certaines défaillances au niveau des ventes et recommande une amélioration du dispositif du contrôle interne.
2- L'évaluation du contrôle interne donne une assurance sur le degré de maitrise des opérations de l'entreprise pour un meilleur développement de sa performance et l'atteinte des objectifs notamment en matière de chiffre d'affaires.

Les résultats:

- la prise en conscience des faiblesses liées au système de contrôle interne par les auditeurs internes et la nécessité de mettre en œuvre, le plus tôt possible, des procédures susceptibles à limiter les risques.
- La prise en compte par l'entreprise Mobilis de l'importance qu'occupe l'audit interne qui sert à mieux maîtriser ses activités au niveau des agences par la révision de son dispositif de contrôle interne et cela s'est traduit par la création d'une direction d'audit interne.

Les solutions suggérées:

- Organiser des formations aux employés de l'agence afin de les sensibiliser à l'importance qu'occupe le contrôle interne, telles que la protection du patrimoine, la lutte contre la fraude et le détournement de fonds et le respect des lois et règlements.
- Procéder à des contrôles permanant au niveau de l'agence afin d'évaluer la sincérité des informations et des procédures qui s'opèrent.
- La direction générale devrait également encourager les auditeurs internes à mener plus régulièrement des missions d'audit.

Références bibliographique:

(1)-RENARD (J), **Théorie et pratique de l'audit interne**, édition d'organisation, 7e édition, Paris, 2010, p 72.
(2)- SCHICK (P), **Mémento d'audit interne**, édition Dunod, Paris, 2007, p 05.
(3)- CHEKROUN (M), **Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes**, thèse de doctorat en science de gestion, université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, 2013, p 24.
(4)- INTOSAI General Secrétariat, **Code de déontologie**, Publié par la Commission des normes de contrôle lors du 19e Congrès de l'INTOSAI , Danemark 2007, p 04.
(5)- SCHICK (P), **op.cit**, p 09.
(6)- IIA, **Normes Internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne**, USA, publié en octobre 2008, p 05.
(7)- SCHICK (P), **op.cit**, p 09.
(8)- IIA , **op.cit**, p 05 .
(9)- RENARD (J), **op.cit**, p 134.
(10)- OGIEN (D), Comptabilité **et audit bancaires**, 2e édition Dunod, Paris 2008, p 375.
(11)- RENARD (J), **op.cit**, p 138.
(12)- RENARD(J), **L'audit interne ce qui fait débat, édition maxima**, Paris, 2003, p 139.
(13)- RENARD (J), **Théorie et pratique de l'audit interne, op.cit**, p 147.
(14)- Gregory Heem, **Convention et controle interne bancaire. M. Amblard, P. Gensse. Conventions et Sciences de Gestion**, De Boeck, 2003, pp.117-137.
(15)- RENARD (J)**, Théorie et pratique de l'audit interne, op.cit**, p 146.
(16)- WALTER (J) et NOIROT (P), **contrôle interne des chiffres porteurs de sens**, édition AFNOR, La Plaine Saint-Denis Cedex, 2010, p 43.
(17)- BERTIN (E), **Audit interne, enjeux et pratiques à l'international**, Éditions d'organisation, Paris, 2007, p 88.
(18)- OBERT (R) et MAIRESSE (M-P), **comptabilité et audit : manuel et applications**, 2e édition, DUNOD, Paris, 2009, p 521.
(19)- BARBIER (E), **Mieux piloter et mieux maitriser l'audit**, édition Maxima, Paris, 1999, p 35.
(20)- OBERT (R) et MAIRESSE (M-P), **op.cit**, p 521.
(21)- IIA, **op.cit**, p 12.
(22)- OBERT (R) et MAIRESSE (M-P), **op.cit**, p 544.
(23)- WALTER (J) et NOIROT (P), **op. cit**, p 54.
(24)- BARBIER (E), **op.cit**, p 53.
(**25)-http://www.memoireonline.com/10/09/2809/m_Evaluation-du-contrle-interne-cas-du-cycle-des-revenus-de-Online-Creation3.html**, **(consulté le 25/05/2017 à 21 :18).**
(26)- Journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire N°2 du 13 Janvier 1988, p 22.
(27)-http://www.vitaminefr.com/articles2014/-l-audit-interne-est-au-centre-des-enjeux économiques/Articles_18300_498304_16_1.html,(consulté le 25/05/2017 à 21 :18).

Revue NOUR

Des études économiques

Revue Scientifique Spécialisée Semestrielle

Publié par Centre Universitaire

NOUR Bachir, El Bayadh - Algérie

Cinquième édition

Décembre 2017

dépôt légal: 2015-4329 ISSN : 2477-9814